حاشية الصبان

على شرح الأشموني
على ألفية ابن مالك

٢٨

الجزء الاول من حاشية المحقق الفاضل المجهبذ المدقق الكامل
سابق حلبة المعانى والبيان مولانا العلامة الشيخ محمد الصبان
على شرح العلامة الاشمونى على ألفية الامام
ابن مالك فى فن العربيه سقى الله تعالى
ثراهما غيوث احسانه
الفيضيه
آمين

(وبهامشه الشرح المذكور)

(الطبعة الاولى)

(بالمطبعة الازهرية المصريه سنة ١٣٠٥ هجريه)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك اللهم على ماوجهت نحونا من سوابغ النعم ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الاسرار ومضمرات الحكم ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لاشريك لك الفاعل لكل مبتدا ومبتدع ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المفرد العلم والامام المتبع اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه مارفعت منصب المنخفض لجلالك وجبرت بالسكون اليك كسر الجازم بوحدتك فى ذاتك وصفاتك وأفعالك (أما بعد) فيقول راجى الغفران محمد بن على الصبان غفر الله ذنوبه وستر فى الدارين عيوبه هذه حواش شريفه وتقريرات جليلة منيفه وتحقيقات فائقه وتدقيقات رائقه خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبى الحسن على بن محمد الاشمونى الشافعى على ألفية الامام ابن مالك كل الخدمة وصرفت فى تحرير مبانيها وتهذيب معانيها جميع الهمة ملخصا فيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الاعيان منبها على كثير مما وقع لهم من أسقام الافهام وأوهام الاذهان ضاما الى ذلك من نفائس المسطور ومايشرح به الخاطر مضيفا اليه من عرائس بنات فكرى ما تقر به عين الناظر وحيث أطلقت شيخنا فرادى به شيخنا العلامة المدابغى أو قلت شيخنا السيد فرادى به شيخنا المحقق السيد البليدى أو قلت البعض فرادى به الفهامة الفاضل سيدى يوسف الحفنى رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيرا وما كان زائدا على ما فى حواشيهم وليس معزوا لاحد

بسم الله الرحمن الرحيم
(أما بعد) حمد الله على مامنح
من أسباب البيان وفتح من
أبواب التبيان *والصلاة

فهو غالبا ما ظهر لى ورعا نسبته الى صريحا وعلى الله الاعتماد انه ولى السداد (قوله أما بعد حمد الله الخ) اعترض بان هذه العبارة انما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام منه وهذه الافادة لا يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة فى ابتداء التأليف ويجاب أولا باننا لا نسلم تلك الافادة لان القصد من قوله حمد الله انشاء الحمد وقوله حمد الله وان لم يكن جملة فى قوة الجملة فكانه قال أما بعد قولى أحمد الله منشئا للحمد وثانيا باناسلمنا تلك الافادة لكن لا نسلم أن المطلوب لا يحصل بها لان افادة سبق الحمد منه تتضمن أن المحمود أهل لأن يحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمنا بهذه العبارة الواقعة فى ابتداء التاليف ولا يضر عدم حصوله صريحا اذ المطلوب حصول الحمد مطلقا فى الابتداء ومثل ذلك يقال فى الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بافادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم فى نكته عند قول المصنف * أحمد ربى الله خير مالك * مصليا الخ وبه يعرف ما فى كلام البعض وما أجاب به هو وشيخنا من أن الشارح أتى بالثلاثة لفظا لا يحسم مادة الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا والجواب بحصول الحمد بالبسملة غير نافع فى الصلاة والسلام فان قلت لا نسلم عدم حصول الحمد صريحا هنا لما تقرر من أن الاخبار عن الحمد حمد أى صريح قلت ما تقرر انما هو فى الاخبار عن الحمد بثبوته لله بالجملة الاسمية أعنى الحمد لله لانه ثناء بجميل صراحة فهو حمد صريح بخلاف الاخبار عن الحمد بسبق وقوعه ومثله الاخبار بانه يقع كما فى أحمد ربى الله على أنه خبر لفظا ومعنى فتنبه (قوله على مامنح من أسباب البيان) على تعليلية وما موصول اسمى أو نكرة موصوفة فمن بيانية والعائد محذوف ويظهر لى عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجيح الثانى لان النكرة هى الاصل ولان شرط الموصول اذا لم يكن للتعظيم أو التحقير عهد الصلة وقد لا يحصل عهدها الا بتكلف فاحفظه أو موصول حرفى ويقوى هذا أن الحمد يكون حينئذ على الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لان الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطة ومن زائدة على مذهب الاخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نكتتها الاشارة الى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالاولى والمنح الاعطاء وبابه قطع وضرب والمنحة بالكسر العطية كذا فى المختار والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير أى المنطوق به لا المعنى المصدرى لانه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا والمراد باسبابه جميع ماله دخل فى حصوله كسلامة اللسان من العى والفهاهة وسلامة القلب من موانع الادراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره (قوله وفتح من أبواب التبيان) قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكار وشذ كسر تاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلال وورد الفتح أيضا فى التبيان كما فى القاموس وان كان كسره أكثر والتبيان كما قاله الخطابى أبلغ من البيان لانه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الاصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى والمراد بابوابه كل ماله دخل فى حصوله كالادراكات القوية وجودة اللسان والقلب فالابواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو فى التبيان استعارة بالكناية والابواب تخييل والفتح ترشيح وذكر المنح والاسباب فى جانب البيان والفتح والابواب فى جانب التبيان لان التبيان أبلغ كما مر فالوصول اليه أصعب يحتاج الى فتح أبواب مغلقة (قوله والصلاة

والسلام) مجروران عطفا على حمد الله (قوله على من رفع) متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام أي الكائنين على من رفع أو حال منهما وقال شيخنا تبعا للمصرح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اه ومراده كما قاله الفاضل الروداني محشي التصريح التنازع المعنوي الذي هو مجرد الطلب في المعنى لا العملي بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعني مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من أن التنازع لا يكون الا في فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما كما سيأتي وما ذكر ليس كذلك أي لأن الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان على انه سيأتي أن المراد اسمان يشبهانهما في العمل لا في التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر وممن وافق على ذلك هذا البعض وحينئذ لا يدل ما سيأتي على عدم جريان التنازع الاصطلاحي بين اسمي المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فيتلاشى الاعتراض من أصله والرفع الاعلاء والمراد به هنا الاظهار والاعزاز (قوله بماضي العزم) من اضافة الصفة الى الموصوف اي العزم الماضي قال في المصباح عزم على الشئ وعزمه عزما من باب ضرب عقد ضميره على فعله اه لكن سيذكر الشارح قبيل باب التنازع أن عزم لا يتعدى بنفسه وأن قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح على تضمين معنى تنووا والماضي اما بمعنى النافذ يقال مضى الامر أي نفذ واما بمعنى القاطع يقال سيف ماض أي قاطع فيكون قد شبه في النفس العزم بالسيف والماضي بمعنى القاطع تخييل (قوله قواعد الايمان) يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالايمان التصديق القلبي فتكون اضافة القواعد اليه من اضافة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما وجب الايمان به مما ينبني عليه غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهما أو جميع ما وجب الايمان به سواء بني عليه غيره أولا فيكون في التعبير بالقواعد تغليب أو البراهين الدالة على حقيقة الايمان ويحتمل أن يراد به الاسلام لتلازم الايمان والاسلام الكاملين فالاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل والمراد بالقواعد الاركان الخمسة المذكورة في حديث بني الاسلام على خمس وعليه ففي الكلام تلميح الى هذا الحديث (قوله وخفض بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آلته كالسيف ووصفها بالعمل مجاز عقلي من وصف آلة عمل الشئ به فان قلت عامل الجزم لا يخفض في العربية فلا تتم التورية قلت التورية لا تتوقف على خفضه في العربية وانما ورى بخفضه الذي لا يقع في العربية للاشارة الى أن ما وقع منه صلى الله عليه وسلم أمر فوق ما ألفه البشر خارج عن طوقهم (قوله كلمة البهتان) البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام واضافتها الى البهتان استغراقية (قوله محمد) بدل من من أو عطف بيان وقوله المنتخب أي المختار نعت لمحمد لا لمن لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابع عند اجتماعها (قوله من خلاصة معد ولباب عدنان) خلاصة الشئ بضم الخاء وكسرها ما خلص منه وبمعناه اللباب ففي عبارته تفنن ومعد بفتح الميم والعين ولد عدنان لصلبه قال الجوهري وهو أبو العرب وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن

والسلام على من رفع بماضي العزم قواعد الايمان * وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان * محمد المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان

مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فعلم وجه ذكر معد وعدنان ويحتمل أنه
اراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسماتين باسمى أبويهما وانما أخر عدنان ذكرا
مع تقدمه وجودا لانه لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة لانه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام
منتخبا من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد ولا عكس (قوله أحرزوا) أى حازوا
وقوله قصبات السبق الخ كان من عادة العرب أن تغرز قصبة فى آخر ميدان تسابق الفرسان
فمن أعدى فرسه اليها وأخذها عد سابقا ففى الكلام استعارة تمثيلية بأن شبه حال الصحابة فى
غلبتهم لمن قاواهم فى الاحسان بحال السابقين على الخيل فى الميدان فى سبقهم الى قصبات السبق
بجامع مطلق حوز ما به الشرف أو استعارة مكنية بأن شبه فى النفس الاحسان بساحة ذات
ميدان وجعل اثبات المضمار أى الميدان تخييلا واحراز قصبات السبق ترشيحا أو استعارة
مصرحة ان شبهت مراتب العلو بقصبات السبق وجعل المضمار ترشيحا والاحسان تجريدا
والمراد بالاحسان اما معناه الشرعى المبين فى حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام أن
تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك أو مطلق الطاعة وهذا أقرب (قوله وأبرزوا)
أى أظهروا وقوله ضمير القصة والشان يحتمل أن المراد المضمر المستور الذى كان له قصة
وشان عظيمان وهو دين الاسلام فيكون تسميته مضمرا باعتبار ما كان ويحتمل أن المراد
ضمير القصة والشان الاصطلاحى الواقع فى قوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله ففى الكلام حذف
مضاف أى مفسر ضمير الخ لان الذى أظهروه مفسره وهو لا اله الا الله أو مجاز مرسل علاقته
المجاورة حيث سمى المفسر بكسر السين باسم المفسر بفتحها (قوله بسنان اللسان ولسان
السنان) السنان نصل الرمح والتركيبان اما من اضافة المشبه به الى المشبه أى اللسان الذى
كالسنان فى التاثير والسنان الذى هو كاللسان فى كثرة استعماله أو من الاستعارة بان يكون شبه
فى التركيب الاول كلام اللسان بالسنان فى التاثير وشبه فى النفس السنان فى التركيب الثانى
بالانسان فى صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخييلا أو شبه طرف السنان الذى به
الجرح باللسان فى كثرة استعماله وجعل شيخنا اطلاق لسان السنان على طرفه الجارح
لا تجوز فيه ممنوع لانه ليس من معانى اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره وفى قوله
بسنان الخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتاخير المقدم كقولهم عادات السادات
سادات العادات وقد اشتملت خطبته على أنواع أخرى كبراعة الاستهلال والتورية فى الفتح
والرفع والماضى ونحوها والطباق فى الرفع والخفض والايمان والبهتان والافراط والتفريط
والجناس اللاحق فى الاسد والحسد والتحقيق والتدقيق والخل والمل وكذا بين الادراج
والابراج كما قاله شيخنا والبعض وان جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا لما سياتى
والجناس المضارع فى خلا وعلا والفرق بين الجناسين أن الاختلاف ان كان بحرف بعيد
المخرج فاللاحق أو قريبه فالمضارع ومعنى بعد المخرج أن يختلف الحرفان فى جنس المخرج
ومعنى قربه أن يتحدا فى جنسه ويختلفا فى شخصه (قوله فهذا) اسم الاشارة راجع الى الالفاظ
الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على أرجح الاوجه فهو مستعار مما وضع له
وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به فى كمال اتقان المشير أو السامع اياه حتى كانه مبصر عنده
وهل استعارة اسم الاشارة ونحوه أصلية أو تبعية خلاف بيناه فى رسالتنا فى المجازات والفاء

وعلى آله وأصحابه الذين
أحرزوا قصبات السبق فى
مضمار الاحسان * وأبرزوا
ضمير القصة والشان بسنان
اللسان ولسان السنان * فهذا

واقعة فى جواب أما وجواب الشرط لابد أن يكون مستقبلا وكون الالفاظ المشار اليها شرحا
لطيفا بديعا غير مستقبل فلابد من تقدير أقول بعد الفاء كما أفاده فى التصريح نعم ان كانت
الخطبة قبل التاليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوى على أنه مصدر بمعنى الشارح أى خارجا لم يحتج
الى التقدير لان الشرح الخارجى المدلول على هذا الشرح الذى هو محط الجزاء مستقبل حينئذ
بل قال الرودانى فى حواشيه على التصريح انما يحتاج الى التقدير لو أريد بالشرط الذى تضمنته
أما التعليق مع أن المراد منه مجرد استلزام شئ لشئ ولو سلم فالتعليق قد يكون فى الاستقبال
وقد يكون فى الماضى كما فى شرط لو فليكن هذا منه اه نعم قال يس يندفع بتقدير
القول اشكال آخر وهو أن كون هذه الالفاظ شرحا لطيفا بديعا ثابت حمد أو لم يحمد فما
معنى كونه بعد الحمد فاذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية اه وهو مبنى على أن
الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الاحسن مع أن هذا الاشكال الآخر يندفع بجعل شرح
بمعنى شارح مرادا منه المعنى اللغوى لصحة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن
حذف القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح لكن فى الهمع ما يدل على أن
بعضهم يجوز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتى بسطه فى محله فتنبه (قوله لطيف) يعنى
لا يحجب ما وراءه من المعانى مجازا عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات (قوله بديع) فعيل
بمعنى المفعول أى مبتدع أى مخترع لا على مثال سابق فانه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال
والمراد أنه فائق فى الحسن على غيره من الشروح ويجىء بديع بمعنى مبدع ومنه بديع
السموات والارض (قوله على ألفية ابن مالك) متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق أى
دال على ألفية ابن مالك أى على معانيها أو على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح
أى كاشف كما قاله البعض وفيه أنه يلزم على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى
لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتن
بجسم مستعل وجسم مستعلى عليه وذكر على تخييلا (قوله مهذب الخ) التهذيب التنقية
والمقاصد المعانى والمسالك الالفاظ وهما مجروران باضافة الوصف اليهما أو منصوبان على
التشبيه بالمفعول به (قوله يمتزج بها الخ) فى الكلام مبالغة والا فالمزج الخلط بلا تمييز مع أن
الشرح والمتن متمايزان وأشار بهذه السجعة الى ما فى شرحه مما لابد منه فى بيان المتن
وبالسجعة الثانية الى ما زاد على ذلك والمقصود مدح ما وصف شرحه بجودة السبك وحسن
التركيب مع ألفاظ المتن (قوله امتزاج الروح) أى امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد لا يقال
عبارته تفهم أن شرحه للمتن كالروح للجسد وأن المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفى هذا
تنقيص لبقية الشروح لانا نقول مقام المدح لا ينظر فيه الى أمثال هذه المفاهيم (قوله ويحل)
بضم الحاء وكسرها لان حل بمعنى نزل يجوز فى حاء مضارعه الوجهان كما فى القاموس وبهما
قرئ فى السبع قوله تعالى فيحل عليكم غضبى فاقتصار البعض كشيخنا على الضم تقصير وأما
حل ضد حرم فحاء مضارعه بالكسر فقط وحل بمعنى فك فحاء مضارعه بالضم فقط (قوله منها)
قال شيخنا السيد حال أى كائنا منها الان حل لا يتعدى بمن وكذا قوله من الاسد أى كائنة
من الاسد ولعل معنى كائنا منها وكائنة من الاسد منتسبا اليها ومنتسبة الى الاسد ولا يبعد
أن من فى الموضعين بمعنى فى لا يقال الظرفية فى الاول غير ظاهرة لانا نقول لما امتزج بها

شرح لطيف بديع على
ألفية ابن مالك * مهذب
المقاصد واضح المسالك
يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد
ويحل منها

كأنه حل فيها وقوله محل الشجاعة أى حلولها فمحل مصدر ميمى أى حلولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجراءة لا الملكة المخصوصة لاختصاص الملكات بذوى العلم (قوله تجد نشر التحقيق الخ) النشر الرائحة الطيبة والتحقيق يطلق على ذكر الشئ على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسئلة بدليلها مع رد قوادحه والأدراج بفتح الهمزة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها ما يكتب فيه كما فى القاموس ويعبق بفتح الباء مضارع عبق الطيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فرح ظهرت رائحته ولا يكون الا لاذكية كما فى المصباح ففى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق فى نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل ويعبق ترشيح قال شيخنا السيد وفى العبارة قلب أى من عبارات أدراجه اه ونكتة القلب الاشارة الى قوة النشر حتى سرى من العبارات الى محلها المكتوبة فيه (قوله وبدر التدقيق الخ) البدر القمر ليلة كماله والتدقيق يطلق على اثبات المسئلة بدليلين أو أكثر وعلى اثبات دليل المسئلة بدليل وعلى ذكر الشئ على وجه فيه دقة والأبراج جمع برج وهو أحد أقسام الفلك الاثنى عشر المسماة بالبروج وعبر بالابراج وهو جمع قلة مع أنها اثنا عشر لمزاوجة أدراج ويشرق بضم أوله وكسر ثالثه مضارع أشرق أى أضاء أو بفتح أوله وضم ثالثه مضارع شرق كطلع وزنا ومعنى وعلى كل ففى كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى وفى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيحان حيث شبه التدقيق بالليلة المقمرة كمال الاقمار بجامع الكمال والبدر تخييل والاشراق والابراج ترشيحان قاله شيخنا السيد وجعل شيخنا التدقيق مشبها بالسماء فى العلو والمتانة ولك أن تجعل الابراج استعارة مصرحة لعبارات الاشارات أى المعانى الدقيقة ان شبهت بالابراج فى أن كلا محل لما ينتفع به اذ العبارات محل للمعانى والابراج محل للكواكب أو تخييلا لاستعارة مكنية ان شبهت الاشارات بالسموات فى الرفعة والمتانة ثم ذكر شيخنا السيد أن هنا أيضا قلبا أى من اشارات أبراجه ولا حاجة اليه كما لا يخفى (قوله خلا من الافراط الخ) الافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير أى خلا من الافراط فى التطويل وعلا عن التفريط فى تأدية المعانى وعبر فى جانب الافراط بخلا وفى جانب التفريط بعلا لان التفريط أفحش فهو أحق بالتباعد عنه الذى هو المراد من علا وأخرها بين السجعتين مع أنهما من باب التخلية وما قبلهما من باب التحلية التفاتا الى تقدم الاثبات على النفى وشرف الوجود على العدم والممل والمخل وصفان لازمان لان المراد الذى شأنه الاملال والذى شأنه الاخلال (قوله وكان بين ذلك قواما) أى عدلا وأفرد اسم الاشارة مع رجوعه الى اثنين الافراط والتفريط لتأوله بالمذكور والمرجح للافراد حصول الاقتباس (قوله وقد لقبته) أى سميته وانما آثر التعبير بالتلقيب لما فى هذا الاسم من الاشعار بالمدح كالالقاب (قوله ولم آل) مضارع مبدوء بهمزة تكلم تليها ألف منقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين ثانيتهما ساكنة حذف منه الجازم لامه التى هى واو وماضيه ألا كعلا ومصدره ان كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة ألو كدلو وألو كعلو كما فى القاموس وان كان بمعنى المنع ألو كدلو كما فى حاشية شيخنا السيد لكن فى حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية خسرو على المطول أن المنع معنى مجازى مشهور للألو لا حقيقى ويصح هنا ما عدا الاستطاعة فعلى الاول قوله جهدا أى اجتهادا منصوب على التمييز

محل الشجاعة من الاسد * تجد
نشر التحقيق من أدراج
عباراته يعبق * وبدر التدقيق
من أبراج اشاراته يشرق * خلا
من الافراط الممل * وعلا عن
التفريط المخل * وكان بين
ذلك قواما * وقد لقبته بمنهج
السالك * الى ألفية ابن مالك
ولم آل جهدا فى تنقيحه

وتهذيبه * وتوضيحه وتقريبه
والله أسأل أن يجعله خالصا
لوجهه الكريم * وأن ينفع
به من تلقاه بقلب سليم
انه قريب مجيب * وماتوفيقى
الا بالله عليه توكلت واليه
أنيب * (بسم الله الرحمن الرحيم
قال محمد هو) الامام العلامة
أبو عبد الله جمال الدين

محوّل عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادى على الاسناد المجازى أو نزع الخافض أى فى اجتهادى أو حال بمعنى مجتهدا وعلى الثانى مفعول به وعلى الاخير مفعوله الثانى وحذف مفعوله الاوّل لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمنع أحدا جهدا وعن أبى البقاء أن لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا الخبر بمعنى جاهدا والذى يؤخذ من القاموس والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لا غير و بمعنى الطاقة بالفتح والضم (قوله وتهذيبه) عطف تفسير قاله شيخنا (قوله وتقريبه) عطف لازم (قوله والله أسأل الخ) سأل ان كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه فالله مفعول قدم لافادة الحصر أو للاهتمام بعظمته وأن يجعله مفعول ثان وان كان بمعنى استفهم تعدى للاول بنفسه وللثانى بعن نحو يسئلونك عن الانفال أو بما بمعناها نحو فاسئل به خبيرا أى عنه (قوله سليم) أى سالم من الحقد والحسد ونحوهما (قوله وماتوفيقى الا بالله) استقبح أهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يوهم الآلة فلا يحسن ضربى بزيد اذا كان زيد ضاربا والحسن ضربى من زيد وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وماتوفيقى الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف فى تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبنى للمجهول حيث قال أى وما كونى موفقا الا بمعونته وتوفيقه أفاده ابن قاسم (قوله عليه توكلت) أى اعتمدت فى جميع أمورى كما يؤخذ من حذف المعمول أو فى الاقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من المقام وتقديم الجار والمجرور لافادة الحصر لان الاعتماد فى جميع الامور والاقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون الا عليه تعالى وان كان قد يعتمد فى بعض الامور على غيره (قوله أنيب) أى أرجع (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة ان روعى متعلق البسملة المقدر نحو أؤلف أو تأليفى فان لم يراع كان فيه التفات على مذهب السكاكى المكتفى بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر وأتى بجملة الحكاية ولم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب فى كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة فى العلم والاخلاص فيه و بالانتفاع بكتبه وهذا أرجح من مراعاة الحذر من الرياء خصوصا مع الامن من ذلك كما هو حال المصنف ولم يقدمها على البسملة أيضا ليحصل لها بركة البسملة ولئلا يفوت الابتداء الحقيقى بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمد ليقع اسمه بين الجملتين الشريفتين فتحيط به بركتهما فاحفظه (قوله العلامة) معناه لغة كثير العلم جدا لان الصيغة للمبالغة والتاء لزيادتها وكثرة العلم جدا تحصل بالتبحر فى أنواع من الفنون فما اشتهر من أنه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم (قوله جمال الدين) هذا لقبه أى مجمل أهل الدين فان قيل كل من جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل أحدهما اسما والآخر لقبا تحكم قلت يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتأخرين ونصه والذى يظهر أن الاسم ما وضعه الابوان ونحوهما ابتداء كائنا ما كان وأن ما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع الاسم فان كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد أو ذم كانف الناقة فيمن اسمه ذلك فلقب أو كان مصدرا بأب كأبى عبد الله فيمن اسمه ذلك أو أم كأم عبد الله فيمن اسمها عائشة فكنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير أفريقية فى تكنيته بأبى القاسم مع النهى عنه فاجاب بانه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنوانى وحاصل الجواب أن اعتبار الاشعار والتصدير انما يكون بعد وضع

الدال

الدال على الذات ابتداء والظاهر أن الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعرا بجمال الدين فهو اللقب (قوله ابن عبد الله بن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جرّ ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لانه يلزم عليه تغيير اعراب المتن وحذف ألف ابن مع أنها واجبة الثبوت فى المتن بل هو باق على رفعه فيكون بالنظر الى كلام الشارح خبرا آخر لهو فاعرفه فان قلت فى قول المصنف هو ابن مالك الباس لايهامه أن مالكا أبوه قلت هذا الالباس لا يضر هنا لانه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عمن شاركه فى اسمه وهو انما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها قاله سم وأيضا فيها تفاؤل بملكه رقاب العلوم والاكثر حذف ألف مالك العلم وان كان رسمها أيضا جيدا ومنه رسمها فى ونادوا يامالك فى المصحف العثمانى ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذى آخر البيت وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فيه فلأن الخط العثمانى لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف (قوله الطائى نسبا) سيأتى فى المتن أن قولهم الطائى من شواذ النسب (قوله الجيانى منشأ) نسبة الى جيان بلد من بلاد الاندلس فكان الاولى تأخيره عن قوله الاندلسى اقليما ليكون للآخر فائدة وجواب شيخنا السيد بانه قدم الجيانى اهتماما بالاخص غير نافع وقد يجاب بان الفائدة حاصلة على تأخير قوله الاندلسى اقليما لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الاندلس والاندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام كذا فى شرح ميارة على متن العاصمية فى فصل المزارعة ثم قال وهى جزيرة متصلة بالبر الطويل والبر الطويل متصل بالقسطنطينية وانما قيل للاندلس جزيرة لان البحر محيط بها من جهاتها الا الجهة الشمالية وحكى أن أول من عمرها بعد الطوفان اندلس بن يافث بن نوح عليه السلام فسميت باسمه اه من مختصر ابن خلكان ونقل صاحب المعيار عن القاضى عياض أن الاندلس كانت للنصارى دمرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فمنها ما أخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحا ثم أسلم بعض أولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين اه ما قاله ميارة ببعض حذف أى ثم بعد مدة طويلة أخذها النصارى ثانيا هذا ونقل بعض الطلبة أنه رأى نصا بضم الهمزة والدال أيضا (قوله ووفاة) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها ووفاته والاولى أحسن لافادتها محل الوفاة دون الثانية وقبره بسفح قاسيون ظاهر يزار والتمييزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحوّل بناء على ماذهب اليه كثير كابن هشام أن تحويل تمييز النسبة أغلبى لا المحوّل عن الفاعل كما زعم لعدم صحته فى الجميع ولا من تمييز المفرد وان قاله شيخنا لان تمييز المفرد عين مميزه فى المعنى والامر هنا ليس كذلك (قوله عام اثنين الخ) أى عام تمام اثنين الخ (قوله أحمد) بفتح الميم مضارع حمد بكسرها قال المعرب وتبعه شيخنا والبعض كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى التكلم اه وهو غير صحيح لان مقتضى الظاهر أن يعبر المتكلم عن فعله أو قوله بما للمتكلم فلفظ أحمد هو المقول للمصنف فهو الذى يحكى بقال وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثانى خلاف مقتضى الظاهر كما فى المطول والمختصر وغيرهما فلا التفات فى نحو قال انى عبد الله ونحو أنا زيد فاعرفه ولا تكن أسير التقليد (قوله ربى الله خير مالك) ذكر فى عبارة حمده الفعل والذات والصفة اشارة الى أنه تعالى يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وانما قدم للاوّل لانه انعام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم

ابن عبد الله (بن مالك) الطائى نسبا الشافعى مذهبا الجيانى منشأ الاندلسى اقليما الدمشقى دارا ووفاة لاثنتى عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة
(أحمد ربى الله خير مالك) أى أثنى عليه الثناء

بالمشتق يقع واجبا لكن هذا لايناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وانما يناسب تفسيره بالمربى وهو أولى هنا لذلك ولان المالكية مذكورة فى قوله خير مالك الا أن يقال تفسيره بالمالك باعتبار الاشهر وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف وخير أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال كشر و يظهر لى أنه من الخير مصدر خار يخير أى تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف و بين مالك الاول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى ان رسم الاول بغير ألف كما هو الاكثر فى مالك العلم فان رسمها كما هو أيضا جيد كان لفظيا خطيا فاطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية (قوله الجميل) صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاص الثناء بالخير والعز بن عبد السلام القائل بعمومه للخير والشر (قوله بجلال عظمته) لايبعد أنه اشارة الى قوله خير مالك وأن قوله وجزيل نعمته اشارة الى قوله ربى لكن يعكر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك الا أن يقال بما تقدم والجلال العظمة ولا يتعين كون اضافته الى ما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف كما يوهمه كلام البعض بل ولا يترجح لانه وان اقتضته مشاكلة قوله وجزيل نعمته يحوج الى تأويل الجلال بالجليل (قوله وجزيل نعمته) من اضافة الصفة للموصوف قال البعض وأشار اليه شيخنا المراد بالنعمة الانعام بقرينة قوله التى هذا النظم أثر من آثارها لانه ليس أثر النعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفراده اهـ ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعم به و يترتب عليها ذلك الاثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فانه يترتب عليها هذا الاثر (قوله واختار صيغة المضارع) أى على الجملة الاسمية والماضوية (قوله المثبت) لاحاجة اليه بل هو لبيان الواقع اذ المنفى لايتاتى هنا (قوله لما فيها من الاشعار) أى بواسطة غلبة الاستعمال وقوله بالاستمرار التجددى أى الذى هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وقصد الخ وقوله التجددى أى الحاصل من تجدد الحمد مرة بعد أخرى وهكذا او الموصوف به تجدده كذلك أى وكل من الاسمية والماضوية لايفيد الاستمرار التجددى أصلا فان الاولى لاتفيد التجدد وان كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعضهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الارجح والثانية لاتفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وان أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الاخرى من بعض الوجوه فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمود بها فيها وهى ثبوت الحمد له تعالى اذ معنى الحمد لله الحمد ثابت لله والمعين أوقع فى النفس والمضارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات و ببعضها الاعم من تلك الصفة لان معنى أحمدك أثنى عليك بالجميل وصفاته تعالى جميلة كلها او بعضها فالمضارعية أكثر فائدة (قوله والمحمود عليه) يعنى التربية المفهومة من قوله ربى على ما تقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح و بما يقتضى أن المصنف أوقع حمده فى مقابلة نعمة مع أنه لم يذكر ذلك ولا حاجة الى اعتذاره بانه يمكن أن يقال مراده المحمود عليه الذى يغلب وقوع الحمد فى مقابلته (قوله دائما) توكيد لقوله لاتزال تتجدد وقوله كذلك تاكيد لقوله كما (قوله نحمده بمحامد لاتزال تتجدد) اعترضه البعض كشيخنا بانه سيصرح بان

الجميل اللائق بجلال
عظمته وجزيل نعمته التى
هذا النظم أثر من آثارها
واختار صيغة المضارع المثبت
لما فيها من الاشعار بالاستمرار
التجددى وقصد بذلك
الموافقة بين الحمد والمحمود
عليه أى كما أن آلاءه تعالى
لاتزال تتجدد فى حقنا دائما
كذلك نحمده بمحامد لاتزال
تتجدد

الجملة انشائية معنى وعليه لا يظهر ماذكره لان الحمد الانشائى ينقطع بانقطاع التلفظ به فاين التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى و يمكن دفعه بان اشعارها بالتجدد باعتبار حالها الاصلى الثابت لها قبل نقلها الى الانشاء وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بان ذلك الاشعار على سبيل التوهم والتخيل فافهم (قوله وأيضا) هو مصدر آض اذا رجع وهو اما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها فالتقدير هنا على الاول أرجع الى التعليل رجوعا وعلى الثانى أقول راجعا الى التعليل وانما يستعمل مع شيئين بينهما توافق و يغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضا ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا ولا اختصم زيد وعمرو أيضا قاله شيخ الاسلام زكريا (قوله فهو) الفاء للتعليل كما علم مما مر آنفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله واختار لكن هذا التعليل انما ينهض لاختيار المضارعية على الاسمية دون اختيارها على الماضوية بخلاف الاول ولهذا قدمه على هذا (قوله الى الاصل) أى أصل الجملة الاسمية (قوله فحذف الفعل) أى وجوبا ان ذكر بعده وشكرا وشرط بعضهم فى الوجوب ذكر لا كفرا بعدهما وجوازا ان ذكر وحده كما سيأتى فى باب المفعول المطلق واطلاق شيخنا الوجوب فى غير محله (قوله ثم عدل الى الرفع الخ) هذا يقتضى أنه لو لم يعدل الى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضى فى باب المبتدا لان بقاء النصب صريح فى ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام الا بالعدول الى الرفع ولا يكفى فى افادته وجوب حذف العامل مع النصب وان صرح به الرضى فى باب المصدر وحمل شيخنا السيد ما صرح به فى باب المبتدا على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه فى باب المصدر لكن الاوجه ابقاؤه على اطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق لا يقال الاسمية هنا خبرها ظرف متعلق اما بفعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله فى الظرف فيكون فى حكم الفعل والاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام لانا نقول لا نسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون فى حكم الفعل و يكفى لعمله فى الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت أيضا ولئن سلمناه فمحل افادة الاسمية التى خبرها فعل للتجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه ذكره الغزى (قوله لقصد الدلالة) أى المقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان أخصر هذا اذا أريد بدخول اللام العلة الغائية فان أريد السبب المتقدم على المسبب فقصد على حقيقته ومحتاج اليه (قوله والثبوت) ان أراد به ثبوت المسند للمسند اليه وهو المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب حذفه وان أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله الدوام فكان الاخصر حذفه (قوله لقصد الاستغراق) أى مثلا والا فقد يكون لقصد العهد أو الجنس (قوله والله علم) أى بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه فى رسالتنا الكبرى فى البسملة وسيأتى فى المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية (قوله الواجب الوجود) وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لايضاح الذات المسمى لا لاعتبارهما فيه والا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع انه الذات المعينة فقط على الصحيح وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لان وجوب الوجود للذات مبنى كل كمال واستحقاق جميع المحامد هو

وأيضا فهو رجوع الى الاصل اذ أصل الحمد لله أحمد أو حمدت حمدا لله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ثم أدخلت عليه أل لقصد الاستغراق والرب المالك والله علم على الذات الواجب الوجود

وجه حصر الحمد فى كونه لله (قوله أى لذاته) يحتمل وجهين الاول أنه تفسير لواجب الوجود والمعنى حينئذ أى الموجود لذاته والثانى أنه تقييد للوجوب أى الواجب الوجود لذاته أى ليس وجوب وجوده لغيره كما فى الحوادث المتعلق علم الله بوجودها (قوله وهو عربى عند الاكثر) وقيل معرب وأصله بالسريانية وقيل بالعبرانية لاها فعرب بحذف ألفه الاخيرة وادخال أل (قوله وقد ذكر الخ) مسوق لتعليل كونه الاسم الاعظم ووجه الدلالة أن من أحب شيئا أكثر من ذكره (قوله قال ولهذا لم يذكر فى القرآن الافى ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بان القلة لو كانت علة الاعظمية لكان اسمه المهيمن أولى بها لانه لم يذكر الامرة واحدة وفيه بحث لانه لم يجعل القلة علة الاعظمية بل جعل الاعظمية علة الذكر فى المواضع الثلاثة فقط لانه لم يقل لانه لم يذكر الخ بل قال ولهذا لم يذكر الخ ولئن سلم أنه قال لانه لم يذكر فى القرآن الافى ثلاثة مواضع فلذا ليس قصده التعليل بالذكر فى المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بانه فى الثلاثة وهو ماروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال هو فى ثلاث سور فى البقرة وآل عمران وطه لكنه لا يرد على الجمهور القائلين باعظمية اسم الجلالة لانه متكلم فيه فاعرفه (قوله والله أعلم) أى بالاسم الاعظم أو بكل شئ (قوله تنبيه) الذى حققه العصام فى شرح الرسالة الوضعية ان أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصى الخاص لموضوع له خاص قال اذ الكتاب الذى هو عبارة عن الالفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدد الا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية الاترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل الموضوع أمرا متعينا لامتعددا اه ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر الجيم كالخواتم والعوالم وكثير من الناس يضمها الخنابل وأسماء العلوم لان مسمياتها وهى الاحكام المعقولة المخصوصة انما تتعدد بتعدد التعقل وهذا التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أيضا أرباب العربية هذا هو المتجه عندى وان اشتهر الفرق فتامل والتنبيه لغة الايقاظ واصطلاحا جملة دالة على بحث يفهم اجمالا من البحث السابق قبل أو على بحث بديهى فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بديهيا غير جارية على الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق الايقاظ الذى هو المعنى اللغوى (قوله أوقع الماضى موقع المستقبل) أى على سبيل المجاز وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل وأستعين الله الخ وكون المراد وأستعين الله على اظهار ألفية أو الانتفاع بها فلا ينافى تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر وقوله تنزيلا لمقوله أى الذى سيحصل فى الخارج منزلة ما حصل أى فى الخارج وعلل هذا التنزيل بعلتين ذكر الاولى بقوله اما اكتفاء أى فى التنزيل بالحصول الذهنى يعنى أنه لما حصل فى الذهن قوله نزله منزلة ما حصل فى الخارج فالجامع على هذه العلة مطلق الحصول وذكر الثانية بقوله أو نظرا أى فى التنزيل الى ماقوى عنده الخ يعنى أنه لما قوى ما عنده من تحقق حصول قوله خارجا فى المستقبل وقربه نزله منزلة الحاصل فى الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول لكن لو قال الشارح فى العلتين اما لحصول مقوله ذهنا أو لتحقق حصوله خارجا عنده لكان أخصر وأظهر والذى أراه أن التنزيل فى كلام النحاة بمعنى التشبيه فى كلام البيانيين وأنه لا خلاف بينهما الا فى العبارة بل كثيرا

أى لذاته المستحق لجميع المحامد ولم يسم به سواه قال تعالى هل له تعلم سميا اى هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله وهو عربى عند الاكثر وعند المحققين أنه اسم الله الاعظم وقد ذكر فى القرآن العظيم فى ألفين وثلثمائة وستين موضعا واختار الامام النووى تبعا لجماعة أنه الحى القيوم قال ولهذا لم يذكر فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع فى البقرة وآل عمران وطه والله أعلم (تنبيه) * أوقع الماضى موضع المستقبل تنزيلا لمقوله منزلة ماحصل اما اكتفاء بالحصول الذهنى أو نظرا الى ماقوى عنده

مايعبر

مايعبر البيانيون بالتنزيل والنحاة بالتشبيه وأن التنزيل عند النحاة فى مثل مانحن بصدده لايكفى عن التجوز فى اللفظ بل يقتضيه والالزم أنهم يقولون بحقيقية كل لفظ استعمل فى غير ماوضع له لتنزيله منزلة ماوضع له كالاسد فى الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو فى غاية البعد أو باطل وبهذا مع ماقررناه أولا كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله أن قوله أوقع الخ لايصح لاعلى طريقة النحاة لان التجوز فى مثل ذلك على طريقتهم انما هو فى التنزيل ولاتجوز فى الماضى فهو واقع موقعه لاموقع المستقبل ولاعلى طريقة البيانيين لانه لاتنزيل فى مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل الاأن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة واعتراضه بان قول الشارح اما اكتفاء الخ لايصح أيضا لان الاكتفاء المذكور لايحتاج معه الى التنزيل والعكس (قوله من تحقق الحصول) أى وجوده وثبوته وليس المراد بالتحقق التيقن لانه لايناسب قوله ماقوى عنده فتامل (قوله معترضة) بكسر الراء وبفتحها على الحذف والايصال والاصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه فى اسمه وتجويز جماعة كونها استئنافا بيانيا لايخرجها عن كونها معترضة وجوز بعضهم كونها نعتا لمحمد بتقدير تنكيره وهو بعيد وبعضهم كونها حالا لازمة من محمد فمحلها على هذا نصب وعلى ماقبله رفع ولا محل لها على كونها معترضة واندفع بكون الجملة معترضة غير مقصود بها قطع النعت أونعتا أوحالا ما أورد على المصنف من أنها من قطع النعت وهو انما يجوز اذا تعين المنعوت بدونه ولو سلم أنها من قطع النعت نقول يكفى فى جوازه تعين المنعوت ادعاء كما هنا ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لان محله اذا كان النعت لمدح أوذم أوترحم (فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لابثم (قوله ولفظ رب نصب) أى منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضى المجهول وكذا يقال فيما بعد (قوله تقدير الخ) فقد اجتمع فى أحمد ربى الاعراب اللفظى فى أحمد والتقديرى فى ربى والمحلى فى الياء والفرق بين التقديرى والمحلى أن المانع فى الاول من ظهور الاعراب قائم بآخر الكلمة وفى الثانى قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد (قوله بدل من رب) وكون المبدل منه فى نية الطرح أغلبى كما قاله جماعة أوبحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون أومعناه كما قاله الدماميني أنه مستقل بنفسه لامتمم لمتبوعه كالنعت والبيان وقوله أوبيان أى لرب لانه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلا من جهة أن البدل على نية تكرار العامل فيكون حامدا فى عبارته مرتين ورجح المعرب الثانى من جهة أن المبدل منه توطئة للبدل وفى حكم الطرح غالبا (قوله بدل أوحال) كونه بدلا لايخلو عن ضعف لان بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذى نقله عنه المعرب امتناعها مع مافى جعله بدلا من ربى ان جعل الله بدلا من مخالفة الجمهور المانعين تعدد البدل ومافى جعله بدلا من الله ان جعل الله بدلا من مخالفتهم فى منعهم الابدال من البدل وكونه حالا أى لازمة فيه كما قاله ابن قاسم ايهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالاولى جعله منصوبا بنحو أمدح (قوله وموضع الجملة) أى جملة أحمد ربى الله خير مالك أى والجمل بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند قوله وأستعين الله فى ألفيه وعبارة السندوبى وجملة أحمد ربى الى آخر الابيات فى محل نصب لانها محكية بالقول اه ويظهر لى جعل الاول على

من تحقق الحصول وقربه نحو أتى امر الله فلا تستعجلوه وجملة هو ابن مالك معترضة بين قال ومقوله لامحل لها من الاعراب ولفظ رب نصب تقديرا على المفعولية والياء فى موضع الجر بالاضافة والله نصب بدل من رب أو بيان وخير نصب أيضا بدل أوحال على حد دعوت الله سميعا وموضع الجملة نصب مفعول لقال ولفظها خبر

حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة مقولا مستقلا وحمل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من المحكي واعتبار كون المقول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فانه نفيس وانما لم يقل مفعول به ليجري على القولين كونه مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وان كان الراجح الاول (قوله ومعناها الانشاء) قد عرفت في الكلام على قول الشارح أما بعد حمد الله أنه يصح كونها خبرية معنى ويكون حامدا ضمنا (قوله مصليا) هذه الحال وان كانت مفردة الا أنها في قوة جملة انشائية أو خبرية على مامر عند قول الشارح أما بعد حمد الله الخ أفاده ابن قاسم ويلزم على الوجه الاول وقوع الانشاء حالا وهو ممنوع فتامل وانما لم يات بجملة صريحة اشارة الى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به صلى الله عليه وسلم ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة افراد أحدهما عن الآخر بل اذا صلى في مجلس وسلم في مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندي وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره والآية لا تدل على طلب قرنهما لان الواو لا تقتضي ذلك (قوله أي رحمته) أي اللائقة بمقامه فالاضافة للعهد (قوله بتشديد الياء من النبوة الخ) هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبأ بالتحريك وهو الخبر وأنا أقول يصح أن يكون المهموز من النبء بسكون الباء وهو الارتفاع على ماذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كمنع أي ارتفع بل هذا أولى لكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك وأن يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون من النبأ بفتح الباء أو سكونها فاعرف ذلك وعلى كون النبي من النبوة يكون واوي اللام وأصله نبيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله أي الرفعة) فيه مسامحة اذ النبوة المكان المرتفع وكانه على حذف مضاف وموصوف أي المكان ذي الرفعة (قوله لانه مخبر عن الله) أي ولو بكونه نبأه فلا يرد أن النبي على الاصح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحى اليه (قوله فعلى الاول الخ) يصح على كل من الاول والثاني أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول ففي كلامه احتباك (قوله حال) اعترض بان الحالية تقتضي تقييد حمده بهذه الحالة ويدفع بانها انما تقتضي تقييد حمده في هذا المتن بهذه الحالة لا تقييد مطلق حمده ولا ضرر في ذلك بل هو الواقع (قوله منوية) هي المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بان الصلاة غير ممكنة في حال الحمد لاشتغال موردها حينئذ بالحمد وفيه أنه حينئذ لا يكون مصليا بالفعل لان نية الصلاة ليست صلاة فالاولى أنها مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فمقارنة لفظ للفظ وقوعه عقبه فاندفع الاعتراض ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملته على العرفي لكن يرد عليه أن المأمور بالابتداء به الحمد اللغوي لا العرفي لحدوثه بعد زمنه صلى الله عليه وسلم وتوجيه كونها مقارنة بان المعنى أحمده بلساني وأصلي بقلبي يرد عليه أن الصلاة بالقلب من غير لفظ لا ثواب فيها (قوله من الصفوة) كذا بالتاء في نسخ وعليها فتذكير الضمير في قوله وهو الخلوص من الكدر لما قاله ابن الحاجب من أن كل لفظتين وضعتا لشيء واحد واحداهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره وفي نسخ من الصفو بلا تاء وتذكير الضمير بعد ظاهر عليها (قوله وهو الخلوص من الكدر) هذا يفيد أن معنى المصطفى في الاصل الخالص من الكدر فقوله ومعناه المختار أي معناه المراد هنا (قوله لمجاورة

ومعناها الانشاء أي أنشئ الحمد (مصليا) أي طالبا من الله صلاته أي رحمته (على النبي) بتشديد الياء من النبوة أي الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق أو بالهمز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله تعالى وعلى الاول هو فعيل بمعنى مفعول وعلى الثاني بمعنى فاعل ومصليا حال من فاعل أحمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد أي ناويا الصلاة على النبي (المصطفى) مفتعل من الصفوة وهو الخلوص من الكدر قلبت تاؤه طاء لمجاورة

الصاد) اى لانها من حروف الاطباق الاربعة الصاد والضاد والطاء والظاء والتاء اذا وقعت
بعد أحدها تقلب طاء (قوله أى أقاربه) الانسب هنا تفسيره باتباعه فى العمل الصالح وحينئذ
يدخل الصحب فلا يلزم على المصنف اهمالهم بل يكون فيه من أنواع البديع التورية
لاخصوص الاقارب ولا عموم الاتباع ولو فى أصل الايمان لعدم ملاءمته لقوله المستكملين
الشرفا وما اشتهر من أن اللائق فى مقام الدعاء تفسير الآل بعموم الاتباع لست أقول باطلاقه
بل المتجه عندى التفصيل فان كان فى العبارة المدعو بها ما يستدعى تفسير الآل باهل بيته
حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم
تطهيرا او ما يستدعى تفسير الآل بالاتقياء حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
الذين ملأت قلوبهم بانوارك وكشفت لهم حجب أسرارك فان خلت عما ذكر حمل على
الاتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ونحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان
جنتك واهل دار كرامتك (قوله المستكملين) صفة لازمة لآل والسين والتاء اما للطلب
والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف بفتح الشين مفعول المستكملين
او زائدتان للتاكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به او على نزع الخافض
بناء على القول بانه قياسى ومما يدل على أن ثم قولا بقياسيته قول الشمس الشوبرى فى حواشيه
على التحرير الفقهى الراجح ان النصب بنزع الخافض سماعى اه او يقال أن المصنفين
نزلوه منزلة القياسى لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك أو للصيرورة كاستحجر الطين اى الذين
صاروا كاملين فهو كذلك واستشكل كلامه بانهم لم يبلغوا شرف الانبياء فكيف تصح
دعوى استكمالهم الشرف وقد يقال المراد الشرف اللائق بهم او الكلام محمول على المبالغة
اشارة الى انهم لعلو مراتبهم فى الشرف كأنهم استكملوه ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون
جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفا اى كل شرف او كل مجد مثلا
وجعل البعض هذا أولى لما فى الحذف من الايذان بالعموم الانسب بمقام المدح وفيه نظر
لان ذكر المعمول هنا مساو لحذفه لان المعمول المذكور الشرف بال الاستغراقية فهو مساو
للمحذوف مع أن ذكر الشرفا بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لانفهام الثانى من
الاول (قوله قلبت الهاء همزة) أى توصلا لقلبها الفا فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء مع أنها
قلبت همزة باقية فى ماء وشاء ولعل وجهه أنهم قصدوا بقلب هائهما همزة جبر ضعفهما
الحاصل بقلب عينهما ألفا لان الهمزة أقوى من الهاء فتامل ولم تقلب الهاء ابتداء ألفا لعدم
مجيئه فى موضع آخر حتى يقاس عليه (قوله كما قلبت الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير الى أن
الحرفين تقارضا (قوله كما فى آدم وآمن) مثل بمثالين من الاسم والفعل (قوله وقد صغروه على
أهيل) ضعف باحتمال انه تصغير أهل لا آل فلا يشهد للاول وأجيب بان حسن الظن بالنقلة
يقتضى أنهم لا يقدمون على التعيين الا بدليل (قوله وهو يشهد للاول) ان قيل الاستدلال
بالتصغير فيه دور لان المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم باصل ذلك الحرف
فى المكبر على وجود الاصل فى المصغر أجيب بان توقف المصغر على المكبر توقف وجود وهو
غير توقف العلم بالاصالة فجهة التوقف مختلفة فلا دور (قوله ولا يضاف الا الى ذى شرف)
لا ينافى هذا تصغير آل المقتضى الحقارة لان شرف المضاف اليه لا ينافى تصغير المضاف ولو

الصاد ولامه الفا لانفتاح
ماقبلها ومعناه المختار (وآله)
اى أقاربه من بنى هاشم
والمطلب (المستكملين) باتباعه
(الشرفا) اى العلو * (تنبيه) *
أصل آل أهل قلبت الهاء
همزة كما قلبت الهمزة هاء فى
هراق الاصل اراق ثم قلبت
الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح
ماقبلها كما فى آدم وآمن هذا
مذهب سيبويه وقال الكسائى
أصله أول كجمل من آل
يؤول تحركت الواو وانفتح
ماقبلها قلبت ألفا وقد
صغروه على أهيل وهو يشهد
للاول وعلى أويل وهو يشهد
للثانى ولا يضاف الا الى ذى
شرف بخلاف أهل فلا يقال

سلم أن شرف المضاف اليه يقتضي شرف المضاف نقول الشرف باعتبار بجامع الحقارة باعتبار آخر وقوله الى ذى شرف أى معرف مذكر ناطق وسمع آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة (قوله الاسكاف) بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال والاسكوف لغة فيه والجمع أساكفة (قوله فمنعه الكسائي والنحاس) لعل شبهتهم أن الآل انما يضاف الى الاشراف والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير والجواب منع الحصر لان الضمير كرجعه فى الدلالة اه تجارى على المحلى (قوله أنه) أى المذكور من الاضافة (قوله قال عبد المطلب) أى حين قدم أبرهة بالفيل الى مكة لتخريب الكعبة (قوله وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز اضافته الى غير الناطق فينافى ماتقدم ويجاب بانه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ أو ارتكب للمشاكلة (قوله وأستعين الله) أى أطلب منه الاعانة والمراد بالاعانة هنا الاقدار وسماه اعانة لانه بصورة الاعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين قدرة العبد كسبا بلا تأثير وقدرة الله تعالى ايجادا وتأثيرا اذ لا يصدق على هذه الاعانة الاعانة الحقيقية التى هى المشاركة فى الفعل لسهل أفاده الشيخ يحيى فى حواشيه على المرادى وأصل أستعين أستعون بكسر الواو نقلت كسرتها الى ماقبلها فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وانما لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على تقديمه أيضا للاهتمام بالاستعانة فى نحو هذا المقام كما قالوه فى اقرأ باسم ربك على بعض التقادير (قوله فى نظم قصيدة) قدر نظم لان الاستعانة انما تكون على الفعل وقصيدة تجرى عليه الصفة أعنى ألفيه لكن فى تسميته هذه الالفية قصيدة ماستعرفه (قوله ألف) نقل شيخنا السيد أن بعضهم أخبر بانها تنقص عن الالف ستة أبيات فلينظر فان جماعة ممن أثق بهم أخبرونى بعد التحرى فى عدها بانها ألف (قوله أو ألفان) لا يخفى بعده ولا يرد عليه أنه كان عليه حينئذ أن يقول الفينية لان علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة (قوله بناء على أنها الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله من كامل الرجز) وزنه مستفعلن ست مرات والشطر حذف النصف بان يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعلى أنها من كامله يكون مثلا

قال محمد هو ابن مالك * أحمد ربى الله خير مالك

بيتا مصرعا أعنى مجعولة عروضه موافقة لضربه ويكون كل بيت شعرا مستقلا وعلى أنها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا وأحمد ربى الله خير مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الارجوزة قصيدة لانهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الابيات قصيدة للزم وجود الاكفاء والاجازة والاقواء والاصراف فى القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون ذلك فى هذه الاراجيز عيبا ولا نجد نكيرا لذلك من العلماء كذا فى الدماميني على الخزرجية ومنه يعلم مافى قول الشارح قصيدة ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة فى تعلق بعضها ببعض وفى كونها من بحر واحد فتدبر (قوله والظاهر أن فى بمعنى على) فتكون لفظة فى استعارة تبعية لمعنى على كما فى ولأصلبنكم فى جذوع النخل ومقابل الظاهر قوله أو أنه ضمن الخ فهو معطوف على قوله والظاهر وانما كان الاول ظاهرا لان الاستعارة قبل الفعل للتردد والمصنف جازم لشروعه فى الفعل ولان ارتكاب التجوز فى

الحرف

آل الاسكاف ولا ينتقض بآل فرعون فان له شرفا باعتبار الدنيا واختلف فى جواز اضافته الى المضمر فمنعه الكسائى والنحاس وزعم أبو بكر الزبيدى أنه من لحن العوام والصحيح جوازه قال عبد المطلب

وانصر على آل الصليب * وعابديه اليوم آلك

وفى الحديث اللهم صل على محمد وآله (وأستعين الله فى) نظم قصيدة (ألفيه) أى عدة أبياتها ألف أو ألفان بناء على أنها من كامل الرجز أو مشطوره ومحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة أحمد والظاهر أن فى بمعنى على

الحرف أخف منه فى الفعل لاعلى قوله ان فى بمعنى على اذليس ثم غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر لايقال المتبادر من كلامه التضمين النحوى وهو اشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدى المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمين البيانى وهو تقدير حال تناسب الحرف لانا نمنع كون التضمين النحوى ظاهرا عن البيانى للخلاف فى كون النحوى قياسيا وان كان الاكثرون على أنه قياسى كما فى ارتشاف أبى حيان دون البيانى فاعرفه (قوله لان الاستعانة) أى أصل هذه المادة فلا يرد أن اعانه فى الآية من تصاريف الاعانة لا الاستعانة (قوله انما جاءت) لم يؤنث الضمير مراعاة لمعنى ما وهو المتصرفات بعدم اعاة لفظها فى تصرف أو الضمير للاستعانة وخبر ما محذوف لعلمه من هذا وقوله متعدية أى الى المستعان عليه لا المستعان لتعديها اليه بنفسها كما هنا وبالباء كما فى قوله تعالى ياقوم استعينوا بالله (قوله قال تعالى الخ) استشهاد على التعدية بعلى لا استدلال على المدعى من الحصر المذكور لان الآية لاتدل عليه (قوله معنى أستخير ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للتردد (قوله أى أغراضه) هذا تفسير بحسب اللغة وقوله وجل مهماته عطف تفسير للمراد أشار به الى أن مراده بالمقاصد المهمات التى عبر بها فى آخر الكتاب وأن فى كلامه حذف مضاف ودفع بذلك التنافى بين ماهنا وقوله آخر الكتاب * نظما على جل المهمات اشتمل * وقد أجيب بأجوبة غير هذا منها أن ماهنا فى حيز الغالب وما يأتى اخبار بما تيسر له وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجوه ذكرها السيوطى فى آخر نكته وصرفوا ماهنا الى ما يأتى دون العكس لان ما يأتى هو المطابق للواقع لانه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما (قوله بها أى فيها) من ظرفية المدلول فى الدال لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة والمقاصد تلك المعانى ويصح أن تكون الباء سببية وصلة محوية محذوفة أى محوية لمتعاطيها بسببها (قوله محويه) اسم مفعول أصله محووية اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وكسرت الواو الاولى التى قبل الياء المدغمة للمناسبة (قوله النحو فى الاصطلاح الخ) تعريف الفن أحد الامور التى يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها ومنها موضوعه وغايته وفائدته فموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض الاحوال لها حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال أو حال تركيبها كحركات الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطا فى الكلام وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه كذا فى شرح الخطيب على المتن وفى كلام البعض جعل الاحتراز عن الخطا هو الفائدة وله أيضا وجه وفى الاصطلاح اما مستقر متعلق بمقدر معرف صفة للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة مجىء الحال من المبتدا واما لغو متعلق بمعنى النسبة التى اشتملت عليها الجملة (قوله العلم) أى القواعد المعلومة أى التى من شانها أن تعلم لا ما علم بالفعل لان النحو له حقيقة فى نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة والعلاقة فى الاول التعلق بين المصدر وما اشتق منه وفى الثانى الاول وان كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الاول لان اطلاقه على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كاطلاقه على الملكة أى الكيفية الراسخة فى النفس التى يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته

لان الاستعانة وما تصرف منها انما جاءت متعدية بعلى قال تعالى وأعانه عليه قوم آخرون والله المستعان على ما تصفون أو انه ضمن أستعين معنى استخير ونحوه مما يتعدى بفى أى وأستخير الله فى ألفية (مقاصد النحو) أى أغراضه وجل مهماته (بها) أى فيها (محويه) أى محوزة * (تنبيه) * النحو فى الاصطلاح هو العلم المستخرج

واستحصال مالم تعلمه وأما اطلاقه على الادراك فحقيقة لغة وعرفا وأما اطلاقه على فروع القواعد أى المسائل الجزئية المستخرجة منها بجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع فمجاز عند الحكماء حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والادب كما نقله البعض عن سرى الدين والمجاز على المجاز جائز عند البيانيين والاصوليين الا الآمدى كما فى البحر المحيط فى الاصول للزركشى فنقل شيخنا السيد المنع عن الاصوليين فيه نظر والباء فى قوله بالمقاييس للتصوير وماذكرناه من أن العلم هنا بمعنى القواعد والباء للتصوير هو اللائق هنا لا الادراك ولا الملكة سواء جعلنا الباء للسببية متعلقة بالمستخرج اذ لا يستخرجان بالمقاييس المذكورة أو جعلناها للتصوير اذ لا يصوران بها ولا الفروع وان قال بها البعض لانه يلزم عليه كما قاله شيخنا أن لا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه مافيه بل الظاهر أنها هى النحو فتامل وخرج بالمستخرج العلم المنصوص فى الكتاب أو السنة (قوله بالمقاييس) بغير همز لاصالة الياء الاولى كما فى معايش جمع مقياس وهو ما يقاس عليه الشئ ويوافق به من القواعد الكلية (قوله من استقراء كلام العرب) من اضافة الصفة الى الموصوف أى من كلام العرب المستقرا أى من أحوال أجزائه ففى العبارة حذف مضافين وان أولت الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه (قوله الموصلة) صفة للمقاييس وتوصيلها لمن بعد الصدر الاول كما أن استنباطها من الصدر الاول فاندفع ما يقال استنباط المقاييس من أحوال أجزاء كلامهم يقتضى سبق معرفة تلك الاحوال على استنباط المقاييس وتوصيلها الى معرفة تلك الاحوال يقتضى تأخرها عنه وفى هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع أن هذا انما يرد اذا جعل الضمير فى قوله أجزائه راجعا الى عين كلام العرب اما اذا جعل راجعا الى جنس كلامهم لان أحكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلا لان السابق معرفته غير المتأخر معرفته حينئذ وحاصل الدفع الاول اختلاف المعرفة باختلاف العارف وحاصل الثانى اختلافها باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد علم المعانى والبيان ونحوهما (قوله أحكام أجزائه) المراد بالاحكام ما يشمل الاحكام التصريفية والاحكام النحوية (قوله التى ائتلف منها) صفة للاجزاء والضمير فى ائتلف يرجع الى الكلام فالصلة جرت على غير ما هى له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين من جواز عدم ابرازه عند أمن اللبس وقال البعض نقل الراعى فى باب المبتدا والخبر كما أفاده البهوتى أن البصريين فصلوا فى وجوب ابراز الضمير بين ما اذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا فاوجبوه فى الاول دون الثانى اه وهو مخالف لما فى الهمع والتصريح من أن الفعل كالوصف فى الخلاف المذكور (قوله فعلم) أى من تعريف النحو بما يشمل التصريف (قوله ما رادف قولنا علم العربية) أى المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وان أطلق على ما يشمل اثنى عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وانشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ وجعلوا البديع ذيلا لاقسما برأسه واضافة علم الى العربية من اضافة العام الى

بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها قاله صاحب المقرب فعلم أن المراد هنا بالنحو ما رادف قولنا علم العربية

الخاص

الخاص (قوله لاقسيم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الاعراب والبناء وجعله قسيم الصرف وعليه فيعرّف بانه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلم العربية من حيث مايعرض لها من الاعراب والبناء (قوله وهو مصدر الخ) قال البهوتى انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعملوا المصدر كذلك أولا قال البعض لامانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أولا اه وأقول وقع فى قوله تعالى هذا عطاؤنا كما يفيده كلام البيضاوى (قوله وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم) أى صار علما بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصود عليه (قوله وجاء فى اللغة لمعان خمسة) زاد شيخ الاسلام سادسا وهو والبعض كا ً كات نحو السمكة وذكر أن أظهر معانيه وأكثرها تداولا القصد ولهذا صدر به الشارح قيل لما كان اللغوى متعددا أخره عن الاصطلاحى وان كان الانسب تقديم اللغوى (قوله وسبب تسمية هذا العلم بذلك) أى سبب اطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافى مامرّ (قوله الديلى) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة واسمه ظالم بن عمرو وقال فى التصريح وقد تظافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الاسود وانه أخذه أولا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أبو الاسود كوفى الدار بصرى المنشا ومات وقد أسن واتفقوا على أن أوّل من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية (قوله وشيأ من الاعراب) أى حيث قال الاشياء ظاهر ومضمر وغيرهما وهو الذى يتفاوت فى معرفته قال السيرافى يعنى اسم الاشارة (قوله انح هذا النحو يا أبا الاسود) روى ان مما ذكره أبو الاسود حكم ان وأن وكأن وليت ولعل ولم يذكر لكن فامره الامام كرم الله وجهه أن يزيدها فزادها (قوله تقرّب الخ) اسناد التقريب اليها مجاز عقلى من باب الاسناد الى الآلة اذ الفاعل فى الحقيقة الله تعالى وفى الظاهر المصنف (قوله أى الابعد من المعانى) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافى ان المناسب جعل أفعل التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الابعد والبعيد لان البعد مقول بالتشكيك وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعيد يفهم بالاولى ضعف بانه لا يلزم ذلك لانها قد تهتم بالابعد لشدة خفائه ولا تقرب البعيد (قوله الباء بمعنى مع) لم يجعلها سببية لان المعهود سببا للتقريب البسط لا الايجاز قال سم ويصح كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعانى بالالفاظ الوجيزة التى من شانها تبعيدها ولا اشكال فى كون الايجاز قد يكون سببا للايضاح اذا بولغ فى تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اه وقد يقال السبب حينئذ هذه المبالغة لا الايجاز (قوله مع وجازة اللفظ) دفع بتقدير المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه ففى الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والاصل مع وجازتها وأنت خبير بان الاتحاد انما يأتى اذا جعلت المعية حالا من فاعل تقرّب ويصح أن تكون من الاقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه مافيه فانظره (قوله أى اختصاره) ظاهره ترادف الايجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة وفى المصباح أن الايجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا (قوله وتبسط البذل) فسره الشارح بتوسع العطاء أى الاعطاء يعنى تكثر افادة المعانى ففيه استعارة اما

لاقسيم الصرف وهو مصدر أريد به اسم المفعول أى المنحو كالخلق بمعنى المخلوق وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وان كان كل علم منحوّا أى مقصودا كما خصت الفقه بعلم الاحكام الشرعية الفرعية وان كان كل علم فقها أى مفقوها أى مفهوما وجاء فى اللغة لمعان خمسة القصد يقال نحوت نحوك أى قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك أى مثلك والجهة نحو توجهت نحو البيت أى جهة البيت والمقدار نحو له عندى نحو ألف أى مقدار ألف والقسم نحو هذا على أربعة انحاء أى أقسام وسبب تسمية هذا العلم بذلك ماروى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الاسود الديلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيأ من الاعراب قال انح هذا النحو يا أبا الاسود (تقرّب) هذه الالفية للافهام (الاقصى) أى الابعد من المعانى (بلفظ موجز) الباء بمعنى مع أى تفعل ذلك مع وجازة اللفظ أى اختصاره (وتبسط) أى توسع (البذل) بالمعجمة أى العطاء

وهو اشارة الى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أى موفى سريعا * (تنبيه) قال الجوهرى أوعد عند الاطلاق يكون للشر ووعد للخير وأنشد

وانى وان أوعدته أو وعدته
لمخلف ايعادى ومنجز موعدى

(وتقتضى) أى تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن (رضا) محضا (بغير سخط) يشوبه (فائقة ألفية) الامام العلامة أبى الحسن يحيى (بن معطى) ابن عبد النور الزواوى الحنفى الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر الى مصر وتصدر بالجامع العتيق لاقراء الادب الى ان توفى بالقاهرة فى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة * (تنبيه) * يجوز فى فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضى والرفع خبر المبتدا محذوف والجر نعتا لالفية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك فى النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والغالب العكس

تمثيلية بأن يكون شبه حال الالفية فى كثرة افادتها المعانى بسرعة عند سماعها بحال الكريم فى كثرة اعطائه ووفائه بما يعد أو مصرحة حيث شبه افادة المعانى ببذل المال والوعد ترشيح أو مكنية حيث شبه الالفية بكريم والبذل تخييل والوعد ترشيح (قوله وهو) أى البذل اشارة الى ما تمنحه أى الى منح ما تمنحه ليوافق تفسيره أولا البذل بالعطاء أى الاعطاء ويحتمل أن هذا اشارة الى أن المراد بالبذل المبذول وأن تفسيره أولا بالعطاء بالنظر الى معناه الاصلى وقوله من كثرة الفوائد أى من الفوائد الكثيرة (قوله بوعد منجز) الباء بمعنى مع أو سببية فان قلت الاعطاء بدون وعد أبلغ فى المدح فلم قيد بالوعد قلت كانه لانه الواقع لان فهم المعانى منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لا بد من الالتفات اليها وتصور ألفاظها فكانها لتهيئها للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعد وعدا ناجزا قاله سم ويمكن أن يوجه أيضا التقييد بالوعد بأنه للاشارة الى عزة معانيها لان الموعود به تتشوف اليه النفس فيكون أحرص عليه ويكون هو أعز عليها وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وان قال بعضهم مضارع (قوله ووعد للخير) أى عند الاطلاق وحذفه اكتفاء (قوله لمخلف ايعادى الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله وتقتضى أى تطلب) أى من الله أو من قارئها أو منهما معا واسناد الطلب اليها مجاز عقلى من الاسناد الى السبب اذ الطالب فى الحقيقة ناظمها ويحتمل أنه شبه الالفية بعاقل تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة المكنية واثبات الطلب تخييل ويحتمل أنه أراد بالاقتضاء الاستلزام على التجوز (قوله رضا) كسر رائه سماعى كضم سين سخط وسكون خائه والقياس الفتح لان فعلهما كفرح يفرح (قوله محضا) كانه زاده تمهيدا لقوله بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسيرا لمحضا وقوله يشوبه أى يتخلل بين أزمنة الرضا أو المراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضا وعلى كل علم ان قوله وتقتضى رضا لا يغنى عن قوله بغير سخط والسخط تغير النفس وانقباضها لاخذ الثار والمراد منه فى حقه تعالى لازمه وهو ارادة الانتقام أو الانتقام (قوله فائقة) أى عالية فى الشرف وانما فاقتها لانهما من بحر واحد وألفية ابن معطى من بحرين فان بعضها من السريع وبعضها من الرجز ولانها أكثر أحكاما من ألفية ابن معطى (قوله الحنفى) فى حواشى الشيخ يحيى أنه كان مالكيا وتفقه بالجزائر على أبى موسى الجزولى ثم تشفع كابن مالك وأبى حيان حين الخروج من الغرب اه و يمكن انه تحنف بعد أن تشفع (قوله الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله فى الديباجة وقد لقبته بمنهج السالك ان لقب يتعدى بنفسه و بالحرف كسمى (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمرو بن العاص (قوله لاقراء الادب) اسم لما يشمل الاثنى عشر علما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها (قوله فى سلخ) أى آخر (قوله على شفير الخندق) أى حرف الخليج الذى حفره عمرو بن العاص بامر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال الى الحرمين متصلا بالبحر المالح (قوله ومولده سنة) بنصب سنة على الظرفية متعلقة بمحذوف ان جعل مولد مصدرا ميميا بمعنى الولادة أى كائن فى سنة و برفعها على الخبرية ان جعل اسم زمان (قوله فى فائقة) أى فى هذا اللفظ بقطع النظر عن حركة آخره (قوله من فاعل تقتضى) لم يجعلها من ألفية لانها وان كانت نكرة تخصصت بالوصف أو من فاعل تقرب أو تبسط لقرب تقتضى (قوله خبر المبتدا محذوف) أى والجملة حالية أو استئنافية (قوله بالجملة)

أي جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما في المتن (قوله وأوجبه بعضهم) قال شيخنا والبعض لعل القائل بالوجوب يجعل مبارك في الآية خبر مبتدأ محذوف اهـ وأحسن منه أن يجعله خبرا ثانيا لهذا (قوله بسبق) أي على في الزمن والافادة وفي تقديم المعمول اشارة الى انه لم يحز الفضل على المصنف الا بالسبق والجار والمجرور مرتبط بكل من حائز ومستوجب (قوله حائز تفضيلا) أي فضلا من اطلاق المسبب على السبب أو هو مصدر المبني للمفعول فاندفع الاعتراض بان التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يحوزه المفضل بالفتح ويمكن أن يدفع أيضا بان الحيازة في كل شئ بحسبه فمعنى حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له ولا يرد على الجواب الثاني والثالث انه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل في نفسه عليه حتى يكون فيه كبير مدح لان المراد التفضيل ممن يعتد بتفضيله (قوله مستوجب) قال سم أي مستحق اهـ ويحتمل أن السين والتاء للتصيير أي مصيرا الثناء واجبا على (قوله لما يستحقه السلف الخ) لا يظهر أنه علة لمستوجب لتقديم المصنف علته وهي السبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب أيضا بل هو علة للعلية أي لكون السبق علة للاستيجاب [كذا] لكن لا يظهر التعليل الا بتقدير مضاف أي لوجوب ما يستحقه الخ ولو قال لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان أخصر وأوضح (قوله مصدر) فيه مسامحة لان الثناء اسم مصدر أثنى و يمكن أن يحمل كلامه على حذف المضاف (قوله اما صفة) أي لازمة أو مخصصة على القولين في الثناء وعلى الوصفية يحتاج الى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنائي أو بدل منه أي كائنا عليه أو ثنائي عليه لا بثنائي المذكور لاستلزامه وصف المصدر قبل تمام عمله وقوله أو معمول له أي على انه صفة لمفعول مطلق لهذا المصدر حذف وأنيب هو منابه أي ثنائي الثناء الجميل أو على انه مفعول به له على التوسع باسقاط الخافض والاول أولى لان الثاني سماعي على الاصح (قوله أي يحكم) فسر القضاء في كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لان معناه عند الاشاعرة كما في شرح المواقف ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على ماهي عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب قال وتقديره ايجاده اياها فيما لا يزال على ماهي عليه فيه اهـ والمراد بالحكم هنا التعلق التنجيزي فيرجع الى التقدير (قوله أي عطيات) أتى به مع علمه من تفسير المفرد تحسينا للسبك قول المصنف وافرة مع ما قبله من كلام الشارح (قوله أي تامة) أفاد به ان وافرة اسم فاعل وفر اللازم لا المتعدي يقال وفر الشئ يفر وفودا أي تم ووفرته أفره وفرا أي أتممته (قوله لي وله في درجات الآخرة) الظرفان صفتان لهبات وخص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطي بعد موته انما يتاتى بها دون درجات الدنيا (قوله قال في الصحاح) بفتح الصاد وسعناه [كذا] في الاصل الصحيح ومنهم من يكسر على صيغة الجمع (قوله هي الطبقات من المراتب) أي علية أو دنية فهو أعم من تفسير أبي عبيدة قاله البعض ورد جعل بعضهم كلام أبي عبيدة بيانا لما في الصحاح (قوله والمراد) أي من درجات الآخرة واشار بهذا الى ان الاضافة في درجات الآخرة على معنى في (قوله وصف هبات الخ) هذا تصحيح لوصف الجمع بالمفرد وحاصله أن المطابقة في الافراد حاصلة تاويلا فقوله لتاوله بجماعة أي وهو مفرد لفظا وان كان جمعا معنى (قوله وان كان الافصح وافرات) أي محافظة على المطابقة اللفظية والواو للحال وان زائدة و يظهر لي في الجواب عن المصنف ان الافراد لاستعماله جمع القلة

وأوجبه بعضهم (وهو) أي ابن معطي (بسبق) الباء للسببية أي بسبب سبقه اياي (حائز تفضيلا) على (مستوجب) على (ثنائي الجميلا) عليه لما يستحقه السلف من ثناء الخلف وثنائي مصدر مضاف الى فاعله وهو الياء والجميل اما صفة للمصدر أو معمول له (والله يقضي) أي يحكم (بهبات) جمع هبة وهي العطية أي عطيات (وافره) أي تامة (لي وله في درجات الآخره) الدرجات قال في الصحاح هي الطبقات من المراتب وقال ابو عبيدة الدرج الى اعلى والدرك الى اسفل والمراد مراتب السعادة في الدار الآخرة ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب * (تنبيه) * وصف هبات وهو جمع بوافره وهو مفرد لتاوله بجماعة وان كان الافصح وافرات

فى الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثرة بحسب المعنى فاحفظه فانه نفيس (قوله لان هبات جمع قلة) أى بناء على مذهب سيبويه أن جمعى السلامة للقلة والذى ارتضاه السعد التفتازانى والدمامينى ان جمعى القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة فهما مشتركان فى المبدا مختلفان فى المنتهى والمشهور ان مبدأ جمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين فى المبدا والمنتهى وعلى هذا ياتى استشكال القرافى الذى ذكر أن له عشرين سنة يطلب جوابه ولم يجده وهو انه اذا قال له على دراهم كان اقرارا بثلاثة اجماعا وحقه باحد عشر لانه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع امكان الحقيقة وان أجيب عنه ببناء الاقارير على العرف وأما على مامر عن السعد والدمامينى فلا مجاز ولا استشكال (قوله والافصح فى جمع القلة الخ) وجه ذلك بان العاقل منظور اليه فاعتنى بشانه فى المطابقة بخلاف غيره وطوبق جمع القلة لغير العاقل جبر اللقلة وقال شيخنا السيد المطابقة فى جمعى العاقل وجمع القلة لغيره على الاصل وعدمها فى جمع الكثرة لغيره لانه لانحطاطه عن العاقل فى حكم المفرد بالنسبة اليه ولم يراع ذلك فى جمع القلة جبرا للقلة (قوله مما لا يعقل) اى من جموع ما لا يعقل (قوله وقال تعالى الخ) انما لم يصلح دليلا لكونه شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وان ورد فى شرعنا ما يقرره على مارجحوه فى مذهبنا معاشر الشافعية لم يقل وقوله عطفا على مجرور اللام وانما ذكره استئناسا (قوله لما عرفت) اى من ارتكاب خلاف الافصح (قوله ولان التعميم مطلوب) قال سم لعله عمم فى اللفظ دون الكتابة ويبقى الكلام فى انه هل يطلب التعميم فى الكتابة ايضا وهو محل نظر اه اقول الاقرب الطلب قياسا على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتامل

(الكلام وما يتألف منه)

اى والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاث التى يتألف الكلام منها وذكر الضمير مراعاة للفظ ما (قوله اى هذا باب شرح الكلام الخ) لاشك انه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب فشرح الكلام اولا بتعريفه والكلم الثلاث التى يتالف منها ثانيا بذكر اسمائها وعلاماتها فالشرح مختلف وللاشارة الى اختلافه صرح بلفظ شرح فى المعطوف على انه كما قال الروداني تقدير معنى لا تقدير اعراب وان اوهمه صنيع الشارح لان شرح المضاف الى المعطوف عليه متسلط على المعطوف أيضا عند عدم اعادته معه لان الصحيح أن العامل فى المعطوف نفس العامل فى المعطوف عليه لا مقدر مثله وما اشار اليه من ان الكلام خبر مبتدا محذوف تبعا للموضح غير متعين اذ يجوز كما قاله الشنوانى رفعه على انه مبتدا حذف خبره اى باب الكلام هذا الآتى ونصبه على المفعولية بنحو خذ مقدرا لا هاك كما وقع لبعضهم لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا وفى قوله ما يتألف الكلام اشارة الى رجوع ضمير يتالف فى كلام المصنف الى الكلام فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز الضمير لأمن اللبس المجوز لعدم ابرازه عند الكوفيين (قوله اختصر للوضوح) قيل على التدريج لانه انسب بالقواعد واوقع فى النفس بان حذف المبتدا ثم خبره وانيب عنه شرح ثم شرح وانيب عنه الكلام وقيل دفعة واحدة لانه اقل عملا وعليه يحتمل ان الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف اليه ورفع اشرف الرفع على الجر لكونه حكم العمد فلم ينب الكلام عن المبتدا

على

لان هبات جمع قلة والافصح فى جمع القلة مما لا يعقل وفى جمع العاقل مطلقا المطابقة نحو الاجذاع انكسرت ومنكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات والافصح فى جمع الكثرة مما لا يعقل الافراد نحو الجذوع انكسرت ومنكسرة *(خاتمة)* بدأ بنفسه لحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدأ بنفسه رواه أبو داود وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام رب اغفر لى ولوالدى وعن موسى عليه السلام رب اغفر لى ولأخى وكان الاحسن ان يقول رحمه الله تعالى والله يقضى بالرضا والرحمه لى وله ولجميع الامه لما عرفت ولان التعميم مطلوب

(الكلام وما يتألف منه)

الاصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه اختصر للوضوح

على هذا القول اصلا كما لم ينب عنه على القول الاول بل هو على القولين حال فى مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يقم مقامه شئ فتجويز البعض نيابته عن المبتدا على الثانى غير صحيح فتدبر (قوله كلامنا) اتى بالاضافة وان كان مستغنى عنها بكون التاليف فى النحو كما صرح به فى الخطبة للاشارة الى اختلاف الاصطلاحات فى الكلام وللاشارة الى أن المصنف من مجتهدى النحاة (قوله أيها النحاة) أى مبنية على الضم فى محل نصب باخص محذوفا وها للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ ويظهر لى ان معنى قولهم على اللفظ انه ضم اتباعا للضم لفظا أى فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع ضرورة ان النعت موافق للمنعوت فى اعرابه ثم رأيته عن بعض المحققين كما سياتى فى محله فاحفظه (قوله صوت) يستعمل مصدر الصات يصوت فيكون معناه فعل الشخص الصائت ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة (قوله مشتمل على بعض الحروف) من اشتمال الكل على جزئه المادى كما قاله البعض لكن هذا ظاهر اذا كان اللفظ حرفين او اكثر فان كان حرفا واحدا كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد او العام على الخاص (قوله تحقيقا الخ) تعميم فى الصوت فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف اى محقق تحقيقا أو مقدر تقديرا او بمعنى محققا ومقدرا حال ويعلم من هذا التعميم ان لماهية اللفظ افرادا محققة وافرادا مقدرة قال الرودانى واستعماله فى كل منهما حقيقة لا أنه فى المقدرة مجاز اه ومن التحقيقى المحذوف على ما قاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظى قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور اهل السنة انه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيقى اما منطوق به بالفعل او بالقوة والتقديرى ما لا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب اه فقول المعربين فى استقم مثلا ضمير مستتر وجوبا تقديره انت اى تصويرا معناه تقريبا وتدريبا انت قال البعض وحينئذ فليس فى اضرب مثلا الا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فاقيم مقام اللفظ فى جعله جزء الكلام الملفوظ بجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول بعضهم كالجامى ليس من مقولة الحرف والصوت أصلا ليس على ما ينبغى أفاده العصام (قوله المستتر) أى وجوبا أو جوازا فيما يظهر (قوله مفيد) أى بالوضع فاندفع ما أورد على التعريف من أنه يشمل اللفظ المفيد عقلا أو طبعا مع أن المراد بالفائدة فى تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشيئين (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) مراد الشارح بهذا بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زائد على ما فى المتن لئلا يلزم كون تعريف المتن غير مانع واندفع بهذا البيان ما يقال المفيد يصدق على ما يفهم معنى ما ولو مفردا والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عد السامع اياه حسنا بان لا يحتاج فى استفادة المعنى من اللفظ الى شئ آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على المحكوم عليه وبه (قوله بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربى الذى هو قيد

(كلامنا) أيها النحاة (لفظ) اى صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقا كزيد أو تقديرا كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فانه لفظ مفيد بالوضع

لابد منه فى تعريف الكلام كما قال الشاطبي وغيره ليخرج كلام الاعاجم لا القصد لانه ادرجه فى الافادة كما سيأتى لكن لا وجه لزيادته فى بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه فى نفس التعريف فكان الاولى زيادته فى التعريف أيضا ثم حمل الوضع على الوضع العربي مبنى على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعى فهو المراد فى التعريف (قوله فخرج باللفظ) لما كان بينه وبين فصله العموم الوجهى أخرج به (قوله من الدوال مما ينطلق الخ) من الاولى بيانية و الثانية تبعيضية اذ ينطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل قول وقيد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل أولا لان الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلاما فى اللغة وغيره يفهم خروجه بالاولى (قوله والرمز) بابه قتل وضرب وهو الاشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة كما فى المصباح فعطف الاشارة عليه عطف عام على خاص (قوله و بالمفيد الخ) أخرج به أمورا خمسة وكان الاحسن ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الاضافى (قوله والمركب الاسنادى المعلوم الخ) جرى فى اخراج الضرورى وغير المقصود من الكلام على ما ذهب اليه المصنف ونقله فى شرح التسهيل عن سيبويه والراجح خلافه كما ذهب اليه أبو حيان وغيره فالمراد بافادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الايجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أولا قصد بها المتكلم الكلام أولا طابق كلامه الواقع أولا (قوله مصدر أريد به اسم المفعول) أى لا اسم جنس جمعى للفظة حتى يرد اعتراض أبى حيان على التعريف باستلزامه أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لان مدلول اسم الجنس الجمعى ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ولا باق على مصدريته حتى يرد أن اللفظ فعل اللافظ والكلام النحوى ليس فعلا فان قلت اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله فى التعريف قلت صار حقيقة عرفية فى الملفوظ به لهجر النحاة معناه الاصلى وهو الرمى مطلقا أو من الفم فلا اشكال فتنظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقى على مجازيته لعدم هجر معناه الاصلى وهو الايجاد انما هو فى مجرد اطلاق المصدر وارادة المفعول (قوله أن يكون تمثيلا) أى فقط وعليه فهو خبر لمبتدا محذوف أى وذلك كاستقم (قوله وهو الظاهر) أى من العبارة فلا ينافى أن كونه تمثيلا وتتميما كما أشار ليه ابن الناظم أولى وانما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فانه اقتصر الخ ولان عادتهم بعد ايراد تعريف الشئ ايراد الكاف ومجرورها لمجرد تمثيله (قوله فانه اقتصر فى شرح الكافية) أى والالفية خلاصة الكافية (قوله نظرا الى أن الافادة تستلزمهما) أى لان المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الا مركبا ولا تردا لاعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالافادة الدلالة على النسبة الايجابية أو السلبية وحسن سكوت المتكلم يستدعى أن يكون قاصدا لما تكلم به (قوله لكنه الخ) استدراك على قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك فى بقية كتبه أيضا (قوله صرح بهما) أما تصريحه بالقصد فظاهر وأما بالتركيب فلذكره بدله الاسناد المفسر كما فى شروح التلخيص بضم كلمة أو ما يجرى مجراها الى أخرى أو ما يجرى مجراها بحيث يفيد أن مفهوم احداهما ثابت لمدلول الاخرى وفسره شيخنا السيد تبعا لغيره بالنسبة بين الركنين وأرجع بعضهم الاول الى الثانى بتأويل الضم بالانضمام وتقديره مضاف أى لازم انضمام

فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه فى اللغة كلام كالخط والرمز والاشارة وبالمفيد المفرد نحو زيد والمركب الاضافى نحو غلام زيد والمركب الاسنادى المعلوم مدلوله ضرورة كالنار حارة وغير المستقل كجملة الشرط نحو ان قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهى والنائم * (تنبيهات) * الاول اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أى الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق * الثانى يجوز فى قوله كاستقم أن يكون تمثيلا وهو الظاهر فانه اقتصر فى شرح الكافية على ذلك فى حد الكلام ولم يذكر التركيب والقصد نظرا الى أن الافادة تستلزمهما لكنه فى التسهيل صرح بهما

كلمة الخ ثم قال شيخنا السيد فهو شرط فى تحقق الكلام لاجزء منه وان اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به الرضى فقد استشكله السيد الصفوى قاله الشيخ يس والشيخ يحيى ووقع الخلاف أيضا فى الفضلات هل هى خارجة عن الكلام أو داخلة فيه قولان والثالث التفصيل فان كان حذفها مضرا كنساؤه طوالق الاهندا وعبيده أحرار الازيدا دخلت والافلا اه وسيأتى لهذا مزيد بحث (قوله من الكلم) أى الكلمات ومن تبعيضية وهى ومجرورها فى موضع الحال من ضمير تضمن (قوله فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضا من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فاعلا وأجيب بان هذه الزيادة غير محتاج اليها لان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على التصريح باحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الآخر بالاخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط فى الكلام كما أن اتحاد الكاتب غير شرط فى الخط أفاده فى الهمع (قوله لاخراج نحو قام أبوه الخ) أى لان الاسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعتية (قوله وهذا الصنيع) اى التصريح بأجزاء الماهية فى الحد (قوله لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) اعترضه شيخنا السيد بان الظاهر أن التركيب والقصد داخلان فى مفهوم المفيد فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة فى الحدود ولو سلم أنها التزامية فهجرها انما هو فى الحدود الحقيقية التى بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم وقد ينازع فيما استظهره وفى قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم فان الامور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هى حدودا أفاده شيخ الاسلام فى آخر مبحث الكليات من شرحه على ايساغوجى نقلا عن الامام الرازى (قوله ومن ثم) أى من هنا أى من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام (قوله جعل الشارح) يعنى ابن الناظم (قوله تتميما للحد) أى من جهة الدلالة به على أمرين تضمنهما معتبرين فى الكلام أى وتمثيلا أيضا من جهة الايضاح به للمحدود لا تمثيلا فقط ولا ينافى ذلك قول ابن الناظم فى آخر كلامه فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل لان معناه أنه اكتفى عن تتميم الحد بذكر التركيب والقصد صريحا بتتميمه بالمثال المتضمن لهما على أنه لو منع مانع كونه تتميما وتمثيلا وسلمنا له ذلك والتزمنا أن المراد تتميما للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله فى آخر كلامه على المعنى الذى ذكرناه وأن تسمية قول المصنف كاستقم تمثيلا باعتبار الصورة وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من الاعتراض على الشارح بان فى آخر كلام ابن الناظم ما ينافى ما أسنده اليه الشارح وان كان فى أول كلامه ما يشير اليه فتامل والظاهر على كونه تتميما للحد أن كاستقم ظرف مستقر نعت ثان للفظ وقول البعض هو فى موضع النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت من غير مقتض مع أنه يضار به قوله بعد ذلك ومجرور الكاف محذوف والتقدير كفائدة استقم اه لان مقتضى هذا أن يكون كاستقم نعتا للمفعول مفيد محذوفا والاصل مفيد فائدة كفائدة استقم فعليك بالانصاف (قوله انما بدأ بتعريف الكلام الخ) جواب عما يقال لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه

وزاد فقال الكلام ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته فزاد لذاته لاخراج نحو قام أبوه من قولك جاء فى الذى قام أبوه وهذا الصنيع أولى لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقم تتميما للحد * الثالث انما بدأ بتعريف الكلام لانه المقصود بالذات اذ به يقع التفاهم * الرابع انما قال وما يتألف منه ولم يقل وما يتركب

والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ كثير بالكلمة وحاصل الجواب أنه راعى كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات فلتألف الكلام منها والنكات لا تتزاحم (قوله لان التأليف الخ) وقال السيد هما بمعنى واحد قال البعض وهو معنى التأليف (قوله وقوع الالفة) المراد بها الارتباط بين الكلمتين باسناد احداهما الى الاخرى أو اضافتها اليها أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون شئ من ذلك كقام جاء قاله الشنوانى أى وليس المراد بها تناسبهما فى المعنى لئلا يخرج نحو الحجر مأكول (قوله الكلم مبتدأ الخ) أى كما يقتضيه قولهم اذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر واعلم أن الشارح حمل الكلم فى عبارة المصنف على الكلم الاصطلاحى كما يدل عليه كلامه الآتى فى غير موضع وان كان قوله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام يفيد حمل الكلم على الكلمات لان تالف الكلام منها الا من الكلم الاصطلاحى فيؤول بتقدير مضاف ليوافق أكثر كلامه أى من أجزائه التى يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحده يحتمل أن المراد بواحده مفرده الاصطلاحى الذى هو لفظ كلمة ويحتمل أن المراد به جزؤه أى جزء ما صدق عليه وعلى كل ففى عبارته حذف مضاف تقديره على الاول مفهوم واحده لان الانقسام الى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها وتقديره على الثانى جنس واحده لان جزأه فرد من أفراد الكلمة والانقسام الى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من افرادها ثم انقسام الشئ باعتبار شئ آخر انقسام للآخر فى الحقيقة فاتضح قول الشارح لان المقسم وهو الكلمة الخ وبتقريرنا كلام الشارح على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتى فتنبه ولك أن تستغنى عن اعتبار واحد الكلم فى تقسيم المصنف الكلم الى اسم وفعل وحرف بان تجعل الكلم فى كلامه بمعنى الكلمات وترجع الضمير فى واحده الى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحى على الاستخدام لا بمعنى الكلمات والا لأنث الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أى الانواع الثلاثة للكلمة وواحد الكلم الاصطلاحى كلمة وهذا أولى لعدم احواجه الى تقدير (قوله لان المقسم) أى محل القسمة يعنى المقسوم (قوله صادق الخ) قال يس الصدق فى المفردات بمعنى الحمل ويستعمل بعلى فيقال صدق الحيوان على الانسان وفى القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفى فيقال هذه القضية صادقة فى نفس الامر أى متحققة (قوله من تقسيم الكل الخ) تقسيم الكل الى أجزائه تحليل المركب الى أجزائه التى تركب منها وتقسيم الكلى الى جزئياته ضم قيود الى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود والتقسيم حقيقى ان تباينت أقسامه والا فاعتبارى (قوله ليس مخصوصا بهذه الثلاثة) أى باجتماعها أى لتحققه بدون اجتماعها نحو زيد أبوه قائم والباء داخلة على المقصور عليه وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا أى وان كانت من نوع الاسم فقط أو من نوع الاسم والفعل فقط أو الحرف فقط والظاهر من كلامهم أن المراد بالكلمات فى الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاثة ألفاظ مهملة كلها أو بعضها ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل الى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزاءه باعتبار تركبه من مجموعها وان لم يتركب من جميعها (قوله وهو ظاهر) للزوم تحقق الكلم فى الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع أنه باطل (قوله ودليل انحصار الخ) أخذ

لان التأليف كما قيل أخص اذ هو تركيب وزيادة وهى وقوع الالفة بين الجزأين (واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم مبتدأ خبره ما قبله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده الى ثلاثة أنواع نوع الاسم ونوع الفعل ونوع الحرف فهو من تقسيم الكلى الى جزئياته لان المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الاقسام الثلاثة أعنى الاسم والفعل والحرف وليس الكلم منقسما اليها باعتبار ذاته لانه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل الى أجزائه لان الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ولا من تقسيم الكلى الى جزئياته وهو ظاهر ودليل انحصار الكلمة فى الثلاثة

الانحصار

الانحصار من تقديم الخبر فى قوله واسم الخ وانما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء والا فيمكن
أن يقال لا نسلم أن ما لا يصلح ركنا للاسناد هو الحرف فقط وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط
وما يقبله بطرف هو الفعل فقط (قوله أن الكلمة) أظهر مع تقدم المرجع لئلا يتوهم عود
الضمير الى الثلاثة (قوله اما أن تصلح الخ) اما حرف تفصيل وأن تصلح فى تأويل مصدر خبر
أن على تقدير مضاف أى ذات صلوح أو تأويل المصدر باسم الفاعل أى صالحة لأن الكلمة
ليست الصلوح وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم أن أى حال الكلمة لانه المناسب
للمقام اذ الكلام فى تقسيم نفس الكلمة لا فى تقسيم حالها ولانه فى وقت الحاجة لا قبلها ولان
التقدير قبل اسم ان يحتاج معه فى صحة قوله الثانى الحرف الى تقدير أى ذات الثانى الحرف
أو الثانى حال الحرف ولان الحصر لا يصح عليه لان حال الكلمة لا ينحصر فى الصلوح وعدمه
وفرق السيد بين صريح المصدر وأن والفعل حيث قال من رجع الى المعنى يعرف أن الاول
لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثانى قال شيخنا السيد ويؤيده صحة عسى
زيد أن يقوم دون عسى زيد قياما وسيأتى لهذا مزيد بيان فى آخر الموصول (قوله
أو بطرف) ليس المراد الطرف الدائر الصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون
مسندا اليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثانى الفعل
(قوله الاول الاسم) أورد عليه أن من الاسماء ما لا يقبله أصلا كالظروف التى لا تتصرف
وما لا يقع الا مسندا كاسماء الافعال وما لا يقع الا مسندا اليه كالضمائر المتصلة وأجيب بأن
الكلام باعتبار الغالب أفاده فى الاشباه (قوله على هذا) أى انحصار الكلمة فى الثلاثة
(قوله الا من لا يعتد بخلافه) هو أبو جعفر بن صابر فانه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه خالفة
والحق أنه من أفراد الاسم (قوله الى كيفية تألف) الاضافة للبيان أى كيفية وحالة هى
تألف وقوله بأنه فى موضع الحال من التألف والباء للتصوير والمراد بالضم الانضمام من
اطلاق اسم الملزوم على اللازم ووجه الارشاد أنه ذكر فى التعريف الافادة المستلزمة للتركيب
فعلم أن التأليف يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم
باحدى الكلمتين على الاخرى وقوله الفائدة المذكورة أى التى يحسن السكوت عليها
(قوله وأقل ما يكون منه ذلك) أى التألف وظاهره أن الكلام يتركب من أكثر من
اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله فى شرح القطر مع الاشارة الى رد ما دل
عليه قول ابن الحاجب لانه لا يتأتى الا من اسمين أو اسم وفعل ويوافقه قول الرضى وكان على
المصنف يعنى ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر اه لكن قال السيد قيل الاسناد نسبة
فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا بأكثر وهما اما كلمتان أو ما فى حكمهما فى قبول
اسناده أو الاسناد اليه فلذلك اقتصر على كلمتين اه وقال فى محل آخر ان الكلام انما
يتحقق بالاسناد الذى يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان أو ما يجرى مجراهما
وما عداهما من الكلمات التى ذكرت فى الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه
نقله سم (قوله اسمان) أى حقيقة كما مثل به أو حكما كزيد قائم فان الضمير المستتر فى الوصف
كالعدم لانه لا يبرز فى تثنية ولا فى جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (قوله
نحو ذا زيد) اعترض بأن الاولى نحو ذا أحد لان التنوين حرف معنى ورد بمنع أنه حرف معنى

أن الكلمة اما أن تصلح
ركنا للاسناد أو لا الثانى
الحرف والاول اما أن يقبل
الاسناد بطرفيه أو بطرف
الاول الاسم والثانى الفعل
والنحويون مجمعون على
هذا الا من لا يعتد بخلافه
وقد أرشد بتعريفه الى
كيفية تألف الكلام من
الكلم بأنه ضم كلمة الى كلمة
فأكثر على وجه تحصل
معه الفائدة المذكورة
لا مطلق الضم وأقل ما يكون
منه ذلك اسمان نحو ذا زيد
وهيهات نجد

لاسماء على مذهب من زاد فى تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج مثل ألف المفاعلة وياء التصغير وياء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كالمصنف فى تسهيله والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه أو بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة (قوله أوفعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه فى الذكر اه يس (قوله وقام زيد) انما مثل بالماضى وفاعله الظاهر لان الماضى على تقدير أن فيه ضميرا لا يسمى كلاما على الاصح لان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى أن يكون الضمير واجب الاستتار أفاده فى التصريح وناقشه يس بأنه لاشك فى أن قام فى جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال (قوله ولانقض بالنداء) أى الجملة الندائية فانه أى عند الجمهور من الثانى أى المركب من فعل واسم لان يا نائبة عن أدعو وهو فعل واسم وأما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لا منها حتى يقال ان يازيد مركب من فعل واسمين لا من الثانى فان قلت قد أسلفت أن ظاهر قوله وأقل ما يكون الخ أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عد المنادى من أجزاء حقيقة الكلام فيكون منافيا لقوله هنا فانه من الثانى قلت فعله يشترط فى الاكثر الذى يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الافادة نحو زيد أبوه قائم وان قام زيد قمت فلا يلزمه عد المنادى من الاجزاء حتى ينافى ما سلف لعدم توقف افادة أدعو على ذكر المدعو ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطى جميع أحكامه حتى يرد أن النداء انشاء وأدعو اخبار على أنه لا مانع من أن يقال انما نابت يا عن أدعو بعد نقله الى الانشاء فتأمل وأورد أيضا ألا ماء لانه كلام مركب من حرف واسم لان ألا التى للتمنى لاخبر لها لا ظاهرا ولا مقدرا ويمكن دفعه بما قيل فى يازيد (قوله ثم فى قوله ثم حرف بمعنى الواو) قال الدمامينى فى قول المغنى الباب الثانى من الكتاب فى تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها ما نصه الباب مبتدأ والثانى صفة له وفى تفسير الجملة خبر ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن فى الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوى لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم فى الظروف واما حال من المبتدا على حد ما أجازه سيبويه فى قول الشاعر * لمية موحشا طلل * اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا للظرف كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه فغاية ما يلزم كون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده واما صفة للمبتدا بأن يقدر متعلقه معرفة اى الباب الثانى الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين اه وما ذكره فى قول المغنى من الكتاب يأتى مثله فى قول الشارح فى قوله ثم حرف (قوله اذ لا معنى للتراخى بين الاقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فان بين الاقسام التراخى الرتبى من حيث ذواتها فتكون ثم للتراخى الرتبى بينها من حيث ذواتها وقوله ويكفى فى الاشعار الخ فيه أن ثم أدل على ذلك لان المتأخر ذكرا قد يكون أشرف كما فى آية لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة فالاولى ابقاء ثم على حالها وجعلها للتراخى الرتبى بين الاقسام من حيث ذواتها لا من حيث

أوفعل واسم نحو استقم وقام زيد بشهادة الاستقراء ولا نقض بالنداء فانه من الثانى *(تنبيه)* ثم فى قوله ثم حرف بمعنى الواو اذ لا معنى للتراخى بين الاقسام ويكفى فى الاشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف ووقوعه طرفا

الانقسام (قوله أن الكلم اسم جنس على المختار) أى لدلالته وضعا على الماهية من حيث
هى ولابهوتى اعتراض بتمامه فى كلام الشارح نقله البعض وأقره وقد عرفت سقوطه مما
قررناه سابقا عند قوله الكلم مبتدأ فلا تغفل (قوله وقيل جمع) رد بان الغالب تذكيره
والغالب على الجمع تانيثه وقوله وقيل اسم جمع رد بان له واحدا من لفظه والغالب على اسم
الجمع خلافه وقوله فالمختار أنه اسم جنس جمعى الجمعى صفة لاسم لا لجنس على الصواب قاله
يس واعلم أن الجمع مادل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف واسم الجمع مادل على
آحاده دلالة الكل على أجزائه والغالب أن لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة
وقد يكون كركب وصحب واسم الجنس الافرادى مادل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كماء
وتراب والجمعى مادل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم قال
اللقانى اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى ولا يخفى أن ذلك مناف لكونه جمعيا
وجوابه مافى الرضى فى باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل فى الجمع فهو اسم جنس
وضعا جمعى استعمالا قال الروداني لكن يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز وقد
يقال انه مستعمل فى الجنس فى ضمن أفراد كذا قيل وفيه أنه لا يدفع التجوز لما قال المحققون
من أن استعمال رجل فى زيد ان كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص
التشخص فحقيقة وان كان بملاحظة خصوصه فمجاز فالاولى التزام لزوم المجاز ولا ثم فيه اه
وأقول الاولى أن يقال انه غلب استعماله فى ثلاثة افراد فاكثر حتى صار حقيقة عرفية فى
فى ذلك فاندفع التجوز من أصله ولا يبعد حمل كلام الرضى على ما قلنا بان يكون معنى قوله
واستعمل فى الجمع وغلب استعماله فى الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم أقول
بقى ان تقسيم اسم الجنس الى افرادى وجمعى غير حاصر اذ منه ماليس جمعيا ولا افراديا كأسد
ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماه آحاديا (قوله وقيل لا يقال) اى الكلم لانه المحدث عنه
لا لمطلق اسم الجنس الجمعى (قوله اى يقال على الكثير والقليل) هذا بناء على أنه مادل على
الماهية من حيث هى وأما على أنه مادل عليها بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم اطلاقه على
الكثير الا من أل مثلا ولذا تدخل عليه مجردا عن الوحدة على هذا قاله يس (قوله يجوز فى
ضميره) اى الكلم لا لمطلق اسم الجنس الجمعى لان المحدث عنه الكلم ولان من اسم
الجنس الجمعى ما يجب تذكير ضميره كغنم وما يجب تانيث ضميره كبط وما يجوز فى ضميره
الامران كبقر وكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التانيث
كابل وخيل وجائز الامرين كركب كذا قال أرباب الحواشى وفى غالبه خلاف نذكره
ان شاء الله تعالى فى باب العدد (قوله واحده كلمة) قال سم اى واحد معنى الكلم يسمى كلمة
اه ومراده بواحد معناه جزء ماصدق عليه ويصح أن يكون مراد المصنف بواحده مفرده
الاصطلاحى كلم (قوله ومن المخلوقات) أى ماليس للعبد دخل فيه والا فالعبد وصنعته
مخلوقان لله تعالى (قوله فاسم الجنس الجمعى) قال البعض تفريع على قول المصنف واحده
كلمة اه وفيه أنه لا تعرض فى كلام المصنف لكون الكلم اسم جنس جمعيا حتى يتفرع
عليه أن اسم الجنس الجمعى يفرق الخ فالوجه أنه تفريع على قول الشارح سابقا فالمختار أنه اسم
جنس جمعى مع قول المصنف واحده كلمة لكن ما سيذكره من الغلبة غير داخل فى التفريع

(واعلم) أن الكلم اسم جنس
على المختار وقيل جمع وقيل
اسم جمع وعلى الاول فالمختار
انه اسم جنس جمعى لانه لا يقال
الا على ثلاث كلمات فاكثر سواء
اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت
أم لم تفد وقيل لا يقال الا على
مافوق العشرة وقيل افرادى
أى يقال على الكثير والقليل
كماء وتراب وعلى الثانى فقيل
جمع كثرة وقيل جمع قلة
ويجرى هذا الخلاف فى كل
ما يفرق بينه وبين واحده
بالتاء وعلى المختار يجوز فى
ضميره التأنيث ملاحظة
للجمعية والتذكير على
الاصل وهو الاكثر نحو اليه
يصعد الكلم الطيب
يحرفون الكلم عن مواضعه
وقد أتى به ابن معطى فى الفيته
فقال واحدها كلمة وذكره
الناظم فقال (واحده كلمة)
ونظير كلم وكلمة من المصنوعات
لبن ولبنة ومن المخلوقات نبق
ونبقة فاسم الجنس الجمعى

هو الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا بأن يكون واحده بالتاء غالبا والاحتراز بغالبا عما جاء منه على العكس من ذلك أى يكون بالتاء دالا على الجمعية واذا تجرد منها يكون للواحد نحو كمء وكمأة وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومى وزنج وزنجى وحد الكلمة قول مفرد وتطلق فى الاصطلاح مجازا على أحد جزأى العلم المركب نحو امرئ القيس فهو وهما كلمة حقيقة وكل منهما كلمة مجازا وفيها ثلاث لغات كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسدر وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فعل ككبد وكتف فان كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع فائه لعينه فى الكسر اسما كان نحو فخذ أو فعلا نحو شهد

ولك أن تجعل الفاء فصيحة اى اذا أردت معرفة اسم الجنس الجمعى فاسم الخ والجمعى صفة لاسم كما مر (قوله هو الذى يفرق الخ) اى ولم يغلب تأنيثه ليخرج نحو تخم مما فرق بينه وبين واحده بالتاء وهو جمع (واعلم) ان فرق بالتضعيف والتخفيف فى الاجرام والمعانى وما نقل عن القرافى من تخصيص المضعف بالاجرام والمخفف بالمعانى لعله اريد به الاولوية لان الفرق لما كان أظهر فى الاجرام ناسبه التضعيف عكس المعانى والا فاهل اللغة متواطؤن على أن مثل كسرته وكسرته فى المعانى والاجرام مطلقا أفاده الرودانى فان قلت يرد على التخصيص وان حمل على الاولوية قوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم واذ فرقنا بكم البحر قلت أريد فى الآية الاولى افادة التكثير وانما يؤتى بالمخفف اذا لم ترد تلك الافادة وفى الثانية لما كان الماء جسما لطيفا شفافا فهو كالمعانى أتى فيه بالمخفف (قوله والاحتراز بغالبا) أى الثانية وأما محترز غالبا الاولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق الخ (قوله وزنج) بكسر الزاى وفتحها طائفة من السودان (قوله قول) خبر عن حد وتطابقهما ظاهر وقول البعض لم يؤنث الخبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه فى الاصل مصدر الاثنى ولا يجمع وان أريد به هذا المقول لان اعتبار الاصل جائز فى مثله انما يستقيم لو قال الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم والتاء فى الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا فلا تنافى كلية الجنس المدلول عليه بال الداخلة على المحدود وزاد فى التسهيل فى حد الكلمة قيد الاستقلال لتخرج ألف المفاعلة وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب المصنف وذهب الرضى الى أنها كلمات (قوله وتطلق فى الاصطلاح مجازا) وكذا فى اللغة وخص الاصطلاح بالذكر لانه أهم لان وضع الكتاب لبيانه فسقط قول البعض الصواب اسقاط قوله فى الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح فى ذلك والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية وما ذكره الشارح من أن هذا الاطلاق مجاز أحد قولين والثانى أنه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل اعراب كل منهما باعراب مستقل والاعراب انما يكون على آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره فى العربية من خلط اصطلاح باصطلاح (قوله وتجمع) أى جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافى ما سبق من اختياره أنه اسم جنس جمعى لا جمع (قوله كسدر) أى بسكون الدال وأما بفتحها ككعب فجمع لسدرة كقربة وقرب وتجمع أيضا على سدر وسدرات بسكون الدال وكسرها للاتباع وفتحها للتخفيف كما فى القاموس وغيره (قوله فى كل ما كان على وزن فعل) أى من الاسماء فقط كما يشعر به التمثيل وقوله فان كان وسطه أى وسط ما كان على وزن فعل لا بقيد كونه من الاسماء فقط بدليل بقية كلامه وقوله جاز فيه لغة رابعة أى زيادة على جواز الثلاثة فتجوز الاربعة فيما على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان أو فعلا فتسمية اللغة الاخيرة رابعة ليست بالنسبة الى الاسماء فقط وان توهمه البعض بل بالنسبة الى الافعال التى وسطها حرف حلق أيضا قال السعد فى شرح تصريف العزى فى نحو نعم وشهد أربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات جارية فى كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق اه ومثله للشارح فى باب نعم وبئس فان

لم يكن وسط الفعل الذى على فعل حلقيا كعلم فليس فيه الا الفتح فائه و كسر عينه أوسكونها تخفيفا (قوله والقول) أى المقول (قوله على الصحيح) مقابله أربعة أقوال ذكر الشارح منها فيما يأتى قولين والثالث انه مرادف للكلمة والرابع أنه مرادف للفظ حكاه السيوطى فى جمع الجوامع (قوله لفظ دال) المراد باللفظ مايشمل الحقيقى كالكلمات القرآنية لانها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمى كالضمير المستتر والمراد بالدال مايدل بالوضع الشخصى كزيد و رجل أو النوعى كالمركبات والمجازات ومن هذا يعلم سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور فى تصريحه فانظره (قوله على معنى) اى واحد أو أكثر فدخل المشترك والمعنى مصدر ميمى بمعنى المفعول اى المقصود من اللفظ (قوله عم الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا) اى عم كلا من الثلاثة عموما مطلقا يجتمع مع كل و ينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها ولنحو غلام زيد وليس مراده عم مجموع الثلاثة بدليل قوله عاطفا بأو فكل كلام أو كلم أو كلمة الخ و بدليل قوله أما كونه الخ وجعل الشارح عم على أنه فعل ماض لتبادره وعدم احواجه الى تكلف وقرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة من كونه عم كلا منها و زاد بشموله نحو غلام زيد بحمله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر فائدة من جعله فعلا هكذا ينبغى تحرير عبارة الشارح وبه يعلم مافى كلام البعض فانظره ومثل جعله أفعل تفضيل فى البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذفت ألفه ضرورة (واعلم) أن عم كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها فى الشعر يجب تخفيفه لئلا يفسد الوزن (قوله ولا عكس) اى بالمعنى اللغوى (قوله وقد بان لك) اى من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكلم بقوله سابقا بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على الكلام والكلم اذلا قرينة على هذه الارادة فسقط مانقله البعض عن البهوتى وأقره من اعتراضه بقوله هذا أى قول الشارح وقد بان لك الخ ظاهر أن اعراب الكلم مبتدأ خبره مابعده لانه حينئذ مستعمل فى معناه الاصطلاحى وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعدا فان أعرب مبتدأ خبره ماقبله كما مشى عليه الشارح أشكل لانه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهى الاسم والفعل والحرف اه مع أن دعواه ظهور ذلك البيان على جعل الكلم فى عبارة المصنف بمعناه الاصطلاحى غير مسلمة لان كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه لغاية تبين بتعريفهما الا بتعريف الكلام ومجرد أن واحد الكلم كلمة ومع أن دعواه كون الكلم بمعنى الكلمات النحوية على اعرابه مبتدأ خبره ماقبله كما مشى عليه الشارح غير مسلمة أيضا لجواز كونه على هذا الاعراب بمعناه الاصطلاحى كما بيناه سابقا فتنبه ولا تكن أسير التقليد (قوله بينهما عموم وخصوص من وجه) الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص *(فائدة)* قال ابن جماعة لابد فى اللذين بينهما عموم وجهى من معرفة أمور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق و بيان ذلك هنا يقاس عليه غيره ان المعروضين الكلام والكلم والعارضين العموم والخصوص والماصدقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفى عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر اذ الظاهر انه يستغنى

(والقول) وهو على الصحيح لفظ دال على معنى (عم) الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا فكل كلام او كلم أو كلمة قول ولا عكس أما كونه اعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر والكلم مختص بهذا الثالث وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد وهى مختصة بالمفرد وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أوغير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ومباينا للكلمة وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الافادة والكلم بالعكس فيجتمعان فى الصدق فى نحو زيد أبوه قائم و ينفرد الكلام فى نحو قام زيد و ينفرد الكلم فى نحو ان قام زيد

عن معرفته (قوله قد عرفت) أى من تعريف القول (قوله على الصحيح) احترز بقوله على الصحيح من بعض الاقوال المقابلة له وهو القول بمرادفته للفظ وان لم يحكه الشارح سابقا فلا ينافى انه أخص من اللفظ على بعض الاقوال غير الصحيحة أيضا كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقا فى مقابلة الصحيح والحاصل أن فى مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعا لشيخنا على قوله على الصحيح غير وجيه فافهم (قوله فكان من حقه) أى القول أى مما يستحقه أو المصنف أى من الحق المطلوب منه اى على وجه الاولوية والا فأخذ البعيد فى التعريف جائز (قوله أقرب من اللفظ) أى الى الكلام لانه أقل عموما من اللفظ (قوله حتى صار كانه حقيقة عرفية) يفيد انه لم يصر بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الاصلى وقال الفاكهى يطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول فى التعريف لوضوح القرينة على المراد (قوله وكلمة بها كلام قد يؤم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لان الخبر فيها جملة وجملة قد يؤم صغرى لوقوعها خبرا وجملة كلام قد يؤم كبرى وصغرى بالاعتبارين (قوله خبره الجملة بعده) أى جملة كلام قد يؤم التى هى اسمية مركبة من مبتدا ثان وخبر وقد فصل بين المبتدا الاول وخبره بمعمول خبر المبتدا الثانى وهو بها للضرورة (قوله للتنويع الخ) قال سم حمل الكلمة على التنويع يقتضى انه أراد بها هنا معناها دون لفظها وهو غير صحيح لان المراد بها هنا نفس اللفظ أى ولفظ كلمة الى آخره وحينئذ فما قاله المكودى لا يصح لانه غير محتاج اليه فقط ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة اذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمرو مثلا فكانه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام قد يؤم فصح ماقاله المكودى اه ببعض تصرف (قوله احدى الكلم) لو قال واحد الكلم لكان أوفق (قوله وهو معرفة) أى بالعلمية لان كل كلمة أريد بها لفظها فهى علم عليه بناء على مذهب السعد ومن تبعه أن الالفاظ موضوعة لانفسها تبعا لوضعها لمعانيها لا قصدا حتى يصير به اللفظ مشتركا فتنوينها مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة وقال السيد دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت فليست بالوضع اه والظاهر أن العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قررناه فى أسماء الكتب عند قول الشارح تنبيه أوقع الماضى موقع المستقبل الخ وان قال شيخنا السيد علمية جنسية كما هو ظنى (قوله يطلق لغة) أى اطلاقا مجازيا كما فى التصريح وغيره ويشير اليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب الخ فما نقله البعض عن بعضهم من أن هذا الاطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر (قوله على الجمل) أى جنسها الصادق بالجملة الواحدة والاكثر (قوله المفيدة) قال يس ليس بقيد فان العلاقة الآتية تفيد أن اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان اشتهر فى كلامهم التقييد بها اه وقد يقال كلامهم فى الاطلاق بالفعل والذى تفيده العلاقة جواز اطلاقها على الجمل غير المفيدة لا اطلاقها بالفعل (قوله انها) أى جملة رب ارجعون الخ (قوله قالها الشاعر) أل للجنس (قوله كلمة لبيد) هو ابن ربيعة العامرى الصحابى توفى فى خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة وقيل فى أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة قيل انه لم يقل شعرا منذ أسلم وهو الصحيح عند الاخباريين وقد عمر فى الاسلام دهرا وكان يقول أبدلنى الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى مدة خلافته

*(تنبيه) قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقا فكان من حقه أن يأخذه جنسا فى تعريف الكلام كما فعل فى الكافية لانه أقرب من اللفظ ولعله انما عدل عنه لما شاع من استعماله فى الرأى والاعتقاد حتى صار كانه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك (وكلمة بها كلام قد يؤم) أى يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده وجاز الابتداء قال المكودى بكلمة للتنويع لانه نوعها الى كونها احدى الكلم والى كونها يقصد بها الكلام انتهى ولا حاجة الى ذلك فان المقصود اللفظ وهو معرفة اى هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة قال تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اشارة الى رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت وقال عليه الصلاة والسلام أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

يالبيد

بالبيد أنشدنى شيأ من شعرك فقال ما كنت لاقول الشعر بعد أن علمنى الله البقرة وآل عمران فزاده عمر فى عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال فى الاسلام هذا البيت

ماعاتب المرء الكريم كنفسه ❊ والمرء يصلحه القرين الصالح

وقيل بل هذا البيت

الحمد لله اذلم يأتنى أجلى ❊ حتى اكتسيت من الاسلام سربالا

(قوله ألا كل شئ ماخلا الله باطل) أى ذاهب فان أى جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والارواح والظاهر من ايراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الواقع فى الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو ❊ وكل نعيم لامحالة زائل ❊ واعترض بان نعيم الجنة لايزول وأجيب بانه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد أن لاجنة أولادوام لها وبان المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لان سياق القصيدة لذم الدنيا وقوله لامحالة بفتح الميم أى لابد وقيل لاحيلة (قوله وهو) أى الاطلاق المذكور من باب الخ أى فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم الجزء على الكل واعترضه شيخنا السيد بان السعد نص على أنه يجب أن يكون الجزء الذى يطلق اسمه على الكل له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل فلا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيئة والامر هنا ليس كذلك قال الا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لان الكلمة تعم سائر أجزاء الكلام هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة (قوله ربيئة القوم) كذا فى بعض النسخ بالموحدة فتحتية ساكنة فهمز وفى بعضها بالهمز فالتحتية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم (قوله والبيت من الشعر قافية) لانها أشرف أجزائه (قوله وقد يسمون القصيدة الخ) من ذلك قول معن بن أوس فى ابن أخته

أعلمه الرماية كل يوم ❊ فلما استد ساعده رمانى

وكم علمته نظم القوافى ❊ فلما قال قافية هجانى

واستد بالسين المهملة أى قوى كما فى شيخ الاسلام (قوله وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة) أى انهم لايستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلا ومن هنا اعترض على المصنف فى ذكره حتى قيل انه من أمراض الالفية التى لادواء لها وقد أطال سم فى دفعه بما حاصله أن اهمال المعنى المجازى فى عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لايمنع من ذكره بل يؤكده لان اهماله يوهم انتفاءه فيتأكد التنبيه عليه ويكون قد فى عبارته للتوقع فان استعمال اللفظ فى المعنى المجازى بصدد أن تدعو حاجة اليه فيرتكب أو أنه أراد بيان المعنى اللغوى المجازى لكثرته فى نفسه وان كان قليلا بالنسبة الى المعنى الحقيقى (قوله وهذا) أى الشروع فى الكلام الآتى ليصح الحمل ويصح رجوع الاشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف فى الخبر أى ذو شروع (قوله فى العلامات) العلامة يجب اطرادها أى وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أى انتفاؤه عند انتفائها بخلاف التعريف فانه يجب اطراده وانعكاسه حدا كان أو رسما الا عند من جوز التعريف بالاعم أو الاخص (قوله لشرفه) أى لوقوعه محكوما عليه وبه ولانه لاغنى للكلام عنه (قوله بالجر) هو على أن الاعراب لفظى الكسرة وما ناب عنها وتعريفه بالكسرة التى يحدثها عامل الجر فيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة ودور لاخذ

الا كل شئ ماخلا الله باطل وهو من باب تسمية الشئ باسم بعضه كتسميتهم ربيئة القوم عينا والبيت من الشعر قافية وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة ❊(تنبيه)❊ قد فى قوله قد يؤم للتقليل ومراده التقليل النسبى أى استعمال الكلمة فى الجمل قليل بالنسبة الى استعمالها فى المفرد لاقليل فى نفسه فانه كثير وهذا شروع فى العلامات التى يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه وبدأ بالاسم لشرفه فقال (بالجر) ومراده الخفض قال فى شرح الكافية

المعرف فيه وان أجيب عن الثانى بانه تعريف لفظى لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما
وبان الجر ليس من أجزاء التعريف وانما ذكر لتعيين العامل وعلى أنه معنوى تغيير مخصوص
علامته الكسرة وما ناب عنها وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر فان العلامات
تزيد على ما ذكره المصنف (قوله وهو أولى) قد يقال لا أولوية لان التعبيرين لم يتواردا على أمر
واحد بل على علامتين مختلفتين ويجاب بان الاولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد
التعبيرين (قوله من التعبير بحرف الجر) رجح التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى
والكاف الاسميات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لا بالجر لعدم ظهوره فيها ولا يرد
عليه نحو عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لان المدخول اسم تأويلا لتأويل أن تقوم بالقيام
وينفع بالنفع (قوله والاضافة) أى المضاف ليجرى على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف ولم
يقل والتبعية لان الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع
ولم يقل والمجاورة والتوهم لندرتهما (قوله وهو فى الاصل) أى اللغة (قوله أى أدخلت نونا)
أى أو صوت فالتنوين يطلق لغة على ادخال النون وعلى التصويت (قوله ثم غلب الخ) فى
العبارة اختصار والتقدير ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب الخ لان العلم بالغلبة ما وضع
لمعنى كلى وغلب استعماله فى بعض جزئياته والنون التى غلب استعمال التنوين فيها فرد من
مطلق النون المدخلة لا من ادخال النون اذ هى مباينة له وباعتبار النقل والغلبة اندفع
اعتراض السهيلى بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه (قوله تلحق الآخر) لم
يأخذ الشارح محترزه وسيأتيك عن الروداني وقوله لفظا قال يس بيان للواقع لا للاحتراز
وقوله لاخطا أى لان الكتابة مبنية على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفا رفعا وجرا ولما ثبت
عوضه وهو الالف فى الوقف نصبا كتبت الالف والمراد باللحوق خطا المنفى لحوقها بنفسها
لا أو عوضها حتى يرد أن المنون المنصوب فى الدرج لا يصدق عليه لفظا لاخطا لان عوضها وهو
الالف لاحق خطا وحتى يكون قوله لغير توكيد مستدركا لخروج نون لنسفعا حينئذ بقوله
لاخطا لكن يرد على طرده نون اذا على الصحيح من أنها تكتب ألفا فى الدرج تلحق لفظا
لاخطا وليست تنوينا ولو زاد قيد الزيادة فى التعريف كغيره لخرجت ويجاب بأنها آخر
الكلمة لا أنها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحوق الآخر كذا فى الروداني (قوله مخرج للنون)
أى الاولى المتحركة المزيدة فى آخر ضيف وأخرجها الروداني بقيد تلحق الآخر نظرا الى أنها
آخر ضيفن لا أنها لحقت آخره والشارح ومن وافقه نظروا الى أنها لحقت آخر ضيف كما فهم عما
قدمته ولحقت آخره للالحاق بجعفر وأما الثانية فتنوين (قوله فى نحو ضيفن) كرعشن
للرتعش اليد (قوله مع الضيف) الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة
ويجوز ضيف وضيفة وضيفان وأضياف والاول أفصح قال تعالى هؤلاء ضيفى فلا تفضحون
قاله الدنوشرى (قوله للقوافى) جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثنى
عشر قولا أشهرها قولان قول الخليل بأنها من المتحرك قبل الساكنين الى انتهاء البيت
وقول الاخفش بأنها الكلمة الاخيرة واعترض قوله للقوافى المطلقة بانه يلحق الاعاريض
المصرعة أيضا وبان المراد آخر القوافى وآخرها مدة والتنوين بدل منها لا أنه لحقها وأجيب
عن الاول بان المراد بالقوافى ما يشمل الاعاريض المصرعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز

وهو أولى من التعبير بحرف
الجر لتناوله الجر بالحرف
والاضافة (والتنوين) وهو
فى الاصل مصدر نونت أى
أدخلت نونا ثم غلب حتى صار
اسما لنون تلحق الآخر لفظا
لاخطا لغير توكيد فقيد لاخطا
فصل مخرج للنون فى نحو ضيفن
اسم للطفيلى وهو الذى يجيء
مع الضيف متطفلا وللنون
اللاحقة للقوافى المطلقة أى التى
آخرها حرف مد

أو عموم المجاز وعن الثانى بمنع أن المراد آخرها بل ما يصح جعل الكلام عليه وذلك روى القافية كذا فى الرودانى ولا يرد عليه ما اذا وصل الروى بالهاء نحو مقامه لان المراد لحوق التنوين روى القافية ولو مع فصل بينهما ثم يرد ما اذا كان الروى مدة أصلية فان الظاهر حينئذ حذفها والاتيان بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقا الروى القافية فى هذه الصورة فتدبر (قوله عوضا) مفعول لاجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة (قوله فى لغة) متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس عبارة التصريح فى لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما فى لغة الحجازيين فلا تلحق (قوله كقوله) أى الشاعر المفهوم من السياق وان لم يفهم بخصوص اسمه بجر برهنا والنابغة فيما بعده (قوله عاذل) منادى مرخم وأصبت بضم التاء كما فى التصريح وهو الاقرب وبكسرها كما فى الشمنى أى ان أردت النطق بالصواب بدل اللوم وجملة لقد أصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قولى (قوله أفد) فى رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والركاب الابل التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما فى الصحاح ولما نافية وتزل مضارع زال التامة والرحال جمع رحل وهو المسكن وكأن قدن أى كأن قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أى لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع عزمنا على الترحل (قوله على حذف مضاف الخ) وقيل لا حذف لان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن نقله فى التصريح عن ابن يعيش وغيره وعليه لا يكون الترنم خصوص مد الصوت بمدة تجانس الروى (قوله تجانس الروى) أى حركة الروى والروى الحرف الذى تنسب اليه القصيدة (قوله أحار الخ) حار منادى مرخم حارث وخمر بفتح فكسر أى مخمور أى مستور العقل مغلو به ويعدو يسطو والواو استئنافية أو تعليلية على مذهب مجوز ذلك ولا حاجة الى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب الاخفش والكوفيين ما يأتمرن ما مصدرية أى ائتماره لامر غير رشيد قال فى التصريح والمشهور تحريك ما قبله أى ما قبل التنوين الغالى بالكسرة كما فى صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه ويظهر لى جواز تحريكه بضمته الثابتة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا الى الاصل (قوله وقاتم) أى ورب مكان قاتم والقاتم المظلم والاعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوى الخالى والمخترق الممر الواسع لان المار يخترقه أى يقطعه وخبر مجرور رب محذوف أى قطعته (قوله قالت بنات العم الخ) ضمير كان يرجع الى البعل أى الزوج وجواب الشرط الاول محذوف تقديره ترضين به والثانى حذف فعله وجوابه وتقديرهما وان كان فقيرا رضيت به (قوله فان هاتين النونين) أى اللاحقة للقوافى المطلقة واللاحقة للقوافى المقيدة وقوله فان هاتين النونين الخ ان جعل تعليلا لاخراج قيد لا خطا هاتين النونين وجعل قوله كما زيدت الخ تنظيرا فى الثبوت وقفا فى قوة التعليل لاخراجه نون ضيفن اتجه عليه أنه كان الصواب حينئذ أن يقول فان هاتين النونين لحقتا خطا كما لحقت نون ضيفن خطا لان القيد المذكور فى التعريف المخرج به ما ذكر قولنا لا خطا لا قولنا لا وقفا فالمناسب أن يكون تفريعا على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة النونين وقفا قصد

عوضا عن مدة الاطلاق فى لغة تميم وقيس كقوله

أقلى اللوم عاذل والعتابن
وقولى ان أصبت لقد أصابن

الاصل العتابا وأصابا وكقوله

أفد الترحل غير أن ركابنا
لما تزل برحالنا وكأن قدن

الاصل قد ويسمى تنوين الترنم على حذف مضاف أى قطع الترنم لان الترنم مد الصوت بمدة تجانس الروى ويخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافى المقيدة وهى التى رويها ساكن غير مد كقوله

أحار بن عمرو كأنى خمرن
ويعدو على المرء ما يأتمرن

الاصل خمر ويأتمر وقوله

وقاتم الاعماق خاوى المخترقن

الاصل المخترق وقوله

قالت بنات العم يا سلمى وانن
كان فقيرا معدما قالت وانن

فان هاتين النونين زيدتا فى الوقف كما زيدت نون ضيفن فى الوصل والوقف

وليستا من أنواع التنوين
حقيقة لثبوتهامع أل وفى الفعل
والحرف وفى الخط والوقف
وحذفهمافى الوصل ويسمى
التنوين الغالى زاده الاخفش
وسماه بذلك لان الغلو
الزيادةوهوزيادة على الوزن
وزعم ابن الحاجب انه انما
سمى غاليا لقلته وقد عرفت
أن اطلاق اسم التنوين على
هذين مجازفلاير دان على
الناظم وقيد لغيرتوكيد
فصل آخر مخرج لنون
التوكيد الثابتة فى اللفظ
دون الخط نحولنسفعاوهذا
التعريف منطبق على أنواع
التنوين وهى أربعة الاول

به الشارح بيان حالة زيادتهما فى القوافى فيكون قوله كما زيدت الخ تنظيرا فى مطلق المخالفة للتنوين الحقيقى هذا وكان الاولى أن يؤخر هذه الجملة والتى بعدها أعنى قوله وليستا الخ عن قوله ويسمى التنوين الغالى الخ كما فعل الموضح لتعلق ماذكره ثانيا بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله فان هاتين الخ وتعلق ماذكره أولا بالنونين معا بقى أن الدماميني نقل عن الزمخشرى أن تنوين الترنم لا يؤتى به وقفا (قوله وليستا من أنواع التنوين حقيقة) ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر مالم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما فى الخط لان تعليل خروجهما بثبوتهما فى الخط يعلم أيضا من التعريف (قوله وهوزيادة على الوزن) فهو فى آخر البيت كالخزم بمعجمتين فى أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول البيت (قوله وزعم ابن الحاجب) لعل وجه تعبيره بالزعم أن ورود الغلو لغة بمعنى القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له أو أن التنوين الغالى ليس قليلا وان أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه واختلف فى فائدته فقيل الترنم فلا يصح أن يكون قسيما لتنوين الترنم وهذا انما يتجه على القول الثانى الذى لم يجر عليه الشارح فى قولهم تنوين الترنم وقيل الايذان بالوقف اذلا يعلم فى الشعر المسكن آخره للوزن أواصل أنت أم واقف (قوله وقد عرفت) أى من خروجهما من تعريف التنوين (قوله مجاز) أى بالاستعارة علاقته المشاكلة التى هى المشابهة فى الشكل والصورة كما بين فى محله ومن هذا يعلم مافى كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخبط (قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط) وهى نون التوكيد الخفيفة التى قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها ألفا لانونا أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهى خارجة بقيد لاخطا كما خرج به التى قبلها ضمة أو كسرة فيستغنى عن قيد لغير توكيد أفاده شيخ الاسلام (قوله وهى أربعة) أى المشهور منها الكثير الوقوع أربعة فلا يرد أنه بقى من أنواع التنوين الحقيقى المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة علم امرأة حكاية لما قبل العلمية وتنوين الضرورة كتنوين مالا ينصرف فى قوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وكتنوين المنادى المضموم فى قوله * سلام الله يامطر عليها * وتنوين الشذوذ نحكى هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء لتكثير اللفظ وتنوين المناسبة كما فى قراءة بعضهم سلاسلا مع أن بعضهم أدخل الاولين فى تنوين التمكين زاعما فى القسم الاول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكى بعدها بقى على كونه تنوين صرف ورده الدماميني بأنه ليس فى لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف مافيه علتان مانعتان من الصرف ولا ينافى ذلك كونه فى المحكى تنوين صرف ألاترى أن الحركة فى مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيدا فى قول القائل رأيت زيدا حركة حكاية مع انها فى المحكى حركة اعراب وزاعما فى النوع الاول من القسم الثانى أن الضرورة أباحت الصرف ورده الدماميني بأن تنوين الصرف هو التنوين الذى يدل على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته أن أثر العلتين قد تخلف للضرورة فالتحقيق أنه ليس تنوين صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لانه منتقد على أنهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ماهو أعم

من تنوين الامكنية وزاعما في النوع الثاني من القسم الثاني أن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الاعراب ويرد بأن سبب البناء قائم ولاضرورة الى الاعراب بل الى مجرد التنوين فاعرف ذلك (قوله تنوين الامكنية) من اضافة الدال الى المدلول وكذا يقال فيما بعد وتنوين الامكنية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف (قوله ويقال له تنوين الخ) ويقال له تنوين الصرف أيضا (قوله وتنوين التمكين) أى التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم فى باب الاسمية أو المراد بالتمكين التمكن (قوله كرجل وقاض) أى وزيد لانه يدخل المعرفة والنكرة وانما مثل برجل ردا على من زعم أن تنوين المنكر للتنكير فقد رد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمى به واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين ولا يخفى تعسفه وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا وللتنكير لكونه موضوعا لشىء لا بعينه ومثل بقاض دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء فى النصب (قوله لانه يحلق الخ) هذا التعليل أنسب بالاسم الاول (قوله أى أنه) بيان للشدة (قوله فيبنى) منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية فى جواب النفى (قوله لبعض المبنيات) يعنى العلم المختوم بويه قياسا واسم الفعل واسم الصوت سماعا كما فى التصريح ولم يعين البعض بصريح العبارة اتكالا على ظهور المراد فلم تدخل هؤلاء فى البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير (قوله تقول سيبويه بغير تنوين اذا أردت معينا) أى فهو حينئذ معرفة بالعلمية (قوله وايه بغير تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين) قال فى التصريح فهو معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات اه وقوله أى الحديث المعهود المناسب أى الزيادة المعهودة أى التى هى من حديث معين وقوله المصدر أى مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره وقال محشيه الرودانى قوله لان جميع الافعال نكرات فيه أنه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذى هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك فى أنه علم له اه أى علم شخصى لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يتعدد بتعدد التلفظ والتعدد بتعدده تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية وعبارة الشارح صالحة لحملها على هذا القول أيضا ولا يخفى أن ماذكر من علمية اسم الفعل جار فى المنون وغيره لانه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنون نكرة على القول بأنه اسم للفظ الفعل يظهر لى فى التخلص عن ذلك أن المنون اسم للفظ الفعل المراد به أى فرد من أفراد حدثه وغير المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من أفراد حدثه فايه مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين وايه منونا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أى حديث وأن معنى كون الثانى نكرة أنه فى حكم النكرة ومشبه لها وانما لم يعتبروا التعريف والتنكير فى الفعل بالطريق الذى اعتبروا به التعريف والتنكير فى اسم الفعل لانه لا ضرورة تدعو الى مثل ذلك فى الفعل بخلاف اسم الفعل فانه من جملة الاسماء فأجروه مجراها ويعتبر مثل ذلك فى اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص وفى كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتأمل (قوله

تنوين الامكنية ويقال له تنوين التمكن وتنوين التمكين كرجل وقاض سمى بذلك لانه يلحق الاسم ليدل على شدة تمكنه فى باب الاسمية أى انه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف والثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات فى حالة تنكيره ليدل على التنكير تقول سيبويه بغير تنوين اذا أردت معينا وايه بغير تنوين

اذا استزدت مخاطبك من
حديث معين فاذا أردت غير
معين قلت سيبويه وايه
بالتنوين والثالث تنوين
التعويض ويقال له تنوين
العوض باضافة بيانية وبه
عبر فى المغنى وهو أولى وهو
اما عوض عن حرف وذلك
تنوين نحو جوار وغواش
عوضا عن الياء المحذوفة فى
الرفع والجر هذا مذهب
سيبويه والجمهور وسيأتى
الكلام على ذلك فى باب ما لا
ينصرف مبسوطا ان شاء الله
تعالى واما عوض عن جملة
وهو التنوين اللاحق لاذ فى
نحو يومئذ وحينئذ فانه
عوض عن الجملة التى تضاف
اذ اليها فان الاصل يوم اذ
كان كذا فحذفت الجملة
وعوض عنها التنوين
وكسرت اذ لالتقاء الساكنين
كما كسرت صه ومه عند
تنوينهما وزعم الاخفش أن
اذ مجرورة بالاضافة وأن
كسرتها كسرة اعراب ورد

استزدت) السين والتاء للطلب (قوله باضافة بيانية) لان بين المتضايفين عموما وجهيا (قوله وهو أولى) لعله لان البيانية أشهر من اضافة المسبب الى السبب وقيل الاول أولى لان الاضافة عليه حقيقية على معنى اللام (قوله نحو جوار وغواش) أى من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعواد وأعيم تصغير أعمى (قوله عوضا عن الياء المحذوفة) أى لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيبويه والجمهور على تقديم الاعلال على منع الصرف لتعلق الاعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فانه حال للكلمة فأصل جوار جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوضوا التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ اخلال بالصيغة ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله المبرد والزجاج أنه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال فى حالة الجر على الاقوال الثلاثة وانما كانت الفتحة حال الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة ومن العوض عن حرف تنوين جندل فانه عوض من ألف والاصل جنادل على ما قاله ابن مالك واختار فى المغنى أنه للصرف أفاده فى التصريح ببعض زيادة (قوله لاذ فى نحو يومئذ وحينئذ) قال المصنف اضافة يوم الى اذ من اضافة أحد المترادفين الى الآخر وقال الدمامينى للبيان كشجر أراك وكأن الاول لم يعتبر تقييد اذ بما تضاف اليه والثانى اعتبره وما ذكراه ظاهر ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو أحد معانيه مع اطلاق اذ عن تقييدها بالزمن الماضى أو كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك فان كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمن الماضى فالاضافة للبيان مطلقا لعموم المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا وان كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه اذ أقصر من هذا القدر فمن اضافة الكل الى الجزء أو زائدا عليه فمن اضافة الجزء الى الكل وأما حينئذ فاضافته كاضافة يومئذ اذا أريد باليوم مطلق الوقت فافهم ومثل اذ اذا على ما بحثه جماعة من المتأخرين من أنها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو واذا لآتيناهم اذا لأمسكتم وانكم اذا لمن المقربين وتقول لمن قال غدا آتيك اذا أكرمك بالرفع أى اذا أتيتنى أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الالف لالتقاء الساكنين قالوا وليست اذا فى هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضى وعلى الاسم (قوله فحذفت الجملة) أى جوازا للاختصار (قوله وزعم الاخفش) قال بعضهم حمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة (قوله ورد

بلازمتها

بملازمتها للبناء) أى على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هى دعوى مخالف الاخفش فكيف يرد عليه بها فكان الاولى أن يحذفها ويقول ورد بأنها تشبه الحرف الا أن يقدر مضاف أى باستحقاق ملازمتها للبناء (قوله فى قوله نهيتك الخ) أجاب عن هذا الاخفش بأن الاصل حينئذ فحذف المضاف وبقى الجرّ كما فى قراءة بعضهم والله يريد الآخرة أى ثواب الآخرة أفاده فى المغنى وضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه وأن ابقاء المضاف اليه على جره بعد حذف المضاف شاذ والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية أى حال كونك متلبسا بعافية وكذا وأنت اذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدمامينى قال الشمنى وهو بناء على أنه بالفاء وقد رأيناه بالقاف فى صحاح الجوهرى فى باب الدال المعجمة وعليه فبعاقبة متعلق بنهيتك أى بذكر عاقبة هذا الطلب لك (قوله قيل ومن تنوين العوض الخ) حكاه بقيل لما قاله المصرح من أن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين قال بعضهم ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا شك وللتمكين لان مدخوله معرب منصرف ومثلهما أى (قوله تنوين المقابلة) من اضافة المسبب الى السبب (قوله لانه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم) قال فى التصريح قال الرضى معناه أنه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك اه وقوله أولا الذى فى الواحد يرد عليه أن الجمع بالالف والتاء قد لا يكون فى واحده تنوين كما فى فاطمات الا أن يجعل التنوين فى كلامه شاملا للفظى والتقديرى ثم انه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه فى رتبتها بل هو أحط منها لسقوطه مع اللام وفى الوقف دون النون لان النون أقوى وأجلد بسبب حركتها وما نقله الاسقاطى عن البيضاوى فى قوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات من أن أل تدخل فيما فيه تنوين المقابلة زيفه محشيه (قوله للربعى) بفتح الباء الموحدة نسبة الى ربيعة كما فى يحيى على المرادى (قوله وهو ما سمى به مؤنث) لاجتماع مانعى الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولى فيه بحث لان من ينون نحو عرفات ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه التنوين ويجره بالفتحة ينظر الى ما بعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر الى الحالتين فافهم (قوله مردود بأن الكسرة الخ) وبأنه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجرّ (فائدة) قال فى المغنى يحذف التنوين لزوما لدخول أل وللاضافة ولشبهها نحو لا مال لزيد اذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا فان قدر خبرا فحذف التنوين للبناء وان قدرت اللام مقحمة والخبر محذوفا فهو للاضافة ولمانع الصرف وللوقف فى غير النصب أما فيه فيبدل ألفا على اللغة المشهورة وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب فأما قوله * جارية من قيس بن ثعلبة * فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله

فألفيته غير مستعتب * ولا ذاكر الله الا قليلا

وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة ليتماثل المتعاطفان فى تعين التنكير لاحتمال ذاكر المضى فتفيده اضافته التعريف وقرئ قل هو الله أحد الله الصمد بترك تنوين أحد ليتماثل

بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف فى الوضع وفى الافتقار دائما الى الجملة وبأنها كسرت حيث لا شئ يقتضى الجر فى قوله

نهيتك عن طلابك أم عمرو
بعافية وأنت اذ صحيح

قيل ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضا عما يضافان اليه ذكره الناظم * والرابع تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء سمى بذلك لانه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فى نحو مسلمين وليس بتنوين الامكنية خلافا للربعى لثبوته فيما لا ينصرف منه وهو ما سمى به مؤنث كاذرعات لقرية ولا تنوين تنكير لثبوته مع المعربات ولا تنوين عوض وهو ظاهر وما قيل انه عوض عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها

الكلمات فى ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بترك تنوين سابق ونصب النهار ليماثل ماقبل العاطف فى ترك التنوين وفى الحركة اه بايضاح والاصل فى تحريكه لساكن يليه الكسر ومن العرب من يضمه اذا ولى الساكن ضم لازم نحو هذا زيد اخرج اليه فان لم يكن لازما فليس الا الكسر نحو زيد ابنك همع (قوله والندا) قال فى المصباح النداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيهما أكثر من القصر اه فعلم أن لغاته أربع وأن القصر فى عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة لكن المكسور الممدود مصدر قياسى وغيره سماعى لان قياس مصدر فاعل كنادى الفعال والمفاعلة ووجه الرودانى لغة الضم والمد بأنه لما انتفت المشاركة فى نادى كما لا يخفى كان فى معنى فعل بلا ألف فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لان المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصراخ ونباح وصرح كثير كالجوهرى والمرادى بأن المضموم اسم لا مصدر (قوله وهو الدعاء الخ) أى طلب اقبال مدخول الاداة بها (قوله فلا يرد) تفريع على تفسيره النداء بما ذكر لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر (قوله يارب سار) أى عازم على السرى لتحصيل غرضه بات ماتوسدا أى لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده (قوله فانها لمجرد التنبيه) أى وحرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعى منبها والمنبه لا يكون الا معنى اسم اذ يكفى فى ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقدير له فى نظم الكلام لانه لا يذكر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا بخلاف النداء فاندفع ما اعترض به هنا (قوله تقديره ياهؤلاء) أى فى الآيتين وأما فى البيت فيقدر ما يناسب (قوله وهو مقيس) أى حذف المنادى مع كون حرف النداء ياخاصة (قوله الا يا اسلمى) تقدير المنادى ياهذه ومى قيل ترخيم مية للضرورة وقيل مى اسم آخر لا ترخيم مية وعلى بمعنى من (قوله وأل) المراد لفظ أل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الاسماء غير المستثناة كما فى شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائى الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال والاقيس على القول بأنه ثنائى وهمزته وصل زائدة معتد بها فى الوضع كالاعتداد بهمزة نحو استمع حيث لا يعد رباعيا نظرا الى الاعتداد بالهمزة ويجوز على الثانى التعبير بالالف واللام نظرا الى زيادة الهمزة أما على القول بأن المعرف اللام وحدها فاللائق التعبير بالالف واللام أفاده المرادى (قوله ويقال فيها أم فى لغة طيئ) يمكن جعل فى الاولى بدلية كالباء فى أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وفى الثانية ظرفية أى ويقال بدل أل أم فى لغة طيئ فلم يلزم تعلق حرفى جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد (قوله ومنه ليس الخ) محمول كما قاله السيوطى على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والحديث ورد بلفظ أل ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوى (قوله وسيأتى الكلام على الموصولة) حاصله أن الجمهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة والناظم جوز دخولها على المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم عنده (قوله تدخل على الفعل) أى الماضى كما فى التصريح (قوله لندرتها) أى والنادر كالعدم (قوله ومسند أى محكوم به) فلا يسند الا الى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند اليه معناه وهو الاكثر نحو زيد قائم وتارة يراد منه لفظه الواقع فى تركيب آخر غير هذا التركيب الذى وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد

(والندا) وهو الدعاء بياء أو احدى اخواتها فلا يرد نحو ياليت قومى يعلمون يارب سار بات ماتوسدا ألا يا اسجدوا فى قراءة الكسائى لتخلف الدعاء عن يا فانها لمجرد التنبيه وقيل انها للنداء والمنادى محذوف تقديره ياهؤلاء وهو مقيس فى الامر كالآية وفى الدعاء كقوله ألا يا اسلمى يادارمى على البلى (وأل) معرفة كانت كالفرس والغلام أو زائدة كالحرث وطبت النفس ويقال فيها أم فى لغة طيئ ومنه ليس من امبر امصيام فى امسفر وسيأتى الكلام على الموصولة وتستثنى الاستفهامية فانها تدخل على الفعل نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب واغا لم يستثنها لندرتها (ومسند) أى محكوم به من اسم أو فعل أو جملة نحو أنت قائم وقت وانا نحن نزلنا الذكر

ثلاثى وضرب فعل ماض ومن حرف جرّ لان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع فى التركيب المستعمل فى معناه وهو أعنى مسماها المذكور هو المحكوم عليه فى الامثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن فى ضرب فعل ماض ومن حرف جرّ اسمين ينافى الاخبار عن الاول بفعل ماض وعن الثانى بحرف جرّ ويصح تسمية الاسناد فى نحو الامثلة الثلاثة بالاسناد المعنوى لان المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها لما مرّ عن السعد التفتازانى أن الالفاظ موضوعة لانفسها تبعا لوضعها لمعانيها كما صح تسميته بالاسناد اللفظى لان المحكوم عليه فيها لفظ كما عرفت هذا هو التحقيق وان كان المشهور تسميته بالثانى (فائدة) اذا أسندت الى الاسم مرادا منه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك أن تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن تقول ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين مالم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفا كما فى على حرف جر واذا كان ثانى الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول فى لو لوّ وفى فى فىّ وفى ما ماء بقلب الالف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الاكثر فيكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا يبعد اذا كان لفظه حرفا أن يبنى للشبه اللفظى بالحرف وجعل الرضى وتبعه الدمامينى التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ أما ما جعل علما للفظ وقصد اعرابه فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان أو حرف لين وسيأتى مزيد كلام فى هذا المقام فى بابى الحكاية والنسب (قوله على اسناد) هو كما مر ضم كلمة الى أخرى على وجه الانشاء أو الاخبار فهو أعم من كل منهما (قوله فاقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعل كمسند تأتى مصدرا ميميا لأفعل كأسند كما تأتى اسم مفعول واسم زمان واسم مكان فهلا جعل مسندا من أول الامر مصدرا واستغنى عن تكلف هذه الاقامة (قوله وحذف صلته) أى الجار والمجرور المتعلقين به وهما اليه واحتاج الى تقديرها لان الاسناد بقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل اذ كل منهما يكون مسندا (قوله اعتمادا على التوقيف) أى التعليم اعترضه المرادى بان الاعتماد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف ورده زكريا بان الاعتماد عليه فى مثل ذلك لا يؤثر (قوله ولا حاجة الى هذا التكلف) مثله جعل اللام فى للاسم بمعنى الى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك الى تقدير صلة التمييز وقول البعض لا حذف فى الكلام على هذا غير صحيح الا ان يريد نفى حذف متعلق مسند فقط (قوله ولا يسند الا الى الاسم) أى على الصحيح وقيل يجوز الاسناد الى الجملة مطلقا وقيل يجوز بشرط كون المسند قلبيا واقترانه بمعلق نحو ظهر لى أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وهو على الاول مؤوّل بأن فى بدا ضميرا يعود على البداء المفهوم من الفعل وليسجننه معمول لقول محذوف أى قالوا ليسجننه وقيل بشرط ذلك وكون المعلق استفهاما ويأتى بسطه فى باب الفاعل (قوله تسمع بالمعيدى) تصغير معدى منسوب الى معد بن عدنان وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذى له صيت فى الناس لكنه محتقر المنظر (قول فحذفت أن) أى ورفع الفعل قال الشمنى وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسيا على المختار اه وجزم الرودانى بأنه قياسى وأما رواية نصبه

(تنبيه) حل الشارح لفظ مسند فى النظم على اسناد مسند أى اسناد اليه فقال ومسند فاقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف ولا حاجة الى هذا التكلف فان تركه على ظاهره كاف أى من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسندا اليها ولا يسند الا الى الاسم وأما تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فتسمع منسبك مع أن المحذوفة بمصدر والاصل أن تسمع أى سماعك فحذفت أن وحسن حذفها وجودها فى أن تراه وقد روى أن تسمع على الاصل

فعلى اضمارها لان المضمر فى قوة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على اضمارها فى مثل ذلك شاذ كما ستعرفه فى باب اعراب الفعل (قوله وأما قولهم الخ) هذا وارد على قوله ولا يسند الا الى الاسم (قوله زعموا مطية الكذب) أى مطية الحاكى قول غيره الى نسبة الكذب الى القول الذى يحكيه على ماقاله شيخنا ويحتمل ان المراد مطية الكاذب الى حكاية القول الكذب الذى يحكيه أى كالمطية فى التوصل الى المقصود ويروى مظنة بالظاء المشالة والنون (قوله اسم للفظ) أى علم شخصى للفظ الواقع فى غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ فى معناه كما فى سرت من البصرة وضرب زيد كما هو مفصلا (قوله تمييز) أى تميز لانه الثابت للاسم لا التمييز الذى هو فعل الفاعل فهو من اطلاق المصدر على الحاصل به (قوله تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة الخ) هذا أحد الاوجه فى اعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم ومنها ان يكون الخبر الجملة وللاسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة لتمييز وللاسم متعلق بحصل وأوصلها ار باب الحواشى الى سبعين وجها أوأكثر وفى كثير منها نظر يعلم بالتأمل فيما كتبوه (قوله الممنوع) صفة لمعمول الصفة فنائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الموصوف وان أوهمه كلام البعض على حذف مضاف أى الممنوع تقديمه لان الصفة متأخرة فى الرتبة عن الموصوف فكيف يقدم ماهو فرعها عليه ويحتمل ان الممنوع صفة للموصوف فنائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور أى الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفى هذا تكلف كثير وفى الذى قبله الفصل بين المنعوت والنعت بأجنبي وأحسن منهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أى التقديم الممنوع (قوله مخبر عنه فى المعنى) فزيد فى مررت بزيد أو جاء غلام زيد مخبر عنه فى المعنى على الاول بانه ممرور به وعلى الثانى بأن له غلاما وانما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح الجر فى المجرور بخلاف كونه مخبرا عنه (قوله معانيه الاربعة) أى الحكم الاربعة لانواعه الاربعة وهى دلالته على أمكنية الاسم ودلالته على تنكيره وكونه فى جمع المؤنث السالم مقابلا للنون فى جمع المذكر السالم وكونه عوضا فالاضافة على تقدير مضاف أوهى لادنى ملابسة . واطلاق معنى الشئ على حكمته لانها غرض مقصود منه كثير فى كلامهم (قوله لاتتأتى فى غير الاسم) أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهرتان وأما كونه فى جمع المؤنث السالم مقابلا لنون جمع المذكر السالم فلان الفعل والحرف لايجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيهما ذلك وأما كونه عوضا فلأن العوضية ان كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة أو عن مضاف اليه فالمضاف لا يكون الا اسما أو عن حرف فالحرف المعوض عنه انما هو آخر الاسم الممنوع من الصرف (قوله فلان المنادى مفعول به) قال شيخنا السيد ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه والجمهور وقالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادى وقال ابن كيسان وابن الطراوة بل هو مفعول به معنى ولا تقدير اه وفى حاشية السيوطى على المغنى ان بعضهم ذهب الى ان أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المتكلم (قوله والمفعول به لا يكون الا اسما) أورد عليه أمران الاول انه كان ينبغى حينئذ التعريف بمطلق المفعولية لابخصوص النداء وأجاب ابن هشام

وأما قولهم زعموا مطية الكذب فعلى ارادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض فكل من زعموا ومن وضرب اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر (للاسم تمييز) تمييز عن قسيميه (حصل) مبتدأ والجملة بعده صفة له وللاسم خبر وبالجر متعلق بحصل وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارا للضرورة وسهلها كونه جارا ومجرورا وانما ميزت هذه الخمسة الاسم لانها خواص له أما الجر فلان المجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر الا عن الاسم وأما التنوين فلان معانيه الاربعة لاتتأتى فى غير الاسم وأما النداء فلان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما وأما ال فلان أصل معناها التعريف

بان تلك علامة خفية لا يدركها المبتدى بخلاف كون الكلمة مناداة وبحث فيه سم بأنه ان أراد بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كونه مدلولها مطلوبا اقباله ففي ادراك المبتدى اياه دون المفعولية نظر ظاهر * الثانى ان المفعول به قد يكون جملة نحو أظن زيدا أبوه قائم ونحو قال زيد حسبي الله وأجيب بأنها مفرد فى المعنى لان المعنى أظن زيدا قائم الاب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا القول ويدل لهذا ماسننقله ان التحقيق ان الخبر فى نحو نطقى الله حسبي من قبيل الخبر المفرد فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفردا فى المعنى غير متجه (قوله وهو لا يكون الا الاسم) لان وضع الفعل على التنكير والابهام والحرف غير مستقل (قوله بتا الفاعل) أشار الشارح بهذا الى انه ليس المقصود بقول المصنف بتا فعلت خصوص التاء المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة مثلا بل تاء الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم وارادة اللازم على طريق الكناية أو المجاز المرسل ومثل ذلك يقال فى قوله ويا افعلي ونون أقبلن وقوله نحو الخ يقتضى ضم التاء فى عبارة المصنف مع ان الرواية الفتح ولعله آثر الاعرف وهو ضمير المتكلم والاشرف وهو الضم أو أشار الى صحة غير المروى ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه ذلك كضربت ومت وماضربت ومامت وبهذا علم انه ليس المراد الفاعل الاصطلاحى للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها ولزوم الدور حيث عرف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل وعرف الفاعل فى بابه بأنه الاسم المسند اليه فعل ولا الفاعل اللغوى وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء فى نحو ماضربت ومامت وعلم أيضا سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التاء فى نحو ما قام الا أنت لانها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط لكن بقى انه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ماسيأتى من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل اذ لا يصدق عليها انها تاء من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وان دلت بقية أخواتها عليه نص على ذلك المصنف فى تسهيله بل هى تاء من نفى عنه الخبر اللهم الا ان يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وأما دخول اللاحقة لعسى فظاهر اذ هى تاء من قام به الرجاء أو انتفى عنه ويتعين القصر فى قول الناظم بتا للوزن وان كان فى نحو الباء والتاء والثاء المد والقصر كما فى الهمع (قوله وأتت) عطف على تاء فعلت بتقدير مضاف اى وتاء أتت او على فعلت مع جعل التاء فى قوله بتا من استعمال المشترك فى معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضى اتحاد تاء فعلت وتاء أتت مع أنهما نوعان متباينان (قوله التأنيث) اى تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها نعم يرد أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ماسيأتى من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء التأنيث اذ ليست التاء فى نحو ليست هند قائمة تاء تأنيث الفاعل بالمعنى المتقدم اللهم الا أن يجاب بما مر لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر آنفا مبنى على ما اشتهر أنها للنفى لا على ما يأتى عن السيد فتنبه ويرد أيضا أنه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك اذ ليست التاء فى نحو عست هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء اذ المتصف به المتكلم الا أن يجاب بما مر أو بأن معنى عسى فى الاصل قارب كما يأتى وهند مثلا هى المتصفة بالمقاربة وكذا تاء نعمت وبئست فان معناهما ان كان أمدح وأذم

وهو لا يكون الا الاسم واما المسند فلان المسند اليه لا يكون الا اسما * (تنبيه) * لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفى أن يكون فى الكلمة صلاحية لقبولها (بتا) الفاعل متكلما كان نحو (فعلت) بضم التاء أو مخاطبا نحو تباركت يا الله بفتحها او مخاطبة نحو قمت يا هند بكسرها (و) تاء التأنيث

الساكنة أصالة نحو (أنت) هند والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى التاء وقلت امرأة العزيز بكسر التاء لالتقاء الساكنين وقالتا بفتحها لذلك أما تاء التأنيث المتحركة اصالة فلا تختص بالفعل بل ان كانت حركتها اعرابا اختصت بالاسم نحو فاطمة وقائمة وان كانت غير اعراب فلا تختص بالفعل بل تكون فى الاسم نحو لاحول ولا قوة الا بالله وفى الفعل نحو هند تقوم وفى الحرف نحو ربت وثمت وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين كالفارسى حرفية ليس وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس *(تنبيه)* اشترك التاآن فى لحاق ليس وعسى وانفردت الساكنة بنعم وبئس وانفردت تاء الفاعل بتبارك هكذا مشى عليه الناظم فانه قال فى شرح الكافية وقد انفردت يعنى تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفى شرح الآجرومية للشهاب البجائى أن تبارك تقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله (ويا افعلى) يعنى ياء المخاطبة ويشترك فى لحاقها الامر والمضارع نحو قومى يا هند وأنت يا هند تقومين (ونون) التوكيد ثقيلة كانت او خفيفة نحو (اقبلن) نحو ولنسفعا وقد اجتمعتا حكاية فى قوله ليسجنن وليكونا

ففاعلهما المتكلم والتاء ليست له أو حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا أنوثة ويمكن اختيار الثانى ويقال لما كان مدح الجنس لاجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل (قوله الساكنة) هذا القيد للاخراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للادخال فقوله بعد والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة اى عن خروج ذى الحركة العارضة وانما سكنت تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل (قوله قالت امة بنقل الخ) هو رواية ورش عن نافع فهى سبعية (قوله من التقاء الساكنين) اى للتخلص من التقائهما (قوله بفتحها لذلك) اى للتخلص من التقاء الساكنين واعلم أن لفتح التاء جهتين جهة عموم وهى جهة كونه حركة وجهة خصوص وهى جهة كونه فتحا فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة الالف والكلام هنا فى فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة وقوله أما تاء التأنيث المتحركة اصالة فلهذا قال الشارح لذلك ولم يقل لمناسبة الالف فسقط ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين (قوله وان كانت غير اعراب) بأن كانت حركة بناء كما فى قوة او حركة بنية كما فى تقوم فلا اعتراض على تمثيله (قوله نحو ربت وثمت) اى على لغة تحريك تائهما وهما ولات ولعلت على لغة من ألحق لعل تاء ساكنة وليس من الحروف ما أنث بالتاء الاهى كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ ابراهيم اللقانى (قوله رد على من زعم من البصريين الخ) أجاب الفارسى بأن لحاق التاء لليس لشبهها بالفعل فى كونه على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان ورافعا وناصبا كذا فى الدمامينى ومثله يجرى فى عسى (قوله حرفية ليس) اى قياسا على ما النافية نقل الرودانى أن السيد ذكر فى العباب أن ليس عند من جعلها فعلا معناها انتفى أى انتفاء وصف ما أسندت اليه وعليه الجمهور وأن القول بأنها للنفى قول بحرفيتها لان النفى معنى فى الاسناد اه (قوله حرفية عسى) اى قياسا على لعل نقل الرودانى أن السيد ذكر فى العباب أن عسى زيد أن يخرج معناه الاصلى قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء اه وما قاله انما يظهر على أنها فعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفا فهى للترجى (قوله فى لحاق) بفتح اللام مصدر لحق بكسر الحاء (قوله وتباركت أسماء الله) قال فى التصريح هذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس اه ورد بأن هذا ليس من اثبات اللغة بالقياس لانه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك لان غاية ما فيه ادخال علامة فى فعل يصلح لدخولها (قوله ويا افعلى) بقصر يا للوزن ولم يقل وياء الضمير او وياء المتكلم لعروضهما الاسم والفعل والحرف نحو مر بى أخى فأكرمنى وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشرى بأن هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلى أمر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح أنهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة ان خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون ان خوطب بهما مؤنث (قوله يعنى ياء المخاطبة) أى لا بخصوص اللاحقة للامر وان أوهمته العبارة وانظر لم يقل كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة فى الامر نحو افعلى والمضارع نحو أنت يا هند تقومين ولعله للتفنن (قوله ليسجنن وليكونا) قيل أكدت فى الاول بالثقيلة لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه وفى الثانى بالخفيفة لعدم قوة قصدها تحقيره واهانته وعدم شدة رغبتها

فى ذلك لما عندها من المحبة له (قوله وأما لحاقها اسم الفاعل) وكذا الماضى فى قوله

دامن سعدك ان رحمت متيما ❊ لولاك لم يك للصبابة جانحا

(قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيده صدر البيت ❊ياليت شعرى منكم حنيفا❊ أى ياليتنى أعلم حال كونى حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام وأما جعل البعض تبعا للعينى حنيفا مفعول شعرى فيلزم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرن الخ بما قبله على أن الرضى قال التزم حذف الخبر فى ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى أتأتينى أم لا فهذا الاستفهام مفعول شعرى والخبر محذوف وجوبا بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال اه فأصله أشاهرون فادخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالى الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقائلن كما يفيده كلام العينى وروى أقائلون وقوله الشهودا أى على أن الولد الذى حملت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطى فالاسم معرب بالواو ولو كان مفردا لاعرب مع النون بالحركة ولم يبن معها كالمضارع لان الاصل فى الاسم الاعراب بخلاف الفعل وبحث الدمامينى فى الاستشهاد بالاخير بانه يجوز أن يكون الاصل اقائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم التنوين فى النون وفى هذا الاحتمال من البعد والمخالفة لرواية أقائلون ما يصحح الاستشهاد المبنى على الظاهر فتدبر (قوله فشاذ) وسهل شذوذه مشابهته للمضارع لفظا ومعنى (قوله قصد الجنس) اى فى ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الاربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التى يقبلها فان اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضى او خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع او الامر او خصوص ياء المخاطبة فكذلك فسقط بقولنا فى ضمن أفراد ما قيل من أن الجنس الماهية الذهنية وهى لا تلحقها العلامات لعدم حصولها فى الخارج وبقولنا بعض انواعه الخ ما قيل ان الجنس يوجد فى ضمن جميع أفراده وجنس الفعل فى ضمن جميع أفراده لا ينجلى بواحدة من العلامات الاربع اذ لا شئ منها يلحق الانواع الثلاثة جميعا وجعل المعرب المسوغ كون فعل قسيم المعرفة اى الاسم والحرف (قوله وبتا متعلق بينجلى) ان قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا وهو ممنوع قلت هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة أو لكون المعمول جارا ومجرورا والظروف يتوسع فيها مع ان منع هذا التقديم احد مذهبين وثانيهما جوازه وهو الاصح (قوله فلا توجد مع غيره) فيه اشارة الى أن الباء فى قوله لاختصاصها به داخلة على المقصور عليه (قوله من باب الحكم بالجميع) اى بكل فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لان العلامات متعلقة بالمحكوم به لان المعنى الفعل ينجلى بكل مما ذكر وقوله لا بالمجموع أى الافراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أى الحاصلة من اجتماع هذه العلامات وقوله أى كل واحد الخ بيان لحاصل المعنى ولو قال أى الفعل ينجلى بكل واحد مما ذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد (قوله سواهما) خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لانه المحدث عنه فهو المبتدأ وان قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح (قوله اى سوى قابلى العلامات) اشار بذلك الى ما قاله ابن هشام من أن فى كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلى علاماتهما ولو لم يحمل على ذلك اختل فانه قد علم من قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم أن كلا من الثلاثة غير

وأما لحاقها اسم الفاعل فى قوله ❊أشاهرن بعدنا السيوفا❊ وقوله ❊أقائلن أحضروا الشهودا❊ فشاذ (فعل ينجلى) مبتدأ وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم تمرة خير من جرادة و بتا متعلق بينجلى أى يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره الا فى شذوذ كما تقدم ❊(تنبيه)❊ قولهم فى علامات الاسم والفعل يعرف بكذا وبكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أى كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة (سواهما) أى سوى قابلى العلامات

الآخرين قطعا واورد عليه سم في نكتته انه علم من قوله واسم الخ ايضا قطعا ان الحرف سوى قابلي علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشئ لايقبل علاماته فذكره من التقدير مختل أيضا الا أن يقال ان في هذا التقدير اشارة الى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علاماتهما ولهذا قال الشارح بعد اى علامة الحرفية الخ فهو بيان للمقصود من التقدير ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه الى أقسامه الثلاثة لايقال هذا شامل للجملة لانها لاتقبل شيأ من علامات الاسم والفعل لانا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقدرة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما (قوله التسع المذكورة) هي وان كان بعضها حروفا في الواقع الا أنها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بلزوم الدور في جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا أولا وانما قال الشارح التسع المذكورة لانه لو عمم في العلامات وجعلها شاملة للعلامات التي لم تذكر هنا لكان في الكلام احالة على مجهول وأورد على كلامه أن من الاسماء مالايقبل شيأ من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل وأجيب بأن هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لافادته التمييز في الجملة وماقيل من أنه يؤدي الى خطا المبتدي اذا يعتقد حرفية بعض الاسماء دفع بأن التوقيف الذي لايستغني عنه المبتدي كاف في بيان اسمية ماانتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن أصل الايراد بأنا لانسلم أن ماذكر لايقبل الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ماهو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله اما بمرادفه وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ونعني بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه (قوله أي علامة الحرفية أن لاتقبل الخ) أورد عليه أن عدم قبول ماذكر لايصلح علامة للحرف لتصريحهم بأن العدم لايصلح علامة للوجودي وأجيب بأن ذلك في العدم المطلق وماهنا عدم مقيد (قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع) اشارة الى نكتة تعداد المصنف الامثلة ولك أن تجعل نكتته الاشارة الى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالاسماء وعامل العمل الخاص بالافعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك ومراد الشارح بالانواع الانواع اللغوية وهي الاصناف من الشئ لا المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هي أصناف ثم الانواع الثلاثة التي ذكرها الشارح بالبسط ثمانية لان المشترك اما مهمل لاعمل له وهو الاصل فيه كهل وبل أو عامل على خلاف الاصل كما ولا وان المشبهات بليس والمختص بالاسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كفي أو غير الخاص كان وأخواتها أو مهمل كلام التعريف والمختص بالافعال كذلك كلم ولن وقدوما جاء على الاصل لايسئل عنه وماجاء على خلافه يسئل عن حكمة مخالفته الاصل وسيذكر الشارح ذلك (قوله لانظرا الى أصلها من الاختصاص بالفعل) انما كان أصلها ماذكر لانها في الاصل بمعنى قد كما في هل أتى على الانسان وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص (قوله ألاترى) استدلال على اختصاصها بحسب

التسع المذكورة (الحرف) لما علم من انحصار أنواع الكلمة في الثلاثة أي علامة الحرفية أن لاتقبل الكلمة شيأ من علامات الاسماء ولاشيأ من علامات الافعال ثم الحرف على ثلاثة أنواع مشترك (كهل) فانك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (و) مختص بالاسماء نحو (في و) مختص بالافعال نحو (لم) * (تنبيهان) * الاول انما عدت هل من المشترك نظرا الى ماعرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو فهل أنتم شاكرون وهل يستطيع ربك لانظرا الى أصلها من الاختصاص بالفعل ألاترى

الاصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو في ألم نشرح لان الاستفهام التقريري حمل المخاطب على الاقرار بالحكم الذي يعرفه من اثبات كما في ألم نشرح لك صدرك أليس الله بكاف عبده أو نفي كما في أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله لا حمل المخاطب على الاقرار بما يلي الهمزة دائما والا ورد مثل هذه الآيات وانما ولي الهمزة ضد المقرر به في مثل هذه الآيات لنكتة كون ايراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم أبعث له على اصغائه اليه واذعانه للحق الذي هو المقرر به فاعرفه وقال شيخنا السيد الاستفهام للانكار أي لانكار نفي الرؤية (قوله كيف وجب) الجملة في محل نصب لسدها مسد مفعولي ترى المعلق بالاستفهام وكيف في محل نصب على الحالية من فاعل وجب (قوله في نحو هل زيدا أكرمته) هذا والمثال بعده يدلان على أن هل يجوز أن يليها لفظا اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان أو منصوبا وأنه يكفي في هذه الصورة أن يليها تقديرا فعل وهو مذهب الكسائي ومذهب سيبويه ان الفعل متى وجد في حيزها لا يجوز أن يليها لفظا اسم في الاختيار وأنه لا يكفي حينئذ أن يليها تقديرا فعل (قوله وذلك) اي المذكور من وجوب النصب على المفعولية لمحذوف في هل زيدا أكرمته ووجوب الرفع على الفاعلية لمحذوف في هل زيد قام ثابت لانها الخ هكذا ينبغي فهم العبارة وما قاله البعض في حلها غير ظاهر (قوله في حيزها) اي قرب حيزها الاشتغال حيزها بها أو المراد بحيزها تركيبها اي التركيب الذي هي فيه (قوله ذاهلة) اي غافلة عنه تركا له في مقابلة تركه لها (قوله حنت) بالتشديد والتخفيف (قوله لسابق الالفة) اي للالفة السابقة (قوله الا بمعانقته) اي ولو تقديرا على ما مشى عليه الشارح قبل من مذهب الكسائي أما على مذهب سيبويه فلا ترضى الا بمعانقته لفظا (قوله حق الحرف المشترك الاهمال) استظهر بعضهم ان حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا (قوله أن يعمل العمل الخاص) لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في القبيل المختص به (قوله لعارض الحمل) اي لعارض هو الحمل فالاضافة للبيان أو للعمل على ليس العارض فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه افادة كل النفي (قوله ها التنبيه) بالقصر ولا يجوز المد لانه علم على الكلمة المركبة من هاء وألف فنكر وأضيف الى التنبيه اضافة الدال الى المدلول ليتضح المراد به ولو مد اقتضى أن لنا هاء مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده يس (قوله وأل المعرفة) قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالاسماء ولا ترد الزائدة لانها في الأصل المعرفة فهي داخلة في عبارته فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لتنزيلهن) أي الستة ووجه التنزيل في ها التنبيه وأل وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ووجهه في قد والسين وسوف أن قد تفيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليله ومقابليها يفيدان تأخره فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعا على الحدث وقربه أو تحقيقه أو تقليله أو تأخره لكن في كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فانها أجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلا وقوله لتنزيلهن الخ أورد عليه بعضهم أن وكي المصدريتين لعملهما في المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لانهما موصولتان وعلل عدم عمل تلك الحروف بأنها مخصصة لمدخولها والمخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فتأمله (قوله

كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو هل زيدا أكرمته كما يجيء في بابه ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ في هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لأنها اذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة وان رأته في حيزها حنت اليه لسابق الالفة ولم ترض حينئذ الا بمعانقته * والثاني حق الحرف المشترك الاهمال وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وانما أعملت ما ولا وان النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس على أن من العرب من يهملهن على الاصل كما سيأتي وانما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالاسماء ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالافعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن وجزء الشيء لا يعمل فيه وانما لم تعمل ان وأخواتها وأحرف النداء الجر

لمايذكر فى موضعه وانما عملت لن النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على أن بعضهم جزم بها كما سيأتى * ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة مضارع وماض وأمر أخذ فى تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسم أى بمشابهته كما سيأتى بيانه فقال (فعل مضارع يلى) أى يتبع (لم) النافية أى ينفى بها (كيشم) بفتح الشين مضارع شممت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم هذه اللغة الفصحى وجاء أيضا من باب نصر ينصر حكى هذه اللغة الفراء وابن الاعرابى ويعقوب وغيرهم ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة فى النطق بها (وماضى الافعال بالتا) المذكورة أى تاء فعلت وأتت (مز) لاختصاص كل منهما به ومز أمر من مازه يميزه يقال مزته فامتاز وميزته فتميز (وسم) أى علم (بالنون) المذكورة أى نون التوكيد (فعل الامر ان أمر) أى طلب (فهم) من اللفظ أى علامة فعل الامر مجموع شيئين افهام الكلمة الامر اللغوى وهو الطلب وقبولها نون التوكيد فالدور منتف فان قبلت الكلمة النون ولم تفهم الامر فهى مضارع نحو هل تفعلن أو فعل تعجب نحو أحسنن بزيد فان أحسن لفظه لفظ الامر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (والامر)

لمايذكر فى موضعه) أى من شبه ان وأخواتها بالافعال فى المعنى فان وأن يشبهان أؤكد وليت أتمنى ولعل أترجى وكأن أشبه ولكن أستدرك ومن نيابة أحرف النداء عن أدعو (قوله وانما عملت لن النصب الخ) هذا السؤال يجرى فى أن وكى واذن الناصبات للمضارع أيضا دون الجواب فتدبر (قوله لانها بمعناها) أى ملابسة لمعناها أى لجنس معناها وهو مطلق النفى فلا يرد أن لا لنفى الجنس ولن لمطلق النفى (قوله لشرفه) ولسبق الاستقبال على المضى فان الغد المستقبل يصير ماضيا اهـ هذا اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحدا فان كان متعددا كأمس وغد فالماضى سابق كذا قال الشمنى وبه يجمع بين القولين (قوله بمضارعته الاسم) أى المصوغ للفاعل لفظا لموافقته له فى السكنات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال والاستقبال (قوله لم النافيه) الصفة لازمة (قوله وماضى الافعال) الاضافة على معنى من التبعيضية (قوله بالتاء المذكورة) أى فأل للعهد الذكرى والمعهود التاء المتقدمة بنوعيها على أنهما من باب استعمال المشترك فى معنييه كما مر ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالاسماء فيه كما قاله الراعى (قوله فهم من اللفظ) أى باعتبار وضعه فلا يرد الامر المستعمل فى غير الطلب مجازا لان عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع على أن القرينة انما تمنع ارادة المعنى الحقيقى لا فهمه أى تصوره عند سماع اللفظ والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الامر لان انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام (قوله وقبولها نون التوكيد) صريح فى قبول هات وتعال على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وان لم يسمع كما قاله الروداني فيجوز هاتين وتعالين باعادة اللام مفتوحة كما تقول ارمين واخشين (قوله فالدور) أى الحاصل من أخذ الامر فى تعريف فعل الامر منتف وهذا تفريع على تفسير الامر فى قوله ان أمر فهم بالامر اللغوى الذى هو الطلب فالمعلم الامر الاصطلاحى والمعلم به اللغوى (قوله فان قبلت الكلمة الخ) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فان قبلت الكلمة الخ لكن كان الانسب ذكره بعد قول المصنف الآتى والامر الخ (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام فى قبول الكلمة النون قياسا والا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورود تأكيدهما بها شذوذا فالمناسب ترك فعل التعجب (قوله كما ستعرفه) أى فى بابه (قوله والامر) مبتدأ خبره هو واسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وكان قول الشارح فليس بفعل أمر اشارة الى تقديره ومن جعل هو واسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سها عن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدما فان لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الاداة كان خبرا والجزاء محذوف وان اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر فى الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندى ثم رأيت صاحب المغنى فى خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوزه البعض وما منعه فى قول ابن معطى

* اللفظ ان يفد هو الكلام *

فيحمل ما نقله البعض فى الحالة الاولى على السعة وبقى حالة ثالثة وهى أن يكون المبتدأ اسم الشرط وفى خبره حينئذ ثلاثة أقوال قيل فعل الشرط وقيل

جوابه

أى اللفظ الدال على الطلب (ان لم يك للنون محل *فيه) فليس بفعل أمر بل (هو اسم) اما مصدر نحو فندلا زريق المال أى اندل واما اسم فعل أمر (نحو صه) فان معناه اسكت (وحيهل) معناه أقبل أو قدم أو عجل ٩ ٤ ولا محل للنون فيهما *(تنبيهات)* الاول كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم كأوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر و ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء كهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق فهذه أيضا أسماء أفعال فكان الاولى أن يقول

وما يرى كالفعل معنى وانخزل ... عن شرطه اسم نحو صه وحيهل

لتشمل أسماء الافعال الثلاثة ولعله انما اقتصر فى ذلك على فعل الامر لكثرة مجىء اسم الفعل بمعنى الامر وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه *الثانى انما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية اذا كان للذات فان كان لعارض فلا وذلك كما فى أفعل فى التعجب وماعدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء وحبذا فى المدح فانها لا تقبل احدى التاءين مع أنها أفعال ماضية لان عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح بخلاف أسماء الافعال فانها غير قابلة للتاء لذاتها *الثالث انما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الاحرف علامات

جوابه وقيل مجموعهما والاصح الاول فيكون من الخبر المفيد بتابعه فافهم (قوله أى اللفظ الدال) أى بنفسه فخرج لام الامر لان دلالة الحرف بغيره وفى كلامه اشارة الى أن فى كلام المصنف حذف مضاف أى دال الامر وأن المراد بالامر الامر اللغوى لا الاصطلاحى فلا منافاة بين المبتدا والخبر وفى عبارته ميل الى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضى وفى قوله الآتى فان معناه اسكت وقوله معناه أقبل الخ ميل الى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح قال سعد الدين فى حاشيته على الكشاف كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال أن وضع لها أسماء أخر غير ألفاظها تطلق و يراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فصه مثلا اسم موضوع بازاء لفظ اسكت لكن لا ليطلق و يقصد به نفس اللفظ كما فى الاعلام المذكورة بل ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع أنه اسم لاسكت كلاما تاما بخلاف اسكت الذى هو اسم لاسكت الذى هو فعل أمر فى قولك اسكت فعل أمر اه و بقى قولان آخران كون مدلوله الحدث و كون اسم الفعل فعلا فالاقوال أربعة كما فى الروداني (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى حلول (قوله اما مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الامر بل ناب مناب الدال عليه وهو فعل الامر قاله الروداني و يمكن دفعه بان يراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال (قوله نحو صه وحيهل) لو مثل بنزال ودراك كما فعل صاحب التوضيح لكان أحسن لان اسمية صه وحيهل علمت مما تقدم لقبولهما التنوين وفى حيهل ثلاث لغات سكون اللام وفتحها منونة وبلا تنوين وكلام المصنف يحتمل الاولى والاخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع والمجرور ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هى ابدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة (قوله معناه أقبل أو قدم أو عجل) يتعدى على الاول بعلى وعلى الثانى بنفسه وعلى الثالث بالباء (قوله ولا محل) أى حلول كما مر (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما (قوله فكان الاولى أن يقول) قال ابن غازى ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يكن منها الذى غير محل ... فاسم كهيهات ووى وحيهل

أى وما يكن من الكلمات الدالة على معانى الافعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم الخ (قوله عن شرطه) أى علامته (قوله أسماء الافعال الثلاثة) يصح جر الثلاثة ونصبها (قوله كما ستعرفه) أى من قول الناظم فى باب اسم الفعل

وما بمعنى افعل كآمين كثر ... وغيره كوى وهيهات نزر

(قوله اذا كان) أى هذا الانتفاء للذات أى ذات الكلمة (قوله وماعدا الخ) أى وعدا وخلا من ماعدا وماخلا وحب من حبذا (قوله لان عدم قبولها التاء عارض الخ) أى كما عرض لسبحان ولبيك ونحوهما عدم قبول خواص الاسماء من التزام طريقة واحدة (قوله نشأ من استعمالها فى التعجب الخ) أى من استعمالها فيما ذكر استعمال الامثال التى تلزم طريقة

واحدة (قوله والعلامة ملزومة لا لازمة) أى الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أى وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم كالضوء للشمس والاعم ينفرد عن الأخص (قوله فهى مطردة الخ) اطراد الشئ استلزام وجوده وجود شئ آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم شئ آخر فقول الشارح أى يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على اللف والنشر المرتب لكن فى قوله ولا يلزم انعكاسها حزازة ولو قال ولا ينعكس لكان مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استلزام العدم للعدم (قوله لكونها) علة لقوله دل (قوله مساوية للازم) أى لازمها وهو المعلم أى والملزوم المساوى للازمه مطرد منعكس فقولهم العلامة غير منعكسة محله اذا لم تكن مساوية للعلم وأجاب ابن قاسم فى نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطا لازما لا من جهة كونه علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم (قوله وهى أخص) لم يرد بالاخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الاعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الاعم من غير عكس (قوله وهذا هو الاصل) أى الغالب

(المعرب والمبنى)

أى من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبنى من الفعل أيضا بقوله *وفعل أمر ومضى بنيا* وأعربوا مضارعا الخ والقصر على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطرادا تعسف لا حاجة اليه وان سلكه شيخنا وتبعه البعض (قوله المعرب والمبنى اسما مفعول الخ) لم يضمر لان الترجمة للمعرب والمبنى المصطلح عليهما والاشتقاق لما يعم الاصطلاحى واللغوى ولانهما فى الترجمة بمعنى المعنى وفى قوله المعرب والمبنى اسما مفعول بمعنى اللفظ (قوله فوجب أن يقدم الخ) أى عكس ما فعل المصنف حيث أخر بيان الاعراب بقوله والرفع والنصب الخ ففى كلامه تلميح الى اعتراض ابن هشام على المصنف وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبنى من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الاعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففى تقديم بيان المعرب والمبنى على بيان الاعراب والبناء توطئة لاجرائهما على الكلمة لان من عرف أولا قابل الاعراب وغير قابله تأتى له اجراء الاعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لان اجراء الاعراب على الكلمة وعدم اجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولا القابل وغير القابل ثم بين الاعراب وغيره قال سم فتأمله فانه فى غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر وقيل انما قدم المعرب على الاعراب نظرا الى تقدم المحل على الحال وفى حواشى البعض أن كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الاعراب مع أنه سيأتى فى قوله والرفع والنصب الخ اه ودعواه الايهام ممنوعة كما علم من صدر القولة (قوله أى أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى على أن الاعراب لفظى كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الابانة والانسب به على أنه معنوى التغيير (قوله أى أظهر) أتى به لان أبان يأتى بمعنى فصل ولازما بمعنى ظهر (قوله أو أجال) يقال أعرب زيد دابته أى أجالها ونقلها من مكان فى مرعاها الى آخر (قوله أو أزال عرب الشئ) بفتحتين

والعلامة ملزومة لا لازمة فهى مطردة ولا يلزم انعكاسها أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للازم فهى كانسان وقابل الكتابة يستلزم نفى كل منهما نفى الآخر بخلاف الاسم وقبول النداء فان قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهى أخص منه اذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس وهذا هو الاصل فى العلامة

(المعرب والمبنى)

المعرب والمبنى اسما مفعول مشتقان من الاعراب والبناء فوجب أن يقدم بيان الاعراب والبناء فالاعراب فى اللغة مصدر أعرب أى أبان أى أظهر أو أجال أو حسن أو غير أو أزال عرب الشئ وهو فساده أو تكلم بالعربية

يقال عرب يعرب عربا من باب فرح أى فسد كذا فى القاموس (قوله أو أعطى العربون) بفتحتين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فاسكان وبابدال العين همزة فى الثلاثة ففيه ست لغات (قوله أو لم يلحن فى الكلام) هذا لازم للتكلم بالعربية الا أن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها بقطع النظر عن أحوال أواخرها (قوله ما جىء به) أى شىء نطق به وان لم يكن طارئا ليصدق على الواو من جاء أبوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدنوشرى (قوله لبيان مقتضى العامل) أى مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة العامة لما فى الحرف والاعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر لكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والاعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والادغام والتخفيف ثم ان فسر العامل بما فسره به ابن الحاجب رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب لزم الدور كما قاله سم لاخذ الاعراب فى تعريف العامل وأخذ العامل فى تعريف الاعراب قال الا أن يجعل التعريف لفظيا ولزم القصور أيضا لعدم دخول نحو لم اذ لم يتقوم بها معنى يقتضى الجزم كما م فان فسر بالطالب لاثر مخصوص لم يلزم الدور ولا القصور (قوله من حركة) بيان لما (قوله أو سكون أو حذف) قال الرودانى كونهما لفظيين انما هو من حيث اشعار اللفظ بهما لان من سمعه بنقص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث ان اللفظ متعلقهما ومحل لهما (قوله والحركات) أى وجودا وعدما ليدخل السكون وكان الاحسن أن يزيد والحروف أى وجودا وعدما ليدخل الحذف وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بانها الاصل أى فى الجملة والا فقد تكون فرعا كفتحة ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنية زيادة الحروف (قوله تغيير اواخر الكلم) أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذى هو وصف للكلمة وأجيب بان المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبنى للمفعول واستشكل البعض قول المورد ان الاعراب وصف للكلمة وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بان الاعراب مصدر أعرب أى غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الاصل فى المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها فالذى ينبغى ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بانه معنوى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة قطعا لا بالزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا وصفا للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحينئذ يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحا منقولا من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الاصل من أخصية المعانى الاصطلاحية اذا لم تقم قرينة على خلافه

أو أعطى العربون أو ولد له
ولد عربى اللون أو تكلم
بالفحش أو لم يلحن فى الكلام
أو صار له خيل عراب أو تحبب
الى غيره ومنه العروبة المتحببة
الى زوجها وأما فى الاصطلاح
ففيه مذهبان أحدهما أنه لفظى
واختاره الناظم ونسبه الى
المحققين وعرفه فى التسهيل
بقوله ما جىء به لبيان مقتضى
العامل من حركة أو حرف
أو سكون أو حذف والثانى
أنه معنوى والحركات دلائل
عليه واختاره الاعلم وكثيرون
وهو ظاهر مذهب سيبويه
وعرفوه بانه تغيير اواخر الكلم

لاختلاف العوامل الداخلة
عليها لفظا أو تقديرا والمذهب
الاول أقرب الى الصواب

كما هنا ويكون قولهم معرب ومبنى باعتبار حال ماقبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم فى قولهم معرب ومبنى حال ماقبل النقل على القول بأن الاعراب والبناء لفظيان ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة منونة مع أن التنوين اصطلاحا النون المخصوصة نعم ان أول اللزوم فى تعريف البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل من الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل أيضا لكن يرجع ماقدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعنى القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بانهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب على فعل الفاعل كما فى قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم فى انه معنوى أو لفظى اذ فعل الفاعل معنوى قطعا هذا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف الى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية والاضافة فى اواخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بان العبارة تقتضى توقف تحقق الاعراب على تغيير ثلاث أواخر مع انه ليس كذلك وفى العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا فاندفع الاعتراض بان العبارة تفيد أن لكل كلمة أواخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها الا آخر واحد والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلا لتدخل الافعال الخمسة فان اعرابها بالنون وحذفها وهى ليست الآخر حقيقة لانها بعد الفاعل وهو انما ياتى بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما فى الاسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكما كما فى المثنى المنصوب والمجرور او صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما فى جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكما كما فى جمعه المنصوب والمجرور وانما جعل الاعراب والبناء فى الآخر لانهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها) المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب فى أوّل أحواله أفاده الشنوانى ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتى وأل فى العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه اياها ليشمل العامل المعنوى كالابتداء والعامل المتأخر وخرج بقوله لاختلاف الخ التغيير لاتباع أو نقل أو نحوهما (قوله لفظا أو تقديرا) الاولى أنهما راجعان الى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظا كما فى زيد وتقديرا كما فى الفتى ووجود العامل لفظا كما فى جاء زيد وتقديرا كما فى زيدا ضربته وجعل التغيير لفظيا وتقديريا باعتبار داله من الحركة ونحوها والاظهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بنزع الخافض وان ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعى أى على الراجح ويصح أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير أى تغييرا واختلاف لفظ أو تقدير (قوله أقرب الى الصواب) يقتضى أنه ليس بصواب لان الاقرب الى الشئ غير ذلك الشئ ويمكن دفعه بان المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الاول الذى هو صواب باعتبار ظننا أقرب الى الصواب باعتبار نفس الامر ويقتضى ان الثانى قريب الى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لاندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا التأويل فاعتراض الشارح عليه المقتضى فساد الثانى لاقربه الى الصواب انما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل وللاشارة الى امكان

الجواب

الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار اليه البعض من تنافى كلام الشارح ولا حاجة الى دفعه بأن
أفعل التفضيل ليس على بابه فان قلت بعد التأويل السابق كانا متساويين لا أقربية
لاحدهما على الآخر قلت أقربية الاول حينئذ باعتبار عدم احواجه الى تأويل بخلاف الثانى
(قوله لان المذهب الثانى) أى لان تعريف أهل المذهب الثانى أو المراد لان المذهب الثانى
يقتضى باعتبار التعريف عليه فافهم (قوله التغيير الاول) أى الانتقال من الوقف الى الرفع
(قوله لم تختلف بعد) أى الآن أى حين التغيير الاول أى لان حقيقة اختلاف الاشياء أن
يخلف كل منها الآخر (قوله على صفة) أى حال والجار والمجرور حال من وضع واحترز
بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب وقوله
الثبوت أى مدة طويلة فأل للعهد ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله فى الدوام لايهامه الدوام
الحقيقى فان قلت التعبير بالثبوت يوهم أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت القرينة الظاهرة
مانعة من ذلك وهى لزوم عدم الفائدة فى قوله على صفة الخ على فرض أن يراد من الثبوت
ما قابل الانتفاء لانفهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله وضع شئ على شئ فاندفع
ما اعترض به البعض (قوله لا لبيان الخ) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) بكسر
فسكون أو بفتحتين أى مشابهه فى كون كل حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفا ومن بيان لما (قوله
وليس) أى ما جئ به وقوله حكاية الخ أى لاجل الحكاية كما فى من زيدا حكاية لمن قال رأيت
زيدا أو الاتباع كما فى الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام أو النقل كما فى من اوتى بنقل
ضمة الهمزة الى النون أو التخلص من التقاء الساكنين كما فى اضرب الرجل فهذه الحركات
ليست اعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات ولا ينافى
هذا ما سيأتى من عدهم الاتباع والتخلص من أسباب البناء على حركة لان ما هنا فيما اذا كان
التابع والمتبوع والساكنان فى كلمتين وما سيأتى فيما اذا كان ذلك فى كلمة وكان عليه أن يقول
ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ولكن درج على التعريف بالاعم (قوله لزوم آخر
الكلمة) كان الاولى اسقاط آخر لان المبنى قد يكون حرفا واحدا كتاء الفاعل والمراد باللزوم
عدم التغير لعامل فلا يرد أن فى آخر حيث لغات الضم والفتح والكسر (قوله حركة أو سكونا)
كان عليه أن يزيد أو حرفا أو حذفا وأمثلة الاربعة هؤلاء كم لا رجلين ارم فدخل فى تعريف
البناء بناء اسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة ما داما منادى واسم لا ويحتمل تخصيص
التعريف بالبناء الاصلى فلا يرد ان لعروض بنائهما (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم وخرج به
نحو سبحان والظرف غير المتصرف كلدى بناء على اعرابها كما سيأتى فى الاضافة والاسم الواقع
بعد لولا الامتناعية فان لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسبح فى الاول ومتعلق الظرف فى
الثانى والابتداء فى الثالث (قوله أو اعتلال) خرج به نحو الفتى واورد عليه أن المراد اللزوم
لفظا وتقديرا والفتى غير لازم تقديرا بل هو متغير تقديرا فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة الى
قوله أو اعتلال فى اخراج ما ذكر ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازما بحسب الظاهر
وداخلا بحسبه فى اللزوم أتى بما يخرجه صريحا هذا وفى كلام الشارح لف ونشر مرتب فقوله
لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكونا كما قاله شيخنا السيد عن
الشيخ يحيى والاولى رجوع قوله لغير عامل الى الامرين (قوله والمناسبة فى التسمية) أى تسمية

لان المذهب الثانى يقتضى
أن التغيير الأول ليس اعرابا
لان العوامل لم تختلف بعد
وليس كذلك والبناء فى
اللغة وضع شئ على شئ على
صفة يراد بها الثبوت وأما فى
الاصطلاح فقال فى التسهيل
ما جئ به لا لبيان مقتضى
العامل من شبه الاعراب
وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا
أو تخلصا من سكونين فعلى
هذا هو لفظى وقيل هو لزوم
آخر الكلمة حركة أو سكونا
لغير عامل أو اعتلال وعلى
هذا هو معنوى والمناسبة فى
التسمية على المذهبين فيهما

الاعراب والبناء باللفظى على المذهب الاول وتسميتهما بالمعنوى على المذهب الثانى (قوله ظاهرة) لان ماجى به للبيان أو لا للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير واللزوم معنيان من المعانى المعقولة (قوله أى بعضه) تفسير من ببعض أقرب الى مذهب الزمخشرى الحاصل من التبعيضية اسما بمعنى بعض وعليه فمن مبتدأ ومعرب خبر وهذا أحسن فى المعنى وأما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بيانا لحاصل المعنى (قوله على الاصل) أى الراجح والغالب (قوله ويسمى متمكنا) فان كان منصرفا يسمى متمكنا أمكن (قوله ومنه أى وبعضه) دفع بتقدير ذلك مايوهمه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبنى على شئ واحد ومن أن المعرب والمبنى معا بعض وقوله الآخر أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وان لم تفده العبارة والدليل على ذلك ماسيذكره من أن علة البناء شبه الحرف شبها قويا وأن المعرب ماسلم من هذا الشبه قال السندوبى وكما لا تقتضى عبارته الحصر لا تقتضى ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ماتصنع فى من التبعيضية فانها تقتضى ذلك قلت هى هنا على حد قوله تعالى فمنهم من آمن ومنهم من كفر وقولهم فمنا ظاعن ومنا مقيم اذ ليس فى الآية والشاهد الا قسمان فكذلك قول الناظم والاسم الخ اه وحاصل الجواب أن من التبعيضية انما تقتضى بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبنى على حدته مدخول لها لا مجموعهما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبنى فالذى تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفريع الا أنه راعى قوله على الاصح فقط فترك التفريع (قوله على الاصح) وقيل المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبنى والصحيح أنه معرب وذهب بعضهم الى أن الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب الاسماء (قوله ويعلم ذلك) أى عدم الواسطة (قوله من قوله ومعرب الاسماء الخ) أى مع قوله هنا ومبنى لشبه الخ (قوله وبناؤه) أى الواجب فلا يرد على الناظم ماسيأتى فى باب الاضافة أن من أسباب البناء الاضافة الى مبنى لانها مجوزة وانما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبنى ليتوافق قسما التقسيم فى الاطلاق فيتناسبا وليفيد انحصار البناء فى كونه لشبه الحرف على حد الكرم فى العرب لان الاضافة تأتى لما تأتى له اللام ولهذا قال الشارح يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة الخ (قوله لشبه من الحروف مدنى) اعترض على التعليل بأنه يقتضى تقدم وضع الحرف على وضع الاسم والازم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك مع أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه وأجيب بانا لا نسلم ذلك الاقتضاء فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا من غير نظر الى حكمه من اعراب أو بناء ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع ومارتبه فى عقله بأن يكون تعقل أولا الانواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم وانما اكتفى فى بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف فى منع الصرف بشبه الفعل الا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذى ليس بينه وبينه مناسبة الا فى الجنس

ظاهرة (والاسم منه) أى بعضه (معرب) على الاصل فيه ويسمى متمكنا (و) منه أى وبعضه الآخر (مبنى) على خلاف الاصل فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما على الاصح الذى ذهب اليه الناظم ويعلم ذلك من قوله ومعرب الاسماء ماقد سلما من شبه الحرف وبناؤه (لشبه من الحروف مدنى) أى مقرب لقوته يعنى أن علة بناء الاسم

لاعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف فى البعد عن الاسم لان كلا منهما له معنى فى نفسه بخلاف الحرف وانما لم يعرب الحرف اذا أشبه الاسم كما بنى الاسم اذا أشبه الحرف لعدم فائدة الاعراب فى الحرف وهى تمييز المعانى المتواردة على اللفظ المفتقرة الى الاعراب لان الحرف لا تتوارد عليه تلك المعانى (قوله منحصرة فى مشابهة الحرف الخ) أى خلافا لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضا كشبه الفعل كما فى نزال المشابه لانزل وشبه شبه الفعل كما فى حذام المشابه لنزال المشابه لانزل والوقوع موقع الضمير كما فى المنادى والتركيب كما فى اسم لا وكل هذه فى التحقيق ترجع لشبه الحرف (قوله وهو الذى عارضه الخ) كما فى أى فانها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف ولكن عارض شبهها للحرف لزومها الاضافة التى هى من خواص الاسماء (قوله كالشبه الوضعى) نسبة الشبه الى الوضع نسبة له الى وجهه فان قلت قال سيبويه اذا سميت بباء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل و بالاعراب وقال غيره قلت رب بالاتيان بما قبل الحرف و بالاعراب وهذا ينافى اقتضاء الشبه الوضعى للبناء قلت لا منافاة لان شرط تأثير هذا الشبه كونه باصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فانه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعى منبها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظى الانسب فى مقابلة المعنوى ولعل الاتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر فى الاعراب بالحركات كيد ودم فاندفع ما نقله البعض عن الطبلاوى وسكت عليه من استشكال الاتيان بالهمزة مع تحرك الآخر بحركات الاعراب وانما قدم الوضعى مع انكار كثيرين له تقديما للعسى أو اهتماما به لكونه فى مظنة المنع (قوله على صورة وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعول والاضافة بيانية أى موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد (قوله قد وضع على حرف الخ) بالتنوين والاضافة على حد قطع الله يد ورجل من قالها (قوله فى اسمى جئتنا) الاضافة على معنى من واشتراط صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فى الاضافة التى على معنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف أفاده الرودانى (قوله قولك) ذكره لزيادة الايضاح لا لما قيل من انه لو لم يذكره لم يصح التمثيل لان المراد حينئذ لفظ جئتنا والذى يراد لفظه علم كما سلف فتكون التاء ونا فيه كالزاى من زيد لا اسمين لان المراد اسمى مسمى جئتنا التى نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل فى معناه كما فى قولك جئتنا بازيد والتاء ونا فيه اسمان لا نفس جئتنا التى نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكر على ان ارادة لفظ جئتنا ثابتة مع تقدير القول أيضا فلو تم ما قيل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل (قوله كعن) هذا على مذهب غير الشاطبى ولو جرى عليه لقال كما ولا (قوله والاصل فى وضع الحروف الخ) أراد بالاصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين الاصل فى كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لان مرادهم بالاصل الملائم للطبع (قوله أو حرفى هجاء) ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبى وقيده الشاطبى بكون الثانى حرف لين كما سيذكره الشارح (قوله وأعرب نحو يد ودم الخ) جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع على أقل منها الخ وحاصله أنهم أعربوا ذلك مراعاة لاصله كما راعوه فى التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واوا فى النسب على ما سيأتى فقالوا فى التصغير يدية ودمى وفى النسب

منحصرة فى مشابهة الحرف شبها قويا يقربه منه والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذى عارضه شئ من خواص الاسم (كالشبه الوضعى) وهو أن يكون الاسم موضوعا على صورة وضع الحرف بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفى هجاء كما (فى اسمى) قولك (جئتنا) وهما التاء ونا اذ الاول على حرف والثانى على حرفين فشابه الاول الحرف الاحادى كباء الجر وشابه الثانى الحرف الثنائى كعن والاصل فى وضع الحروف أن تكون على حرف او حرفى هجاء وما وضع على أكثر فعلى خلاف الاصل وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعدا فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف فى وضعه واستحق البناء وأعرب نحو يد ودم لانهما ثلاثيان وضعا

يدوى ودموى و كذاراعوه فى التثنية على شذوذفقدجاءشذوذايديان ودميان ودموان قاله السيوطى فى جمع الجوامع قال البعض قديقال حكمة عدم مراعاتهم الاصل فى التثنية أى على اللغة غير الشاذة انه لما طالت الكلمة بحرفى التثنية لم تعد الياء لئلا يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن اه وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين فى النسب الى يدودم لان ياء النسب بحرفين وفى تصغير يدلان المؤنث بلا تاء اذا صغر لحقته التاء كما سيأتى مع انهم أعادوا الياء فيهما فلعل ترك اعادتها فى التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لان استعمال تثنية يدودم أكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما فتنبه (قوله قال الشاطبي) هو أبو اسحق شارح المتن وأما القارئ صاحب حرز الامانى فهو أبو القاسم وما قاله الشاطبي قال يس هو الحق لكن رجع الشيخ يحيى فى حواشيه على المرادى ما لغير الشاطبي (قوله وضعا أوليا) احترازعن نحو شر بت ماباالقصر والوقف لان وضعه على حرفين ثانوى عرض بالتغيير لا أولى فلا يعتدبه (قوله فان شيأ) علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لان شيأ الخ (قوله من الاسماء) أى المعربة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية وقال الدمامينى المراد الاسماء البحتة أى التى لا تؤدى مع المعنى الاسمى معنى الحرف فلا يردنحوما المذكورة (قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده فى الاسم معربا نحو مع بناء على القول بأنها ثنائية وضعا وقيل ثلاثية وضعا وأصلها معى ونحو قد الاسمية التى بمعنى حسب بناء على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها (قوله وبهذا بعينه) اى كون الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثانى حرف لين (قوله على من اعتل الخ) أى فالصحيح على ماذكره الشاطبي أن علة بناء كم الشبه المعنوى لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى رب التكثيرية ان كانت خبرية وعلة بناء من الشبه المعنوى ان كانت استفهامية اوشرطية والافتقارى ان كانت موصولة وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلا اشكال (قوله فعلى الجملة) اى أقول قولا مشتملا على الجملة اى الاجمال او جملة الاحوال وجميعها قال المنوفى وكأن حكمة الاختصاص كون الحرف آلة للغير فخفف فى وضعه (قوله قد تضمن معنى) اى زيادة على معناه الاصلى الموضوع له أولا و بالذات والكون وضعه له أولا و بالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانيا و بالعرض جعل اسما ولم يجعل حرفا ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لثلا يتوهم منه الوضع الاولى وانما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوى أيضا والحاصل أنا راعينا ما وضع له أولا فجعلناه اسما وما وضع له ثانيا فبنيناه وفاء بحق المعنيين (قوله من معانى الحروف) أى من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحروف وهى النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجانى ونقله شيخنا السيد فى باب النكرة والمعرفة عن الشاطبي عن جميع النحاة الا أباحيان من أن معانى الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة الشارح أن المعنى الذى تضمنه الاسم المبنى النسبة الجزئية وقال الرودانى المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التى حقق السيد أنها معنى الحرف اه والظاهر أن مراده بمتعلق المعنى كليه كما فى فن البيان ولعل وجه ماذكره أنه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك (قوله لا بمعنى أنه حل محلاه و للحرف)

* (تنبيه) * قال الشاطبي نافى قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كما أولا فان شيأ من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ماهو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل لبناء كم ومن بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل و بل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار اليه هو التحقيق ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد انتهى (و) كالشبه (المعنوى) وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معانى الحروف لا بمعنى أنه حل محلاه و للحرف كتضمن الظرف معنى فى والتمييز معنى من

أى بحيث يكون الحرف منظورا اليه جائز الذكر لكون الاصل فى الموضع ظهوره وانما نفى التضمن بهذا المعنى لانه بهذا المعنى لا يقتضى البناء (قوله خالف حرفا فى معناه) اى فى افهام معناه اى بحيث صار الحرف مطروحا غير منظور اليه وغير جائز الذكر مع الاسم (قوله سواء تضمن الخ) تعميم فى قوله وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى الخ (قوله أو غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود (قوله فما فعلوا) قال يس نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا أو خارجا وهى حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا اه وأجيب بأن المراد بالاشارة التى لم يضعوا لها حرفا الاشارة الحسية وهى ما كانت بشئ من المحسوسات كاليد والرأس والاشارة بأل ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح عن أبى على كما فى نكت السيوطى أن هنا بنيت لتضمنها معنى أل كأمس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود (قوله حقه أن يؤدى الخ) لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار اليه كما أن الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه (قوله وكنيابة) أى وكشبه نيابة أى شبه فى نيابة كما يفيده عطفه على قوله كالشبه الوضعى ومثله يقال فى قوله وكافتقار أصلا (قوله فى العمل) زاد فى التصريح والمعنى (قوله بلا تأثر) التأثر قبول الاثر الذى هو الاعراب فالمعنى يبنى الاسم لشبهه الحرف فى مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الاعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأبى وضعه ومعناه الاعراب وبقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما أوردوه عليه من أن التأثر قبول الاثر الذى هو الاعراب فكأنه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الاعراب وهو غير مستقيم لما فيه من التهافت ولان عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه وجعله سببا له يقتضى تقدمه وهذا تناف وأجيب أيضا بان المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بان عدم تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب ولك أن تمنع الفرعية فتأمل فان قلت وجه الشبه ينبغى أن يكون فى المشبه به أصلا وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل فى الحرف قلت لا شك أن عدم التأثر بالعامل أصل فى الحرف دون الاسم لان الاصل فى الاسم الاعراب فبتسليم أن النيابة عن الفعل أصل فى كل من الاسم والحرف لا فى الحرف فقط تكون أصالة وجه الشبه فى المشبه به باعتبار أحد جزأى وجه الشبه وهو عدم التأثر هكذا ينبغى تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما فى صنيع البعض *(فائدة)* قال الشيخ خالد بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثر بعامل اه أقول لم قيل بنقل اعراب لا الى تأثر وتقدير اعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ولم يقل بأن لا معربة محلا أو تقديرا وأنها مضافة الى تأثر وأن جر تأثر اعراب له لا للا الا أن يستأنس لما مر بالقياس على نقل اعراب الا بمعنى غير الى ما بعدها كما فى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فتأمل (قوله ويسمى الشبه الاستعمالى) الضمير يعود الى معلوم من السياق أى يسمى الشبه فى النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالى ومثله يقال فى قوله ويسمى الشبه الافتقارى (قوله وذلك موجود فى أسماء الافعال) فكلها مبنية للشبه

بل بمعنى أنه خالف حرفا فى معناه اى أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم سواء تضمن معنى حرف موجود كما (فى متى) فانها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى تقم أقم فهى مبنية لتضمنها معنى الهمزة فى الاول ومعنى ان فى الثانى وكلاهما موجود أو غير موجود (و) ذلك كما (فى هنا) اى أسماء الاشارة فانها مبنية لانها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا لان الاشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه (وكنيابة) عن الفعل) فى العمل (بلا تأثر) بالعوامل ويسمى الشبه الاستعمالى وذلك موجود فى أسماء الافعال فانها تعمل نيابة عن الافعال

الاستعمالى وفتحة نحو وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية الى اسمية الفعل خلافا لابن خروف فى جعله معربا بالفتحة منصوبا بما ناب عنه كنصب المصدر (قوله ولا يعمل غيرها فيها) أى لعدم دخول عامل عليها ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أوضح لايهام ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقا ولا يرد قول زهير

فلنعم حشو الدرع أنت اذا ٭ دعيت نزال ولج فى الذعر

لانه من الاسناد الى اللفظ (قوله بناء على الصحيح) مقابله أنها مبتدأ أغنى فاعلها عن الخبر كما لجماعة أو مفعول مطلق لمحذوف وجوبا موافق لها فى المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كالجماعة منهم المازنى وانظر ما علة البناء على هذين القولين (قوله نائبتان عن أتمنى وأترجى) لعل معنى نيابتهما عن الفعلين افادتهما معناهما الا أن الاصل ذكر الفعلين فتركا وأقيم مقامهما الحرفان كما فى نيابة حرف النداء عن أدعو (قوله كالمصدر النائب الخ) مبنى على أحد مذهبين ثانيهما أن المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملا وانما قيد بالنائب لانه العامل لزوما وغيره وان كان أيضا يتأثر بالعوامل تارة يعمل وتارة لا (قوله أصلا) ألفه للاطلاق ولو جعلها ضمير تثنية عائدا على نيابة وافتقار لصح واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق لاخراج المصدر النائب عن فعله لان نيابته عنه عارضة فى بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فان نيابته عنه متأصلة حقيقة فى المرتجل كآمين وتنزيلا فى المنقول كوراءك (قوله وهو) أى الشبه الافتقارى أن يفتقر الاسم أى ذو أن يفتقر الاسم أو الضمير راجع الى افتقار (قوله الى الجملة) أى أو ما قام مقامها كالوصف فى أل الموصولة أو عوض عنها كالتنوين فى اذ اهـ دنوشرى ولعله أخذ التقييد بالجملة من جعل تنوين افتقار للتعظيم وهو أولى من جعل شيخنا اياه للتنويع لان النوع كما يتحقق بالافتقار الى الجملة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائما الى الجملة أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لانه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا أى قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد ككلمات كلمة اذا كنت تلفظت بزيد مثلا وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيأ هكذا ينبغى تقرير المقام ومنه يعلم ما فى كلام البعض (قوله أى لازما) تفسير مراد اذ المؤصل غير العارض لكن لما كان من شأنه اللزوم أطلق وأريد به اللازم فهو من اطلاق الملزوم وارادة اللازم بحسب الشأن (قوله كالحرف) انما افتقر الحرف فى افادة معناه الى الجملة لانه وضع لتأدية معانى الافعال أو شبه الافعال الى الاسماء (قوله كسبحان) أى على المشهور من مذهبين ثانيهما انه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله ٭ سبحان من علقمة الفاخر ٭ أى براءة منه قال عبد الحكيم فى حواشيه على شرح المواقف سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء الاصل سبحت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوبا للقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول فهو مصدر من الثلاثى استعمل بمعنى مصدر الرباعى كما فى أنبت الله الشئ نباتا ويجوز أن يكون مصدر سبح فى الارض والماء كمنع اذا ذهب وأبعد أى أبعد من السوء ابعادا أو من ادراك العقول واحاطتها فيكون مضافا الى الفاعل ولا يجوز

أن

ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الافعال لا محل لها من الاعراب كما فى أتأشبهت ليت ولعل مثلا الا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل فى العمل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله فانه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (وكافتقار أصلا) ويسمى الشبه الافتقارى وهو أن يفتقر الاسم الى الجملة افتقارا مؤصلا أى لازما كالحرف كما فى اذ واذا وحيث والموصولات الاسمية أما ما افتقر الى مفرد كسبحان أو الى جملة لكن افتقارا غير مؤصل أى غير لازم كافتقار المضاف فى نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم الى الجملة بعده

فلا يبنى لان افتقار يوم الى الجملة بعده ليس لذاته وانما هو لعارض كونه مضافا اليها والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر
الى المضاف اليه الاترى أن يوما فى غير هذا التركيب لا يفتقر اليها نحو هذا يوم مبارك ومثله النكرة

أن يكون من سبح سبحانا كمنع أو سبح تسبيحا اذا قال سبحان الله فيهما للزوم الدور اه مع بعض ايضاح وزيادة من القاموس وفى كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف (قوله فلا يبنى) جواب أما أى فلا يبنى وجوبا أعم من أن لا يبنى أصلا كما فى سبحان أو يبنى جوازا كما فى يوم وبنائه على الفتح قرأ نافع (قوله وعند زوال عارض الموصوفية) كذا فى نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفى نسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله الا أن يجعل المصدر من المبنى للمفعول فيكون بمعنى ما فى النسخ الاولى (قوله انما أعربت الخ) جواب سؤال وارد بالنظر الى أى الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوى وبالنظر الى أى الموصولة واللذان واللتان على الشبه الافتقارى (قوله من لزوم الاضافة) أى الى المفرد خرج باللزوم كم فانها قد تضاف الى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد اذ واذا وحيث فانها انما تضاف الى الجملة ولدن فانها قد تضاف الى المفرد وقد تضاف الى الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده فى لدن فاعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع الا تحتم البناء وبهذا الاخير يجاب عن ايراد قد الاسمية لان فيها أيضا لغتى الاعراب والبناء (قوله من وجود صورة التثنية) اعترض بأن من قال بالاعراب حكم بأن التثنية حقيقية ومن قال بالبناء لاشتراطه فى اعراب التثنية اعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الاصح حكم بأنها صورية لان مفرد ما ذكر مبنى لا يقبل التنكير والشارح لفق بين القولين فحكم أولا بالاعراب وثانيا بأن التثنية صورية والجواب منع التلفيق بل هو جار على القول بالاعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لانه لما لم تجئ هذه التثنية على قياس التثنية لان قياس تثنية ما كان كذا وتا والذى والتى ذيان وتيان واللذيان واللتيان كان كانها غير حقيقية فلذلك قال صورة (قوله وهما) أى الاضافة والتثنية (قوله وانما بنيت أى الموصولة) دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه الخ وكذا قوله فيما يأتى وانما بنى الذين الخ (قوله وبنصبها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له فى الايراد وهذه القراءة شاذة (قوله كانها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية) أما الاول فللتنزيل المذكور وأما الثانى فلانه لا معنى لتقدير المضاف اليه مع وجوده لفظا ومصب كان مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدته حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة نية تحقيقا فتأمل (قوله مع قيام موجب البناء) وهو شبه الحرف فى الافتقار اللازم الى جملة (قوله فمن لاحظ ذلك) أى التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء (قوله ومن لاحظ الحقيقة) أى وجود المعارض للشبه من الاضافة (قوله فلو حذف ما تضاف اليه) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أى كما أعربت حال الاضافة وحذف صدر الصلة على لغة (قوله لقيام التنوين مقامه) أى مقام ما تضاف اليه ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كانها منقطعة عن الاضافة فتبنى اتفق على اعرابها (قوله وزعم ابن الطراوة) هذا مقابل لقوله سابقا وهى مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا الخ وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيئان ردهما الشارح على طريق اللف والنشر المشوش (قوله وان كان الجمع) أى اللغوى فلا ينافى انه اسم جمع والواو للحال (قوله لانه لم يجر على سنن الجموع) يرد عليه ان التثنية فى ذان وتان واللذان واللتان لم تجر أيضا على سنن التثنية كما مر ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن

الموصوفة بالجملة فانها مفتقرة اليها لكن افتقارا غير مؤصل لانه ليس لذات النكرة وانما هو لعارض كونها موصوفة بها والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر الى صفته وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار
(تنبيهان) الاول انما أعربت أى الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه فى أى من لزوم الاضافة وفى البواقى من وجود صورة التثنية وهما من خواص الاسماء وانما بنيت أى الموصولة وهى مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد قرئ بضم أى بناء وبنصبها لانها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة اليه منزلته فصارت كانها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب فلو حذف ما تضاف اليه أعربت أيضا لقيام التنوين مقامه كما فى كل وزعم ابن الطراوة أن أيهم مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وأن هم أشد مبتدأ وخبر ورد برسم المصحف الضمير متصلا والاجماع على أنها اذا لم تضف كانت معربة وانما بنى الذين وان كان الجمع من خواص الاسماء لانه لم يجر على سنن الجموع

التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع فى الذين على سنن الجموع معنوية والجهة المعنوية
أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية فاحفظه فانه نفيس (قوله لانه أخص من الذى) لان
الذى يستعمل فى العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا فى العاقل (قوله ومن
أعربه) أى بالواو رفعا و بالياء نصبا وجرا نظرا الى مجرد الصورة أى الى صورة الجمع المجردة
عن النظر الى المعنى من كونه أخص من مفرده (قوله على هذه اللغة) اسم الاشارة يرجع الى
لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقيا لا ينافى قوله بعد مبنى الخ أو الى لغة من ينطق بالواو فى حال
الرفع المعلومة من المقام (قوله ومن أعرب ذو وذات) جواب سؤال وارد على الشبه
الافتقارى (قوله الشبه الاهمالى) أى شبه الاسم الحرف المهمل فى اهماله عن العمل أى
كونه لا عاملا ولا معمولا قال فى التصريح وأدخله ابن مالك فى الشبه المعنوى وأدخله غيره
فى الاستعمالى اه وانما يظهر القولان اللذان ذكرهما اذا لم يرد بالمعنوى والاستعمالى
خصوص معناهما السابق بل أريد الاعم الشامل للشبه الاهمالى وعد بعضهم من أنواع
الشبه الشبه الجمودى والاقرب ارجاعه الى الشبه الاستعمالى بمعنى يشمله لا بخصوص معناه
السابق و بعضهم الشبه اللفظى فقد ذكر الناظم أن حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية
فى اللفظ وكذا يقال فى على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية ونقل شيخنا السيد أن الشبه
اللفظى مجوز للبناء لا محتم له فعليه يجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة تقديرا
كالفتى وقد الاسمية معربة لفظا وقدم هذا (قوله ومثل له) أى للمشتمل عليه بفواتح السور
أى نحو ص وق والموهذا مبنى على انها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم
يصحبها عامل أما على انها أسماء للسور مثلا وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية أو نصب على
المفعولية لمحذوف أى اقرأ أو جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها
مفردا كص أو موازن مفرد كحم موازن قابيل جاز اعرابه لفظا أو تقديرا أن يسكن حكاية
لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كالمر وكهيعص يتعين فيه الثانى كذا فى تفسير البيضاوى
وحواشيه وفى الهمع ان المفرد اذا أعرب يصرف و يمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى
وتأنيثه وان موازنه اذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الاعجمى وان ما لم يكن مفردا ولا موازنه
وأمكن جعله مركبا مزجيا كطسم يجوز فيه الحكاية و بناء الجزأين على الفتح كخمسة عشر
والاعراب على الميم مع فتح النون أو على النون مع اضافة أول الجزأين لثانيهما وعلى هذا فى
ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اه بتصرف و بقولنا ولم يصحبها عامل
سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بان كونها متشابهة لا يقتضى
عدم المحل وعدم الاعراب لثبوت ذلك فى غيرها من المتشابه (قوله والمراد) أى بما بنى للشبه
الاهمالى وقوله الاسماء أى التى لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمتى وأين وقوله
مطلقا أى فواتح السور أولا والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمى ما يشمل الاسنادى والاضافى
(قوله و بعضهم الى انها معربة حكما) أى قابلة للاعراب فالخلاف بينه و بين ما قبله لفظى لان
الاول لا ينفى قبولها للاعراب والثانى لا ينفى كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف
بينهما انما هو فى التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على ان القولين متفقان على انها
معربة بالمعنى المصطلح عليه فى المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف الى قولين

لانه أخص من الذى وشأن
الجمع أن يكون أعم من
مفرده ومن أعربه نظرا الى
مجرد الصورة وقيل هو على
هذه اللغة مبنى جىء به على
صورة المعرب ومن أعرب
ذو وذات الطائيتين جعلهما
على ذى وذات بمعنى صاحب
وصاحبة * الثانى عد فى
شرح الكافية من أنواع
الشبه الشبه الاهمالى
ومثل له بفواتح السور والمراد
الاسماء مطلقا قبل التركيب
فانها مبنية لشبهها بالحروف
المهملة فى كونها لا عاملة
ولا معمولة وذهب بعضهم
الى انها موقوفة أى لا معربة
ولا مبنية و بعضهم الى انها
معربة حكما

فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة لسلامتها من شبهه وقال فى شرح الجامع وعلى انها معربة حكما فللمعرب معنيان أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثانى مقابل المبنى فبين المبنى والمعرب بالمعنى الثانى تقابل العدم والملكة وبين المبنى والمعرب بالمعنى الاوّل تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما اهـ ببعض تلخيص وقال الجامى فى شرح قول ابن الحاجب فى كافيته فالمعرب أى من الاسماء المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل أى المبنى الذى هو أصل فى البناء مانصه اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك لايحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة اهـ وهو حسن ينبغى أن يحمل عليه موهم خلافه (قوله ولاجل سكوته عن هذا النوع) أى وعن غيره كالشبه الجمودى وان أوهم تقديم الظرف خلافه (قوله بكاف التشبيه) الاولى بكاف التمثيل (قوله ومعرب الاسماء) قال يس الاضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه اهـ واعتراض البعض عليه بان شرط هذه الاضافة صحة حمل الثانى على الاول كخاتم حديد مدفوع بما نقله عن الروداني من ان صحة الحمل شرط أغلبي لالازم وانما صرح المصنف بتعريف معرب الاسماء مع انفهامه من قوله ومبنى لشبه من الحروف مدنى توطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره (قوله ماقد سلما من شبه الحرف) ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بان التعريف صادق على الحرف اذ الشئ لايشبه نفسه (قوله الشبه المذكور) أشار به الى ان الاضافة فى شبه الحرف للعهد الذكرى والمعهود شبه الحرف المتقدم أعنى المدنى أى الذى لم يعارضه معارض وبجعل الاضافة عهدية دخلت أى ونحوها من المعربات التى أشبهت الحرف شبها ضعيفا فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أى ونحوها لان فيها شبها بالحرف (قوله يظهر اعرابه) أى ان لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وادغام وحكاية وتخفيف واتباع (قوله وفيه عشر لغات) بل ثمانية عشر جمعت فى هذا البيت

سم سمة اسم سماة كذا سما ✻ سماء بتثليث لاوّل كلها

(قوله فى الذكر) أى ذكر قسمى الاسم ولو قال فى التقسيم لكان أوضح اذ الذكر لايخص التقسيم (قوله وفى التعليل) المراد بالتعليل مايشمل الصريح كما فى المبنى والضمنى كما فى المعرب لان قوله ومعرب الاسماء ماقد سلما من شبه الحرف يتضمن تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعلل اعراب الاسم والمراد أيضا مايشمل التعليل بعلة تامة كما فى المبنى والتعليل بعلة ناقصة كما فى المعرب فلا يرد ان علة اعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعانى التركيبية المختلفة عليه مع السلامة (قوله فلأن) الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبنى فى التعليل (قوله أفراده معلول

ولاجل سكوته عن هذا النوع أشار الى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه (ومعرب الاسماء ماقد سلما ✻ من شبه الحرف) الشبه المذكور وهذا على قسمين صحيح يظهر اعرابه (كأرض) ومعتل يقدر اعرابه نحو (سما) بالقصر لغة فى الاسم وفيه عشر لغات منقولة عن العرب اسم وسم وسما مثلثة والعاشرة سماة وقد جمعتها فى قولى

لغات الاسم قد حواها الحصر فى بيت شعر وهو هذا الشعر اسم وحذف همزه والقصر مثلثات مع سماة عشر

✻(تنبيه)✻ بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى وأيضا فلأن أفراده معلول

علة البناء) أى أفراد موصوف معلول علة البناء لان علة البناء شبه الحرف ومعلولها البناء وموصوفه المبنى وأفراده النوعية محصورة لانها المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة والاسماء الموصولة واسماء الافعال وأسماء الاصوات وكذا المنادى واسم لا ان جعل الكلام فيما يشمل البناء الاصلى والعارض ويصح أن يراد أفراده الشخصية فيتعين جعل الكلام فى البناء الاصلى والاورد أن أفراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة (قوله بخلاف علة الاعراب) أى أفراد معلول علة الاعراب اى أفراد موصوف معلولها (قوله فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها) أى فيما يأتى وكان الاولى حذفه لان تبيين أفراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع انه أسلف تعليل تقديم علة البناء فتامل (قوله وفعل مضى) فيه اشارة الى جر مضى وتقدير مضاف حذفه المصنف لما تقدم المعطوف عليه وأبقى المضاف اليه بحاله وان قوله بنيا الرافع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الاخبار عن مفرد بمتحمل ضمير التثنية ويحتمل كلام المصنف رفع مضى عطفا على فعل على انه أقيم مقام المضاف عند حذفه أو على انه بمعنى ماض ويحتمل أن ألف بنيا للاطلاق وأن ضميره يرجع الى فعل مرادا به الجنس فى ضمن نوعيه فعل الامر وفعل الماضى وأصل مضى مضوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وقلبت ضمة الضاد كسرة للمناسبة (قوله الاول على ما يجزم به مضارعه) تبع فيه التوضيح وأورد عليه أن أمر الاناث مبنى على السكون صحيحا كاضربن أو معتلا كاخشين مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون الاناث والامر المؤكد بالنون مبنى على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون التوكيد والامر الذى لا مضارع له كهات وتعال مبنى مع انه لا مضارع له حتى يكون مجزوما وأجاب بعضهم عن الاولين بان المضارع الذى اتصلت به نون الاناث أو نون التوكيد فى محل جزم واستبعد لكن يأتى قريبا ما يؤيده وبعضهم بأن المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه أمر الاناث المعتل فانه مبنى على السكون ومضارعه المجرد من نون الاناث مجزوم بحذف آخره وبعضهم عن الاخير بان المراد لو كان له مضارع ولك ان تستغنى عن هذه التكلفات بجعل كلامه أغلبيا وقال شيخنا السيد التحقيق ان هات له مضارع يقال هاتى يهاتى مهاتاة كناجى يناجى مناجاة اه (قوله من سكون) أى ظاهر أو مقدر كسر بزيد وقوله أو حذف أى حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه الا حركة كما فى قل أصله قل أى عد نقلت حركة الهمزة الى اللام وحذفت (قوله لمشابهته المضارع) أى والمضارع معرب والاصل فى الاعراب الحركة (قوله فى وقوعه صفة الخ) لا يخفى ان الواقع صفة وصلة وخبرا وحالا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس (قوله وأما نحو ضربت الخ) أشار بالامثلة الثلاثة الى الصور الثلاث التى يعرض فيها سكون آخر الماضى وهى اتصاله بتاء الضمير أو نا التى للفاعل أو نون النسوة (قوله كراهتهم توالى أربع متحركات) أى فى الثلاثى وبعض الخماسى كانطلقت وحمل الرباعى والسداسى وبعض الخماسى كتعظمت عليه اجراء للباب على وتيرة واحدة وانما حمل الاكثر على الاقل لان فى حمله على الاقل دفع المحذور بخلاف العكس ولا يرد على كراهتهم ذلك علبط وجندل لانهما مخففان عن

علة البناء محصورة بخلاف علة الاعراب فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها (وفعل أمر و) فعل (مضى بنيا) على الاصل فى الافعال الاول على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف والثانى على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كرمى وبنى على الحركة لمشابهته المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا وبنى على الفتح لخفته وأما نحو ضربت وانطلقنا واستبقن فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالى أربع متحركات

أصلهما وهو علابط وجنادل ولا نحو شجرة لان تاء التأنيث على تقدير الانفصال ويرد عليه ان نحو قلنسوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها والا وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وأيضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تانيثها كالكلمة الواحدة تحكم ومن ثم اختار بعضهم ان الموجب لسكون آخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نا للمساواة في الرفع والاتصال (قوله فيما هو الخ) ظرف للتوالى لا لاربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشئ في نفسه في نحو ضربت لا في نحو انطلقت بل ظرفية الاربع فيه من ظرفية الجزء في الكل (قوله لان الفاعل الخ) علة للتشبيه (قوله وكذلك ضمة ضربوا الخ) ليس من هذا القبيل على الاوجه فتحة ضربا بل هى أصلية لا لمناسبة الالف والاصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في مررت بغلامى والفرق أن كسرة الاعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الاضافة اليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجر فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجر بخلاف فتحة بناء الفعل فانها سابقة على الالف فتستصحب بعدها هكذا ينبغى تقرير الفرق (قوله أوجبها مناسبة الواو) لا يرد عليه نحو غزوا وقضوا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقديرا اذ الاصل غزووا وقضيوا قلبت الواو في الاول والياء في الثانى ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله فذهب الكوفيون) قال شيخنا السيد أى والاخفش ومما ضعف به مذهبهم ان حذف الجازم وابقاء عمله ضعيف كحذف الجار ولهم منع ذلك في لام الامر (قوله وتبعها حرف المضارعة) أى دفعا للبس بالمضارع الخبرى الصحيح العين واللام في الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كقم وارم والصحيح في الوصل عليه (قوله لان الامر معنى) أى نسبى بين الآمر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وانما حذف النعت لاخذه من قوله حقه الخ فاتضح قوله حقه الخ واندفع الاعتراض بأنه ليس كل معنى يؤدى بالحرف فان المضى معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف (قوله ولانه أخو النهى) أى نظيره في مطلق الطلب وان كان الامر طلب فعل والنهى طلب ترك على كلام بين في محله وبحث شيخنا السيد في هذا التعليل فقال قد يقال الامر الذى هو أخو النهى ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الامر الذى هو مدلول فعل الامر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث (قوله وأعربوا) أى العرب بمعنى نطقوا به معربا أو النحاة بمعنى حكموا باعرابه (قوله على الاسم) أى مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه (قوله في الابهام الخ) ذكر لشبه المضارع بالاسم أربعة وجوه أما الاول والثانى فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه باحدهما بالقرينة كالآن وغدا مثل رجل فانه مبهم ويتخصص بقرينة كالوصف وأل وأما الثالث والرابع فظاهران فان قلت ذكروا في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا أو تخصيصا وهما لا يكونان الا في الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص قلت المراد بالتخصيص المذكور في باب الاضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من وتقديره لا يكون في الفعل أو يقال ما هنا ك بالنظر للامرين معا أى

فيما هو كالكلمة الواحدة لان الفاعل كجزء من فعله وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو * (تنبيه) * بناء الماضى مجمع عليه وأما الامر فذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام الامر مقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال في المغنى وبقولهم أقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه أخو النهى وقد دل عليه بالحرف انتهى (وأعربوا مضارعا) بطريق الحمل على الاسم لمشابهته اياه في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء

التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا فى الاسم أو المراد أن ذلك لا يكون بالاصالة الا فيه ثم ظاهر ما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال انه مشترك بينهما وهو أحد الاقوال ثانيها انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال واعتمده جماعة كالدمامينى والسيوطى لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة وللاول أن يقول قد يكثر استعمال المشترك فى أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه ولان المناسب ان يكون للحال صيغة تخصه كما ان للماضى صيغة الفعل الماضى وللمستقبل صيغة فعل الامر ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضى والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسمعهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى حال مع ان بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات المتتالية واقعة فى الحال قاله الدمامينى وما ذكرنا من أن زمن فعل الامر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به أما باعتبار الامر والطلب فحال (قوله والجريان) أى ولو باعتبار الاصل ليدخل يقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار الاصل لان أصله يقوم نقلت حركة الواو الى ما قبلها للثقل (قوله فى الحركات) أى مطلقها من غير نظر الى خصوص الحركة (قوله وتعيين الحروف الاصول والزوائد) أى تعيين مقدار كل منهما وان اختلف محل الزائد أو شخصه كما فى يضرب وضارب وينطلق ومنطلق (قوله وقال الناظم فى التسهيل) أى لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده فى شرحه بأن الوجه الاول والثانى يأتيان فى الماضى فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث أيضا يأتى فى الماضى فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للو والرابع ليس بمطرد فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل فى جميع ما ذكر ولو سلم فالماضى قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا فالاوجه الاربعة ليست تامة فى نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لانها ليست علة حكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها فى الفرع وهو المضارع حكم الاصل مع أن شرط القياس ذلك وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تفيد الخ بأن وجود علة حكم الاصل فى الفرع انما يشترط فى قياس العلة ويصح أن يكون ما هنا من قياس الشبه وقد صرحوا بأنه يصح الالحاق فيه بسبب المشابهة ولو فى غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم فى الاعراب بجامع توارد المعانى التركيبية التى يميزها الاعراب على كل وان أمكن تمييزها فى الفرع بغير الاعراب كما سيأتى ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لان علة اعراب الاسم توارد المعانى التى لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود فى المضارع لا يسلمها المصنف (قوله بجواز شبه) أى مشابه والباء سببية متعلقة بشابه فى كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز الخ أى بسبب جواز قبول المضارع المعانى المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعانى المختلفة ومعنى كون قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التى يقبلها كالفاعلية والمفعولية والاضافة فى نحو ما احسن زيد مقصورة عليه لا تتعدى الى غيره ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه التى يقبلها كالنهى عن كل من الفعلين فى المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهى عن المصاحبة

والجريان على لفظ اسم الفاعل
فى الحركات والسكنات
وعدد الحروف وتعيين
الحروف الاصول والزوائد
وقال الناظم فى التسهيل
بجواز شبه ما وجب له يعنى
من قبوله بصيغة واحدة
معانى مختلفة

والنهى

لولا الاعراب لالتبست وأشار بقوله بجواز الى ان سبب الاعراب واجب للاسم وجائز للمضارع لان الاسم ليس له مايغنيه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه والمضارع يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كما فى نحو لاتعن بالجفاء وتمدح عمرا فانه يحتمل المعانى الثلاثة فى لاتأكل السمك وتشرب اللبن ويغنى عن الاعراب فى ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع فيقال لاتعن بالجفاء ومدح عمرو ولاتعن بالجفاء مادحا عمرا ولاتعن بالجفاء ولك مدح عمرو ومن ثم كان الاسم أصلا والمضارع فرعا خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى أن الاعراب أصل فى الافعال كما هو أصل فى الاسماء قالوا لان اللبس الذى أوجب الاعراب فى الاسماء موجود فى الافعال فى بعض المواضع كما فى نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم وأجيب بأن اللبس فى المضارع كان يمكن ازالته بغير الاعراب كما تقدم وانما يعرب المضارع (ان عريا * من نون توكيد مباشر) له نحو ليسجنن وليكونا (ومن * نون اناث كيرعن) من قولك النسوة يرعن أى يخفن (من فتن) فان لم يعر منهما لم يعرب لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الافعال فرجع الى أصله من البناء فبنى مع الاولى على الفتح

والنهى عن الاول واباحة الثانى غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه وانما قال شبه لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لان أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعانى المقبولة أيضا فسقط اعتراض الدمامينى على ذكر شبه بأنه فاسد وسقط ماقد يقال المتصف بالوجوب والجواز الاعراب لاقبول المعانى نعم يرد على المصنف أن الماضى أيضا قابل للمعانى التركيبية المختلفة نحو ماصام واعتكف فانه يحتمل كون المعنى ماصام وما اعتكف وما صام ولكن اعتكف وأجيب بأنه نادر فلا يعتبر وفيه بحث تأمل (قوله لالتبست) اى فى بعض الاحيان وانما قيدنا ببعض الاحيان لان الاعراب قد يدخل فيما لاالباس فيه نحو شرب زيد الماء حملا على مافيه الالباس ليجرى الباب على سنن واحد اه دمامينى بقى لى بحث وهو أن اللازم على فرض عدم الاعراب هو الاجمال لاالالباس لاحتمال المعانى حينئذ على السواء من غير تبادر خلاف المراد وقد قالوا الاجمال من مقاصد البلغاء وجوابه انه ليس من مقاصدهم فى مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والاضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه (قوله لان معانيه) اى المعانى المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله مقصورة عليه) اى لاتحصل الا بلفظه فتعين اعرابه طريقا لبيانها (قوله لاتعن) بصيغة المجهول على المشهور لانه بمعنى تهتم بخلاف الذى بمعنى تقصد فبنى للفاعل (قوله فيقال لاتعن بالجفاء ومدح عمرو الخ) ومثل ذلك يقال فى لاتأكل السمك وتشرب اللبن (قوله ومن ثم) اى من أجل ان الاسم ليس له مايغنيه عن الاعراب بخلاف الفعل (قوله كان الاسم) اى اعرابه أصلا والمضارع اى اعرابه فرعا (قوله خلافا للكوفيين) اى ولمن ذهب الى أن الاعراب أصل فى الفعل فرع فى الاسم لوجوده فى الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الاعراب فيهما توارد المعانى (قوله ان عريا) بكسر الراء ماضى يعرى كرضى يرضى أى خلوا وأما عرا يعرو كعلا يعلو فبمعنى عرض (قوله مباشر) أى ولو تقديرا كقوله

لاتهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه

أصله تهينن بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين أفاده يس وغيره (قوله ومن نون اناث) أى نون موضوعة للاناث وان استعملت مجازا فى الذكور كما فى قوله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

(قوله لم يعرب) اى لفظا وهو معرب محلا ان دخل عليه ناصب أو جازم كما فى يس وسكت عن محلية الرفع بالتجرد والقياس أنها كذلك الا أن يقال التجرد ضعيف لانه عامل معنوى كذا قال شيخنا السيد ثم رأيت شيخنا فى باب اعراب الفعل نقل عن سم أن له محل رفع فى حال التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه وجزم بانه ليس له فى حال التجرد محل رفع ناقلا ذلك عن القليوبى وغيره (قوله لمعارضة الخ) فيه أن عدم اعرابه هو الاصل فلا يحتاج الى التعليل ويجاب بأن المضارع لما أشبه الاسم فى الامور المتقدمة كان كأن الاعراب متأصل فيه فاذا خرج عنه فكأنه خرج عن الاصل فلهذا ذكر وجه البناء (قوله بما هو من خصائص الافعال) أى القوى بتنزيله منزلة الجزء الخاتم للكلمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقرون بلم أو قد أو حرف التنفيس أو ياء الفاعلة لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الافعال لكن

لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها لانهما مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة كما قاله فى شرح الكافية والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذى فصل بين الفعل وبينه فاصل ملفوظ به كألف الاثنين أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة نحو هل تضربان يا زيدان وهل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند الاصل تضربانن وتضربونن وتضربينن حذفت نون الرفع لتوالى الامثال ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ولم تحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه

مستوفى فهذا ونحوه معرب والضابط أن ما كان رفعه بالضمة اذا أكد بالنون بنى لتركبه معها وما كان رفعه بالنون اذا أكد بالنون لم يبن لعدم تركبه معها لان العرب لم تركب ثلاثة أشياء *(تنبيه)* ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الاخفش وطائفة

هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة لاتصالها بالآخر وتنزلها منزلة الجزء من الفعل الا أن يقال تنزل نون التوكيد أقوى وأتم (قوله لتركيبه معها الخ) تعليل لكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لا لاصل البناء لانه ذكره لا لأن التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعلبك كما قيل لان المراد هنا خصوص التركيب العددى كما يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلق التركيب المزجى والتركيب العددى يصلح علة للبناء كما ستعرفه فى بابه انما اقتضى التركيب الفتح لانه يحصل به ثقل يحتاج معه الى التخفيف بالفتح وقال شيخنا السيد ماذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون الاناث عازيا لشرح الكافية انما ذكره المصنف فى شرح الكافية علة لاصل البناء لا لكونه على الفتح أو السكون ففى عزوه الى شرح الكافية نظر (قوله حملا على الماضى المتصل بها) أى فى كون كل ساكن الآخر لفظا لا فى البناء على السكون لئلا ينافى ما سبق من كون الماضى المتصل بنون الاناث مبنيا على فتح مقدر وان درج شيخنا على المنافاة أخذا بظاهر العبارة وانما علل سكونه مع أن الاصل فى المبنى السكون لانه لما استحق الاعراب الذى أصله الحركة وبنى مع نون التوكيد على حركة دل على أن المنظور اليه فيه هو الحركة فاحتيج فى خروجه عنها مع نون الاناث الى وجه (قوله لانهما) اى الماضى والمضارع وهذا تعليل للحمل على الماضى فى سكون الآخر لفظا لا فى البناء على السكون لما عرفت (قوله مستويان فى اصالة السكون وعروض الحركة) لما مر من ان الاصل الاصيل فى الافعال البناء وفى المبنى السكون فان قلت اذا كان الماضى والمضارع مستويين فى اصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضى قلت المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت فى القوة ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعفت أصالة السكون فيه فحمل على الماضى الذى لم يخرج فلم تضعف أصالة السكون فيه (قوله لتوالى الامثال) أى الممنوع وذلك اذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو النسوة جنن لان الزائد المثل الاخير فقط (قوله لفوات المقصود منها بحذفها) أى لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فانها وان أتى بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدرة (قوله لالتقاء الساكنين) اى لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز فلا حاجة الى حذف الواو والياء للتخلص منه ويمكن دفعه بأنه وان كان جائزا لا يخلو عن ثقل ما فالحذف للتخلص من الثقل الحاصل به (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال كسر النون يدفع اللبس لانا نقول لو حذفت لم تكسر النون لان سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثنى على أن اللبس حاصل حال الوقف (قوله بنى لتركبه معها) علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفا لما أسلفه وقد أسلفنا أن هذا ما درج عليه الناظم فى شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقا له فافهم (قوله لم تركب ثلاثة أشياء) اعترض بأنهم ركبوها فى قولهم لا ماء بارد ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتى فى باب لا وأجيب هناك بأن لا انما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشئ الواحد ولا يقاس على باب لا غيره فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم ادخال نون التوكيد (قوله بين المباشرة) اى بين نون التوكيد المباشرة لان نون الاناث لا تكون الا مباشرة ولذا لم يقيدها الناظم بالمباشرة (قوله

الى البناء) أى على الفتح حتى فى المسند الى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الاقرب وان توقف فيه البعض (قوله الى الاعراب مطلقا) لكنه فى المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة (قوله ما) أى سكون ومن فى قوله من الشبه بالماضى تعليلية وجعل السكون هنا عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالمتأصل فيه من الاعراب فلا ينافى ما أسلفه الشارح من استواء المضارع والماضى فى أصالة السكون لانه باعتبار الاصل الاصيل فتنبه (قوله الذى به) أشار به الى الجواب عن الاعتراض بان كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل اذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول وحاصل ما أشار اليه من الجواب أن أل فى البناء للعهد الحضورى أى البناء الحاضر فى الحرف فيكون كلام المصنف مفيدا لبناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له و يجاب أيضا بان حصول البناء للحرف علم من قوله لشبه من الحروف مدنى والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له (قوله لا يعتوره) أى لا يتوارد عليه (قوله ما يحتاج) أى معان تركيبية يحتاج التمييز بينها الى الاعراب وأما المعانى الافرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة الى من فتعتور الحرف لكن لا يميز بينها بالاعراب (قوله والاصل فى المبنى) أى الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنا (قوله أى السكون) فسر أن يسكن بالسكون لانه عبارة النحاة لا لتأوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وان توهمه شيخنا والبعض لان المصدر المؤول به أن يسكن مبنى للمفعول قطعا أى كونه مسكنا وهو وصف للكلمة قطعا فلا تغفل بقى شئ آخر أورده السيوطى فى نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك فى الاعراب فربما توهم عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف فى الامر المعتل والامر لاثنين أو جماعة أو مخاطبة وعن الفتح الكسر فى نحو لا مسلمات لك والياء فى نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك والالف فى نحو لا وتران فى ليلة وعن الكسر الفتح فى نحو سحر على رأى من يقول ببنائه وعن الضم الواو والالف فى نحو يا زيدون و يا زيدان اه وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر فى نحو سحر نظر فتأمل (قوله والمبنى ثقيل) للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف الى ضميمة وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبنى الحرف الثقيل وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلى كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبنى من الاسماء للشبه المعنوى كمتى (قوله ومنه) أشار به الى عدم الانحصار فيما ذكره لان من المبنى ما بنى على حرف كيا زيدان و يا زيدون ولا رجلين وما بنى على حذف كاغزواخش وارم واضربا واضربوا واضربى (قوله ذو فتح) قدمه لان الفتح أخف الحركات و يليه الكسر (قوله وذو الضم نحو حيث) فان قلت من أين يعلم أن الناظم أتى بها مثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا قلت لان أين تعينت مثالا للفتح وأمس تعينت مثالا للكسر فيكون حيث مثالا للضم وأيضا الضم أشهر والحمل على الاشهر أرجح (قوله لا الفعل) وأما نحو ضربوا فبنى على فتح مقدر والضمة للمناسبة كما مر وأما رد بضم الدال فبنى على سكون مقدر وضمته للاتباع وأما نحو ع وق فبنى على الحذف والكسرة كسرة

الى البناء مطلقا وطائفة الى الاعراب مطلقا وأما نون الاناث فقال فى شرح التسهيل ان المتصل بها مبنى بلا خلاف وليس كما قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلى الى انه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى (وكل حرف مستحق للبنا) الذى به بالاجماع اذ ليس فيه مقتضى الاعراب لانه لا يعتوره من المعانى ما يحتاج الى الاعراب (والاصل فى المبنى) اسما كان أو فعلا او حرفا (أن يسكنا) أى السكون لخفته وثقل الحركة والمبنى ثقيل فلو حرك اجتمع ثقيلان (ومنه) أى من المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه والمحرك (ذو فتح وذو كسر و) ذو (ضم) فذو الفتح (كأين) وضرب ورب وذو الكسر نحو (امس) وجير وذو الضم نحو (حيث) ومنذ (والساكن) نحو (كم) واضرب وهل فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الاصل وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها الى السكون وأما الضم والكسر فيكونان فى الاسم والحرف لا الفعل

بنيـة وأماد بكسر الدال فبنى على سكون مقـدر والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين (قوله لثقلهما وثقل الفعل) أما الاول فلان الضم انما يحصل باعمـال العضلتين معا والكسر باعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فانه يحصل بمجرد فتح الفم وأما الثانى فلتركب معناه من حدث وزمان قيل ونسبة على ما بين فى محله (قوله وهو الهمزة) الضمير يرجع الى الحرف (قوله وبنى أمس عند الحجازيين) أى بشروط خمسة ذكرها الشارح فى باب ما لا ينصرف أن يراد به معين وأن لا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بأل وأما التميميون فبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فى الاحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الامس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر فى غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف فى اعرابه وصرفه (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) معناه التعيين وبيان ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذى يليه يومك وأما المقرون بأل العهدية فهو لليوم الماضى المعهود بين المتخاطبين وليه يومك أم لا واذا نون كان صادقا على كل أمس وفيها ألغز ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا عرفت نكرت واذا نكرت عرفت ومراده بالاول حالة اقترانه بأل وبالثانى حالة بنائه فاعرفه فان قلت العلة التى ذكرها الشارح موجودة فى جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت التعيين الذى هو معنى أل نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمى الموجود فى العلم مثلا فافهم قال الشنوانى والفرق بين العدل والتضمين أن المعدل يجوز معه اظهار أل بخلاف التضمين اهـ فعلى بنائه لتضمنه معنى أل تكون أمس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حالا محل الامس مع النظر الى أل وجواز ذكرها وامتناع ذكرها (قوله لانه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة فى نحو قولهم أمس الدابر لا يعود وكان ينبغى حذف قوله ظاهرة لايهامه أن الاداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمين المذكور يقول بتأدية أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ولو قال لانه معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لتم التعليل فافهم (قوله وبنى كم للشبه الوضعى) أى على مذهب غير الشاطبى وقوله أو لتضمن الخ أى على مذهب الشاطبى أيضا (قوله وما بنى من الافعال) أى غير المضارع لان المضارع لما استحق الاعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسئل عنه اذا بنى على السكون سؤالا لم بنى ولم سكن كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا بالمعارضة شبه الاسم الخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها قاله البعض أقول يؤخذ منه أن قول الشارح وما بنى منهما على حركة الخ محله أيضا فى غير المضارع وان سؤالى المضارع المبنى على حركة لم بنى ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يسئل عن تحريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الاعراب الذى الاصل فيه الحركة ويرد على ما ذكر أنه لا يسئل عن سكون المبنى من الاسماء ويسئل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع فى الاعراب الذى الاصل فيه الحركة اللهم الا أن يقال لما ضعفت أصالة المضارع فى الاعراب لكون الاصل الاصيل فيه البناء فرعا توهم عدم تأصله فى الاعراب بالكلية احتيج الى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لاشعار ذلك بأن

لثقلهما وثقل الفعل وبنى أين لشبهه بالحرف فى المعنى وهو الهمزة ان كان استفهاما وان كان شرطا وبنى امس عنـد الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لانه معرفة بغير أداة ظاهرة وبنى حيث للافتقار اللازم الى جملة وبنى كم للشبه الوضعى أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التى للتكثير * (تنبيه) * ما بنى من الاسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بنى وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وما بنى من الافعال او الحروف على السكون لا يسئل عنه وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا

له أصالة تنافى الاعراب الذى الاصل فيه الحركة بخلاف أصالة الاسم فى الاعراب فانها قوية غير محتاجة الى ذلك فتأمل (قوله وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء ولو قال وأسباب تحرك المبنى لكان أوضح ونظير ذلك يقال فى قوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده (قوله التقاء الساكنين) أى دفعه وأوردهنا ايراد أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على انه لفظى (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) يرد عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما فى تاء التأنيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة ويجاب بأن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك (قوله أو عرضة لأن يبتدأ بها) اعترض بانه يغنى عنه ما قبله لانه من أفراد ما قبله ويجاب بانه بصدد التنصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لان يبتدأ بها يصلح سببا باعتباره ولو مع الذهول عن كون الكلمة على حرف واحد كما ان كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا لبنائها على حركة وان لم تكن عرضة لان يبتدأ بها كتاء الفاعل هكذا ينبغى تقرير الاعتراض والجواب (قوله أولها أصل فى التمكن) أى حالة فى التمكن أى أنها تعرب فى بعض الاحوال وليس المراد أنها متمكنة أصالة حتى يعترض بمنافاته حكمهم بأن المبنى غير متمكن (قوله كأول) أى اذا حذف ما تضاف اليه ونوى معناه كابدأ بذا من أول بالضم (قوله أو شابهت المعرب كالماضى) لان بناءها على الحركة أقرب الى الاعراب من بنائها على السكون (قوله يا مضار) أى على لغة من ينتظر ونظر فيه الشنوانى بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التى الكلام فيها بل هى فتحة بنية وحركة البناء على هذه اللغة انما هى الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال فى الموضعين الآتيين (قوله والفرق بين معنيين) أى كالمستغاث به والمستغاث له فى المثال المذكور وقوله باداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنيين اى منبه عليهما بأداة واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لان الفرق باختلاف الحركة لا بالاداة الواحدة (قوله نحو يالزيد لعمرو) بفتح لام المستغاث به للفرق بينها وبين لام المستغاث له وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس واجيب بأن المراد الفرق المصحوب بالمناسبة وهى هنا ان المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة (قوله نحو كيف) ان قلت لم مثل للفتح اتباعا بكيف وللفتح تخفيفا بأين مع انه يصح العكس وكون الفتح فى كل للامرين معا لان الاسباب قد تتعدد أجيب بأن وجه ما صنعه ان الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب ان يمثل بأين لطلب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فناسب ان يمثل بكيف للاتباع (قوله التقاء الساكنين) فيه أن التقاء الساكنين انما هو سبب البناء على حركة والمعدود من أسباب الكسر كونه الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين لان الكسرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا تكون حركة اعراب الا مع التنوين أو أل أو الاضافة قاله يس وعبارة الدمامينى على المغنى قالوا وانما كان الاصل فى ذلك الكسر لان الجزم فى الافعال عوض عن الجر فى الاسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاوض وامتنع السكون فى بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا عنه اه (فائدة) الساكنان يلتقيان فى الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف لين أم لا ولا يلتقيان فى الوصل الا

وأسباب البناء على الحركة خمسة التقاء الساكنين كأين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرضة لان يبتدأ بها كباء الجر أو لها أصل فى التمكن كأول أو شابهت المعرب كالماضى فانه اشبه المضارع فى وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا كما تقدم وأسباب البناء على الفتح طلب الخفة كأين ومجاورة الالف كأبان وكونها حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم مضارر اسم مفعول والفرق بين معنيين بأداة واحدة نحو يا لزيد لعمرو والاتباع نحو كيف بنت على الفتح اتباعا لحركة الكاف لان الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين وأسباب البناء على الكسر التقاء الساكنين كأمس

وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل كدابة ودويبة فلولم يكن الاول حرف لين حرك كما في اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما في اضرب الرجل بفتحها تريد اضربن بنون التوكيد الخفيفة ولولم يكن الثاني مدغما حرك كغلاماى ومن سكنه من القراء في محياى فلوصل بنية الوقف ولولم يكن الثاني متصلا حذف الاول نحو دعوا الله يتولوا التي أفي الله شك وربما ثبت كقراءة عنه تلهى باشباع الهاء وتشديد التاء مالكم لاتناصرون باثبات الالف وتشديد التاء وربما فر من التقائهما في المتصل بابدال الالف همزة مفتوحة قرئ ولاجأن ولا الضألين بالهمزة قال أبوحيان ولا ينقاس شئ من ذلك الا في الضرورة على كثرة ماجاء منه همع بتخليص وزيادة (قوله ومجانسة العمل) نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه الا أن يقال المراد أخذا من كلام الشاطبي ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم له فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه لان الواو والتاء لايلزمهما الجر لانفكاكهما عنهما اذا كانتا للعطف والخطاب (قوله حملا على لام الجر) اى الداخلة على ظاهر غير مستغاث به (قوله فانها) اى لام الامر حالة كونها في الفعل نظيرتها اى لام الجر حالة كونها في الاسم اى في أن كلا عمل العمل الخاص بمدخوله (قوله والاشعار بالتأنيث) اى لان الكسر المعنوى يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظى اشعار به (قوله والفرق بين أداتين) قال هنا بين أداتين وفي بالزيد لعمر وجعل الاداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتحاده هناك فان لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فانهما من نوع حرف الجر (قوله كسرت فرقا بينها الخ) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض كلامه بان الفرق لايظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد الا أن يقال الكلام باعتبار الاغلب (قوله نحو لموسى عبد) الانسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المحدث عنها (قوله ومشابهة الغايات) هى الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية في النطق اه فاكهى والغايات اسم كل وبعض بذلك لوجود ماهو عوض عن المضاف اليه وهو التنوين (قوله نحو يازيد) اى فضمة زيد لمشابهته للغايات وأما أصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذى هو من معانى الحروف وأما كونه على حركة فلان له أصلا في التمكن اى حالة في الاعراب (قوله وقيل من جهة الخ) لايخفى مغايرته لما قبله المتحد مع قول السيرافي معنى فقول شيخنا انه بمعنى قول السيرافي غير صحيح (قوله لاتكون له الضمة حالة الاعراب) اى وهو منادى وأما الفتح والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب أما الاول فظاهر وأما الثاني ففي حالة الاستغاثة به باللام (قوله وقال السيرافي) هذا عين القول الاول (قوله ومن هذا حيث) اى مما ضم لمشابهته الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبه بقوله فانها انما ضمت الخ (قوله كالواو) اى في كون كل يكون علامة رفع ومن واد واحد (قوله كنحن الخ) حاصله أن نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهمو ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في نظيرتها ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهمو لعدد أقله ثلاثة كانت همو أقوى فاستحقت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ماذكر أحد أقوال (قوله نحو اخشوا القوم الخ) حاصله انهم ضموا آخر قل عند

وصله

ومجانسة العمل كباء الجر والحمل على المقابل كلام الامر كسرت حملا على لام الجر فانها في الفعل نظيرتها في الاسم والاشعار بالتأنيث نحو أنت وكونها حركة الاصل نحو يامضار ترخيم مضار راسم فاعل والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو لموسى عبد والاتباع نحو ذه وته بالكسر في الاشارة للمؤنثة وأسباب البناء على الضم أن لايكون للكلمة حال الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم ومشابهة الغايات نحو يازيد فانه أشبه قبل وبعد وقيل من جهة أنه يكون متمكنا في حالة اخرى وقيل من جهة أنه لاتكون له الضمة حالة الاعراب وقال السيرافي من جهة انه اذا نكر او أضيف أعرب ومن هذا حيث فانها انما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة أنها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وكونها حركة الاصل نحو يا تحاج ترخيم تحاجج مصدر تحاج اذا سمى به وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها كنحن ونظيرتها همو وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها نحو اخشوا القوم ونظيرتها قل ادعوا والاتباع كمنذ

وصله بنحو ادعوا اتباعا الثالث ما اتصل به لانقلا لان الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريك واو اخشوا التى هى لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الاخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشئ على نظيره فوجه الشبه بين الضمتين كون كل فى آخر الفعل أعم من أن يكون آخرا حقيقة أو تنزيلا وأورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا فى لتبلون فهى ضمة مناسبة لاضمة بناء وضمة قل لاتباع ثالث ما بعده فهى ضمة اتباع لاضمة بناء وأصل تحريكهما للتخلص من التقاء الساكنين وكلا منافى أسباب ضم البناء فكان الاولى اسقاط هذا الاخير * (فائدة) * ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن ما بعدها هو المشهور وسمع كسرها وفتحها كما سمع الضم فى غير واو الجمع نحو لو انطلقنا كذا فى الهمع (قوله وقد بان لك) اى من قوله والاصل فى المبنى أن يسكنا ومنه الخ (قوله ان ألقاب البناء) اى ألقاب أنواع البناء الاصلية فاندفع بأنواع الاعتراض بان هذه الالقاب ليست للبناء الذى هو جنس كلى لان حق ألقاب الشئ اتحادها معنى والامر هنا ليس كذلك بل لانواعه المخصوصة بمعنى ان كل نوع منها له لقب من هذه الالفاظ ويجرى الاعتراض والجواب فى قولهم ألقاب الاعراب أيضا وبالاصلية الاعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر فى الاربعة فان منه البناء على حرف كما فى يازيدان ويازيدون ولا رجلين والبناء على حذف كما فى اغزواخش وارم واضرب باواضربوا واضربى (واعلم) أن أنواع البناء وأنواع الاعراب وان اتحدتا فى الصورة مختلفتان فى الحقيقة كما اختلفتا فى الاسماء فان الاولى لازمة غير مجتلبة لعامل والثانية متغيرة مجتلبة لعامل واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا أو خفضا وجزما وفى البناء ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها أو حركات الاعراب لدلالتها على المعانى كالفاعلية والمفعولية والاضافة وتغيرها انما هو لمعان أو كل أصل أقوال (قوله رفع الخ) بدأ بالرفع لانه أشرف اذ هو اعراب العمد ولا يخلو منه كلام وثنى بالنصب لانه أوسع مجالا فان أنواعه اكثر قال أبوحيان ولو بدأ بالجر لانه مختص بالاسم الذى الاعراب فيه أصل لاتجه أيضا اه دمامينى (قوله وعن المازنى أن الجزم ليس باعراب) وجهه أن الجزم ليس فى الاسم حتى يحمل عليه المضارع قال الشيخ يحيى (قوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا) اعترضه السيوطى بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك فى عدة مواضع كقوله * والفاعل المعنى انصبن بافعلا * وقوله وبه الكاف صلا وعلله بعض شراح الجزولية بأن تأكيد الفعل يقتضى اهتماما به فيقدم أفاده الشيخ يحيى وينبغى حمل امتناع التقدم ان سلم على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا وحينئذ فيندفع الاعتراض (قوله والاسم قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الاكثر لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين الخ لانا نقول ذكر الجر هناك لبيان علامة الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الاعراب خاص بالاسم (قوله لان عامله) أى عامل الجر أصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره الى ما يتعلق به وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فاء جواب النفى باضمار أن وقوله غيره عليه أى غير الجر فى الاسم وهو الجر فى الفعل لو كان على الجر فى الاسم وقوله بخلاف الرفع والنصب أى فى الاسم فانهما لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال

وقد بان لك ان ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ويسمى أيضا وقفا * وهذا شروع فى ذكر ألقاب الاعراب وهى أيضا أربعة رفع ونصب وجر وجزم وعن المازنى أن الجزم ليس باعراب فمن هذه الاربعة ما هو مشترك بين الاسماء والافعال وما هو مختص بقبيل منهما وقد أشار الى الاول بقوله (والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل) فالاسم نحو ان زيدا قائم والفعل (نحو) أقوم و (لن أهابا) والى الثانى أشار بقوله (والاسم قد خصص بالجر) أى فلا يوجد فى الفعل قال فى التسهيل لان عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب

يقبـلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه (قوله كما قد خصص الخ) الكاف قد تأتى لمجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا (قوله أى بالجزم) فسر أن يجزم بالجزم لانه الواقع فى عبارة النحاة لمناسبته الرفع والنصب والخفض فيكون المصنف أطلق اللازم وأراد الملزوم باعتبار المعنى الاصلى للجزم (قوله لكونه فيه حينئذ) أى حين اذ خص الاسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض من الجر ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الاعراب اثنان مشتركان وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم أصالة الحرف فهو كالجر فى عدم استقلال العامل أصالة لان الحرف غير مستقل جارا كان أو جازما أو غيرهما فلا شرف للجزم على الجر باستقلال عامله أصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الاشرف وهو الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله فيجاب بأن له جهة رجحان وهو كونه ثبوتيا فتعادلا فالسؤال من أصله باطل وان اغتر به المذكور فان قلت كان القياس خفض المضارع اذا أضيف اليه أسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لاقتضاء الاضافة جر المضاف اليه وجزم الاسم الذى لا ينصرف لشبه الفعل فلم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور قلت أما الاول فلان الاضافة فى المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل وأما الثانى فلما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين اذ ليس فى كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة (قوله واعلم أن الاصل الخ) توطئة للمتن (قوله فارفع بضم) الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفه ليوافق مذهب الناظم من أن الاعراب لفظى وسيأتى للشارح كلام آخر (قوله وانصبن فتحا وجر كسرا) الاقرب أن فتحا وكسرا منصوبان بنزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم وقوله بتسكين وان كان النصب به سماعيا على الراجح لانه لا يبعد عندى أن محل كونه سماعيا على هذا القول اذا لم يصرح بالخافض فى نظير المنصوب بحذفه (قوله تنبيه لا منافاة الخ) قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم الخ من كون الاعراب معنويا لما هو مذهبه من كونه لفظيا (قوله لا منافاة بين جعل هذه الاشياء) يعنى الضم وأخواته اعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعلن اعرابا لان جعل الرفع والنصب اعرابا جار على المذهبين والخلاف انما يظهر فى الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظى هى نفس الاعراب وعلى أنه معنوى علامات اعراب وقوله وبين جعلها علامات اعراب أى كما هو ظاهر قوله فارفع بضم الخ لان المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات اعراب والمعنى فارفع معلما بضم الخ وان احتمل أن تكون الباء للتصوير فتندفع المنافاة من أصلها كما مر وكلامه يقتضى أن القائل بأن الاعراب لفظى يجوز جعل هذه الاشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الاعراب من تعليم وجود الكلى بوجود جزئيه ولا مانع من ذلك وان كان المشهور أن القائل بان الاعراب لفظى يقول مرفوع ورفعه كذا والقائل بانه معنوى يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا بقى شئ آخر وهو أنه تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت اعرابا أو علامات اعراب ويمكن أن يقال فى عبارة المصنف ومن عبر مثل تعبيره مسامحة والاصل فارفع بضمة وانصب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الاعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الاعراب فاحفظه (قوله من الاعراب

(كما قد خصص الفعل بان يجزما) أى بالجزم لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر قاله فى التسهيل واعلم أن الاصل فى كل معرب أن يكون اعرابه بالحركات أو السكون والاصل فى كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة والى ذلك الاشارة بقوله (فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر) فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضم والاسم الكريم مضاف اليه وهو مجرور بالكسر وعبده مفعول به وهو منصوب بالفتح ثم أشار الى ما بقى وهو الجزم بقوله (واجزم بتسكين) نحو لم يقم (تنبيه) * لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب اذ هى اعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص (وغير ما ذكر) من الاعراب بالحركات

بالحركات

والسكون عما سيأتي فرع عما ذكر (ينوب) عنه فينوب عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن السكون حذف الحرف فللرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان فهذه أربع عشرة علامة منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها فالاعراب بالفرع النائب (نحو جا أخو بنى نمر) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبنى مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذو (واعلم) أن النائب فى الاسم اما حرف واما حركة وفى الفعل اما حرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع الاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده فبدأ بالاسماء الستة لانها أسماء مفردة والمفرد سابق المثنى والمجموع ولان اعرابها على الاصل فى الاعراب بالفرع من كل وجه فقال (وارفع بواو وانصبن بالالف * واجرر بياء) أى نيابة عن الحركات الثلاث (ما) أى الذى (من الاسما أصف) أى لك بعد (من ذاك) من الذى أصفه لك (ذو ان صحبة أبانا) أى أظهر لا ذو الموصولة الطائية فان الاشهر فيها البناء عند طيئ (والفم حيث الميم منه بانا) أى انفصل فان لم ينفصل منه أعرب بالحركات

بالحركات والسكون) بيان لما وقوله عما سيأتي بيان لغير (قوله فرع عما ذكر الخ) أى على طريق التوزيع فالواو والالف والنون فروع الضمة والالف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا وليس المعنى أن كل واحد من غير ماذكر فرع عن كل واحد عما ذكر وليس هذا حل اعراب بل هو دخول على قول المصنف ينوب مناسب له أتى به الشارح لانه المقابل صريحا لقوله سابقا والاصل فى كل معرب أن يكون اعرابه الى قوله رفعه بالضمة الخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتى وسكت عليه من الاعتراض (قوله نحو جا أخو بنى نمر) بقصر جا لا للضرورة بل لكثرة حذف احدى الهمزتين من كلمتين اذا اجتمعا ونمر بفتح فكسر أبو قبيلة من العرب (قوله والياء فيه نائبة عن الكسرة) لانه ملحق بجمع المذكر السالم (قوله وعلى هذا الحذو) يعنى القياس من حذاه يحذوه اذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الظرف قبله أو مجرور بدلا من اسم الاشارة ومتعلق الظرف محذوف أى واجر على هذا الحذو أو منصوب مفعولا لمحذوف أى احذ الحذو (قوله والمجموع على حده) أى حد المثنى وطريقه من الاعراب بالحروف واحترز به عن جمع التكسير فان اعرابه بالحركات (قوله فبدأ) أى اذا علمت ذلك فبدأ والاولى الواو وقاله شيخنا أى لعدم احتياجها الى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة (قوله ولان اعرابها على الاصل الخ) أى لان الاصل فى المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس الفرع الاصل ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة لانه لم يجر على الاصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فان بعضه جاء على الاصل فى الاعراب بالفرع من كل وجه كالاسماء الستة وبعضه جاء على الاصل من بعض الوجوه كالمثنى والجمع على حده فان الاول جاء على الاصل فى الجر والثانى جاء عليه فى الرفع والجر (قوله وارفع بواو) المناسب الفاء لان هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر ينوب الخ والواو توهم أنه أجنبى منه (قوله نيابة عن الحركات الثلاث) مفعول مطلق لمحذوف أى تنوب هذه الاحرف نيابة ولا يصح أن يكون مفعولا لاجله تنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحدهما بالعمل فيه نظرا الى متعلقه أعنى قوله عن الحركات الثلاث الا أن تجعل أل للجنس (قوله ما من الاسما أصف) تنازعه العوامل الثلاثة فأعملنا الاخير وأضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير الاخير لوجوب ابراز الضمير حينئذ فيما بعد وان كان فضلة (قوله ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة لان اعرابها بالحروف اذا كانت مستعملة فى معناها وهى هنا المراد بها اللفظ (قوله ان صحبة أبانا) صحبة مفعول لمحذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لأبانا لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر واشتراط كون الشاغل ضميرا أكثرى لا كلى أو الضمير مقدر قاله يس وقد يقال اذا جعل صحبة مفعولا مقدما لأبانا فقد ولى ان الفعل الظاهر تقديرا (قوله لا ذو الموصولة) احترز عنها مع أن الكلام فى المعرب وهى مبنية دفعا لتوهم المبتدى الذى لا يعرف أنها مبنية دخولها فى قوله ذو (قوله والفم حيث الميم منه بانا) استعمل حيث فى الزمان على رأى الاخفش أو فى المكان الاعتبارى أعنى التركيب واعترض كلامه بانه يوهم أن الاصل فم بالميم فالذى ينبغى وفوه ان لم يبدل من واوه ميم وقد يقال لا نسلم أن الاصل الواو

الظاهرة عليها وفيه حينئذ
عشر لغات نقصه وقصره
وتضعيفه مثلث الفاء فهذه
والعاشرة اتباع فائه لميه
وفصحاهن فتح فائه منقوصا
و(أب) و(أخ) و(حم كذاك)
مما أصف (وهن) وهي كلمة
يكنى بها عن أسماء الأجناس
وقيل عما يستقبح ذكره وقيل
عن الفرج خاصة فهذه
الأسماء الستة تعرب بالواو
رفعا وبالألف نصبا وبالياء
جرا وهذا الإعراب متعين في
الأول منها وهو ذو ولهذا ابتدأ
به وفي الثاني منها وهو الفم في
حالة عدم الميم ولهذا ثنى به
وغير متعين في الثلاثة التي
تليهما وهي أب وأخ وحم
لكنه الأشهر والأحسن فيها
(والنقص في هذا الأخير)
وهو هن (أحسن) من الإتمام
وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة
ولذلك أخره والنقص أن
تحذف لامه ويعرب
بالحركات الظاهرة على العين
وهي النون وفي الحديث من
تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه
بهن أبيه ولا تكنوا ونقلة
الإتمام في هن أنكر الفراء
جوازه وهو محجوج بحكاية
سيبويه الإتمام عن العرب
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
(وفي أب وتالييه) وهما أخ
وحم (يندر) أي يقل النقص
ومنه قوله
بأبه اقتدى عدي في الكرم

قال الناظم الصحيح أن للفم أربع مواد ف م ي ف م و ف م م ف و ه كذا في الروداني وبأن الفم إذا فارقته الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا والمعرب هو فوك وهو غير الفم بنقص الميم ففي عبارته حكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم وأجيب بأن المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أي ودال الفم حيث الميم من داله بأن والدال بهم ما معه ميم وما معه غيرها (قوله الظاهرة عليها) كان الأولى إسقاطه لتدخل الحركات المقدرة في لغة القصر (قوله وفيه حينئذ) أي حين إذ لم ينفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الإسلام في شرحه على الشذور ما نصه الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاض ومقصورا كعصا بتثليث فائه فيها فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة واقتصر في التسهيل على عشرة وأفصحها فتح فائه منقوصا اهـ فأنت تراه ذكر في الفم بالميم اثنتي عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهي إعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء وإسقاط لغة اتباع فائه لميمه فإذا ضمت إلى الاثنتي عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فما نقله البعض وسكت عليه من أنها عشرون وأن شيخ الإسلام ذكرها في شرحه على الشذور لا أصل له وبقي لغات ثلاث نقلها الدماميني وغيره وهي فاه وفوه وفيه قال وجمع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجعه (قوله نقصه) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الإعراب على الميم (قوله وقصره) أي إعرابه بالحركات مقدرة على الألف كما في فتى (قوله اتباع فائه لميمه) أي في حالة نقصه قيل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا (قوله وأب) مبتدأ لأنه معرفة لأن المراد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه وكذاك خبر أي كذاكر من ذو والفم في كون كل مما أصف فقول الشارح مما أصف بيان لحاصل معنى قوله كذاك والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة (قوله وهن) مبتدأ محذوف الخبر أي كذلك (قوله عن أسماء الأجناس) كان ينبغي حذف أسماء لأن ما ذكر كناية عن الأجناس نفسها قال الجوهري الهن كناية ومعناه شيء تقول هذا هنك أي شيئك ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا بيكنى أي بدلا عن أسماء الأجناس فصح كلام الشارح (قوله عما يستقبح ذكره) أي فرجا كان أو غيره (قوله ولهذا ثنى به) أي لكونه متعين الإعراب بالحروف لا مطلقا بل في حالة عدم الميم (قوله أحسن) أي أكثر استعمالا يس (قوله من تعزى الخ) قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاي مشددة أي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه في القتال إلى الباطل فأعضوه بهمزة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاد معجمة مشددة أي قولوا له عض على هن أبيك أي على ذكر أبيك استهزاء به ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه عساه أن ينفعك فأما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة أي لا تذكروا كناية الذكر وهي الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الأير بفتح الهمزة وسكون التحتية اهـ وقوله أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه الخ يحتمل أيضا أن معنى عض على هن أبيك عض على ذكر أبيك حيث لم يلد من يعضدك على الباطل من اخوتك (فائدة) قال يس الحديث المذكور في الجامع الصغير عن الإمام أحمد والنسائي لكن بلفظ إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه الخ وقد اقتصر ابن الأثير في النهاية على ما في الشرح

اهـ (قوله فـاظلم) أى ماحصل منه ظلم فى المشابهـة لانه لم يشابه أجنبيا فالفعل منزل منزلة اللازم أوماظلم أحـدا فى الصفة المشابه فيها الكونها صـفة أبيه فالمفعول محـذوف ايذانا بالعموم أوماظلم أباه بتضييع صفته أوماظلم أمه باتهامها فيـه اذالم يشابه أباه (قوله وقصرها من نقصهن) عـبر بضمير الافراد ثم بضمير الجمع اشارة الى جواز الامرين وان كان الافصح فى الثـلاث الى العشر هن وفيما فوق العشرها كما يشير اليـه الافراد أوّلا والجمع ثانيا فى قوله تعالى ان عدة الشهور لاية ذكره السيوطى فى كتابه المسمى بالشماريخ فى علم التاريخ فما فى حاشية شيخنا السيد من أن العشر كما فوقها ليس على ماينبغى (قوله أشهر) يفيد أن النقص شهير وهو كذلك ولا ينافيـه قوله وفى أب وتاليه يندر أى النقص لان الشهرة ضد الخفاء فلا تنافى الندرة التى هى قلة الاستعمال وأشهر أفعل تفضـيل شاذ لانه امامن شهر المبنى للمجهول أوأشهر الزائد على الثلاثى (قوله والمراد الخ) انما قال والمراد لان المتن لم يصرح بالا كثرية وكأن الشارح يشير الى أن فى كلام المتن حذفا (قوله أكثر وأشهر الخ) مقتضاه أن النقص فيهن كثير وهو مناف لتصريح المصنف بندرته فيهن الا أن يقال الندرة فى كلام المصنف بالنسبة الى القصر والاتمام فلا تنافى كثرته فى نفسـه (قوله ان اباها الخ) الشاهد فى الثالث صراحة وفى الاولين بقرينة الثالث اذ يبعـد كل البعد التلفيق بين لغتين فمن قال الشاهـد فى الثالث فقـط أراد الشاهد صراحة وقوله غايتاها على لغـة من يلزم المثنى الالف والضمير الى المجـد وأنثه باعتبار الصـفة أو الرتبة والمراد بالغايتين المبدأ والمنتهى كما قيل أوغاية المجد فى النسب وغاية المجد فى الحسب وقيل الالف بعد التاء الفوقية للاشباع لا للتثنية (قوله مكره أخاك) خبر مقدم ومبتـدأ مؤخر أو مكره مبتدأ أو أخاك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والاخفش من أنه لا يشترط فى الوصف اعتماده على نفى أوشبهه قال فى التصريح قيل أوّل من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على مبارزة على فلما التقيا قال له عمرو ذلك فاعرض عنـه على رضى الله تعالى عنهـم وذكر الاخ للاستعطاف (قوله وأن فى هن لغتين) زاد فى الهمع ثالثة دونهما وهى تشـديد النون (قوله وزاد فى التسـهيل الخ) ذكر الرودانى أنه يجوز فى الاب والاخ المشددين اعرابهما بالحروف فيقال هذا أبوك وأخوك مثلا بالتشديد والاعراب بالحروف (قوله كقرو) القرو بفتح القاف وسكون الراء و بالواو يطلق على القصد والتتبع وقدح من خشب (قوله كقرء) القرء بفتح القاف وسكون الراء و بالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه كما فى القاموس (قوله وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء) أما الاوّل فلانقلاب لامها ألفا فى نحو ذواتا وقيـل ذاتا أيضا بلارد اللام كما فى التسهيل وأما الثانى فلأن باب اللام أكثر من واويه والحمل على الاكثر أرجح فأصلها ذوى حذفت الياء اعتباطا ونقلت حركة الاعراب الى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعا لها ثم فى حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقـل وفى حال النصب قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وفى حال الجر حذفت كسرة الواو للثقـل فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء فان قلت لاوجه للنقل والاتباع فى حال النصب لفتح الواو والذال فتحا أصليا قلت يقدر ذهاب فتحهما الاصلى وفتح الواو بفتحة الاعراب التى كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب كحالتى الرفع والجر على قياس ماسـيأتى للشارح ترجيحه فى أب قبـيل التنبيه

ومن يشابه أبه فما ظلم (وقصرها) أى قصر أب وأخ وحم (من نقصهن أشهر) قصرها مبتدأ وأشهر خبره ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وهو قليل كما ستعرفه والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة أى بالالف مطلقا أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة أى محذوفة اللامات معربة على الاحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة ومن القصر قوله

ان اباها وأبا اباها
قد بلغا فى المجد غايتاها

وفى المثل مكره أخاك لا بطل وحاصـل ماذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها الاعراب بالاحرف الثلاثة والثانية أن تكون بالالف مطلقا والثالثة أن تحذف منها الاحرف الثلاثة وهذا نادر وأن فى هن لغتين النقص وهو الاشهر والاتمام وهو قليل وزاد فى التسهيل فى أب التشديد فيكون فيه أربع لغات وفى اخ التشديد وأخوا باسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفى حم حموا كقرو وحمأ كقرء وحما كخطا فيكون فيه ست لغات

(تنبيه) مذهب سيبويه أن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء

ومذهب الخليل أن وزنها فعل بالاسكان ولامها واو فهى من باب قوة وأصله ذو وقال ابن كيسان تحتمل الوزنين جميعا وفوك وزنه عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين وأصله فوه لامه هاء وذهب الفراء الى أن وزنه فعل بضم الفاء وأب وأخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولاماتها واوات بدليل تثنيتها بالواو وذهب بعضهم الى أن لام حم ياء من الحماية لان احماء المرأة أيحمونها وهو مردود بقولهم فى التثنية حموان وفى احدى لغاته حمو وذهب الفراء الى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالاسكان ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال وأما هن فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم هنة وهنوات وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية واعترضه ابن اياز بأن فتحة النون فى هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث وفى هنوات لكونه مثل جفنات فتح لاجل جمعه بالالف والتاء وان كانت العين ساكنة فى الواحد وقد حكى بعضهم فى جمعه أهناء فبه يستدل على أن وزنه فعل بالتحريك (وشرط ذا الاعراب) بالاحرف الثلاثة فى الكلمات الست (أن يضفن

لا تى ولك أن لا تتكلف ذلك على قياس مقابله الآتى (قوله فعل بالاسكان) أى مع فتح الفاء واستدل بأن الحركة زيادة فلا يقدم عليها الا بثبت وأجيب عن حجة سيبويه بأن الاسم اذا حذفت لامه ثم ثنى لا ترد عينه الى سكونها قاله يس أى فالمقتضى لقلب اللام ألفا موجود (قوله ولامها واو) انظر ما دليله على أن لامها واو ثم رأيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام أخواته غير فوك واو فأجرى الباب على سنن واحد (قوله من باب قوة) أى من باب ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء (قوله وأصله ذوو) حذفت الواو الثانية اعتباطا ونقلت حركة الاعراب الى الواو الاولى وفعل بالكلمة ما تقدم (قوله بفتح الفاء وسكون العين) لان حركة العين زيادة فلا تثبت الا بثبت ولا يرد جمعه على أفعال لان ما على فعل الساكن العين يجمع على أفعال اذا كان معتل العين كثوب وسيف (قوله وأصله فوه) حذفت الهاء اعتباطا لشبهها بحرف العلة فى الخفاء وقربها منه فى المخرج ثم تارة يعوض عن واوه الميم لانهما من مخرجها وأخف من الياء وتارة لا فتنقل حركة الاعراب الى الواو ويفعل بالكلمة ما تقدم (قوله لامه هاء) بدليل قولهم فى الجمع أفواه وفى التصغير فويه (قوله بسماع قصرها) لان قصرها يوجب فتح العين اذ لا مقتضى لقلب اللام ألفا الا تحركها مع انفتاح ما قبلها (قوله وبجمعها على أفعال) أى لان ما على فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع على أفعال بل على أفعل كما سيأتى فى قول الناظم * لفعل اسما صح عينا أفعل * لكن هذا لا ينهض على الفراء الا فى حم لا فى أب وأخ لان مذهبه أن ما على فعل بالسكون وفاؤه همزة يجوز جمعه على أفعال وأفعل ومفاد كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء وتوقف شيخنا فى سماعه (قوله فبه يستدل) أى لا بما ذكره الشارح كما يفيده تقديم المعمول لما علمت من رده (قوله وشرط ذا الاعراب بالاحرف الثلاثة) أخذه الشارح من كون المقام مقام الاعراب بالنائب ومن المثال ويكفى هذان فى صرف اسم الاشارة عن رجوعه الى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف (قوله أن يضفن) أى ولو نية فى فا نصبا كما فى التسهيل وجمع الجوامع للسيوطى كقول العجاج * خالط من سلمى خياشيم وفا * أى خياشيمها وفاها قال فى الهمع خص البصريون ذلك بالضرورة وجوزه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك فى الاختيار تخريجا على أنه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله ورأيت بخط الشنوانى عن سم أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضا غير فا من فو وفى و بقية الاسماء الستة وأورد عليه أن هذا الاشتراط فى ذو والفم بلا ميم تحصيل الحاصل لانهما ملازمان للاضافة وأجيب بان الشرط ينصرف الى ما هو محتاج اليه بدلالة العقل والمحتاج اليه هنا هو ما عداهما فقول الشارح فى الكلمات الست فيه ما فيه ولا يرد على اشتراط الاضافة لا أبا لك لانه مضاف الى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه فى الحقيقة نعم انجرار ما بعد اللام بها لا بالمضاف كما قاله فى المغنى وعلله بأن اللام أقرب وبأن الجار لا يعلق فيكون مستثنى من عمل المضاف فى المضاف اليه فان قلت لو كان مضافا الى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع وتكرار لا كما سيأتى فى باب لا النافية للجنس قلت تركوا الرفع والتكرار نظرا الى عدم الاضافة بحسب الظاهر والحاصل أنا راعينا الحقيقة تارة فأعربناه بما بعد لا بالحرف والظاهر تارة فأعملنا لا فيه ولم نكررها أقول بقى أن يقال لم أعربنا لا أبا لى بالحرف مع اضافته فى

الحقيقة للياء وعدم اضافته أصلا فى الظاهر والقاطع للاشكال من أصله ماذكره بعضهم من حمل ماذكر على لغة القصر ولغاترك التنوين للبناء وسيأتى بسط ذلك فى باب لا (قوله لا لليا) معطوف على متعلق يضفن المحذوف والتقدير أن يضفن لاى اسم لا لليا ولم يقيد الياء بياء المتكلم لان الاضافة لا تكون لياء المخاطبة أصلا لاختصاصها بالفعل (قوله مع ماهن عليه الخ) أشار به الى دفع اعتراض على المصنف فى سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع أنه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرها كذلك (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف لا من المضاف اليه لعدم شرطه والاعتلاء العلو (قوله أنواع غير الياء) أى أنواع المضاف اليه المغاير للياء (قوله عما اذا لم تضف) أى تلك الاسماء أى القابل منها العدم الاضافة فلا يرد أن ذو والفم بالميم ملازمان للاضافة (قوله فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لى أنه ليس بقيد بالنسبة الى أب وأخ وحم لاطلاقهم جواز قصرها مثلا فقطن ولا يرد عليه قوله *خالط من سلمى خياشيم وفا* لان لفظ المضاف اليه منوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة أى خياشيمها وفاها ولا يرد عليه أيضا أن من لغات الفم الفمى كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الاضافة وعدمها لان الكلام ليس فى الفم بالميم بل ليس فى ذى والفم مطلقا لما ذكرناه عند قول المصنف أن يضفن وما ذكرناه عند قول الشارح عما اذا لم تضف فافهم (قوله عوض من عينه وهى الواو ميم) وجه التعويض أن الاضافة اذا زالت يأتى التنوين فيدخل على واو وهى ساكنة فتحذف لالتقاء الساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقى وعند الاضافة لا يحتاج الى الميم للامن من ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني وتقدم وجه ايثار الميم دون غيرها (قوله وقد تثبت) أى على قلة اجراء لحال الاضافة مجرى حال عدمها (قوله يصبح) أى الحوت المذكور قبل وجملة وفى البحر فه حالية (قوله لخلوف فم الصائم) بضم الخاء وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كما فى تحفة ابن حجر بل قيل خطأ أى تغير رائحته بعد الزوال ومعنى أطيبيته عند الله أحقيته بثناء الله على صاحبه ورضاه به ولا تختص أطيبيته بيوم القيامة على المعتمد وذكره فى رواية مسلم لكونه وقت الجزاء (قوله فانها تعرب بحركات مقدرة) أى على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة فى أبى وأخى وحمى وهى بالارد لاماتها المحذوفة كما هو الشائع أومنع من ظهورها سكون ما قبل الياء للادغام فى الاربعة برد لاماتها وقلبها ياء وادغامها فى ياء المتكلم وفى فى فيجب قلب عين فى ياء وادغامها فى ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للادغام كما صرح به الرضى (قوله لاسم جنس ظاهر) أراد باسم الجنس ما وضع لمعنى كلى معرفا أو منكرا وأراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم وبقوله ظاهر الضمير الراجع الى بعض الاجناس فلا يقال الفضل ذوه أنت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال أنت ذو فاضل هكذا ينبغى تقرير عبارة الشارح ووجه ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو وصلة للوصف والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق غنى عنها لصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة (قوله وما خالف ذلك فهو نادر) كاضافته الى العلم فى نحو أنا الله ذو بكة والى الجملة فى نحو اذهب بذى تسلم أى اذهب فى وقت صاحب سلامة وفى نكت السيوطى أن اضافته الى العلم قليلة والى الجملة شاذة وفى

لا *لليا) مع ماهن عليه من الافراد والتكبير (كجا أخو أبيك ذا اعتلا) فكل واحد من هذه الاسماء مفرد مكبر مضاف واضافته لغير الياء وقد احتوت هذه الامثلة على أنواع غير الياء فان غير الياء اما ظاهر أو مضمر والظاهر اما معرفة أو نكرة والاحتراز بالاضافة عما اذا لم تضف فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نحو جاء أب ورأيت أخا ومررت بحم وكلها تفرد الا ذو فانها ملازمة للاضافة واذا أفرد فوك عوض من عينه وهى الواو ميم وقد تثبت الميم مع الاضافة كقوله يصبح ظمآن وفى البحر فمه ولا يختص بالضرورة خلافا لابى على لقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والاحتراز بقوله لا لليا عما اذا أضيفت للياء فانها تعرب بحركات مقدرة كسائر الاسماء المضافة للياء وكلها تضاف للياء الا ذو فانها لا تضاف لمضمر وانما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر وبكونها مفردة عما اذا كانت مثناة

تعرب ايضا بالحركات الظاهرة (واعلم) أن ماذكره الناظم من أن اعراب هذه الاسماء بالاحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين وهشام من الكوفيين في احد قوليه قال في شرح التسهيل وهذا أسهل المذاهب وابعدها عن التكلف ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فاذا قلت قام أبوزيد فأصله أبو زيد ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أبوزيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت اباز يد فاصله ابوزيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا قيل وهذا اولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع واذا قلت مررت بابي زيد فاصله بأبوزيد فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبوزيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان وذكر في التسهيل ان هذا المذهب أصح وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في اعراب هذه الاسماء وهما اقواها *(تنبيه)* انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف توطئة لاعراب المثنى والمجموع على حده بها وذلك انهم ارادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالاحرف للفرق بينهما وبين المفرد فاعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع فاذا انتقل الاعراب بها الى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الالفة وانما اختيرت هذه الاسماء لانها تشبه المثنى لفظا ومعنى أما لفظا فلانها لا تستعمل كذلك الا مضافة والمضاف مع المضاف اليه اثنان وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر فالاب يستلزم ابنا والاخ يستلزم أخا وكذا البواقي وانما اختيرت هذه الاحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة معرب (بالالف ارفع المثنى) نيابة عن الضمة والمثنى اسم

يس أنه أضيف الى الضمير شذوذا (قوله أو مجموعة جمع سلامة) أي بالواو والنون أو الياء والنون ان أريد بها من يعقل أو بالالف والتاء ان أريد بها ما لا يعقل كأن يقال أبوات واخوات وقد سمع جمع أب واخ وذي جمع مذكر سالم قيل وهن وحم وفم بلا ميم أيضا (قوله وابعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فان فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الاعراب بها وهي بيان مقتضى العامل ولا محذور في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حده من نفسها (قوله واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر) ان قلت لم أتبعوا في هذه الاسماء دون نظائرها من الاسماء المعتلة نحو عصاك ورحاك قلت الفرق أن للاتباع في هذه الاسماء فائدة وهي الاشعار بان ما قبل الآخر كان في غير حالة الاضافة حرف اعراب نحو ان له أبا شيخا كبيرا فقد سرق أخ له بخلاف النظائر ومن المقرر أن الشيء اذا لزم شيأ من باب أجرى جميع الباب على وتيرته فلا يرد فوك وذو مال (قوله ثم انقلبت الواو الفا) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وهذا أولى) أورد عليه أن حركة الباء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا لقلب الواو المتحركة الفا لما سيأتي في محله من أنه يشترط أصالة الفتح وأجيب بان حركتها في الحقيقة غير عارضة والحكم بذهاب حركتها الاصلية والاتيان بحركة أخرى للاتباع امر تقديري ارتكبناه اجراء للباب على وتيرة واحدة وعلى تسليم عروضها في الحقيقة يقال لما حلت محل الاصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعا أعطيت حكمها أفاده الدماميني (قوله وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح) اى لان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تمشية كلام المصنف هنا عليه لانه في الاعراب بالنيابة كما قال سابقا وغير ماذكر ينوب الخ (قوله من جملة عشرة مذاهب) بل من جملة اثنى عشر مذهبا ساقها السيوطي في همع الهوامع فراجعه (قوله انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف) الاولى والمناسب لقوله في السؤال الثاني وانما اختيرت هذه الاسماء ان يقول هنا انما اعرب بعض المفردات بالاحرف الخ ثم يقول وكان ذلك البعض الاسماء الستة لانها تشبه المثنى الخ وتصحيح كلام الشارح أن يقال المنظور اليه في السؤال الاول جهة عموم الاسماء الستة وهي كونها بعضا من الاسماء المفردة لا جهة خصوصها وهي كونها هذه الاسماء باشخاصها (قوله للفرق بينهما الخ) ولم يعكس ليكون الاصل للاصل والفرع للفرع (قوله وكذا البواقي) فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا والفم يستلزم صاحبه وكذا الهن (قوله ارفع المثنى) سيأتي شروط المثنى (قوله والمثنى) اى اصطلاحا أما لغة فهو المعطوف كثيرا (قوله اسم) أى

ناب عن اثنين اتفقا فى الوزن
والحروف بزيادة أغنت عن
العاطف والمعطوف فاسم
ناب عن اثنين يشمل
المثنى الحقيقى كالزيدين
وغيره كالقمرين واثنين
واثنتين وكلا وكلتا والالفاظ
الموضوعة للاثنين

معرب بدليل أن الكلام فى المعرب فلا يرد على التعريف انتهما (قوله ناب عن اثنين) اى
اسمين اثنين اعم من أن يكونا مذكرين أو مؤنثين مفردين كالزيدين او جمعى تكسير كالجمالين
او اسمى جمع كالركبين او اسمى جنس كالغنمين والمراد ناب عنهما فى الحالة الراهنة لان
معنى الفعل غير معتبر فى التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به
والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو ثم ارجع
البصر كرتين مما استعمل فى الكثرة لان نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع
على أن منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة (قوله فى الوزن والحروف) لم يقل والمعنى
مراعاة لمذهب الناظم الذى يجوز تثنية المشترك مرادا بها معنياه المختلفان وجمعه كذلك عند
أمن اللبس بتثنيته مرادا بها فردان لاحد معنييه نحو عندى عينان منقودة وموروده ويجمعه
كذلك ويجوز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معللا ذلك بان
الاصل فى التثنية والجمع العطف وهو فى المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه
اختصار فاذا جاز فى احدهما فليجز فى الآخر قياسا قال فى شرح الجامع وبعضهم بنى المسئلة على
جواز استعمال المشترك فى معنييه أى واللفظ فى حقيقته ومجازه فان قلنا به جاز والا فلا اه وهو
ظاهر (قوله بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب (قوله أغنت عن العاطف والمعطوف) فلا
يقال جاء زيد وزيد مثلا فى غير ضرورة أو شذوذ الا لنكتة كقصد تكثير نحو أعطيتك مائة
ومائة وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الحجاج انا الله محمد
ومحمد فى يوم أى محمد ابنى ومحمد اخى وأل فى العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة ففى كتاب
العسكرى لا يجوز فى قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد قال ولهذا لا يجوز قام زيد
فزيد الظريفان لان النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان فى لفظ واحد كذلك نعتاهما
كذا فى الدمامينى وعلى هذا لا يجوز بالطريق الاولى جاء زيد فعمرو الظريفان وعندى أنه
يجوز جاء زيد فزيد الظريفان وجاء زيد فعمرو الظريفان لانتفاء اللبس المانع من جواز
جاء الزيدان فى جاء زيد فزيد أو فعمرو ولانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فعليك
بالانصاف وأل فى المعطوف أيضا للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد أن التعريف
يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة لان المعطوف
ليس من لفظ المثنى (قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل الخ) يتبادر من هذا مع سكوته عن اخراج
قوله ناب عن اثنين لما دل على أقل من اثنين كرجلان أى ماش ولما دل على أكثر
كصنوان جمع صنو ولما أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتى الحداد أو علم
كالبحرين لمكان وجعله اتفقا فى الوزن قيدا أول أنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين
جنسا وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا أول مخرجا
لما مر (قوله كالقمرين) للشمس والقمر تغليبا للمذكر ولم يغلبوا المؤنث الا فى مسئلتين
قولهم ضبعان بفتح فضم فى تثنية ضبع للمؤنث وضبعان بكسر فسكون للمذكر ونحو قولك
كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطه ان يكون مع عدد مميز بمذكر ومؤنث كلاهما مما
لا يعقل وفصلا من العدد بين كذا فى المغنى قال الدمامينى ومن أمثلة المسئلة الثانية اشتريت
عشرا بين جمل وناقة ثم قال ووقع تغليب المؤنث فى غير تينك المسئلتين فى التنزيل والذين

يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنث العدد لتغليب الليالي وقوله تعالى ان لبثتم الا يوما بعد قوله ان لبثتم الا عشرا مشعر بأن المراد بالعشر الايام فانث تغليبا لليالي وزعم زاعم أنه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث في قوله حبب الى من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة اهتماما بالنساء وهذا الحديث رواه النسائي عن أنس وليس فيه ذكر الثلاث ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح اه أقول عد في آخر المغني من أمثلة التغليب قولهم المروتين في الصفا والمروة وهذا من تغليب المؤنث (فائدة) أذكرني ذكر القمرين قول القائل

رأت قمر السماء فاذكرتني * ليالي وصلها بالرقمتين
كلانا ناظر قمرا ولكن * رأيت بعينها ورأت بعيني

قال الدماميني هذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقي هو وجهها وأن قمر السماء قمر مجازي لمشابهته وجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعيني يرشد اليه اه أي لان معنى رأيت بعينها الخ أني رأيت القمر الحقيقي وهي رأت القمر المجازي لاني رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي وهي رأت قمر السماء وهو القمر المجازي قال الصلاح الصفدي وهذا أحسن ما يقال في معنى البيتين وذهب بعضهم الى ان نحو القمرين مثنى حقيقة وان التثنية انما حصلت بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب مجازا وهو مبني على جواز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه (قوله كزوج وشفع) فيه أنهما لم يوضعا الاثنين خاصة بل لاعم من اثنين وهو ما انقسم بمتساويين ومثلهما زكا يقال خسا أو زكا أي فردا او زوجا قاله الروداني (قوله يخرج بالقيد الاول نحو العمرين) يصح ضبطه بالفتح فالاسكان تغليبا للاخف وبالضم فالفتح اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اعز الاسلام بأحب العمرين اليك يعني عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام الذي هو أبو جهل تغليبا للاشرف الذي سبقت له السعادة فيكون في الحديث رمز الى انه الذي يسلم قال الدماميني يغلب الاخف لفظا ما لم يكن غير الاخف مذكرا أو أقوى أو اقتضى تغليبه سبب غير التذكير كما قررناه في العمرين بالضم فالفتح وما نقلناه عن الدماميني نقله الشمني عن التفتازاني ثم نقل الدماميني عن ابن الحاجب أن شرط التغليب تغليب الادنى على الاعلى وضعفه وعن غيره أن شرطه تغليب الاعلى على الادنى وضعفه (قوله وبالثاني نحو العمرين) كان الاولى ان يقول نحو الزيدين في زيد وعمرو لان المثال الذي ذكره خارج بالقيد الاول لاختلاف الوزن أيضا فيه (قوله وبالثالث كلا وكلتا الخ) قال شيخنا أي خرج بالثالث ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغني عن العاطف والمعطوف بان لا يكون له مفرد من لفظه اه فالاول نحو كلا وزوج وشفع والثاني نحو كلتا واثنان واثنتان وثنتان اذ لم يسمع كلت واثن واثنة وثنت ومن هذا يعلم انه كان ينبغي للشارح ذكر زوج وشفع مع الالفاظ الخمسة لخروجهما أيضا بالقيد الثالث الا أن يقال تركهما للمقايسة وأنه كان ينبغي له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلا لا بعدم سماع مفردها لايهامه ان فيها زيادة لكن لا تغني عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفردها فتأمل (واعلم) ان اخراج زوج وشفع بالقيد الثالث انما هو على التنزل مع الشارح في دخول شفع وزوج في قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه

كزوج وشفع يخرج بالقيد الاول نحو العمرين في عمرو وعمر وبالثاني نحو العمرين في أبي بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان اذ لم يسمع كل ولا كلت ولا اثن ولا اثنة ولا ثنت

واما قوله
في كلت رجليها سلامى واحده
فانما أراد كلتا فحذف الالف
للضرورة فهذه المخرجات
ملحقات بالمثنى في اعرابه
وليست منه (وكلا *

(فائدة) قال في التصريح و يشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط * أحدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له في الآحاد ولا جمع المؤنث السالم وان ثني غير ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر * الثانى الاعراب فلا يثنى المبنى وأما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للاثنين وليس من المثنى حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يا زيدان ولا رجلين لان البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبنى * الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا اسناديا باتفاق ولا مزجيا على الاصح فان أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى بهما أضيف اليهما ذوا أو ذواتا والمجوزون تثنية المزجى قال بعضهم يقال معديكربان وسيبويهان وقال بعضهم يحذف عجز المختوم بويه و يثنى صدره فيقال سيبان وأما العلم الاضافى فانما يثنى جزؤه الاول على الصحيح وانظر حكم المركب التقييدى العلم * الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية فيقال جاء الزيدان و يا زيدان مثلا ولهذا لا تثنى كنايات الاعلام كفلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير * الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوين للاب والام فتغليب وتقدم بيانه * السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ وأورد عليهم جواز تثنية العلم اذ نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقواهما انه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لان تثنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس بتثنيته باعتبار فردى أحد معنييه وهذا مفقود في تثنية العلم اذ ليس شئ من معانيه جنسا وقدم ان المصنف يشترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر * السابع ان لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سى فقالوا سيان لا سواآن أى قياسا فلا ينافى أنه شذ سواآن و بعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو يلحق بالمثنى نحو أجمع و جمعاء فانهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فانهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية * الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقدم بيانه اه مع زيادة من الهمع وغيره ويظهر ان المركب التقييدى العلم كالمزجى وزاد بعضهم كالسيوطى في الهمع ان يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل وأحد وعريب وديار لافادة الجميع العموم ورد زيادته بأنه يغنى عنه الاتفاق في المعنى غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا يثنى افعل من ورد بعضهم زيادة هذا بأن مانع التثنية في أفعل من عرض من التركيب اى مع من فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح ان يثنى (قوله سلامى) هى بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفاصل اصابع اليد أو الرجل قاله العينى (قوله وكلا) هذا شروع في ذكر بعض ما حمل على المثنى وألف كلا قيل بدل عن واو وقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء وقيل الالف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للالحاق وقيل للتأنيث فان قلت اذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية فالالف فيهما غير مجتلبة لعامل فكيف تكون

اذا اضمر مضافا وصلا) الالف للاطلاق أى وارفع بالالف كلا اذا وصل بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك المضمر حملا على المثنى الحقيقى و(كلتا كذاك) اى ككلا فى ذلك تقول جاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما فان أضيفا الى ظاهر اعربا بحركات مقدرة على الالف رفعا ونصبا وجرا و بعضهم يعربهما اعراب المثنى فى هذه الحالة أيضا و بعضهم يعربهما اعراب المقصور مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيتى
فى حين جد بنا المسير كلانا

(تنبيه) كلا وكلتا اسمان ملازمان للاضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى ولذلك أجيز فى ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد وقد اجتمعا فى قوله

كلاهما حين جد الجرى بينهما
قد اقلعا وكلا أنفيهما رابى

الا أن اعتبار اللفظ اكثر وبه جاء القرآن قال تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولم يقل آتتا فلما كان لكلا وكلتا حظ من الافراد وحظ من التثنية اجريا فى اعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة وخص اجراؤهما مجرى المثنى بحالة الاضافة الى المضمر لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرع الاضافة الى الظاهر لان الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل مراعاة للمناسبة (اثنان واثنتان) بالمثلثة اسمان من أسماء التثنية وليسا مثنيين حقيقة كما سبق (كابنين وابنتين) بالموحدة اللذين هما مثنيان حقيقة (يجريان) مطلقا فيرفعان بالالف ومثل اثنتين ثنتان فى لغة تميم عن

اعرابا أجيب بأن الاعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كما فى الاسماء الستة والمثنى والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو دال على التثنية أو الجمع أو غير دال على شئ كما فى الاسماء الستة و بعد دخوله اعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فتدبر (قوله بمضمر) متعلق بوصل مقدرة لدلالة وصل المذكورة لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر كذا قيل وفيه مام وقوله مضافا حال من الضمير المستتر فى وصل العائد الى كلا مؤسسة احترز به عما اذا اتصلت بالضمير غير مضافة اليه نحو زيد وعمرو هما كلا الرجلين لان الاتصال يشمل القبلى والبعدى فعلم ما فى كلام شيخنا (قوله أى وارفع الخ) اشار الى أن كلا معطوف على المثنى وأن مضافا حال من نائب فاعل وصل وأن متعلق مضافا محذوف لدلالة الكلام عليه (قوله كلتا كذاك) مبتدأ وخبر هذا هو الظاهر (قوله فى هذه الحالة) أى حالة الاضافة الى ظاهر (قوله مطلقا) أى سواء أضيفا الى مضمر أو ظاهر (قوله عمدت) أى قصدت وبابه ضرب كما فى المختار والاسناد فى جد بنا المسير مجاز عقلى والاصل جددنا فى المسير (قوله ملازمان للاضافة) أى الى المعرف الذى يدل على اثنين بلا تفرق ولو كان بحسب اللفظ مفردا أو جمعا كما سيأتى فى الاضافة (قوله كلاهما) أى الفرسين وقوله جد الجرى مجاز عقلى والاصل جدا فى الجرى وقوله قد أقلعا أى كفا عن الجرى وقوله رابى أى منتفخ والشاهد فى أقلعا ورابى (قوله وبه جاء القرآن) أى نصا وأما اعتبار المعنى فلم يجئ فيه نصا لان الضمير فى قوله تعالى وفجرنا خلالهما نهرا لا يتعين رجوعه الى كلتا من قوله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها بل يحتمل رجوعه الى الجنتين وان كان رجوع الضمير الى المضاف أكثر من رجوعه الى المضاف اليه ولهذا مشى فى شرح الجامع على رجوع الضمير الى كلتا قال الدمامينى و يتعين الافراد مراعاة للفظ فى نحو كلانا غنى عن أخيه وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث اذ المراد كل واحد منا غنى عن أخيه قال فى المغنى وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه (قوله اثنان واثنتان) تجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف اليه لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه لا فرق فى ذلك بين الظاهر والضمير على المرضى عندى ويؤيده تصريح بعضهم كما فى الرودانى بجواز اثناكما اذا أريد بالاثنين امرآن غير المخاطبين مضافان اليهما كعبدين لهما وأما ما نقله فى التصريح عن الموضح فى شرح اللمحة وتبعه البعض من امتناع اضافة اثنين واثنتين الى ضمير تثنية لانها اضافة الشئ الى نفسه فغير ظاهر على اطلاقه (قوله من أسماء التثنية) أى من الاسماء الدالة وضعا على اثنين (قوله كابنين وابنتين الخ) قال بعضهم لما لم يتزن له أن يقول مثل المثنى أتى بمثالين منه وأقام ذلك مقام قوله كالمثنى وقال آخر كان يمكنه أن يقول *مثل المثنى فيه يجريان* أى فى الرفع بالالف أفاده فى النكت (قوله مطلقا) أى سواء أفردا كقوله تعالى حين الوصية اثنان أى شهادة اثنين ليصح الاخبار به

من شهادة بينكم أو ركبا نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا أو أضيفا نحو اثنا كم واثنتاكم (قوله وتخالف اليا الخ) أى تقوم مقامها فى بيان مقتضى العامل لا فى النوع الخاص بالالف وهو الرفع والمراد الخالف ولو تقديرا ليدخل نحو لبيك مما لم يستعمل مرفوعا (قوله فى هذه الالفاظ جميعها) جعل الشارح جميعها تأكيد المحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل الا أن يقال هو حل معنى لا حل اعراب (قوله بعد فتح قد ألف) ذكره وان كان يؤخذ الفتح من السكوت على ماقبل الالف الذى هو مفتوح لان التصريح أقوى فى البيان ولافادة علة فتح ماقبل ياء المثنى وهى ألفة الفتح مع الالف كما فى نكت السيوطى فقوله قد ألف فى معنى التعليل (قوله للضرورة) فيه أن قصر ذى الالف من أسماء حروف التهجى لغة لا ضرورة الا أن يقال المراد أن القصر هنا متعين لضرورة الوزن (قوله نصب على الحال) فيه أن مجىء المصدر حالا وان كان كثيرا مقصور على السماع فالاولى كونه منصوبا على الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف اليه مقامه والاصل وقت جر ونصب كما فى آتيك طلوع الشمس (قوله أى مجرورة ومنصوبة) لم يقل أى مجرورا ومنصوبا مع أن المجرور بنى وهو لفظ جميع مذكر لان الغالب مراعاة ما أضيف اليه كل وجميع لا لمجردا كتساب التأنيث من المضاف اليه وان اقتضاه كلام شيخنا والبعض (قوله وسبب فتح) أى ابقاء فتح والسبب الذى ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كما (قوله خلف عن الالف) انما كانت الالف أصلا لان الرفع أول أحوال الاعراب ومثلها الواو فى الجمع (قوله والالف لا يكون ماقبلها الا مفتوحا) فى معنى التعليل للاشعار (قوله لزوم الالف) أى والاعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعض من يلزمه الالف يعرب بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهى لغة قليلة جدا كذا فى الدماميني وغيره والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثنى اذا انضم الى زيادة الالف والنون علة أخرى كالوصفية فى نحو صالحان فتأمل (قوله اصمما) أى عض ونيب (قوله وجعل منه ان هذان الساحران) وقيل اسم ان ضمير الشان وهذان مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أى لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر ان واعترض بان حذف ضمير الشان شاذ الا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فانهم استسهلوه معهما لكونه فى كلام بنى على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون ورب شئ يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وانما كان مع غيرهما شاذا لان فائدة ضمير الشان تمكين ما يعقبه فى ذهن السامع لانه موضوع لمبهم يفسره ما بعده فاذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبأن حذف المبتدا ينافى التأكيد لان تأكيد الشئ يقتضى الاعتناء به وحذفه يقتضى خلافه وأجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لان التأكيد للنسبة والحذف للمبتدا ولان المحذوف لدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد فى نحو مررت بزيد وجاءنى أخوه أنفسهما بالرفع على تقديرهما صاحباى أنفسهما وبالنصب على تقدير أعنيهما أنفسهما ما قاله الدماميني وقيل هذان مبنى لتضمنه معنى الاشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقيس لان الاصل فى

(وتخالف اليافى) هذه الالفاظ (جميعها) أى المثنى وما ألحق به (الالف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف) اليا فاعل تخلف قصره للضرورة والالف مفعول به وجرا ونصبا نصب على الحال من المجرور بنى أى مجرورة ومنصوبة وسبب فتح ماقبل الياء الاشعار بأنها خلف عن الالف والالف لا يكون ماقبلها الا مفتوحا وحاصل ماقاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ماقبلها * (تنبيهان) * الاول فى المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهى لزوم الالف رفعا ونصبا وجرا وهى لغة بنى الحرث بن كعب وقبائل أخر وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل الائمة قال الشاعر

فأطرق اطراق الشجاع ولو رأى
مساغا لناباه الشجاع لصمما

وجعل منه ان هذان لساحران ولا وتران فى ليلة * الثانى لو سمى بالمثنى ففى اعرابه وجهان أحدهما اعرابه قبل التسمية والثانى يجعل كعمران فيلزم الالف

المبني أن لا تختلف صيغه لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لا لف ساحران وانما قال الاكثر هذين جرا ونصبا نظرا الصورة التثنية (قوله ويمنع الصرف) للعلمية وزيادة الالف والنون (قوله كاشهيبابين) تثنية اشهيباب وهى السنة المجدبة التى لا مطر فيها (قوله وارفع بواو) أى ظاهرة كما فى الزيدون أو مقدرة كما فى صالحو القوم أو منقلبة الى الياء كما فى مسلمىّ على التحقيق (قوله وبيا اجرر وانصب) ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على الاصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر وعلى القول الثانى يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول فى الجملة قاله الشيخ يحيى وبه يعرف ما فى كلام البعض وعلى هذا القول فالذى أعملناه هو الثانى اذ لو كان الاول لوجب الاضمار فى الثانى بلا حذف للضمير وقصر يا مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنوانى (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا أى نابت الياء فيما ذكر نيابة ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لاجله لقوله اجرر وقوله والفتحة أى ونيابة عن الفتحة مفعولا لاجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله سالم) تنازعه العوامل الثلاثة قبله وأعمل الاخير وأضمر فى الاولين ضميره وحذفه واضافته الى جمع من اضافة الصفة الى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب اذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة لشبه ذين ويشترط فى هذا الجمع زيادة على ما يأتى شروط التثنية كما قاله الرودانى وغيره وسيأتى الكلام على جمع التكسير فى بابه (قوله وجمع مذنب) دفع بتقدير جمع هنا ايهام كلام المصنف اشتراك عامر ومذنب فى جمع واحد وانما لم يبال المصنف بهذا الايهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس والمضاف الى متعدد انما تجب فيه المطابقة اذا خيف اللبس (قوله جمع المذكر السالم) أى المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحبلى لمذكرين فانهما يقال فيهما زينبون وحبلون وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتا للجمع وجره نعتا للمذكر والارجح الثانى لان السلامة فى الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا السيد عن الشنوانى (قوله لسلامة بناء واحده) أى بنيته أى لغير اعلال فدخل فى جمع السلامة نحو قاضون ومصطفون (قوله اسم وصفة) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة فى الفعل بجامع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلا لانها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلى (قوله علما) أى شخصيا فلا يجمع العلم الجنسى بالواو والنون أو الياء والنون الا ما كان علما على الشمول التوكيدى نحو أجمع فانه يقال فيه أجمعون وأجمعين لانه صفة فى أصله لانه أفعل تفضيل أصالة قاله الرودانى ثم اشتراط العلمية للاقدام على الجمعية واشتراط عدمها المصرح به فى قولهم لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد قصد تنكيره لتحقق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلمية من الشروط المعدة بكسر العين أى المهيئة لقبول الجمعية وهى لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين ينحل لغز الدمامينى المشهور الذى ذكره شيخنا والبعض (قوله لمذكر عاقل) أى مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو

ويمنع الصرف وقيده فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشهيبابين لم يجز اعرابه بالحركات (وارفع بواو) نيابة عن الضمة (وبيا اجرر وانصب) نيابة عن الكسرة والفتحة (سالم جمع عامر) جمع (مذنب) وهما عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده ويقال له جمع السلامة لمذكر والجمع على حد المثنى لان كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة واشار بقوله (وشبه ذين) الى ان الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة فالاسم ما كان كعامر علما لمذكر عاقل

علمين لمؤنث ين وانهم لم يعتبروا المعنى فى طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزى والمراد مذكر عاقل ولو تنزيلا ومنه فى الصفة قوله تعالى قالتا أتينا طائعين رأيتهم لى ساجدين والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبى غير المميز والمجنون هذا وقد ذكر فى التسهيل أنه يكفى ذكورة بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة أى لا مع اختلافها فلا يقال رجلان فى رجل وامرأة ولا عالمون فى عالم وقائمتين قال سم وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير فى التثنية أيضا فليحرر اه أقول فى الدمامينى على التسهيل أن ادخال المثنى فى هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان الاتفاق فى اللفظ ماخوذ فى تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب (قوله خاليا من تاء التأنيث) مالم تكن عوض فاء أو لام كما سيذكره الشارح أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمى مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة واوا وانما اشترط الخلو من تاء التأنيث لانها ان حذفت فى الجمع التبس بجمع مالا تاء فيه وان أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث حشوا وانما اغتفروا وقوعها حشوا فى التثنية لانه ليس لتثنية ذى التاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية مالا تاء فيه بخلاف جمعه (قوله ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين) قال البعض الاولى حذفهما لانهما شرطان لمطلق الجمع مصححا أو مكسرا وكلامنا فى شروط جمع السلامة بخصوصه اه ولك أن تقول لا دليل على أن كلامنا فى شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا فى شروطه أعم من أن تخصه أولا لكن يعكر عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه (قوله بحرفين) فيه مسامحة اذ الاعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الاعراب قال ذلك تسمحا أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أى الواو فى حال الرفع والياء فى حالى النصب والجر (قوله وأجازه بعضهم) أى مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز فى المختوم بويه قيل تلحق العلامة بآخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الاول ويحذف الثانى فيقال سيبون (قوله أو الاسنادى) فاذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمى باحد هذين المركبين قيل ذوا كذا وذوو كذا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم وسكت عن الاضافى لانه يثنى ويجمع جزؤه الاول وجوز الكوفيون تثنية الجزأين وجمعهما قال الروداني لا أظن أن أحدا يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الاضافة الى الله تعالى انما الله اله واحد اه (قوله كالزيدين أو الزيدين علما) أى ان اعرب باعرابهما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع اعرابين فى كلمة واحدة فان أعرب بالحركات جاز جمعهما (قوله صفة لمذكر عاقل) لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما فى وانا لموسعون فنعم الماهدون ونحن الوارثون لانه سماعى لان أسماءه تعالى توقيفية والكلام فى الجمع المقيس قال الدمامينى معنى الجمعية فى أسماء الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد كوارثون اه (قوله خالية من تاء التأنيث) أى من التاء الموضوعة له وان استعملت فى غيره ليصح اخراج علامة فان تاءه

خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الاسماء غير علم كرجل او علما لمؤنث كزينب اولغير عاقل كلاحق علم فرس اوفيه تاء التأنيث كطلحة اوالتركيب المزجى كمعديكرب واجازه بعضهم او الاسنادى كبرق نحره بالاتفاق او الاعراب بحرفين كالزيدين او الزيدين علما والصفة ما كان كمذنب صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث

ليست من باب افعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث كحائض او لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس او فيه تاء التانيث كعلامة ونسابة او كان من باب افعل فعلاء كاحمر وشذ قوله

فاوجدت نساء بنى تميم
حلائل اسودين واحمرينا

او من باب فعلان فعلى كسكران فان مؤنثه سكرى أو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث كصبور وجريح فانه يقال فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح *(تنبيهات)* الاول أجاز الكوفيون أن يجمع نحو طلحة هذا الجمع * الثانى يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما من الثلاثى المعوض من فائه تاء التأنيث نحو عدة او من لامه نحو ثبة فانه يجوز جمعه هذا الجمع * الثالث يقوم مقام الصفة التصغير نحو رجيل يقال فيه رجيلون * الرابع لم يشترط الكوفيون الشرط الاخير مستدلين بقوله

منا الذى هو ما ان طر شاربه
والعانسون ومنا المرد والشيب

فالعانس من الصفات المشتركة التى لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لانها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا حجة لهم فى البيت لشذوذه (وبه) اى وبالجمع السالم المذكر (عشرونا وبابه) الى التسعين (ألحق) فى الاعراب بالحرفين وليس بجمع والا لزم صحة انطلاق ثلاثين مثلا على تسعة وعشرين على ثلاثين

لتأكيد المبالغة لا للتأنيث (قوله أفعل فعلاء) بالاضافه التى لادنى ملابسة أى ليست من باب أفعل الذى له مؤنث على فعلاء وكذا يقال فى نظيره وعبارته صادقة بأن لا يكون من باب أفعل أصلا كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذى ليس له مؤنث أصلا كأكمر لكبير كمرة الذكر وبأن يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعلى بالضم نحو الافضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بأن لا يكون من باب فعلان أصلا كقائم وبأن يكون من باب فعلان الذى ليس له مؤنث أصلا كلحيان لطويل اللحية وبأن يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلانة نحو ندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم وقوله ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما الخ هو بمعنى قول الموضح قابلة للتاء أو تدل على التفضيل وانما اعتبر فى الصفة قبول التاء لان قبولها يدل على شبه الفعل لانه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع انما هو لتكون الواو فيها كالواو فى الفعل الذى هو أخوها فى الاشتقاق فى الدلالة على الجمعية كما مر وانما جمع الافضل لالتزام التعريف فيه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم للتنكير (قوله كصبور وجريح) محل استواء المذكر والمؤنث باطراد فى فعول اذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف مذكور وفى فعيل اذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فان جعل نحو صبور وجريح علما جمع هذا الجمع (قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما الخ) لا يخفى أن هذا لا ينافيه ما سيأتى من عد جمع الثلاثى المذكور من الملحقات بجمع السلامة لا أنه جمع سلامة حقيقة لان ما هنا فيما اذا جعل علما وما سيأتى فيما اذا لم يجعل علما (قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع) أى عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات (قوله التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام (قوله الشرط الاخير) يعنى أن لا يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث هذا هو الذى يقتضيه صنيع الشارح بعد وان خالف الكوفيون فى اشتراط أن لا يكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى أيضا كما فى الهمع (قوله ما أن طر) ما نافية وان زائدة وطر بفتح الطاء من باب مر أى نبت ويضم بهذا المعنى أيضا وبمعنى قطع والعانس من بلغ أوان التزوج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى والامرد من لم يبلغ أوان الانبات وليس مكررا مع قوله ما أن طر شاربه لان المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه أوان الانبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما بمعنى حين زيدت بعدها ان لشبهها فى اللفظ بما النافية انتهى عينى بتلخيص وزيادة ويرد على البيت بعد ذلك أن العانس صادق على الشائب[٣] فلا يكون قسيما له ودفعه الدمامينى بتقدير صفة للشيب أى والشيب غير العانسين (قوله وبه عشرونا الخ) شروع فى ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جموع كعشرين وأولى وجموع لم تستوف شروط الجمع كاهلين وعالمين وجموع سمى بها كعليين وجموع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أى نظيره وقوله الى التسعين الغاية داخلة (قوله ألحق) أفرده ولم يثن على ارادة المذكور (قوله بالحرفين) أى الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو الياء والنون على المسامحة السابقة (قوله وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله الدنوشرى والرودانى (قوله وعشرين) أى وانطلاق

[٣] قول المحشى الشائب الصواب الأشيب كما فى القاموس

عشرين (قوله وهو) أى اللازم باطل أى فكذا الملزوم (قوله وان كان جمعا) أى غير
مستوف لشروط الجمع (قوله فأهل ليس بعلم ولا صفة) بل هو اسم جنس جامد للقريب
بمعنى ذى القرابة وأورد عليه الوصف به فى قولهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام فى
الاهل بمعنى القريب لا المستحق فان هذا وصف وجمعه على أهلين حقيقى لا ملحق كذا قالوا
ولى فيه بحث لانه ان كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقا أو المعنى فهو فى معنى المشتق مطلقا فما
الفارق الداعى الى كون الذى بمعنى القريب غير صفة والذى بمعنى المستحق صفة الا أن
يختار الثانى ويقال القريب بمعنى ذى القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه فتأمل ثم
رأيت الروداني ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل
على التفضيل (قوله لانه اسم جمع) أى لذى ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين الى
الجارة فى الرسم نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع (قوله اما أن لا يكون جمعا لعالم) أى بل يكون
اسم جمع له (قوله على كل ماسوى الله) أى على مجموع ماسوى الله تعالى وهذا أحد اطلاقيه
والاطلاق الثانى اطلاقه على كل صنف من أصناف المخلوقات على حدته (قوله ويجب كون
الجمع الخ) من تمام العلة والمتجه عندى أن هذا كلى لا أغلبى وأنه لا يجوز أن يكون مساويا
لمفرده وان ذكره شيخنا والبعض اذ لو جاز كونه مساويا له لم يكن فى الجمع فائدة ولم يتم قولهم
أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفرده أو اثنين على الخلاف لانهما اذا تساويا فأين
الشمول وما استندا اليه من حصول المساواة على الاحتمال الثانى فى كلام الشارح سيظهر
لك رده فتنبه وانصف (قوله أو يكون جمعا له) أى غير مستوف للشروط كما يفيده قوله فهو
جمع لغير علم ولا صفة (قوله باعتبار تغليب من يعقل) اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بأن
الجمع بالواو والنون أو الياء والنون من خواص العقلاء وكان عليه أن يزيدو باعتبار اطلاق
العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون
الجمع أعم من مفرده لانا اذا حملنا على هذا الاحتمال الثانى مفرد العالمين عالما بمعنى صنف
من الاصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لان مدلول المفرد حينئذ صنف
من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الاصناف فلم يكن المفرد أعم ولا مساويا بل
الاعم الجمع فاذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا لجمعه على الاحتمال
الثانى وأنه لا محذور فى ذلك لان كون الجمع أعم أغلبى غير مسلم كما انكشف لك لا يقال
المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أى عالم كان وصدق الجمع على أى عالم كان لانا نقول
فرق بين الصدقين لان صدق عالم المفرد عموم بدلى وصدق الجمع عموم شمولى والمعتبر هنا
العموم الشمولى واللازم أن غالب الجموع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساوية
لمفردها فيبطل قولهم ان كون الجمع أعم أغلبى هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام
(قوله لغير علم ولا صفة) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أى فهو جمع لم
يستوف شروط جمع السلامة المذكور وقال الرضى العالم الذى يعلم منه ذات موجده تعالى
ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال اه وبالنظر الى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا
للشروط كما قاله شيخنا (قوله لانه ليس بجمع) أى فى هذه الحالة فلا ينافى ما قيل انه فى الاصل
جمع على كسكيت من العلو ثم سمى به أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه (قوله اسم لا على

وهو باطل (و) ألحق به
ايضا (الاهلونا) لانه وان
كان جمعا لاهل فاهل ليس
بعلم ولا صفة وألحق به (اولو)
لانه اسم جمع لا جمع (و) ألحق
به ايضا (عالمون) لانه
اما أن لا يكون جمعا لعالم
لانه اخص منه اذ لا يقال الا
على العقلاء والعالم يقال على
كل ماسوى الله ويجب كون
الجمع اعم من مفرده او
يكون جمعا له باعتبار تغليب
من يعقل فهو جمع لغير علم
ولا صفة وألحق به (عليونا)
لانه ليس بجمع وانما هو اسم
لا على

الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج الى تقدير مضاف فى قوله تعالى كتاب مرقوم أى محل
كتاب وفى الكشاف أنه اسم لديوان الخير الذى دوّن فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء
الثقلين وعلى هذا يكون كتاب فى قوله ان كتاب الابرار مصدرا بمعنى كتابة مع تقدير
مضاف أى كتابة أعمال الابرار (قوله وأرضون) مبتدأ وشذ خبره وقوله والسنون مبتدأ
خبره محذوف أى كذلك هذا ما درج عليه الشارح (قوله بفتح الراء) وحكى اسكانها قاله
الدمامينى وقال شيخنا تسكينها ضرورة (قوله شذ قياسا) أى لا استعمالا أما كونه شذ قياسا
فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعمالا فلكثرة استعماله
والشاذ استعمالا ما ندر وقوعه وانما خص أرضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما
قياسا مع أن جميع الملحقات شاذة قياسا ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لا منه حقيقة
لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لان كلا منهما جمع تكسير ومفرده
مؤنث وغير عاقل بل أربعة لان مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على ما ذكرناه قول
المصنف فى شرحه على العمدة ما ملخصه ان عالمين وأهلين مستويان فى الشذوذ وان أرضين
وسنين أشذ منهما اه وقولنا مع ان جميع الملحقات شاذة شامل لعليين وعلى شذوذه درج
التسهيل ونازع فيه الدمامينى بأنه اذا جعل اسما لأعلى الجنة كان علما منقولا عن جمع
والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفرده فى الاصل غير علم ولا صفة
يستحق هذا الاعراب ألا ترى الى قنسرين ونصيبين بل صرح المصنف بأنه اذا سمى بالجمع
على سبيل النقل يعنى عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعنى لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه
تلك اللغات يعنى التى سيذكرها الشارح فى الجمع المسمى به ثم قال الدمامينى نعم لو قيل ان
عليين غير علم بل هو جمع على وصفت به الاماكن المرتفعة كان شاذا لعدم العقل (قوله
بدليل أريضة) وبدليل يا عبادى ان أرضى واسعة ٣ (قوله كذلك) أى مثل أرضين فى
الشذوذ قياسا فقوله بعد شذ قياسا بيان لوجه الشبه (قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر ستة قيود
كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العوض
هاء التأنيث وعدم التكسير ولكن من تأمل كلام الشارح الآتى فى أخذ المحترزات عرف
أن الشارح ألغى القيد الاوّل فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو اوزون خارجا بقيد الحذف
وهذا يقتضى أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع للاحتراز وكل جائز (قوله ولم تكسر) اى
تكسيرا تعرب معه بالحركات والا فسنون جمع تكسير وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا
كسر ردت لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامه وشرط بعضهم
شرطا آخر وهو أن لا يكون له مذكر جمع بالواو أو الياء والنون ليخرج نحو هنة فان مذكره
وهو هن جمع به فلو جمع هو أيضا به التبس المؤنث بالمذكر (قوله اطرد فيه الجمع) اى
كثر وشاع استعمالا فلا ينافى قوله ٢ نفا شذ قياسا (قوله سنو أو سنه) أو للتخيير لا للشك كما زعمه
شيخنا لثبوت أصالة كل منهما بدليل (قوله لقولهم فى الجمع الخ) اعترض بأن فيه دور التوقف
الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة ذلك الحرف فى المفرد على ثبوته فى
الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم باصالة الحرف فى المفرد
على الجمع توقف علم فلم تتحد جهة التوقف (قوله وفى الفعل سانيت) أى والفعل المسند الى

الجنة (و) ألحق به أيضا
(أرضون) بفتح الراء جمع
أرض بسكونها وهو مما (شذ)
قياسا لانه جمع تكسير
ومفرده مؤنث بدليل اريضة
وغير عاقل (و) كذلك
(السنونا) بكسر السين جمع
سنة بفتحها (وبابه) كذلك
شذ قياسا والمراد ببابه كل
كلمة ثلاثية حذفت لامها
وعوضت منها هاء التأنيث
ولم تكسر فهذا الباب اطرد
فيه الجمع بالواو والنون رفعا
وبالياء والنون جرا ونصبا نحو
عضة وعضين وعزة وعزين
وارة وارين وثبة وثبين
وقلة وقلين قال الله تعالى كم
لبثتم فى الارض عدد سنين
الذين جعلوا القرآن عضين
عن اليمين وعن الشمال
عزين واصل سنة سنو أو
سنه لقولهم فى الجمع سنوات
وسنهات وفى الفعل سانيت
وسانهت

٣ قوله يا عبادى الخ التلاوة
يا عبادى الذين آمنوا ان
أرضى واسعة

وأصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف وأصل عضة عضو من العضو واحد الأعضاء أي إن الكفار جعلوا القرآن أعضاء أي مفرقا يقال عضيته وعضوته تعضية أي فرقته تفرقة قال ذو الرمة

وليس دين الله بالمعضى

أي بالمفرق لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه أو عضه من العضه وهو البهتان والعضه أيضا السحر في لغة قريش قال الشاعر

أعوذ بربي من النافثا
ت في عقد العاضه المعضه

وأصل عزة وهي الفرقة من الناس عزو وأصل ارة وهي موضع النار ارى وأصل ثبة وهي الجماعة ثبو وقيل ثبي من ثبيت أي جمعت والأول أقوى وعليه الأكثر لأن ما حذف من اللامات أكثره واو وأصل قلة وهي عودان يلعب بهما الصبيان قلو ولا يجوز ذلك في نحو تمرة لعدم الحذف وشذ اضون جمع أضاة كقناة وهي الغدير وحرّون جمع حرّة واحرّون جمع احرّة والاحرّة والحرّة الارض ذات الحجارة السود واوزون جمع اوزة وهي البطة ولا في نحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء وشذ رقون في جمع رقة وهي الفضة ولدون في جمع لدة وهي الترب وحشون في جمع حشة وهي الارض الموحشة ولا في نحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ولا في نحو اسم وأخت لان المعوض غير الهاء إذ هو في الأول الهمزة وفي الثاني التاء

التاء برد الاشياء الى اصولها (قوله وأصل سانيت) جواب عما يقال ماذكرت من الفعل يدل على ان الاصل الياء لا الواو (قوله عضو) بدليل ما يأتي وبدليل جمعه على عضوات (قوله أعضاء) اى كالاعضاء في التفرقة فقوله اى مفرقا بيان لحاصل المعنى (قوله اى مفرقا) اى مفرقا فيه اى مفرقة اقوالهم في شأنه (قوله يقال عضيته وعضوته) الاول بالتشديد والثاني بالتخفيف اذ لو كان مشددا لقلبت واوه ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة احرف فقوله تعضية مصدر الاول ومصدر الثاني عضو بفتح فسكون وقوله اى فرقته تفرقة تفسير لهما وان كان بالاول انسب (قوله لانهم فرقوا أقاويلهم فيه) علة لقوله جعلوا القرآن أعضاء اى فمنهم من قال سحر ومنهم من قال شعر ومنهم من قال أساطير الاولين (قوله او عضه) ويدل له تصغيره على عضيهة (قوله من النافثات) جمع نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والمعضه مبالغة العاضه والبيت يعطى أن النافثات غير السحرة الا أن يكون من الاظهار في مقام الاضمار (قوله عزو) في التصريح عزى فلامه ياء (قوله وهي الجماعة) اى لا وسط الحوض لان ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي أيضا محذوفة اللام من ثبيت فعلى الاول لم تجمع بالواو والنون وعلى الثاني تجمع بهما (قوله ولا يجوز ذلك الخ) شروع في محترزات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء لكان أحسن (قوله وشذ اضون) بكسر الهمزة اى شذ قياسا واستعمالا وكذا يقال فيما يأتي فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ (قوله واحرّون) بكسر الهمزة وحكى فتحها وبفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع احرّة بكسر الهمزة وفي التصريح ان احرّين أيضا جمع حرّة وأن أصل حرّة احرّة حذفت همزته وأن هذا الاصل ترك وصار نسيا منسيا اى فالمستعمل حرّة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع احرّة بالنظر الى الاصل لا المستعمل الآن (قوله ولا في نحو عدة الخ) أصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعد ووزن وورق وولد ووحش بكسر الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها وحذفت الواو وعوّض عنها هاء التأنيث (قوله وهي الفضة) ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة (قوله وهي الترب) أي المساوي في السن (قوله لعدم التعويض) اى من لاميهما المحذوفة وأصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم اه تصريح وحكى في المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو (قوله وشذ أبون وأخون) أي وهنون وحمون وذوون وفون على القول بسماع الكل كما قال الدماميني نحو أبون يحتمل وجهين الاول أن يكون الاصل أبوون أي برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا في المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثاني انهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان في حالة افراده وعدم اضافته (قوله اسم وأخت) أصل الاول سمو بكسر السين أو ضمها وسكون الميم حذفت لامه تخفيفا وعوّض عنها الهمزة وسكنت السين وأصل أخت أخو بضم الهمزة وسكون الخاء كما استظهره الروداني حذفت اللام وعوّض عنها تاء التأنيث لا هاؤه وكذا أصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الروداني فعل به ما مر وقيل أصل الكلمتين بفتحتين كذكره ماوهو مفاد كلام الشارح في النسب قال في التصريح والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل

فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة اه
(قوله وشذ بنون فى جمع ابن) قال فى التصريح وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما
يقال فى تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف الهمزة اه
قال الروداني هى أن اصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه
بنوان و بنوون لانهما يردان الاشياء الى أصولها فأرادوا مناسبتهما للمفرد كمناسبة هراو
لهراوة ففعل بهما مافعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانتقال
من كسرة الهمزة فى الجمع الى ضمة النون أوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه
لسكونه حاجزا غير حصين كلا فاصل ثم ان جمع ابن هذا الجمع خاص بما اذا أريد به من يعقل
قال فى التسهيل يقال فى المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ وهن وذى بنون وأبون
وأخون وهنون وذوون اه اى وأما المراد به مالا يعقل فيجمع بالالف والتاء
(قوله شاة وشفوة) أما شاة فأصلها شوهة قال فى التصريح بسكون الواو فحذفت
لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها فلقيت الواو هاء التأنيث فلزم انفتاحها
فقلبت ألفا فصارشاة ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها الفا وقال الروداني لو قيل
أصله شوهة كرقبة لكان أقرب مسافة لان اعلالا واحدا أولى من اعلالين ولكان كشفة
اذ أصله شفهة اه وأما شفة فأصله شفهة بالتحريك كما يفيده كلام الروداني فحذفت
لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها (قوله على شياه) أصله شواه قلبت الواو ياء
لانكسار ماقبلها (قوله فى جمع ظبة) بكسر الظاء كما فى التصريح وبضمها كما فى القاموس
ولامها واو كما فى التصريح قال لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (قوله وأظب) أصله أظبو
كارجل (قوله كسرت فاؤه فى الجمع) اى مالم يكن مضعف العين فيبقى فتحه كحرون فى حرة
او يقال الكلام فى المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلام فى باب سنة وحرة ليست
من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم (قوله على الافصح) راجع لكل من قوله
كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى الخ فيستفاد من كلام الشارح أن فى جمع مفتوح الفاء
ومكسورها ومضمومها لغتين لكن الافصح فى الاولين الكسر وهل هما فى الثالثة على حد
سواء أولا والذى يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطى أنهما سواء حيث قال وكسر فاء
كسرت أوفتحت فى مفرد أشهر من ضمها وساغا ان ضمت اه وكذا يؤخذ من الشارح
وأما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفاء ففى جمعه وجهان الضم والكسر نحو
ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر اه وهى ليست نصا فى أكثرية كسر جمع المضموم
مطلقا لاحتمال ان حكمه بالاكثرية على الكسر فى ثبين فقط ففى نقل البهوتى عن شرح
التوضيح أكثرية الكسر فيما مفرده مضموم تساهل وان نقله عنه البعض وسكت عليه
اللهم الا أن يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير التصريح وهو فى غاية البعد والذى يتجه
عندى رجحان الضم فى حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال من كسر الى ضم ورجحان
الكسر فى حالى النصب والجر لمناسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم الى كسر (قوله نحو
مئين) قضيته انه من باب سنين و به صرح فى النكت ولامها المحذوفة المعوض عنها هاء
التأنيث ياء كما صرح به فى المصباح فزال توقف البعض فيها (قوله ومثل حين) حال من ذا أو

وشذ بنون فى جمع ابن وهو
مثل اسم ولا فى نحو شاة وشفة
لانهما كسرا على شياه وشفاه
وشذ ظبون فى جمع ظبة وهى
حد السهم والسيف فانهم
كسروه على ظبي بالضم وأظب
ومع ذلك جمعوه على ظبين
(تنبيه) ما كان من باب
سنة مفتوح الفاء كسرت
فاؤه فى الجمع نحو سنين
وما كان مكسور الفاء لم يغير فى
الجمع على الافصح نحو مئين
وحكى مئون وسنون وعزون
بالضم وما كان مضموم الفاء
ففيه وجهان الكسر والضم
نحو ثبين وقلين (ومثل حين
قد يرد *ذا الباب) فيكون
معربا بالحركات الظاهرة
على النون مع لزوم الياء
كقوله

دعاني من نجد فان سنينه * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا
وفي الحديث اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف في احدى الروايتين (وهو) أي مجيء الجمع مثل حين (عند قوم) من النحاة منهم الفراء (يطرد) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه وخرجوا عليه قوله

ربحي عرندس ذي طلال
لا يزالون ضاربين القباب

وقوله

وقد جاوزت حد الاربعين

والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع * (تنبيهان) * الاول قد عرفت ان اعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين الاول من حيث الاعراب بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وكذا نصب المجموع أما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد والاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد وهي الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الاصل ولانهما لما كان في آخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح ان تكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الاعراب بها

صفة لمحذوف أي ورودا مثل ورود حين أي في الاعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للاضافة لكن في باب سنين حينئذ لغتان التنوين وعدمه كما في التصريح وكأن تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادي قال في شرحه على التسهيل علل المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في كلمة واحدة وظاهر كلامه أن من لم ينون يجر بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء انه يمنع الصرف فيجر بالفتحة اه وانظر ما علة منع الصرف وبقي في باب سنين لغتان أخريان ذكرهما السيوطي في جمع الجوامع أحدهما أن يلزم الواو وفتح النون والظاهر أن اعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة الخ ثانيهما أن يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات (قوله دعاني) أي اتركاني وعادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيما والشاهد في قوله فان سنينه لانه لو كان معربا بالحروف لحذفت النون للاضافة (قوله في احدى الروايتين) والرواية الاخرى سنين كسني يوسف باسكان الياء وحذف النون (قوله أي مجيء) لو قال أي ورود لكان أحسن لانه المتقدم ضمنا في قوله يرد الا أن يقال أشار بذلك الى أن الورود بمعنى المجيء وقوله الجمع يعني جمع سنة وبابه واضافة مجيء الى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجيء مثل حين الثابت لسنين وبابه يطرد في جمع المذكر السالم فلا ركاكة في حل الشارح لانها انما تكون اذا أريد بالجمع في قوله أي مجيء الجمع جمع المذكر السالم القياسي (قوله عرندس) أي قوي شديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة وفي قوله لا يزالون مراعاة معنى الحي بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوه او قد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في ضاربين حيث أثبت النون ولم يحذفها للاضافة فعلم أنه معرب بالحركات وقيل الاصل ضاربين ضاربي القباب على الابدال أو ضاربين للقباب فحذف المضاف أو اللام وأبقى القباب على جره (قوله مخالف للقياس) أي الاصل (قوله من حيث ان رفع المثنى) بكسر الهمزة او بفتحها على انها مع معموليها في تأويل مبتدا والخبر محذوف أي من حيث ذلك موجود هذا ان جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجمل فان جرينا على مذهب الكسائي من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير خبر (قوله وأيضا فقد اعرب بعض الآحاد الخ) هذا التوجيه يقتضي أن سبب اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف اعراب بعض الآحاد بها لانهما لو أعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الاصل وقد سبق عنه أن سبب اعراب بعض الآحاد بها ارادة اعراب المثنى والمجموع بها ليكون توطئة لاعرابهما بها وفي هذا دور فافهم (قوله لزم أن يكون للفرع مزية على الاصل) اعترض بأن التثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفردهما وبأن هذا يقتضي اعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك ويجاب عن الاول بأنهما فرعان عن المفرد في الجملة وبأن من جملة المثنى أبوان وأخوان ونحوهما ومن جملة الجمع أبون وأخون وحمون فلو أعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثاني بأن ما ذكر حكمة فلا يلزم اطرادها (قوله لما كان) أي وجد وجواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفي بعض النسخ باسقاط لما وهي ظاهرة (قوله بقلب بعضها الى بعض) أي خلف بعضها عن بعض (قوله

بغير حركة أخف منها مع الحركة وأما العلة في مخالفتهما للقياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب ثلاثة والاعراب ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل اعرابهما بها على حد اعراب الاسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع في نحو رأيت زيدك ولو جعل اعراب احدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا اعراب فوزعت عليهما واعطى المثنى الالف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل اسما في نحو اضربا وحرفا في نحو ضربا أخواك وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية في الفعل اسما في نحو اضربوا وحرفا في نحو أكلوني البراغيث وجرا بالياء على الاصل وحمل النصب على الجر فيهما ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لان كلا منهما فضلة ومن حيث المخرج لان الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين * الثاني ما أفهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أن اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف وهو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب الى الزجاج والزجاجي قيل هو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه الى ان اعرابهما بحركات مقدرة على الاحرف (ونون مجموع وما به التحق) في اعرابه

(قوله بغير حركة) أي بغير اعتبار حركة للاعراب ظاهرة او مقدرة وقوله اخف منها اى اخف من وجودها ملغاة وهي صالحة للاعراب بها وقوله مع الحركة اى مع اعتبار الحركة هكذا ينبغي تقرير هذا المحل (قوله فلأن حروف الاعراب) اى في الاسم فلا يرد النون في الافعال الخمسة (قوله والاعراب ستة) اى رفع ونصب وجر في المثنى ومثلها في الجمع (قوله في نحو رأيت زيدك) اى من كل مثنى او مجموع اضيف سواء كان مع الالف في حال النصب أو مع الواو في حال الرفع لا الياء لتميزهما معها بفتح ما قبلها في المثنى وكسره في الجمع فقول البعض او الياء سهو (قوله بقي الآخر بلا اعراب) أن كان المراد بقي الآخر بلا اعراب أصلا ورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالي حينئذ لجواز اعراب الآخر بحرفين فقط وان كان المراد بلا اعراب على حد اعراب الاسماء الستة ورد عليه أن لزوم هذا لا يضر فلا يتم التوجيه اذ لقائل أن يقول هلا اعرب الآخر بغير اعراب الاسماء الستة بأن يعرب بحرفين وان كان المراد بلا اعراب رافع للالتباس ولو اعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثنى بالمجموع في الرفع والنصب ورد عليه ان لنا احتمالين لا التباس فيهما بأن يعرب المجموع بالاحرف الثلاثة والمثنى بالالف والياء والعكس اللهم الا أن يقال المثنى سابق على المجموع فهو الاحق بأن يعطى الأحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب ان يكون أحدهما الواو رفعا لدلالتها على الجمعية وحينئذ يحصل الالتباس ولابد فيكون المراد بلا اعراب دافع للالتباس لائق لكن هذا يؤدي الى أن المراد بأحدهما في كلام الشارح المثنى وبالآخر المجموع لا الاحد الدائر والآخر الدائر فتأمل (قوله اسما) حال من الضمير في بها العائد على الالف (قوله لان كلا منهما فضلة) أي اعراب فضلة أو التقدير لان محل كل منهما فضلة (قوله ومن حيث المخرج) عطف على قوله لان كلا منهما فضلة فهو علة ثانية للمناسبة أي ولتقارب المخرج (قوله لان الفتح الخ) اعترضه البعض كشيخنا بأنه غير ظاهر لان الحركة تابعة للحرف في المخرج فان كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة في حد ذاتها ان كانت فتحة فلها ميل الى أقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل الى وسط الفم وان كانت ضمة فلها ميل الى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك اذا نطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت الى حسك وجدت لها ميلا الى أقصى الحلق او مكسورة وجدت لها ميلا الى وسط الفم أو مضمومة وجدت لها ميلا الى الشفتين (قوله بحركات مقدرة) رده الناظم بلزوم ظهور النصب في الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بأنهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل وعن الثاني بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى وغيره (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه على المفعولية لافتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفعه مبتدأ يحوج الى تقدير الرابط في الخبر *(فائدة)* تحذف نون الجمع ونون المثنى للاضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو

خليلي ما ان أنتما الصادقا هوى * اذا خفتما فيه عذولا وواشيا

ونحو قراءة الحسن والمقيمي الصلاة بنصب الصلاة وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم غير معجزي الله بنصب الله وقراءة بعضهم انكم لذائقوا العذاب

بنصب

(فافتح) طلبا للخفة من ثقل الجمع وفرقا بينه وبين نون المثنى (وقل من بكسره نطق) من العرب قال في شرح التسهيل يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة وجزم به في شرح الكافية ومما ورد منه قوله

عرفنا جعفرا وبني أبيه
وأنكرنا زعانف آخرين

وقوله

وقد جاوزت حد الاربعين

(ونون ما ثني والملحق به) وهو اثنان واثنتان وثنتان (بعكس ذاك) النون (استعملوه) فكسروه كثيرا على الاصل في التقاء الساكنين وفتحوه قليلا بعد الياء (فانتبه) لذلك وهذه اللغة حكاها الكسائي والفراء كقوله

على أحوذيين استقلت عشية
فما هي الالمحة وتغيب

وقيل لا تختص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الالف أيضا وهو ظاهر كلام الناظم وبه صرح السيرافي كقوله

اعرف منها الجيد والعينانا
ومنخرين أشبها ظبيانا

وحكى الشيباني ضمها مع الالف كقول بعض العرب هما خليلان

بنصب العذاب وهوا كثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن وماهم بضارى به من احد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني وفي المغني يحذف النونان لشبه الاضافة نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمرو واذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا وسيأتي بسط اعرابهما في باب لا (قوله فافتح) أي ضاما ما قبل الواو ولو تقديرا في نحو وانتم الاعلون اذ أصله الاعلوون وكاسرا ما قبل الياء ولو تقديرا في نحو وانهم عندنا لمن المصطفين اذ اصله المصطفوين (قوله من ثقل الجمع) من تعليلية متعلقة بطلبا (قوله وفرقا) اى وزيادة فرق اذ أصل الفرق حاصل في نحو المصطفين بحذف ألف الجمع وقلب ألف المثنى ياء وفي غيره بحركة ما قبل الياء (قوله وقل من بكسره نطق) أي مع الياء قال في التصريح ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس (قوله لغة) أي لا ضرورة كما قيل به (قوله وجزم به) أي بكونه لغة وهذا هو الراجح (قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد بهم الادعياء الذين ليس أصلهم واحدا (قوله حد الاربعين) استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع والملحق به لغة لبعض من يعربهما بالحروف وسابقا على أن اعرابه بالحركة على النون لغة نظرا الى أن كلا محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفي فيه الاحتمال كما صرحوا به وان زعم البعض خلافه ويمكن أن يحمل مثالا (قوله وهو اثنان واثنتان وثنتان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من الملحقات المصحوبة بالنون وان كان الملحق المصحوب بالنون لا ينحصر في الالفاظ الثلاثة لان منه المذروين والثنايين وما سمي به من المثنى كالبحرين وباب التغليب كالقمرين على قول الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض (قوله بعكس ذاك) أي بخلافه لان الكثير هنا قليل هناك والقليل هنا كثير هناك فالعكس لغوي قطعا فما حكاه البعض من أنه لا لغوي ولا منطقي غير صحيح (قوله على الاصل في التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلاف الاصل لان قياس التقاء الساكنين اذا كان الاول حرف لين أن يحذف كما قال

ان ساكنان التقيا اكسر ما سبق ❊ وان يكن لينا فحذفه استحق

ويجاب بان محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا للزم فوات الاعراب والتثنية ووجه كون النون ساكنة أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزائد ينبغي فيه التخفيف والساكن أخف (قوله على أحوذيين) تثنية أحوذي وهو خفيف المشي لحذقه وأراد بهما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة والضمير في استقلت أي ارتفعت يرجع اليها وقوله فما هي الالمحة أي فما مسافة رؤيتها الامقدار لمحة وقوله وتغيب أي بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطفت على الجملة الاسمية قبلها (قوله أعرف منها) الضمير يرجع الى سلمى في البيت قبله كما قاله العيني والجيد العنق وقوله ومنخرين ان كان بفتح النون الاخيرة فالامر ظاهر أو بكسرها ففي البيت تلفيق من لغتين وفي البيت تلفيق آخر من لغتين لانه جرى في قوله والعينانا على لغة من يلزم المثنى الالف وفي قوله ومنخرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء وقال الدماميني في قوله ومنخرين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اه وعلى هذا ينتفي التلفيق الثاني والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وبفتحهما او بضمهما وظبيان اسم رجل على ما صوبه

وقوله
يا ابنا ارقنى القذان
فالنوم لا تألفه العينان
(تنبيه) قيـل لحقت
النون المثنى والمجموع عوضا
عما فاتهما من الاعراب
بالحركات ومن دخول
التنوين وحذفت مع
الاضافة نظرا الى التعويض
بها عن التنوين ولم تحذف مع
الالف واللام وان كان
التنوين يحذف معهما نظرا
الى التعويض بها عن
الحركة ايضا وقيل لحقت
لدفع توهم الاضافة فى نحو
جاءنى خليـلان موسى
وعيسى ومررت ببنين كرام
ودفع توهم الافراد فى نحو
جاءنى هـذان ومررت
بالمهتدين وكسرت مع المثنى
على الاصـل فى التقاء
الساكنين لانه قبل الجمع
ثم خولف بالحركة فى الجمع
طلبا للفرق وجعلت فتحة
طلبا للخفة وقدم ذلك وانما
لم يكتف بحركة ما قبل الياء
فارقا لتخلفه فى نحو المصطفين
*ولما فرغ من بيان ما ناب
فيـه حرف عن حركة

العينى رادا على من جعله تثنية ظبي كالدماميني وعلى ما قاله العينى فانظر هل المراد أشبها منخرى ظبيان فى الكبر أو أشبها نفس الرجل فى العظم أو القبح (قوله أرقنى) أى أسهرنى والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد أو قذذ كبطل والقذة والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم أفصح (قوله عما فاتهما من الاعراب بالحركات الخ) هذا مذهب سيبويه والصحيح الذى اختاره المحقق الرضى وغيره أن النون عوض عن التنوين فى المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الاعراب على الراجح ولان سيبويه يقول ان اعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض عنها الا أن يقال المراد أنها عوض عن ظهور الحركات فان قلت اذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلم ثبتت مع أل مع أن المعوض عنه لا يثبت مع أل قلت قال الرضى انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون فى بعض المواضع علامة التنكير وفى ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير أصلا فلذلك ثبتت معها اه (قوله ومن دخول التنوين) أى الظاهر أو المقدر كما فى الممنوع من الصرف (قوله وحذفت مع الاضافة الخ) حاصله أنه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع أل كما تثبت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون والفصل بينهما ممتنع بغير الامور الآتية فى قول الناظم فصل مضاف الخ (قوله نظرا الى التعويض بها عن الحركة أيضا) لا وجه لقوله أيضا لان المنظور اليه فى عدم الحذف مع أل هو كونها عوضا عن الحركة فقط الا أن يكون المراد كما نظر الى التعويض بها عن التنوين فى الحذف مع الاضافة (قوله وقيل لدفع الخ) هذا هو الذى اختاره الناظم (قوله لدفع توهم الاضافة) أى وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده (قوله ودفع توهم الافراد) أورد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنعت اضافة جمع المنقوص جرا نحو مررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد حينئذ وأجيب بالفرق بأنه فى الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا فى الايراد على الجر لانه لا التباس حال النصب لان ياء المفرد تفتح نصبا وياء الجمع تسكن فما نقله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة النصب سهو (قوله فى نحو جاءنى هذان) مبنى على أنه مثنى حقيقة والراجح خلافه أو يراد بالمثنى فى أول التنبيه هو وما ألحق به (قوله طلبا للفرق) أى بين نونى المثنى والجمع وكلامه هذا يقتضى أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح الا أن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومة وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر فى المثنى لكونه الاصل فى التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق وأن خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم (قوله وقدم ذلك) أى مر أن علة الفتح طلب الخفة (قوله لتخلفه فى نحو المصطفين) فيه كما قال سم أن هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الالف فى الجمع وقلبها ياء فى التثنية كما مر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط فى

حال

حال اضافة نحو المصطفين ولو قال وانما لم يكتف بحركة ماقبل الياء فارقا مبالغة فى الفرق لكان أتم (قوله من الاسماء) بيان لما مشوب بتبعيض (قوله ما نابت فيه حركة عن حركة) لم يقل من الاسماء لعدم الاحتياج الى التقييد به هنا لان ما ناب فيه حركة عن حركة لا يكون الا من الاسماء بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة (قوله والاول أكثر) لانه أفراد ثلاثة أنواع هى المثنى والمجموع على حده والجمع بالالف والتاء وأما الثانى فأفراد نوع واحد هو مالا ينصرف (قوله وما) أى جمع وقوله قد جمعا أى تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ماقيل يلزم تحصيل الحاصل ان أوقعت ما على جمع واعراب المفرد فى حالة النصب والجر بالكسر مع ان المعرب به الجمع ان أوقعت ما على مفرد (واعلم) أن الجمع بالالف والتاء يطرد فى خمسة أنواع ما فيه تاء التأنيث مطلقا وما فيه ألف التأنيث مطلقا ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب ووصف مذكر غير عاقل كايام معدودات ونظمها الشاطبى فقال

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى ✽ ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل ✽ وغير ذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وسجلات وحمامات وثيبات وشمالات وأمهات ويستثنى من الاول خمسة ألفاظ لا تجمع بالالف والتاء امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة زاد الرودانى وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثانى فعلاء أفعل وفعلى فعلان غير منقولين الى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالالف والتاء واختلف فى فعلاء الذى لا أفعل له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك يجمع بالف وتاء لان المنع فى حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره ويستثنى من الرابع باب حذام فى لغة من بناه قاله الرودانى وغيره (قوله بتا) بالتنوين لانه مقصور للضرورة على مامر والمقصور اذا لم تدخل عليه أل ولم يضف ولم يوقف عليه ينون فاعرابه مقدر على الالف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة لان حذف الالف لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة فهى أحق من الهمزة بجعلها حرف الاعراب ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف (قوله بسبب ملابسته) أشار بقوله بسبب الى أن الباء سببية وبقوله ملابسته الى أن فى عبارة المصنف تقدير مضاف لان السبب ليس وجود الالف والتاء ولو من غير ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغنى عما أطال به البهوتى هنا من التعسف وبجعل الباء سببية يستغنى عن تقييد الالف والتاء بالزيادة لانهما انما يكونان سببا فى الجمعية اذا كانتا مزيدتين (قوله فى الجر) انما ذكره مع أنه جاء على الاصل والكلام فى النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للاشارة الى أن النصب حمل على الجر (قوله معا) منصوب على الحال وهى بمعنى جميعا عند الناظم فلا تقتضى اتحاد الوقت فلا اشكال على مذهبه أما عند ثعلب وابن خالويه فتقتضى اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون معا هنا مجازا فى مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر فى وقت واحد (قوله ليجرى على سنن أصله) ولانه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الاصل فان قلت قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا

من الاسماء اخذ فى بيان ما نابت فيه حركة عن حركة وهو شيآن ما جمع بألف وتاء ومالا ينصرف وبدأ بالاول لان فيه حمل النصب على غيره والثانى فيه حمل الجر على غيره والاول اكثر فقال (وما بتا والف قد جمعا) الباء متعلقة بجمع اى ما كان جمعا بسبب ملابسته للالف والتاء اى كان لهما مدخل فى الدلالة على جمعيته (يكسر فى الجر وفى النصب معا) كسر اعراب خلافا للاخفش فى زعمه انه مبنى فى حالة النصب وهو فاسد اذلا موجب لبنائه وانما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن اصله وهو جمع المذكر السالم فى حمل نصبه على جره

تحملت تلك المزية أيضا قلت تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع
الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الاسلام و
من اجتماع الحرف والحركة أى فى جمع المذكر السالم لو أعرب بحركة على الواو وا
(قوله مطلقا) أى حذفت لامه أولا (قوله وهشام فيما حذفت لامه) لمشابهته المفرد حينئذ
يجر على سنن الجموع فى رد الاشياء الى أصولها وجبر الحذف لامه (قوله سمعت لغاتهم)
أى بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها لغو أو لغى حذفت اللام وعوض عنها هاء التأنيث (قوله
فان رد اليه نصب بالكسرة) لانتفاء العلتين المذكورتين (قوله انما لم يعبر بجمع المؤنث
السالم الخ) أجيب عمن عبر به بأنه صار علما فى اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء مزيدتين
(قوله وسرادقات) جمع سرادق وهو ما يمد فوق صحن البيت كما فى القاموس (قوله نحو بنات
وأخوات) لم ترد اللام فى بنات وردت فى اخوات حملا لكل على جمع مذكره وهو أبناء واخوة
لعدم الرد فى أبناء والرد فى اخوة قاله البعض وفيه نظر لانهم ردوا اللام فى أبناء أيضا لكنهم
قلبوها همزة كما هو شأن الواو بعد الالف الزائدة كما فى كساء الا أن يقال لما غيرت عن
أصلها كان كانها لم ترد (قوله لا دخل لهما فى الدلالة على الجمعية) بل الدلالة على الجمعية
فيهما بالصيغة (قوله كذا أولات) أى مثل ما جمع بألف وتاء فى اعرابه السابق أولات فقول
الشارح يعرب هذا الاعراب بيان لوجه الشبه ولا يخفى أن المقصود لفظ أولات فيكون معرفة
بالعلمية فان اعتبرت مؤنثة لتأولها بالكلمة أو اللفظة منعت الصرف لاجتماع العلمية
والتأنيث المعنوى وان اعتبرت مذكرة لتأولها باللفظ أو الاسم صرفت وانما لم تكن مؤنثة
لفظا لان ما فيها تاء التأنيث والمانع للصرف هو هاء التأنيث كما سننقله عن شيخنا وبهذا
يعرف ما فى كلام البعض وأصل أولات ألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت
لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعات قاله فى التصريح قال الروداني فيه أنه يلزم
من زيادتهما أن يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا به وهو خلاف المفروض فالصواب أن وزنه فعلات
بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادتهما ان يكون جمعا يدفعه أنا لم نجد زيادتهما فى غير
المفرد بمعنى الا وهو جمع بخلاف المفرد نحو أرطاة وسعلاة وبهمات فلو كانتا زائدتين لكان
جمعا اه (قوله لا واحد له من لفظه) بل من معناه وهو ذات فهو فى المؤنث نظير أولى فى
المذكر الا أن أولى مختص بالعاقلين بخلاف أولات (قوله وان كن) أصله كون بفتح الواو ثم
نقل الى فعل بالضم توصلا لما يأتى ثم نقلت ضمة الواو الى الكاف فسكنت الواو فاجتمع
ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله والذى اسما) أى علما لمذكر أو مؤنث كما
فى شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل جواز منعه التنوين كما فى اللغتين الأخريين اذا سمى
به مؤنث فان سمى به مذكر لم يمنع التنوين لفقد التأنيث كما فى التصريح وغيره قال شيخنا
وانما لم يجعل من التأنيث اللفظى لان ما فيه تاء التأنيث والمانع من الصرف هو هاء التأنيث
كما سيأتى (قوله كاذرعات) بكسر الراء وقد تفتح قاموس (قوله أيضا) أى كما قيل فى اولات
كذا قيل ويبعده عدم وقوعه عقب قوله فيه مع ان حمله على هذا المعنى يؤدى الى عدم فائدة
له والمفيد الذى يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حمله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الاعراب
من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح (قوله قبل) اراد القبول القياسى لانه انما يتكلم

وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة
مطلقا وهشام فيما حذفت
لامه ومنه قول بعض العرب
سمعت لغاتهم ومحل هذا
القول ما لم يرد اليه المحذوف
فان رد اليه نصب بالكسرة
كسنوات وعضوات
(تنبيه) انما لم يعبر بجمع
المؤنث السالم كما عبر به غيره
ليتناول ما كان منه لمذكر
كحمامات وسرادقات وما لم
يسلم فيه بناء الواحد نحو
بنات واخوات ولا يرد عليه
نحو ابيات وقضاة لان الالف
والتاء فيهما لا دخل لهما فى
الدلالة على الجمعية (كذا
أولات) وهو اسم جمع
لا واحد له من لفظه يعرب
هذا الاعراب الحاقا له
بالجمع المذكور قال تعالى
وان كن اولات حمل (والذى
اسما قد جعل) من هذا
الجمع (كاذرعات) اسم
قرية بالشام وذاله معجمة
اصله جمع أذرعة التى هى
جمع ذراع (فيه ذا) الاعراب
(أيضا قبل)

على اللغة الفصحى ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ومنهم من يجعله كارطاة علما فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة واذا وقف عليه قلب التاء هاء وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله

تنورتها من أذرعات وأهلها
بيثرب أدنى دارها نظر عالى

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين

(تنبيه) قد تقدم بيان حكم اعراب المثنى اذا سمى به واما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه الاول كاعرابه قبل التسمية به والثانى أن يكون كغسلين فى لزوم الياء والاعراب بالحركات الثلاث على النون منونة والثالث أن يجرى مجرى عربون فى لزوم الواو والاعراب بالحركات على النون منونة والرابع أن يجرى مجرى هرون فى لزوم الواو والاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة

صول القياسية اه يس (قوله على اللغة الفصحى) المراعى فيها الحالة الاصلية فقط المرادى انما بقى تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية اى اذا كان علما على بث لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اه اى وتنوين المقابلة يجامع علتى منع الصرف وله من يمنعه التنوين) اى مراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوى وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كام لانه مشبه لتنوين الصرف فى الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين فى الوجه الثالث وقوله ويجره وينصبه بالكسرة أى مراعاة للحالة الاصلية ففى هذه اللغة مراعاة الحالتين ومن كون المراعى فى جره ونصبه بالكسرة الحالة الاصلية يعلم أن الكسرة فى حال النصب نائبة عن الفتحة لا فى حال الجر وان ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح (قوله ومنهم من يجعله كارطاة) والمراعى فى هذه اللغة الحالة الراهنة فقط (قوله واذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعنى فلا يرد ان المنع انما هو مع هاء التأنيث لا مع تائه على ان التأنيث المعنوى موجود ايضا (قوله تنورتها) أى نظرت بقلبي لا بعينى الى نارها لشدة شوقى اليها وجملة وأهلها بيثرب حالية وكذا جملة أدنى دارها الخ ويثرب اسم لمدينة النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها من العماليق وقد ورد النهى عن تسميتها بيثرب لانه من التثريب وهو الحرج وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين وأدنى دارها مبتدأ ونظر عالى خبر والكلام على حذف مضاف اما من المبتدا اى نظر أدنى دارها أو الخبر أى ذو نظر عالى والمعنى أن نظر الاقرب من دارها الى نظر عظيم فكيف بنظر نفس دارها (قوله جائز عند الكوفيين) هو الحق لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه (قوله قد تقدم) أى فى الشرح أى وتقدم حكم اعراب المسمى بما جمع بالف وتاء فى المتن وا ورد عليه أنه تقدم فى المتن حكم اعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام الشارح أنه لم يتقدم والجواب ان مراده انه لم يتقدم بسائر أوجهه بل بوجه واحد وهو اعرابه كاعرابه قبل التسمية به (قوله كغسلين) هو ما يسيل من جلود اهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع بغسلين فى كونه ذا زيادتين الياء والنون (قوله منونة) اى ان لم يكن أعجميا فان كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب اعراب ما لا ينصرف نحو قنسرين اه تصريح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده والعجمة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على أن ينضم الى العلمية مانع آخر كالعجمة والتأنيث المعنوى أفاده البعض وقد كتب الرودانى على قول المصرح فان كان أعجميا الخ ما نصه هذا كلام ظاهرى فان ضمير كان عائد الى ماسمى به من الجمع وما الحق به وقنسرون وسائر الاعجميات ليس واحدا منها بل هى أسماء مرتجلات لمسمياتها فلا بد من زيادة نوع فى أنواع الملحقات بالجمع تركه الموضح وزاده الدمامينى فى شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كياسمين أو علما كصفين ونصيبين وقنسرين وفلسطين فانه يعرب اعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والاولى جعل عليين من هذا النوع اه ببعض تغيير وهو حسن جدا طالما كان يلوح ببالى (قوله وشبه العجمة) لان وجود الواو والنون فى الاسماء المفردة من خواص الاسماء الاعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو حمدون وسحنون يجوز

والخامس أن تلزمه الواو وفتح
النون ذكره السيرافي
وهذه الأوجه مترتبة
كل واحد منها دون ما قبله
وشرط جعله كغسلين وما
بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف
فان تجاوزها كاشهيبابين
تعين الوجه الاول قاله في
التسهيل (وجر بالفتحة)
نيابة عن الكسرة (مالا
ينصرف) وهو ما فيه علتان
من علل تسع كأحسن أو
واحدة منها تقوم مقامهما
كمساجد وصحراء كما سيأتي في بابه
لأنه شابه الفعل فثقل فلم
يدخله التنوين لأنه علامة
الأخف عليهم والأمكن
عندهم فامتنع الجر بالكسرة
لمنع التنوين لتآخيهما في
اختصاصهما بالأسماء
ولتعاقبهما على معنى واحد
في باب راقود خلا وراقود
خل فلما منعوه الكسرة
عوضوه منها الفتحة نحو فحيوا
بأحسن منها وهذا (مالم يضف
أو يك بعد أل ردف) أي تبع
فان أضيف أو تبع أل ضعف
شبه الفعل فرجع الى أصله
من الجر بالكسرة نحو في
أحسن تقويم وأنتم عاكفون
في المساجد ولا فرق في أل
بين المعرفة كما مثل والموصولة
نحو كالأعمى والأصم وقوله

فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما في الشيخ يحيى (قوله أن تلزمه الواو وفتح النون) والاعراب بحركات مقدرة على الواو لا النون كما يفيده كلام التصريح حيث قاسه على المثنى عند من يلزمه الالف ويكسر نونه ويقدر الاعراب على الالف لا النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من أنه يلزم تقدير الاعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بان النون لما كانت في الاصل أعني في حالة الجمعية قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو انما يلحق الآخر استصحب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة (قوله وجر) يحتمل كونه فعل أمر ناصبا ما لا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا رافعا له بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح الآخر يؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة كأحمد والمقدرة كموسى وأورد اللقاني على قوله وجر بالفتحة الخ أنه منقوض بما سمى به مؤنث من الجمع بالف وتاء والحق به بناء على أنه معرب باعراب أصله ويمكن دفعه بانه علم استثناؤه من قوله سابقا والذي اسما قد جعل الخ فافهم (قوله وهو ما فيه علتان) العلة اصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا هو منع الصرف انما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الاول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة (قوله لأنه شابه الفعل) أي في اجتماع علتين فرعيتين احداهما لفظية والاخرى معنوية كما سيأتي بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وجر الخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين (قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين) فاذا نوّن للضرورة عاد الجر بالكسرة لانه انما امتنع تبعا له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بان تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بأنه تنوين آخر أتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضروري وقيل يجر بالكسرة نظرا الى أنه بصورة تنوين الصرف (قوله ولتعاقبهما) أي تناوبهما على معنى واحد هو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصا أو احتمالا وذلك أنك اذا قلت عندي راقود خلا كان القصد المظروف نصا لان التمييز المنصوب على معنى من نصا واذا قلت عندي راقود خل احتمل ان يكون خل تمييزا على معنى من فيكون القصد المظروف وأن تكون اضافة راقود اليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقبهما أن راقودا ان نون لم يجر خل بل ينصب تمييزا والا جر باضافة راقود اليه اضافة المميز الى التمييز والراقود دن طويل يطلى داخله بالقار وهو معرّب كما في زكريا (قوله نحو فحيوا بأحسن منها) تمثيل للجر بالفتحة وقوله سابقا كأحسن وكمساجد وصحراء تمثيل لذي العلتين وذي العلة (قوله مالم يضف الخ) أي مدة عدم الاضافة والردف لأل لان النفي مع العطف بأو يفيد نفي كل نحو ومالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة قاله سم فهو من عموم السلب (قوله ردف) ليس حشوا لان البعدية لا تقتضي الاتصال اهـ يس (قوله فان أضيف) أي الى ظاهر نحو مررت بأفضلكم أو مقدر نحو ابدا أبدا من أول في رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه شنواني (قوله ضعف شبه الفعل) أي لمصاحبته خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهي أل أو الاضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرهما في معناه التعريف أي في الجملة فلا ترد أل الزائدة والاضافة اللفظية

وبقولنا المؤثرة فى معناه يندفع الاعتراض بان مقتضى التعليل جر مالا ينصرف بالكسرة اذا صحب حرف الجر لانه من خصائص الاسم (قوله وما أنت) فى بعض النسخ ما أنت فيكون فى البيت الخرم بخاء معجمة فراء وهو حذف أول البيت والناظر يطلق كثيرا على انسان العين والمراد به هنا القلب بدليل الشرط (قوله بناء) بالنصب مفعول لاجله لمحذوف أى ومثلنا بالاعمى والاصم واليقظان لانا بنينا على الخ أومفعول مطلق لمحذوف أى والتمثيل به بنى بناء أوالرفع خبر محذوف أى والتمثيل به بناء على الخ أى مبنى (قوله ألن شمت الخ) يحتمل أن تكون أن مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وان تكون شرطية أتى بجوابها فوعالان فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة أى نظرت وبريقا تصغير برق وتألق لمع والأولق الجنون وجملة اعتاد أولقا حال من المضاف اليه أونعت له لانه نكرة فى المعنى كما فى كمثل الحمار يحمل أسفارا كذا قال العينى وتبعه غيره وفى الحالية نظر لعدم شرط مجىء الحال من المضاف اليه (قوله ظاهر كلامه) انما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لان الضمير فى ينصرف ومابعده يرجع الى مالا ينصرف ومفهومه أنه اذا أضيف مالا ينصرف أوتبع أل جر بالكسرة ولاشك أن المحكوم عليه فى هذا المفهوم مالا ينصرف (قوله وهو اختيار جماعة) هو مبنى على ان الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والاضافة وانما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه قاله فى الهمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع وان زالت منه علة وولا وجه له الا الاستصحاب (قوله وذهب جماعة الخ) يحتمل أن القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود أل أو الاضافة ويحتمل ان يقول هو الجر بالكسرة فقول شيخنا والبعض انه مبنى على ان الصرف هو الجر بالكسرة ان كان مستنده أن الواقع أن هؤلاء يقولون ان الصرف هو الجر بالكسرة فمسلم وان كان استنباطا فلا (قوله مطلقا) أى زالت منه علة أولا (قوله وهو الاقوى) التحقيق تفصيل الناظم (قوله اذا زالت منه علة) أى بان كانت احدى علتيه العلمية لان العلم لا يضاف ولا تدخل عليه أل حتى ينكر (قوله فنصرف) أى ولم يظهر التنوين لوجود أل أو الاضافة (قوله واجعل لنحو يفعلان الخ) انما أعربت هذه الامثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثنى الاسم وفعل الجماعة مجموعه فاجريا مجراهما فى الاعراب بالحرف وحمل على الفعلين فعل المخاطبة لمشابهته لهما ولانها لو أعربت بالحركات لكانت اما مقدرة على الضمائر أو على ما قبلها لا سبيل الى الاول لان الضمائر كلمات فى ذاتها ولا يقدر اعراب كلمة على كلمة أخرى ولا الى الثانى لان ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالافعال فكان ماقبلها حشوا والاعراب لا يقع حشوا ولمن يعرب بها بحركات مقدرة على ماقبل الضمائر أن يقول ان سلم أن ماقبلها كالحشو لا يسلم ان الاعراب لا يكون على ماهو كالحشو بدليل أن البناء الذى هو نظير الاعراب يكون على ماهو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف اعرابها الالف والواو والياء الموجودات لانها أسماء والاسماء لا تكون حروف اعراب وأيضا لو كانت اعرابا لاذهبها الجازم كما فى سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجوب حذفه لالتقائه ساكنا مع الضمائر الساكنة وكان حرف اعرابها النون لمشابهتها حروف العلة لانها تدغم فى الواو نحو من وال وفى الياء نحو ومن يقنت وتبدل ألفا فى الوقف على المنصوب المنون فى اللغة المشهورة وفى الوقف على المؤكد بنون

وما أنت باليقظان ناظره
اذا نسيت بمن تهواه ذكر العواقب

بناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة وفيه ماسيأتى والزائدة كقوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

ومثل أل أم فى لغة طيئ كقوله

ألن شمت من نجد بريقا تألقا
تبيت بليل ام ارمد اعتاد أولقا

(تنبيهان) الاول ما الاولى موصولة والثانية حرفية وهى ظرفية مصدرية أى مدة كونه غير مضاف ولا تابع لال * الثانى ظاهر كلامه ان مالا ينصرف اذا أضيف أو تبع أل يكون باقيا على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافى وابن السراج الى انه يكون منصرفا مطلقا وهو الاقوى واختار الناظم فى نكتة على مقدمة ابن الحاجب انه اذا زالت منه علة فنصرف نحو بأحمدكم وان بقيت العلتان فلا نحو باحسنكم * ولما فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال

(واجعل لنحو يفعلان)

أى من كل فعل مضارع اتصل به

ألف اثنين اسما أوحرفا (النونا * رفعا) الاصل علامة رفع فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يدل على ذلك مابعده والتقدير اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان (و) لنحو (تدعين) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أوحرفا فالامثلة خمسة على اللغتين وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فهذه الامثلة رفعها

التوكيد الخفيفة التالية فتحا وفي الوقف على اذن وجاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون في حالة الرفع وجوبا فتقدر كما في نحوهل تضربان هل تضربن يازيدون هل تضربن ياهند وجوازا بكثرة في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمروني بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لانون الوقاية واذا لم تحذف جاز الفك والادغام وبالاوجه الثلاثة قرئ تأمروني وبقلة في غيرذلك

نحوأبيت أسري وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي

وفي الحديث والذي نفس محمد بيده لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الاصل لاتدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا ساحران يظاهرا أي يتظاهران فأدغم التاء في الظاء وحذف النون كذا في التصريح وغيره لكن قال الدماميني وشارح الجامع انه شاذ وقال في الهمع لايقاس عليه في الاختيار (قوله ألف اثنين) أي شخصين سواء كانا مخاطبين أومخاطبتين أو غائبين أوغائبتين (قوله اسما) بان كانت ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله أوحرفا أي دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث (قوله الاصل علامة رفع) دفع بتقدير المضاف عدم تناسب كلامي المصنف لانه جعل أولا النون اعرابا وثانيا الحذف علامة اعراب والمناسب جعلهما معا اعرابا أو علامة اعراب وأرجع ماهنا الى ماسيأتي من قوله وحذفها الخ ولم يعكس مع أن في العكس التأويل وقت الحاجة لاقبلها لبعد التأويل في الثاني بحمل الجزم والنصب على المعنى المصدري الذي هو فعل الفاعل لانهما لايطلقان اصطلاحا بهذا المعنى دون التأويل في الاول ولاينافي التأويل في الاول مذهب المصنف من كون الاعراب لفظيا كما قيل لما قدمه الشارح من انه لامنافاة بين جعل الشئ اعرابا وجعله علامة اعراب لان جعله اعرابا من حيث عموم كونه أثرا جلبه عامل وجعله علامة اعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطال به البعض (قوله اتصل به ياء المخاطبة) ترك التعميم هنا لانها لاتكون الا اسما (قوله واو الجمع) المراد الجمع بالمعنى اللغوي وهو الجماعة ليدخل نحو زيدو عمرو وبكر يفعلون وفي نسخ واو الجماعة وهي ظاهرة (قوله فالامثلة خمسة) تفريع على مايفيده تعميم الشارح في الفعل حيث قال من كل فعل الخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء من ثبوت الامرين لا على تعميمه في ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما أوحرفا لان المعروف ان عدها خمسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لاباعتبار اسمية الالف والواو وحرفيتهما ويدل على ماذكرناه قوله وهي يفعلان وتفعلان الخ فقوله خمسة على اللغتين أي جارية على كل من اللغتين وان كان الاختلاف بين اللغتين في غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من يجرد الفعل المسند الى اثنين أوجماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والالف في الاولين اسم فقط وفي الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان بالتحتية للغائبين فقط اسما أوحرفا فهذه ستة ويضربون بالتحتية للغائبين اسما أوحرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط والعاشرة تضربين وان نظر الى تغليب المذكر على المؤنث أوالحاضر على الغائب والعكس والى كون المؤنث حقيقي التأنيث أومجازيه زاد العدد وسمى يفعلان وتفعلان ويفعلون

وتفعلون

وتفعلون وتفعلين أمثلة لانه ليس المقصود هي بخصوصها بل هي وما ماثلها في اتصال الالف أو الواو أو الياء *(فائدة)* اذا قلت هما تفعلان تعني امرأتين فهل يفتتح الفعل بتاء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى أو بياء تحتية رعيا اللفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين الاول قول ابن أبي العافية تلميذ الاعلم وهو الراجح الذي ورد به السماع والثاني قول ابن الباذش قاله الدماميني (قوله بثبات النون) أي بثبوتها أي بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله وحذفها الخ أتم وهذه النون تكسر مع الالف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الالف أيضا قرئ أتعدانني ان أخرج بفتحها وذكر ابن فلاح في المغني أنها تضم أيضا قرئ شاذا الا يأتيكما طعام ترزقانه بضمها قاله الروداني (قوله وحذفها للجزم الخ) وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كما مر (قوله مظلمه) بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير (قوله لانه الاصل) أي الحذف للجزم أصل للحذف للنصب وانما كان أصلا لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الاصل الاصيل في الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شئ فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل (قوله والحذف للنصب محمول عليه) كما حمل النصب على الجر في المثنى والجمع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص (قوله وهذا) أي اعراب تلك الامثلة بثبوت النون رفعا وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور الخ ولو قدمه الشارح على التنبيه لكان أليق (قوله بحركات مقدرة على لام الفعل) منع من ظهورها حركة المناسبة أي وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر اه دماميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتي المجزوم والمرفوع لانه والجازم انما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجودا أو عدما ليدخل السكون (قوله بخلاف الرجال يعفون) أي في الامور الاربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل في هذا معربا اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الاعراب (قوله تعفووا) أي بواوين الاولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الاولى فحذفت ثم الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة عمدة (قوله وبدأ بالاسم) لكن في ابتدائه بالاسم فصل بين النظائر وهي أبواب النيابة ولهذا قدم الموضح الفعل المعتل (قوله معتلا) مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة أولا أو وسطا أو آخرا كالوعد ووعد وكالبيع وباع وكالفتى والرمي ويغزو ويسمى الاول مثالا لمماثلته الصحيح في عدم اعلال الماضي واسمي الفاعل والمفعول والثاني أجوف وذا الثلاثة لانه في الحكاية عن النفس بالماضي على ثلاثة أحرف كقلت وبعت والثالث ناقصا ومنقوصا لنقص حرفه الاخير وقفا وجزما من بعض أفراده كاغز ولم يغز ونقص الاعراب كلا أو بعضا من بعض آخر كالفتى ويغزو وذا الاربعة لانه في الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون في الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح ان سلم من التضعيف والهمز فسالم والا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس (قوله الذي حرف اعرابه ألف الخ) دخل فيه المثنى على لغة من يلزمه الالف (قوله لينة) لم يكتف بكون الالف عند الاطلاق تنصرف الى اللينة لان توهم الشمول قائم والمطلوب في التعاريف الايضاح (قوله لازمة) أي

بثبات النون نيابة عن الضمة (وحذفها) أي النون (للجزم والنصب سمه) أي علامة نيابة عن السكون في الاول وعن الفتحة في الثاني (كلم تكوني لترومي مظلمه) الاصل تكونين وترومين فحذفت النون للجازم في الاول وهو لم وللناصب في الثاني وهو أن المضمرة بعد لام الجحود *(تنبيهان)* الاول قدم الحذف للجزم لانه الاصل والحذف للنصب محمول عليه وهذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن اعراب هذه الامثلة بحركات مقدرة على لام الفعل * الثاني انما ثبتت النون مع الناصب في قوله تعالى الا أن يعفون لانه ليس من هذه الامثلة اذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبني مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فانه من هذه الامثلة اذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو وأن تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعوا وأصله تعفووا ولما فرغ من بيان اعراب الصحيح من القبيلين شرع في بيان اعراب المعتل منهما وبدأ بالاسم فقال (وسم معتلا من الاسماء ما) أي الاسم المعرب الذي حرف اعرابه ألف لينة لازمة

فى الاحوال الثلاثة لفظا أو تقديرا كما فى المقصور المنون واعترض بأنه لايشمل الالف المنقلبة عن الهمزة كالمقرا اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أى التى هى الاصل وأجيب بأن ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ماقبلها شاذ والشاذ لايعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجرى فى قوله ياء لازمة (قوله كالمصطفى وموسى والعصا) أشار بتعداد الامثلة الى أنه لافرق بين العربى والعجمى ولا بين العاقل وغيره (قوله كالداعى والمرتقى) أشار بزيادة الداعى الى أنه لافرق بين الثلاثى والمزيد أو الى أنه لافرق بين ماياؤه أصلية كالمرتقى أو منقلبة عن واو كالداعى ولم يذكر المصنف فى معتل الاسماء ما آخره واو كماذكره فى معتل الافعال لانه لايوجد اسم معرب عربى آخره أصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبنى كذو الطائية والاعجمى قال فى الهمع كهندوور أيت بخط ابن هشام السمندو اه وماواوه عارضة التطرف نحو ياثمو مرخم ثمود أو غير لازمة كالاسماء الستة حالة الرفع (قوله مكارما) منصوب على المفعولية أو التمييز المحوّل عن الفاعل أو الظرفية المجازية (قوله يعل) أى يغير آخره بالقلب أى دائما فلا يرد أن الثانى قد يعل آخره بالقلب كما فى الداعى فان ياءه منقلبة عن واو كما مر (قوله والثانى يعل آخره بالحذف) أى حذف يائه للتنوين وفيه أن الاول يعل آخره بحذف الالف للتنوين أيضا (قوله فخرج بالمعرب) لم يخرج من معتل الاسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشى وعلى و يرمى وفى نظرا الى أن شأن الجنس أن لايخرج به و بعضهم أخرجهما به نظرا الى أن الجنس اذا كان بينه و بين فصله عموم وجهى كما هنا قد يخرج به كل مادخل فى الآخر وفيه أن الحرف لم يدخل فى المعرب كما لم يدخل فى الاسم (قوله وغلاميك) لايقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به حينئذ عما بعده ولان الغلام ليس علما ولا صفة بل بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والبعض عليه بأن المثنى خارج باشتراط الكسرة يرده أن اشتراط الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم وانما الاخراج بالسابق (قوله نحو ظبى وكرسى) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح أو معتل (قوله جميعه) اما تأكيد للضمير فى قدر العائد الى الاعراب أو نائب فاعل قدر أو تأكيد للاعراب ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولا للمؤكد فهو على حد ولا يحزن و يرضين بما آتيتهن كلهن لكن الفاصل فى الآية معمول لعامل المؤكد ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر مالاينصرف حال الجر فانه انما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بانه لاثقل مع التقدير كما قاله سم (قوله على الالف) موجودة كالفتى ومقدرة كفتى (قوله والقصر) اى فى اللغة (قوله لانه محبوس عن المد) اى الفرعى وهو الزائد على المد الطبيعى ووجه التسمية لايوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده فى نحو يخشى ولا على الثانى بوجوده فى نحو غلامى على أنه قد يقال المراد الحبس الذاتى عن ظهور الحركات والحبس عنه فى نحو غلامى ليس ذاتيا (قوله لحذف لامه) لايرد عليه حذف لام المقصور للتنوين ولا على الثانى نحو يدعو و يرمى كما مر (قوله ونصبه ظهر على الياء) مالم تكن الياء آخر الجزء الاول من مركب مزجى أعرب اعراب المتضايفين نحو معديكرب وقالى قلا فتسكن ولاتظهر عليها الفتحة قال فى همع الهوامع بلاخلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضى بان هذه الاضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمتان بالمتضايفين من حيث ان احداهما عقب الاخرى لكن فى حواشى

(كالمصطفى) وموسى والعصا أو ياء لازمة قبلها كسرة كالداعى (والمرتقى مكارما) ❊(تنبيه)❊ انما سمى كل من هذين الاسمين معتلا لان آخره حرف علة أو لان الاول يعل آخره بالقلب اما عن ياء نحو الفتى أو عن واو نحو المصطفى والثانى يعل آخره بالحذف فخرج بالمعرب نحو متى والذى و بذكر الالف فى الاول المنقوص نحو المرتقى و بذكر اللينة المهموز نحو الخطا و بذكر الياء فى الثانى المقصور نحو الفتى و بذكر اللزوم فيهما نحو رأيت أخاك وجاء الزيدان فى الاول ومررت بأخيك وغلاميك و بفيك فى الثانى و باشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظبى وكرسى (فالاول) وهو ما كان كالمصطفى (الاعراب فيه قدرا ❊ جميعه) على الالف لتعذر تحريكها (وهو الذى قد قصرا) أى سمى مقصورا والقصر الحبس ومنه حور مقصورات فى الخيام أى محبوسات على بعولتهن وسمى بذلك لانه محبوس عن المد أو عن ظهور الاعراب (والثان) وهو ما كان كالمرتقى (منقوص) سمى بذلك لحذف لامه للتنوين أو لانه نقص منه ظهور بعض الحركات (ونصبه ظهر) على الياء

لخفته نحو رأيت المرتقي ومرتقيا وأجيبوا داعي الله وداعيا الى الله باذنه (ورفعه ينوى) على الياء ولا يظهر نحو يوم يدعو الداعي
لكل قوم هاد فعلامة الرفع الضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة و(كذا أيضا يجر) بكسر منوى نحو وأجيب
دعوة الداعي وأنهم في كل واد واغا لم يظهر الرفع والجر استثقالا لا تعذرا لامكانهما قال جرير *فيوما يوافين الهوى غير ماضي
وقال الآخر لعمرك ماتدري متى أنت جائي * ولكن أقصى مدة العمر عاجل *(تنبيه)* من العرب من
يسكن الياء في النصب أيضا قال الشاعر ولو أن واش باليمامة داره * وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر (وأى فعل) كان (آخر منه ألف) نحو يخشى (أو واو) نحو يدعو (او ياء) نحو يرمى (فمعتلا عرف) أي شرط وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف اليه وكان بعده مقدرة وهي اما شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدا وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها أو ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستتكن نائب عن الفاعل عائد على فعل وخبر المبتدا جملة الشرط وقيل هي وجملة الجواب معا وقيل جملة الجواب فقط ومعتلا حال منه مقدم على عامله والمعنى أى فعل كان آخره حرفا من الاحرف المذكورة فانه يسمى معتلا (فالالف انو فيه غير الجزم) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يخشى لتعذر الحركة على
الالف والالف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده (وأبد) أي أظهر (نصب) ما آخره واو (كيدعو) أو ياء نحو (يرمى)
لخفة النصب وأما قوله * أبى الله أن أسمو بأم ولا أب وقوله * ما أقدر الله أن يدني على شحط * من داره الحزن ممن داره صول
فضرورة (والرفع فيهما) أى الواوى واليائي (انو) لثقله عليهما (واحذف جازما ثلاثهن) وأبق الحركة التي قبل المحذوف
دالة عليه (تقض حكما لازما) نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم فالرفع نصب بالمفعولية لانو وفيهما متعلق به واحذف عطف على انو
وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله وجازما حال من فاعل احذف وثلاثهن مفعول به اما لاحذف والضمير في

شيخنا عن سم أن الدماميني نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء واسكانها (قوله لخفته) لكونه فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح في نحو يبيع ورمى فانه للزومه الياء لو أبقى استثقل فقلبت الياء ألفا فاندفع استشكال الفرق فتأمل (قوله ورفعه ينوى) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن (قوله ولا يظهر) فائدته بعد قوله ينوى دفع توهم أن المراد ينوى جوازا (قوله بكسر منوى) أي اذا كان منصرفا والا قدرت الفتحة حال الجر (قوله غير ماضي) أي وفاء غير نافذ بل مقطوع (قوله ولو أن واش الخ) واش اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من اجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور (قوله وهو من أحسن ضرورات الشعر) الاصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء (قوله وأي فعل) أي مضارع ولم يقيده به لان الكلام في المعرب (قوله وكان بعده مقدرة) جواب عما يقال أداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية لكن اعترض بأن الفعل لا يحذف بعد أداة الشرط غير ان ولو الا ان كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد اللهم الا أن يكون ذلك في غير الضرورة (قوله اما شانية) أي اما ناقصة شانية أي اسمها ضمير الشان وقوله أو ناقصة اي غير شانية ففي عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بأن الشانية من الناقصة على الاصح فلا تحسن مقابلتها بها وفي بعض النسخ أو غير شانية والامر عليها ظاهر (قوله جملة من مبتدا وخبر خبرها) فهي في محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها في مفسرة العامل لا ضمير الشان (قوله وألف خبرها) وعلى هذا فقوله أو واوا وياء خبر مبتدا محذوف أي أو هو واو أو ياء فلا اشكال في رفعه (قوله وخبر المبتدا جملة الشرط) هذا هو الراجح وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله في المغني (قوله حال منه) أي من الضمير المستكن في عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فان جعل بمعنى علم فهو مفعوله الثاني وهذا أولى لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به (قوله والمعنى الخ) لا يخفى أنه حل معنى لا حل اعراب فلا يقال مقتضى حله أن كان غير شانية وأن معتلا مفعول عرف بمعنى سمي (قوله والالف نصب الخ) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال (قوله يفسره) أي معنى لا لفظا والتقدير اقصد الالف أو اعتبر أو لابس (قوله أبى الله الخ) يعني أن علوه وسيادته من نفسه لاتصافه بالاوصاف الحميدة لا أنها وراثة من آبائه (قوله ما أقدر الله أن يدني على شحط * من داره الحزن ممن داره صول)

ماتجبية وعلى بمعنى مع والشخط بشين معجمة فخاء مهملة مفتوحتين البعد والحزن بفتح المهملة فسكون الزاى موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا فى شرح الشواهد للعينى والذى فى القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط فى كثير من النسخ (قوله ثلاثهن) من اضافة الصفة الى الموصوف وانما جاز حذف الآخر فى الجزم وليس علامة الرفع قال الرضى لان شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذى فى الآخر والرفع الذى فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد فى الآخر الاحرف العلة مشابها للحركة فحذفه ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وانما لم يلحق النصب بالجزم فى الفعل المعتل كما ألحق به فى الافعال الخمسة لانه انما ألحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبا بالحركة على الاصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافى أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل وقال بعضهم انما ثبتت ألف نحو يخشى نصبا لا جزما لان الجزم ذهاب الحركات واذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذى هو الالف بخلاف النصب فان الحركة فيه موجودة الا أنها تغيرت من ضمة الى فتحة فلو حذفت الالف بقيت الحركة التى هى الفتحة بلا حرف (واعلم) أنه لا يحذف حرف العلة الا اذا كان متأصلا فان كان بدلا من همزة كيقرا ويقرى ويوضو فان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسى لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لان العامل أخذ مقتضاه وان كان قبله فهو شاذ والاكثر حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض (قوله أو يكون معمولا للحال) لو قال أو للحال لكان أخصر وأنسب بالعطف على قوله اما لاحذف (قوله ان كان تقض الخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به واعلم أنه لا ينحصر تقدير الاعراب فى الاسم المعتل والفعل اذ منه فى الاسم ما سكن آخره للادغام نحو وقتل داود جالوت بادغام الدال فى الجيم أو للوقف أو للتخفيف والمحكى نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومنه ما جعل علما من المركب الاسنادى على مختار السيد وسيأتى فى العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظا أو تقديرا وكالياء بدلها نحو يا غلاما ويا أبتا ويا أمتا ومنه فى الفعل ما سكن للادغام نحو زيد يضرب بكرا أو للوقف أو للتخفيف نحو يأمركم بسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز فى النثر على الصحيح وما حرك لالتقاء الساكنين كلم يكن الذين كفروا وما أدغم فى آخره كلم يشد وما حرك من القوافى نحو* وأنك مهما تأمرى القلب يفعل* وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما فى الاسماء الستة أو المثنى أو الجمع اذا أضيف الى كلمة أولها ساكن (قوله قد ثبت حرف العلة) أى وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذى هو لام الكلمة بل الاعم منه ومن المزيد للاشباع فظهر قول الشارح بعد فقيل ضرورة وقيل بل حذف الخ أى فقيل حرف العلة الموجود هو الاصلى وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الاصلى بل الاصلى حذف ثم أشبعت الفتحة الخ فلا حاجة الى ما تكلفه البعض هذا وفى الهمع أن ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة (قوله فى قوله وتضحك الخ) وأما قراءة قنبل انه من يتقى ويصبر باثبات الياء وتسكين الراء فقيل من موصولة

وتسكين

ثلاثهن لأحرف العلة الثلاثة ومعمول الحال محذوف وهى الافعال الثلاثة المعتلة والتقدير احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الافعال الثلاثة المذكورة أو يكون معمولا للحال والضمير للافعال ومعمول الفعل محذوف وهو الاحرف الثلاثة والتقدير احذف أحرف العلة حال كونك جازما الافعال ثلاثهن وتقض مجزوم جواب احذف وحكما مفعول به ان كان تقض بمعنى تؤدى ومفعول مطلق ان كان بمعنى تحكم * (خاتمة) * قد ثبت حرف العلة مع الجازم فى قوله وتضحك منى شيخة عبشمية

وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء اشباع أو لاجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة (قوله شيخة عبشمية) أى عجوز منسوبة الى عبد شمس ويمانيا أصله يمنيا حذفت احدى ياءى النسب وعوض عنها الالف (قوله والانباء تنمى) بفتح الفوقية أى الاخبار تزداد وتنتشر يقال نما الشئ ينمو ويمنى ازداد ونمى الحديث ينمى ارتفع ونماه بالتخفيف ينميه رفعه كذا فى القاموس قال العينى والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو مالاقت والباء زائدة ويحتمل أنه تنازع يأتى وتنمى فى مالاقت وأعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الاول وحينئذ فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال فى المغنى والمعنى على الاول يعنى زيادة الباء واعتراض الجملة أوجه اذ الانباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره وقوله لبون هى الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام وهى الناقة الشابة (قوله هجوت زبان) اسم رجل والقصد الانكار عليه فى الهجو ثم الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة (قوله فقيل ضرورة) وعليه فجزم الفعل باسقاط الضمة المقدرة

(النكرة والمعرفة)

هما فى الاصل اسما مصدرين لنكر وعرّف ثم جعلا اسمى جنس للاسم المنكر والاسم المعرف لا علمين وان وقع فى كلام شيخنا قيل تقسيم الاسم الى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لان المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق أنه معرفة معنى أيضا لانه الماهية المشخصة بقيد ظهورها فى فرد ما فالشيوع انما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح فى كون الاسم معرفة بمعنى لتعين الموضوع له وهو الماهية غاية الامر أن انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الروداني (فائدة) الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رأيت طائرا يصيح أو فوق غصن أو على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رأيت الهلال يضىء أو بين السحاب أو فى الافق وبعد النكرة التى كالمعرفة أو المعرفة التى كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب الناظر أو فوق أغصانه أو على أغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبنى الزهر يفوح نشره أو فوق أغصانه أو على أغصانه لان المعرف الجنسى كالنكرة فقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس على اطلاقه كذا فى المغنى وأسلفنا عن الدمامينى جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة (فائدة ثانية) قال فى المغنى قالوا ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى وان أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت نفس الاولى وحملوا على ذلك ماروى لن يغلب عسر يسرين ثم نقض الاحكام الاربعة بتخلفها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الاطلاق وعدم القرينة فأما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك أن قوله ان مع العسر يسرا وان احتمل التأكيد فيكون أخذ اليسرين من جعل تنوين يسر للتكثير لكن جعله تأسيسا خير فيكون فى الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذى كانوا فيه وباليسرين ما تيسر لهم من الفتوح فى زمنه عليه الصلاة والسلام وما تيسر فى أيام الخلفاء أو يسر الدنيا ويسر الآخرة وقال التفتازانى فى تلويحه المذكور أوّلا اما نكرة أو معرفة وعلى كل اما أن يعاد نكرة أو معرفة فالاقسام أربعة وحكمها أن الثانى ان كان نكرة فهو مغاير

كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا
وقوله
ألم يأتيك والانباء تنمى
بما لاقت لبون بنى زياد
وقوله
هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
فقيل ضرورة وقيل بل
حذف حرف العلة ثم أشبعت
الفتحة فى ترى فنشأت ألف
والكسرة فى يأتيك فنشأت
ياء والضمة فى تهجو فنشأت
واو وأما سنقرئك فلا تنسى
فلا نافية لا ناهية أى فلست
تنسى
(النكرة والمعرفة)

(نكرة قابل أل مؤثرا) فيه
التعريف كرجل وفرس
وشمس وقمر (أو واقع موقع
ما قد ذكرا) أي ما يقبل أل
وذلك كذي بمعنى صاحب
ومن وما في الشرط والاستفهام
خلافا لابن كيسان في
الاستفهاميتين

للاول والا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا فى الذكروان كان معرفة فهو
الاول حملا له على المعهود الذى هو الاصل فى اللام والاضافة اه وكلامه مخالف لكلام
المغنى فى صورة اعادة المعرفة نكرة وقد حكى البهاء بن السبكى فيها قولين كما فى الشمنى فكل
منهما مشى على قول ثم قال التفتازانى واعلم أن المراد أن هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو
المقام من القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو وهو الذى فى السماء اله
وفى الارض اله وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو وهذا كتاب أنزلناه مبارك الى قوله
تعالى أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو
وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم
المغايرة نحو انما الهكم اله واحد اه ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه المغنى
يسئلك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا (قوله نكرة قابل أل الخ) أورد عليه أنه غير جامع
لخروج الاسماء المتوغلة فى الابهام كاحد الملازم للنفى وهو ما همزته أصلية وبمعنى انسان
لا ما يقع فى الاثبات والنفى وهو ما همزته بدل من واو شذوذا وبمعنى واحد فالفرق بينهما من
جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغير وشبه لانها لا تقبل أل وخروج
أسماء الفاعلين والمفعولين لان أل الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة
ومجرور رب وأفعل من لانها لا تقبل أل وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد الى نكرة
كجاءنى رجل فأكرمته لوقوعه موقع ما يقبل أل وهو رجل ودخول يهود ومجوس فانهما
يقبلان أل مع أنهما معرفتان اذ منعا الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الاول بمنع
الخروج لان كلا من المتوغلة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل أل كانسان
وكذات ثبت لها الضرب أو وقع عليها الضرب مثلا والحال وما بعدها قابلة لأل فى حالة الافراد
ولا يضر عدم قبولها أل فى تلك التراكيب وعن الثانى بمنع وقوع الضمير المذكور موقع
ما يقبل أل لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل
لا يقبل أل أفاده سم ومنع أن يهود ومجوس يقبلان أل حال كونهما معرفتين بالعلمية على
القبيلتين وانما يقبلان أل حال كونهما جمعين ليهودى ومجوسى كروم ورومى وهما حينئذ
نكرتان (قوله كرجل وفرس الخ) لا يخفى على النبيه حكمة تعداد الامثلة (قوله أو واقع
الخ) أو للتنويع أى لتنويع مفهوم النكرة الى نوعين فهى موضوعة لقدر مشترك بين
النوعين وهو ما دل على شائع فى جنسه كما قاله ابن هشام (قوله كذى بمعنى صاحب) أورد
عليه أن صاحبا الذى يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل
كثيرا استعمال الاسماء الجامدة وأل الداخلة على الصفة التى من باب اسم الفاعل موصولة
لا معرفة وأجيب بأن المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو فى الجملة وصاحب يقبل أل المعرفة
باعتبار معناه الاسمى وان لم يكن معناه عند وقوع ذى موقعه قاله سم أو يقال صاحب الذى
هو معنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصحبة فذو واقع موقع ما يقبل أل بواسطة وقال الرودانى
تحرير هذا المحل أن ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لأن يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة
وهو متحمل للضمير كالصفة وأن صاحب لا يشك فى أنه يجوز أن يستعمل مرادا به الحدوث
من صحبه فهو صاحب أى مصاحب وعليه يقال مررت برجل صاحب أخوه عمرا وانكار ذلك

مكابرة

فانهما عنده معرفتان فهذه لا تقبل أل لكنها تقع موقع ما يقبلها اذ
الاولى تقع موقع صاحب
ومن وما يقعان موقع انسان
وشئ ولا يؤثر خلوهما من
تضمن معنى الشرط والاستفهام
فان ذلك طارئ على من وما
اذلم يوضعا فى الاصل له ومن
ذلك أيضا من وما نكرتين
موصوفتين كما فى مررت بمن
معجب لك وبما معجب لك
فانهما لا يقبلان أل لكنهما
واقعان موقع انسان وشئ
وكلاهما يقبل أل وكذلك
صه ومه بالتنوين لا يقبلان
أل لكنهما يقعان موقع
ما يقبلها وهو سكوتا وانكفافا
وما أشبه ذلك ونكرة مبتدا
والمسوغ قصد الجنس وقابل
أل خبر ومؤثرا حال من
المضاف اليه وهو أل وشرط
جواز ذلك موجود وهو اقتضاء
المضاف العمل فى الحال
وصاحبها واحترز بمؤثرا عما
يدخله أل من الاعلام لضرورة
أو لمح وصف على ما سيأتى
بيانه فانها لا تؤثر فيه تعريفا
فليس بنكرة * (تنبيه) *
قدم النكرة لانها الاصل
اذ لا يوجد معرفة الا وله اسم
نكرة ويوجد كثير من
النكرات لا معرفة له
والمستقل أولى بالاصالة
وأيضا فالشئ أول وجوده
تلزمه الاسماء العامة ثم
يعرض له بعد ذلك الاسماء
الخاصة كالآدمى اذا ولد فانه
يسمى انسانا أو مولودا أو موجودا ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية

مكابرة للواضح ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى
مرادف لذو فتكون أل الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون أل فى الصاحب
الواقع موقعه ذو موصولة والجواب عام اه ملخصا وهو حسن (قوله فانهما عنده معرفتان)
لان جوابهما معرفة نحو زيد ولقاؤك فى جواب من عندك وما دعاك الى كذا وشرط الجواب
مطابقة السؤال ورد بجواز أن يقال فى الجواب رجل من بنى فلان وأمر مهم كذا فى شرح
الجامع (قوله ولا يؤثر خلوهما) جواب عن ايراد على قوله ومن وما يقعان الخ (قوله
موصوفتين) أى بمفرد كما مثل أو بجملة كمررت بمن قام وسررت بما رأيت أى بانسان قام وبشئ
رأيت وانما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتماله كون من وما موصولتين لان الصلة لا تكون
مفردا (قوله وهو سكوتا وانكفافا) أى النائبين عن اسكت وانكفف أى اسكت سكوتا ما
وانكفف انكفافا ما وبجعل المراد المصدرين النائبين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت ما
وانكفاف ما كانا دالين على الطلب والتنكير كصه ومه فاندفع اعتراض اللقانى بأنه ان أريد
المصدر النائب عن فعله فات التنكير لان اسكت انما يدل على طلب السكوت من حيث هو
أو غير النائب فات الطلب على أن قولهم الفعل من قبيل النكرات يقتضى دلالة اسكت على
طلب سكوت ما لكن قيل ما ذكره الشارح مبنى على أن مدلول اسم الفعل هو المصدر والذى
عليه الجمهور أن مدلوله الفعل قال الروداني والذى نفهمه أنه يصح كلامه على المذهبين
فيكون صه واقعا موقع سكوتا بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند
غيرهم (قوله ونكرة مبتدأ) منع البعض فيما يأتى كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج الى مسوغ
وعلل ذلك بان التعريف غير محمول على المعرف لا حمل مواطأة ولا حمل اشتقاق بل هو تصور
ساذج أى لا حكم معه كما صرح به الميزانيون وفيه نظر لا يخفى اذ التصور الساذج مجرد التعريف
لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف اذ لا تخلو قضية عن الحكم ودعوى أن
التعريف غير محمول على المعرف أصلا ينبغى حملها على معنى أن المقصود من التعريف تصور
ماهية المعرف لا حمله عليه وان كان حمله عليه حمل مواطأة لازما فتأمل (قوله قصد الجنس)
أى فى ضمن الافراد اذ الحقيقة المحضة لا تتصف بقبول أل ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقيل
المسوغ الوقوع فى معرض التقسيم وقيل غير ذلك (قوله وقابل أل خبر) ولا يعترض بتذكير
الخبر وتأنيث المبتدا لان قابل صفة لمحذوف أى اسم قابل والاسم يقع على المذكر والمؤنث
ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخرا ونكرة خبر امقدما وهو أنسب بقول المصنف وغيره
معرفة لكن يضعفه أن المحدث عنه النكرة فهى الاولى بالابتداء (قوله أو لمح وصف) لو قال أو لمح
أصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فانه فى الاصل اسم عين للدم (قوله لانها الاصل) أى
الغالب والسابق يدل على الغلبة العلة الاولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد أن المعرفة
أشرف لان النكات لا تتزاحم ولان الانسب اعتبار كون الاسبق فى الوجود هو الاسبق فى
الذكر (قوله الاوله) أى لمدلوله (قوله ويوجد كثير من النكرات) كأحد وعريب وديار وقول
البعض وحائط وحصير وحصاة يرده أن الثلاثة لها معرفة بأل (قوله والمستقل الخ) من تمام
علة الاصالة ومراده بالمستقل ما ينفرد فى بعض الصور ويلزمه الاكثرية ولو عبر بدله بالاكثر
لكان أوضح (قوله الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم أن

وأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه فتقول كل عالم رجل ولا عكس وهكذا كل رجل انسان الى آخره (وغيره) أى غير ما يقبل أل المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (معرفة) اذلا واسطة واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة قال فى شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه وأنواع المعرفة على ماذكره هنا ستة المضمر (كهم و) اسم الاشارة نحو (ذى و) العلم نحو (هند و) المضاف الى معرفة نحو (ابنى و) المحلى بأل نحو (الغلام و) الموصول نحو (الذى) وزاد فى شرح الكافية المنادى المقصود كيارجل واختار فى التسهيل أن تعريفه بالاشارة اليه والمواجهة ونقله فى شرحه عن نص سيبويه وذهب قوم الى أنه معرفة بأل مقدرة وزاد ابن كيسان من وما الاستفهاميتين كما تقدم ولما فات على الناظم ترتيب المعارف فى الذكر على حسب ترتيبها فى المعرفة لضيق النظم رتبها فى التبويب على ماستراه فأعرفها المضمر

المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان الاولى تقديم العلم على الاسم ليكون لذكر المتأخر كبير فائدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال (قوله مذكور ثم موجود الخ) ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب اذ ما شابه هذه الاشياء كهى فكمذكور أى ماشأنه أن يذكر معلوم أى ماشأنه أن يعلم وكموجود معدوم وكحيوان شجر وكانسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بقى النظر فى الشيئين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهى والظاهر أنهما فى رتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصه (قوله ثم نام ثم حيوان) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها اسقاط ثم نام والاولى أولى (قوله ثم عالم) أورد عليه أن عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجنى فهو أعم من رجل من هذا الوجه وأجيب بان المراد ثم عالم من بنى آدم وفيه مافيه (قوله وأخص مما فوقه) هذا باعتبار غالب ماذكره اذ الطرف الاعلى ليس فوقه شئ فتأمل (قوله وغيره معرفة) فى الاخبار قلب كما يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ وانما أفرد الضمير مع أن المرجع اثنان لتأوله بالمذكور وقول البعض لكون العطف باو سهو عن المنصوص عليه من أن افراد الضمير انما هو بعد أو التى للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لاحد الامرين أو الامور لا التى للتنويع لانها بمنزلة الواو (قوله اذلا واسطة) وأثبتها بعضهم فى المجرد من أل والتنوين كمن وما ومتى وأين وكيف (قوله بحد النكرة) أى تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال ان ماذكره رسم لاحد على أنا قدمنا رده فى بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض بان قوله وغيره معرفة فى قوة قولك المعرفة مالا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حدا وأجيب بان المراد عن حدها مصرحا به فلا ينافى أنه يفهم من كلامه ضمنا (قوله دون استدراك) أى اعتراض عليه الضمير الى من أوحد ومن جملة ما علل به المصنف أن من الاسماء ماهو معرفة معنى نكرة لفظا كما فى قولك كان ذلك عاما أول وعكسه كاسامة قال الدماميني وهو كلام ظاهرى خال عن التحقيق أى لان الاول فى الاصل مبهم وتعينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظا ومعنى بحسب الاصل والثانى مدلوله عند غير الناظم معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرف غير واحد المعرفة بما وضع لشئ بعينه ولا استدراك (قوله والمضاف الى معرفة) أى اضافة محضة كما يشير اليه المثال (قوله المنادى المقصود) أى المنكر المقصود نداؤه بعينه وانما سكت عنه هنا لذكره له فى باب النداء كما سكت عن اسم الفعل غير المنون وأجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد وسحر المراد به سحر يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الاول فى بابه والثانى فى باب التوكيد والثالث والرابع فيما لا ينصرف على أن منهم من يرد الاربعة الى الستة أما المنكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق على تنكيره وأما المعرف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وانما زاده النداء وضوحا وقيل تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية (قوله واختار الخ) بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف الستة (قوله والمواجهة) يظهر أن العطف تفسيرى (قوله بأل) أى الحضورية وناب حرف النداء منابها (قوله فات على الناظم) كان عليه حذف على لان فات يتعدى بنفسه ويمكن انه ضمنه معنى عسر (قوله فأعرفها) فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعى المجهول وهو شاذ من وجهين والسالم التعبير باعلاها

أو أرفعها من رفع كـكرم رفعـة بكسر الراء شرف وعـلا قدره كما فى القاموس واعـلم أنه قد يعرض للأوق مايجعـله مساو يا للفائقه كالموصول والعلم فى سلام على من أنزل عليه الكتاب أو فائقا عليـه كالعـلم والضمير فى جواب طارق الباب للقائل من بالباب نبه عليه الشارح فى شرحه على التوضيح (قوله عـلى الاصح) وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المحلى والخـلاف فى غـير اسم الله تعالى فهو أعـرف المعارف اجماعا قال الشنوانى ويليـه ضميره (قوله ثم العلم) وأعرفه عـلم المكان ثم علم الآدمى ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف فى بعض نسخ التسـهيل العـلم بالخـاص قال شارح الجامع ولابد منـه كما قاله أبو حيان ليخرج بذلك نحو أسامة اهـ يعنى فليس بعد العلم وقبل اسم الاشارة وانظر ما رتبته فتأمل (قوله ثم اسم الاشارة) وأعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد (قوله ثم الموصول) قيل أعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ويظهر أن أعرف كل منهما ما كان معهودا معينا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجىء الموصول للثلاثة كأل والاضافة (قوله ثم المحلى)) وأعرفه ما للعهـد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس فان قلت مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع أن المعرف بلام الجنس نكرة معنى وان كان معرفة لفظا قلت التحقيق أنه معرفـة معنى أيضا كما مر عن الرودانى فى أول الباب (قوله وقيل هما فى مرتبة واحدة) اختاره الناظم وعلله بأن تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضى أن الذى فى مرتبة الموصول عنده هو المحلى بال العهدية كما أشار اليه الدمامينى (قوله وقيـل المحلى أعرف من الموصول) قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجاب المصنف بأن الذى بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عنـد المقصودين بالخطاب وهـم بنو اسرائيل ولك أن تجيب أيضا بأن الآية على تقدير وصفية الذى انما تمنع أعرفية الموصول من المحلى لا تساويهما الذى ذهب اليه المصنف وحينئذ فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم (قوله فى رتبة العلم) أى لا الضمير لانه يقع صفة للعلم فى نحو مررت بزيد صاحبك على أن اسم الفاعل للمضى والصـفة لا تكون أعرف بل مساو به أو دون كذا قالوا والاظهر عندى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقا كما ذهب اليه المبرد لاكتسابه التعريف منه وان قولهم فى علة استثناء الضمير ان الصفة لا تكون أعرف ممنوع لانه اذا كان المقصود من الصفة ايضاح الموصوف فأى مانع من كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل على المتبوع لانا نقول هذا منقوض بجواز ابدال المعرفة من النكرة ويقوى ذلك المنع أنه يقال جاء الرجـل الذى قام أبوه والظاهر أن الموصول فيه نعت ثم رأيت الفارضى فى باب النعت نقـل عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت وذكر أن اشتراط كونه دونه أو مساويا به مذهب الاكثر ورأيت الشارح أيضا فى باب النعت نقل جواز ذلك عن الفراء والشلوبين وأن الناظم رجحه وعاذكر يعلم عدم اتجاه رد القول بأن المضاف دون المضاف اليه مطلقا بنحو وواعدناكم جانب الطور الايمن لان النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفا (قوله ثم الغـائب السالم عن الابهام) فسر فى التصريح السلامة من الابهام بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة فمثال غير السالم جاءنى زيد وعمرو فأكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للاول والثانى لعدم ما يعين رجوعه الى أحدهما بخصوصه وان كان عوده للثانى راجحا فاندفع ما نقله

عـلى الاصح ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحلى وقيل هما فى مرتبة واحدة وقيل المحلى أعرف من الموصول وأما المضاف فانه فى رتبة ما أضيف اليـه مطلقا عنـد الناظـم وعنـد الاكثر أن المضاف الى المضمر فى رتبة العلم وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السـالم عن الابهام

وجعل الناظم هذا فى التسهيل
دون العلم (فما) وضع (لذى
غيبة) تقدم ذكره لفظا أو معنى أو
حكما على ماسيأتى فى آخر
باب الفاعل (أو) لذى
(حضور) متكلم أو مخاطب

شيخنا والبعض عن الدمامينى من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع الى معرفة أو نكرة معينة بالصفة فتأمل أما الذى لم يسلم منه فقيل مؤخر عن رتبة العلم وقيل فى رتبته هذا وقد اختلف فى ضمير الغائب العائد الى النكرة فالجمهور على أنه معرفة مطلقا وقيل ان خصصت قبل بحكم نحو جاءنى رجل فأكرمته بخلاف ربه رجلا وبالناقصة ورب رجل وأخيه واختاره الدمامينى وعلله بأن فى الضمير فى الاول من التعيين والاشارة الى المرجع ماليس فى المظهر النكرة ألاترى أنك اذا أردت تفسير الضمير فى جاءنى رجل فأكرمته قلت هذا الرجل لارجلا وقيل ان لم يجب تنكيرها بخلاف واجبته كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية (قوله وجعل الناظم هذا) أى السالم عن الايهام فغير السالم بالاولى وهذا من جملة مقابل الاصح المتقدم (قوله فما وضع) قدره متعلق الجار والمجرور خاصا لدلالة المقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذى غيبة أوحضور أى مع اعتبار دلالته على الغيبة أو الحضور ونخرج بما التى أوقعناها على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب و بقوله لذى غيبة أوحضور ضمير الفصل وياء الغيبة لانهما حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور لا لذى الغيبة أوذى الحضور وثانيهما للغيبة لا لذى الغيبة وكاف الخطاب وتاؤه الحرفيان لانهما وضعا للخطاب لا لذى الخطاب ونون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أومعظما نفسه لانها وضعت للتكلم لا لذى التكلم وكذا همزة التكلم وبقولنا مع اعتبار دلالته على الغيبة أو الحضور الاسماء الظاهرة المستعملة فى غائب أوحاضر هكذا ينبغى تقرير هذا المحل وبه تندفع الايرادات هذا وكلام المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من ان المضمرات ونحوها كليات وضعا جزئيات استعمالا والمعنى فما وضع لمفهوم ذى غيبة أوحضور وعلى مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعا واستعمالا والمعنى فما وضع لكل فرد ذى غيبة أوحضور على حدته بواسطة استحضار أمر عام لتلك الافراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلا (قوله تقدم ذكره الخ) بيان لما يجب لضمير الغائب وتقدم الذكر لفظا أن يتقدم المرجع صريحا نحو جاءنى رجل فاكرمته وضرب زيدا غلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع فى قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب غلامه زيد أو لتضمن الكلام السابق اياه نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمرجع الضمير أو لاستلزام الكلام اياه استلزاما قريبا نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس أى الميت بقرينة ذكر الارث أو بعيدا نحو حتى توارت بالحجاب أى الشمس على قول بقرينة ذكر العشى وتقدمه حكما أن يلحق بالمتقدم بحكم الواضع بتقدم المرجع وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل وهذا فى المسائل الست التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد كذا فى الخطائى وحفيد السعد وخرج بذلك نحو ضربته زيدا فان المرجع لم يتقدم فيه لالفظا ولامعنى ولاحكما أما الاولان فظاهران وأما الثالث فلانه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع اذ ليس من المسائل الست و بتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ماذكره البعض هنا فتدبر وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم و بابه ورفعه بأول المتنازعين وجره برب وابدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وضمير الشأن والاخبار عن الضمير بالمفسر نحو هى النفس تحمل ماحملت وهى العرب تقول ماشاءت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل مابعده بدل مفسر له ونحو ان هى الا حياتنا الدنيا وجوز الزمخشرى

تفسير الضمير بالتمييز بعده في غير بابي نعم ورب نحو فسواهن سبع سموات فقضاهن سبع سموات جوز كون سبع تمييزا مفسرا للضمير وقولنا وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل ايضاحه انهم انما خالفوا في المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لانهم قصدوا التفخيم بذكر الشيء أولا مبهما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشوف النفس الى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالاجمال والتفصيل فيكون آكد وفي الهمع أن الضمير قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

أي نصف حمام آخر بقدره عندي درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه قال الدماميني كذا قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصائغ وهو خطأ اذ المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على نفس ما قبله *(فائدة)* قال في التسهيل ولا يكون أي مفسر ضمير الغائب غير الاقرب الا بدليل اه قال الدماميني وينبغي أن يكون المراد بالاقرب غير المضاف اليه أما اذا كان الاقرب مضافا اليه فلا يكون الضمير له الا بدليل ثم قال فان قلت هذا أي ما ذكره المصنف اذا لم يمكن عود الضمير الا الى أحدهما أي الشيئين المتقدمين كما في قولك جاءني زيد وعمرو وأكرمته وأما اذا أمكن عوده الى أحدهما وعوده اليهما معا كما في قولك جاء الزيدون والعمرون وأكرمتهم فهل الحكم كذلك قلت لم أر فيه بخصوصه نصا وينبغي أن يجري على مسئلة ما اذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا أشياء معدودة فمن قال هناك بالعود الى الاخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك بالعود الى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا الى الاقرب فقط فتأمله (قوله كأنت وهو) ليس من جر الكاف للضمير المنفصل على حد ما أنا كأنت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير يس (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال وقوله والمضمر مفعل من الاضمار وهو الاخفاء فاطلاق الاول على كثير الحروف نحن والثاني على البارز بتغليب غيرهما عليهما (قوله رفع ايهام الخ) أي رفع قوته وأضعفه والا فالتمثيل ليس نصا في الرفع (قوله ما لا يبتدأ به ولا يلي الا) أي ما لا يؤتى به في افتتاح النطق ولا يقع بعد الا بحسب قانون اللغة العربية وان أمكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضح وانما لم يبتدأ به ولم يل الا لان وضعه على أن يلي عامله نعم كان القياس أن يلي الا على القول بانها عاملة لكنه رفض والمراد لا يبتدأ به ولا يلي الا باقيا على حالته التي كان عليها قبل الابتداء وتلو الا فاندفع ما أورده اللقاني من أن الضمير في ضربتهما وضربتهم وضربتهن متصل ويبتدأ به و يقع بعد الا نحو هما ضربا وهم ضربوا وهن ضربن وما ضرب الا هما أو هم أو هن لصيرورته مبتدأ أو فاعلا بعد أن كان مفعولا وانما يرد لو صح أن يقال هما ضربت مثلا على أن هما مفعول به لضربت وأما ما أجاب به هو ونقلا عن الرضي وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتي على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضا مع أن فيه اعترافا بالانفصال حال الابتداء أو تلو الا (قوله الاستثنائية) قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن الا الوصفية التي بمعنى غير في نحو مررت برجل الاك أي غيرك لكن في شرح الجامع ما نصه وربما اقتضى كلامه أي ابن هشام في متن الجامع أن الا اذا كانت لغير الاستثناء كالموصوف بها يجوز معها الاتصال وليس مرادا اه (قوله الاك)

(كأنت) وأنا (وهو) وفروعها (سم) في اصطلاح البصريين (بالضمير) والمضمر وسماه الكوفيون كناية ومكنيا *(تنبيه)* رفع ايهام دخول اسم الاشارة في ذي الحضور بالتمثيل (وذو اتصال منه) ما لا يبتدأ* به (ولا يلي الا) الاستثنائية (اختيارا أبدا) وقد يليها اضطرارا كقوله

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا
أن لا يجاورنا الاك ديار

وذلك (كالياء والكاف من) قولك (ابنى أكرمك والياء والهامن) قولك (سليه ماملك) فالاوّل وهو الياء ضمير متكلم مجرور والثانى وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب والثالث وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع والرابع وهو الهاء ضمير الغائب منصوب وهى ضمائر متصلة لا تتأتى البداءة بها ولا تقع بعد الا (وكل مضمر) متصلا كان أو منفصلا (له البنا يجب) باتفاق النحاة واختلف فى سبب بنائه فقيل لمشابهته الحرف فى المعنى لان كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب او الغيبة وهى من معانى الحروف وذكر فى التسهيل لبنائها أربعة أسباب الاوّل مشابهة الحرف فى الوضع لان أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقى على الاكثر والثانى مشابهته فى الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة من مشاهدة أو غيرها (والثالث) مشابهته له فى

الكاف فى محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار (قوله كالياء والكاف الخ) أشار بتعداد الامثلة الى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجرّ والمقصود بذكرياء وها سليه التمثيل للمرفوع وللغائب لا للمخاطب والمنصوب لحصولهما بالكاف من أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضمة لتقدم مرتبته فأعطى أشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لان خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فأعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الضمير وكافه بألف وكسرتهما بياء لغة رديئة لربيعة فيجوز عليها قمتا ورأيتكا وقمتى ورأيتكى وتوصل التاء المذكورة مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين وانما ضمت التاء اجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما فى المخرج وبميم ساكنة للمخاطبين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسكين اذا ولى الميم ضمير متصل كضربتموه وشذ ضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبنون مشددة للمخاطبات دماميني ملخصا قال الرضى زيد للاناث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو فى الذكور واختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة الميم اه ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لانها غير مدة (قوله والهاء) تضم هذه الهاء الا ان وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين أما هم فيضمونها وبلغتهم قرأ حفص وما أنسانيه وبما عاهد عليه الله وحمزة لاهله امكثوا وتشبع حركتها بعد متحرك ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم ويقيد كونه حرف علة نحو عليه ورموه عند غيرهما والراجح الاوّل وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بنى عقيل وبنى كلاب اختيارا فيقولون له بالاسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرارا وان فصل فى الاصل الهاء المتحركة ساكن حذف جزما نحو لا يؤده اليك ونصله جهنم أو بناء نحو فألقه جازت الاوجه الثلاثة وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب وباشباع دونه نحو فيهم احسان أسهل من ضمها وان كان الضم أقيس لانه حركة واو الجماعة وضمها قبل ساكن واسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الاكثر بهم الاسباب بضم الميم وأنعمت عليهم بسكونها دماميني ملخصا (قوله مجرور) أى فى محل جر وكذا يقال فى نظائره (قوله وكل مضمر الخ) كان الاولى تقديمه على تقسيم الضمير الى المتصل وغيره بالكلية أو تأخيره عنه بالكلية ولا يخفى أنه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها من قوله سابقا كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا وان زعمه البعض حتى تلتمس فائدة لذكر هذا بعد قوله كالشبه الخ اذ المستفاد من قوله كالشبه الخ بناء التاء ونا فقط (قوله يجب) أى يلزم فاندفع ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من أنه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ لا يستفاد من كلامه أنها مبنية بالفعل نظير ما قيل فى قوله وكل حرف مستحق للبنا (قوله وهى من معانى الحروف) اى من المعانى النسبية التى حقها أن تؤدى بالحروف قال ابن غازى وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق فى نحو اياى ايانا اياك اياه بناء على أنها حروف لا ضمائر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى كما قدمنا (قوله مشابهته فى الافتقار) اعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء الا اذا كان الى جملة (قوله فى

الجمود) اى عدم التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف الخ (قوله فلا يتصرف فى لفظه) فلا يثنى ولا يجمع وأما هما وهم ونحن فأسماء للاثنين والجماعة دماميني (قوله الاستغناء عن الاعراب) اى مشابهة الحرف فى الاستغناء الخ قال سم فيه بحث اذ مقتضى كون البناء للاستغناء أن لا يكون لها محل من الاعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاثباته فى المحل ولا فائدة لذلك اه وقد يجاب بأن اثباته فى المحل لاطراد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف اليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل (قوله باختلاف صيغه) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام فى قوله لاختلاف المعانى لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن و بين أنت واياه أو هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعانى اختلافها حقيقة كانا للمتكلم وأنت للمخاطب وهو للغائب او باختلاف محالها من الاعراب كالمتكلم له فى الرفع تاء مضمومة وفى النصب والجر ياء والمخاطب له فى الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفى النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن اعراب الضمير لان المقصود من الاعراب الامتياز وهو حاصل اه بايضاح ولا يخفى أنه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن واختلاف الهيآت واختلاف المعانى حقيقة فى سبب الاستغناء عن الاعراب فالانسب حمل اختلاف الالفاظ على اختلاف بعض موادها كأنت واياه ونحن واياك وحمل المعانى على المعانى التى تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية لان ماذكر هو الذى له دخل فى استغناء الضمير عن الاعراب فتأمل هذا ولا يضر فى كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى سببا فى استغناء الضمير عن الاعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية نا للاحوال الثلاثة كما لم يضر اشتباه النصب بالجر فى جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى أغلبيا (قوله ولعل هذا الخ) قال الشنوانى يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا (قوله عقبه بتقسيمها) أى الى صيغ مختلفة وقوله بحسب الاعراب أى المحلى فلا اعتراض بأن المضمر مبنى و بان تقسيمها بحسب الاعراب يقتضى أنها معرب به فكيف يتضمن علة البناء نعم يرد على ابن الناظم أنه اغا عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نا للاحوال الثلاثة وصلاحية الالف والواو والنون للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغى أن يكون سببا للاعراب الا أن يقال محط التعقيب قوله وذو ارتفاع الخ (قوله كانه قصد بذلك اظهار علة البناء) لانه اذا ذكر أن صيغة الضمير الذى يقع فى محل رفع غير صيغة الضمير الذى يقع فى محل نصب وهكذا علم أنها تتميز باختلاف الصيغ فتستغنى عن الاعراب فتبنى (قوله ولفظ ما جرّ) الاضافة للبيان والمراد الجرّ محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد أن المضمرات واجبة البناء والجرّ والنصب والرفع أنواع للاعراب وانما قال ولفظ ماجرّ كلفظ ما نصب ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ ما جرّ لينبه من أول وهلة على أن كلامه فى المتصل اذ المجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ما جرّ من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجرّ لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق (قوله كلفظ ما نصب) ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته (قوله نحو انه وله)

الجمود ولا يتصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به
الرابع الاستغناء عن الاعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعانى قال الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الاعراب كانه قصد بذلك اظهار علة البناء فقال (ولفظ ما جر كلفظ ما نصب) نحو انه وله ورأيتك ومررت بك

(للرفع والنصب وجرّنا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صلح) مع اتحاد المعنى والاتصال (كاعرف بنا فاننا نلنا المنح) فنا في بنا في موضع جر بالباء وفي فاننا في موضع نصب بان وفي نلنا في موضع رفع بالفاعلية وأما الياء وهم فانهما يستعملان للرفع والنصب والجر لكن لا يشبهان نا من كل وجه فان الياء وان استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها الا انها ليست فيها بمعنى واحد لانها في حالة الرفع للمخاطبة نحو اضربي وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي واني وهم تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد الا انها في حالة الرفع ضمير منفصل وفي الجر والنصب ضمير متصل (وألف والواو والنون) ضمائر رفع بارزة متصلة (لما غاب وغيره) أي المخاطب فالغائب (كقاما وقاموا وقمن (و) المخاطب نحو (اعلما) واعلموا واعلمن *(تنبيه)* رفع توهم شمول قوله وغيره المتكلم بالتمثيل ولما كان الضمير المتصل على نوعين بارز وهو ماله وجود في اللفظ ومستتر وهو ما ليس كذلك وقدم الكلام على الاول شرع في بيان الثاني بقوله (ومن ضمير الرفع) أي لا النصب ولا الجر (ما يستتر) وجوبا أو جوازا فالاول هو الذي لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كافعل) يازيد

أمر

ونحو بي واني (قوله للرفع) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ لجواز تقدمه عند البصريين اذا كان الخبر الفعلي متصرفا كما هنا وان لم يجز تقدم عامله الذي هو الخبر الفعلي وقولهم جواز تقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل أغلبي (قوله وجر) عطف النكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على النكرة في قوله بعد وألف والواو الخ اشارة الى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى بهذه الاشارة هنا عن التصريح بالمسئلة في باب العطف (قوله او المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال نا ونون المضارعة في المعظم نفسه حقيقة وفي الدماميني أن بعضهم قال انما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا اه ومثلها نا (قوله صلح) بفتح اللام وضمها والفتح أوفق بالقافية لعدم اختلاف ما قبل الروي عليه (قوله كاعرف بنا) اي اعترف بقدرنا (قوله بالفاعلية) اي بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح (قوله وأما الياء وهم الخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نا بذكر الصلاحية للاحوال الثلاثة مع أن الياء وهم أيضا صالحان لها (قوله لكن لا يشبهان نا من كل وجه الخ) اعترض بأن هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لا مطلقا لان الياء تكون بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة في نحو أعجبني كوني مسافرا الى أبي فانها في الجميع للمتكلم ومحلها نصب في الاول ورفع في الثاني وجر في الثالث وهم يكون ضميرا متصلا في الاحوال الثلاثة في نحو أعجبهم كونهم مسافرين الى آبائهم فانها ضمير متصل في الجميع ومحلها نصب في الاول ورفع في الثاني وجر في الثالث والجواب أن وقوع الياء وهم فيما ذكر في محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة (قوله والواو) ندر حذفها والاستغناء عنها بالضمة قبلها كقوله

فلو أن الاطبا كان حولي * وكان مع الاطباء الاساة

وكقراءة طلحة قد أفلح المؤمنون بضم الحاء والجري على لغة أكلوني البراغيث كما في الكشاف وبهذه القراءة يرد على قول أبي حيان ان ذلك ضرورة وسمع ذلك مع الامر أيضا افاده الدماميني (قوله ضمائر رفع بارزة) اي اذا اتصلت بالافعال كما في مثاله فالالف والواو في نحو الضاربان والضاربون حرفان والفاعل مستتر (قوله ماله وجود في اللفظ) اي ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فان له وجودا في اللفظ بالقوة لامكان النطق به بخلاف المستتر فانه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم امكان النطق به بل هو أمر عقلي فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف قال اللقاني فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بالعكس ولذا اختص المستتر بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتهما ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما اه ومن ثم كان المستتر في حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا اذا سمي بيضرب من زيد يضرب حكي كما تحكى الجمل واذا سمي بقائم من أبوه قائم بحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى اذ ليس جملة كما قاله الروداني (قوله ومستتر) تصريح بأن المستتر قسم من المتصل وهو أصح أقوال ثلاثة ثانيها منفصل ثالثها واسطة (قوله أي لا النصب ولا الجر) أخذه من تقديم الخبر وقوله وجوبا أو جوازا اي استتارا ذا وجوب أو ذا جواز (قوله لا يخلفه ظاهر) اي لا يحل محله بأن لا يرتفع بعامله (قوله بأمر الواحد) خرج

أم الواحدة والاثنين والجمع فالضمير فيها بارز وقوله المخاطب بيان للواقع وأما نهى الواحد المخاطب فهو داخل فى الفعل المبدوء بتاء الخطاب وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله أو بمضارع) أى مذكور لانه اذا حذف المضارع برز الضمير منفصلا كما سيأتى (قوله أو بتاء المخاطب نحو اذ تشكر) لا يخفى أنه يحتمل أن تكون التاء فى مثال المتن للتأنيث كهند تشكر بل هو أولى ليكون الناظم ممثلا للمستتر جوازا أيضا وخرج باضافة تاء الى المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات فانها بارزة (قوله أو بفعل استثناء) لانه لكثرة استعماله أجروه مجرى الامثال التى تلزم طريقة واحدة (قوله أو بأفعل التفضيل) أى فى غير مسئلة الكحل وبدون ندور فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد فى مسئلة الكحل وبندور فى غيرها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه (قوله أو باسم فعل) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هى له فعلا أو غيره لان بروزه يوهم جريانها على غير من هى له وزاد فى التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب وأما زيادة فاعل نعم وبئس اذا كان ضميرا فغير صحيحة كما يعلم من ضابطى واجب الاستتار وجائزه (قوله ليس بمعنى المضى) أما الذى بمعناه فمرفوعه جائز الاستتار لانه يخلفه الظاهر ويجمع رفعه الظاهر والضمير قولك هيهات العقيق هيهات على انه من تأكيد الجمل (قوله كنزال ومه) فالضمير فيهما مستتر وجوبا سواء كان المفرد مذكرا أو غيره نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات وكذا كل اسم فعل أمر (قوله يخلفه الظاهر) أى يحل محله بأن يرتفع بعامله (قوله بفعل الغائب أو الغائبة) أى غير ما تقدم من فعلى الاستثناء والتعجب (قوله المحضة) أى التى لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور وأما غير المحضة كالابطح والاجرع فغير متحملة للضمير أصلا وكان عليه أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيهات العقيق هيهات بناء على انه من تأكيد الجمل كما مر وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات فانما يصح على القول بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور وعلى ما قاله الروداني وفيه نظر لان الاختلاف انما هو فى تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فما أظن أحدا يمنعه فتأمل ولعل الشارح لم يزده لنقصانه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المحصور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف أبى حيان (قوله وفيه نظر) قال سم حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل فى الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وانما يرد لو فسر بما يجوز ابرازه على الفاعلية ولا مشاحة فى الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بأن لا يجوز بروزه وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه اذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضح اذ الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان أراد بمعناه عنده كان مشاحة فى الاصطلاح على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار أن المقسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه . اه مع بعض تلخيص (قوله فانه لا يقال قام هو على الفاعلية) أى حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزا وبحث فى هذا النفى بأن سيبويه أجاز فى

أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أوافق) أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نغتبط) أو بتاء المخاطب نحو (اذ تشكر) أو بفعل استثناء نحو خلا وعدا ولا يكون فى نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون بكرا أو بأفعل التعجب نحو ما أحسن الزيدين أو بأفعل التفضيل نحو هم أحسن أثاثا أو باسم فعل ليس بمعنى المضى كنزال ومه وأف وأوه والثانى هو الذى يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة قال فى التوضيح هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر اذ الاستتار فى نحو زيد قام واجب فانه لا يقال قام هو على الفاعلية

قوله تعالى ان يمل هو وقولك مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تأكيدا وان استشكل بأن القاعدة أن لا فصل مع امكان الوصل الا فيما استثنى وليس هذا منه فعلى قياس ماذكره سيبويه يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية (قوله فتركيب آخر) فيه أن هذا لا يضرهم أصلا اذلم يشترطوا فى الخلفية اتحاد التركيب وكلامهم فى الضابط لا يدل على اشتراطه أصلا وبتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم ما فى تأييد البعض النظر من النظر (قوله الى ما لا يرفع الا الضمير) أى المستتر كما يؤخذ من المقام أى بطريق الاصالة فلا يرد أن اقوم مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع لانه بطريق التبعية للمستتر (قوله والى ما يرفعهما) أى الضمير والظاهر وعبارة التوضيح والى ما يرفعه وغيره ولو أتى بها لكان أحسن (قوله يجب ذكره أى لفظا) أو تقديرا أو المراد بذكره اعتباره (قوله والتقدير) قال شيخنا عطف تفسير (قوله ولا داعى الى تقدير وجودهما) أى غالبا فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع الى تقديرهما كربط الصفة أو الصلة أو الخبر أو الحال بهما (قوله وذو ارتفاع) أى محلا وكذا يقال فيما بعد قال الروداني ينبغى تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والاصالة والاطراد حتى لا ينتقض بنحو أنا كأنت فانه قليل ولا بما أكد به المنصوب أو المجر وركما يأتى فى باب التوكيد فانه بطريق النيابة ولا بنحو يا أنت لانه فى محل نصب فان ذلك شاذ لا مطرد اه (قوله أنا الخ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فتجر بالكاف نحو أنا كأنت وأنت كأنا وأنت كهو (قوله هو) قال فى التسهيل وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر اضطرارا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا وتسكنهما قيس وأسد وتشددهما همدان اه بزيادة كلمة من الدمامينى (قوله والفروع عليها) أى المتفرعة عليها (قوله فى انفصال) أى مع انفصال والظاهر أن قوله هنا فى انفصال وقوله قبل وانفصال للتفنن (قوله اياى) قال الغزى فى شرحه اقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط ولم يذكر المخاطب وهو اياك والغائب وهو اياه كما فعل فى المرفوع أى مع أن الثلاثة أصول فى الموضعين لان جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد وانما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة فى آخره فلذلك قال والتفريع أى على اياى ليس مشكلا اه ولا بعد فى جعل الاصلين فرعين لاياى قال فى الهمع وفى ايا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابدالها هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور (قوله والتفريع) لما ذكرهنا أصلا واحدا وذكر فيما قبله أصولا ثلاثة عبر هنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة (قوله فتلخص) أى من مجموع كلامه حيث أشار الى المرفوع المتصل بقوله وألف الخ وقوله ومن ضمير الخ والى المرفوع المنفصل بقوله وذو ارتفاع الخ والى المنصوب والمجرور المتصلين بقوله كالياء والكاف الخ وقوله ولفظ ما جر كلفظ الخ والى المنصوب المنفصل بقوله وذو انتصاب الخ والى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بقوله للرفع والنصب الخ (قوله على خمسة أنواع) تحت النوع الاول الذى هو المرفوع المتصل ستة عشر ضربت ضربنا ضربت ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا ضربوا ضربن أضرب نضرب تضرب اضربى وأما اضربا واضربنا

وأما زيد قام أبوه أو ما قام الا هو فتركيب آخر والتحقيق أن يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير كاقوم والى ما يرفعهما كقام انتهى

(تنبيه) انما خص ضمير الرفع بالاستتار لانه عمدة يجب ذكره فان وجد فى اللفظ فذاك والا فهو موجود فى النية والتقدير بخلاف ضميرى النصب والجر فانهما فضلة ولا داعى الى تقدير وجودهما اذا عدما من اللفظ (وذو ارتفاع وانفصال أنا) للمتكلم و(هو) للغائب (وأنت) للمخاطب (والفروع) عليها واضحة (لا تشتبه) عليك (وذو انتصاب فى انفصال جعلا اياى) وفروعه (والتفريع ليس مشكلا) فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع مرفوع متصل ومرفوع منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل ومجرور ولا يكون الا متصلا

(تنبيه) مذهب البصريين أن ألف أنا زائدة والاسم هو الهمزة والنون ومذهب الكوفيين واختاره الناظم أن الاسم مجموع الاحرف الثلاثة وفيه خمس لغات ذكرها فى التسهيل فصحاهن اثبات ألفه وقفا وحذفها وصلا والثانية اثباتها وصلا ووقفا وهى لغة تميم والثالثة هنا بابدال همزته هاء والرابعة آن بمدة بعد الهمزة قال الناظم من قال آن فانه قلب أنا كما قال بعض العرب راء فى رأى والخامسة أن كعن حكاها قطرب وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك هى وأما هما وهم وهن فكذلك عند أبى على وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفى التسهيل وقيل غير ذلك وأما أنت فالضمير عند البصريين أن والتاء حرف خطاب كالاسم لفظا وتصرفا وأما اياى فذهب سيبويه الى أن ايا هو الضمير ولواحقه وهى الياء من اياى والكاف من اياك والهاء من اياه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة وذهب الخليل الى أنها ضمائر واختاره الناظم (وفى اختيار لا يجىء) الضمير (المنفصل اذا تأتى أن يجىء) الضمير (المتصل) لان الغرض من وضع المضمرات انما هو الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه الا حيث لم يتأت الاتصال

فهما وضر بافسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيهما وكذا اضر بوا واضر بن مع ضر بوا وضر بن وكذا تضر بين مع اضر بى وكذا اضرب مع تضرب والاثناء عشر الاول تجرى نظائرها فى الانواع الاربعة الباقية فجملة الضمائر أربعة وستون وبما ذكرنا يعرف ما فى كلام البعض وغيره من القصور (قوله مذهب البصريين الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما اذا سمينا به فعلى أن الضمير مجموع الحروف يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى أنه أن يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف نقله يس (قوله هو الهمزة والنون) أى وزيدت الالف وقفا لبيان الحركة فهى كهاء السكت (قوله والثالثة هنا) انظر هل يوافق أهل هذه اللغة أهل اللغة الاولى فى الالف الاخيرة أو أهل اللغة الثانية لم أر من صرح بذلك والاقرب الاول (قوله فانه قلب أنا) أى قلبا مكانيا وهو تقديم الحرف عن مكانه أو تأخيره عنه واستشكل الدماميني كونه قلبا بأن الحرف وشبهه برىء من الصرف والقلب نوع منه (قوله حكاها) أى اللغة الخامسة (قوله وأما هما وهم وهن) أى المنفصلات (قوله وقيل غير ذلك) هو ماذهب اليه الكوفيون من أن الهاء من هو وهى الضمير والواو والياء اشباع وهو ضعيف وماذهب اليه جمهور البصريين من أن الميم والالف فى هما والميم فى هم والنون فى هن حروف زائدة والضمير الهاء فقط (قوله فالضمير عند البصريين أن الخ) وذهب الفراء الى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان الى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن همع (قوله والتاء حرف خطاب) أى حرف جعل له الواضع مدخلا فى الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط فى دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنوانى وبه يندفع ما أورده من أن الضمير هو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب والدال على الخطاب التاء لا أن كما يفيده ظاهر كلام الشارح ومثل الايراد والجواب المذكورين يجرى فى اياى وأجيب أيضا عن الايراد فيهما بأن ايا مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج فى فهم المراد منها الى قرينة تعينه وهى اللواحق فالتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لايا لكن المعين للمراد منها حال استعمالها تلك اللواحق وفى قول الشارح تدل على المراد به الخ اشارة الى هذا الجواب (قوله كالاسم) أى كالتاء الواقعة اسما فى نحو ضربت وقوله وتصرفا أى فى الجملة اذ تاء أنت لا تضم ويحتمل أن مراده كتاء الخطاب الواقعة اسما وحينئذ لا يحتاج الى قولنا فى الجملة (قوله وذهب الخليل الخ) وقيل الضمير هو اللواحق وايا عماد أى حرف زائد تعتمد عليه اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير اللواحق وايا اسم ظاهر أضيف اليها (قوله الى أنها ضمائر) أى وايا مضافة اليها بدليل ظهور الاضافة فى قوله فاياه وايا الشواب اضافة العام للخاص لان ايا مشتركة كما مر ورد بانه لو صح ذلك لوجب اعرابها لان المبنى اذا لزم الاضافة أعرب وما استدل به شاذ والشاذ لا تقوم به حجة (قوله واختاره الناظم) وجعل اضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما فى *علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم* (قوله وفى اختيار) مفهومه أنه فى حال الضرورة يجىء المنفصل مع امكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور ان الضرورة ماوقع فى الشعر وان كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم انها ماليس للشاعر عنه مندوحة فيشكل الا أن يراد بامكان الاتصال عدم المانع الصناعى غير الوزن أو أنه لا مفهوم لقوله وفى اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فانه لم يأخذ له مفهوما

وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتى الاتصال حيث قال لم يتأت الاتصال لضرورة نظم الخ
(قوله لضرورة نظم الخ) ذكر من أسباب عدم تأتى الاتصال خمسة و بقى عليه أسباب أخر
ذكرها فى التصريح منها أن يرفع الضمير بمصدر مضاف الى منصوب نحو بنصركم نحن كنتم
ظافرين أو يرفع بصفة جارية على غير من هى له مطلقا عند البصريين و بشرط خوف اللبس
عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضارب هو وأن يكون عامله حرف نفى نحو ماهن أمهاتهم وأن
يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم وأن يلى واو المصاحبة كقوله

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدى

وأن يلى اما المكسورة نحو اما أنا واما أنت ومن الاسباب التى عدها فى التصريح أن ينصب
بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك ورده الدماميني بجواز اتصاله
فاصلا بين المتضايفين كأن يقال عجبت من ضربك الامير بجر الامير (قوله فأذكرهم
بالنصب جوابا للنفى وبالرفع عطفا على أصاحب والضمير يرجع الى قومه لا الى القوم الذين
صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم بخلاف الضمير المنفصل آخر البيت والمعنى وما أصاحب
قوما فأذكرهم قومى الا يزيدون قومى حبا الى لكثرة ثنائهم على قومى والشاهد فى هم
الاخير الذى هو فاعل يزيد كذا فى المغنى واستقرب الدماميني أن الذكر قلبى بمعنى التذكر
وأن زيادتهم قومه حبا اليه لكونه يراهم منحطين رتبة عن قومه وجوز الشمني أن يكون
فاعل يزيد ضميرا يرجع الى الذكر القلبي المفهوم من فأذكرهم والضمير المنفصل تأكيدا
للمتصل لانه يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولا شاهد على هذا (قوله بالباعث
الباء متعلقة بحلفت فى بيت قبله والباعث هو الذى يبعث الاموات و يحييهم والوارث هو
الذى ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث
اليه على حد قوله * بين ذراعى وجبهة الأسد * أو منصوب بالوارث على أن الوصفين
تنازعاه وأعمل الثانى وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم
والدهار بر قال فى التصريح بمعنى الشدائد اه وتبعه شيخنا والبعض والذى فى القاموس
الدهار ير أول الدهر فى الزمن الماضى بلا واحد والسالف ودهور دهارير مختلفة اه وقال
العينى وقولهم دهر دهارير أى شديد كليلة ليلاء و يوم أيوم وساعة سوعاء والاضافة فيه مثل
جرد قطيفة اه والموافق لصدر عبارته أن يقول والاضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم
(قوله أو كونه محصورا) أى فيه قد يقال ما قبله محصور فيه أيضا وأجاب شيخ الاسلام بان
هذا مصطلح علماء المعانى أما النحاة فانما يكون الحصر عندهم بانما أو ما والا (قوله أنا الذائد)
بالذال المعجمة أى المانع والحامى من الحماية وهى الوقاية والذمار ما لزم الشخص حفظه مما
يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولآبائه مأخوذ من الحساب لانهم يحسبونه
و يعدونه عند المفاخرة قال السعد التفتازانى لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه
فصل الضمير وأخره اذ لو قال وانما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى انما أدافع عن أحسابهم
لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود (قوله اياك والشر) أصله احذر تلاقيك والشر
(قوله وصل أو افصل الخ) استثنى هذه الابواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة فى قوله وفى
اختيار الخ وقوله أو افصل أى ائت بالضمير المنفصل بدلها الان هاء سلنيه لا يمكن فصلها الا انها

لضرورة نظم كقوله
وما أصاحب من قوم فأذكرهم
الا يزيدهم حبا الى هم

وقوله
بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت
اياهم الارض فى دهر الدهار
الاصل الا يزيدونهم وقد
ضمنتهم أو تقدم الضمير
على عامله نحو اياك نعبد
أو كونه محصورا بالا أو انما
نحو أمر أن لا تعبدوا الا اياه

ونحو قوله
أنا الذائد الحامى الذمار وانما
يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى
لان المعنى لا يدافع الا أنا أو كون
العامل محذوفا أو معنويا
نحو اياك والشر وأنا زيد
لتعذر الاتصال بالمحذوف
والمعنوى (وصل أو افصل
هاء سلنيه وما أشبهه) أى
وما أشبه هاء سلنيه من كل
ثانى ضميرين

لاوجودهما مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم الوصل اشارة الى رجحانه مع الفعل الذى صرح به فى عبارته (قوله أولهما أخص) أى أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل فى نحو ضربونا والفصل فى نحو أعطاه اياك أو اياه وأعطاك اياى أو اياك كما ستعرفه (قوله وغير مرفوع) أى فقط فلا يرد نحو حبيبك فى البيت الآتى لانه وان كان فى محل رفع هو فى محل جر أيضا بالاضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل ان كان العامل فعلا نحو ضربته أما اذا كان اسما ولا يكون حينئذ الضمير الاول المرفوع الا مستترا فيجوز اتصال الثانى وانفصاله نحو أنا الضاربك والضارب اياك عند من يعرب الضمير مفعولا لا مضافا اليه أما عند من يعربه مضافا اليه فيتعين الوصل اذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورا (قوله أنلزمكموها أن يسئلكموها) الواو فيهما تولدت من اشباع الضمة اه شنوانى (قوله اذ يريكهم الله الخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لان الكلام فيما اذا كان العامل فى الضمير غير ناسخ للابتداء ويرى فى الآية حلمية وهى من نواسخ الابتداء فكان ينبغى ذكرها فى أمثلة باب خلتنيه وأجيب بان النسخ فى الآية انما هو للمفعول الثانى والثالث لا للاول والثانى اذ الاول فاعل فى الاصل فالنسخ ليس للضميرين معا بل لثانيهما فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لان المراد بالنسخ المنفى فى قولنا غير ناسخ للابتداء نسخ المفعولين معا فتأمل وفى الهمع اذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثانى حكم باب أعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكظننت (قوله ان الله ملككم اياهم الخ) ساقه فى التصريح حديثا والشاهد فى هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للارقاء (قوله والانفصال حينئذ أرجح) لان عمل الاسم لمشابهته الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه فى اتصال الضمير به (قوله لئن كان الخ) لام لئن موطئة للقسم كما قاله العينى والشيخ خالد زاد العينى وتسمى المؤذنة أيضا لانها تؤذن بأن الجواب بعد أداة الشرط التى دخلت عليها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط اه وبذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض فى البيت الآتى أعنى قول الشاعر لئن كان اياه الخ من أن الموطئة هى لام لقد فتنبه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد وقول العينى انه جواب الشرط واللام للتأكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه والشاهد فى الشطر الثانى فقط وقول العينى الشاهد فيه وفى الاول لا يلتفت اليه كما نبه الشيخ خالد عليه (قوله ومنعكها) مصدر مضاف لفاعله كما قاله العينى وغيره لا لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل وها مفعول ثان أى ومنعيكها لانه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع الى فرس تسمى سكاب مذكورة فى الابيات قبله كان طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه ليرجع عن طلبه اياها والباء اما صلة المنع ويستطاع خبر منع أى منعك اياها منى بأى شئ أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغى أن توجه همتك العلية اليها واما زائدة فى خبر منع ويستطاع صفته وصدر البيت * فلا تطمع أبيت اللعن فيها * وأبيت اللعن كانت تحية الملوك فى الجاهلية أى أبيت أسباب لعن الناس لك والواو فى ومنعكها للحال من فاعل تطمع أو مجرور فى لا للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء من شرح شواهد المغنى للسيوطى وشرح الشواهد للعينى وغيرهما (قوله وبابه) أى أخوات كان

أولهما أخص وغير مرفوع
والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء
سواء كان فعلا نحو سلنيه وسانى
اياه والدرهم أعطيتكه
وأعطيتك اياه والاتصال
حينئذ أرجح قال تعالى
فسيكفيكهم الله أنلزمكموها
ان يسئلكموها اذ يريكهم
الله فى منامك قليلا ولو
أراكهم كثيرا ومن الفصل
ان الله ملككم اياهم
ولو شاء لملكهم اياكم
أو اسما نحو الدرهم أنا
معطيكه ومعطيك اياه
والانفصال حينئذ أرجح
ومن الاتصال قوله
لئن كان حبك لى كاذبا
لقد كان حبيك حقا يقينا
وقوله
ومنعكها بشئ يستطاع
و (فى) هاء (كنته) وبابه

(الخلف) ... في كنته (انتمى) اي النسب و(كذاك) في هاء (خلتنيه) وما اشبهه من كل ثاني ضميرين اولهما اخص
وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ للابتداء (واتصالا* اختار) في البابين لانه الاصل ومن الاتصال في باب كان قوله
صلى الله عليه وسلم في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله وقول الشاعر

فان لا يكنها أو تكنه فانه
أخوها غذته أمه بلبانها

وأما الاتصال في باب خال فلمشابهة خلتنيه وظننتكه بسألتنيه وأعطيتكه وهو ظاهر ومنه قوله

بلغت صنع امرئ برّ اخالكه
اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

وأما (غيري) سيبويه والاكثر فانه (اختار الانفصالا) فيهما لان الضمير في البابين خبر في الاصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع فمن الاول قوله

لئن كان اياه لقد حال بعدنا
عن العهد والانسان قد يتغير

ومن الثاني قوله

أخي حسبتك اياه وقد ملئت
أرجاء صدرك بالأضغان والاحن

(تنبيه) وافق الناظم في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه قال لانه خبر مبتدا في الاصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فانه خبر مبتدا في الاصل ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه الا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة (وقدم الاخص) من الضميرين في الابواب الثلاثة على غير الاخص منهما وجوبا (في) حال (اتصال) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في سألتنيه وأعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك

سواء كان الاسم ضميرا كالمثال أم لا نحو الصديق كانه زيد ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس اياه ولا يكون اياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز الاه فكما لا يقع المتصل بعد الا لا يقع بعد ما هو بمعناها والظاهر أن كاد وأخواتها لا تدخل في باب كان لان خبرها يجب كونه فعلا مضارعا الا في ندور وجزم في شرح التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين في أخواتها وأن قولهم ليسي وليسك شاذ (قوله الخلف) أي في الراجح من الوجهين كما يشير اليه قول الشارح الآتي ذكره فلا خلاف في جوازهما (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) أي لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظنا منه أنه الدجال ولعل هذا الترديد منه عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال (قوله فان لا يكنها الخ) قبله

دع الخمر يشربها الغواة فانني * رأيت أخاها مغنيا لمكانها

يخاطب غلاما له ينهاه عن الخمر دون نبيذ الزبيب وهو المراد بأخيها واللبان بالكسر اللبن والضمير المستتر في يكنها يرجع الى أخيها والبارز اليها وقوله أو تكنه بالعكس والمراد بأمه شجرة الكرم (قوله وأما الاتصال الخ) لا موقع لأمّا هنا ولو قال عطفا على قوله لانه الاصل ولمشابهة خلتنيه الخ لكان حسنا (قوله وهو ظاهر) أي ما ذكر من المشابهة لان كلا من الضميرين في البابين منصوب وأولهما أخص (قوله بلغت) الظاهر أنه بتاء المتكلم أي أخبرت بصنع امرئ برّ بفتح الباء أي محسن اخالكه بكسر الهمزة على الافصح وفتحها على القياس (قوله لان الضمير الخ) رده الناظم في شرح الكافية بانه يقتضي جواز انفصال الضمير الاول بل رجحانه لانه مبتدأ في الاصل وهو ممتنع بالاجماع وأجاب الرضي بان قرب الاول من الفعل منع من رعاية الاصل (قوله وكلاهما) أي البابين أي فصليهما مسموع (قوله لئن كان اياه) انظر مرجع الضمير وقوله حال أي تحوّل (قوله أخي حسبتك اياه) الظاهر أن اخي مبتدأ وحسبتك اياه خبر أو ان الكلام من باب الاشتغال لا أن اخي منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رأيت الدنوشري قال ما قلته وقوله وقد ملئت الخ جملة حالية والارجاء جمع رجا بالقصر وهو الناحية والاضغان والاحن جمع ضغن واحنة بكسر أولهما وهما الحقد (قوله والمرفوع كجزء من الفعل) أي فالفصل به كلا فصل (قوله وقدم الاخص الخ) من فوائده التنصيص على تقييد جواز الامرين في باب سلنيه بتقديم الاخص وانه اذا قدم غير الاخص تعين الانفصال واما مجرد قوله وما اشبهه فلا يفيده صريحا لجواز أن لا يعتبر في الشبه تقديم الاعرف افاده سم وانما وجب تقديم الاخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوي فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قدموه على القوي في نحو ضربني لتقويه بتوغله في الجزئية بكونه فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعا (قوله في الابواب الثلاثة) فلا يجب تقديم الاخص في غيرها كضربونا (قوله وحسبتنيك)

كذا

ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتصال (وقدمن ما شئت) من الاخص وغير الاخص (في انفصال) نحو سلني اياه وسله اياى والدرهم أعطيتك اياه وأعطيته اياك والصديق كنت اياه وكان اياى وهكذا الى آخره ومنه ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم * (تنبيه) * حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبر الكان أو احدى أخواتها أو ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع فخرج مثل الكاف من نحو أكرمتك ودخل مثل الهاء من نحو قوله

ومنعكها بشئ يستطاع

فان الهاء ثاني ضميرين أولهما وهو الكاف أخص وغير مرفوع لانه مجرور باضافة المصدر اليه (وفي اتحاد الرتبة) وهو أن لا يكون فيهما أخص بأن يكونا معا ضميري تكلم أو خطاب أو غيبة (الزم فصلا) نحو سلني اياى وأعطيتك اياك وخلته اياه ولا يجوز سلنيني ولا أعطيتكك ولا خلتهه (وقد يبيح الغيب) أي كونهما للغيبة (فيه) أي في الاتحاد (وصلا) من ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها وقوله

لوجهك في الاحسان بسط وبهجة ❊ أنالهماه قفو أكرم والد

وقوله

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة ❊ لضغمهماها يقرع العظم نابها

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما كما في هذه الشواهد قال فان اتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التأنيث وفي الافراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الاول مرفوعا وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو فأعطاه اياه ولو قال فأعطاهوه بالاتصال

كذا في بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفي بعضها وحسبتكه بلا ياء متكلم بل بكاف بعدها هاء والاول المناسب لقول الشارح بعد ولا الكاف على الياء وأما على الثاني فيكون قوله ولا الكاف على الياء أي في مثال آخر غير ما تقدم فتأمل (قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف الخ) أي الا ما ندر من قول عثمان أراهمني الباطل شيطانا وقاسه المبرد وكثير من القدماء ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا في زكريا (قوله وقدمن ما شئت في انفصال) أي في حال انفصال ثاني الضميرين وشرط ذلك أمن اللبس فان خيف وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو زيدا أعطيتك اياه ومن هذا تعلم أن الحديث الذي ذكره الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الاخص في الجملة الاولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة الاخيرة منه واجب فافهم (قوله أو ثاني ضميرين الخ) أي سواء كان العامل فيهما ناسخا أو لا فدخل بابا سأل وخال (قوله وفي اتحاد الرتبة) متعلق بباب سلنيه وخلتنيه لان من قيودهما كون أحد الضميرين أعرف فذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده سم (قوله الزم فصلا) أي على الصحيح كما يصرح به قول المرادي أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقا وهو ضعيف اه وقوله مطلقا أي سواء اختلف ضميرا الغيبة فيما يأتي أو اتفقا (قوله وخلته اياه) وانعقاد المبتدا والخبر من مفعولي خال هنا على حد شعري شعري كما قاله زكريا (قوله أي كونهما للغيبة) كان الظاهر أن يقول أي وجود ضمير غيبة ليكون لقول المصنف فيه فائدة اذ على تفسير الشارح يصير ضائعا لعلم اتحاد الرتبة من كونهما ضميري غيبة (قوله وأنضرهموها) الضمير الثاني للوجوه وهي تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا فاما أن يجرى على القول بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفي أنه لا يشترط في التمييز أن يكون نكرة (قوله لوجهك في الاحسان) أي في وقت الاحسان والبسط البشاشة والبهجة الحسن والقفو الاتباع والمراد أن ذلك وراثة من آبائه وليس عارضا فيه (قوله وقد جعلت نفسي الخ) هذا البيت من قصيدة يرثي بها الشاعر أخاه ويشتكي من قريبين له يؤذيانه والضغمة العضة يكنى بها عن الشدة تعرض الانسان عند دها على يده واللام في لضغمة بمعنى الباء وفي لضغمهماها للتعليل والضميران مفعولان لضغم الاول مفعول به والثاني مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله اي لاجل ضغم الدهر القريبين اياها أي مثل الضغمة التي ضغمت بها ويقرع العظم نابها صفة لضغمة أفاده زكريا والاضافة في نابها لادنى ملابسة (قوله أن يختلف لفظاهما) بأن يكون أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا أو مفردا والآخر مثنى أو جمعا أو مثنى والآخر جمعا كما يفيده ما بعده (قوله ولم يكن الاول مرفوعا) احترز به عن نحو الدرهم زيد أعطاه والزيدون العمرون أعطوهم فلا يجب الفصل هنا لان استتار الضمير الاول في الاول ومخالفته للثاني لفظا في الثاني مانع من توالي المثلين المستثقل واختلاف المحل مانع من ايهام التأكيد ومن مثل كالبعض نحو زيد ضربه عمرو فقد أخطأ من وجهين لانه خروج عما الكلام فيه وهو

لم يجز لما فى ذلك من استثقال توالى المثلين مع ايهام كون الثانى تأكيدا للاول وكذا ان اتفقا فى الافراد والتأنيث نحو أعطاهاها اياها أو فى التثنية أو الجمع نحو أعطاهما اياهما أو أعطاهم اياهم أو أعطاهن اياهن فالاتصال فى هذا وأمثاله ممتنع هذه عبارته فى بعض كتبه ثم قال فان اختلفا وتقاربت الهاآن نحو أعطاهوها واعطاهاه ازداد الانفصال حسنا وجودة لان فيه تخلصا من قرب الهاء من الهاء اذ ليس بينهما فصل الا بالواو فى نحو اعطاهوها و بالالف فى نحو اعطاهاه بخلاف أنضرهموها وأنالهماه وشبهه *(تنبيه)* قد اعتذر الشارح عن الناظم فى عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد فى الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف فى اللفظ (وقبل يا النفس) دون غيرها من المضمرات (مع الفعل) مطلقا (التزم * نون وقاية) مكسورة نحو دعانى ويكرمنى وأعطنى وقام القوم ما خلانى وما عدانى وحاشانى ان قدرتهن أفعالا وما أحسننى أن اتقيت الله وعليه رجلا ليسنى وندر ليسى بغير نون كما أشار اليه بقوله (وليسى قد نظم) اى فى قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى وجوز الكوفيون ما أحسنى بناء على ما عندهم من أنه اسم لا فعل وأما نحو تأمرونى فالصحيح أن المحذوف نون الرفع *(تنبيه)* مذهب الجمهور أنها انما سميت نون الوقاية لانها تقى الفعل الكسر وقال الناظم بل لانها تقى الفعل المذكور اللبس فى أكرمنى فى الامر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنثة ففعل الامر أحق بها من غيره

باب سلنيه وخلتنيه ولانه ليس فى هذا المثال الا ضمير واحد (قوله لم يجز) فى كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال والكثير فى كلامهم أعطاه اياه وينبغى أن جواز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الاشباع كما فى عبارة الشارح وانه اذا لم يؤت بها تعين الانفصال (قوله وكذا) اى كاتفاقهما فى الافراد والتذكير فى نحو أعطاه اياه (قوله وتقاربت الهاآن) وبالاولى اذا تواليا نحو اعطاهها (قوله ازداد الانفصال الخ) يقتضى أن الانفصال عند تباعد الهاءين حال الاتحاد حسن وجيد وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناظم (قوله على معنى نوع الخ) اى ووكل بيان ذلك النوع الى الموقف (قوله مطلقا) اى ماضيا أو مضارعا أو أمرا متصرفا أو جامدا كما مثل (قوله نون وقاية) نقل يس عن بعضهم أنه عدها فى حروف المعانى وأن المعنى الموضوعة له الوقاية واستشكله الروداني بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأى حرف لو فرض الجزبه وقال الدنوشرى الظاهر أنها حرف مبنى وذكر المغنى لها فى أوجه النون المفردة يفيد أنها حرف معنى (قوله مكسورة) اى مناسبة لياء المتكلم (قوله ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن حروفا أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر فى ما خلا وما عدا لوجود ما المصدرية التى لا توصل الا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة فقوله ان قدرتهن أفعالا لا يظهر الا فى حاشا كذا فى يس عن اللقانى ولهذا قال فى المغنى وحاشا ان قدرت فعلا ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتأمل (قوله وعليه رجلا ليسنى) فى المغنى أنه قاله بعضهم وقد بلغه أن انسانا تهدده أى ليلزم رجلا غيرى اه فدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للامر بل فعل مضارع مقرون بلام الامر وهذا شاذ لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغى أن لا ينوب عنهما الاسم (قوله وندر ليسى بغير نون) وانما جاز حذف النون فيها لانها لا تتصرف فاشبهت الحروف الآتى بيانها زكريا (قوله اذ ذهب الخ) صدره * عددت قومى كعديد الطيس * بفتح الطاء أى الرمل الكثير وفى قوله ليسى شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء (قوله نحو تأمرونى) بنون واحدة مخففة (قوله فالصحيح أن المحذوفة الخ) لانها نائبة عن الضمة وقد حذفت تخفيفا فى قراءة السوسى وما يشعركم بسكون الراء فحذف النائبة عنها للتخفيف أولى وللاحتياج الى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف ما اذا كانت نون الوقاية وقيل نون الوقاية لانها منشأ الثقل فهى أولى بالحذف ولانها الام استحسانى ولا دلالة لها على شئ بخلاف نون الرفع وعليه يستثنى هذا الموضع من وجوب لحاق نون الوقاية الفعل بقى ما اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث فالمحذوف نون الوقاية قال فى البسيط اجماعا وقال المصنف فى شرح التسهيل على الصحيح لان نون الاناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الدمامينى (قوله لانها تقى الفعل الكسر) أى الذى يدخل مثله فى الاسم وهو الكسر بسبب ياء المتكلم أى والكسر أخو الجر فصين عنه الفعل كما صين عن الجر أما الكسر الذى ليس بهذه المثابة فلا حاجة الى صونه عنه كالكسر قبل ياء المخاطبة والكسر للتخلص من التقاء الساكنين كذا فى شرح الجامع قال زكريا والتعليل

ثم حمل الماضي والمضارع على الامر (وليتني) بثبوت نون الوقاية (فشا) حملا على الفعل لمشابهتها له مع عدم المعارض (وليتي)
بحذفها (ندرا) ومنه قوله * كمنية جابر اذ قال ليتي * وهو ضرورة وقال الفراء
يجوز ليتي وليتني وظاهره الجواز في الاختيار (ومع لعل اعكس) هذا الحكم فالاكثر لعلي بلا نون والاقل لعلني ومنه قوله

فقلت أعيراني القدوم لعلني
أخط بها قبرا لابيض ماجد

ومع قلته هو أكثر من ليتي نبه على ذلك في الكافية وانما ضعفت لعل عن أخواتها لانها تستعمل جارة نحو

لعل أبي المغوار منك قريب

وفي بعض لغاتها لعن بالنون فيجتمع ثلاث نونات (وكن مخيرا في) أخوات ليت ولعل (الباقيات) على السواء فتقول اني وانني وكأني وكأنني ولكني ولكنني فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة وحذفها لكراهة توالي الامثال (واضطرارا خففا * مني وعني بعض من قد سلفا) من العرب فقال

أيها السائل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس مني

وهو في غاية الندرة والكثير مني وعني بثبوت نون الوقاية وانما الحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء على السكون (وفي لدني) بالتشديد (لدني) بالتخفيف (قل) أي لدني بغير نون الوقاية قل في لدني بثبوتها ومنه قراءة نافع قد بلغت من لدني عذرا بتخفيف النون وضم الدال وقرأ الجمهور بالتشديد (وفي * قدني وقطني) بمعنى حسبي (الحذف) للنون

المذكور ظاهر في غير المعتل أما فيه نحو دعاو رمى فلا فكان ينبغي أن يزاد وألحق المعتل بغيره طردا للباب اهـ وكان ينبغي أن يزاد أيضا وتقي ما تتصل به غير الفعل من تغيير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية في غير الفعل (قوله ثم حمل الماضي الخ) قال البعض ظاهره أنه لا لبس مع الماضي وليس كذلك لوجوده في نحو ضربني اذ لولا النون لالتبس الماضي بالاسم فان الضرب نوع من العسل اهـ وفيه أنه انما يتجه اذا كان مراده مطلق اللبس أما اذا أريد خصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحدة كما يؤخذ من قوله في نحو أكرمي الخ فلا فتدبر (قوله لمشابهتها له) أي في المعنى والعمل وقوله مع عدم المعارض هو الجر وتوالي الامثال فأل للجنس (قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناظم ندر معناه وقع ضرورة والمناسب حمله على المتبادر أنه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما هو أحد قولي الناظم وان كان قوله الثاني انه ضرورة وانما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة الى قول آخر مقابل لما في المتن ثم أشار الى ما في المتن مؤيدا له بموافقة الفراء فقال وقال الفراء الخ بل هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالاكثر لعلي بلا نون والاقل لعلني ولو جرى على ما وافق ذلك الظاهر لقال فالكثير لعلي بلا نون والضرورة لعلني ويمكن تطبيق قوله فالاكثر الخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالاقل الضرورة لكن قد يتوقف في كون لعلني ضرورة ثم رأيت ابن الناظم صرح بأنه ضرورة لكن رده الموضح وغيره فتأمل (قوله فالاكثر لعلي بلا نون والاقل لعلني) أفعل التفضيل في الموضعين على غير بابه (قوله فقلت أعيراني الخ) القدوم آلة النحت وأخط أنحت والقبر الغلاف والابيض السيف والماجد العظيم (قوله لانها تستعمل الخ) ولتعدد المعارض فيها أقوى على المشابهة بخلاف أخواتها الآتية فان المعارض فيها توالي الامثال فقط (قوله وحذفها لكراهة توالي الامثال) مبني على أن المحذوفة في اني نون الوقاية لانها منشأ الثقل وقيل الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعلال وقيل الوسطى المدغم فيها لانها في محل اللامات التي يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجري في أنا فقيل المحذوفة الاولى وقيل الثانية ولم يقل أحد يعتد به انها الثالثة لانها اسم كذا في الروداني (قوله لست من قيس الخ) يجوز في قيس الصرف على ارادة أبي القبيلة والمنع على ارادتها نفسها ومنع الثاني أوفق بالقافية (قوله لحفظ البناء على السكون) انما حافظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح والضم لانه الاصل ولهذا قال سيبويه يقال في لدا بالضم لدي بغير نون وفي لد بالسكون لدني بالنون (قوله ومنه قراءة نافع) قيل يجوز أن تكون المذكورة نون الوقاية لان حذف نون لدن لغة وأجيب بأن المحذوفة النون المتحركة الآخر لالحقها نون الوقاية كما في كلام سيبويه لانها انما يؤتى بها في مثل ذلك لتقي الآخر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الآخر التي تلحقها النون للمحافظة على سكون البناء الاصلي لا يحتملها ما في الآية لضم دال ما فيها وأما ذكره البعض تبعا للدماميني من الجواب بأن نون لدن انما تحذف اذا كان المضاف اليه ظاهرا لا ضميرا فيرده ما مر في كلام سيبويه من أنه يقال في لدا بالضم لدي بغير نون لصراحته في أنه يضاف الى ياء المتكلم فتأمل (قوله بمعنى حسبي) راجع للامرين قبله احترز به عن قد الحرفية وقط الظرفية فان ياء المتكلم

(أيضا قدني) قليلا ومنه قوله جامعا بين اللغتين في قدني * قدني من نصر الخبيبين قدي

وفي الحديث قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها ويروى قطني بنون الوقاية وقط قط بالتنوين والنون اشهر ومنه قوله

امتلأ الحوض وقال قطني * مهلا رويدا قد ملأت بطني

وكون قد وقط بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه وذهب الكوفيون الى أن من جعلهما بمعنى حسب قال قدي وقطي بغير نون كما تقول حسبي ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفي قال قدني وقطني بالنون كغيرهما من أسماء الافعال

(خاتمة) وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله صلى الله عليه وسلم لليهود فهل أنتم صادقوني وقول الشاعر

وليس بمعييني وفي الناس ممتع * صديق اذا أعيا على صديق

وقوله

وليس الموافيني ليرفد خائبا * فان له أضعاف ما كان أملا

للتنبيه على أصل متروك وذلك لان الاصل أن تصحب نون الوقاية الاسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لتقيها خفاء الاعراب فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الاسماء المعربة المشابهة للفعل ومما لحقته هذه النون من الاسماء المعربة المشابهة للفعل أفعل التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب نحو ما أحسنني ان اتقيت الله والله أعلم

لا تتصل بهما وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفي على ما يأتي فان نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما اه زكريا قال الروداني والغالب عليهما اذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد يبنيان على الكسر وقد يعربان (قوله قدني) أي يأتي وأشار بقد الى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح (قوله قدني من نصر الخبيبين قدي) قيل أراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا على التغليب لان عبد الله كان يكنى أبا خبيب وقيل خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه عبد الله قيل على التغليب أيضا وفيه نظر ويروى الخبيبين بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله وأبيه وعمه مصعب بن الزبير وقيل على ارادة أبي خبيب عبد الله ومن كان على رأيه واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الاصل قد بالسكون وحركت بالكسر لاجل الروي فتكون الياء للاشباع لا للمتكلم قال الروداني أو أن الشاعر جرى فيه على لغة من يبنيه على الكسر والياء للاشباع اه وقد يقال مثا كلة اللاحق للسابق ترجح احتمال الاضافة لياء المتكلم (قوله وفي الحديث قط قط) في صحيح البخاري مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعزتك ويزوى بعضها الى بعض (قوله والنون أشهر) راجع الى قول المصنف وفي قدني وقطني الخ (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل ورويدا مصغر ارواد بمعنى امهالا تصغير الترخيم كما سيذكره الشارح في باب أسماء الافعال والاصوات فهو تأكيد لمهلا لا صفته كما زعمه العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض وملأت بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذي جوزه البعض يحوج الى تجوز (قوله بمعنى أكتفي) كان الصواب بمعنى يكفي كما في المغني أو كفى كما في الجنى الداني لابن أم قاسم واستقربه الدماميني لان مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفي كلام التفتازاني مجيء قط بمعنى انته فيكون اسم فعل أمر وانما قلنا الصواب ذلك ليكون متعديا (قوله كغيرهما من أسماء الافعال) أي التي تتصل بها ياء المتكلم وهي المتعدية لكون مدلولاتها أفعالا متعدية كدراكني وعليكني وسمع الفراء مكانكني أي انتظرني وانما اتصلت بها نون الوقاية حملا لها على مدلولاتها وهي الافعال المتعدية وما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الافعال هو ما صرح به في التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن عبارة سبك المنظوم تشعر بقلة لحاقها فانه قال وربما لحقت اسم الفعل اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اه قال شيخنا وصريح كلام الرضي أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي المغني وشرحه للدماميني أن بجل يأتي حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفي فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسما مرادفا لحسب فلا تلحقه نون الوقاية الا قليلا (قوله وقعت نون الوقاية) أي شذوذا (قوله ليرفد) بالبناء للمجهول أي يعطى (قوله للتنبيه على أصل متروك) اعترض بأنه لو كانت للتنبيه لادخلوها على ما لم يشابه الفعل من نحو غلامي فالاولى أنه لمشابهة الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفاعل ولك أن تقول الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتأمل (قوله فلما منعوها) أي للزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف اليه (قوله غير الدجال أخوفني عليكم) روي بحذف النون أيضا أي أخوف مخوفاتي عليكم فاندفع ما يقال الحديث يقتضي ان الدجال وغيره خائفان

لا مخوف منهما لان حق أفعل التفضيل أن يصاغ من الثلاثى وهو هنا خاف لا أخاف وأن غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبى صلى الله عليه وسلم لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه نعم يبقى صوغ أفعل من المبنى للمجهول وهو شاذ عند الجمهور *(فائدة)* حيث قيل بالجواز والامتناع فى أحكام العربية فانما يعنى بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الاثم الشرعى فمن لحن فى غير التنزيل والحديث كأن نصب الفاعل ورفع المفعول لا نقول انه يأثم الا أن يقصد ايقاع السامع فى غلط يؤدى الى نوع ضرر فعليه حينئذ اثم هذا القصد المحرم قاله الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح المختصر

(العلم)

يطلق على الجبل والراية والعلامة والظاهر أن النقل الى المعنى الاصطلاحى من الثالث بدليل قولهم لانه علامة على مسماه (قوله يعين المسمى) أى خارجا كعلم الشخص الخارجى أو ذهنا كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتى أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل فى هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصا بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهنى أعنى الموضوع لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا كالعلم الذى يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجا فى المستقبل وكعلم القبيلة فانه موضوع لمجموع أبناء الاب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه فان المجموع لا وجود له الا فى ذهن الواضع فقولهم تشخص العلم الشخصى خارجى أغلبى أفاده يس والمراد بقوله يعين المسمى انه يدل على مسمى معين لا انه يحصل له التعيين لانه معين فى نفسه فيلزم تحصيل الحاصل (قوله حال) أو صفة مفعول مطلق محذوف اى يعين تعيينا مطلقا (قوله ويجوز أن يكون الخ) هذا أولى بل متعين لان المعرف هو الذى يجعل مبتدأ والتعريف هو الذى يجعل خبرا ولان علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سيأتى (قوله بضميره) أى ضمير ملابسه كما يدل عليه قوله والتقدير علم المسمى الخ (قوله مجردا عن القرائن الخارجية) أى الخارجية عن ذات الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع اذ لا بد منه وهو من القرائن كما فى الروداني (قوله النكرات) كرجل وفرس فانهما لا تعيين فيهما أصلا وكشمس وقمر فانهما وان عينا فردين لكن ذلك التعيين لامر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى واما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فانه باعتبار كل وضع يعين مسماه والشيوع انما جاء من تعدد الاوضاع وهو أمر عارض ولا يخرج بقوله مطلقا لانه وان احتاج فى تعيين مسماه الى قرينة من وصف أو اضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة الى أصل الوضع كبقية المعارف (قوله كأل) ولو للعهد الذهنى لان المراد بمدخولها الحقيقة وهى معينة وكونها مرادة فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين (قوله كالحضور) اى فى ضميرى المتكلم والمخاطب وقوله والغيبة اى ومرجع الغيبة يعنى أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه أما اذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر واما اذا كان نكرة فلان معناه الشئ المتقدم فتعين معناه من حيث ان المراد به الشئ المتقدم بعينه وان كانت عين ذلك الشئ مبهمة فسقط ما للبعض هنا وكان عليه ان يقول أو حسية كالاشارة الحسية فى اسم الاشارة لانها القرينة التى بها تعين مدلول اسم الاشارة لا مجرد الحضور كما زعمه البعض مدخلا قرينة اسم الاشارة فى قوله او الحضور ويمكن

(العلم)
(اسم يعين المسمى) به (مطلقا علمه) أى علم ذلك المسمى فاسم مبتدأ ويعين المسمى جملة فى موضع رفع صفة له ومطلقا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر وعلمه خبر ويجوز أن يكون علمه مبتدأ مؤخرا واسم يعين المسمى خبر امقدما وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوبا لكون المبتدا ملتبسا بضميره والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقا أى مجردا عن القرائن الخارجية فخرج بقوله يعين المسمى النكرات وبقوله مطلقا بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم اما لفظية كأل والصلة أو معنوية كالحضور والغيبة

ان يقال أراد الشارح بالمعنوية ماقابل اللفظية فشمل الحسية فافهم (قوله لرجل) اى
مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير (قوله وخرنقا) هو منقول عن
اسم ولد الارنب (قوله أخت طرفة) بفتح الراء كما فى القاموس (قوله وعدن لبلد) أى بساحل
اليمن تصريح (قوله ولاحق لفرس) أى لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما تصريح
(قوله وشذقم) ضبطه بعضهم بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذى يقتضيه صنيع
القاموس وذكر شيخنا فيه الوجهين وقوله لجمل أى للنعمان بن المنذر (قوله وواشق لكلب
قال فى التصريح ذكر فى النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب وفى ذلك موازاة لقوله تعالى
ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم (قوله والمراد به هنا) أى بخلافه فى تعريف العلم فان المراد به
ماقابل الفعل والحرف ويطلق أيضا الاسم ويراد به ماقابل الصفة وقوله ماليس اى علم ليس
الخ (قوله وكنية) من كنيت أى سترت واعلم انه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق بينها حينئذ
واللقب المقصود به التعظيم ان التعظيم فى اللقب بمعناه وفى الكنية لابمعناها بل بعدم التصريح
بالاسم لان بعض النفوس تأنف ان تخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل كتكنية الصغير
تفاؤلا بأن يعيش حتى يصير له ولد أفاده الرودانى (قوله وهى ماصدر) أى علم ركب تركيبا
اضافيا صدره فلا انتقاض بنحو ابوزيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لان المركب الاضافى
فى الاول جزء العلم لا هو والثانى لا اضافة فيه افاده الشنوانى (قوله بأب أو أم) او ابن او بنت
او أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كما ذكره سم (قوله وهو ما أشعر) اى بحسب وضعه
الاصلى لا العلمى اذ بحسب وضعه العلمى لا اشعار له الا بالذات كذا قال جمع من ارباب
الحواشى والمتجه عندى أنه يشعر بحسبه ايضا وان كان المقصود بالذات الدلالة على الذات اذ
الاشعار الدلالة الخفية وهى لا تنافى كون المقصود بالذات ماذكر ولا مانع من قصد الواضع
ذلك تبعا ثم رأيت فى التصريح عن بعضهم وفى كلام السيد ما يؤيده واورد على تعريف
اللقب أنه يشمل بعض الاسماء نحو محذومة وبعض الكنى نحو ابى الخير وابى جهل واجيب
بان ماوضع للذات اولا فهو الاسم اشعر اولم يشعر صدر اولم يصدر ثم ماوضع ثانيا وصدر فهو
الكنية أشعر اولم يشعر ثم ماوضع ثالثا واشعر فهو اللقب فالاشعار وعدمه والتصدر وعدمه
غير منظور اليه فى الموضوع اولا والاشعار وعدمه غير منظور اليه فى الموضوع ثانيا كذا نقل
عن سم والاقرب عندى من هذا وجهان الاول ان الاسم هو الموضوع اولا للذات واللقب
الموضوع لا اولا لها مشعرا بالرفعة او الضعة فبينهما التباين وأن الكنية ماصدرت بأب
أو أم سواء وضعت أولا أو لا أولا أشعرت او لا فتجامع كلا منهما وتنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعر
وانما كان هذا أقرب من ذلك لشمول اللقب عليه ماوضع ثانيا وأشعر وشمول الكنية
عليه ماوضع ثالثا وصدر وعدم شمولهما على ذلك ماذكر فيلزم عليه كون ماذكر واسطة
وهو خلاف المقرر ولأن اشتراط كون وضع الكنية ثانيا واللقب ثالثا مع كونه لا وجه له
مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الاسماء كما فى أم كلثوم فقد
قالوا اسمها كنيتها الثانى ماقيل انه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحيثية وانما كان هذا
أيضا أقرب من ذلك لما مر وفى الرودانى أن المفهوم من كلام الاقدمين أن الاسم ماوضع أول
مرة كائنا ما كان والكنية ماوضع بعد ذلك وصدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم اولا واللقب

ثم العلم على نوعين جنسى
وسيأتى وشخصى ومسماه
العاقل وغيره مما يؤلف
من الحيوان وغيره (كجعفر)
لرجل (وخرنقا) لامرأة وهى
أخت طرفة بن العبد لامه
(وقرن) لقبيلة ينسب اليها
أويس القرنى (وعدن)
لبلد (ولاحق) لفرس
(وشذقم) لجمل (وهيلة)
لشاة (وواشق) لكلب
(واسما أتى) العلم والمراد
به هنا ماليس بكنية ولا
بلقب (و) أتى (كنية) وهى
ماصدر بأب أو أم كأبى بكر
وأم هانئ (و) أتى (لقبا)
وهو ما أشعر برفعة مسماه

ماوضع بعد ذلك أيضا أى بعد الاسم وأشعر بمدح أوذم ولم يصدر بأب أوأم فهى متباينة اه
ويرد عليه أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل (قوله أوضعته) بفتح الضاد
أو كسرها أى خسته وهاؤه عوض عن الواو (قوله يعنى الاسم) تفسير للسوى وابقاه كثير على
عمومه مرجحين وجوب تأخيره عن الكنية أيضا ويؤيده تعليله الآتى بقوله لان اللقب فى
الاغلب الخ لاقتضائه وجوب تأخيره عن الكنية أيضا لجريانه فيها ولا يدل على التخصيص
قول المصنف وان يكونا مفردين كما سيأتى للشارح لما يأتى عن سم ومحل وجوب تأخير
اللقب عن الاسم اذا لم يكن اجتماعهما على سبيل اسناد أحدهما الى الآخر والا أخر منهما
ماقصد المتكلم الحكم به (قوله لان اللقب الخ) وقيل لانه لوقدم ضاعت فائدة الاسم لانه يفيد
فائدة الاسم وزيادة ولانه يشبه الصفة وهى متأخرة عن الموصوف وقوله فى الاغلب احترازعن
نحو زين العابدين (قوله فلوقدم لأوهم) يؤخذ منه أنه اذا انتفى ذلك الايهام لاشتهار
المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما فى قوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم أفاده يس
(قوله أنا ابن الخ) الشاهد فى مزيقيا حيث قدم اللقب على الاسم وقصر مزيقيا للضرورة كما قاله
الرودانى وانما لقب به لانه كان يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما
ثانيا وأن يلبسهما غيره وعمرو هذا من اجداد أوس بن الصامت قائل هذا البيت أخى عبادة
ابن الصامت وقوله وجدى أى من جهة الام وانما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه وقيل
هو فى الاصل لقب أمه ثم استعمل فيه ومراد الشاعر أنه نسيب الطرفين (قوله بأن ذا الكلب)
أى صاحب الكلب والباء متعلقة بأبلغ فى البيت قبله وهو

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها * عنى حديثا وبعض القول تكذيب

قالتهما أخت عمرو المذكور من قصيدة ترثيه بها أولها

كل امرئ بمحال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وقوله ببطن شريان بكسر الشين المعجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو والشريان شجر يتخذ
منه القسى وببطن خبر أن اذا نصب خير على النعتية لعمرو وخبر ثان اذا رفع على الخبرية لأن
(قوله وغيرها) أى اسما أو لقبا كما سيذكره (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر الخ) بعده
فاغفرله اللهم ان كان فجر * أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى
عنه ان ناقتى قد نقبت فاحملنى فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك والنقب والدبر رقة الخف
وفجر حنث فى يمينه كذا فى التصريح (قوله هالك) أى ميت وسعد أبو عمرو هو سعد بن معاذ
سيد الاوس رضى الله تعالى عنه (قوله وكذلك يفعل بها مع اللقب) ذهب قوم كابن الصائغ
والمرادى الى تأخير اللقب عن الكنية وأبقوا قوله سواه على ظاهره من العموم (قوله وقد
رفع الخ) قال سم الرفع ممنوع لصدق قوله وان يكونا مفردين مع عموم قوله سواه أى وان يكن
اللقب وسواه مفردين كما فى الاسم واللقب ولا يمنع ذلك كون بعض أفراد سواه لا يكون
الا مركبا كالكنية (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ماقابل المركب كما أن المراد به فى باب
الاعراب ماقابل المثنى والمجموع والملحق بهما والاسماء الستة وفى باب المبتدا ماقابل الجملة
وفى باب لا والمنادى ماقابل المضاف والمشبه به وأما اطلاقه على مالا يدل جزؤه على جزء معناه
فاصطلاح منطقى (قوله فأضف حتما) لايخفى أن الاضافة بالتأويل الآتى فى الشرح تخرج

أوضعته كزين العابدين
وبطة (وأخرن ذا) أى أخر
اللقب (ان سواه) يعنى
الاسم (صحبا) تقول جاء زيد
زين العابدين ولا يجوز جاء
زين العابدين زيد لان
اللقب فى الاغلب منقول من
غير الانسان كبطة فلو قدم
لأوهم ارادة مسماه الاول
وذلك مأمون بتأخيره وقد
ندر تقديمه فى قوله

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى
أبوه منذر ماء السماء

وقوله

بأن ذا الكلب عمرا خيرهم
حسبا
ببطن شريان يعوى حوله
الذيب

* (تنبيه) * لا ترتيب بين
الكنية وغيرها فمن
تقديمها على الاسم قوله

أقسم بالله أبو حفص عمر
مامسها من نقب ولا دبر

ومن تقديم الاسم عليها قوله

وما اهتز عرش الله من أجل
هالك
سمعنا به الا لسعد أبى عمرو

وكذلك يفعل بها مع اللقب اه
وقد رفع توهم دخول الكنية فى
قوله سواه بقوله (وان
يكونا) أى الاسم واللقب
(مفردين فأضف) الاسم الى
اللقب (حتما) ان لم يمنع من
الاضافة مانع على ماسيأتى
بيانه

هذا ماذهب اليه جمهور البصريين نحو هذا سعيد كرز يتأولون الاول بالمسمى والثانى بالاسم وذهب الكوفيون الى جواز اتباع الثانى للاول على أنه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيدا كرزا ومررت بسعيد كرز والقطع الى النصب باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا نحو مررت بسعيد كرزا وكرز أى أعنى كرزا وهو كرز (والا) أى وان لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو الاسم نحو عبد الله بطة أو اللقب نحو زيد أنف الناقة امتنعت الاضافة للطول وحينئذ (أتبع الذى ردف) وهو اللقب للاسم فى الاعراب بيانا أو بدلا ولك القطع على ماتقدم وكذا ان كانا مفردين ومنع من الاضافة مانع كأل نحو الحرث كرز (ومنه) أى بعض العلم (منقول) عن شئ سبق استعماله فيه قبل العلمية وذلك المنقول عنه مصدر (كفضل و) اسم عين مثل (أسد) واسم فاعل كحرث واسم مفعول كمسعود وصفة مشبهة كسعيد وفعل ماض كشمر علم فرس قال الشاعر

أبوك حباب سارق الضيف برده
وجدى ياحجاج فارس شمرا

عن اضافة الاسم الى اسم اتحد به فى المعنى لانها على التأويل الآتى تكون من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى الاسم الاول الذات دون الثانى لان المقصود منه لفظه فمعناه اللفظ الواقع فى التركيب المستعمل فى الذات فلا تنافى بين قوله هنا فاضف حتما او قوله فيما سيأتى ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وان ذكره شيخنا والبعض (قوله كرز) هو فى الاصل خرج الراعى ويطلق على اللئيم والحاذق (قوله يتأولون الاول بالمسمى الخ) أى غالبا والافقد يعكسون كما فى كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه الا ذلك (قوله وذهب الكوفيون) أى وبعض البصريين كما يدل عليه ماقبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه فى التسهيل (قوله على أنه بدل منه) أى بدل كل من كل وجوز الدنوشرى وجها ثالثا وهو أن يكون تأكيدا بالمرادف (قوله والقطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيده كلام الشنوانى ونقله يس عن بعضهم وصرح به الرودانى وقال بعضهم لا يقطعان الا شذوذا (قوله باضمار فعل) أى جوازا وكذا قوله باضمار مبتدا فيجوز اظهاره كما صرح به فى التصريح (قوله والا الخ) ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثانى مركبا والوجه خلافه كما صرح به الرضى لجواز كون المضاف اليه مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله أتبع الذى ردف) أى تبع الاتباع الاول اصطلاحى والثانى لغوى فليس فى كلامه طلب تحصيل الحاصل الذى هو عبث وهذا الامر كناية عن منع الاضافة فلا ينافى ماصرح به الشارح من جواز القطع وأتبع جواب ان الشرطية المدغمة فى لا وحذف الفاء للضرورة (قوله بيانا) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح (قوله كأل) وككون اللقب وصفا فى الاصل مقرونا بأل كهرون الرشيد ومحمد المهدى قاله فى التصريح (قوله عن شئ) أى معنى وضمير سبق استعماله راجع الى بعض العلم وضمير فيه راجع الى شئ فالمنقول عنه معنى لا لفظ هذا مفاد هذه العبارة وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل أسد الخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن ارجاع عبارته الثانية الى الاولى بتقدير مضاف فى الثانية أى معنى مصدر الخ والعكس بتقدير مضاف فى الاولى أى عن لفظ شئ الخ ولا يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان لفظ فضل مثلا متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف بقى أنه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل الخ تمثيلا للمنقول عنه وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فتدبر اه (قوله سبق استعماله فيه) الاولى سبق وضعه له ليدخل فى المنقول ماوضع لشئ ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به شارحه (قوله قبل العلمية) أل للعهد الحضورى أى قبل النوع الحاضر من العلمية فيتناول الحد ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة فى نوع آخر من العلمية كأسامة علما لشخص فهو من المنقول كما قاله الشنوانى وغيره وباعتبارنا النوع دون الشخص يندفع ماقاله الرودانى من أن جعل أل للعهد الحضورى يقتضى أن سعاد مسمى به امرأة غير الاولى منقول وهو باطل فافهم (قوله أبوك حباب) أى جبان على ماقيل ولم أجده فى القاموس ولا غيره وفى القاموس أنهم سموا بمضموم الحاء ناسا وشيطانا ويطلقونه على الحية وسموا بمفتوحها ومكسورها ناسا وذكر للثلاثة معانى أخر لا تناسب هنا وسارق الضيف من اضافة الوصف لفاعله وبرده مفعول له وقد يقال لا شاهد فى البيت

لاحتمال

لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر الا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب والشئ يحمل على الغالب مالم يصرفه عنه صارف وكذا يقال فى الشاهد بعده (قوله وذوار تجال) من ارتجل الخطبة والشعر أى ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل فمعنى كون العلم مرتجلا أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله غير علم قاله الدمامينى (قوله اذلا واسطة الخ) علة لمقدر أى وزدت لفظ الآخر المفيد للحصر مع أن عبارة الناظم لا تؤديه لانه لا واسطة (قوله لامنقول ولا مرتجل) أما الاول فلان النقل يستدعى الوضع للمعنى الثانى ولا وضع فيه له وأما الثانى فلانه سبق له استعمال فى غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تنزيلى لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم فى الآيات البينات (قوله كلها منقولة) أى لان الاصل فى الاسماء التنكير ولا يضر جهل المعنى الاصلى للاسم الذى يتوهم أنه مرتجل (قوله كلها مرتجلة) مبنى على قوله ان المرتجل مالم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير محقق وموافقة بعض الاعلام نكرة أو وصفا أو غيرهما امر اتفاقى لا بالقصد (قوله ما استعمل من أول الامر علما) أورد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه مع انه علم مرتجل اذ لا يشترط فى العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفتازانى العلم ما وضع لمسمى بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كاسامة علما لشخص ويمكن دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما قال البعض فكان الاولى أن يقول ما وضع لشئ لم يسبق وضعه لغيره اهـ وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية آخر به فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل (قوله وأدد) نوزع بأنه جمع أدة بمعنى المرة من الود فالهمزة بدل من واو كما فى أقتت فهو منقول من جمع لا مرتجل (قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتضى كونه قسيما للمنقول والمرتجل وانما تكلم على المنقول من جملة والمنقول من مركب مزجى والمنقول من متضايفين دون المنقول من بقية المركبات كالمركب التقييدى لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها قاله يس (قوله قرناها) أى ذؤابتاها (قوله على أطرقا باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار فى البيت السابق وباليات الخيام منصوب على الحال من الديار وسميت تلك المفازة بأطرقا لان السالك فيها يقول لصاحبه أطرق أى اسكت مخافة ومهابة قاله العينى (قوله نبئت) أى أخبرت يتعدى الى ثلاثة مفاعيل الاول التاء التى نابت عن الفاعل الثانى أخوالى وبنى يزيد بدل أو بيان لاخوالى الثالث جملة لهم فديد أى صياح وظلما مفعول لاجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بهذا المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره فى اعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا فى التصريح وأنت خبير بانه حيث كان العامل فى ظلما وعلينا محذوفا تقديره يصيحون كان هو الجدير بجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فديد حالا مؤكدة والشاهد فى يزيد فانه علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال والمشهور فى يزيد فى البيت أنه بالياء التحتية وتصويب ابن يعيش أنه بالتاء الفوقية أبو قبيلة من العرب تنسب اليه البرود التزيدية رده ابن الحاجب كما فى زكريا بأن الرواية انما صحت بالتحتية وبان تزيد بالفوقية لم يسمع الا مفردا لا جملة

وفعل مضارع كيشكر قال الشاعر
يشكر الله لا يشكره
وجملة وستأتى (و) بعضها الآخر (ذوار تجال) اذ لا واسطة على المشهور وذهب بعضهم الى أن الذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وعن سيبويه أن الاعلام كلها منقولة وعن الزجاج كلها مرتجلة والمرتجل هو ما استعمل من أول الامر علما (كسعاد) علم امرأة (وأدد) علم رجل (و) من المنقول ما أصله الذى نقل عنه (جملة) فعلية والفاعل ظاهر كبرق نحره وشاب قرناها أو ضمير بارز كأطرقا علم مفازة قال الشاعر
على أطرقا باليات الخيام
أو مستتر كيزيد فى قوله
نبئت أخوالى بنى يزيد
ظلما علينا لهم فديد

ونظير يزيد فى هذا البيت جلا فى قوله * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * على القول بأنه علم محكى منقول من نحو زيد جلا فيكون من جملة لا من نحو جلا زيد والا كان مفردا منصرفا لان هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور وقيل الموصوف محذوف أى أنا ابن رجل جلا الامور وكشفها كذا فى المغنى والدمامينى (قوله ومنه أصمت) بهمزة قطع وميم مكسورتين وان كان الامر من الصمت بهمزة وصل وميم مضمومتين على أنه من صمت بفتح الميم وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صمت بكسرها لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما فى التصريح (قوله أشلى) أى أغرى الصائد سلوقية أى كلابا سلوقية نسبة الى سلوق قرية باليمن والباء فى بها بمعنى مع وقوله بوحش صلة أشلى وقوله فى أصلابها أو دأى عوج جملة فى محل نصب صفة لسلوقية وعندى وقفة فى الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة فعل الامر وفاعله المستتر لان أصمت فى البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل وحده ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب بقاء ضمة يزيد فى البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شراح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ورأيت صاحب التصريح عد أصمت مما نقل من الفعل وحده كشمر ويشكر وهو يؤيد ما قلنا فاحفظه (قوله حكم العلم المركب تركيب اسناد) مثله المركب العددى فانه يحكى وكذا المركب من حرفين كانما أو حرف وفعل كقد قام أو حرف واسم كيا زيد فكل ذلك يحكى ولم ينص الشارح على ما ذكر لانه شبيه بالمركب الاسنادى فكأنه داخل فيه ويستثنى من المركب من حرف واسم المركب من جار فوق حرف ومجرور فان الاجود فيه اعراب الجار مضافا للمجرور ومعطى ماله لو سمى به وحده بأن يضعف آخره ان كان لينا ككى ولا يضعف بل يجعل كيدودم ان كان صحيحا كمن ويجوز حكايته وقيل يجب الاعراب والاضافة فى ثلاثى أو ثنائى صحيح كرب ومن والحكاية فى ثنائى معتل ككى فان كان الجار حرفا أحاديا وجبت الحكاية عند الجمهور وأجاز المبرد والزجاج اعرابهما مكملا أولهما بتضعيف حرف لين يجانس حركته كما لو سمى به وحده فيقال فى بزيد جاء بى زيد كذا فى الهمع وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به شيخ الاسلام فيعرب بحسب العوامل وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله ضارب زيدا (قوله أن يحكى أصله) أى ويكون معربا تقديرا كما نقله يس عن السيد والالباب وقيل مبنى لا محكى وذكر فى التسهيل أنه ربما أضيف صدر ذى الاسناد الى عجزه ان كان ظاهرا نحو جاء برق نحره واحترز من المضمر نحو برقت وخرجت مسمى بهما فلا يجوز فيهما الا الحكاية وأجاز بعضهم اعرابه تقول هذا قت ورأيت قتا ومررت بقمت أفاده الدمامينى (قوله ولم يرد عن العرب الخ) بيان لمفهوم قوله سابقا وجملة فعلية (قوله ومن العلم) الاولى ومن المنقول (قوله بمزج) أى مع مزج (قوله منزلا ثانيهما) حال من ضمير جعلا الراجع الى الاسمين وقوله منزلة تاء التأنيث مما قبلها أى فى فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها واعترض اللقانى هذا الحد بأنه لا يشمل نحو معديكرب ولا نحو سيبويه ومنشؤه جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة فى أحوال الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولو محلا لم يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتاء

ومنه أصمت علم مفازة
قال الشاعر
أشلى سلوقية باتت وبات بها
بوحش أصمت فى اصلابها
اود
(تنبيه) حكم العلم المركب تركيب اسناد
وهو المنقول من جملة أن يحكى اصله ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدا وخبر لكنه مقتضى القياس جائز اه (و) من العلم (ما بمزج ركبا) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة تاء التأنيث مما قبلها نحو بعلبك وحضرموت

التأنيث التي قد يكون ما قبلها ساكنا كما في بنت وأخت دون هاء التأنيث فتأمل (قوله ومعديكرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا لكن قال في باب النداء معنى معديكرب عداه الكرب أي تجاوزه اه وقضيته أنه اسم مفعول أعل اعلال مرمى فلا شذوذ في كسر داله لا مفعل فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف يائه اذ القياس تشديدها كما في مرمى (قوله يبنى على الفتح الخ) كان الاولى والاخصر يبقى على ما كان عليه من فتح أو سكون لانهما ليسا للبناء (قوله تشبيها بخمسة عشر) أي تشبيها بصنف آخر من المزجي وهو المركب العددي فلا يقتضي كلامه أن العددي ليس من المزجي كما زعمه البعض تبعا لغيره ولا ينافيه تعريفه السابق لان المراد بالاعراب فيه ما يشمل الاعراب المحلي كما مر لكن قال يس اذا كان العددي من المزجي ورد أنه اذا سمي به يحكى كما صرح به اللقاني والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي اه وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وأن المصنف لم يذكر الحكاية في المزجي لان كلامه في المزجي غير العددي (قوله وقد يضاف صدره الى عجزه) فيخفض العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هرمز ويجرى الاول بوجوه الاعراب الا أن الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معديكرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقا مع جريان الاول بوجوه الاعراب اه دماميني بايضاح وزيادة من الهمع (قوله لما سلف) علة لكون البناء على الكسر لان مراده بما سلف كون الكسر الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وأما أصل البناء فلان ويه اسم صوت وهو مبني لما سيأتي في بابه فبني سيبويه تغليبا لجانب الصوت لانه الآخر (قوله وقد يعرب غير منصرف الخ) وقد يبنى على الفتح كخمسة عشر قاله في الهمع (قوله وهو على ضربين الخ) نبه على حكمة تعداد الامثلة ويحتمل أن تكون حكمته الاشارة الى أنه لا فرق في الجزء الاول بين أن يكون معربا بالحركات أو الحروف وفي الثاني بين أن يكون منصرفا أو غير منصرف (قوله واعرابه اعراب غيره من المتضايفين) أي لانهم أجروا على كلمتيه أحكامهما قبل العلمية فأعربوا الجزأين وأعطوا اجزاءه الاخير حكم العلم فمنعوا اصرف أوبرو هريرة في بنات أوبر وأبي هريرة وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف بابن مجموع المركب قاله ابن هشام وغيره (قوله ووضعوا) اى العرب واسناد الوضع اليهم مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم والا فالواضع على الاصح هو الله تعالى وفي كلامه اشارة الى ان علم الجنس سماعي فلا يقاس على ما ورد منه (قوله غالبا) وقد يوضع العلم الجنسي لجنس يؤلف كما سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله والوحوش) عطف عام لشموله ما لا يعدو بنابه وقوله والاحناش بحاء مهملة ثم شين معجمة آخره عطف مغاير لان الحنش كما في القاموس الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والهوام وحشرات الارض وهي صغار دوابها (قوله لعدم الداعي) علة للفوات والداعي هو الألفة (قوله وهو كعلم الاشخاص) ظاهره أن كعلم خبر مبتدا محذوف والاولى أنه نعت لعلم (قوله فلا يضاف) أي ما دامت علميته فان نكر جازت اضافته وكذا يقال فيما بعده * (فائدة) * قد ثنوا وجمعوا علم الجنس أيضا فقالوا الأسامتان والأسامات وينبغي أن يكون ذلك كما في الارتشاف بالنظر الى الشخص الخارجي لا الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه اه شرح الجامع وتقدم في مبحث جمع المذكر السالم أنه لا يجمع منه بالواو أو الياء والنون الا العلم الشمول

ومعديكرب وسيبويه و (ذا المركب تركيب مزج ان (بغير ويه تم) اى ختم (اعربا) اعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني والجزء الاول يبنى على الفتح ما لم يكن آخره ياء كمعديكرب فيبنى على السكون وقد يبنى ما تم بغير ويه على الفتح تشبيها بخمسة عشر وقد يضاف صدره الى عجزه والاول هو الاشهر أما المركب المزجي المختوم بويه كسيبويه وعمرويه فانه مبني على الكسر لما سلف وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه (وشاع في الاعلام ذو الاضافه) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة التنوين وهو على ضربين غير كنية (كعبد شمس و) كنية مثل (ابي قحافه) واعرابه اعراب غيره من المتضايفين (ووضعوا لبعض الاجناس) التي لا تؤلف غالبا كالسباع والوحوش والاحناش (علم) عوضا عما فاتها من وضع الاعلام لاشخاصها لعدم الداعي اليه وهذا هو النوع الثاني من نوعي العلم وهو (كعلم الاشخاص لفظا) فلا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا ينعت بالنكرة

التوكيدى كأجمع فيقال أجمعون (قوله ويبتدأ به) أى بلامسوغ وكذا يقال فيما بعده (قوله بعده) انما قيد به لان تقدم الحال مسوغ لمجيئها من النكرة (قوله فى بنات أوبر) علم على ضرب ردىء من الكمأة (قوله وابن آوى) علم على حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الاظفار يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميرى اه تصريح (قوله علم التسبيح) أى عند قطعه عن الاضافة كما عليه البيضاوى أو مطلقا كما عليه غيره واضافته للايضاح كحاتم طيئ وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لان المبطلة لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته قال الرضى لادليل على علميته لان أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا فى الشعر كقوله * سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وقد جاء باللام كقوله * سبحانك اللهم ذا السبحان * قالوا دليل علميته قوله * سبحان من علقمة الفاخر * ولا منع من أن يقال حذف المضاف اليه ونوى وبقى المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * هذا وقول الشارح علم التسبيح كذا فى بعض النسخ وفى بعضها علم على التسبيح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرية لمحذوف أى وهو علم الخ ولا يصح جر علم على النعتية لسبحان لان المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنكرة وهكذا قوله علم على الغدر (قوله عم) فعل ماض كما أشار اليه الشارح بالعطف لا أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة لاقتضائه العموم فى المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك (قوله فى أمته) أى جماعته وأفراده (قوله وانه فى الشياع كأسد) أى الذى هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر اللازم بعد الملزوم (قوله بين اسم الجنس) أى الذى هو النكرة كما للآمدى وابن الحاجب وجماعة وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة وسيصرح به الشارح نقلا عن بعضهم وأما ما فى حواشى شيخنا السيد أن النحاة على أن اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه (قوله تؤذن بالفرق الخ) اذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم (قوله الاشارة الى الفرق) أى بين علم الجنس واسم الجنس الذى هو النكرة على ما مر ولما لم يبين سيبويه معنى اسم الجنس اتكالا على ظهوره عندهم عبر بالاشارة واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله أن علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء مفهومه أو شرط على القولين والصحيح عندى منهما الثانى وان اقتصر البعض على الاول لان التعين سواء كان شخصيا كما فى علم الشخص أو ذهنيا كما فى علم الجنس أمر اعتبارى كما صرحوا به فلو كان جزأ داخلا فى مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصيا أو جنسيا أمرا اعتباريا لان المجموع المركب من الوجودى والاعتبارى اعتبارى وأن دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات تضمن لا مطابقة وكل من اللازمين فى غاية البعد ان لم يكن باطلا واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوعة للفرد المنتشر قال البعض ولى فيه وقفة لان اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لان الحقيقة من حيث هى متحدة معينة ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعين وحينئذ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدى نفعا فى اجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول أل الجنسية فى قولك

الرجل

ويبتدأ به وتنصب النكرة بعده على الحال ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى أسامة وثعالة ووزن الفعل فى بنات أوبر وابن آوى والزيادة فى سبحان علم على التسبيح وكيسان علم على الغدر وعلم مفعول بوضعوا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والغاتمييزاى العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ (وهو) من جهة المعنى (عم) وشاع فى أمته فلا يختص به واحد دون آخر لا كذلك علم الشخص لما عرفت وهذا معنى ماذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من ان اسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا وانه فى الشياع كأسد وهو مذهب قوم من النحاة لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس فى الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى ايضا وفى كلام سيبويه الاشارة الى الفرق

الرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى مع أن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجمهور الاسم فى المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذى يختاره العقل ويميل اليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح هذا كلامه وأنا أقول قال العلامة سم فى الآيات البينات عند قول ابن السبكى العلم ما وضع لمعين الخ ما نصه فيه أى فى تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع لمعين أيضا اذ الواضع انما يضع لمعين فقوله أى المحلى خرج النكرة ممنوع ويجاب بأن المراد أنه وضع لمعين باعتبار تعينه فخرج النكرة فانه وان وضع لمعين لم يعتبر تعينه اه وقد عرف غير واحد من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعينه فتبين أن تعين الموضوع له حاصل فى النكرة أيضا وأن الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبار التعين فى المعرفة وعدم اعتباره فى النكرة فوجود التعين المراد من الحضور فى عبارة من عبر به فى اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضى كونه معرفة واستناده الى حكمهم على مدخول أل الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى من باب الاشتباه لان المراد بقولهم من حيث هى فى كلامهم على مدخول أل الجنسية عدم اعتبار الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار التعين لانه معتبر فى مدخولها كما صرح به السعد فى مطوله ومختصره فى الكلام على تعريف المسند اليه بأل وكذا سائر المعارف كما علمت ومن ثم فرقوا بين علم الجنس ومدخول أل الجنسية بأن دلالة الاول على اعتبار التعين بجوهره والثانى بقرينة أل والمراد بقولهم من حيث هى فى تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشبثه بأن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجمهور الاسم فى المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لان النكرة تطلق اطلاقين خاصا وعاما كما قاله يس وغيره فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص اذا أشرقت فى سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت انحلال وقفته بحذافيرها والله ولى التوفيق وكثيرا ما يخطر ببالى فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصلا غير مقصود فى وضعه ولهذا كان معرفة واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون التعين فيكون التعين حاصلا غير مقصود فى وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من أل والاضافة وهو فرق نفيس وفى ظنى أنى رأيت ما يؤيده فى كلام بعضهم والذى استوجهه الشيخ الغنيمى وتلميذه الشبراملسى أن الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتبارى وان كلا من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله فى فرقنا أيضا هذا وفى حواشى شيخنا السيد أن المراد بالذهن فى هذا المقام ذهن المخاطب لان المعتبر فى جميع المعارف تعينها وعهدها فى ذهن المخاطب وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك فى دروسه ويعكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الاول وهو المحقق الخسروشاهى شيخ القرافى صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك (قوله أن هذه الاسماء) أى

فان كلامه فى هذا حاصله
ان هذه الاسماء

موضوعة للحقائق المتحدة فى الذهن ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام فلا يبعد أن يوضع له علم قال بعضهم والفرق بين أسد وأسامة ان اسدا موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه فى اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن فاذا اطلقت اسدا على واحد اطلقته على اصل وضعه واذا اطلقت اسامة على واحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد فجاء التعدد ضمنا لا باعتبار اصل الوضع قال الاندلسى شارح الجزولية وهى مسئلة مشكلة (من ذلك) الموضوع علما للجنس (أم عريط) وشبوة (للعقرب وهكذا ثعالة) وأبو الحصين (للثعلب) واسامة وابو الحرث للاسد وذؤالة وابو جعدة للذئب (ومثله برة علم للمبرة) بمعنى البر و(كذا فجار) بالكسر كحذام (علم للفجرة) بمعنى الفجور وهو الميل عن الحق وقد جمعهما الشاعر فى قوله

أنا اقتسمنا خطتينا بيننا
فحملت برة واحتملت فجار

ومثله كيسان علم الغدر ومنه قوله

اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم
الى الغدر أدنى من شبابهم المرد

وكذا ام قشعم للموت وام صبور للامر الشديد فقد عرفت ان العلم الجنسى يكون للذوات والمعانى ويكون اسما وكنية *(خاتمة)* قد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب

جعفر

اعلام الاجناس (قوله للحقائق المتحدة فى الذهن) أى المتوحدة فيه واذ ارهل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحدة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعين فى علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرا ولعل هذا اقرب الى كلامه (قوله ومثله) اى نظيره وشبهه فى اعتبار التعين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد والضمير يرجع الى الحقائق المتحدة فى الذهن وذكره للتأول بالمذكور او مدلول هذه الاسماء اى وتماثلهما يقتضى أن ما ثبت لأحدهما يثبت هو أو نظيره للآخر فلذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام أى التى هى أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أى للمذكور من تلك الحقائق علم لان العلمية أحد طرق التعريف أيضا نظيرال (قوله قال بعضهم) هذا تأييد وايضاح لما قاله سيبويه فى علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس (قوله لا بعينه) أى حالة كون الواحد غير ملتبس بتعينه فى أصل وضعه (قوله أطلقته على أصل وضعه) أى اطلاقا جاريا على أصل هو وضعه أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حينئذ لغو متعلق بأطلقته والاضافة على كل للبيان وهذا على ما قدمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه وأما على أنه موضوع للحقيقة فاذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها فيه وصدقها عليه كان اطلاقا حقيقيا والا كان مجازا وكذا يقال فى علم الجنس اذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين كما قاله الفاكهى وما ذكر من التفصيل هو الذى قاله السعد فى مطوله والذى قاله الكمال بن الهمام ونقله عن المتقدمين أن اطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقا (قوله واذا أطلقت أسامة على واحد) أى معين كما فى هذا أسامة مقبلا أو مبهم كما فى ان رأيت أسامة ففر منه (قوله فانما أردت الحقيقة) أى لاحظت حال اطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذى استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة فى الفرد ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فما ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه فى الاطلاق الحقيقى أى واذا أطلقت أسامة على واحد اطلاقا حقيقيا فيتم الحصر (قوله باعتبار الوجود) أى وجودها فى ضمن الافراد المستعمل فيها اللفظ وقوله فجاء التعدد أى تعدد معنى أسامة تعددا بدليا ضمنا أى لزوما من الاطلاق والاستعمال اذ يلزم من اطلاقه على الحقيقة التى توجد فى ضمن أفراد متعددة التعدد وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أى باعتبار الاطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول فجاء التعدد باعتبار الاستعمال (قوله وهى) أى مسئلة الفرق (قوله للفجرة) لم يقل للفجور لأن فعال من أعلام المؤنث (قوله بمعنى الفجور) أى لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله أنا اقتسمنا) بفتح همزة أنا لوقوعها مفعولا لعلمت فى البيت قبله والخطة بالضم الخصلة وأما بالكسر فالارض التى يخط عليها التحازو تبنى (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أى الى كيسان (قوله يكون للذوات والمعانى) هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار الماصدق لا المفهوم الذى هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعانى (قوله قد جاء علم الجنس لما يؤلف) هو ما احترز عنه بقوله فيما مر غالبا (قوله كقولهم للمجهول الخ) وكقولهم للبغل أبو الاثقال وللجمل أبو أيوب وللحمار أبو صابر وللدجاجة أم

جعفر وللشاة أم الاشعث وللذهبة أم الاموال (قوله هيان بن بيان) هو من أسماء الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لاهينة بينة (قوله وهو قليل) لان الاشياء المألوفة توضع الاعلام لآحادها الا لأجناسها

(اسم الاشارة)

أى اسم تصحبه الاشارة الحسية وهى التى بأحد الاعضاء (قوله لمشار اليه) أى اشارة حسية ولم يصرح بذلك لان الاشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته فلا يرد ضمير الغائب وأل ونحوهما لان الاشارة بذلك ذهنية ولا دور فى التعريف لان أخذ جزء المعرف فى التعريف لا يوجبه لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشئ آخر صرح بجميع ذلك الدماميني وأما الجواب بأن الاشارة فى التعريف لغوية وفى المعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية فالاشارة فيه لغوية كالتعريف وكون الاشارة حسية يستلزم كون المشار اليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعماله فى غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على خلاف فى ذلك بيناه فى رسالتنا فى الاستعارات ومايقتضيه كلام ابن الناظم من أن استعماله فى المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف (قوله بحصر أفراده) أى أفراد اسم الاشارة وهى سبعة عشر ثلاثة للفرد المذكر وعشرة للفردة المؤنثة وذان وتان وأولى بالمد والقصر فقوله وهى ستة غير ظاهر الا أن يقال جعله أفراد اسم الاشارة ستة باعتبار المشار اليه وان كانت فى نفسها أكثر من ستة وباعتبار المشار اليه يندفع مايقال كيف عد اسم اشارة الجمع المذكر والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ (قوله بذا) تقديم الجار والمجرور للحصر الاضافى أى بالنسبة الى الصيغ المذكورة فى المتن فالمعنى بذا الا بغيره من الصيغ الآتية فلا ينافى أنه يشار الى المفرد المذكر بغير ذا مما ذكره الشارح وزاد فى التسهيل للبعيد آلك بهمزة ممدودة فلام قال الدماميني وينبغى أن يكون كل من الذال والهمزة أصلا ليس أحدهما بدلا من الآخر لتباعد مخرجيهما ويسئل عن هذا فى باب النداء عند ذكر آ فى حروف نداء البعيد فيقال فى أى موضع تكون آ اسما اه باختصار (واعلم) أن مذهب البصريين أنه ثلاثى الاصل لا ثنائى وألفه زائدة لبيان حركة الذال كما يقوله الكوفيون ولا ثنائى وألفه أصلية مثلما كما يقوله السيرافى لغلبة أحكام الثلاثى عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ولا شئ من الثنائى كذلك وأصله ذى بالتحريك بدليل الانقلاب ألفا حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وقيل ذوى لان باب طويت أكثر من باب حييت وقيل ذى باسكان العين والمحذوف العين والمقلوب ألفا اللام لان حذف الساكن أهون من حذف المتحرك ورد الاول بحكاية سيبويه امالة ألفه ولا سبب لها هنا الا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق بالآخر فلا يقال يحتمل أن المحذوف الواو والمقلوب الياء والثانى بان الحذف أليق بالآخر (قوله لمفرد) قيل اللام بمعنى الى ومقتضاه أن الاشارة لا تتعدى باللام وهو مايفيده صنيع القاموس والمراد المفرد حقيقة أو حكما كالجمع والفريق قال فى متن الجامع وقد يستعار لغير المفرد ماله نحو عوان بين ذلك أى الفارض والبكر ولك أن تقول المرجع ماذكر فهو مفرد حكما (قوله مذكر) أى حقيقة أو حكما نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل التذكير لان الله تعالى حكى قول

هيان بن بيان وللفرس ابو المضاء وللاحمق ابو الدغفاء وهو قليل

(اسم الاشارة)

اسم الاشارة ماوضع لمشار اليه وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر افراده بالعد وهى ستة لانه اما مذكر او مؤنث وكل منهما اما مفرد او مثنى او مجموع (بذا) مقصورا (لمفرد مذكر أشر) وقد يقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة

بعد الهمزة و(بذى وذه) وته بسكون ١٣٦ الهاء وبكسرها ايضا باشباع وباختلاس فيهما و(تى) وتا و(ذات على الانثى) المفردة

(اقتصر) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها كما حكاه فى التسهيل (وذان) و(تان للمثنى المرتفع) الاول لمذكره والثانى لمؤنثه (وفى سواه) اى سوى المرتفع وهو المجرور والمنتصب (ذين) و(تين) بالياء (اذكر تطع) واما ان هذان لساحران فؤول (وبأولى أشر لجمع مطلقا) اى مذكرا كان او مؤنثا (والمد اولى) فيه من القصر لانه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ها انتم اولاء تحبونهم والقصر لغة تميم *(تنبيه)* استعمال اولاء فى غير العاقل قليل ومنه قوله
ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد أولئك الايام
وما تقدم هو فيما اذا كان المشار اليه قريبا (ولدى البعد) وهى المرتبة الثانية من مرتبتى المشار اليه على راى الناظم (انطقا) مع اسم الاشارة (بالكاف حرفا) الف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف اى انطقن بالكاف محكوما عليه بالحرفية وهو اتفاق ونبه عليه لئلا يتوهم انه ضمير كما هو فى نحو غلامك ويلحق الكاف للدلالة على الخطاب وعلى حال المخاطب من كونه مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا فهذه ستة احوال تضرب فى احوال المشار اليه وهى ستة كما تقدم

ابراهيم ولا فرق فى لغته بين المذكر والمؤنث لان الفرق بينهما خاص بالعرب (قوله بعد الهمزة) أى المكسورة أيضا وروى ضمهما معا أيضا كما فى التصريح (قوله بذى) بقلب ألف ذا ياء وذه بقلب ياء ذى هاء وتى بقلب الذال تاء والالف ياء وعلى هذا قياس البقية نقله الرودانى (قوله وذات) بالبناء على الضم وهى أغربها واسم الاشارة ذا والتاء للتأنيث شنوانى (قوله على الانثى) أى حقيقة أو حكما كالمذكر المنزل منزلة الانثى وقوله المفردة أى حقيقة أو حكما كالفرقة والجماعة (قوله فلا يشار بهذه العشرة الخ) أشار الى أن الباء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه وهذا اذا لوحظ كل واحد من العشرة على حدته فان لوحظ المجموع جاز الامران (قوله للمثنى المرتفع) اعترض بأنه ان أريد بالمثنى اللفظ الذى هو صيغة التثنية ورد عليه أنه نفس ذان وتان وحينئذ يختل الكلام وان أريد به المعنى الذى هو الاثنان ورد عليه أن الارتفاع وصف اللفظ لا المعنى ويجاب باختيار الشق الثانى وتقدير مضاف عقب المرتفع أى المرتفع داله أو الاول وتقدير مضاف قبل المثنى أى لمدلول المثنى المرتفع وهو الاثنان أولا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئى لكليه والمراد المثنى صورة المرتفع محلا فلا يقال اسم الاشارة مبنى فلا يثنى ولا يرفع هذا هو الاصح والظاهر أن الاسمين مبنيان على الالف والياء كما فى يا رجلان ولا رجلين واعلم أنه لا يثنى من أسماء الاشارة الا ذا وتا (قوله الاول لمذكره والثانى لمؤنثه) أورد عليه فذانك برهانان لان المرجع اليد والعصا وهما مؤنثان وأجيب بأن التذكير لمراعاة الخبر ذكره فى المغنى (قوله وفى سواه) أى فى حال ارادة سواه (قوله فؤول) ومن تأويلاته أنه على لغة من يلزم المثنى الالف (قوله مطلقا) حال من جمع وهو نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية فى باب الحال فيكون مجىء الحال منه من القليل (قوله والمد أولى فيه من القصر) فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة وأولى مبنى والجواب أنه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصونهما بالمعرب ووزن الممدود فعال وقيل فعل كهدى زيد فى آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فعل اتفاقا وألفها أصل لعدم التمكن وقيل منقلبة عن ياء لاما لتها وتنوين الممدود لغة قال ابن مالك والجيد أن يقال ان صاحب هذه اللغة زاد نونا كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة أوله وابدال أوله هاء مضمومة وابداله هاء مفتوحة تليها واو ساكنة كذا فى التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة بواو قبل اللام لئلا يلتبس باليك جارا ومجرورا وتكتب الف المقصورة ياء (قوله قليل) ومنه فى القرآن ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا (قوله ذم) بفتح آخره تخفيفا وكسره على الاصل وضمه اتباعا وهى على هذا الترتيب فى الحسن على ما ظهر لى والمراد بالعيش المعيشة (قوله قريبا) أى حقيقة أو حكما وكذا فى البعد (قوله ولدى البعد) أى بعد المشار اليه قليلا أو كثيرا على رأى الناظم أن له مرتبتين كما سيأتى (قوله على رأى الناظم) أى تبعا لبعض النحاة وعزى لسيبويه وهو الراجح لانه سيأتى أن ترك اللام لغة التميميين والاتيان بها لغة الحجازيين فلو كانت المراتب ثلاثة كما عليه الجمهور للزم أن التميميين لا يشيرون الى البعيد والحجازيين لا يشيرون الى المتوسط (قوله محكوما عليه بالحرفية) أشار الى أن هذه الحال وان كانت جامدة لفظا هى مشتقة تأويلا (قوله للدلالة على الخطاب) أى بالمادة وقوله وعلى حال المخاطب أى بهيئته أو ما يلحقه وأما دلالتها على البعد

فعارض

فعارض نشأ من استعمالهم اياها عند البعد (فائدة) تتصل هذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرنى لا بمعنى أعلمت مغنيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء والتاء حينئذ اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيه الافراد والتذكير هو الفاعل وعكس الفراء فجعل التاء حرف خطاب والكاف فاعلا وقال الكسائى التاء فاعل والكاف مفعول والصحيح الاول قال ابن هشام وأرأيت هذه منقولة من أرأيت بمعنى أعلمت لا من أرأيت بمعنى أبصرت ألا ترى أنها تتعدى الى مفعولين وهذا من الانشاء المنقول الى انشاء آخر يعنى أن هذا الكلام كان أولا لانشاء هو الاستفهام ثم صار لانشاء هو الامر اذ هو بمعنى أخبر وقال الرضى أرأيت بمعنى أخبر منقول من أرأيت بمعنى أبصرت أو أعرفت ولا يستعمل الا فى الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذى كان مفعولا به نحو أرأيت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله الآية و كم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء أتيت بذلك المنصوب أولا من استفهام ظاهر أو مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو أرأيت زيدا ما صنع وأرأيتكم ان أتاكم عذاب الله الآية والمقدر نحو أرأيتك هذا الذى كرمت على لئن أخرتنى أى أرأيتك هذا المكرم لم كرمته على وقوله لئن أخرتنى كلام مستأنف ولا محل لجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كأن المخاطب قال لما قلت أرأيت زيدا عن أى شئ من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك أخبرنى عنه ما صنع وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لأرأيت كما ظنه بعضهم اه بحذف وفيه مخالفة لكلام ابن هشام من وجهين أحدهما جعله أرأيت منقولا من أرأيت بمعنى أبصرت أو أعرفت والثانى أنها ليست متعدية الى مفعولين وأن الجملة المذكورة بعدها مستأنفة لا مفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد فى مثل أرأيت زيدا ما صنع فانه لا يصح أن يكون منصوبا على اسقاط الخافض أى أخبرنى عن زيد وان كان فى كلامه ما يشير الى هذا الوجه وذلك لان النصب على اسقاط الخافض ليس بقياس فى مثل هذا ولا مفعولا به لأرأيت لان معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل الى طلب الاخبار والذى يظهر لى أنه على حذف مضاف أى خبر زيد اه دمامينى ملخصا وقد يختار ما أشار اليه الرضى ويجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد السماع ومفاد ما مر عن ابن هشام ان زيدا مفعول به أول وجملة الاستفهام فى موضع المفعول الثانى وبه صرح غيره ويشكل عليه الانسلاخ المذكور اللهم الا أن ينظر الى المنقول عنه فتأمل (قوله فذلك ستة وثلاثون) هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ والا فمن ستة المشار اليه حالتان مشتركتان فى اللفظ وهما الجمع المذكر والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما المثنى المذكر والمثنى المؤنث فبالنظر الى اللفظ يكون المضروب خمسة والمضروب فيه خمسة بخمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما فى كلام البعض من السهو (واعلم أنك اذا ضربت الستة والثلاثين فى مرتبتى القرب والبعد كان الحاصل اثنين وسبعين وعلى اعتبار التوسط يكون المجموع مائة وثمانية المتعذر منها ثلاثون لان اشارات القريب التى هى ستة باعتبار أحوال المشار اليه لا تتعدد بحسب أحوال المخاطب اذ لا يلحقها كاف الخطاب فيسقط ثلاثون والممتنع منها اثنا عشر وهى ما اجتمع فيها الكاف واللام والجائز منها ست وستون فمن جدولها منهم كالشارح لم يستوعب أقسامها الجائزة ومن لم يجدولها كصاحب

فذلك ستة وثلاثون
يجمعهما هذان الجدولان

انظر الجدولين اللذين
صنعهما الشارح فى صحيفة
١٤١

التصريح بل اكتفى بالتصوير العقلى لم يبين المتعذر منها والجائز والممتنع

وهذا جدول كافل بجميع ذلك والصفر الموضوع فى الاسطر الستة علامة على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالاشارة وذلك فى جميع صور القريب * انظره فى الصحيفة التالية لهذه

	مراتب المشاراليه	مفرد مذكر مخاطب	مفرد مؤنث مخاطب	مثنى مذكر مخاطب	مثنى مؤنث مخاطب	جمع مذكر مخاطب	جمع مؤنث مخاطب	
مفرد مذكر مشاراليه	قريب	ذا	.	.	.	.	.	متعذر
	متوسط	ذاك	ذاك	ذاكما	ذاكما	ذاكم	ذاكن	جائز
	بعيد	ذلك	ذلك	ذلكما	ذالكما	ذلكم	ذلكن	جائز
مفرد مؤنث مشاراليه	قريب	تا	.	.	.	.	.	متعذر
	متوسط	تاك	تاك	تاكما	تاكما	تاكم	تاكن	جائز
	بعيد	تالك	تالك	تالكما	تالكما	تالكم	تالكن	جائز
مثنى مذكر مشاراليه	قريب	ذان	.	.	.	.	.	متعذر
	متوسط	ذانك	ذانك	ذانكما	ذانكما	ذانكم	ذانكن	جائز
	بعيد	ذانلك	ذانلك	ذانلكما	ذانلكما	ذانلكم	ذانلكن	ممتنع
مثنى مؤنث مشاراليه	قريب	تان	.	.	.	.	.	متعذر
	متوسط	تانك	تانك	تانكما	تانكما	تانكم	تانكن	جائز
	بعيد	تانلك	تانلك	تانلكما	تانلكما	تانلكم	تانلكن	ممتنع
جمع مذكر مشاراليه	قريب	اولى	.	.	.	.	.	متعذر
	متوسط	اولاك	اولاك	اولاكما	اولاكما	أولاكم	أولاكن	جائز
	بعيد	اولالك	اولالك	اولالكما	اولالكما	اولالكم	أولالكن	جائز
جمع مؤنث مشاراليه	قريب	اولى	.	.	.	.	.	متعذر
	متوسط	اولاك	اولاك	اولاكما	اولاكما	اولاكم	أولاكن	جائز
	بعيد	اولالك	اولالك	اولالكما	أولالكما	اولا لكم	أولا لكن	جائز

(قوله مبتدئا منها) أي من أحوال المشار اليه (قوله بالمفرد بقسميه) المذكر والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الاول من الجدول الايمن ثم السطر المقابل له من الجدول الايسر ثم السطر الثانى من الايمن ثم المقابل له من الايسر وهكذا (قوله وابتدئ) أي من أحوال المخاطب فترتيب أحواله على خلاف ترتيب أحوال المشار اليه (قوله على اختلاف الخ) أي مع اختلاف مواقعها كالاسمية قال فى التصريح هذه الكاف وان كانت حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية فى غالب اللغات فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلحقها علامة التثنية والجمعين ودون هذا أن تفتح فى التذكير وتكسر فى التأنيث ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع (قوله لان اسم الاشارة الخ) ولقولهم ذانك وذينك ولو كان مضافا لحذفت النون (قوله لا يقبل التنكير بحال) لانه لمصاحبته الاشارة الحسية لا يقبل شياعا أصلا (قوله وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وفى الدماميني والهمع وغيرهما أنها لا تلحق من اشارات المؤنث الاتى وتا وكذا ذى على خلاف قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء فى الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء فيهما وتالك وذيك وأنكر الاخيرة ثعلب وجعلها الجوهرى خطأ ولا يقتضى جواز فتح تيك جواز تى بفتح التاء للقريب اذ لا يبعد فى اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك بالبعيد (قوله وهى لغة تميم) فلا يأتون باللام مطلقا لا فى مفرد ولا فى مثنى ولا فى جمع كما فى التوضيح وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع أولى مقصورا أي عند غير بنى تميم ممن يوافقهم فى القصر كقيس وأسد وربيعة كما فى التصريح فلا يقال القصر لغة بنى تميم وهم لا يأتون باللام وفى شرح التوضيح للشارح أن بنى تميم يأتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما مر فتدبر (قوله أومعه) أو للتخيير بالنسبة الى المفرد وأولى المقصور وللتنويع اسم الاشارة بالنسبة الى المثنى وأولاء الممدود مع غيرهما وظاهر عبارة الشارح أنها للتنويع خلاف العرب فافهم (قوله بل مع المفرد مطلقا) أي مذكرا أو مؤنثا على ما علم مما مر وهذه اللام لتأكيد بعد المشار اليه على ما يناسب مذهب المصنف وقيل لبعد المشار اليه وقيل لبعد المخاطب حكى الثلاثة يس وأصلها السكون وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجر فى نحو ذلك لكن تارة يبقى سكونها وتحذف الياء أو الالف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كما فى تلك بكسر التاء وتلك بفتحها وتارة تبقى الياء أو الالف قبلها وتحرك هى بالكسر كما مر فى تيلك وتالك وذلك

وطريقة هذين الجدولين المشار اليهما أنك تنظر لاحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار اليه الستة مبتدئا منها بالمفرد بقسميه ثم بالمثنى كذلك ثم بالمجموع كذلك وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد ثم المثنى ثم المجموع ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ثم المثنى ثم المجموع وانما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لانها لو كانت اسما لكان اسم الاشارة مضافا واللازم باطل لان اسم الاشارة لا يقبل التنكير بحال وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة (دون لام) كارايت وهى لغة تميم (اومعه) وهى لغة الحجاز ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع اسماء الاشارة بل مع المفرد مطلقا نحو ذلك وتلك ومع اولى مقصورا نحو اولاك واولى لك واما المثنى مطلقا واولاء الممدود فلا تدخل معهما اللام

السؤال	اسماء الاشارة	المشار اليه	المخاطب
كيف	ذاكَ	الرجل	يارجل
كيف	ذانكَ	الرجلان	يارجل
كيف	أولئكَ	الرجال	يارجل
كيف	ذاكما	الرجل	يارجلان
كيف	ذانكما	الرجلان	يارجلان
كيف	أولئكما	الرجال	يارجلان
كيف	ذاكم	الرجل	يارجال
كيف	ذانكم	الرجلان	يارجال
كيف	أولئكم	الرجال	يارجال
كيف	ذاكِ	الرجل	ياامرأة
كيف	ذانكِ	الرجلان	ياامرأة
كيف	أولئكِ	الرجال	ياامرأة
كيف	ذاكما	الرجل	ياامرأتان
كيف	ذانكما	الرجلان	ياامرأتان
كيف	أولئكما	الرجال	ياامرأتان
كيف	ذاكن	الرجل	يانساء
كيف	ذانكن	الرجلان	يانساء
كيف	أولئكن	الرجال	يانساء

السؤال	اسماء الاشارة	المشار اليه	المخاطب
كيف	تيكَ	المرأة	يارجل
كيف	تانكَ	المرأتان	يارجل
كيف	أولئكَ	النساء	يارجل
كيف	تيكما	المرأة	يارجلان
كيف	تانكما	المرأتان	يارجلان
كيف	أولئكما	النساء	يارجلان
كيف	تيكم	المرأة	يارجال
كيف	تانكم	المرأتان	يارجال
كيف	أولئكم	النساء	يارجال
كيف	تيكِ	المرأة	ياامرأة
كيف	تانكِ	المرأتان	ياامرأة
كيف	أولئكِ	النساء	ياامرأة
كيف	تيكما	المرأة	ياامرأتان
كيف	تانكما	المرأتان	ياامرأتان
كيف	أولئكما	النساء	ياامرأتان
كيف	تيكن	المرأة	يانساء
كيف	تانكن	المرأتان	يانساء
كيف	أولئكن	النساء	يانساء

(واللام ان قدمت ها) التنبيه ١٤٢ فهى (ممتنعه) عند الكل فلا يجوز اتفاقا هذالك ولا هاتلك ولا هؤلاء لك كراهة كثرة الزوائد

(تنبيه) افهم كلامه ان ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو هذا وهذه وهاذان وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذاك وهاتيك وهاذانك وهاتانك وهؤلائك لكن هذا الثانى قليل ومنه قول طرفة

رايت بنى غبراء لا ينكروننى ولا اهل هذاك الطراف الممدد

(وبهنا) المجردة من ها التنبيه (اوههنا) المسبوقة بها (اشر الى دانى المكان) اى قريبه نحو انا ههنا قاعدون (وبه الكاف صلا* فى البعد) نحو هناك وههناك (اوبثم فه) اى انطق فى البعد بثم نحو وازلفنا ثم الآخرين (اوهنا) بالفتح والتشديد (اوبهنالك) اى بزيادة اللام مع الكاف (انطقن) على لغة الحجاز كما تقول ذلك نحو هنالك ابتلى المؤمنون ولا يجوز ههنالك كما لا يجوز هذالك على اللغتين (اوهنا) بالكسر والتشديد قال الشاعر

هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والايمان هينوم

تروى الاولى بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم بتشديد النون فى الثلاث وكلها بمعنى وهو الاشارة الى المكان لكن الاوليان للبعيد والاخيرة للقريب وربما جاء للزمان ومنه قوله

حنت نوار ولات هنا حنت * وبدا الذى كانت نوار أجنت

(قوله واللام) مبتدأ خبره ممتنعه وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدا عليه وما أشار اليه الشارح تبعا للمكودى من أن ممتنعه خبر مبتدا محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدا ممنوع كما تقدم بيانه فى قول المصنف * والامر ان لم يك للنون محل الخ كذا قال البعض وهو مبنى على ماذكره هناك من الضابط وقد أسلفنا هناك أن صاحب المغنى جوز الوجهين فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد هو الكلام * وان ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه (قوله وهاذانك وهاتانك وهؤلائك) أى على الاصح عند أبى حيان وغيره وقيل لا يجمع بين الكاف وها التنبيه فى مثنى أو جمع وعليه المصنف فى شرح التسهيل والقولان ذكرهما فى الهمع فسقط اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشارح بالامثلة الثلاثة الاخيرة (قوله لكن هذا الثانى قليل) أى لان المخاطب ربما لا يبصر المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه اذ لا ينبه أحد ليرى ما ليس بمرئى له ولهذا لا يجامع اللام التى لأقصى البعد قاله فى شرح الجامع (قوله بنى غبراء) قيل أراد بهم اللصوص وقيل الفقراء والصعاليك وقيل الاضياف وقيل أهل الارض لان الغبراء اسم للارض واهل عطف على الضمير المرفوع فى لا ينكروننى وقد وقع الفصل بالمفعول والطراف بكسر الطاء المهملة البيت من الادم وأراد بأهل الطراف الاغنياء قاله العينى (قوله وبهنا الخ) تقديم المعمول المفيد لحصر الاشارة الى المكان فى هذه الالفاظ انما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فانه من هذه الحيثية لا يشار اليه الا بها فلا ينافى صلاحية أسماء الاشارة المتقدمة لكل مشار اليه ولو مكانا وقع غير ظرف أفاده يس (واعلم) ان هنا ملازمة للظرفية أو شبهها لكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجر بمن كما فى عند ولدن وقبل وبعد بل الجر بمن أو الى كما فى أين قاله الدمامينى ومثل هنا ثم كما فى شرح الجامع قال ولذا غلط من زعم ان ثم فى قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف اما اختصارا أى واذا رأيت ثم الموعود به أو اقتصارا أى واذا حصلت رؤيتك فى ذلك المكان (قوله وبه الكاف صلا) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك فى التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والافراد كما نقله سم عن أبى حيان وابن هشام وغيرهما (قوله أوبثم) وقد تلحقها وقفا هاء السكت وقد يجرى الوصل مجرى الوقف وقد تلحقها تاء التأنيث كربت كذا رأيته فى غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء واسكانها (قوله وأزلفنا ثم) أى فى المسلك الذى سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماء بين وسط البحر الآخرين أى فرعون وقومه أى قربناهم من بنى اسرائيل وأدنينا بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم أحد (قوله أوهنا) هى والمكسورة تصحبهما ها والكاف كما فى همع الهوامع (قوله هنالك ابتلى المؤمنون) أى على انها فى الآية للمكان كما عليه أبو حيان وذهب ابن مالك الى انها فى الآية للزمان المذكور قبل فى قوله اذ جاؤكم الآية (قوله هنا وهنا ومن هنا) روى البيت بفتح الثلاثة وبفتح الاول وكسر الثانى وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الرودانى والضمير فى لهن للجن وفى بها أى فيها للارجاء فى البيت قبله وذات نصب على الظرفية بالعامل فى بها المقدر والشمائل جمع شمال على غير قياس والايمان جمع يمين والهينوم الصوت الخفى (قوله وربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للاخيرة وأرجعه بعضهم الى الثلاثة وعبارة الجامع وقد يستعار غير ثم للزمان (قوله حنت نوار) بكسرة البناء كحذام وضمة الاعراب قاله

شيخنا

شيخنا وقوله ولات هنا حنت لات ههنا مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبك كما عند الفارسي أي وليس في هذا الوقت حنين وقوله أجنت بالجيم أي سترت والمراد بالذي اجنته محبتها وشوقها (قوله وبين اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وقيده في التسهيل بالمجرد من الكاف قال الدماميني وانما امتنع ها أناذاك مع أن ها التنبيه تدخل على ذاك لان لحاق ها له قليل فلم يحتمل التوسع اه وأفهم كلام الشارح منع ادخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذي ليس خبره اسم الاشارة وبه صرح الدماميني نقلا عن ابن هشام فانه قال في حاشيته على المغني وقع للمصنف ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم الاشارة كقوله في ديباجة الكتاب وها أنا بائح بما أسررته وقد صرح المصنف في حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا الى أن قول صاحب التسهيل وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل أو اسم اشارة معترض بأن ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا اه كلام الدماميني (قوله نحو ها أناذا) ها للتنبيه وأنا مبتدأ وذا خبر كما هو صريح الدماميني وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثالا لان ضمير المشار اليه اما ضمير متكلم أو مخاطب او غائب وكل اما مذكر أو مؤنث وكل اما مفرد أو مثنى او جمع (قوله وبغيره) اى غير الضمير المذكور قليلا ويستثنى من الغير كاف التشبيه نحو هكذا واسم الله تعالى في القسم عند حذف الجار نحو ها الله ذا بقطع الهمزة ووصلها مع اثبات ألف ها وحذفها قاله الدماميني (قوله ها ان ذى عذرة) بكسر العين اى معذرة واما بالضم فالبكارة وهو صدر شطر بيت من كلام النابغة (قوله توكيدا) اى لتوكيد التنبيه

(الموصول)

اى الاسمى بقرينة عدم ذكره الحرفي لا الاعم لئلا يلزم الترجمة لشئ والنقص عنه ولان الكلام في المعارف وأل فيه معرّفة لا موصولة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية (قوله موصول الاسماء) مبتدأ والذي مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدا الاول (قوله الى عائد) هو الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر على ما سيأتي تفصيله ومن اقتصر على العائد اراد مطلق الرابط (قوله أو مؤوّلة) من باب الحذف والايصال أي مؤوّل بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه في معناها كما في صلة ال او تقديرها قبله كما في الظرف والجار والمجرور (قوله تخرج بقيد الاسماء) اعترضه سم وغيره بانه في حيز المعرّف لا التعريف حتى يخرج به فالمناسب اخراج الحرفي بقوله الى عائد أو ما الواقعة على اسم لانها وان كانت جنسا بينها وبين الفصل عموم وجهي فيصح الاخراج بها واجيب بان مراده الاسماء التي هي مصدوق ما لا الواقعة في حيز المعرّف وسماها قيدا مع انها جنس لانها من حيث الخصوص فصل ولذا صح الاخراج به وهو مع بعده يرد عليه ان ما واقعة على اسم كما قدمنا لا على اسماء لان المعهود في التعاريف الافراد لا الجمع ولانها خبر عن موصول الاسماء الذي هو مفرد فتدبر (قوله حيث واذ واذا) اى وضمير الشان (قوله في رحمة الله) والقياس في رحمته وان كان يجوز في رحمتك كما سيأتي (قوله مما ورد) اشار الى أن الربط بالظاهر سماعي لا مقيس (قوله واراد بالمؤوّلة الخ) قال البعض أورد عليه ان كلا من الثلاثة ليس جملة اوّلت بشئ آخر فالصواب أن يقول وجملة ملفوظ بها أو مقدرة أو مفرد مؤوّل بالجملة اه وقد علمت سقوطه مما كتبناه على قوله أو مؤوّلة

(خاتمة) يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الاشارة بضمير المشار اليه نحو ها أناذا وها نحن ذان وها نحن أولاء وها أناذى وها نحن تان وها نحن أولاء وها أنت ذا وها أنتما ذان وها أنتم أولاء وها أنت ذه وها انتما تان وها أنتن أولاء وها هو ذا وها هما ذان وها هم أولاء وها هى تا وها هما تان وها هن أولاء وبغيره قليلا نحو

ها ان ذى عذرة

وقد تعاد بعد الفصل توكيدا نحو ها أنتم هؤلاء والله أعلم

(الموصول)

(موصول الاسماء) ما افتقر أبدا الى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤوّلة كذا حده في التسهيل تخرج بقيد الاسماء الموصول الحرفي وسيأتي ذكره آخر الباب وبقوله أبدا النكرة الموصوفة بجملة فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وبقوله الى عائد حيث واذ واذا فانها تفتقر ابدا الى جملة لكن لا تفتقر الى عائد وقوله أو خلفه لادخال نحو قوله

سعاد التي اضناك حب سعادا

وقوله

وانت الذي في رحمة الله اطمع

مما ورد فيه الربط بالظاهر واراد بالمؤوّلة الظرف والجرور والصفة الصريحة على ما سيأتي بيانه وهذا الموصول على نوعين

فتنبه (قوله نص) أى مختص بمعنى وضع له كأن يختص بالمفرد المذكر أو المفردة أو المؤنثة و المثنى المذكر وهلم جرا (قوله الذى) يكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة كتابتهما وإن كان الاصل كتابتهما بلامين كما هو القياس فى كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى بأل كاللبن ويكتب الذين جمعا بلام واحدة لتلك الكثرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى فى الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالالف فى المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون أحق بالاصل من اجتماع اللامين فافهم هذا وقيد الفنرى فى حواشى المطول كتابة الذين جمعا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقا دون لغة من ينطق به بالواو رفعا ووجه ذلك بان لزوم حالة واحدة يوجب الثقل فخفف بحذف احدى اللامين (قوله للمفرد) أى حقيقة أو حكما كالفريق وقوله المذكر أى حقيقة أو حكما كالفرقة وكذا يقال فيما بعد ولم يقل المصنف الذى للمذكر اكتفاء بعلمه من قوله الانثى التى (قوله عاقلا) كان الاولى عالما لاطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل قال الرودانى والعجب كيف لا يتحاشون من لفظ المذكر أيضا وقول بعضهم انهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العالم مجاز العلاقة اللزوم (قوله لها التى) مقتضاه ان التى مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدا الاول الذى هو الانثى وهو غير متعين لجواز ان يكون التى خبر الانثى والمعنى الانثى للذى التى أى مؤنث الذى التى فتأمل (قوله وحذفها) أى الياء (قوله وتشديدها) أى الياء مكسورة كسر بناء ومضمومة ضم بناء وقيل يجوز على لغة التشديد اعرابها بوجوه الاعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض (قوله اذا ما ثنيا) وكذا اذا جمع ولم يذكره لمجيئه فى قوله جمع الذى الالى الذين ولان سقوط الياء اذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا حاجة لذكره قيل كان عليه ان يقول فى غير تصغير لانك تقول فى التصغير اللذيان واللتيان باثبات الياء والجواب انه انما حكم على لفظ الذى والتى المكبرين (قوله لا تثبت) بضم التاء الاولى على انه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعوله قدم وهو المناسب لقوله أوله العلامه ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط اذ ليس فى كلامه ما يقتضى ان اذا شرطية وأما جعله بفتح التاء على انه مسند الى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبته كان الواجب حينئذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصا عند الناظم اهيس مع زيادة والمراد لا تجز ثبوتها فلا يقتضى كلامه امتناع حذف الياء فى حالة الافراد (قوله بل ما تليه) تصريح بما علم مما قبله وبل للانتقال لا للاضراب وما واقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء والضمير المستتر فى تليه عائد على الياء كما أشار اليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز لامن اللبس وأما الضمير البارز فى تليه فعائد على ما (قوله وكان القياس اللذيان الخ) ظاهر قول المصنف ثنيا وقول الشارح وكان القياس أى قياس التثنية انها تثنية حقيقية واليه ذهب بعضهم غير مشترط فى التثنية الحقيقية الاعراب وذهب بعضهم الى انهما صيغتان مستأنفتان للدلالة على اثنين وليس وضعهما مبنيا على واحدهما ويمكن اجراء كلامهما على هذا بان يكون معنى قول المصنف اذا ما ثنيا اذا أتى بهما على صورة المثنى ومعنى قول الشارح وكان القياس أى قياس صورة المثنى والاصح انهما مبنيان والظاهر ان بناءهما على الالف أو الياء (قوله فحذفت لالتقاء الساكنين)

نص ومشترك فالنص ثمانية (الذى) للمفرد المذكر عاقلا كان او غيره و(الانثى) المفردة لها (التى) عاقلة كانت او غيرها وفيهما ست لغات اثبات الياء وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع أسكان الذال أو التاء وتشديدها مكسورة ومضمومة والسادسة حذف الالف واللام وتخفيف الياء ساكنة (والياء) منهما (اذا ما ثنيا لا تثبت * بل ما تليه) الياء وهو الذال من الذى والتاء من التى (أوله العلامه) الدالة على التثنية وهى الالف فى حالة الرفع والياء فى حالتى الجر والنصب تقول اللذان واللتان واللذين واللتين وكان القياس اللذيان واللتيان واللذيين واللتيين باثبات الياء كما يقال الشجيان والشجيين فى تثنية الشجى وما أشبهه الا ان الذى والتى لم يكن ليائهما حظ فى التحريك لبنائهما فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء

الساكنين (والنون) من مثنى الذي والتي (ان تشدد فلا ملامه) على مشددها وهو في الرفع متفق على جوازه وقد قرئ واللذان يأتيانها منكم وأما في النصب فمنعه البصري وأجازه الكوفي وهو الصحيح فقد قرئ في السبع ربنا أرنا اللذين أضلانا (والنون من ذين وتين) تثنية ذا وتا (شددا أيضا) مع الالف باتفاق ومع الياء على الصحيح وقد قرئ فذانك برهان واحدى ابنتي هاتين بالتشديد فيهما (وتعويض بذاك) التشديد من المحذوف وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا (قصدا) على الاصح وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس وألف شددا وقصدا للاطلاق انتهى حكم تثنية الذي والتي وأما (جمع الذي) فشيآن الاول (الالى) مقصورا وقد يمد قال الشاعر

وتبلى الالى يستلئمون على الالى * تراهن يوم الروع كالحدا القبل

وقال الآخر

أبى الله للشم الالاء كأنهم * سيوف أجاد القين يوما صقالها

والكثير استعماله في جمع من يعقل ويستعمل في غيره قليلا وقد يستعمل أيضا جمعا للتي كما في قوله في البيت الاول على الالى تراهن وقوله

محا حبها حب الالى كن قبلها

والثاني (الذين) بالياء (مطلقا) أي رفعا ونصبا وجرا (وبعضهم) وهم هذيل أو عقيل (بالواو رفعا نطقا) قال

نحن اللذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا

* (تنبيه) من المعلوم أن الالى اسم جمع لا جمع فاطلاق الجمع عليه مجاز

الساكنين) ولقصد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني سم (قوله والنون ان تشدد فلا ملامه) والنون المزيدة قال الفارسي هي الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها وقال أبو حيان هي الاولى لئلا يكثر العمل باسكان الاولى وادغامها قال في التوضيح وشرحه وبلحرث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشئ الواحد قال الفرزدق

أبني كليب ان عمي اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

الهمزة للنداء وبني منادى والغل بالضم حديد يجعل في العنق اه مع حذف وبلحرث أصله بنو الحرث وبعضهم يستعمله هكذا ثم نحت من الكلمتين كلمة واحدة كما نحت من عبد القيس عبقسي في النسب وشاهد حذف نون اللتان قوله

هما اللتا لو ولدت تميم * لقيل فخر لهم صميم

وفيهما لغة رابعة لذان ولتان بحذف أل (قوله وقد قرئ واللذان) هي قراءة سبعية وكذا فذانك (قوله وأما في النصب) أي والجر وترك ذكره لعلمه بالمقايسة (قوله ربنا أرنا الذين) ضبطه البعض بسكون الراء لان من يشدد النون يسكن راء أرنا وهذا مستحسن لا واجب لان التلفيق من قراءتين جائز اذا لم يختل المعنى والاعراب كما هنا (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصدا وسوغ الابتداء به ما في الجملة من معنى الحصر لان المعنى ما قصد بذلك الا التعويض فهو على حد شئ جاء بك أي ما جاء بك الا شئ وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف قال سم ينبغي على ان التشديد للتعويض أن لا يجوز التشديد في المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اه وانما لم يعوضوا في يدين ودمين لان الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق (قوله على الاصح) من جملة مقابله أن التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني (قوله الالى) يلزمه أل فلا يشتبه بالى الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الاشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم أل فيها فتشتبه بالى الجارة (قوله وتبلى) الضمير راجع الى المنون في البيت قبله وهو الموت و يستلئمون يلبسون اللأمة وهي الدرع وعلى الالى حال أي حالة كونهم على الخيول الالى الخ والروع بالفتح الفزع والمراد الحرب والحدأ كعنب جمع حدأة كعنبة وهي الطائر المعروف والقبل بضم فسكون جمع قبلاء كحمراء وهي التي في عينها قبل بفتحتين أي حول قاله العيني (قوله للشم) قال العيني في محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف مع استواء أعلاه والقين الحداد ذو الصقال الجلاء اه وكأنه يشير الى أن الشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة وحينئذ ففي الكلام حذف أي أبى الله ضرر الشم الخ وبحث الروداني في الاستشهاد بالبيت على أن اللغة باحتمال أنه ضرورة وقد يقال الاصل عدم الضرورة (قوله أو عقيل) كذا بالشك في التصريح أيضا وعقيل بالتصغير (قوله بالواو رفعا مطلقا) وهل هو حينئذ معرب أو مبني جيء به على صورة المعرب قولان الصحيح الثاني اذ هذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين بالعقلاء وعموم الذي للعاقل وغيره ولان الذي ليس علما ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على اجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنية ولعل وجه الاول أنه على صورة الجمع الذي هو من خصائص الاسماء فيعارض (قوله صبحوا الصباحا) أي صبحوهم أي أتوهم في

وأما الذين فانه خاص بالعقلاء والذى عام فى العاقل وغيره فهما كالعالم والعالمين انتهى (باللات واللاء) باثبات الياء وحذفها فيهما (التى قد جمعا) التى مبتدأ وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع أى التى قد جمع باللاتى واللائى نحو واللاتى يأتين الفاحشة من نساء كم واللائى يئسن من المحيض وقد تقدم أنها تجمع على الالى وتجمع أيضا على اللواتى باثبات الياء وحذفها وعلى اللواء ممدودا ومقصورا وعلى اللا بالقصر واللاآت مبنيا على الكسر أى معربا اعراب أولات وليست هذه جموعا حقيقية وانما هى أسماء جموع (واللاء كالذين نزرا وقعا) اللاء مبتدأ ووقع خبره وكالذين متعلق به ونزرا أى قليلا حال من فاعل وقع وهو الضمير المستتر فيه والألف للاطلاق والمعنى أن اللاء

الصباح وذكر الصباح تأكيد لانفهامه من صبحوا والنخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة اسم مصدر من الاغارة على العدو مفعول له أو بمعنى مغيرين حال والملحاح بكسر الميم الشديد الدائم هذا ملخص ما فى التصريح والعينى ويكتب اللذون على هذه اللغة بلامين لمشابهته المعرب الذى تظهر معه أل كما فى يس وقدمت المسئلة عن الفنرى بتعليل آخر قريبا (قوله مجازا) أى بالحذف أى اسم جمع الذى أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقى فى افادة كل التعدد وللث أن تجعل الجمع بمعناه اللغوى وحينئذ لا تجوز (قوله فانه خاص بالعقلاء الخ) كذا فى ابن الناظم ورد بان عموم الذى لا يمنع جرى جمعه على سنن الجموع بل ان كان للعاقل جمع على الذين وان كان لغيره منع كسائر الاوصاف من نحو قائم وداخل وخارج فانها عامة للعاقل وغيره وتجمع ان كانت للعاقل والافلا ويكون جمعها على سنن الجموع قطعا والحق أن الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لا من الحيثية التى ذكرها الشارح بل من حيث ان الذى ليس علما ولا صفة والتثنية جارية على ما حقه أن يكون سنن تثنية المبنيات فان المبنى لا حظ له من الحركة فياؤه ساكنة وحقها الحذف لالتقاء الساكنين كما تقدم واثبات الياء حق المعربات لا حق المبنيات كذا فى الروداني وللث منع الرد بان الذى ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف يقاس على سائر الاوصاف فتأمل وانما اختص الذين بالعقلاء لانه على صورة ما يختص بهم كالزيدين والعمرين والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة أو تنزيلا كما فى شرح الجامع ومثل للثانى بقوله تعالى ان الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم لتنزيل المشركين الاصنام منزلة من يعقل (قوله فهما كالعالم والعالمين) أى فى اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم أى فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبنى على خلاف التحقيق كما مر بيانه (قوله باللات الياء) بمعنى على أو للآلة (قوله أى التى قد جمع باللاتى) لم يقل كالنظم باللات بلا ياء اشارة الى أن اثبات الياء هو الاصل ويشير الى ذلك أيضا تقديمه اثباتها على حذفها فى قوله باثبات الخ (قوله على الالى) أى فتكون الالى مشتركة بين جمع الذى وجمع التى اه دمامينى (قوله وتجمع أيضا على اللواتى) هذا عطف على قوله وقد تقدم الخ قال الروداني والصحيح أن اللوائى واللواتى جمعان للائى واللاتى كالهادى والهوادى واللاآت جمع اللائى اه ويؤخذ من مجموع كلامه وكلام الشارح أنه يقال اللوائى بالمد واثبات الياء واللواء بالمد وحذف الياء واللوا بالقصر وحذف الياء واللاآت بألفين بينهما همزة (قوله واللاء كالذين) قال شيخنا يحتمل أن يريد أن اللاء وقع موقع الذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين فى أنه يزاد فيه الياء والنون فيقال اللائين كما قال الشاعر

وانا من اللائين ان قدروا عفوا ❊ وان أتربوا جادوا وان تربوا عفوا

وسمع اللاؤن رفعا كما سمع اللذون رفعا اه ولتبادر الاول جرى عليه الشارح (قوله وكالذين متعلق به) ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبارة المعرب متعلق بمحال محذوفة من فاعل وقع ونزرا حال أخرى منه اه وهذا هو الظاهر ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ومن هنا يعرف ما فى كلام البعض فتأمل (قوله والمعنى أن اللاء الخ) قال شيخنا فيكون اللاء مشتركا بين جمع الذى والتى كالألى اه وقد يدعى ان استعمال اللاء بمعنى الذين مجاز ويفرق بينه وبين استعمال الالى بمعنى اللاتى بقلته التى صرح بها المصنف ويؤيده تقديمهم

احتمال

وقع جمعا الذى قليلا كما
وقع الالى جمعا اللى كما تقدم
ومن هذا قوله
فـ آباؤنا بأمن منه
علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
والمشترك ستة من وما وأل
وذو وذا واى على ما سيأتى
شرحه وقد اشار اليه بقوله
(ومن وما وال تساوى) اى
فى الموصولية (ماذكر) من
الموصولات (وهكذا ذو
عند طيئ شهر) بهذا فاما
من فالاصل استعمالها فى
العالم وتستعمل فى غيره لعارض
تشبيه به كقوله
أسرب القطا هل من يعير
جناحه
لعلى الى من قد هويت أطير
وقوله
ألا عم صباحا أيها الطل
البالى
وهل يعمن من كان فى العصر
الخالى
أو تغليبه عليه فى اختلاط

احتمال المجاز على احتمال الاشتراك فتأمل (قوله وقع جمعا) أى اسم جمع وكذا يقال فيما بعد (قوله بأمن منه) أى من هذا الممدوح واللاء الخ صفة لآباؤنا وفيه الفصل بين النعت والمنعوت باجنبى وتجويزه قول (قوله وأل) نقل عن السعد وغيره أن الخلاف الجارى فى أل المعرفة من أنها أل بجملتها أو اللام فقط يجرى فى الموصولة (قوله تساوى ماذكر) أى تساوى كلا مما ذكر سابقا أى تستعمل فيما يستعمل فيه كل مما ذكر (قوله فى الموصولية) لو قال فى الاستعمال أى استعمالها فى المذكر والمؤنث والمفرد وقسيميه لكان أولى اذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر فى مجرد كون كل موصولا لانه لا يفيد الاشتراك الذى هو المقصود (قوله وهكذا الخ) هكذا أى كهذا حال من الضمير فى شهر وذو مبتدأ وشهر خبره اى ذو شهر حالة كونه كمن وما وال وافراد اسم الاشارة بتأول المذكور (قوله بهذا) أى بالمساواة التى تضمنها تساوى تضمن الفعل حدثه الذى هو معنى مصدره وتذكير اسم الاشارة باعتبار المذكور أو بالتساوى اللازم لتساوى فافهم (قوله وتستعمل فى غيره) أى مجازا بالاستعارة واليه أشار بقوله لعارض تشبيه او مرسلا لعلاقة الجزئية واليه اشار بقوله او تغليبه عليه لان التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا او لعلاقة المجاورة واليه اشار بقوله او اقترانه الخ هذا ما ظهر لى فى تقرير عبارته والضمير فى تستعمل عائد على من لا بقيد كونها موصولة فصح تمثيله بقوله أسرب القطا الخ مع أن من فيه نكرة لا موصولة (قوله أسرب القطا) الهمزة للنداء والسرب القطيع من كل شئ وهويت بكسر الواو من باب رضى وأما هوى يهوى كرمى يرمى فبمعنى سقط فنداؤه السرب وطلب اعارة الجناح منه يقتضى تشبيهه بالعالم (قوله الا عم صباحا) قيل اصل عم انعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما اى تنعم حذفت الهمزة والنون تخفيفا على غير قياس ويصح ان يكون امر امن وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم اى تنعم وكذا يصح الوجهان فى قوله يعمن ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم او من وعم يعم كوضع يضع وصباحا منصوب على الظرفية او التمييز عن الفاعل والطلل ما شخص من آثار الديار والبالى المشرف على العدم والاستفهام انكارى والعصر بضمتين لغة فى العصر بفتح فسكون كالعصر بضم فسكون وعم صباحا من تحية الجاهلية دمامينى ببعض زيادة (قوله فى اختلاط) اى فى حال اختلاط العاقل بغيره قال فى المغنى يغلبون على الشئ غيره لتناسب بينهما كما فى الابوين للاب والام والمشرقين والمغربين الا ان براد مشرقا الصيف والشتاء ومغرباهما والخافقين للمشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم تسميته خافقا مجاز لانه مخفوق فيه اى مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر ولاختلاط كما فى تغليب المخاطبين على الغائبين فى لعلكم تتقون بعد قوله اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لان لعلكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم فى وكانت من القانتين بناء على أن من تبعيضية والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم فى فسجدوا الا ابليس ولهذا عد جماعة الاستثناء متصلا والذين آمنوا بشعيب عليه فى أو لتعودن فى ملتنا بعد قوله تعالى لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقلاء على غيرهم فى يذرؤكم فيه بعد قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام أزواجا والانعام يذرؤكم واياها ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم

بهذا الجعل اه مع اختصار وبعض زيادة من الدماميني (قوله نحو ولله يسجد) أي يخضع فلا اشكال فى وصف غير العاقل به وماذكره الشارح ليس لفظ الآية فلعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال فى التوضيح ونحو ومن يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر اه قال شيخنا ومنه يعلم ان ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لنظم الآية لانه ليس من الثاني بل من الاول يعني التغليب (قوله أو اقترانه) أي غير العاقل به أي العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا التعبير المغني بالاختلاط في هذه الآية الثانية أيضا أو لحمله العموم في صورة التغليب على الكل المجموعي وفي هذه الآية على الكل الافرادي فافهم (قوله فصل بمن) أي الجارة هذا هو الاوجه لانها المتقدمة في الذكر والاقرب الى عبارته لانه لو كان مراده الموصولة لقال بها بالاضمار لان الكلام فيها وفي التصريح بمن الموصولة (قوله نحو فمنهم من يمشي الخ) فيه أنه يحتمل أن تكون من نكرة موصوفة الا أن يقال هذا امثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسطى للاقتران والتغليب معا لشمولها الانسان والطائر واقترانهما فى العموم السابق (قوله والاكثر في ضميرها) اي من لا بقيد الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى ومن يقنت ومحل كون الاكثر مراعاة اللفظ اذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمتك فيجب مراعاة المعنى فلا يقال أعط من سألك ولا من هو حمراء أمتك لقبح الاخبار بمؤنث عن مذكر كعكسه نحو من هي أحمر أمتك ولا من هو أحمر أمتك لان الموصول وصلته كشئ واحد فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث لكن القبح فى الصورتين الاوليين أشد لان تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما في الصلة وفي الموصول وخبره وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره فقط وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله *وان من النسوان من هي روضة* فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان كذا في التصريح مع زيادة من حاشية الروداني عليه ومن الدماميني ولي فيه بحث لانه يلزم على مراعاة اللفظ في قوله من هي روضة أيضا الاخبار بمؤنث عن مذكر فمقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى في قوله من هي حمراء أمتك وجوب مراعاة المعنى في قوله من هي روضة أيضا اذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالالف كما في الدماميني ولا بين الصفات كحسنة وحمراء والاسماء كروضة وصحراء بدليل ما مر من استقباح من هو حمراء أمتك فتدبر *(فائدة)* يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن الناس من يشتري لهو الحديث الى قوله واذا تتلى عليه آياتنا وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسي عن النحويين وعلله بأنه يكون الباسا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فانه يكون تفسيرا أو أقره ابن هشام وغيره اه دماميني ملخصا لكن قال في الهمع وتجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون في غير شئ وينظر في أمرنا قومك اه وفي الرضي ما نصه وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الامر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء لخفاء موصوليتها اه (قوله تعش) الخطاب لذئب وقوله لا تخونني أي على أن لا تخونني وقيل جواب القسم الذي تضمنه عاهدتني (قوله فانها لغير العالم) اى

نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الارض أو اقترانه به في عموم فصل بمن نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع لاقترانه بالعاقل في كل دابة وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا والاكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو ومنهم من يؤمن به ومن يقنت منكن ويجوز اعتبار المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ومنه قوله

تعش فان عاهدتني لا تخونني
نكن مثل من ياذئب يصطحبان

وأما ما فانها لغير العالم

موضوعة

موضوعة لغير العالم قال فى التلويح كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والاكثرون على أنها للعقلاء وغيرهم اه قال فى شرح الجامع روى ذلك أى كونها لغير العقلاء عن النبى صلى الله عليه وسلم كما فى كثير من كتب الاصول وغيرها أن ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لأخصمن محمدا فجاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال أليس قد عبدت الملائكة اليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبى صلى الله عليه وسلم ما أجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل اه وهذا ان صح كان نصا فى المسئلة (قوله نحو ما عندكم ينفد) قيل اى ما عندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال فى غير العالم للاختلاط (قوله وتستعمل فى غيره) الضمير لغير العالم وغيره هو العالم واستعمالها فيه اما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وان لم يشر الشارح الا الى الثانى بقوله اذا اختلط به اى بأن غلب غير العالم على العالم (قوله فى صفات العالم) اى فى ذوات العالم ملحوظا فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثيوبة فى المثال الاول لانه لما كان الملحوظ فيها الصفات وهى من غير العالم كان كأنها مستعملة فى غير العالم وانما قلنا اى فى ذوات الخ لان ما فى الامثلة ليست واقعة على الصفات نفسها اذ النكاح فى المثال الاول لا يتعلق الا بالذات والتنزيه فى المثالين الاخيرين للذات وانما قلنا غير المفهومة من الصلة لئلا يرد عليه أن كل موصول استعمل فى العالم نحو جاء فى من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب ملاحظة الصلة وعبارة الكشاف فى تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ما نصه وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء اه قال السعد فى حواشيه عليه التفرقة أى بين من وما اذا أريد الذات أى لا مع الملاحظة للصفة أما اذا أريد الصفة أى لوحظت مع الذات نحو ما زيد أفاضل أم كريم وفى الموصولة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فما لكن بحكم الوضع على ما ذكره المصنف أى الزمخشرى والسكاكى وغيرهما وان أنكره البعض والمعنى ههنا انكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والثيب الى غير ذلك من الاوصاف اه ويوجد فى بعض نسخ الشارح بعد فانكحوا ما طاب لكم من النساء أى الطيب والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما فى غالب النسخ (قوله لذوات من يعقل) أى أعم من أن يلاحظ الصفات معها أو لا وكان الاولى يعلم بدل يعقل (قوله وتستعمل) اى حقيقة كما فى يس وقوله فى المبهم أمره اى الذى لم يدر أ انسان هو أو غير انسان قال المصنف وكذا لو علمت انسانيته ولم يدر أذكر هو أو أنثى كقوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى محررا (قوله وتكون بلفظ واحد لكن) أى والاكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (قوله تقع من وما الخ) ذكر خمسة معان تشترك فيها من وما وتنفرد ما عن من بمعان أخر ككونها تعجبية ونافية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كما فى حيثما فان ما هيأت حيث للشرطية أو مغيرة كما فى لوما ضربت زيدا فان ما غيرت لو من الشرطية الى التحضيض قال المصنف فى التسهيل ويوصف بها أى بما على رأى اه قال الدماميني نحو لامر ما جدع قصير أنفه أى لامر أى امر وهذه التى يعبر عنها بالابهامية ويتفرع على الابهام الحقارة نحو أعطه شيأ ما والفخامة نحو لامر ما جدع قصير أنفه والنوعية نحو اضربه ضربا

نحو ما عندكم ينفد وتستعمل فى غيره قليلا اذا اختلط به نحو يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض وتستعمل أيضا فى صفات العالم نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وحكى أبو زيد سبحان ما يسبح الرعد بحمده وسبحان ما سخركن لنا وقيل بل هى فيها للذوات من يعقل وتستعمل فى المبهم امره كقولك وقد رايت شبحا من بعيد انظر الى ما أرى وتكون بلفظ واحد لكن
(تنبيه) تقع من وما موصولتين كما مر واستفهاميتين نحو من عندك وما عندك وشرطيتين نحو من يهد الله فهو المهتدى

تما قال المصنف والمشهور أنها زائدة منبهة عـلى وصف لائق بالمحل وهو أولى لان زيادتها عوضا
عن محذوف ثابتة فى كلامهـم نحو أما أنت منطلقا انطلقت فزادوها عوضا من كان وليس
فى كلامهـم نـكرة موصوف بها جامـدة الا وهى مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أى
رجل وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفيـة حكم بما لا نظير له
فوجب اجتنابه اه باختصار (قوله وما تفعلوا من خير يوف اليكم) المتجه ان الشارح لم
يقصـد لفظ التلاوة حتى يرد اعـتراض البعض كغيره بأنه لفق من آيتين فكان الصواب أن
يقول اماو ما تنفقوا من خـير يوف اليكم واماو ما تفعلوا من خـير يعلمه الله بل قصـد ذكر مثال
من عنده (قوله رب ما تـكره) يجب فصل رب من ما لان الذى يوصـل برب ما الـكافة وما هنا
نـكرة موصوفة بالجملة بعـدها والرابط ضمير محذوف أى تـكرهه وقوله فرجـة بالفتح أى
انفراج وقال النحاس الفرجـة بالفتح فى الامر المعنوى و بالضم فيما يرى من الحـائط ونحوه
كذا فى العينى وفى القاموس أن الفرجة بمعنى الخلوص من الهم مثلثة وان فرجة نحو الحائط
بالضم والعقال بالـكسر الحبل الذى تشد به الدابة ليمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة
والسرعـة قال فى المغنى ويجوز أن تـكون ما كافة والمفعول المحـذوف اسـما ظاهرا أى قد
تـكره النفوس من الامر شيأ أى وصفا فيه أو الاصل من الامور أمرا وفى هذا انابة المفرد عن
الجمع وفيه وفى الاول انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ جملة له فرجة الخ عليهـما صفة
للمحـذوف اه وقوله انابة الصـفة الخ أى وهى لا تجوز اختـيارا الا اذا كان الموصوف بعض
اسم سابق مجرور بمن أو فى نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا ظعن وفينا أقام (قوله فعلى رأى أبى على)
متعلق بمحذوف أى فتـكون نـكرة تامة على رأى أبى على (قوله والفاعل مسـتتر) أى يعود
على التمييز كما سيأتى فى قوله

ويرفعان مضمرا يفسره * مميز كنعم قوما معشره

وسيأتى أنه مما يغتفر عوده على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهو هو المخصوص) أى ولفظ هو هو
المخصوص فهو اما مبتدأ خبره متعلق الجار والمجرور المحـذوف والمعنى هو الممدوح مثلا فى سر
واعلان أو الجملة قبله والجار والمجرور فى محـل نصب على الحال واما خبر مبتدأ محـذوف على
ما يأتى (قوله خبره هو آخر) أى والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق به والمحذوف لما
فيه من معنى الفعل أى ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى حالتى سر واعلان قال ابن هشام
ويحتاج الى تقديره وثالث يكون مخصوصا خبره الجملة قبله قال الدماميني ورابع على القول
بأن المخصوص مبتدأ حذف خبره اه وفيه أنه لا يتعـين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح
مثلا فان قيل هلا جعل الجار والمجرور خـبر هو المذكور أجيب بأنه لو كان كذلك لـكان
متعلقا بكون عام والمراد تعلقـه بكون خاص هو معـنى هو المحـذوف اذ المـراد ونعم من هو
الموصوف بالفضائل فى سر واعـلان وفيه أنه يجوز تعلقه بخاص لقرينة المدح أى الممدوح فى
سر واعلان كما جرينا عليه آنفا (قوله على حـد قوله شعرى شعرى) أى على طريقته فى التأويل
بما يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهو المبتدا الذات بقطع النظر عن صفتها وبهو
الخبر الذات الموصوفة بالفضائل (قوله الا الاخفش) اعـترض بأنه لا يمنع ذلك بل يجوزه
ويجوز كون ما موصولة أو نـكرة موصوفة والخبر عليهـما محذوف وجوبا تقـديره شئ عظيم

وما تفعلوا من خير يوف اليكم
ونكرتين موصوفتين كقوله
ألا رب من تغتشـه لك ناصح
وقوله
رب من انضجت غيظا قلبه
قد تمنى لى موتا لم يطع
وقوله
لما نافع يسـعى اللبيب فلا تـكن
لشئ بعيد نفعه الدهر ساعيا
وقوله
رب ما تـكره النفـوس من
الامـ
ـر له فرجـة كحـل العقال
ومن ذلك فيهما قولهم مررت
بمن معجب لك وبما معجب لك
ويكونان أيضا نكرتين تامتين
أما من فعلى رأى أبى على زعم
أنها فى قوله
ونعم من هو فى سر واعلان
تمييز والفاعل مستتر وهو هو
المخصوص بالمدح وقال غيره
من موصول فاعل وقوله هو
مبتدأ خبره هو آخر محذوف
على حد قوله شعرى شعرى
وأما ما فعلى رأى البصريين
الا الاخفش فى نحو ما أحسن
زيدا اذ المعنى شئ حسن زيدا
عـلى ما سـيأتى بيانه فى بابه

وفي باب نعم وبئس عند كثير من النحويين المتأخرين منهم الزمخشري نحو غسلته غسلا نعما أي نعم شيأ فانصب على التمييز وأما أل فللعاقل وغيره وما ذكره الناظم من انها اسم موصول هو مذهب الجمهور وذهب المازني الى انها حرف موصول والاخفش الى انها حرف تعريف والدليل على اسميتها اشياء الاول عود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقي ربه وقال المازني عائد على موصوف محذوف ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا لضرورة وليس هذا منها الثاني استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو جاء الكريم فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف الثالث اعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها الرابع دخولها على الفعل في نحو ما أنت بالحكم الترضى حكومته والمعرفة مختصة بالاسم واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالمجرور ضارب ولا موضع لأل ولو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب قال الشلوبين الدليل على أن الالف واللام حرف قولك جاء القائم فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قائم البناء لانه على هذا التقدير مهمل لانه صلة والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول

(قوله وفي باب نعم وبئس) عطف على قوله على رأي البصريين الخ وزاد بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم اذا أرادوا المبالغة في الاخبار عن أحد بالاكثار من فعل الكتابة مثلا ان زيدا مما أن يكتب أي من شئ كتابة فما بمعنى شئ وأن وصلتها في تأويل مصدر بدل من ما أو عطف بيان والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أفاده الدماميني (قوله فانصب على التمييز) اعترض بأن ما مساوية للضمير في الابهام فكيف تميزه وأجيب بمنع المساواة لان معناها شئ عظيم وبهذا الاعتبار يحصل التمييز اه شمني ثم الفاعل على هذا ضمير مستتر في نعم يعود على التمييز والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه الشارح احد اقوال في ما هذه ستأتي في باب نعم وبئس وقد درج عليه في المغني في موضع ودرج في موضع آخر على قول آخر منها وهو انها معرفة تامة فاعل ومثل بها للمعرفة التامة الخاصة أي المقدرة من لفظ اسم تقدمها هي وعاملها صفة له في المعنى فتقديرها في المثال نعم الغسل ومثل للتامة العامة أي المقدرة بالشئ وهي ما لم يتقدمها ذلك بنحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي أي فنعم الشئ هي والاصل فنعم الشئ ابداؤها لان الكلام فيه فحذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع والحاصل أن ما الاسمية كما تكون نكرة ناقصة وهي الموصوفة وتامة وهي غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهي الموصولة وتامة كما مر (قوله هو مذهب الجمهور) محل الخلاف حيث لا عهد أي في الخارج والا فهي حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فأكرمت المحسن قاله الرضي (قوله الى أنها حرف موصول) رد بأنها لو كانت كذلك لأولت مع ما بعدها بمصدر (قوله الى أنها حرف تعريف) رد بأنها لو كانت كذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال لابعادها لهما عن شبه الفعل كالتصغير وبدخولها على الجملة (قوله عود الضمير عليها) أي والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله بأن لحذف الموصوف مظان) أي مواقع وهي ثلاثة كون النعت صالحا لمباشرة العامل وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمن أو في نحو أن اعمل سابغات أي دروعا ومنا ظعن ومنا أقام أي فريق وفينا سلم وفينا هلك (قوله الا لضرورة) كقوله * ترمي بكفي كان من أرمى البشر * أي بكفي رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الاول لان النعت صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كريما صفة مشبهة وأل المتصلة بها حرف تعريف على الاصح فكان الاولى التمثيل بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل) أي منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضي حينئذ أي حين اذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف وقوله أحق منه أي من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضي بدونها أي والواقع أنه يعمل معها ويمتنع عمله بدونها ووجه الاحقية أن عمله بسبب شبهه الفعل المضارع وهي مبعدة له عن شبهه ومقربة له من الجوامد لانها حينئذ من خصائص الاسماء التي الاصل فيها الجمود لان أصل وضعها للذوات والتزم الاخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضي لا يعمل معها فلم ينهض عليه هذا الدليل (قوله على حرفيتها) أي في القولين الاخيرين (قوله لكان لها موضع من الاعراب) أي واستحق مدخولها عدم الاعراب لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وايضاح لما قبله (قوله واستحق قائم البناء) يعني عدم الاعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أي لا يتسلط عليه عامل (قوله لا يتسلط عليها عامل الموصول) أي لأخذه مقتضاه من العمل في الموصول (قوله

وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة الالف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى ويلزم في ضمير أل اعتبار المعنى نحو الضارب والضاربة والضاربين والضاربات وأما ذو فانها للعاقل وغيره قال الشاعر

ذاك خليلي وذو يواصلني
يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

وقال الآخر

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا
هلم فان المشرفي الفرائض

وقال الآخر

فاما كرام موسرون لقيتهم
فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

وقال الآخر

فان الماء ماء أبي وجدي
وبئري ذو حفرت وذو طويت

والمشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد كما في الشواهد وبعضهم يعربها اعراب ذي بمعنى صاحب وقد روي بالوجهين قوله

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

(وكالتي أيضا لديهم) أي عند طيئ (ذات) أي بعض طيئ ألحق بذو تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم حكى الفراء بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به (وموضع اللاتي أي ذوات) جمع الذات قال الراجز

جمعتها من أينق موارق * ذوات ينهضن بغير سائق

مضمومة

(تنبيه) ظاهر كلام الناظم انه اذا أريد غير معنى التي واللاتي يقال ذو على الاصل

وأجاب) اى الناظم وقوله بان مقتضى الدليل أي القياس على جعل الاعراب على عجز المركب المزجي الشبيه بمجموع الموصول وصلته أخذا مما يأتي قال الروداني وانما يمنع مجموع أل وصلتها من الصرف مع أنه شبيه بالمزجي لعدم العلمية اه وبحث الدماميني في الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب المزجي بان المقصود الموصول وانما جيء بالصلة لتوضيحه فحق الاعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجي والدليل على ذلك ظهور الاعراب في أي الموصولة واللذين واللتين على القول باعرابهما واللذين واللائين على لغة وأجاب الرضي عن الدليل بان أل لما كانت على صورة الحرف نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا التي بمعنى غير (قوله لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه) ولهذا لا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة (قوله ويلزم في ضمير أل الخ) أي لخفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة اللفظ اذا لم يقع خبرا أو نعتا نحو جاء الضارب (قوله وذو يواصلني) عطف على خليلي وجملة يرمي الخ خبر ثان لذاك وقوله وامسلمه بكسر اللام وهي الحجر (قوله ساعيا) أي آخذا الصدقات الاموال والمشرفي السيف المنسوب الى مشارف موضع بأرض العرب والفرائض الزكوات (قوله وبعضهم يعربها الخ) استشكل الاعراب بقيام سبب البناء وعدم معارض له (قوله اعراب ذي بمعنى صاحب) أي بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وخص بعضهم الاعراب بحال الجر قال لانه المسموع كما في التصريح (قوله ألحق بذو تاء التأنيث) أي بعد قلب الواو ألفا ومفاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومفاد عبارة غيره كالغزي أنها صيغة مستقلة فتأمل وقوله مع بقاء البناء على الضم ينبغي حذف لفظ بقاء لاقتضائه أن ذو مبنية على الضم مع أنها مبنية على السكون وفي التوضيح وحكى اعراب ذات وذوات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات أي مع التنوين لعدم الاضافة كما في التصريح وحكي اعراب ذات اعراب جمع المؤنث السالم كما في الهمع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون في ذات ثلاث لغات (قوله بالفضل الخ) ليس بشعر كما توهم أي أسألكم بالفضل وبه الاخيرة بفتح فسكون أصله بها نقلت حركة الهاء الى الباء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمعتها) أي النوق المتقدمة في البيت قبله والاينق جمع ناقة وأصلها نوقة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأصل اينق أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت ياء مبالغة في التخفيف والموارق جمع مارقة أي سوابق وقوله ذوات ينهضن بدل أو نعت على مذهب الكوفيين المجوزين تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا في المدح والذم أو خبر لمحذوف أي هن ذوات الخ ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف الى الفعل بمعنى المصدر أي ذوات نهوض كقولهم اذهب بذي تسلم أي بوقت ذي سلامة وقوله بغير سائق بالهمز من السوق (قوله اذا أريد) أي على لغة من يقول ذات وذوات وقوله غير معنى التي واللاتي بأن اريد المفرد المذكر أو المثنى مطلقا أو جمع الذكور أي مع أن مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة ذات لاذ وقال الرضي في ذو الطائية أربع لغات أشهرها مراعى عدم تصريفها أصلا مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه في الاحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات

مضمومة فى الاحوال كلها والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع تصريفاتها حملا على التى بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائية اه والمصنف ذكر الاولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأن يجعل فى كلامه حذف والتقدير وكالتى واللتين لديهم الخ ولا مكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام الناظم الخ فافهم (قوله واطلق ابن عصفور القول فى تثنية الخ) المتجه ان الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى اطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طيئ بل اسنده اليهم جملة فعليه مؤاخذة من هذه الجهة ايضا نبه عليها الشاطبي وغيره لكن الشارح لم يتعرض لها بل انما تعرض لمؤاخذة المصنف اياه من جهة اثبات غير ذو وذات وذوات وانما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لان فى نقل هذا الاطلاق عن ابن عصفور نظرا قال ابن عصفور فى المقرب وذو وذات فى لغة طيئ وتثنيتهما او جمعهما عند بعضهم وقال السيوطى فى النكت لم يذكر ابن مالك فى جميع كتبه تثنية ذو وجمعه فبان أن لا اطلاق فى عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك خاص ببعض طيئ وان ابن مالك انما نازع فى الثبوت كذا فى الرودانى وعلى هذا كان ينبغى للشارح ان يقول وحكى ابن عصفور تثنية الخ (قوله على ذلك) اى على قوله بتثنية ذو وذات وجمعهما (قوله لذلك) اى لكونه قاله قياسا على ما قالوه (قوله ومثل ماذا) لعل التشبيه بما دون من مثلا لموازنتها اذا ولخفتها باختتامها بالالف فتدبر (قوله من انها الخ) انما قصر وجه الشبه على ذلك لان من جملة ما تقدم كون ما لغير العاقل مع ان ذا تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد ما كما نقله ابن غازى (قوله من استفهام) ففى المتن حذف من الثانى لدلالة الاول لكن فى صنيع الشارح تحريك من مع سكونها فى المتن (قوله على الاصح) وقيل بعد ما الاستفهامية فقط ورد بالسماع فى كليهما (قوله اسما واحدا استفهاما به) اى او مع ما اسما واحدا موصولا او نكرة موصوفة فصور التركيب ثلاثة ويقال له الالغاء الحكمى والغاؤها الحقيقى جعل ذا زائدة وما استفهامية على راى الناظم تبعا للكوفيين المجوزين زيادة الاسماء قالوا وذلك المجموع المجعول اسما واحدا مستفهما به مخصوص بجواز عمل ما قبله فيه نحو أقول ماذا كره الدمامينى نقلا عن المصنف وغيره وكذا فى الرودانى وغيره فاذكره البعض من عدم عمل ما قبله فيه توهما منه انه كبقية اسماء الاستفهام غير صحيح ويظهر اثر الالغاءين فى نحو سألته عماذا فتثبت الالف مع الجار على تقدير الالغاء الحكمى وتحذف معه على تقدير الحقيقى قاله الشيخ يحيي (قوله لانه مبتدأ وذا وصلته خبر) قال شيخنا الظاهر انه يجوز عكسه بل هو اولى لان ذا معرفة حينئذ فتأمل اه وجاز هنا الاخبار بمعرفة عن نكرة لان هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد قال الناظم لا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا فى نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفى النسخ نحو فان حسبك الله على أن ابن هشام اكتفى فى الاخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم الموافق للصناعة ان الخبر أو المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح فتدبر (قوله قال الشاعر الخ) قال الدمامينى يجوز فى البيت كون ماذا اسما واحدا مبتدأ خبره يحاول والرابط محذوف أى يحاوله لجواز مثل هذا فى الشعر أو مفعولا ليحاول ونحب خبر محذوف اى هو نحب (قوله يحاول) اى يطلب والنحب فى الاصل المدة يقال فلان قضى نحبه أى مدة حياته واراد به هنا النذر والمعنى الا تسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده فى امور الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى فى قضائه

وأطلق ابن عصفور القول فى تثنية ذو وذات وجمعهما قال الناظم وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التى واللاتى فأضربت عنه لذلك لكن نقل الهروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور (ومثل ما) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد (ذا) اذا وقعت (بعد ما استفهام) باتفاق (أو) بعد (من) استفهام على الاصح وهذا (اذا لم تلغ) ذا (فى الكلام) والمراد بالغائها أن تجعل مع ما أو من اسما واحدا مستفهما به ويظهر أثر الامرين فى البدل من اسم الاستفهام وفى الجواب فتقول عند جعلك ذا موصولا ماذا صنعت أخير أم شر بالرفع على البدلية من ما لانه مبتدأ وذا وصلته خبر ومثله من ذا أكرمت أزيد أم عمر وقال الشاعر

الا تسألان المرء ماذا يحاول
أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

أم هو ضلال وباطل (قوله وتقول عند جعلهما اسما واحدا) يصح أيضا في هذه الحالة تقدير ضمير منصوب بالفعل وجعل ماذا في موضع رفع مبتدأ خبره الجملة الفعلية والعائد الضمير المقدر أو في موضع نصب بمحذوف يفسره المذكور ولكن كل هذا تكلف مع أنه يرد على الاول أن حذف رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يفيده ما مر عن الدماميني وعلى الثاني أن حذف الضمير الشاغل قبيح كما سيأتي في باب الاشتغال (قوله وكذا تفعل في الجواب) أي استحسانا لان حق الجواب أن يطابق السؤال اسمية وفعلية (قوله قل العفو) أي الزائد على قدر الحاجة (قوله وأجازه الكوفيون) أي كما أجازوا في بقية أسماء الاشارة أن تكون موصولة تمسكا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون وقوله تعالى وما تلك بيمينك أي الذين تقتلون والتي بيمينك وأجيب بجعل تقتلون وبيمينك حالا قاله الدماميني (قوله عدس) اسم صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل والامارة بالكسر الحكم والبيت من قصيدة هجا بها الشاعر عباد بن زياد بن أبي سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه له بريدا فأخرجه وقدمت له بغلة فنفرت فقال ذلك عيني باختصار (قوله وتحملين حال) أي من ضمير طليق بناء على الاصح من جواز تقديم الحال على عاملها الصفة المشبهة كما في شرح الجامع (قوله أن لا تكون مشارا بها) زاد البعض تبعا لشيخنا شرطا آخر وهو أن لا يكون بعدها اسم موصول نحو من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه ولا حاجة اليه للاستغناء عنه بقوله اذا لم تلغ في الكلام لانها في هذه الحالة ملغاة فتكون مع من مبتدأ والذي خبر وفي الدماميني أن الالغاء يترجح في هذه الحالة أيضا ولا يتعين لانه يحتمل أن تكون ذا موصولة والذي تأكيد له أو خبر لمبتدأ محذوف اهـ وفي البيضاوي أن من مبتدأ وذا خبر والذي بدل اهـ (قوله وكلها يلزم بعده صله) قال في التسهيل وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركا فيها أو مدلولا بها على ما حذف اهـ فالاشتراك فيما اذا ناسبت الصلة جميع ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما اذا لم تناسب الا واحدا منها والقسم الاول داخل تحت قول الشارح ملفوظة والثاني داخل تحت قوله أو منوية (قوله بعده) ويجوز الفصل بينه وبينها بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية كما في الهمع والدماميني (قوله تعرفه) اعترض بان الموصول لو كان معرفا بصلته لتعرفت النكرة الموصوفة بصفتها وأجيب بان تعين الموصول بصلته وضعي لوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها وأما اذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت انسانا مضروبا لك فالتخصيص بمضروبية المخاطب وان حصل بقولك انسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو عارض لان انسانا موضوع لانسان ما بخلاف الذي ومن مثلا فانهما وضعا للمخصوص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص الا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شئ آخر مع أنها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كقولك اعبد الها خلق السموات والارض اهـ دماميني ببعض تلخيص وسيأتي قريبا جواب آخر فتنبه (قوله ولا شئ منها) أي ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله على الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة

وتقول عند جعلهما اسما واحدا ماذا صنعت أخيرا أم شرا ومن ذا أكرمت أزيدا أم عمرا بالنصب على البدلية من ماذا أو من ذا لانه منصوب بالمفعولية مقدما وكذا تفعل في الجواب نحو يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو قرأ أبو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولا والباقون بالنصب على جعلها ملغاة كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا فان لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة وأجازه الكوفيون تمسكا بقوله

عدس ما لعباد عليك امارة
نجوت وهذا تحملين طليق

وخرج على أن هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أي وهذا طليق محمولا (تنبيه)* يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق أن لا تكون مشارا بها نحو ماذا التواني وماذا الوقوف وسكت عنه لوضوحه (وكلها) أي كل الموصولات (يلزم) أن تكون (بعده صلة) تعرفه ويتم بها معناه اما ملفوظة نحو جاء الذي أكرمته أو منوية كقوله

نحن الألى فاجمع جمو
عك ثم وجههم الينا

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة بدلالة المقام وأفهم بقوله بعده أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شئ منها على الموصول

على بعض مخائز نحو جاء الذى قائم أبوه قال فى التسهيل وقد يلى معمول الصلة الموصول ان لم يكن حرفا أو أل وعلل فى الشرح المنع مع الحرف وأل بأن امتزاج الحرف بصلته اشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كايقاع كلمة بين جزأى مصدر وكذا اشتد امتزاج أل قال المرادى وفصل فى الحرف قوم فأجازوا فى غير العامل نحو عجبت مما زيدا تضرب ومنعوا فى العامل كأن (قوله ففيه متعلق الخ) اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل اذا كان ظرفا كما فى الآية وعليه لاتقدير قال ابن الحاجب والفرق عندنا بين أل وغيرها أن أل على صورة الحرف المنزل جزأ من الكلمة فكانت كغيرها من الاجزاء التى لاتمنع التقدم وفرقنا بينها وبين غيرها فى ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقا فى جعل صلتها اسم فاعل أو اسم مفعول لتكون مع أل كالاسم الواحد واختار السيوطى مانقله فى الهمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسميا كان أو حرفيا (قوله بمحذوف والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين) وعلى هذا يكون من الزاهدين اما صفة مؤكدة نحو عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزاهد الى أن يعدوا من الزاهدين أو خبر ثان لكان أفاده الدماميني (قوله دلت عليه صلة أل) لا يرد أن مالا يعمل لا يفسر عاملا لان ذلك فى باب الاشتغال قاله يس (قوله أن تكون معهودة) بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها قيل محل اشتراط العهد اذا أريد بالموصول معهود فان أريد به الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفى الزودانى بعد كلام والتحرير أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها تعريف العهد الخارجى نحو واذ تقول للذى أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة أى من حيث هى نحو المعطى خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة فى ضمن بعض الافراد نحو كمثل الذى ينعق أو فى ضمن جميع الافراد نحو اقتلوا المشركين بناء على أن أل موصولة أو الذى يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة فى الجميع معهودة والعهد خارجى فى الاول وذهنى فى غيره وأما نحو فغشيهم من اليم ماغشيهم فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة فى ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجى أى الذى يعرف فى الخارج أنه غشيهم فان المعهود خارجا يجوز أن يكون مجملا كما يكون مفصلا فظهر أن العهد فى الجميع وأن استثناء مقام ارادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح (قوله أو منزلة منزلة المعهود) اجراء لدلالتها بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعينها وموصولها بهذا الاعتبار فاندفع قول سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال ان عرفت الصلة مع الابهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقا على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتنزيل فى حصول التعريف فليتأمل وعبارة التوضيح معهودة الافى مقام التفخيم والتهويل فيحسن ابهامها اه وعلى هذا لاحاجة الى التنزيل المذكور (قوله فى معرض التهويل) أى التخويف والتفخيم أى التعظيم أى المجرد عن التخويف فلا يقال من لازم التهويل التفخيم وقوله نحو فغشيهم الخ مثال للتخويف وقوله فأوحى الخ مثال للتفخيم (قوله وأن تكون الخ) يلزم على صنيعه تغيير اعراب قول المصنف مشتمله (قوله أى مطابق له الخ) المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظا ومعنى كما فى الموصولات الخاصة أو لفظا فقط أو معنى فقط كما فى المشتركة غير أل على مامر هذا ويجوز مراعاة

وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين
ففيه متعلق بمحذوف دلت
عليه صلة أل لا بصلتها
والتقدير وكانوا زاهدين فيه
من الزاهدين ويشترط فى
الصلة أن تكون معهودة أو
منزلة منزلة المعهود والا لم تصلح
للتعريف فالمعهودة نحو جاء
الذى قام أبوه والمنزلة منزلة
المعهود هى الواقعة فى معرض
التهويل والتفخيم نحو فغشيهم
من اليم ماغشيهم فأوحى الى
عبده ما أوحى وأن تكون
(على ضمير لائق) بالموصول
أى مطابق له فى الافراد
والتذكير وفروعهما (مشتمله)
ليحصل الربط بينهما وهذا
الضمير هو العائد على الموصول

المعنى بعد مراعاة اللفظ كثير او عكسه قليل لا بل قيل بمنعه ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله وربما خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر أن بقية الروابط الآتية فى الابتداء تأتى هنا اذ لا فرق ومن خلف الظاهر قوله تعالى واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به فاللام الاولى للابتداء وما موصول بمعنى الذى مبتدأ وآتيتكم صلة عائدها محذوف أى آتيتكموه وثم جاءكم عطف على آتيتكم عائدها ما معكم لانه اسم ظاهر خلف عن الضمير والاصل مصدق له ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدا وقيل غير ذلك (قوله فى رحمة الله) لو أضمر لقال فى رحمتى نظرا الى المبتدا أو رحمته نظرا الى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقيس كما فى التسهيل وشرحه للدمامينى ولاحتمال الضمير هنا وتعينه فى الشاهد قبله للغيبة عدد الشاهد (قوله فلا اشكال فى العائد) أى فى مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى (قوله وهو الاكثر) أى فى غير أل على مامر (قوله فان لزم لبس الخ) اعترض بأن اللازم فى المثال اجمال لا لبس ولا محذور فى الاجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الاجمال فى مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح الاخبار بمؤنث عن مذكر فى نحو من هى حمراء أمك على ما تقدم بيانه فتنبه (قوله وجملة) خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر لانه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناظم كما مر وفى وصل ضمير يعود الى كلها هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده الى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم فى قوله موصول الاسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده (قوله من ظرف ومجرور تامين) فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فلا حاجة لقوله أو شبهها الا أن يقال مراده بالجملة فى قوله وجملة الملفوظ بها وبشبهها الجملة المقدرة كما فى الدمامينى والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص اذا دلت عليه قرينة كما قاله الدمامينى ومثل له بأن يقال اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد فتقول بل زيد الذى فى المسجد وعمرو الذى فى الجامع وبالناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام البعض (قوله يعطيان معناها) أى يدلان عليه لانهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتهما على معناها (قوله متعلقين بفعل) قال فى المغنى قال ابن يعيش وانما لم يجز فى الصلة أن يقال ان نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا ولى فيه بحث اذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على أنه خبر لمبتدا محذوف اذا طالت الصلة لفظا نحو جاء الذى فى الدار النفيسة لانتفاء العلة حينئذ وظاهر اطلاقهم يخالفه ولعل هذا وجه عدول الدمامينى عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش الى تعليله بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقى للوصل وهو مفقود هنا لصلاحية الباقى وهو الجار والمجرور للوصل فليتأمل (قوله خبرية) اعترض بأن شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما أفاده السيد فى شرح المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر ويمكن أن يجاب بأن تسميتها خبرية باعتبار الاصل قبل جعلها صلة وبجواز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط ومن الخبرية الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظرا الى الجواب وأما من يسميها انشائية نظرا الى القسم

فيستثنيها

وربما خلفه اسم ظاهر كقوله
سعاد التى أضناك حب سعادا
وقوله
وأنت الذى فى رحمة الله أطمع
كما سبقت الاشارة اليه وهو شاذ فلا يقاس عليه
(تنبيه) الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال فى العائد وان خالف لفظه معناه فلك فى العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر ومراعاة المعنى كما سبقت الاشارة اليه وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فان لزم لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة المعنى (وجملة أو شبهها) من ظرف ومجرور تامين (الذى وصل به) الموصول (كمن عندى الذى ابنه كفل) فعندى ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذى وانما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لانهما يعطيان معناها لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند الى ضمير الموصول تقديره الذى استقر عندك والذى استقر فى الدار وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو جاء الذى اليوم والذى بك فانه لا يجوز لعدم الفائدة
(تنبيه) من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبرية لفظا ومعنى

فيستثنى امن عدم جواز الوصل بالانشائية والشرطية كالقسمية فى جواز الوصل بها اذا كان جوابها خبرا والا فلا كذا فى الرودانى وانما اشترط كون جملة الصلة خبرية لانه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب الى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجمل الانشائية ليست كذلك لان مضمونها لا يعلم الا بعد ايراد صيغها أفاده الدمامينى ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد اذ يلزم من كونها معهودة كونها خبرية قال الرودانى دفعا لتوهم أنها فى مقام التهويل قد تكون غير خبرية (قوله جاء الذى اضربه الخ) المثال الاول للانشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة والثانى للانشائية لفظا ومعنى الغير الطلبية صراحة والثالث للانشائية معنى لا لفظا (قوله شطت نواها) أى بعد بعدها وتأنيث الفعل لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف اليه وفسر الدمامينى والشمنى نواها بجهة قصدها من السفر وعد فى القاموس من معانى النوى الدار والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر (قوله وأن ماذا فى الثانى الخ) قال بعض المحققين المشهور أن عسى انشاء لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسيتم ووقوعها خبرا لان نحو انى عسيت صائما دليل على أنه فعل خبرى واذا ثبت كونها خبرا فينبغى أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف اه (قوله لموافقة عسى) علة لمحذوف تقديره وانما كانت جملة عسى انشائية لموافقة الخ (قوله وان كانت عندهم خبرية) أى بحسب الأصل لا بحسب الاستعمال فانها بحسبه انشائية اتفاقا فحينئذ عدم استعمالها صلة لانها فى الاستعمال انشائية لا خبرية كذا فى الرودانى وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه ففيه ابهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين (قوله وأن لا تستدعى الخ) بقى من الشروط أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذى حاجباه فوق عينيه قاله يس نقلا عن المصنف ولعل وجهه عدم تعيين مثل هذه الصلة للموصول لثبوتها لكل ذى حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال اذا قصد الاستغراق فاستفده فانه نفيس (قوله وصفة الخ) نقل يس عن الزمخشرى فى المفصل والسعد فى المطول أن الوصف مع مرفوعه الواقع صلة أل جملة لا شبه جملة وجعله فى التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد القائل بأنه جملة أنه جملة فى المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أى اللذان أريد بهما الحدوث فان أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما معرفة لانهما حينئذ صفة مشبهة اه يس (قوله وجه المنع) أى منع كونها صلة لأل ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقا بخلاف أفعل التفضيل فانه لا يرفع الظاهر باطراد الا فى مسئلة الكحل (قوله لانها للثبوت) أى والفعل للتجدد والحدوث (قوله ومن ثم) أى من أجل ان منع وصل أل بالصفة المشبهة من حيث انها لا تؤول بالفعل وفيه أن هذا انما ينتج أصل المنع لا المنع باتفاق الا أن يجعل كلامه من باب ذكر جزء العلة وحذف جزئها الثانى وهو عدم رفع أفعل التفضيل الظاهر باطراد الا فى مسئلة الكحل بخلاف الصفة المشبهة فتدبر (قوله التى غلبت عليها الاسمية) أى بسبب كثرة استعمالها فى الذات بقطع النظر عن الصفة (قوله نحو أبطح وأجرع وصاحب) أما أبطح فهو فى الاصل وصف لكل مكان منبطح اى متسع من الوادى ثم صار اسما للارض المتسعة وأما أجرع فهو فى الاصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما للارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيأ وأما الصاحب فهو فى الاصل وصف للفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك قال

فلا يجوز جاء الذى اضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافا للكسائى فى الكل وللمازنى فى الاخيرة وأما قوله

وانى لراج نظرة قبل التى
لعلى وان شطت نواها أزورها

وقوله

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا
سوى أن يقولوا اننى لك عاشق

فمخرج على اضمار قول فى الاول أى قبل التى أقول فيها لعلى أزورها وأن ماذا فى الثانى اسم واحد وليست ذا موصولة لموافقة عسى لعل فى المعنى وأن تكون غير تعجبية فلا يجوز جاء الذى ما أحسنه وان كانت عندهم خبرية وأجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف قياسا على جواز النعت بها وأن لا تستدعى كلاما سابقا فلا يجوز جاء الذى لكنه قائم (وصفة صريحة) أى خالصة الوصفية (صلة أل) الموصولة والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة وفى الصفة المشبهة خلاف وجه المنع أنها لا تؤول بالفعل لانها للثبوت ومن ثم كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق وخرج بالصريحة الصفة التى غلبت عليها الاسمية نحو أبطح وأجرع وصاحب فأل فى مثلها حرف تعريف لا موصولة والصفة الصريحة مع أل اسم لفظا فعل معنى

ومن ثم حسن عطف الفعل
عليها نحو فالمغيرات صبحا
فأثرن به نقعا ان المصدقين
والمصدقات وأقرضوا الله قرضا
حسنا وانما لم يؤت بها فيه لكراهة
أن يدخلوا على الفعل ما هو
على صورة المعرفة الخاصة
بالاسم فراعوا المحققين
(وكونها) أى صلة أل (بمعرب
الافعال) وهو المضارع
(قل) من ذلك قوله
ما أنت بالحكم الترضى
حكومته
ولا الاصيل ولا ذى الرأى
والجدل
وهو مخصوص عند الجمهور
بالضرورة ومذهب الناظم
جوازه اختيارا وفاقا لبعض
الكوفيين وقد سمع منه
أبيات * (تنبيه) * شذ وصل
أل بالجملة الاسمية كقوله
من القوم الرسول الله منهم
لهم دانت رقاب بنى معد
وبالظرف كقوله
من لا يزال شاكرا على المعه
فهو حر بعيشة ذات سعه
(وأى) تستعمل موصولة

الشاطبى والدليل على أن هذه الاسماء انسلخ عنها معنى الوصفية أنها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا (قوله فالمغيرات صبحا) اى فالخيول المغيرات فى الصبح والنقع الغبار (قوله فراعوا الحقين) اى حق الموصولية فأدخلوها على ماهو فى معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظا (قوله وكونها) مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف اليه اسمه فى محل جر باعتبار الاضافة ومحل رفع باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبره من حيث النقصان وقل خبره من حيث الابتداء (قوله أى صلة أل) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على أل فالباء على ظاهرها أى وكون أل موصولة بمعرب الخ (قوله بمعرب الافعال) بحث الدمامينى أن أل اذا وصلت بجملة مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الاعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل فى المفرد الذى يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر وأن قولهم جملة الصلة لا محل لها من الاعراب ليس على اطلاقه ورأيت بخط الشنوانى عازيا لسم ما نصه يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة انما يكون لها محل ان صح حلول المفرد محلها اذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة أما اذا كان مفردا صورة جملة حقيقة فلا يكون للجملة التى يصح حلوله محلها محل وقد بين الرضى أن صلة أل المفرد اسم صورة فعل حقيقة اه وكذا قال الشمنى وزاد أو يقال محل ذلك اذا كان اعراب ذلك المفرد بالاصالة واعراب الاسم بعد أل عارية منها كما م (قوله الترضى) بادغام اللام وتركه بخلاف لام أل الحرفية فانها يجب ادغامها فى التاء ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم (قوله وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة) بناء على قولهم انها ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وما قاله ابن مالك بناء على قوله انها ما اضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها بنظم تركيب آخر ورأيت بخط الشنوانى عازيا لسم ما نصه قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التى يسهل استحضارها فى العادة فلا يرد عليه ما رد به عليه فليتأمل اه وهو جواب حسن كان يخطر كثيرا ببالى (قوله وفاقا لبعض الكوفيين) فى التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثالث فى المسئلة لان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز أى اختيارا على قلة قول ثالث اه وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا لبعض الكوفيين فى الجواز اختيارا لا فى القلة لعدم قولهم بها والذى يظهر لى أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا وان لم يصرح بها اذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرته اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط ثم رأيت فى كلام الرودانى ما يؤيده (قوله على المعه) اى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق اسما لما تقدم من أن أل صلتها مفرد فى معنى الفعل فيكون مستثنى من اطلاقهم ان الظرف اذا وقع صلة وجب تقدير متعلقه فعلا أفاده الاسقاطى وقوله حر اى حقيق (قوله تستعمل موصولة) مع قوله وتكون بلفظ واحد اشارة الى وجه الشبه فى قوله كما وأنه ناقص لان ما لغير العاقل وأيا لهما وما مبنية دائما وأيا مبنية فى حالة فقط فعلم ان قوله وتكون الخ ليس دخولا على قول المصنف كما وان زعمه البعض بل قوله كما تبطيل من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ

فافهم

خلافا لاحمد بن يحيى فى قوله انها لا تستعمل الا شرطا أو استفهاما وتكون بلفظ واحد فى الافراد والتذكير وفروعهما (٣)
وقال أبو موسى اذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها (وأعربت) دون أخواتها (مالم تضف * وصدر وصلها ضمير انحذف) فان أضيفت وحذف بنيت على الضم نحو ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد التقدير أيهم هو أشد وان لم تضف أو لم يحذف نحو أى قائم وأى هو قائم وأيهم هو قائم أعربت وقد سبق الكلام على سبب اعرابها فى المبنيات (وبعضهم) أى بعض النحاة وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أعرب) أيا (مطلقا) أى وان أضيفت وحذف صدر صلتها وتأولا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل لان التعلق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب واحتج عليهما بقوله

اذا ما لقيت بنى مالك
فسلم على أيهم افضل

بضم أى لان حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول ولا تعلق وبهذا يبطل قول من زعم ان شرط بنائها ان لا تكون مجرورة بل مرفوعة او منصوبة ذكر هذا الشرط ابن ابازو قال نص عليه النقيب فى الامالى ويحتمل أن يريد بقوله وبعضهم الى آخره ان بعض العرب يعربها فى الصور الاربع وقد قرئ شاذا أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة

فافهم (قوله خلافا لاحمد بن يحيى) هو ثعلب ورد عليه بقوله * فسلم على أيهم أفضل * لان الاستفهامية والشرطية لا يبنيان على الضم ولا يصلحان هنا اه تصريح بالمعنى وبحث فيه باحتمال ان تكون أى فى البيت استفهامية هى وخبرها مقول قول محذوف نعت لمجرور على محذوف أى على شخص مقول فيه أيهم أفضل كما قالوا مثل ذلك فى ما هى بنعم الولد ما ليلى بنام صاحبه وسيأتى جوابه قريبا فتفطن (قوله الا شرطا أو استفهاما) اى لا موصولة فالحصر اضافى اذ لا ينفى استعمالها نعتا وحالا ووصلة لنداء ما فيه أل (قوله يثنونها ويجمعونها) يقال أيان وايتان وأيون وأيات بالاعراب فى جميع الاحوال اعراب المثنى والجمع ولك أن تصرح بالمضاف اليه كأن تقول أيتهن وأياهم وأيتاهن وأيوهم وأياتهن وعلى هذه اللغة لا تكون اى من المشترك وفى صرف أية وأيات ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنية الاضافة لمعرفة الذى هو شبه العلمية خلاف قال الروداني والجمهور على الصرف اى لان التعريف بنية الاضافة ليس من علل منع الصرف عندهم (قوله مالم تضف) اى مدة انتفاء اضافتها المقيدة أخذا من واو الحال بحذف صدر صلتها بأن ينتفيا معا نحو أى هو قائم أو تنتفى الاضافة دون الحذف نحو أى قائم أو ينتفى الحذف دون الاضافة نحو أيهم هو قائم فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النفى اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معا وانتفاء المقيد فقط وانتفاء القيد فقط أما اذا أضيفت وحذف الصدر فتبنى وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان المفهوم على بيان المنطوق لقلته ووجه البناء فى الاخيرة قيام موجبه وهو الشبه الافتقارى مع عدم المعارض لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا اضافة ومن اعربها فى هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل ووجه اعراب الثلاث الاول وجود المعارض من الاضافة اللفظية فى الثالثة والتقديرية فى الاولين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف اليه ولم ينزل التنوين فى الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولان قيام التنوين مقام المضاف اليه معهود كما فى كل وبعض وحينئذ بخلاف قيامه مقام المبتدا (قوله وصدر وصلها ضمير) ظاهره التقييد بالضمير ويحتمل أن يقال ان الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضاربه أى جاء أيهم زيد ضاربه فى مقام عهد فيه أن زيدا ضرب واحدا من الجماعة سم ويؤخذ مما ذكر ما نقل عن أبى حيان أنها اذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية أعربت اجماعا (قوله على الضم) للاشارة به لكونه أقوى الحركات الى أن للكلمة حالة اعراب وأصل التحرك لالتقاء الساكنين (قوله وان لم تضف) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بقرينة تمثيله (قوله وتأولا الآية الخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأى مبتدأ ضمته اعراب وأشد خبر والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسد المفعول وبقى رأى ثالث للاخفش والكسائى وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة بناء على قولهما انها تزاد فى الايجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع (قوله فجعلها استفهامية أيضا) اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل الا اذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت أزيد عندك أم عمرو وتنزع ليس منها (قوله الذى يقال فيه) أى الفريق الذى الخ ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلو قال فريقا يقال فيه الخ لكان أولى (قوله وبين معمولها) اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيأ

آخر وأجيب بأن المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا وهو اسم الاستفهام المذكور و يكون المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا للعرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح ينافيه تقديرهم القول فى قولهم ما هى بنعم الولد وقولهم على بئس العير وحاصل الجواب ان ما بعد الحرف هنا يليق ان يكون معمولا فلا ضرورة الى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لان ما بعده فعل وعبارة المغنى فى توجيه رد بيت الشاعر الاقوال الثلاثة السابقة نصها لانه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعد الجار اه بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الاقوال كما سبق (قوله لا تضاف أى) اى الموصولة التى الكلام فيها اما الواقعة نعتا او حالا فلا تضاف الا الى نكرة واما الشرطية والاستفهامية فيضافان الى النكرة وكذا الى المعرفة الدالة على متعدد نحو أى الرجال افضل او المفردة المقدر قبلها دال على متعدد نحو اى زيد أحسن أى اى أجزائه أحسن وأى الدينار دينارك اى اى أفراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر
أبى وأيك فارس الاحزاب وهى مع النكرة بمنزلة كل فيراعى فى الضمير المضاف اليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فيراعى المضاف فيقال اى غلامين أتيا اى غلمان أتوا أى الغلامين أتى اى الغلمان أتى كما تقول ذلك عند الاتيان بلفظ كل وبعض ان قيل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفين على اى أجيب بأن أيا لوضعها على الابهام محتاجة الى تعريف جنس ما وقعت عليه والى تعريف عينه فالاول بالمضاف اليه والثانى بالصلة بخلاف غيرها فانه محتاج الى الثانى فقط فأى معرفة بالاضافة والصلة من جهتين كذا قالوا ولى فيه بحث لانه لا يأتى فيما اذا كانت اى الموصولة للجنس لان صلتها حينئذ لا تعرّف العين ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التى تعرفها صلة اى ما يعم قسم الجنس المعرف بالاضافة لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لانا نمنع ذلك فقد يتميز الشئ ببعض صفاته مع الجهل بجنسه هذا وجوز الرضى اجتماع معرفين مختلفين وفرع عليه جواز اضافة العلم مع بقاء علميته وانما لم تجز اضافتها الى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لان الموصول مراد تعيينه واضافته الى النكرة تقتضى ابهامه فيحصل التدافع ظاهرا (قوله ولا يعمل فيها الخ) هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح وقال الناظم فى التسهيل تبعا للبصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين (قوله والبيت) اعترض بأن ايا لم يعمل فيها فى البيت فعل فضلا عن كونه مستقبلا لان العامل فيها حرف جر وأجيب بان الجار والمجرور متعلق بالفعل فهو عامل فى المجرور محلا (قوله وسئل الكسائى) اى فى حلقة يونس تصريح (قوله اى كذا خلقت) اى وضعت ووجهه ابن السراج ذلك كما فى التصريح بأن أيا وضعت على الابهام ولو قلت أعجبنى ايهم قام كان على التعيين وايضاحه ان معنى أعجبنى أيهم قام اعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام فى الخارج فهو متعين فى الخارج بوقوع القيام منه فى الماضى بالفعل واذا قلت يعجبنى ايهم يقوم فمعناه يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام وهو مبهم لعدم تعينه بوقوع القيام منه خارجا ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم أن الابهام فى يعجبنى أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية المضارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على التوجيه بان الامر يعمل فيها ولا ابهام فيه لانه للاستقبال فقط نعم يرد

أن

(تنبيهان) الاول لا تضاف أى الى نكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم كما فى الآية والبيت وسئل الكسائى لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أى كذا خلقت * الثانى تكون أى موصولة كما عرف وشرطا نحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى واستفهاما نحو فأى الفريقين أحق بالأمن

أن مفاد التوجيه أن سبب التعيين وعدمه مضى الصلة واستقبالها لا مضى العامل واستقباله فافهم وانما اشترط التقدم لتمتاز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لانهما لا يعمل فيهما الا متأخر (قوله ووصلة لنداء ما فيه أل) قال الرضي وذلك لانهم استكرهوا اجتماع آلتى التعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة لوضعهما مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا أن اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف أى فكانت أدخل فى الابهام فلهذا جاز يا هذا ولم يجز يا أى بل لزم أن يردفه ما يزيل ابهامه اه وبهذا أيضا كان الفصل بأى أكثر من الفصل باسم الاشارة (قوله دالا على الكمال) أى فيما أضيفت اليه مشتقا أو جامدا والثناء على الموصوف فى الاول باعتبار الوصف المدلول عليه بالمضاف اليه وفى الثانى باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون أبلغ كمررت بفارس أى فارس وبرجل أى رجل قال الفارسى رجل الثانى غير الاول لان الاول واحد والثانى جنس لان أيا بعض ما تضاف اليه (قوله لحبتر) اسم رجل ويلزم فى هذين الوجهين أى كونها نعتا وكونها حالا الاضافة الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أى انسان بخلاف مررت برجل أى عالم فلا يجوز كما فى التسهيل والهمع (قوله حذف العائد اذا كان مبتدأ) أخذ كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها (قوله ان يستطل) أى يعد طويلا فالسين والتاء لعد الشئ كذا كاستحسنه أو يطل بالبناء للمجهول أى يطيلها المتكلم فهما زائدتان فزيادتهما لا تتوقف على بنائه للفاعل كما توهمه البعض ولم يشترط طول الصلة فى أى لملازمتها للاضافة لفظا أو نية فالطول بالاضافة لازم لاى فكان مغنيا عن اشتراط طول الصلة لكن يقبح يعجبنى أى قائم وان جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه (قوله ومنه وهو الذى فى السماء اله) فاله خبر مبتدا محذوف هو العائد وفى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود ولا يجوز تقدير اله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لخلو الصلة حينئذ من العائد على الموصول ولا يحسن جعل الظرف متعلقا بفعل هو صلة واله الاول والثانى بدلين من الضمير المستتر فيه وفى الارض معطوف على فى السماء لتضمنه الابدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الارض اله مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصلة من عائد ان عطف كذا فى التصريح والروداني عليه والمغنى (قوله فالحذف نزر) الا فى لا سيما زيد فانهم جوزوا اذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا باطراد لتنزيلهم لا سيما منزلة الا الاستثنائية وهى لا يصرح بعدها بجملة فاذا قيل لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ذكر ذلك فى المغنى (قوله وابن السماك) بالكاف على وزن العطار فان صدر بأب فباللام كذا نقل عن الفراء (قوله بالرفع) أى فى الآيتين أما بنصب أحسن فالذى اسم موصول حذف عائده أى على العلم الذى أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أى على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهى علامة الجر كذا فى الروداني وأما بنصب بعوضة فبعوضة بدل من

ووصلة لنداء ما فيه أل ونعتا لنكرة دالا على الكمال نحو مررت برجل أى رجل وتقع حالا بعد المعرفة نحو هذا زيد أى رجل ومنه قوله

فاومت ايماء خفيا لحبتر
فلله عينا حبتر أيما فتى

(وفى ذا الحذف) المذكور فى صلة أى وهو حذف العائد اذا كان مبتدأ (أيا غير أى) من الموصولات (يقتفى) غير أى مبتدأ أو يقتفى خبره وأيا مفعول مقدم واصل التركيب غير اى من الموصولات يقتفى أيا اى يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة (ان يستطل وصل) نحو ما أنا بالذى قائل لك سوأ اى بالذى هو قائل لك ومنه وهو الذى فى السماء اله أى هو فى السماء اله (وان لم يستطل) الوصل (فالحذف نزر) لا يقاس عليه وأجازه الكوفيون ومنه قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذى أحسن وقراءة مالك بن دينار وابن السماك ما بعوضة بالرفع وقوله

لا تنو الا الذى خير فما شقيت
الا نفوس الالى للشر ناووها

وقوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه * ١٦٢ ولا يحد عن سبيل المجد والكرم (وأبوا أن يختزل) العائد المذكور اى يقتطع ويحذف (ان صلح الباقى) بعد حذفه (لوصل مكمل) بان كان ذلك الباقى بعد حذفه جملة اوشبهها لانه والحالة هذه لا يدرى أهناك محذوف ام لا لعدم ما يدل عليه ولا فرق فى ذلك بين صلة اى وغيرها فلا يجوز جاءنا الذى يضرب اوابوه قائم اوعندك اوفى الدار على ان المراد هو يضرب اوهو ابوه قائم اوهو عندك اوهو فى الدار ولا يعجبنى ايهم يضرب اوابوه قائم اوعندك اوفى الدار كذلك أما اذا كان الباقى غير صالح للوصل بان كان مفردا اوخاليا عن العائد نحو ايهم اشد وهو الذى فى السماء اله جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف *(تنبيهان)* الاول ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدا شروطا اخر احدها أن لا يكون معطوفا نحو جاء الذى زيد وهو فاضلان ثانيها ان لا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذى هو وزيد قائمان نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه ثالثها ان لا يكون بعد لولا نحو جاء الذى لولا هو لا كرمتك * الثانى افهم كلامه ان العائد اذا كان مرفوعا غير مبتدا لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جن (والحذف عندهم) أي عند النحاة او العرب (كثير منجلى فى عائد متصل ان انتصب * بفعل) تام

مثلا وما حرف زائد للتوكيد وقيل ما نكرة موصوفة وبعوضة صفة لما ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفا زائدا او بضمر المبتدأ تقديره مثلا هو بعوضة كذا فى اعراب القرآن لابى البقاء (قوله من يعن) بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة أى من يعنيه ويهمه حمد الناس له لرغبته فيه ويحد بفتح الياء التحتية وكسر الحاء المهملة من حاد اذا مال (قوله العائد المذكور) أى الذى هو صدر الصلة والاكثر فائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا سواء كان صدر صلة أولا كما صنع ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فى قولك جاء الذى ضربته فى داره لان الباقى بعد حذفه صالح للوصل (قوله ويحذف) عطف تفسير (قوله مكمل) أى للموصول وهو صفة لازمة (قوله جملة أوشبهها) أى مشتملة على العائد (قوله لانه والحالة هذه الخ) فيه أن غاية ذلك حصول الاجمال وهو ليس بعيب ولو قال لان المتبادر حينئذ الى فهم السامع عدم الحذف لاستقام التعليل (قوله على أن المراد هو يضرب الخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقى بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز (قوله بان كان مفردا) أى اسما واحدا (قوله نحو أيهم أشد الخ) فى كلامه لف ونشر مرتب (قوله أن لا يكون معطوفا) اشترط هذا الشرط مع أن الكلام فى حذف العائد المبتدا لان المعطوف على المبتدا مبتدا واشترطوه لان حذفه وحده يؤدى الى بقاء العاطف بدون المعطوف ومع العاطف فيه صورة الاخبار عن مفرد بمثنى (قوله أن لا يكون معطوفا عليه) لانه يؤدى الى وقوع حرف العطف صدرا أو الاخبار عن مفرد بمثنى صورة (قوله أن لا يكون بعد لولا) لوجوب حذف الخبر بعدها بقيده الآتى فلو حذف العائد لادى الى الاجحاف وبقى شرطان آخران أن لا يكون بعد حرف نفى نحو جاء الذى ما هو قائم وأن لا يكون بعد حصر نحو جاء الذى ما فى الدار الا هو وانما فى الدار هو وأما اشتراط كونه غير منسوخ احترازا عن نحو اللذان كانا قائمين فمعلوم من اطلاق لفظ المبتدا لان المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الاطلاق (قوله أفهم كلامه) أى حيث اشار الى حذف الصدر بقوله وفى ذا الحذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام الخ) لان الفاعل ونائبه لا يحذفان الا فى مواضع ليس هذا منها (قوله عندهم) متعلق بكثير وقوله كثير منجلى خبران للحذف وقوله فى عائد متعلق بكثير ومنجلى على سبيل التنازع هذا هو الظاهر وفى كلامه من عيوب القافية التضمين وهو تعلقها بما بعدها الا أن يخص بكون ما بعدها ركن الاسناد كما قاله بعضهم (قوله متصل) فى مفهومه تفصيل فان كان انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بان كان للتقديم أو لكونه بعد اداة الحصر امتنع حذفه وان لم يكن لذلك جاز نحو ومما رزقناهم ينفقون بناء على تقدير العائد منفصلا لانه أرجح أى رزقناهم اياه على انه سيأتى عن الروداني أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال وعليه يخرج القسم الاول ويدخل الثانى (قوله ان انتصب بفعل او وصف) فان قلت قد نصوا فى قوله تعالى اين شركائى الذين كنتم تزعمون أنه يجوز أن يكون التقدير تزعمونهم شركائى وهذا لا اشكال فيه وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائى وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف قلت الذى اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شئ يجوز تبعا لغيره ولا يجوز مستقلا ومثاله حذف الفاعل فى نحو زيدا ضربته تبعا للفعل وحذف الفاء فى نحو فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم تبعا للقول

اه

(اووصف) هو غير صلة ال فالفعل (كن ترجو يهب) اى ترجوه وأهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه وعما عملت ايدينا اى عملتـه والوصف كقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فالذى غيره نفع ولا ضرر اى الذى الله موليكه فضل وخرج عن ذلك نحو جاء الذى اياه اكرمت وجاء الذى انه فاضل وجاء الذى كأنه زيد والضاربها زيد هند فلا يجوز حذف العائد فى هذه الامثلة وشذ قوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو أتيح له صفو بلا كدر

وقوله

فى المعقب البغى أهل البغى ما ينهى امرأ حازما أن يسأما

وقوله

أخ مخلص واف صبور محافظ على الود والعهد الذى كان مالك

أى كانه مالك * (تنبيهات) * فى عبارته أمور الاول ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ولعله اغتنم التنبيه عليه للعلم باصالة الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه مع ارشاده الى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف * الثانى ظاهرها أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة أل والذى هو صلتها ومذهب الجمهور أن منصوب صلة أل لا يجوز حذفه وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الالف واللام * الثالث شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط قاله ابن عصفور فان لم يكن متعينا لم يجز حذفه نحو جاء الذى ضربته فى داره

اهـ دماميني (قوله اووصف) اى تام ايضا ليخرج نحو جاء الذى انا كائنه (قوله هو غير صلة أل) أما منصوب صلة أل فلا يجوز حذفه اى ان عاد اليها لدلالتهم بذكر الضمير على اسميتها الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فان عاد الى غيرها جاز حذفه نحو جاء الذى انا الضارب أى الضاربه وبذلك يقيد اطلاقه الآتى ايضا اما جاء رجل انا الضارب أى الضاربه فلا حاجة الى الاحتراز عنه بالتقييد لان المحذوف غير عائد الموصول والكلام فى حذف عائده (قوله وعما عملت ايدينا) ونحو قوله تعالى وما عملت ايديهم فى قراءة الكوفيين الاحفصا بالحذف اى عملته كما فى قراءة الباقين قال الاصفهانى شارح اللمع لم يأت فى القرآن اثبات العائد اتفاقا الا فى ثلاث آيات كالذى يتخبطه الشيطان من المس كالذى استهوته الشياطين واتل عليهم نبأ الذى آتيناه شرح الجامع (قوله اى الذى الله موليكه) قدر الضمير متصلا مع ان الراجح انفصاله لان الكلام فى المتصل ومنه يعلم ان المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الروداني (قوله نحو جاء الذى اياه اكرمت) اى وجاء الذى لم اكرم الا اياه فلا يجوز حذف العائد لانه لو حذف فى الاول لتبادر الى الذهن تقديره مؤخرا فيفوت الغرض من تقديمه وهو الحصر او الاهتمام ولو حذف فى الثانى لتبعه فى الحذف الا فيتوهم نفى الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره قاله ابن هشام فى شرح بانت سعاد ويؤخذ من العلة ما قدمناه من ان محل منع حذف المنفصل اذا كان انفصاله بسبب التقديم او الحصر فلو كان لغرض لفظى جاز حذفه نحو فاكهين بما آتاهم ربهم اى آتاهم اياه ولا يقدر متصلا لما مر من ان انفصال ثانى الضميرين المتحدين غيبة المختلفين فى الافراد والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بحرف او حرفين احسن من اتصاله فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما فى كلام البعض فتأمل (قوله ما المستفز) اى المستخف والهوى فاعل المستفز والهاء المحذوفة مفعوله أى المستفزه وأتيح بفوقية فتحتية فحاء مهملة أى قدر كذا فى العينى (قوله فى المعقب البغى الخ) أى فى الشئ الذى يعقبه البغى أهل البغى ما يمنع الرجل الضابط أن يسأم من سلوك طريق السداد فالبغى فاعل وأهل مفعوله الاول مؤخر والهاء المحذوفة مفعوله الثانى مقدم أى المعقبه كذا فى العينى واسناد النهى الى مدلول الضمير الراجع الى ما مجاز (قوله كان مالك) علم لرجل والضمير فى كانه الى الاخ (قوله تنبيهات) وفى نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب أما الاولى فلان المعدود الامور لا التنبيهات ما عدا الخامس وأما الثانية فلأن الخامس ليس من الامور الواردة على عبارة المصنف والمناسب تنبيهان بالتثنية الاول فى عبارته أمور ثم يقول بدل قوله الخامس الثانى (قوله باصالة الفعل فى ذلك) أى فى حذف المعمول الذى هو نوع من التصرف الذى الاصل فيه الفعل (قوله وعبارة التسهيل الخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب صلة أل العائد الى غيرها فلا ينافى كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقد لان التقليل نسبي فاندفع ما للبعض (قوله حذف هذا العائد) لو حذف لفظ هذا لكان أحسن لان هذا الشرط عام كما سيأتى قاله سم (قوله لم يجز حذفه الخ) لان الضمير المجرور يغنى عنه فى الربط فيتبادر الى ذهن السامع أن لا حذف وأن المجرور هو الرابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطا ولانه لا يدرى أمدلول الموصول هو المضروب أم غيره فى داره مع أن المقصود افادة أنه المضروب فلو قطع النظر

*الرابع انما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هي عادته *الخامس اذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف أجازه الاخفش والكسائي ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة واتفقوا على مجيء الحال منه اذا كانت متأخرة عنه نحو هذه التي عانقت مجردة أي عانقتها مجردة فان كانت الحال متقدمة نحو هذه التي مجردة عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام وهذا شروع في حكم حذف العائد المجرور وهو على نوعين مجرور بالاضافة ومجرور بالحرف وبدأ بالاول فقال (كذاك) أي مثل حذف العائد المنصوب المذكور في جوازه وكثرته (حذف ما بوصف) عامل (خفضا * كأنت قاض بعد) فعل (أمر من قضا) قال تعالى فاقض ما أنت قاض أي قاضيه ومنه قوله

ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت * يميني بادراك الذي كنت طالبا

أي طالبه أما المجرور باضافة غير وصف نحو جاء الذي وجهه حسن أو باضافة وصف غير عامل نحو جاء الذي أنا ضاربه أمس فلا يجوز حذفه *(تنبيه)* انما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بارشاد المثال اليه و(كذا) يجوز حذف العائد (الذي جر) وليس عمدة ولا محصورا (بما الموصول جر) من الحروف مع اتحاد متعلق الحرفين لفظا ومعنى (كمر بالذي مررت فهو بر) أي مررت به ومنه ويشرب مما تشربون أي منه وقوله

لا تركنن الى الامر الذي ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أي ركنت اليه وقوله فحذفت

لقد كنت تخفي حب سمراء حقبة * فبح لان منها بالذي أنت بائح

أي بائح به وخرج عن ذلك نحو جاء الذي مررت به ومررت بالذي مر به ومررت بالذي ما مررت الا به

عن المحذوف ولوحظ المجرور رابطا ولم يقصد افادة تعين المضروب جاز الحذف (قوله انما لم يقيد الفعل بكونه تاما الخ) فيه أن الناظم لا يراه كما صرح بذلك قاله يس (قوله ففي توكيده) نحو جاء الذي ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء الذي ضربت وعمرا (قوله أجازه الاخفش) تبع في العزو للاخفش الشيخ المرادي والذي لغيره المنع عنه كما في المغني والاخافشة ثلاثة لكن المراد عند الاطلاق أبو الحسن الاخفش شيخ سيبويه قاله الشيخ يحيى (قوله فأجازها ثعلب) هو الراجح (قوى ما بوصف عامل) أي ناصب للعائد محلا باعتبار أنه في المعنى مفعوله لاستيفائه شروط عمله وان كان جارا له محلا أيضا باعتبار الاضافة والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول نحو جاء الذي أنت مضروبه قاله في التصريح وظاهره ولو اسم مفعول المتعدي الى اثنين نحو جاء الذي أنت معطاه والذي تميل اليه نفسي جواز حذف مخفوضه لا يقال اذا اشترط في الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان هذا مكررا مع قوله والحذف عندهم الخ لانا نقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب والمجرور باعتبارين (قوله بعد أمر من قضا) أي بعد فعل أمر مشتق من قضا بقصر الممدود للضرورة على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلا ماضيا على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد (قوله ويصغر في عيني تلادي) هو بكسر الفوقية ما ولد عندك من مالك كالتالد والتلد بفتح التاء وضمها والتلاد بفتحتين والتليد والمتلد قاله في القاموس وخصه بالذكر لان النفس أضن به اذا انثنت أي انصرفت أي يحقر في عيني أعز أموالي اذا ظفرت بادراك ما كنت طالبه (قوله فلا يجوز حذفه) لان الحذف انما هو لكون المجرور منصوبا محلا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا (قوله يجوز حذف العائد) حل معنى أشار به الى وجه الشبه لا حل اعراب والا فكذا خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر (قوله وليس عمدة الخ) حاصله ان شروط حذف العائد المجرور بالحرف باطراد سبعة ثلاثة تؤخذ من قول المصنف بما الموصول جر وهي جر الموصول بالحرف وأن يكون الجار له موافقا الجار العائد لفظا ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتي وزاد الشارح أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهي ان لا يكون العائد عمدة ولا محصورا وأن يتحد متعلقا الحرفين لفظا ومعنى أما حذفه في نحو ذلك الذي يبشر الله عباده أي به فسماعي (قوله لفظا) اي مادة لا هيئة فلو كان أحدهما ماضيا والآخر مضارعا او فعلا والآخر اسم فاعل لم يضر (قوله اي منه) لم يقدر العائد منصوبا اي تشربونه لان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وتصحيحه بجعل المعنى مما تشربون جنسه تكلف (قوله الى الامر) اي الفرار من القتال كما قاله يس ويعصر كينصر ابو قبيلة كما قاله العيني (قوله سمراء) اسم امرأة حقبة بحاء مهملة مكسورة فقاف ساكنة فموحدة أي مدة طويلة وضبطه بعضهم بخاء معجمة مضمومة ففاء مفتوحة من خفي الشيء اذا لم يظهر والاول أصح وقوله فبح بضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره اذا كان كذلك فبح وقوله لان أصله الآن نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان

ورغبت فى الذى رغبت عنه وحللت فى الذى حللت به ومررت بالذى مررت به تعنى باحدى البائين ١٦٥ السببية والاخرى الالصاق
وزهدت فى الذى رغبت فيه
وسررت بالذى فرحت به
ووقفت على الذى وقفت
عليه تعنى بأحد الفعلين
الوقف والآخر الوقوف فلا
يجوز حذف العائد فى هذه
الامثلة واما قول حاتم
ومن حسد يجور على قومى
وأى الدهر ذو لم يحسدونى
اى فيه وقول الآخر
وان لسانى شهدة يشتفى بها
وهو على من صبه الله علقم
اى عليه فشاذان وحكم
الموصوف بالموصول فى ذلك
حكم الموصول كما فى قوله
لا تركنن الى الامر الذى ركنت
البيت وقد أعطى الناظم
ما أشرت اليه من القيود
ابالتمثيل *(تنبيهان)*
الاول حذف العائد المنصوب
هو الاصل وحمل المجرور عليه
لان كلا منهما فضلة واختلف
فى المحذوف من الجار والمجرور
ولا فقال الكسائى حذف الجار
أولا ثم حذف العائد وقال
غيره حذفا معا وجوز سيبويه
والاخفش الامرين اهـ *الثانى
قد يحذف ما علم من موصول
غير أل ومن صلة غيرها فالاول
كقوله
أمن يهجو رسول الله منكم
ويمدحه وينصره سواء
والثانى كقوله
نحن الالى فاجمع جمو
عك ثم وجههم الينا
وقد تقدم هذا الثانى *(خاتمة)* الموصول الحرفى كل حرف أول مع صلته بمصدر

فحذفت الهمزة لالتقائهما اهـ يعنى ببعض زيادة وحذف (قوله ورغبت فى الذى رغبت عنه) ظاهر صنيعه ان المتعلقين فى هذا المثال متحدان لفظا ومعنى لانه سيذكر امثلة اختلافهما مع انهما مختلفان معنى لان معنى الاول المحبة والثانى الزهد واجاب شيخنا بأنهما متحدان معنى بقطع النظر عن الحرف قال وفيه بعد واجاب غيره بان اختلاف معنى المتعلق فى هذا المثال حاصل غير مقصود (قوله وسررت بالذى فرحت به) استوجه شيخ الاسلام ما ذهب اليه بعضهم من جواز حذف العائد فى هذه الصورة وخرج عليه قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اى امر بما تؤمر به وقال الاول الحذف تدريجى فالمحذوف فى الآية عائد منصوب لا مجرور وله ان يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته الى الثانى بنفسه كقوله امرتك الخير او ما موصول حرفى كما جوزه غير واحد كالبيضاوى واستظهره فى المغنى أى اجهر بأمرك (قوله ومن حسد) من تعليلية (قوله شهدة) أى كالشهدة وكذا قوله علقم وهو بتشديد الواو كما هو احدى اللغات السابقة والشاهد فى قوله على من صبه الله اذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلقى الحرفين اذ متعلق الاول متعلق الكاف الداخلة تقديرا على علقم كائن أو نفس علقم لتأوله بمعنى المشتق أى شاق ومتعلق الثانى صب فعلم ما فى كلام البعض من التساهل (قوله فشاذان) رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما فى البيتين فلا شذوذ (قوله وحكم الموصوف بالموصول الخ) مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذى مررت أى به كما قاله المرادى والدمامينى كلاهما فى شرح التسهيل والمضاف للموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذى مررت أى به كما بحثه الشنوانى وغيره (قوله واختلف فى المحذوف الخ) لا يخفى ان الخلاف ليس فى المحذوف أولا لان القول الثانى اغاه وبحذفهما معا فلا أولية فكان الاولى ان يقول واختلف فى كيفية الحذف (قوله فقال الكسائى الخ) تظهر فائدة الخلاف فى نحو ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فعلى رأى الكسائى الحذف قياسى لان المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره سماعى لعدم جر الموصول بل حذف كل عائد مجرور على قول الكسائى من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ويلزم حينئذ أن الكسائى ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به اللهم الا أن تجعل تسميته مجرورا على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل (قوله من موصول) أى اسمى لان الكلام فيه أما الحرفى فلا يجوز حذفه الا أن فيجوز حذفها باطرادا جماعا فى نحو يريد الله ليبين لكم وعلى خلاف فى نحو ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه ويجوز حذف صلة الحرفى ان بقى معمولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت أى لأن كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقى معمولها فان لم يبق معمولها فلا كما فى التسهيل (قوله كل حرف الخ) اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية وأجيب بان المؤول بالمصدر ما بعدها لا هو معها أو يدعى عدها من الموصولات الحرفية وفى كل من الجوابين نظر وان أقرهما البعض وغيره أما الاول فلان المؤول بالمصدر فى الموصولات الحرفية أيضا ما بعدها لتصريحهم بأنها آلة فى السبك والمسبوك ما بعدها واما الثانى فتلاعب بارد والاقرب ان فيه حذفا والتقدير كل حرف مصدرى هذا ومقتضى كلامه حرفية الذى المصدرية وهو أيضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل فى التصريح عن الرضى انه قال لا خلاف فى اسمية الذى المصدرية على القول بمجيئها مصدرية (قوله أول) أى بالقوة والصلاحية وان لم يؤول بالفعل (قوله مع صلته) أى

وذلك ستة أن وأن

ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ففى التعريف دور أفاده اللقانى (قوله ستة) الراجح خمسة باسقاط الذى وأما وخضتم كالذى خاضوا فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الاصل كالذين حذفت النون على لغة أو أن الاصل كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو ان الاصل كالجمع الذى خاضوا فأفرد أولا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقانى القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بأل لانها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض ولصاحب هذا القول دفع الاشكال بمنع أنها بجميع اقسامها من خواص الاسم بدليل ان أل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها أل فى الذى فتأمل (قوله أن) أى المشددة وتوصل بمعموليها وتؤول بمصدر من خبرها مضاف الى اسمها ان كان خبرها مشتقا أو بالسكون المضاف الى اسمها ان كان جامدا ومثلها المخففة منها (قوله وأن) اى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا خلافا لابن طاهر فى دعواه ان الموصولة بالماضى غير الموصولة بالمضارع مستدلا بانها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به وأجاب ابن هشام بان الحكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت فى معناه القلب الى الاستقبال فأثرت الجزم فى محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو امرا على قول سيبويه فى هذا وصحح واستدل عليه بدخول حرف الجر فى قولهم كتبت اليه بأن قم لان حرف الجر ولو زائدا لا يدخل الا على اسم أو مؤول به وقال أبو حيان لا يقوى عندى وصلها بالامر لامرين أحدهما انها اذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الامر المطلوب والثانى أنه لا يوجد فى كلامهم يعجبنى أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز وأجاب ابن هشام عن الثانى بأن عدم الجواز انما هو من عدم صحة تعلق الاعجاب ونحوه بالانشاء وكان ينبغى له ان لا يسلم مصدرية كى لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل وعن الاول بان فوات الامر لا يضر كفوات المضى والاستقبال وبحث الدمامينى فى هذا الجواب عن الاول بأن فيه تسليم فوات الامر عند السبك وهو قابل للمنع ففى الكشاف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طلبى حيث قال فى تفسير قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك اى بالامر بالانذار فعلى هذا يقدر فى نحو كتبت اليه بأن قم ولا تقعد كتبت اليه بالامر بالقيام والنهى عن القعود فلا يفوت معنى الطلب وعلى تقدير التسليم فلا نسلم أن فوات الامر كفوات المضى والاستقبال لان السبك مفوت للامر بالكلية لعدم دلالة اللفظ حينئذ عليه بوجه بخلافهما لدلالة المصدر على مطلق الزمان التزاما وفى الجواب عن الثانى بأنا اذا جعلنا أن الموصولة بالامر مؤولة مع صلتها بمصدر طلبى كما مر لم يكن مانع من تعلق نحو الاعجاب به اذ التقدير أعجبنى الامر بالقيام ثم قال ويتجه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضى والامر هى الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك فى أن من بين أدوات النصب خروج عن النظائر ولا دليل لهم أيضا على أن التى يذكر بعدها فعل الامر والنهى موصول حرفى اذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لان تكون تفسيرية أو زائدة فالاول نحو أرسلت اليه أن قم أو لا تقم والثانى نحو كتبت اليه بأن قم أو لا تقم زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل فى الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم أى بهذا اللفظ فالباء انما دخلت فى الحقيقة على اسم فتأمل

(فائدة) في حاشية السيوطي على المغني عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصريح الى أن والفعل ثلاثة أمور دلالتهما على زمان الحدث من مستقبل في نحو يعجبني أن تقوم وماض في نحو أعجبني أن قمت والدلالة على امكان الفعل دون وجوبه واستحالته والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول أعجبني أن قدمت أي نفس قدومك ولو قلت أعجبني قدومك لاحتمل أن اعجابه لحالة من أحواله كسرعته لا لذاته ثم نقل عن ابن جني فرقين أن أن والفعل لا يؤكد بهما الفعل فلا يقال ضربت أن أضرب ولا يوصفان فلا يقال يعجبني أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما اه أقول بقي أمران أحدهما سد أن والفعل مسد الاسم والخبر في نحو عسى أن تكرهوا شيأ بناء على نقصان عسى ومسد المفعولين في نحو أحسب الناس أن يتركوا ثانيهما صحة الاخبار به عن الجثة بلا تأويل عند بعضهم في نحو زيد اما أن يقول كذا واما أن يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح (قوله وما) وتكون زمانية أي يقدر الزمان قبلها وغير زمانية وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين ولو تصرفا ناقصا بدليل وصلها بدام وندر وصلها بالجامد كخلا وعدا وتوصل أيضا على الاصح بجملة اسمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرة به نحو ما أن نجما في السماء فالتقدير ما ثبت أن نجما في السماء قال في المغني وعدلت عن قول كثير ظرفية الى قولي زمانية لتشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت اضاءة لهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل الاخفش كما في المغني ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدرا عائدها فمعنى أعجبني ما قمت أعجبني القيام الذي قمته (قوله وكي) أي الناصبة للمضارع وتقرن بلام التعليل لفظا أو تقديرا وتوصل بالمضارع خاصة (قوله ولو) وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية قال الدماميني قلت قد جاء في قوله تعالى يودوا لو أنهم بادون في الاعراب فلو هذه مصدرية وقعت بعدها أن وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية وقد ذهب كثير الى أن ما بعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف أي ثابت فمقتضى هذا القول جعل ما بعد لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأي نعم ينبغي أن تقيد الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على الاطلاق فتأمله اه ملخصا والغالب وقوعها بعد مفهم التمني كود وأحب ومن خلاف الغالب

ما كان ضرك لو مننت وربما ✱ من الفتى وهو المغيظ المحنق

(المعرّف باداة التعريف)

الاخصر والانسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الاداة والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بال لجريانه على جميع الاقوال وصدقه على أم في لغة حمير (قوله كما هو مذهب الخ) أي كالقول الذي هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة الى المصنف في المشبه والنسبة الى سيبويه في المشبه به وجعل الكاف بمعنى على أي بناء على ما الخ يوقع في اشكال آخر هو اتحاد المبني والمبني عليه فتمحل شيخنا والبعض به لا يجدي (قوله أو اللام) أو لتنويع الخلاف وتفصيله الى قولين لا للتخيير وخبر اللام محذوف أي حرف تعريف (قوله فقط) الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب وقيل في جواب شرط مقدر وقط بمعنى

وما وكي ولو والذي نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن تصوموا خير لكم بما نسوا يوم الحساب لكيلا يكون على المؤمنين حرج يود أحدهم لو يعمر وخضتم كالذي خاضوا

(المعرّف بأداة التعريف)

(أل) بجملتها (حرف تعريف) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه (أو اللام فقط) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه

انته فيكون اسم فعل أو حسب أى اذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره أو فهو حسب أى كافيك (قوله فنمط عرّفت) أى أردت تعريفه واعترض بانه لا فائدة فيه لانه فى الوضوح غاية وأجيب بانه لما كان الباب معقود المعرف بالاداة قبح أن يذكر الاداة ولا ينعطف على ذكر المعرف بها وبانه قصد الاشارة الى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد وعلى الطريقة وعلى غير ذلك ونمط مبتدا سوّغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده وقوله قل فيه النمط خبر والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد لان المراد لفظه (قوله على الاوّل) أى كونها أل بجملتها وقوله عند الاوّل أى الخليل وقوله وعند الثانى أى سيبويه زائدة أى همزة وصل زائدة معتد بها فى الوضع كما فى الهمع وغيره وان أوهم صنيع الشارح أنها عنده همزة قطع ومعنى الاعتداد بها وضعا أنها جزء أداة التعريف وان كانت زائدة فى أداته فهى كهمزة اضرب واللام الاولى فى لعل فاندفع اعتراض اللقانى بأن الاعتداد بها وضعا ينافى زيادتها وحاصل الدفع أن المنافى للاعتداد وضعا الزيادة على الاداة لا فيها أفاده يس (قوله وعلى الثانى) أى من قولى المتن وهو كون الأداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله فى نحو قام القوم فعليه لا همزة هناك أصلا لعدم الاحتياج اليها وعليهما حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها كذا فى الهمع قال شارح الجامع وقيل الاداة الهمزة فقط وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام فالاقوال أربعة قولان ثنائيان وقولان أحاديان (قوله لا مدخل لها فى التعريف) بدليل سقوطها فى الدرج وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال (قوله فيما لا أهلية فيه للزيادة) أى لان يزاد فيه لان الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كما يأتى فى قوله

حرف وشبهه من الصرف برى ولا يرد لعل فانها حرف ولامها الاولى زائدة لانها خارجة عن القياس فلا يقاس عليها أفاده سم (قوله وللزوم فتح الخ) دليل لقوله همزة قطع وما عداه من الادلة دليل لقوله اصلية (قوله وان فتحت فلعارض) قد يقال فتحها هنا أيضا لعارض وهو كثرة الاستعمال اه دماميني (قوله وللوقف عليها) أى ولا يوقف على أحادى وقوله فى التذكر أى تذكر ما بعدها وللعرب فى الوقف عليها فيه طريقان سكون آخرها والحاقه مدة تشعر باسترساله فى الكلام فيقولون ألى وتعاد على كلا الطريقين كما يستفاد من الهمع وشرح التسهيل للمرادى وغيرهما ولهذا اجعلوا البيتين الاولين من الوقف للضرورة لا للتذكر والبيت بعدهما للتذكر وبهذا يعرف ما فى كلام الشارح ولو قال وحيث اضطر الى الوقف لاستقام كلامه (قوله ياخليلى اربعا) من ربع يربع بفتح الموحدة فيهما اذا وقف وانتظر والدارس المندرس وقوله حلال بكسر الحاء أى حالين ومثل بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعا للعينى صفة لمنزل لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للمنعوت تعريفا وتنكيرا لان مثل لا تتعرف بالاضافة لتوغلها فى الابهام وسحق البرد بفتح السين من اضافة الصفة الى الموصوف أى البرد السحق أى البالى وعفى بالتشديد أبلى والمغنى بالغين المعجمة المنزل من غنى كرضى أى أقام كما فى القاموس والضمير فيه للحى والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة القطب الشمالى وتأويبها ترديدهبوبها بسرعة على ما فى العينى أو هبوبها النهار كله على ما فى القاموس (قوله ملناه) بكسر اللام من الملل وهو السآمة كذا أفاده العينى وغيره ولعل

(فنمط عرّفت قل فيه النمط) فالهمزة على الاوّل عند الاوّل همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وعند الثانى زائدة معتد بها فى الوضع وعلى الثانى همزة وصل زائدة لا مدخل لها فى التعريف وقول الاوّل أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف وللزوم فتح همزته وهمزة الوصل مكسورة وان فتحت فلعارض كهمزة أيمن الله فانها انما فتحت لئلا ينتقل من كسر الى ضم دون حاجز حصين وللوقف عليها فى التذكر واعادتها بكمالها حيث اضطر الى ذلك كقوله

ياخليلى اربعا واستخبرا ال
منزل الدارس عن حى حلال
مثل سحق البرد عفى بعدك ال
قطر مغناه وتأويب الشمال

وكقوله

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذا ال
شحم انا قد مللناه بجل

الهاء فيه عائدة على ذا في قوله دع ذا والاقرب عندي أنه من قولهم ملت اللحم ملا بكسر اللام الاولى أي أدخلته في الملة بفتح الميم وتشديد اللام وهو الرماد الحار والجمر والهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر وقوله بجل ضبطه بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بياء مكسورة جارة وخاء معجمة وهو الاقرب كما في الشواهد (قوله ودليل الثاني) أي القول الثاني من قولي المتن وهو أن المعرف اللام فقط (قوله أن المعرف يمتزج بالكلمة) أي ولا يمتزج الا الحرف الاحادي واستدل على هذا الامتزاج بامرين ذكرهما في قوله ألا ترى الخ الا أنه كان المناسب في الاستدلال عليه بهما أن يقول ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو لم يمتزج لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد ايطاء ولو لم يمتزج لقام بنفسه فيعد ايطاء لكنه أقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم (قوله ولو أنه على حرفين) أي ولو ثبت أنه على حرفين (قوله وأن قولك) عطف على أن العامل (قوله ولو أنه ثنائي) أي ولو ثبت أنه ثنائي لقام بنفسه أي فيحصل الايطاء وفيه أن قيام أل بنفسها لا يقتضي أن ما بعدها نكرة لانه معرفة على كل حال والنكرة والمعرفة مختلفان معنى فالايطاء مدفوع والاستدلال ممنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها ترسم وحدها (قوله وعلم التنكير) أي علامته (قوله يتخطى ها التنبيه) وكذا الانحو بالامال وان لا تفعل (قوله وهو على حرفين) أي فلا يقتضي التخطي الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثاني (قوله وأيضا) أي ويبطل الثاني من دليلي الامتزاج أيضا لان ها التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثاني (قوله ولا الجنسية) أي التي لنفي الجنس وهذا ابطال للشيء الثاني (قوله أن اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصريح كلامه ان أقسام أل أربعة أولها للحقيقة والثلاثة للفرد وهو أحد احتمالات ثانيها ورجحه السيد الصفوي وصرح به التفتازاني أن أل قسمان كما في التوضيح وغيره الاول التي للعهد الخارجي بأقسامه الثلاثة الذكري والعلمي والحضوري الثاني التي للجنس وتحتها أيضا ثلاثة أقسام التي للحقيقة وهي ما قصد به الحقيقة من حيث هي والتي للعهد الذهني وهي ما قصد به الحقيقة في ضمن فرد مبهم والتي للاستغراق وهي ما قصد به الحقيقة في ضمن جميع الافراد ثالثها ورجحه العلامة القوشجي أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شيء لكن تقصد بدلالة القرينة تارة من حيث هي وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد معين وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد (قوله يشاربه) أي يصاحبه من الاداة اشارة عقلية أو المراد قد يراد به أفاده يس (قوله مما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هي له ولم يبرز لأمن اللبس (قوله نحو الرجل الخ) أي حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافي خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم أل الداخلة على المعرّفات نحو الانسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوّج النساء ولا ألبس الثياب فهي هنا لتعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقله ثلاث فلا بد في الحنث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع أل الجنسية وليس مسلوبا بها ومنهم من حنث بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست أل في المثال للاستغراق والا لتوقف الحنث على تزوج

ودليل الثاني شيآن الاول هو أن المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كاحد أجزائها ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين لما تخطاه وان قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد ايطاء ولو أنه ثنائي لقام بنفسه * الثاني ان التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف احادي وهو التنوين فليكن مقابله كذلك وفيهما نظر وذلك لان العامل يتخطى ها التنبيه في قولك مررت بهذا وهو على حرفين وايضا فهو لا يقوم بنفسه ولا الجنسية من علامات التنكير وهي على حرفين فهلا جعل المعرف عليها * واعلم ان اسم الجنس الداخل عليه اداة التعريف قد يشاربه الى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الافراد نحو الرجل خير من المراة

فالاداة فى هــذا لتعريف الجنس ومــدخولها فى معنى علم الجنس وقـد يشار به الى حصـة مما صـدق عليـه من الافراد معينة فى الخارج لتقدم ذكرها فى اللفظ صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى فالذكر تقدم ذكره فى اللفظ مكنيا عنه بما فى قولها نذرت لك ما فى بطنى محـرّرا فان ذلك كان خاصا بالذكور والانثى تقدم ذكرها صريحا فى قولها رب انى وضــعتها انثى او لحضور معناها فى عـلم المخاطب نحو اذهما فى الغار اوحسه نحو القرطاس لمن فوق ســهما فالاداة لتعريف العهد الخارجى ومـدخولها فى معنى عـلم الشخص وقـد يشار به الى حصة غـير معينة فى الخارج بل فى الذهـن نحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينـك وبين مخاطبـك فى الخارج ومنـه واخاف أن يأكله الذئب والاداة فيـه لتعـريف العهـد الذهنى ومدخولها فى معنى النـكرة ولهذا نعت بالجملة فى قوله ولقـد امر على اللئيم يسبنى

نساء الدنيا ولبس ثيابها اقال التفتازانى فى تلويحه فان نواه الحالف لم يحنث قط و يصدق ديانة وقضاء لانه حقيقة كلامـه وقيل ديانة فقط لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كانه نوى المجاز (قوله فالاداة فى هذا التعريف الجنس) أى نفس الحقيقة من غير نظر الى ما تصـدق عليه من الافراد وتسمى لام الحقيقة والماهيـة والطبيعة شرح الجامع (قوله ومدخولها فى معنى الخ) من ظرفية الدال فى المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرّف بأل بواسـطة الاداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا ومعنى كونه فى معناه أنه يدل على ما يدل عليه لا أنه فى مرتبته تعريفا فلا ينافى أن العلم مطلقا أعرف من المحلى بأل (قوله الى حصة) أى بعض واحـد أو أكثر وقوله مما صدق عليه ضمير صـدق يرجع الى اسم الجنس وضمير عليـه الى ما فالصـلة جرت على غير من هى له ولم يبرز لامن اللبس ومن الافراد بيان لما وقوله لتقدم علة لمعينة (قوله مكنيا عنه بما) أى باعتبار تقييدها بمحرّرا والا فما عامة للذكر والانثى وهى كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص ان الكناية ذكر الملزوم وارادة اللازم لان ما باعتبار تقييـدها بمحرّرا ملزوم للذكر لان المحرّر لا يكون الا ذكرا فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وارادة اللازم وهو الذكر قال الفترى وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف وهو هنا الذكر ولا يتأتى جريان الكناية الاصطلاحية على قول السكاكى انها اللفظ المراد به لازم ما وضع له لان التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال اطلق ما باعتبار تقييدها بمحرّرا وأريد الملزوم وهو الذكر (قوله محرّرا) قال فى الكشاف معتقا لخدمة بيت المقدس لا يد لى عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشئ فكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم اه (قوله فان ذلك) أى التحرير المفهوم من محررا أو النذر المفهوم من نذرت (قوله أو لحضور معناها) أى الحصة أى معنى هو الحصة فالاضافة للبيان (قوله فى علم المخاطب) أى الناشئ عن غير المشاهدة والذكر كما يؤخذ من المقابلة هذا وجعله أل فى الحاضر معناه فى علم المخاطب للعهد الخارجى تبع فيه أهل البيان وجعلها النحاة فيه للعهد الذهنى قاله يس (قوله أو حسه) أى الاحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته وقصر البعض كشيخنا له على الاحساس به بالبصر قصور (قوله القرطاس) بالنصب أى أصب القرطاس وقوله لمن فوّق سهما أى رفعه للرمى (قوله وقد يشار به الى حصة غير معينة) جعل غيره أل فى نحو ادخل السوق للحقيقة فى ضمن فرد مبهـم وهو اللائق بجعلهم المعـرف بهـذه اللام معرفة لتعين الحقيقـة فى نفسـها ذهنا وتقييدها بكونها فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها نفسـها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم فى معنى النـكرة بالنظر الى الفرد المبهم الذى اعتبرت الحقيقة فى ضمنه فتدبر (قوله بل فى الذهن) أى باعتبار ما فيه من الحقيقة والا فنفس الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا (قوله ولهذا نعت بالجملة الخ) أى بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا أى حالة كونه يسبنى وجعلها حالا لا يقتضى تقييد السب بحال المرور كما يوهمه كلام يس الذى ذكره شيخنا والبعض وأقراه بل تقييد المرور بحال السب نعم رجح جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السب دأبه بخلاف جعلها حالا لان الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعـقوب جعلها حالا بأنه المناسب لقوله ثمت قلت لا يعنينى لان المتبادر منه لا يعنينى بالسب الذى سمعته منه لما مررت عليه مع أن الحال اذا

جعلت

جعلت لازمة أفادت الدوام (قوله وقد يشار به الى جميع الافراد) وعند عدم قرينة البعضية تحمل أل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد لقوله الى جميع الافراد وقوله اما حقيقة الخ راجع لقوله الى جميع الافراد (قوله أو مجازا) أى بالاستعارة بأن شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول فى كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغراقية فى جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفى الثانى لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه فى المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصة وحينئذ فالحمل اما على المبالغة أو على تقدير مضاف أى جامع كل خصيصة ولو جعل التجوز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد لمشابهته جميعهم فى استجماع الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللقانى كتب على قول التوضيح فهى لشمول خصائص الجنس ما نصه هذا بيان لحاصل المعنى المراد فى قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل اه فاحفظه (قوله أنت الرجل علما وأدبا) أى كل رجل من جهة العلم والأدب وفيه أن هذا ليس مستغرقا لخصائص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط ويجاب بأن المراد بالخصائص عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة أى جميع أحوالها وأصنافها وعند الاطلاق خصائص جميع الاوصاف فهو أبلغ (قوله لاستغراق أفراد الجنس) أى آحاده ولو كان مدخول أل جمعا على ما حققه التفتازانى فى شرحى التلخيص (قوله ولهذا صح الاستثناء منه) ظاهر تخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء أن الثانى ليس كذلك والظاهر أنه كذلك اذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل الا فى الشجاعة كما لا يمتنع زيد الكامل الا فى ذلك ذكره الدمامينى (قوله وقد تزاد أل) فيه اشارة الى أن ضمير تزاد راجع الى لفظة أل فى قول المصنف أل حرف الخ ومن زعم كالبعض أن هنا استخداما فقد سها لان المراد بأل وضميرها واحد وهو لفظ أل وعدم اعتبارنا فى الضمير الحكم على المرجع بأنه حرف تعريف لا يقتضى الاستخدام فلا تغفل والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقانى كونها غير معرفة لا صلاحيتها للسقوط اذ اللازم لا يصلح له وبهذا يندفع اعتراض الدمامينى على القول بزيادة أل فى السموأل واليسع بأن العلم مجموع أل وما بعدها فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بأنه زائد (قوله معرّفا بغيرها) كالعلم والموصول وقوله وباقيا على تنكيره كالتمييز (قوله لازما) حال من ضمير تزاد غير أنه ذكر بعد ما أنث اشارة الى جواز الامرين فالتأنيث باعتبار الكلمة أو الاداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف أى زيدا لازما مصدر زاد زيدا وزيادة (قوله لازما وغير لازم) تعميم فى المعرّف فقط أما المنكر فغير لازم فقط (قوله وضعها) أى للعلمية فدخل ما قارنت أل نقله للعلمية كالنضر وما قارنت أل ارتجاله كالسموأل أفاده المصرح (قوله على صنمين) وقيل العزى اسم لشجرة كانت لغطفان والقولان حكاهما الخازن (قوله على رجلين) الاوّل علم شاعر يهودى والثانى علم نبى قيل هو يوشع بن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام واختلف فيه فقيل هو أعجمى وأل قارنت ارتجاله وقيل عربى وأل قارنت نقله من مضارع وسع واستشكل الثانى بأنهم نصوا على أن لا عربى من أسماء الانبياء الا شعيبا وهودا وصالحا ومحمدا وأجيب بأن المراد العربى المصروف

وقد يشار به الى جميع الافراد على سبيل الشمول اما حقيقة نحو ان الانسان لفى خسر أو مجازا نحو انت الرجل علما وادبا فالاداة فى الاول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه وفى الثانى لاستغراق خصائصه مبالغة ومدخول الاداة فى ذلك فى معنى نكرة دخل عليها كل (وقد تزاد) أل كما زاد غيرها من الحروف فتصحب معرّفا بغيرها وباقيا على تنكيره وتزاد (لازما) وغير لازم فاللازم فى الفاظ محفوظة وهى الاعلام التى قارنت أل وضعها (كاللات) والعزى علمى صنمين والسموأل واليسع علمى رجلين

لا العربي مطلقا و بأن المراد العربي المتفق على عربيته واستشكل الاول بأن أل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمي وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربي الى العجمي وأورد عليه أن الاعلام خارجة من محل الخلاف فان الواضع لها الابوان اتفاقا ولك أن تقول انما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحي اما أسماء أولاد الانبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحي الى ذلك النبي نحو اسمه يحيي و بشرناه باسحق اسمه المسيح عيسى بن مريم واليسع من هذا القبيل كذا في الروداني مع بعض زيادة وهو صريح في أن اليسع غير مصروف وبه يعرف ما في قول البعض انه مصروف لوجود أل وان كانت زائدة وضعف سم استشكال الاول بما مر بأنه يتوقف في أن أل ليست في لغة العجم (قوله والاشارة) اعلم أنه اختلف في الآن فالجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا في سبب بنائه فقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل شبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثني ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها وقيل غير ذلك وغير الجمهور على أنه اسم اشارة حقيقة للزمان كما أن هناك اسم اشارة حقيقة للمكان وعليه الموضح أفاده الروداني اذا عرفت هذا فقول الشارح والاشارة ان حمل على مذهب الجمهور بجعل المعنى وشبه الاشارة أي شبيه اسم الاشارة في الدلالة على الحضور في كل نافاه قوله معرف بما تعرفت به أسماء الاشارة لان تعريفه على مذهبهم بالعلمية وان حمل على مقابل قولهم بجعل المعنى واسم الاشارة حقيقة نافاه قوله وهو قول الزجاج اذ هو من الجمهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر وانما اختلافهم في سبب البناء ويمكن اختيار الثاني وجعل الضمير في قوله وهو قول الزجاج الى جعل تضمن معنى الاشارة علة بنائه فقط وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله نحو الآن) لو قال وهي الآن لكان مستقيما (قوله بما تعرفت به أسماء الاشارة) قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرفت بالاشارة الحسية (قوله معناها) أي معنى الاشارة والاضافة للبيان (قوله فانه جعل في التسهيل ذلك) أي التضمن المذكور لان الاشارة من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف كما مر فيكون التضمن المذكور أكسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثاني (قوله متضمن معنى الخ) أي لان أل الموجودة زائدة ولا يخفى ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه والغاء هذا الحرف الموجود لفظه (قوله أما على القول الخ) هذا هو المختار والكلمة عليه معربة كما في نكت السيوطي (قوله والذين) المناسب لما أسلفه الشارح في نظيره أن يقول والموصولات كالذين الخ وحكمه بلزوم أل في الذين واللاتي ونحوهما مبني على لغة أكثر العرب والا فقد قال في التسهيل وقد يقال لذى ولذان ولذين ولتي ولتان ولاتي اه (قوله والا فبنيتها) ظاهره شمول ذلك لأل الموصولة فتكون معرفة بنية أل المعرفة ولا مانع منه (قوله ولاضطرار) أي وغير لازم لاضطرار فحذف المقابل اكتفاء بدليله سم (قوله كبنات الأوبر) التمثيل به مبني على أن بنات أوبر علم كما في الشرح لا على أنه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لانه اذا كان جمعا دخلته أل المعرفة لانه حينئذ نكرة فحكم البعض على بنات الأوبر في كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد الا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية (قوله ولقد جنيتك) أي جنيت لك فهو على الحذف

والايصال

(و) الاشارة نحو (الآن) للزمن الحاضر بناء على انه معرف بما تعرفت به اسماء الاشارة لتضمنه معناها فانه جعل في التسهيل ذلك علة بنائه وهو قول الزجاج او انه متضمن معنى اداة التعريف ولذلك بني لكنه رده في شرح التسهيل اما على القول بان الاداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (و الذين ثم اللاتي) وبقية الموصولات مما فيه ال بناء على ان الموصول تعرف بصلته وذهب قوم الى ان تعريف الموصول بأل ان كانت فيه نحو الذي والا فبنيتها نحو من وما الا أيا فانها تعرف بالاضافة فعلى هذا لا تكون ال زائدة وغير اللازم على ضربين اضطراري وغيره وقد اشار الى الاول بقوله (ولاضطرار) اي في الشعر (كبنات الاوبر) في قوله

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا
ولقد نهيتك عن بنات الاوبر

اراد بنات اوبر

والايصال وحسنه موازنة نهبتك والا كمؤ جمع كم ء واحد الكماة فهو على خلاف الغالب من
كون التاء فى الواحد والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع من الكماة وأصل عساقل
عساقيل كعصافير فحذفت المدة للضرورة قاله العينى وزكريا وفى شرح الدمامينى للمغنى أن
العساقل الكماة الكبار البيض وأن بنات أوبر كماة صغار مزغبة على لون التراب (قوله لانه
علم) أى والعلم لاتدخله أل المعرفة (قوله ليس بعلم) أى بل نكرة وعليه فمنعه من الصرف اذا
جرد من أل للوزن والوصفية الاصلية لان أوبر فى الاصل وصف بمعنى كثير الوبر وطرو الاسمية
على الوصفية الاصلية لايخرجها عن منعها الصرف كاسود للحية وأدهم للقيد ومنعه على الاول
للوزن والعلمية لان جزء العلم فى حكمه (قوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من
الاضطرارى الخ حل معنى بين به وجه الشبه لاحل اعراب والواو فى وطبت من المحكى والسرى
الشريف (قوله من الاضطرارى زيادتها فى التمييز) ويلحق بذلك مازيد شذوذا فى الاحوال
نحو ادخلوا الاول فالاول وجاؤا الجماء الغفير أى ادخلوا واحدا فواحدا وجاؤا جميعا سندوبى
(قوله وجوهنا) أى أكابرنا أوذواتنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أى طبت عن عمرو
المقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت (قوله أراد طبت نفسا الخ) قيل
لايتعين ذلك لجواز أن تكون النفس فى البيت مفعول صددت وتمييز طبت محذوف أولا تمييز له
(قوله عليه دخلا) الضمير لأل وذكر باعتبار أنها لفظ أوحرف وهذا أحسن من جعل الالف
للتثنية عائدة على الالف واللام المفهومين من أل (قوله للمح) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى
قد كان هو أى ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية على غير من هى له وضمير عنه يرجع
الى ما (قوله مما يقبل أل) بيان لما على تقدير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل أل فصح ماقاله
شيخنا واندفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل اللفظ الدال عليه فلا يصح
أن يكون مما يقبل أل بيانا لما مع أنه يمكن ايقاع ما على اللفظ بأن يراد بما نقل عنه العلم أصله قبل
العلمية من المصدر أوالصفة أواسم العين ويقدر مضاف فى كلام الناظم أى للمح معنى ما كان الخ
وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل الخ تمثيلا لبعض الاعلام وهو المتبادر أولما وعلى الاول
يتعين الاول فافهم وقوله من مصدر بيان لما يقبل أل (قوله والنعمان) أى الذى لم تقارن أل
وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب كما فى الشمنى فليس مما للمح ولهذا
لم يسمع بدونها وعليه يحمل تمثيل المصنف فى شرح التسهيل لما قارنت أل وضعه بالنعمان وأما
قوله أيا جبلى نعمان بالله خليا ❊ نسيم الصبا يخلص الى نسيمها
فليس مما نحن فيه بالكلية لان نعمان فيه بالفتح كما فى يس عن الشمنى وفى القاموس والصحاح
وغيرهما ما يؤيده اسم لواد فى طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك وبه
يعرف ما فى كلام المصرح الذى تبعه شيخنا والبعض من الخلل والضمير فى نسيمها يرجع الى
محبوبة الشاعر وهو مجنون ليلى أوالى النسيم الاول مرادا به الريح وبالنسيم الثانى نفسها
الضعيف ويؤيد هذا رواية طريق الصبا اذ الضمير عليها يرجع الى الصبا وبعد هذا البيت
فان الصبا ريح اذا ما تنسمت ❊ على نفس مهموم تجلت همومها
❊(فائدة)❊ الصبا ريح مهبها المستوى من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار قال الصفدى
الظاهر أنها يختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التى تمر عليها والفصول لأنا نشاهدها

لانه علم على ضرب من الكماة
ردىء كما نص عليه سيبويه وزعم
المبرد ان بنات أوبر ليس بعلم فأل
عنده غير زائدة بل معرفة
و (كذا) من الاضطرارى
زيادتها فى التمييز نحو (وطبت
النفس ياقيس السرى) فى
قوله
رأيتك لما أن عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس
ياقيس عن عمرو
أراد طبت نفسا لان التمييز
واجب التنكير خلافا
للكوفيين واشار الى الثانى
بقوله (و بعض الاعلام) اى
المنقولة (عليه دخلا ❊ للمح ماقد
كان) ذلك البعض (عنه
نقلا) مما يقبل ال من مصدر
(كالفضل و) صفة مثل
(الحرث و) اسم عين مثل
(النعمان) وهو فى الاصل
اسم من اسماء الدم وافهم
قوله و بعض الاعلام ان جميع
الاعلام المنقولة مما يقبل
ال لا يثبت له ذلك

بدمشق وما قاربها يابسة المزاج تجفف الرطوبات وتهزل الاجسام وتحرق الثمار والزروع وهي في الديار المصرية أشد منها في الشامية مع أن أشعار العرب مملوأة من الاسترواح بها ووصفها باللطف وتنفيس الكرب فلعلها في الحجاز وما أشبهه بهذه الصفة وعن الواحدي صاحب التفسير أنها استأذنت ربها أن تأتي يعقوب بريح يوسف عليهما السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فاذن لها فأتته بذلك فلذلك يتروح بها كل محزون من شرح شواهد المغني للسيوطي (قوله على نحو محمد الخ) أي من الاعلام التي لم يسمع دخول أل عليها الخ فاندفع اعتراض شيخنا تبعا للشارح في شرح الاوضح بان الوجه حذف نحو (قوله اذ الباب سماعي) أي باب ادخال أل للمح الاصل فما سمع من العرب ادخالها عليه كان لك ادخالها عليه ولو في غير مسماهم والا فلا فالقيود المتقدمة ليست شروطا لجواز ادخال أل للمح بل بيان لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله سم حيث كان الباب سماعيا فلا كبير حاجة الى التقييد بالمنقول عما يقبل أل والاحتراز عن غيره (قوله رأيت الوليد الخ) لقد كذب الشاعر فان الوليد هذا كان فاسقا متهتكا مولعا بالشرب والغناء جبارا عنيدا تفاءل يوما في المصحف فخرج له واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فخرق المصحف وأنشد

تهدد كل جبار عنيد * فها أناذاك جبار عنيد
اذا ما جئت ربك يوم حشر * فقل يارب مزقني الوليد

فلم يلبث الا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا (قوله فضرورة) وقيل نكر يزيد ثم دخلت عليه أل للتعريف قال المصرح وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر (قوله سهلها تقدم ذكر الوليد) أي فيكون دخولها للمشاكلة وأل في الوليد للمح (قوله ثم قوله للمح الخ) هذا الترديد متفرع على كون اللام للعلة الباعثة أو للعلة الغائية فالشق الاول مبني على الاول والثاني على الثاني واللامح على الاول المتكلم وعلى الثاني السامع قال شيخنا وقدم الشق الاول لانه الظاهر (قوله فيدخل) أي النظر على المجاز العقلي أو الواضع المفهوم من السياق (قوله اذ لا فائدة الخ) اعترض بان ذكر أل دليل للسامع على لمح مدخل أل الاصل وعند حذفها لا دليل على ذلك فكيف يكونان سيين (قوله قال الخليل الخ) دليل على أن الدخول سبب للمح وقوله لتجعله الشئ بعينه أي لتجعل المذكور من الاعلام أي لتجعل مسماه الشئ نفسه أي المعنى المنقول عنه نفسه في ذهن السامع فأل في الحرث تجعل مسماه ذاتا يحصل منها حرث وفي العباس ذاتا يحصل منها عبوس كثير في وجوه الاعداء وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن هشام ذكره في باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لان النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذ مذكورين في مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا فانه استطراد (قوله بالغلبة عليه) هي أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له وهي تحقيقية ان استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه والا فتقديرية (قوله وابن مسعود) قيل الصواب أن يذكر بدله عبد الله بن عمرو بن العاص لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم العبادلة على الاربعة وليس بشئ لانه انما يرد لو قال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أيا كان وهو انما قال غلبت هذه الاعلام الاربعة على العبادلة أي الاشخاص

وهو كذلك فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف اذ الباب سماعي وخرج عن ذلك غير المنقول كسعاد وادد والمنقول عما لا يقبل ال كيزيد ويشكر فأما قوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد ثم قوله للمح ان اراد أن جواز دخول ال على هذه الاعلام مسبب عن لمح الاصل اي ينتقل النظر من العلمية الى الاصل فيدخل ال (فذكر) أل (ذا) حينئذ (وحذفه سيان) اذ لا فائدة مترتبة على ذكره وان اراد أن دخول ال سبب للمح الاصل فليسا بسيين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الاصل نعم هما سيان من حيث عدم افادة التعريف فيحمل كلامه عليه قال الخليل دخلت ال في الحرث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشئ بعينه * (تنبيه) * في تمثيله بالنعمان نظر لانه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الاداة فيه نقله وعلى هذا فالاداة فيه لازمة والتي للمح الاصل ليست لازمة (وقد يصير علما) على بعض مسمياته (بالغلبة) عليه (مضاف) كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فانه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم

الاربعة الذين سمى كل منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم دون من عداهم من اخوتهم فابن مسعود مثلا صار علما بالغلبة على عبد الله بن مسعود دون من عداه من اخوته غاية الامر أن الشارح استعمل لفظ العبادلة فى كلامه بالمعنى الوضعى لا الغلبي ولا محذور فيه (قوله من اخوتهم) الاحسن أن المراد باخوتهم نظراؤهم فى اسم الاب لا خصوص الاخوة فى النسب (قوله العهدية) أى بحسب الاصل و الا فهى الآن زائدة ولا يخفى أن أل العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل فمصحوبها كل فرد عهد بينهما كذلك مثلا لفظ العقبة المعرف بأل العهدية وضع فى الاصل لأن يستعمل فى كل فرد عهد بينهما على البدل فخصصته الغلبة بعقبة أيلة فسقط بهذا التحقيق ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذى يستحقه كل فرد من الافراد بالوضع هو المجرد من أل لا المقرون بها لان المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبة أيلى) بالقصر والذى فى التصريح والقاموس وغيرهما ايلة بالتاء فلعل ما فى الشرح سهو والعقبة فى الاصل اسم للطريق الصاعد فى الجبل (قوله وخويلد بن نفيل) كان رجلا يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت فى جفانه أى أوعية طعامه التراب فسبها فرمى بصاعقة فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول والصعق فى الاصل اسم لمن رمى بصاعقة (قوله والثريا) تصغير ثروى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها لانها سبعة وقيل اكثر وأصله ثرويى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (قوله وحذف أل ذى الخ) اعترض تخصيص حذف أل للنداء والاضافة بهذه بان أل لا تجامع الاضافة و كذا النداء الا ضرورة كما سيذكره المصنف بقوله ۞ وباضطرار خص جمع يا وأل ۞ وأجيب بأنه ليس مراده أن أل هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد أن أل مطلقا لا تباشره بل مراده أن أل هذه لا تثبت مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هى فيه بأى أو ذا كما يتوصل لنداء ما أل غيرها فيه بذلك فلا تقول يا أيها النابغة ولا ياذا النابغة كما تقول يا أيها الرجل و ياذا الرجل لكن هذا الجواب انما ينفع بالنسبة الى النداء دون الاضافة كما لا يخفى وقد يقال انما خص هذه لدفع توهم أنها لكونها فى الحالة الراهنة زائدة تجامع النداء والاضافة (قوله لان أصلها المعرفة) وصارت الآن زائدة (قوله كما هى فى نحو اليسع) المتبادر من سياقه أنه متعلق بالمنفى وهو تمكن لا بالنفى وأن أل فى نحوه تبقى مع النداء والاضافة بل قوله كما تقدم أى كون أل فى نحو اليسع لازمة قد يعين أن مراده ذلك وجزم بهذا شيخنا تبعا لما مشى عليه الفارضى من البقاء المذكور واستدل بقوله فى الكافية

وقد تقارن الاداة التسميه ۞ فتستدام كاصول الابنيه

وتبعه على الجزم به البعض وزاد أن الهمزة تقطع وهو خلاف ما فى الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الرودانى على التصريح قال فى الهمع أل فيما غلب بها لازمة ويجب حذفها فى النداء والاضافة وقل حذفها فى غيرهما وأما ما غلب بالاضافة فلا ينفصل منها بحال ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسموأل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم الا فى النداء والاضافة قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لان الاداة فيه مقصودة فى التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب بخلافها فى الاعشى

من اخوتهم (او مصحوب أل) العهديه (كالعقبه) والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة أيلى ومدينة طيبة وكتاب سيبويه وخويلد بن نفيل والثريا (وحذف أل ذى) الاخيرة (ان تناد) مدخولها (او تضف اوجب) لان اصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة الحرف الاصلى اللازم ابدا كما هى فى نحو اليسع كما تقدم فتقول يا صعق ويا اخطل وهذه عقبة أيلى ومدينة طيبة

ونحوه فانها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغتنى بها الا أن الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع اه مع حذف وقال فى التسهيل ومثله ماقارنت الاداة نقله أوارتجاله اه قال ابن عقيل فى شرحه عليه أى مثل الذى فيه أل من العلم بالغلبة فى نزع أل منه حيث تنزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اه وسنذكر كلام الرودانى ومن الحذف للنداء فيما قارنت الاداة نقله قول خالد بن الوليد

ياعز كفرانك لاسبحانك * انى رأيت الله قد أهانك

فان عزى مرخم عزى نعم قد يقال أل المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جعفر كما مر عن الدماميني وهذا يمنع من تجويز حذفها عند النداء والاضافة الا أن يقال كونها فى صورة المعرفة التى لاتجامع النداء والاضافة اقتضى حذفها عندهما فاعرفه ولولا قول الشارح كما تقدم لجعلنا قوله كما هى فى نحو اليسع متعلقا بالنفى فتأمل (قوله أحقا) الاستفهام للتوبيخ أى أفى الحق أى أفى الامر الثابت أن أخطلكم هجانى (قوله أعشى تغلب) أصله الاعشى فحذفت منه أل وأضيف الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم ابيها وكذا يقال فيما بعده والاعشى فى الاصل اسم لكل من لايبصر ليلا ثم غلب على أعشى تغلب (قوله ونابغة ذبيان) بضم الذال المعجمة وكسرها كما فى القاموس والنابغة فى الاصل اسم لكل من ظهر فى الشعر وأجاده والتاء فيه للمبالغة ثم غلب على نابغة ذبيان (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عائق اى حاجز ثم غلب على النجم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما (قوله يوم اثنين) اصله يوم الاثنين وهو من اضافة المسمى الى الاسم وبحث فى التمثيل به بان اثنين فى الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط وحينئذ فعلميته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة وذكر الرودانى ان الصحيح ان اسماء الاسبوع اعلام جنسية منقولة من الاعداد دخلت عليها أل للمح المعنى العددى وأل فيها مقارنة للنقل فلا ينبغى التمثيل بها الذى غلبة حذفت منه أل بل لما حذفت منه أل المقارنة للوضع فانه أيضا كذى الغلبة يحذف منه أل فى النداء والاضافة وجوبا وقد يحذف فى غيرهما (قوله ما يدعو الى ذلك) أى الى نزعه عن الاضافة لانه ينادى ويضاف معها فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه أن المضاف ان كان تمام العلم ناقض ما تقدم فى باب العلم عند قول المصنف وان يكونا مفردين فأضف الخ من أن العلم الاضافى لايضاف وان كان المضاف اليه فقط ورد أمران * الاول أن المضاف لابد أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لان العلم مجموع المتضايفين فكل منهما كالزاى من زيد ويمكن الجواب عن هذا برعاية الاصل * الثانى أن القصد ليس توضيح مسمى المضاف اليه فقط بالاضافة بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا أيضا بأن اضافة المضاف اليه يحصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفا (قوله طلبا للتخصيص) كان المناسب أن يقول للايضاح لان التخصيص فى النكرات والايضاح فى المعارف (قوله كما سبق) من نحو أعشى تغلب ونابغة ذبيان (قوله خاتمة) نظم العلامة الاجهورى حاصلها فقال

وعددا تريد أن تعرفا * فأل بجزأيه صلن ان عطفا
وان يكن مركبا فالاول * وفى مضاف عكس هذا يفعل

ومنه

أحقا أن اخطلكم هجانى
والاخطل من يبجو ويفحش

وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره وتقول اعشى تغلب ونابغة ذبيان (وفى غيرهما) اى فى غير النداء والاضافة (قد تحذف) سمع هذا عيوق طالعا وهذا يوم اثنين مباركا فيه * (تنبيهان) * الاول المضاف فى اعلام الغلبة كابن عباس لاينزع عن الاضافة بنداء ولا غيره اذلا يعرض فى استعماله ما يدعو الى ذلك * الثانى كما يعرض فى العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق كذلك يعرض فى العلم الاصلى

ومنه قوله

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم
بابيض ماضى الشفرتين يمانى

وقوله

بالله ياظبيات القاع قلن لنا
ليلاى منكن ام ليلى من البشر

* (خاتمة) * عادة النحويين انهم يذكرون هنا تعريف العدد

فاذا كان العدد مضافا واردت تعريفه عرّفت الآخر وهو المضاف اليه فيصير الاول مضافا الى معرفة فتقول ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار ومنه قوله ٢٧٧ مازال مذ عقدت يداه ازاره * فسما فادرك خمسة الاشبار وقوله وهل يرجع التسليم او يكشف العنا ثلاث الاثافى والديار البلاقع واجاز الكوفيون الثلاثة الاثواب تشبيها بالحسن الوجه قال الزمخشرى وذلك بمعزل عند اصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء واذا كان العدد مركبا الحقت حرف التعريف بالاول تقول الاحد عشر درهما والاثنتا عشرة جارية ولم تلحقه بالثانى لانه بمنزلة بعض الاسم واجاز ذلك الاخفش والكوفيون فقالوا الاحد العشر درهما والاثنتا العشرة جارية لانهما فى الحقيقة اسمان والعطف مرادفيهما ولذلك بنيا ويدل عليه اجازتهم ثلاثة عشر واربعة عشر وتاء التأنيث لاتقع حشوا فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ولا يجوز الاحد العشر الدرهم لان التمييز واجب التنكير نعم يجوز عند الكوفى وقد استعمل ذلك بعض الكتاب واذا كان معطوفا عرّفت الاسمين معا تقول الاحد والعشرون درهما لان حرف العطف فصل بينهما * واعلم ان فى تعريف المضاف قد يكون المعرّف الى جانب الاول كما تقدم وقد يكون بينهما اسم واحد نحو خمسمائة الالف وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسمائة الف الدينار وقد يكون بينهما ثلاثة اسماء نحو خمسمائة ألف دينار الرجل وقد يكون بينهما اربعة اسماء نحو خمسمائة ألف دينار غلام الرجل وعلى

وخالف الكوفى فى الاخير * فعرّف الجزاين باستسبرى

والمراد بالاخير غير الاول فيشمل الثانى وهو المركب لان الكوفى خالف فيه أيضا كما سيأتى وكان الاحسن أن يقول بدل الاخير

وخالف الكوفى فى هذين * ففيهما قد عرّف الجزأين

(قوله عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثانى ليشمل ما فيه أكثر من اضافة نحو خمسمائة ألف دينار وفى كلام شيخنا أن منهم لا يضيف بل يعرف الاوّل فقط فيقول هذه الخمسة أثوابا وخذ المائة درهما ودع الالف دينارا (قوله مازال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد فى البيت قبله وخبرها يدنى فى بيت بعده وقوله فسما بالفاء العاطفة على عقدت وأراد بخمسة الاشبار السيف (قوله وهل يرجع التسليم) بضم الياء مضارع أرجع أو بفتحها مضارع رجع لمجيئه متعديا أيضا والاثافى بالمثلثة ثم الفاء فالتحتية التى تشدد فى غير هذا البيت وتخفف أحجار يوضع عليها القدر جمع اثفية بضم الهمزة وكسرها وتشديد التحتية وهى أحد تلك الاحجار كما فى القاموس وان أوهم كلام البعض أن الاثفية هى نفس تلك الاحجار وقال الاسقاطى بالفوقية ثم النون أصله أتاتين حذفت نونه الاخيرة ضرورة وهو جمع أتون كتنور وقد تخفف أخدود الخباز وأقره البعض كشيخنا وفيه نظر لان جمع أتون المخفف أتن كعمود وعمد وجمع المشدد أتاتين بفوقية ثانية بعد الالف اللينة لا نون كما هو قياس جمع تنور ونحوه وقد ورد الجمعان كما أفاده صاحب القاموس فلعل الفوقية تحرفت على الجماعة بنون والله تعالى أعلم والبلاقع جمع بلقع وهى الارض المقفرة والمعنى وهل يرد التحية أو يزيل تعب المحبة مواضع طبخ الاحباب وديارهم الخالية (قوله تشبيها بالحسن الوجه) رد بأن الاضافة فى ذلك لفظية لا تفيد تعريفا بخلاف العدد (قوله عند أصحابنا) أى البصريين (قوله عن القياس واستعمال الفصحاء) أما الاوّل فلان ادخال أل فى كل من المتضايفين انما يكون اذا كان الاوّل وصفا نحو الضارب الرجل ولان فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف اليه فيكون دخول أل على المضاف ضائعا وأما الثانى فلان المسموع والمشهور دخول اللام على المضاف اليه دون المضاف (قوله ولذلك بنيا) أى فى غير اثنى عشر واثنتى عشرة بقرينة مامر أن اعراب اثنين واثنتين كاعراب المثنى وان ركبا مع عشر وعشرة وظاهر قوله بنيا أن فتحة آخر الجزء الاوّل بناء والظاهر أن البناء عند البصريين على آخر الجزء الاخير فقط لان محله آخر الكلمة وآخر الجزء الاوّل صار حشوا بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما (قوله وتاء التأنيث الخ) فى معنى التعليل لقوله ويدل ولو قال لان تاء التأنيث الخ لكان أوضح (قوله ولا يجوز الاحد العشر الدرهم) أى ولا الاحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله عرّفت الاسمين معا) لم يذكر فيه خلافا وفى الدمامينى أن قوما أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الآمدى (قوله واعلم أن) اسم أن ضمير الشان (قوله فى تعريف المضاف) أى فى حالة تعريف العدد المضاف وقوله وقد يكون المعرّف بفتح الراء أى المعرف بال أو بكسرها أى المعرف للمضاف اليه وهو أل وقوله الى جانب الاول أى مضموما الى جانب الاوّل وقوله كما تقدم أى فى ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار (قوله وعلى

هـذا) أى قس الفصل بينهما بأ كثر من أربعة (قوله ولو قلت عشرون الخ) تقييد لاطلاقه فى أوّل الخاتمة تعريف المضاف اليه من العدد الاضافى (قوله كما عرفت) أى من التمثيل سابقا بمائة الدرهم وألف الدينار (قوله لاضافتها) أى الى ما بعدها سواء أضيفت لمعرفة أو نكرة لان أل لا تدخل على المضاف فى مثل ذلك وأما ما وقع فى صحيح البخارى فى باب الكفالة فى القرض والديون ثم قدم الذى كان أسلفه وأتى بالالف دينار فأوله الدمامينى بتقدير مضاف مبدل من المعرّف أى بالالف ألف دينار قال ولا يقال ان أل زائدة لان ذلك لا ينقاس

(الابتداء)

هذا شروع فى الاحكام التركيبية والتركيب المفيد اما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغنى عن الخبر أو فعلية ومنها الجملة الندائية ولم يقل المبتدأ والخبر لان الابتداء يستدعى مبتدأ وهو يستدعى خبرا أو ما يسد مسده غالبا على ما ستعرفه فاطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة ففى الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار والاشارة الى عدم تلازم المبتدا والخبر فلا يقال ترجم لشئ ولم يبينه وبين شيأ ولم يترجمه نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدأ فلم لم يترجم به ويمكن ان يجاب بانه آثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدا للاشارة فى الترجمة الى أنه العامل فتأمل وقدم باب المبتدا على باب الفاعل لما قيل أنه اصل المرفوعات لانه مبدوء به وقيل الفاعل لان عامله لفظى وقيل كل اصل قال الدمامينى تظهر فائدة الخلاف فى نحو زيد جوابا لمن قام فعلى الاول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثانى يترجح كونه فاعلا لفعل محذوف وعلى الثالث يستوى الوجهان ثم اعترض بان استحسان مطابقة الجواب للسؤال فى الاسمية والفعلية يقتضى ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقا وأجاب بان جملة من قام اسمية فى الصورة فعلية فى الحقيقة وبيان ذلك ان قولك من قام أصله اقام زيد أم عمرو أم خالد الى غير ذلك لا أزيد قام أم عمرو أم خالد لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية فى الحقيقة فان اجبت بالفعلية نظر الى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وان اجبت بالاسمية نظر الى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظا فاذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها فى الصورتين فبقى الترجيح باصالة الفاعل أو المبتدا اسالما فتدبر اهـ وفيه نظر لان مقتضى قولهم همزة الاستفهام يليها المسؤل عنه ان اصل من قام أزيد قائم أم عمرو أم خالد اذ المسؤل عنه من قام القائم لا القيام فاعرفه (قوله المبتدأ هو الاسم الخ) لم يعرّف الابتداء مع انه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله ورفعوا مبتدأ بالابتدا ﴿ وكانه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدأ ومرفوعه (قوله العارى الخ) أورد على التقييد به انه يخرج اسم ان ولا التبرئة مع انه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ وليس عاريا وأجيب بانه باعتبار الرفع عار لان الحرف كالعدم باعتباره وانما يعتد به اذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وأقرهما وتبعه البعض وفى الجواب تسليم انه مبتدأ والذى يظهر لى منعه بدليل ما سيأتى فى

هذا ولو قلت عشرون الف
رجل امتنع تعريف المضاف
اليه لان المضاف منصوب على
التمييز فلو عرف المضاف
اليه صار المضاف معرفة
باضافته اليه والتمييز واجب
التنكير نعم يجوز ذلك عند
الكوفيين ولو قلت خمسة
آلاف دينار جاز تعريف
المضاف اليه نحو خمسة آلاف
الدينار وكذلك حكم المائة
لان مميزها يجوز تعريفه كما
عرفت ولا تعرف الآلاف
لاضافتها والله اعلم

(الابتداء)

المبتدأ هو الاسم العارى

باى انو لا من أن رفع الصفة على المحل مبنى على القول بانه لا يشترط فى مراعاة المحل بقاء المحرز أى الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو الابتداء واذا عدم الابتداء عدم المبتد أو حينئذ لا يرد الاعتراض من اصله فتأمل (قوله عن العوامل) أل للجنس وقوله اللفظية نسبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر ان اريد باللفظ التلفظ أو الجزئى الى الكلى ان اريد الملفوظ والمراد اللفظية تحقيقا او تقديرا لتدخل العوامل المقدرة وقوله غير الزائدة اى وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للادخال كما هو شأن قيد القيد (قوله مخبرا عنه) اى محدثا عنه فالاخبار لغوى لا مذكورا بعده خبره الاصطلاحى للزوم الدور لاخذ الخبر حينئذ فى تعريف المبتدا واخذ المبتدا فى التعريف الآتى للخبر وجعله حالا من الضمير فى العارى اولى من جعله حالا من الاسم وان اقتصر عليه شيخنا والبعض لثبوت الخلاف فى مجىء الحال من الخبر كالمبتدا (قوله اووصفا الخ) عطف على مخبرا عنه المجعول حالا من الضمير فى العارى وفى ذلك تصريح باشتراط العروّ فى الوصف ايضا فيخرج نحو لاهية قلوبهم على أنا لا نسلم انه رافع لمكتفى به كما قاله الرودانى وهو ظاهر والمراد الوصف ولو تأويلا ليدخل لا نولك أن تفعل لان نول وان كان مصدرا بمعنى التناول الا انه هنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك هذا الفعل اى لا ينبغى لك تناوله فنولك مبتدأ وأن تفعل نائب فاعله وقول المصرح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما فى الرودانى وقال ابوحيان نولك مبتدأ وأن تفعل خبره واورد على التعريف انه غير جامع اذ لا يشمل اقل رجل يقول ذلك فان اقل مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا ولا غير قائم الزيدان فان غير مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا واجيب عن الاول بان المعرف المبتدا الاطرادى وهذا سماعى لا يقاس عليه وانما لم يخبروا عنه لانه ليس فى المعنى مبتدأ اذ المعنى قل رجل يقول ذلك وقيل لان صفة النكرة بعده اغنت عن الخبر فى الافادة على أن بعضهم اجاز جعل الجملة خبرا عن اقل وعن الثانى بان المبتدا مضاف للوصف الرافع والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد وبان الوصف وان خفض لفظا فى قوة المرفوع بالابتداء وكانه قيل ما قائم الزيدان (قوله والمؤول) قد يدعى انه اسم حقيقة فلا اعتراض على ارادته فى التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه او يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك افاده سم (قوله وتسمع الخ) اى لانه على تقدير أن وقيل الفعل اذا اريد به مجرد الحدث صح ان يسند اليه ويضاف اليه ويكون اسما حكما كما فى سواء عليهم أأنذرتهم هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيكون المراد بالاسم ما يعم الحقيقى والحكمى أفاده سم (قوله نحو بحسبك درهم) اى مما يلى حسبك فيه نكرة فان وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هى المبتدأ وحسبك الخبر لانه نكرة لا يتعرف بالاضافة وان تخصص بها قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا فى نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفى التسهيل نحو فان حسبك الله وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام فى الاخبار بمعرفة عن المبتدا النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لان الباء لا تزاد فى الخبر فى الايجاب والذى عليه الجمهور كما فى المغنى أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطلقا وهل المجرور بحرف الجر الزائد او شبهه مرفوع تقديرا او لا محذور فى اجتماع اعرابين لفظى وتقديرى من جهتين مختلفتين او محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات قولان واعلم أن زيادة الباء فى نحو بحسبك سماعية

عن العوامل اللفظية غير
الزائدة مخبرا عنه اووصفا
رافعا المستغنى به فالاسم
يشمل الصريح والمؤول نحو
وأن تصوموا خير لكم وتسمع
بالمعيدى خير من ان تراه
والعارى عن العوامل
اللفظية مخرج لنحو الفاعل
واسم كان وغير الزائدة لادخال
نحو بحسبك درهم

بخلاف زيادة من فى نحو الآية الآتية فقياسية (قوله غير الله) اما نعت لخالق لرفعه تقديرا أو محلا على الخلاف والخبر محذوف اى لكم اوهو الخبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلا لخالق أغنى عن الخبر لان الوصف الذى له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائده فكذا ماهو بمنزلته كذا فى يس والروداني ولا كون يرزقكم هو الخبر لان هل لا تدخل على مبتدا خبره فعل الا شذوذا عند سيبويه (قوله مخرج لاسماء الافعال) أى بعد التركيب (قوله ورافع المستغنى به يشمل الخ) الاولى ومستغنى به يشمل الخ لان الفاعل ونائبه من أفراد المستغنى به لا الرافع (قوله غير مستغنى به) لاحتياج الضمير الى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدأ وقائم خبرا مقدما وأبوه فاعلا أو أبوه مبتدأ ثانيا وقائم خبرا عنه مقدما والجملة خبر زيد وجوز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعلا أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على أن المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقا وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لان الاستفهام فى المثال داخل فى الحقيقة على زيد لا عليه وقد يمنع فتأمل نعم يظهر لى أن محل المنع اذا لم يعلم المرجع أما اذا علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فلا منع لان التركيب حينئذ بمنزلة أقائم أبو زيد ويشعر بهذا تعليلهم ❊ واعلم أن قولهم الوصف مع مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع مبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبر وكذا الوصف الواقع صلة لال الموصولة على قول كما مر لانه فى قوة الفعل فى الصورتين (قوله وأول) سوغ الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قرينا للثانى المعرف (قوله والثانى فاعل اغنى عن الخبر) قال فى التسهيل لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة اه (قوله أغنى عن الخبر) أى عن أن يكون له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبرا أغنى عنه المرفوع مع انه لا خبر له أصلا لانه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له (قوله أقاطن) اى مقيم والظعن الرحيل والعيش المعيشة والحياة (قوله نهج عرقوب) اى طريقته وهو رجل يضرب به المثل فى اخلاف الوعد (قوله وقس على هذا) اى الوصف المذكور فى المثال ولو قال على هذين المبتدأين كما فعل المكودى والمرادى لكان أكثر فائدة (قوله من كل وصف) لا فرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أولا بخلاف عمله النصب كما يأتى ولا بين أن يكون ملفوظا أو مقدرا نحو أفى الدار زيد وأعندك عمرو على أحد احتمالات اذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخرا أو فاعلا لمبتدا محذوف تقديره كائن مثلا أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية أو فاعلا لاستقر مثلا محذوف فهى فعلية أو فاعلا للظرف فهى ظرفية كذا فى المغنى (قوله أو صفة مشبهة) أو اسم تفضيل أو منسوبا نحو هل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره وما قرشى الزيدان والظاهر عندى أن مثل ذلك نحو أذو مال العمران لانه فى معنى المشتق ثم رأيت فى كلام الشارح عند قول المصنف
وان ❊ يشتق فهو ذو ضمير مستكن ما يؤيده (قوله او كيف أو من أو ما) نحو كيف جالس العمران وما راكب البكران ومن ضارب الزيدان وكيف فى الاول فى محل نصب على الحال وما ومن فى الاخيرين فى محل نصب على المفعولية وكالادوات المذكورة بقية ادوات الاستفهام كأين ومتى (قوله او ضميرا منفصلا) فلا يسد المستتر مسد الخبر فاذا قلت أقائم زيد أم قاعد فليس قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعلا سد مسد الخبر بل قاعد خبر مبتدا محذوف اى هو

هل من خالق غير الله ومخبرا عنه أو وصفا الى آخره مخرج لاسماء الافعال والاسماء قبل التركيب ورافعا لمستغنى به يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان وخرج به نحو أقائم من قولك أقائم أبوه زيد فان مرفوعه غير مستغنى به وأو فى التعريف للتنويع لا للترديد أى المبتدا نوعان مبتدا له خبر ومبتدا له مرفوع اغنى عن الخبر وقد اشار الى الاول بقوله (مبتدأ زيد وعاذر خبر) اى له (ان قلت زيد عاذر من اعتذر) والى الثانى بقوله (واول) اى من الجزأين (مبتدا والثانى) منهما (فاعل اغنى) عن الخبر (فى نحو (اسار ذان) الرجلان ومنه قوله

اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا

وقوله

امنجز انتم وعدا وثقت به ام اقتفيتم جميعا نهج عرقوب

(وقس) على هذا ما اشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به ثم لا فرق فى الوصف بين ان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة ولا فى الاستفهام بين ان يكون بالهمزة او بهل او كيف او من او ما ولا فى المرفوع بين ان يكون ظاهرا أو ضميرا منفصلا

قاعد واذا قلت أقائم الزيدان وأردت العطف وجب افراد الوصف المعطوف وابراز الضمير منفصلا فتقول أم قاعدهما وحكى أم قاعدان على المطابقة واتصال الضمير وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدأ لانه عطف بأم المتصلة على المبتدا وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون فى الثوانى اه فأشار الى فاعلية الضمير المستتر واغنائه عن الخبر لانه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل ومثله يجرى فى المثال الاوّل وجوز غيره كون قاعدان خبر مبتدا محذوف أى أم هما قاعدان فتكون أم منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ماسبق فى أقائم زيد أم قاعد فتأمل (قوله وكاستفهام النفى) أى ولو معنى نحو انما قائم الزيدان لانه فى قوة قولك ما قائم الا الزيدان كذا فى التصريح ومنه يعلم أن النفى المنقوض يكفى فى الاعتماد وافهم تقييدهم الاعتماد بالنفى والاستفهام أن مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز فى زيد قائم أبواه كون قائم مبتدأ وان اعتمد على المخبر عنه كما فى المغنى قال فى التصريح وهل تقدم النفى أو الاستفهام شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر قولان أرجحهما الثانى كما فى المغنى (قوله الصالح الخ) حمل الشارح الاستفهام والنفى فى عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفى به فوصف النفى بالصالح الخ وقسمه الى حرف وغيره لان هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدرى ولا عيب فيما صنع وان عابه البعض تبعا لشيخنا ولو أبقى الشارح المصدر على ظاهره وقال النفى بلفظ صالح الخ لصح أيضا واحترز بالصالح عما لا يصلح مما يختص بالفعل كلن ولم ولما (قوله على انه اسمها) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدأ فى الاصل وكذا يقال فى اسم ما الحجازية وقوله يغنى عن خبرها وادخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدا فى الاصل وكذا يقال فى خبر ما الحجازية ثم فى اغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما اغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر فى ذلك ويظهر انه لا يقال هذا الفاعل فى محل نصب باعتبار اغنائه عن خبر ليس أو ما لانه ليس لليس أو ما فى هذه الحالة خبر حل محله الفاعل بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر (قوله وبعد غير مجرّبا بالاضافة) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار أن ما أضيف اليه اى الى هذا الوصف مبتدأ والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد أو باعتبار أنه فى قوة المرفوع بالابتداء كما مر (قوله فاطرح اللهو) بتشديد الطاء وكسر الراء والسلم بالكسر والفتح الصلح اى بسلم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير (قوله وقد يجوز الخ) اعلم ان المذاهب ثلاثة كما فى الهمع مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح كما صرح به فى التسهيل وأشار اليه هنا بقد لان تقليل الجواز كناية عن قبحه وأشار اليه الشارح أيضا بقوله وهو قليل جدا ومذهب الكوفيين والاخفش وهو الجواز بلا قبح فقول الشارح خلافا للاخفش والكوفيين أى فى قولهم بالجواز بلا قبح وفى كلامه حذف أى وللبصريين فى قولهم بالمنع بالكلية وقوله ولا حجة أى للمصنف والاخفش والكوفيين على أصل الجواز فى قوله الخ فهو تورك من الشارح على بعض أدلتهم على أصل الجواز بعد موافقته اياهم فى المستدل عليه فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه ما ادعاه البعض من منافاتها لعبارة المتن فافهم (قوله من غير اعتماد الخ) ويكون المسوغ للابتداء به مع انه نكرة عمله فى المرفوع بعده لاعتماده على المسند اليه وهو المرفوع وأما تعليل المصرح وتبعه شيخنا والبعض

(وكاستفهام) فى ذلك (النفى) الصالح لمباشرة الاسم حرفا كان وهو ما ولا وان أو اسما وهو غير أو فعلا وهو ليس الا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها والفاعل يغنى عن خبرها وكذا ما الحجازية وبعد غير مجرّبا بالاضافة وغيرها فى المبتدأ وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ومن النفى بما قوله

خليلى ماواف بعهدى أنتما … اذا لم تكونا لى على من أقاطع

ومن النفى بغير قوله

غير لاه عداك فاطرح اللهو … ولا تغترر بعارض سلم

وقوله

غير مأسوف على زمن … ينقضى بالهم والحزن

(وقد يجوز) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام

بأن الاخفش أي والكوفيين لايشترطون فى عمله الاعتماد فقتضاه عدم الاعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت ولئن سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتى على مذهب المصنف لانه مع كونه يجوز ابتدائية الوصف من غير اعتماد على نفى أو استفهام يشترط فى عمله الاعتماد الاعم كما سيأتى فى باب اعمال اسم الفاعل فتأمل (قوله خبير بنولهب الخ) المعنى أن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهبى اذا زجر وعاف حين يمر عليه الطير وزجر الطير بالزاى فالجيم فالراء عيافته وهى كما فى القاموس أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنوائها فتسعد أو تتشاءم (قوله على حد الخ) جواب عما يقال كيف اخبر عن الجمع بالمفرد وحاصله أنه على طريقة الآية وتوجيهها أن ظهير على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا ما يوازنه كذا قالوا وفيه أنه يقتضى استواء المذكر والمؤنث فى فعيل سواء كان بمعنى فاعل او بمعنى مفعول فينافى ما قالوه من ان محل استوائهما فيه اذا كان بمعنى مفعول ويمكن التوفيق بأن هذا شرط القياسية الاستواء فلا ينافى سماعه فى فعيل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة المصدر نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد فاحفظه فانه نفيس (قوله والثان مبتدا) بابدال الهمزة ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (قوله وهو التثنية والجمع) اى سواء كان جمع تصحيح أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد (قوله مطابقا) أشار به الى أن الطبق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى المماثل والمشابه وأنه حال من فاعل استقر وليس الطبق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالية المصدر سماعية وحتى يقال الاولى جعله تمييزا محولا من فاعل استقر اى استقر طبقه اى مطابقته فما ذكره البعض تبعا للمعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله فان تطابقا فى الافراد) مثل ذلك ما اذا كان الوصف يستوى فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان او الزيدون (قوله جاز الامران) لكن الارجح الاول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا لان الاصل عدم التقديم والتأخير بل يتعين فى صورتين لمانع فيهما من الثانى وهما أحاضر القاضى امرأة ونحو اراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم بناء على الظاهر من عدم تقدير متعلق للجار والمجرور والمانع من الثانى فى الصورة الاولى لزوم عدم تطابق المبتدا والخبر وفى الثانية لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى وهو أنت وقد يتعين الابتداء لمانع من الفاعلية نحو أفى داره زيد اذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما أفى داره قيام زيد فمنعه الكوفيون مطلقا أما على الفاعلية فلما مر وأما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما أضيف اليه المبتدا والمستحق للتقديم هو المبتدا واجازه البصريون على الابتداء للسماع ولان ما هو من تمام مستحق التقديم مستحق للتقديم ثم جواز الوجهين فى نحو أ قائم أنت مذهب البصريين وأوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقهم ابن الحاجب واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا ويجاب بأنه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت وقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل ولان مرفوع الوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا فى المغنى (واعلم) أن صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية ثلاثة فى المطابقة وهى أقائم زيد أقائمان الزيدان أقائمون الزيدون وحكم الاولى

(نحو فائز أولو الرشد) وهو قليل جدا خلافا للاخفش والكوفيين ولا حجة فى قوله خبير بنولهب فلاتك ملغيا مقالة لهبى اذا الطير مرت لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد والملائكة بعد ذلك ظهير وقوله هن صديق للذى لم يشب (والثان مبتدا) مؤخر (وذا الوصف) المذكور (خبر) عنه مقدم (ان فى سوى الافراد) وهو التثنية والجمع (طبقا استقر) أى استقر الوصف مطابقا للمرفوع بعده نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون ولا يجوز أن يكون الوصف فى هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر الا على لغة أكلونى البراغيث فان تطابقا فى الافراد جاز الامران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند

جواز الامرين وحكم الاخيرتين تعين كون الوصف خبرا مقدما وست فى عدمها أقائم الزيدان
أقائم الزيدون أقائمان زيد أقائمون زيد أقائمان الزيدون أقائمون الزيدان وحكم الاولين من
الست تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا وحكم الاربع الاخيرة الفساد واذا فصلت
الجمع الى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتى عشرة صورة اذا علمت ما تلوناه عليك ظهر لك أن
قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالموحدة قصور بقى شئ آخر وهو انه أورد على تجويز
كون الثانى مبتدأ مؤخرا ان تأخيره يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيره فى زيد قام لذلك وأجيب
بأن اللازم على تأخير المبتدا فى اقائم زيد اجمال لا الباس بخلاف اللازم على التأخير فى زيد
قام ولئن سلم انه الباس فليس فيه كبير ضرر لان الجملة اسمية على كل حال بخلافه فى زيد قام
فافهم (قوله أى العرب) لو قال أى سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بان رفع
المبتدا بالابتداء ذكره البعض ولك ان تقول ليس فى عبارته ما يقتضى انهم حكموا بان رفع
المبتدا بالابتداء اذ غاية مفادها ان العرب رفعوا المبتدا وان رفعهم اياه حاصل بالابتداء أى
بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم
(قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم ان الابتداء فى اللغة الافتتاح وفى الاصطلاح قيل كون
الاسم معرى عن العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم أولا ليخبر عنه فقول الشارح الاهتمام
بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه اذ يلزم معنى الابتداء بالاسم فى اللغة وفى الاصطلاح
الاهتمام به فعلم ان جعل البعض الاهتمام معنى لغويا للابتداء تخليط ثم قيل ان الاهتمام
والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة والابتداء وصف لها لان معناه كونها
مبتدأ بها ويمكن ان يجاب بان الاهتمام والجعل فى كلامه مصدران للمبنى للمجهول (قوله ليسند
اليه) لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم اسناد شئ اليه لانه مسند فلو قال
للاسناد لكان أولى (قوله كذلك) أى كرفع المبتدا بالابتدا رفع الخبر بالمبتدا فى الانتساب اليهم
فكذلك خبر مقدم ورفع مبتدأ مؤخر وبالمبتدا ظرف لغو متعلق برفع ويحتمل ان كذلك حال وما
بعده مبتدأ وخبر والاول أقرب (قوله فاما الذى الخ) أى المبتدا الذى والضمير المنفصل الاول
للشئ والثانى للذى وأشار به الى أن الخبر عين المبتدا فى المعنى اى بحسب الماصدق لا المفهوم
على ما سيأتى تفصيله وقوله فان المبنى عليه أى فان الشئ المبنى عليه أى على ذلك الذى
بنى عليه شئ وقوله كما ارتفع هو أى ذلك الذى بنى عليه شئ واعترض القول برفع المبتدا للخبر
بان المبتدا عين الخبر فى المعنى فيلزم رفع الشئ نفسه وبان المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه
ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له وبانه قد يكون جامدا كزيد
والعامل اذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه والمبتدأ ولو جامدا يجوز تقديم خبره
عليه وأجيب عن الاول بان الخبر عين المبتدا فى الماصدق فقط اما فى المفهوم فمختلفان على أن
اختلاف اللفظ يكفى وعن الثانى بان جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر وعن الثالث
بان ما ذكر فيه انما هو فى العامل المحمول على الفعل والمبتدأ ليس عمله فى الخبر بالحمل على الفعل
بل بالاصالة (قوله لانه اقتضاهما) أى استلزمهما لان الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدا يستلزم
خبرا أو ما يسد مسده (قوله ونظير ذلك الخ) فى التنظير نظر اذ العامل فى النظير لفظ كأن
لا التشبيه المقتضى لما ذكر بخلاف ما نحن فيه وايضا العملان فى النظير مختلفان وفيما نحن

(ورفعوا) أى العرب (مبتدأ
بالابتدا) وهو الاهتمام
بالاسم وجعله مقدما
ليسند اليه فهو أمر معنوى
(كذلك رفع خبر بالمبتدا)
وحده قال سيبويه فأما الذى
بنى عليه شئ هو هو فان المبنى
عليه يرتفع به كما ارتفع هو
بالابتداء وقيل رافع الجزأين
هو الابتداء لانه اقتضاهما
ونظير ذلك ان معنى التشبيه
فى كأن لما اقتضى مشبها
ومشبها به كانت عاملة فيهما

وضعف بان أقوى العوامل
لا يعمل رفعين بدون اتباع فما
ليس أقوى اولى أن لا يعمل ذلك
وذهب المبرد الى ان الابتداء
رافع للمبتدا وهما رافعان
للخبر وهو قول بما لا نظير له
وذهب الكوفيون الى انهما
مترافعان وهذا الخلاف
لفظى (والخبر الجزء المتم
الفائده) مع مبتدا غير الوصف
المذكور بدلالة المقام والتمثيل
بقوله (كالله بر والايادى
شاهده) فلا يرد الفاعل ونحوه
(ومفردا يأتى) الخبر وهو
الاصل والمراد بالمفرد هنا
ماليس بجملة كبر وشاهدة

فيه متحدان (قوله وضعف الخ) اعترض بان من العوامل اللفظية مايعمل رفعين بدون اتباع وهو المبتدأ المتعدد الخبر وأجيب بان الخبر المتعدد فى المعنى متحد وهو لايظهر فى نحو زيد عالم شجاع الا أن يقال هو فى تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة (قوله بان أقوى العوامل) وهو الفعل (قوله وهو قول بما لانظير له) اى من اجتماع عاملين على معمول واحد وأجيب بان العامل عنده مجموع الامرين لا كل منهما فالعامل واحد قاله الدماميني (قوله مترافعان) أى رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياسا على عمل كل من اسم الشرط والفعل المجزوم به فى صاحبه نحو أياما تدعوا وقد يفرق باتحاد العمل فى المقيس واختلافه فى المقيس عليه (قوله لفظى) أى لايترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بانك اذا قلت زيد قائم وعمرو جالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحا على القول بان العامل فى الجزأين الابتداء بخلافه على بقية الاقوال للزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) لم يكتف بالاشارة بقوله وعاذر خبر الى تعريفه كما اكتفى بالاشارة فى المبتدا اهتماما بضبط الفائدة وتوطئة الى تقسيمه الى مفرد وجملة سم (قوله المتم الفائده) أى المحصل لها فلا اعتراض باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند اليه وانما هو متم لها أى زيادة فيها فلا يصدق الحد الا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شئ يتعلق به فدخل نحو بل أنتم قوم تجهلون وأورد أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدا الثانى فى نحو قولك زيد أبوه قائم اذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة اذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود اسنادها بالذات ولذلك قالوا ان النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة فمعنى زيد أبوه قائم زيد قائم الاب وأيضا لابد فى افادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو يضرب فى قولك زيد يضرب أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبرا بل جزء خبر وأجيب عن الاول بان المراد المتم الفائدة ولو بحسب الاصل والجملة الواقعة خبرا خبرها قبل جعلها خبرا كذلك ومن حيث نفس الاسناد وتوقف الافادة على المرجع من حيث الضمير وعن الثانى بان المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التى أفادها يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التى يفيدها جملة يضرب أبوه واعلم انه استشكل وقوع الاستدراك خبرا فى نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وقوعه فى كلامهم وخرجه بعضهم على ان الاستدراك خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية وبعضهم جعل الخبر محذوفا والاستدراك منه كذا فى الشهاب على البيضاوى (قوله مع مبتدا) خرج به فاعل الفعل ونائبه وقوله غير الوصف المذكور خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه فقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أى فاعل الفعل وفاعل الوصف على التوزيع وماقاله البعض من انه لو قيل بدل قولهم خرج الفاعل ونائبه خرج الفعل لكان حسنا لانه الذى يلتبس بالخبر من جهة كون كل حديثا عن غيره مدفوع بان الفاعل يلتبس أيضا بالخبر من جهة كون كل اسما ملازم الرفع متأخرا عن مصاحبه من مبتدأ أو فعل (قوله بدلالة المقام) راجع لكل من قوله مع مبتدا وقوله غير الوصف المذكور أما فى الاول فلدلالة قوله مبتدأ زيد الخ على ان الخبر لا يصاحب الا المبتدأ وأما فى الثانى فلدلالة قوله أغنى على ان الوصف لا خبر له (قوله كالله بر) أى محسن والايادى جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه) يعنى نائب الفاعل (قوله ومفردا) حال من فاعل يأتى (قوله وهو الاصل) أى الغالب أو السابق لانه جزء الجملة

(ويأتى جمله) وهى فعل مع فاعله نحو زيد قام وزيد قام أبوه أو مبتدا مع خبره نحو زيد أبوه قائم ويشترط فى الجملة ان تكون (حاوية معنى) المبتدا (الذى سيقت) خبرا (له) لتحصيل الربط وذلك بان يكون فيها ضميره لفظا كما مثل أو نية نحو السمن منوان بدرهم اى منوان منه او خلف عن ضميره

والجزء سابق على الكل (قوله ويأتى جمله) لم يقل وظرفا وجارا ومجرورا لما سيفيده كلامه من انهما لا يخرجان عن المفرد والجملة * واعلم ان الجملة أعم من الكلام لانه لا يشترط أن يكون اسنادها مقصودا لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه (قوله وهى فعل مع فاعله) لو قال كالفعل مع فاعله الخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيهات والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضرب وكان مع اسمها وخبرها وان كذلك ولا فرق فى الجملة بين أن تكون خبرية أو انشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالانشائية والفرق ان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا تمييزله الا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والانشائية ليست كذلك لان مدلولها لا يحصل الا بها لكن اذا وقعت الجملة الانشائية خبرا طلبا كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدا باعتبار نفس معناها القيامه بالطالب والمنشئ لا بالمبتدا بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدا فاذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد الا باعتبار تعلقه به وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه فكانه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لأن يطلب ضربه وبه أيضا صح احتمال الكلام للصدق والكذب هذا خلاصة ما نقله الدمامينى عن بعض المتأخرين وقال هو فى غاية الحسن (قوله وزيد قام أبوه) قال الدمامينى بعض المحققين على انه لا اسناد للجملة من حيث هى جملة الى زيد بل القيام فى نفسه مسند الى الاب ومع تقييده مسند الى زيد وأما المجموع المركب من الاب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند الى زيد ولذلك يؤولون زيد قام أبوه بأنه قائم الاب وقولهم الخبر الجملة بأسرها توسع اه (قوله حاوية معنى الذى الخ) أى مشتملة على ما يدل على معنى المبتدا (قوله وذلك) أى احتواؤها على معنى المبتدا (قوله بان يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذى عطف هو أو ملابسه على شئ فى الجملة بالواو خاصة لانها لمطلق الجمع فالاسمان معها أو الاسماء كمثنى أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمرو وهو أو وأبوه والذى فى نعت أو بيان شئ فيها نحو زيد ضربت رجلا يحبه أو ضربت عمرا أخاه فان قدرت أخاه بدلا امتنعت المسئلة بناء على المشهور ان عامل البدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة أخرى ومن ثم امتنع حسن الجارية الجارية أعجبتنى هو لان هو بدل اشتمال * (فائدة) * قد يكون الضمير الذى فى الجملة لغير المبتدا ويحصل به الربط لقيامه مقام ظاهر مضاف لضمير المبتدا كما فى قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بناء على قول الناظم كالكسائى الاصل يتربص أزواجهم فجئ بالنون مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف كسائر الضمائر وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى ضمير المبتدا وقيل يقدر أزواج قبل الذين وقيل يقدر أزواجهم قبل يتربصن وقيل يقدر بعدهم بعد يتربصن كذا فى المغنى (قوله نحو السمن الخ) وكقراءة ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى وهى تشكل على ما نقله الدمامينى من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل اذا كان مبتدأ قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبى الربيع فقال جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائى والفراء اجازة ذلك اه قال فى المغنى ولم يقرأ ابن عامر برفع كل فى سورة النساء بل بنصبه كالجماعة مناسبة للفعلية قبله والفعلية بعده (قوله منوان) تثنية منا كعصا مكيال أو ميزان وتقلب ألفه

كقولها زوجي المس مس أرنب والريح
ريح زرنب قيل ال عوض عن
الضمير والاصل مسه مس
ارنب وريحه ريح زرنب كذا
قاله الكوفيون وجماعة من
البصريين وجعلوا منه واما
من خاف مقام ربه ونهى
النفس عن الهوى فان الجنة
هى المأوى اى مأواه والصحيح
ان الضمير محذوف اى المس
له اومنه وهى المأوى له والا
لزم جواز نحو زيد الاب قائم وهو
فاسد أو كان فيها اشارة اليه نحو
ولباس التقوى ذلك خير أو
اعادته بلفظه نحو الحاقة
ما الحاقة قال أبو الحسن أو
بمعناه نحو زيد جاءنى أبو عبد الله
اذا كان أبو عبد الله كنية له
أو كان فيها عموم يشمله نحو
زيد نعم الرجل وقوله
فأما القتال لاقتال لديكم
كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه
جواز زيد مات الناس وخالد
لارجل فى الدار وهو غير جائز
فالاولى أن يخرج المثال على
ما قاله أبو الحسن بناء على
صحته وعلى أن أل فى فاعل
نعم للعهد لا للجنس أو وقع
بعدها جملة مشتملة على ضميره
بشرط كونها اما معطوفة
بالفاء نحو زيد مات عمرو
فورثه وقوله
وانسان عينى يحسر الماء تارة
فيبدو وتارات يجم فيغرق
قال هشام أو الواو نحو زيد
ماتت هند دوور ثها وانما شرطا مادلولا على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام

باء أيضا فى التثنية كذا فى القاموس وهو مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المقدر أى منوان منه (قوله زوجى الخ) ليس بيت شعر كما توهم وكنت بذلك عن لين بشرته وطيب رائحته والزرنب نوع من الطيب وقيل نبات طيب الرائحة وقيل الزعفران (قوله والالزم جواز نحو زيد الاب قائم) قال سم جواز ذلك لازم على الصحيح أيضا لا يقال أهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ماذهبوا اليه من تقديره له أو منه اذا لم يلزم اللبس والاوجب التصريح به لانا نقول للكوفيين أيضا أن يقولوا بنظير ذلك (قوله وهو فاسد) لايهامه أن الاب نعت لزيد وأن زيدا القائم مع انه ابن والقائم أبوه (قوله أو كان فيها اشارة الخ) عطف على مدخول أن فى قوله بأن يكون فيها ضميره الخ ولو قال أو اشارة اليه الخ لكان أخصر وأنسب (قوله ولباس التقوى) أى على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدأ أما على قراءة النصب عطفا على لباسا وهى سبعية أيضا والرفع على أنه بدل أو عطف بيان أو نعت كما جوزه الفارسى وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد (قوله أو اعادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفخيم وان كان فيها أكثر لان وضع الظاهر موضع المضمر قياسى وان لم يكن باللفظ الاول ذكره البعض (قوله ما الحاقة) ما للاستفهام التفخيمى مبتدأ ثان خبره ما بعده وسوغ الابتداء بها عمومها على أنها معرفة عند ابن كيسان كما تقدم (قوله بمعناه) أى حال كون الاعادة ملتبسة بمعناه لا بلفظه الاول (قوله نحو زيد نعم الرجل) أى بناء على الاصح أن أل للجنس المستغرق لا للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدأ خبره الجملة قبله وأن أل للجنس المستغرق لا للعهد (قوله وهو غير جائز) قد يقال لا مانع من التزام جوازه أخذا من هذا الكلام اللهم الا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم (قوله أن يخرج المثال) أى زيد نعم الرجل هذا هو الظاهر أى ويخرج البيت على انه من اعادة المبتدا بلفظه بناء على ارادة الجنس فى المبتدا واسم لا (قوله بناء على صحته) أى صحة ما قاله أبو الحسن وانما قال ذلك لمخالفة الجمهور له (قوله وعلى أن أل) أى وبناء على أن أل (قوله لا للجنس) أو للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة (قوله أو وقع بعدها الخ) زاد فى المغنى عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة على ضمير المبتدا جملة أخرى خالية منه بالفاء نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة (قوله اما معطوفة الخ) التحقيق أن الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حينئذ الضمير وانظر هل يقال مثل ذلك فى نحو زيد يقوم عمرو ان قام الظاهر نعم (قوله يحسر) بضم السين أى ينكشف ويأتى متعديا أيضا فيقال حسره أى كشفه ويجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر ويتراكم (قوله أو الواو) أى بناء على أن الواو للجمع فى الجمل أيضا وورده فى المغنى بجواز هذان قائم وقاعد دون يقوم ويقعد وفى كلام الرضى أو ثم فانه قال الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت جملة أخرى متعلقة بها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى بتراخ أو تعقب أو مقارنا جاز تجريد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى أختها التى هى كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما فى مثال الذباب أولا كما تقول الذى جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذى يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد لان المعنى الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى تزول

الجبال ولا بزول أنا اذ المعنى الذى يقترن عدم زواله بزوال الجبال أنا فههنا تتساوى الواو والفاء وثم من جهة التعلق المعنوى وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك الذى قام وقعدت هند أنا فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوى وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال أنا اهـ وأقره الدمامينى الا أنه نظر فى قصر التعلق المعنوى فى الواو على الاقتران اذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب أو التراخى كما تقول الذى قام وقعدت هند بعقب تلك الحال أو بتراخ عنها أنا (قوله وان تكن اياه معنى الخ) قال يس قال الناظم فى شرح التسهيل الجملة المتحدة بالمبتدا معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن اهـ وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه ان أريد بكون الجملة نفس المبتدا الاتحاد فى الماصدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدا وخبر كذلك أو فى المفهوم فباطل لانه يؤدى الى الغاء الجمل اهـ وهذا يدل على أن المراد بالشأن القصة والحديث وأن المراد بخبره لفظ الجملة كما فى منطوقى الله حسبى لا أن المراد بالشأن الحالة والصفة وبخبره مضمون الجملة وان نقله البعض عن البهوتى وأقره ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة اذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح الاخبار عنه بالمفرد بأن يقال هو الاحدية مثلا فتنبه (قوله اكتفى) أى المبتدا بها والمعنى أنه لا ضمير فيها لا أنه مستغنى عنه مع امكان الاتيان به (قوله كنطقى الله حسبى) الحكم على الخبر فى هذا المثال ونحوه بأنه جملة انما هو بحسب الظاهر أما فى الحقيقة فمفرد كما قاله المرادى لان المقصود بالجملة لفظها فالمعنى منطوقى هذا اللفظ والمراد بالنطق المنطوق والاضافة فى نطقى للعهد (قوله وكفى) فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والايصال والاصل وكفى به حسبى الا ان الاكثر فى فاعل كفى أن يجر بالباء الزائدة اهـ خالد مع زيادة (قوله وآخر دعواهم) أى دعائهم قال البعض كغيره أن مخففة من الثقيلة اهـ وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية من الاخبار بجملة هى عين المبتدا فى المعنى لان الخبر حينئذ مفرد لتأولها مع معموليها بمصدر وجعلها تفسيرية يمنعه أن التفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه لانها هنا بعد مفرد فتأمل (قوله منه) قدره للاشارة الى أن الجامد مبتدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه وانما فعل ذلك لئلا يعود الضمير فى قوله وان يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لانه خلاف المتبادر وان كان جائزا عند القرينة وهى هنا استحالة كون الجامد مشتقا وفيه أن جعل الجامد مبتدأ ثانيا بتقدير الرابط خلاف المتبادر أيضا الا أن يقال تقدير الرابط كثير بخلاف ارجاع الضمير الى الموصوف بدون صفته بل جعله الشاطبى خطأ مستدلا بقول سيبويه وغيره من النحاة الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وان نوزع فى التخطئة (قوله فارغ) أى على الصحيح خلافا للكوفيين فى قولهم بتحمله الضمير ومحل الخلاف الجامد الذى ليس فى تأويل المشتق أما هو كأسد بمعنى شجاع فيتحمل اتفاقا والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق فى نحو هذا زيد لان الجزئى الحقيقى لا يكون محمولا عندهم أصلا فلا بد من تأويله بمعنى كلى وان كان فى الواقع منحصرا فى شخص فيؤول زيد فى نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط فى الخبر أن يكون مشتقا كذا فى شرح الجامع وقوله والمناطقة أى جمهورهم والافمنهم من

(وان تكن) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا (اياه معنى اكتفى * بها) عن الرابط (كنطقى الله حسبى وكفى) فنطقى مبتدأ وجملة الله حسبى خبر عنه ولا رابط فيها لانها نفس المبتدا فى المعنى والمراد بالنطق المنطوق ومنه قوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وقوله عليه الصلاة والسلام أفضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله (و) الخبر (المفرد الجامد) منه (فارغ) من ضمير المبتدا خلافا للكوفيين

(وان* يشتق) المفرد بمعنى يصاغ
من المصدر ليدل على متصف
به كما صرح به في شرح التسهيل
(فهو ذو ضمير مستكن)
فيه يرجع الى المبتدا والمشتق
بالمعنى المذكور هو اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل وأما اسماء
الآلة والزمان والمكان
فليست مشتقة بالمعنى المذكور
فهي من الجوامد وهو
اصطلاح* (تنبيهان)*
الاول في معنى المشتق ما اول
به نحو زيد أسد أي شجاع
وعمرو تميمي أي منتسب الى
تميم وبكر ذو مال أي صاحب
مال ففي هذه الأخبار ضمير
المبتدا * الثاني يتعين في
الضمير المرفوع بالوصف أن
يكون مستترا أو منفصلا
ولا يجوز أن يكون بارزا
متصلا فألف قائمان وواو
قائمون من قولك الزيدان
قائمان والزيدون قائمون
ليستا بضميرين كما هما في
يقومان ويقومون بل حرفا
تثنية وجمع وعلامتا اعراب
(وأبرزنه) أي الضمير المذكور
(مطلقا) أي وان أمن اللبس
(حيث تلا الخبر (ما) أي
مبتدأ (ليس معناه) أي معنى
الخبر (له) أي لذلك المبتدا
(محصلا)

لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئي الحقيقي (قوله بمعنى يصاغ من المصدر الخ) هذا هو المشتق بالمعنى الاخص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى الاعم فهو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح ارادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو ربعة من الصفات التي أهملت مصادرها واستظهر بعضهم أن نحو ربعة ليس مشتقا اصلا بل أجرى مجرى المشتق لكونه بمعناه كما قاله المصنف في نحو شمردل بمعنى طويل (قوله فهو ذو ضمير) أي واحد نعم ان تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلو حامض ففيه خلاف قيل انه واحد تحمله معنى المجموع المجعول خبرا وهو مز لانه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير ائلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لانه ليس أولى من الآخر ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستتر في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير الرمان حلو فيه حموضة وقال الفارسي واحد مستتر في الثاني لان الاول بمنزلة الجزء من الثاني والثاني هو تمام الخبر وقال أبو حيان اثنان تحملهما جزآ الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خبرا على حدته لان المعنى أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرفتين قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الا أحدهما تعين أن يكون الرمان مرفوعا به وان قلنا يتحمل كل كان من باب التنازع كذا في الهمع ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير اذا لم يرفع الظاهر والا كان فارغا لانه لا يرفع فاعلين نحو زيد قائم أبوه (قوله مستكن) أي وجوبا الا لعارض يقتضي البروز كالحصر في نحو زيد ما قائم الا هو والجريان على غير من هو له في نحو زيد عمرو ضاربه هو ومذهب سيبويه جواز الابراز كما يؤخذ من تجويزه في نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وتوكيدا للضمير المستتر (قوله يرجع الى المبتدا) الظاهر أن المراد الى مبتدا ذلك الخبر وأورد عليه أنه قد يرجع الى غيره في نحو زيد عمرو ضاربه هو وأجيب بأن كلامه جرى على الغالب وسينبه على خلاف الغالب بقوله وأبرزنه الخ وأجاب شيخنا بأن فرض كلام الناظم في المستكن فلهذا قال الشارح يرجع الى المبتدا والضمير في المثال المذكور بارز وهذا جواب وجيه كما لا يخفى على نبيه فالبعض الذي شنع عليه هو الاحق بالتشنيع والاجدر باللوم والتقريع لا يقال جوابه وان دفع ايراد المثال المذكور لا يدفع ايراد نحو زيد هند ضاربها لان الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه الى غير مبتدئه لانا نقول المتن جار على مذهب البصريين من وجوب ابراز الضمير اذا جرى الخبر على غير من هو له مطلقا وحينئذ لا يصح هذا المثال فلا يرد أصلا فافهم (قوله ففي هذه الأخبار ضمير المبتدا) ويرتفع بها الظاهر اذا جرت على غير من هي له كما يرتفع بالمشتقات نحو زيد أسد أبوه قاله الفارضي (قوله وأبرزنه) يوهم كلامه أن وجوب الابراز خاص بضمير الخبر المفرد مع أنه يجب في الجملة أيضا نحو زيد عمرو ضربه هو لوجود المحذور فيها أيضا وكذا ما احتمل أن يكون مفردا أو جملة من الظرف والجار والمجرور نحو زيد عمرو في داره هو أو عنده هو وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الايهام قال ابو حيان نعم وخالفه المرادي (قوله حيث تلا الخبر) مثله الحال والنعت والصلة كركب عمرو الفرس طارده هو ومر زيد برجل ضاربه هو وبكر الفرس الراكبه

مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند ارادة الاخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو زيد عمرو ضاربه هو فضاربه خبر عن عمرو ومعناه هو الضارب بيه لزيد وبابراز الضمير علم ذلك ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى ومثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو وهند زيد ضاربته هى فيجب الابراز أيضا لجريان الخبر على غير من هو له وقال الكوفيون لا يجب الابراز حينئذ ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله

قومى ذرى المجد بانوها وقد علمت
بكنه ذلك عدنان وقحطان

(تنبيهان) * الاول من الصور التى يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالهاء فى أبوه هو الضمير الذى كان مستكنا فى قائم ولا ضمير فيه حينئذ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرا او مضمرا * الثانى قد عرفت أنه لا يجب الابراز فى زيد هند ضاربته ولا هند زيد ضاربها ولا زيد عمرو ضاربه تريد الاخبار بضاربية عمر لجريان الخبر على من هو له بل يتعين الاستتار فى هذا الاخير لما يلزم على الابراز من ايهام ضاربية زيد (وأخبروا بظرف) نحو زيد عندك (أو بحرف جر) مع مجروره نحو زيد فى الدار (ناوين) متعلقهما اذ هو الخبر

وكذا اذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد فى الثلاثة والخبر حكما وخلافا كما فى الهمع (قوله مثاله) أى الابراز عند خوف اللبس والضمير فى صورة الخوف فاعل عند الكل الا الرضى فانه قال تأكيد للضمير المستتر وفى صورة الامن فاعل عند البصريين وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيدا وتظهر فائدة ذلك فى التثنية والجمع فيقال على تقدير فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تأكيدا ضاربتاهما هما ومثل ذلك الجمع والمسموع من العرب افراد الوصف فى مثل ذلك الا فى لغة اكلونى البراغيث قاله الدماميني (قوله ومثال ما أمن فيه اللبس) قال اللقانى ينبغى أن يخص بظهوره اذا لم يلبس استتاره عموم قوله وفى اختيار لا يجىء المنفصل الخ (قوله واستدلوا لذلك الخ) وجه التمسك به ان قومى مبتدأ أول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من بنى يبنى خبر الثانى والجملة خبر الاول والهاء عائدة على ذرى المجد والعائد على المبتدا الاول مستتر فى بانوها فقد جرى الخبر على غير من هو له ولم يبرز الضمير لكون اللبس مأمونا للعلم بان الذرى مبنية لا بانية ولو أبرز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان الوصف كالفعل اذا أسند الى ظاهر أو ضمير منفصل مثنى أو جمع وجب تجريده من علامتيهما وعلى غير الفصحى بانوها هم وأجاب البصريون باحتمال ان يكون ذرى المجد معمولا لوصف محذوف يفسره المذكور والاصل بانون ذرى المجد بانوها وفيه ان اسم الفاعل هنا بمعنى المضى ومجرد من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملا وأجيب بانه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال فى صحة العمل فيفسر عاملا كما قاله الناصر * (فائدة) * تكتب ذرى بالالف عند البصريين لانقلاب ألفه عن واو وبياء عند الكوفيين لضم أوله (قوله قد عرفت) اى من مفهوم قوله ما ليس معناه له محصلا (قوله بظرف) اى تام يحصل بالاخبار به فائدة أخذا من تعريف الخبر السابق والمراد بالظرف ما يعم المكانى والزمانى الواقع خبرا عن غير جثة أو عن جثة مع الفائدة وقصره على المكانى كما فعل البعض قصور (قوله مع مجروره) لو قال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته ان المجرور قيد للخبر الذى هو حرف الجر كما هو شأن الحال والنعت لا جزء منه هذا وقد حقق الرضى ان المحل اى محل النصب بالمتعلق المحذوف بناء على انه الخبر أو بالمتعلق الملفوظ به فى نحو زيد جالس فى الدار وذهبت بزيد أو الرفع بالمبنى للمجهول فى نحو مر بزيد انما هو للمجرور فقط لان الجار لتوصيل معانى الافعال وما فى حكمها الى الاسماء كالهمزة والتضعيف فى أذهبت زيدا وفرحته لكن هذا الذى حققه لا يقتضى أن الاخبار فى الظاهر الذى أراده المصنف بالمجرور فقط فتفريع البهوتى على كلام الرضى أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف اطلق الجار وأراد المجرور مجاز العلاقة المجاورة غلط وان نقله البعض وأقره وقال السيد فى حواشى الكشاف المحل لمجموع الجار والمجرور فى المستقر وللمجرور فقط فى اللغو نحو أنعمت عليهم ومر بزيد اه ومراده بالمحل الذى للمجموع فى الخبر الظرفى محل الرفع بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافى ما للرضى فتنبه والحاصل ان محل المجموع فى المستقر تارة يكون رفعا اذا كان خبرا وتارة يكون نصبا اذا كان حالا مثلا وتارة يكون جرا اذا كان صفة لموصوف مجرور ومحل المجرور فى اللغو تارة يكون رفعا كما فى مر بزيد بالبناء للمجهول وتارة يكون نصبا كما فى مررت بزيد ولا يكون جرا فاحفظ ذلك (قوله اذ هو الخبر

حقيقة) وقيل الظرف أو الجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضي وابن الهمام والقائل بالاول نظر الى ان العامل هو الاصل وان معموله قيد له والقائل بالثاني نظر الى الظاهر والقائل بالثالث نظر الى توقف مقصود المخبر على كل منهما قال الروداني حاول بعضهم جعل الخلاف لفظيا ومن تأمله حق التأمل علم انه حقيقي ثم الخلاف في المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقا واعلم ان كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ماذكر عامله ولا يكون الا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون الا واجب الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو زيد على الفرس أي راكب وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدماميني وهو مقتضى قول المغني لا ينتقل الضمير من المحذوف اذا كان خاصا الى الظرف والجار والمجرور اه وسمي اللغو لغوا لخلوه من الضمير في المتعلق والمستقر مستقرا أي مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه (قوله حذف وجوبا) انما قال وجوبا لان كلام المصنف في المتعلق العام فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بان هذا يقتضي ان المحذوف كون عام اذ الخاص لا يجب حذفه في هذا المقام مع ان المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد في بحث الحمد لله من حاشية الكشاف هذا وجوز ابن جني اظهار المتعلق العام (قوله وانتقل الضمير الخ) في كلامه تلفيق من مذهبين فان القائلين بالانتقال هم القائلون بان الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين وأما القائلون بانه المتعلق فالضمير عندهم باق في المتعلق لم ينتقل كما يفيده كلام الهمع وغيره وعبارة الهمع بعد ذكره القولين في أن الخبر الظرف أو متعلقه المقدر وأن التحقيق الثاني نصها والوجهان جاريان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفي تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو في المقدر والاكثرون في المسائل الثلاث على ان الحكم للظرف حقيقة اه ولهذا قال الروداني هذا يعني قول الشاعر فان يك جثماني الخ دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه ودليل على ترجيح انه الظرف لان الضمير انما يستكن في الخبر اه فاحفظ ذلك فقد غفل عنه وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن قاسم ان الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده لانه لا يلزم عليه شيء بخلاف الثاني فانه يلزم عليه تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع وأن اجيب بمنع امتناعه بدليل انه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بانه بعد الحذف ناب عنه الظرف في تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف وبخلاف الثالث فانه يلزم عليه حذف العامل في الضمير المتصل مع بقائه وهو غير ممكن وان أجيب بأن البعدية أمر اعتباري تقديري فانه لا يخلو من ضعف فتأمل (قوله الى الظرف والجار والمجرور) فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه وكذا يرتفع بهما السببي ان جاء بعدهما كزيد خلفك أبوه شرح الجامع (قوله في واحد منهما) أي الظرف والجار والمجرور (قوله وهو مردود بقوله فان يك الخ) وجهه أن أجمع لا يصح كونه تأكيد الفؤادي ولا للدهر لنصبهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق لامتناع حذف المؤكد على الراجح لمنافاة الحذف للتوكيد ولا لفؤادي باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله فتعين كونه تأكيدا للضمير في الظرف ولا يشكل عليه الفصل بالاجنبي وهو الدهر لجوازه ضرورة قاله في التصريح أقول سبق في باب المعرب والمبني أن الخليل وسيبويه يجيزان حذف

حقيقة حذف وجوبا وانتقل
الضمير الذي كان فيه
الى الظرف والجار والمجرور
وزعم السيرافي أنه حذف
معه ولا ضمير في واحد منهما
وهو مردود بقوله
فان يك جثماني بأرض
سواكم
فان فؤادي عندك الدهر
أجمع

المؤ كدوسيأتى فى باب ان أن مذهب الناظم تبعا للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب للعمل وأنه يجوز مراعاة حال المنسوخ وان زال الابتداء بدخول الناسخ وعليه لاينهض الرد على السيرافى وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أى سوى أرضكم قاله السيوطى فى شرح شواهد المغنى وهو يفيد أن بأرض سواكم تركيب توصيفى لا اضافى والالم يحتج لتقدير المضاف وقوله عندك ضبطه البغدادى بكسر الكاف قال لانه خطاب لامرأة وانما قال سواكم لان المرأة قد تخاطب بخطاب جماعة الذكور مبالغة فى سترها (قوله ناوين معنى الخ) أى ناوين كائنا أو استقر أو ما فى معناهما لاخصوص هذا اللفظ قاله سم (قوله ما فى معنى كائن) من ظرفية الدال فى المدلول والمراد كائن وما فى معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضى لان الوصف بمعنى الماضى يعمل فى الجار والمجرور اتفاقا وفى الظرف على الاصح وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة والا كان الظرف أو الجار والمجرور فى موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا الى مالانهاية له نقله الشمنى عن السعد (واعلم) أن الاصل تقدير المتعلق مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى تقديره مؤخرا نحو ان فى الدار زيدا لان ان لايليها مرفوعها ونحو فى الدار زيد على تقديره فعلا لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا أما على تقديره وصفا فيستوى الوجهان لان رجحان تقديره مؤخرا بكونه فى الحقيقة الخبر والاصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدا يعارضه أن المتعلق عامل والاصل فى العامل أن يتقدم على المعمول هذا ما انحط عليه كلام ابن هشام فى المغنى (قوله أو الجملة) فيه أن المتعلق المنوى ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغى أن يقول والمتعلق المنوى اما من قبيل الاسم وهو ما فى معنى كائن الخ أو الفعل وهو ما فى معنى استقر ويمكن أن يجاب بأن تعبيره بالجملة للاشارة الى أن الخبر الذى هو ظرف أو جار ومجرور لايخرج عن أحد القسمين المارين فى قوله * ومفردا يأتى ويأتى جمله * وانما أفرده المصنف نظرا الى الظاهر أو الى أنه لايتعين فيه واحد فافهم (قوله والمختار عند الناظم الاول) ولهذا قدمه هنا واختار بعضهم الثانى وذهب ابن هشام الى تساويهما ما لم يقتض المقام أحدهما فاذا كان المعنى على الحال قدر الاسم أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع أو على المضى قدر الماضى قال فان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة فى الحال اه قال الدمامينى كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر فى الحال فالمخرج من العهدة أن لايقدم على تقدير شئ معين بل يردد الامر ويقال ان اريد الماضى قدر كذا وان أريد الحال قدر كذا وان أريد المستقبل قدر كذا (قوله الى تقدير آخر) بالتنوين وبالاضافة أى تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل يحوج الخ) بحث فيه الدمامينى بأن كون الجملة ذات محل من الاعراب لايقتضى كونها مقدرة بمفرد مأخوذ منها بل يكفى فى ذلك وقوعها موقع مفرد ما (قوله الى تقدير اسم فاعل) أى الى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله اذا ظهر) أى الفعل (قوله والرفع المحكوم عليه به) أى على محل الفعل بالرفع وقوله لايظهر الا فى اسم الفاعل أى فلابد من تقدير الفعل به ثانيا ليظهر الرفع وفيه أن هذا يقتضى أن كل ما لم يظهر فيه الاعراب ولو مفردا لابد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد الى ذلك ولا فارق فالحق أن تقدير الفعل لايحوج الى تقدير شئ آخر كما تقدم (قوله وبعد أما الخ) فى قوة التعليل لقدراى ولا عكس لانه

والمتعلق المنوى اما من قبيل المفرد وهو ما فى (معنى كائن) نحو ثابت ومستقر (أو) الجملة وهو ما فى معنى (استقر) ونحوه والمختار عند الناظم الاول قال فى شرح الكافية وكونه اسم فاعل أولى لوجهين أحدهما ان تقدير اسم الفاعل لايحوج الى تقدير آخر لانه واف بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج الى تقدير اسم فاعل اذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذا ظهر فى موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لايظهر الا فى اسم الفاعل * الثانى أن كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعد أما

واذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عندك فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد لان أما واذا الفجائية لا يليهما فعل
ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد
المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذي دلت على أولويته هو مذهب سيبويه
والآخر مذهب الاخفش
هذا كلامه ولك أن تقول
ما ذكره من الوجهين لا دلالة
فيه لان ما ذكره في الاول
معارض بأن أصل العمل
للفعل وأما الثاني فوجوب
كون المتعلق اسم فاعل بعد
أما واذا انما هو لخصوص
المحل كما أن وجوب كونه فعلا
في نحو جاء الذي في الدار
وكل رجل في الدار فله درهم
كذلك لوجوب كون الصلة
وصفة النكرة الواقعة مبتدأ
في خبرها الفاء جملة على أن
ابن جني سأل أبا الفتح الزعفراني
هل يجوز اذا زيد اضربته
فقال نعم فقال ابن جني
يلزمك ايلاء اذا الفجائية
الفعل ولا يليها الا الاسماء
فقال لا يلزم ذلك لان الفعل
ملتزم الحذف ويقال مثله
في أما فانحذو وظهور الفعل
بعدهما الا تقديره بعدهما
لانهم يغتفرون في المقدرات
ما لا يغتفرون في الملفوظات
سلمنا أنه لا يليهما الفعل
ظاهرا ولا مقدرا لكن
لا نسلم أنه وليهما فيما نحن
فيه اذ يجوز تقديره بعد
المبتدأ فيكون التقدير أما في الدار فزيد استقر وخرجت فاذا في الباب زيد حصل لا يقال ان الفعل وان قدر يظهر
متأخرا فهو في نية التقديم اذ رتبة العامل قبل المعمول لانا نقول هذا المعمول ليس في مركزه لكونه خبرا مقدما
وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ونسب لسيبويه أيضا

بعد أما الخ (قوله واذا الفجائية) في بعض النسخ واذا المفاجأة باضافة الدال الى المدلول (قوله يتعين التعلق باسم الفاعل) اما في أما فلانها مقدرة بأداة الشرط وفعله اعني مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر ايلاؤها الفعل لان اداة الشرط لا يليها من الافعال الا فعل الشرط ثم جوابه واما في اذا فلانها لا يليها الا الاسم على الاصح فرقا بينها وبين اذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع) اى مواضع الخبر كما نبه عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ وفي خبرها الفاء (قوله وجب رد المحتمل) اى ترجح لان الخلاف انما هو في الراجح (قوله لا دلالة) اى معمولا بها فلا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة (قوله معارض بأن الخ) قد يقال يتقوى الاول بأن الاصل في الخبر الافراد (قوله انما هو لخصوص المحل) اى لعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف او الجار والمجرور خبرا وقد يقال ما تعين تقديره في بعض مواضع الخبر لخصوص المحل ارجح مما لم يتعين في بعضها لخصوص المحل (قوله كما أن الخ) تنظير في كون التعين لأمر عارض وقوله كذلك اى لخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف في شرح الكافية من اختصاص التعين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بأن كلام المصنف في الخبر لا في الصلة والصفة لانه لو كان قصده ذلك لقال واما الثاني فممنوع بوجوب تقدير الفعل في نحو جاء الذي الخ (قوله في نحو جاء الذي في الدار) قال ابن يعيش انما لم يجز في الصلة تقدير المفرد على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا اه مغني ولنا فيه بحث اسلفناه في الموصول (قوله وصفة النكرة الخ) فاما قوله

كل أمر مباعد ومداني * فنوط بحكمة المتعالي

فنادر اه مغني (قوله الواقعة مبتدأ) اى او مضافا اليها المبتدأ كما في المثال (قوله على أن ابن جني الخ) هذا رد لقول المصنف في دليله الثاني وبعد أما واذا الفجائية الخ اورده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما واذا الفجائية واللائق العكس كما هو مقرر في آداب البحث (قوله لا يلزم ذلك) اى لزوما مضرا والا فتقدير الفعل بعد اذا في مثاله لا بد منه (قوله اذ يجوز تقديره بعد المبتدا) كان ينبغي ان يقول اذ يجب لما سيأتي انه يجب تأخير الخبر اذا كان فعلا ظاهرا او مقدرا عن المبتدا فان قلت علة امتناع تقديم الخبر الفعلي على المبتدا خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا انما يكون في الملفوظ لا المقدر قلت أعطوا المقدر حكم الملفوظ وان كانت العلة لا توجد في المقدر اجراء للباب على سنن واحد قاله الشمني (قوله ليس في مركزه) أي محله الاصلي بل مقدم فمتعلقه الذي هو ذلك العامل كذلك فالوالي لأما في الحقيقة والرتبة هو المبتدأ (قوله لكونه خبرا) أي بحسب الظاهر أو على أحد الاقوال الثلاثة (قوله وكون الخ)

يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب اليه المصنف (قوله انما يجب حذف المتعلق المذكور) أى
فى قول المصنف * ناوين معنى كائن أو استقر * لكن لا يقيد عمومه المفهوم من هذه العبارة
ليكون لقول الشارح حيث كان عاما فائدة واعترض البعض تبعا لشيخنا على الحصر بأنه قد
يجب حذف المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صمت فيه والامثال نحو الكلاب على البقر أى
أرسل وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصرح
به قوله المذكور (قوله وجب ذكره) أى ان لم يدل عليه دليل كما يؤخذ من التعليل فان دل
عليه دليل جاز حذفه نحو زيد على الفرس أى راكب ومن لى بفلان أى من يتكفل لى به لكن
لا ينتقل الضمير من الخاص الى الظرف ولا يسمى معه الظرف خبرا ولا يكون محله رفعا ذكره
الدماميني (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) أى ذات والتقييد باسم الزمان والجثة
نظر للغالب من أن اسم الزمان انما يفيد الاخبار به عن المعنى لا عن الجثة وأن ظرف المكان
يفيد الاخبار به عن كليهما فان لم يفد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا أو حينا
وبالمكان عن الجثة أو المعنى نحو زيد أو القتال مكانا امتنع هذا محصل ما ذكره الشاطبى قال سم
وهو حسن جدا ومن المعنى الزمان نحو الجمعة اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصلة وما
ذكره المصنف مبنى كما استظهره سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة أما على مذهب من
لا يشترط تجددها فيجوز (واعلم) أن الزمان اذا أخبر به عن المعنى يرفع غالبا ان استغرق المعنى
جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر أى زمن الصوم يوم الخ
وقد ينصب ويجر بفى فان لم يستغرق الجميع أو الاكثر أو كان الزمان معرفة نصب أو جر بفى
غالبا نحو الخروج يوما أو فى يوم والصوم اليوم أو فى اليوم وقد يرفع ومنه الحج أشهر معلومات
وأن ظرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه ان كان المكان
نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ويجوز جانبا فان كان معرفة ترجح نصبه على
رفعه نحو زيد أمامك ودارى خلف دارك بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها
بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفوق ثم
اعلم أنه يجوز رفع اليوم ونصبه اذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كاليوم الجمعة أو السبت
أو العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذى
تذكر به ويتعين الرفع اذا لم يتضمن كالاحد الى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب
ويتعين رفع أسماء الشهور فى نحو أول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم أفاده فى الهمع
وقوله وأن ظرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم عين الخ الظاهر أن اسم المعنى كاسم
العين فى ذلك فتدبر (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل بأحد أمور ثلاثة
الاول أن يتخصص الزمان بوصف او اضافة مع جره بفى كنحن فى يوم طيب أو شهر كذا * الثانى
أن تكون الذات مشبهة للمعنى فى تجددها وقتا فوقتا نحو الرطب شهرى ربيع * الثالث
تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خمر اذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث
ليس فى محله وأن نحو الرطب شهرى ربيع لا يحتاج الى تقدير المضاف لمشابهته للمعنى فيما ذكر
كما قاله الناظم فى تسهيله لكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين
(قوله وغدا أمر) من تتمة المثال ولا شاهد فيه لان الاخبار فيه عن معنى وهذا الكلام قاله

* (تنبيه) * انما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما كما تقدم فان كان استقرارا خاصا نحو زيد جالس عندك أو نائم فى الدار وجب ذكره لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ (ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وان يفد) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فأخبرا) كما فى قولهم الهلال الليلة والرطب شهرى ربيع واليوم خمر وغدا أمر وقوله

أكل عام نعم تحوونه

أى طلوع الهلال ووجود الرطب وشرب خمر واحراز نعم فالاخبار حينئذ باسم الزمان انما هو عن معنى لا جثة

هـذا مـذهب جمـهور البصريين وذهب قوم منهم الناظم فى تسهيله الى عدم تقـدير مضاف نظرا الى أن هذه الاشـياء تشـبه المعنى لحدوثها وقتا بعد وقت وهذا الذى يقتضيه اطلاقه (ولا يجوز الابتداء بالنكره * مالم تفد) كما هو الغـالب فان أفادت جاز الابتـداء بها ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتـداء بالنكرة الا حصـول الفـائدة ورأى المتأخرون انه ليس كل أحد يهتدى الى مواضع الفـائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد مالا يصلح أو معدد لأمور متداخلة والذى يظهر انحصار مقصود ماذكروه فى الذى سيذكر وذلك خمسـة عشر أمرا * الاول أن يكون الخـبر مختصا ظرفا أو مجرورا أو جملة ويتقدم عليها (كعند زيد نمـره) وفى الدار رجـل وقصـدك غلامه انسان قيل ولا دخل للتقديم فى التسويغ وانما هو لما فى التأخير من توهـم الوصـف فان فات الاختصاص نحو عند رجل مال ولانسان ثوب امتنع لعـدم الفائدة * الثانى أن تـكون عامـة اما بنفسـها كاسماء الشرط والاستفهام نحو من يقم أكرمه

امرؤ القيس حين أخـبر بقتل والده (قوله هـذا مذهب جمهور البصريين) الاشارة الى تقـدير المضاف الذى به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم الخ (قوله نظرا الى أن هذه الاشياء تشبه المعنى الخ) الشبه المذكور غير ظاهر بالنسـبة لقولهم اليوم خمر وقوله أكل عام الخ والتقصير من الشارح لان المصنف لم ينظر الى ذلك فى هذه الاشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتدا بالنكره) لان معناها غير معين والاخبار عن غير المعين لا يفيد مالم يقارنه ما يحصـل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية ولا يرد مجىء الفاعـل نكرة مع أنه مخبر عنه فى المعنى لتخصصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خـبرها أى خبر كان نحو قائم رجـل ولم يقولوا بذلك مع انه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحـكم أثر الحكم فيكون الحكم على غـير مختص ولذا اختار الرضى أن الفاعل كالمبتـدا فتأمل والـكلام فى النكرة المخبر عنها كما يرشد اليه التعليل السابق لا التى لها فاعـل أغنى عن الخبر لصحة الابتداء بها وان كانت نـكرة محضة كما سـيأتى عن الدماميني ثم ماذكره مبنى على اشتراط تجدد الفائدة أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقا ويمكن أن يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقا من الاخبار باسم الذات عن الجثة باعتبار الكلام المعتـد به عند البلغاء لا مطلق الـكلام فيكون كلامـه جاريا على القولين (قوله كما هو) أى عـدم الافادة والاحسن أن الـكاف بمعنى لام التعليل لمقدر أى وتخصيص النـكرة بالذكر مع أن الافادة شرط فى الـكلام مطلقا لان الغالب عـدم افادة الابتـداء بالنـكرة (قوله ولم يشـترط سيبويه والمتقدمون الخ) يعنى أنهم لم يعتنوا بتعديد الاماكن التى يسوغ الابتداء فيها بالنـكرة وانما ذكروا ضابطا كليا وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الاخبار عن النكرة دماميني (قوله الا حصول الفائدة) اى علم حصولها اذ نفس الحصول متأخر عن الابتـداء والشرط مقارن قاله الناصر وهو انما يظهر اذا أريد الحصول بالفعـل لا الحصول بالشأن فافهم وفى يس لنا نكرة لا تحتاج الى مسوغ مذ ومنذ (قوله فمن مقل مخـل) فيه أوجه من أظهرها أن من تبعيضية والجار والمجرور خبر مبتدا محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مقـل مخل (قوله انحصار مقصود ماذكروه الخ) قد يتوقف فى اندراج بعض ماذكروه فيما سيذكر ككون النـكرة محصورة بانما فى نحو انما رجل قائم أفاده الدماميـنى (قوله أن يكون الخبر مختصـا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور فى الخـبر الجار والمجرور والمضاف اليـه فى الظرف والمسـند اليه فى الجملة صالحا للاخبار عنه قاله الشمنى (قوله كعند زيد نمره) هى اسم لبردة من صوف تلبسها الاعراب غزى (قوله قيل ولا دخل الخ) قائله ابن هشام فى المغنى ووجه تمريض هذا القول أن المبتـدأ يتخصص بتقديم الخبر كما قيل بذلك فى الفاعـل لانه اذا قيل فى الدار علم أن ما يذكر بعده وهو رجل مثلا موصوف بالاستقرار فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة كما فى الجامى وأقره شيخنا والبعض وقد يقال كان ينبغى حينئـذ الاكتفاء بالتقـديم فى التسويغ وان لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة مع أنه يرد عليه أن اختصاص المبتدا المؤخر بالحـكم أثر الحكم فيكون الحكم على غـير مختص كما مر نظيره فى الفرق بين المبتدا والفاعل ولذا قال غـير واحـد الحق ماقاله ابن هشام فتدبر (قوله فان فات الاختصاص الخ) لم يمثـل لفوات الاختصاص فى الجملة فيوهم كلامه أنها لا تـكون الا مختصـة مع انها قد تـكون غـير

مختصة كما في ولد له ولد رجل كذا ينبغي أن يمثل وأما تمثيل البهوتي بمات في يوم رجل فغير صحيح وان أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لان فيه تقديم الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدا على المبتدا (قوله وما تفعل أفعل) التمثيل به مبني على أن ما مبتدأ والعائد محذوف أي ما تفعله أفعله لا على أن ما مفعول مقدم لتفعل (قوله في سياق استفهام) اعترض بأن الكلام في العموم الشمولي والنكرة في سياق الاستفهام انما يكون عمومها شموليا اذا كان انكاريا كما في الآية التي مثل بها الشارح لانه في معنى النفي لا اذا كان غير انكاري كما في مثال المصنف نعم قد تكون في غير النفي وما في معناه والنهي للعموم الشمولي مجازا فينزل عليه مثال المصنف على أنه لا مانع من جعل الاستفهام في مثاله أيضا انكاريا فلا يكون ثم اشكال فتدبر (قوله وما أحد أغير من الله) الانسب بالمقام جعل ما تميمية لان الكلام في المبتدا في الحال (قوله أن تخصص بوصف) مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدار وامتناع انسان في الدار لوصف المبتدا في الاول وعدمه في الثاني مع أن المعنى متحد فيهما ويمكن الفرق بأن في الاول نكتة الاجمال ثم التفصيل بخلاف الثاني ثم رأيت سم نقل بهامش الدماميني عن شيخه السيد الصفوي ما نصه تحقيق المقام ان العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر أثرها في بعض المواضع وعلى هذا اندفع الايراد لان الحكم بعدم صحة انسان وصحة حيوان ناطق لا لامر معنوي فيهما بل لقاعدة حكموا بها النكتة يظهر أثرها في موضع آخر طردا للباب فافهمه ينفعك في مواضع اهـ (قوله نحو ولعبد مؤمن) وقيل المسوغ معنى العموم وقيل لام الابتداء (قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) الواو للحال فهي مسوغ آخر وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون (قوله شر أهر ذا ناب) اي جعل الكلب هارا أي مصوتا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى) الفرق بين الموصوف تقديرا والموصوف معنى أن استفادة الوصف في الاول من مقدر وفي الثاني من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير او حالية كما في التعجب وقد يصح في المعنوي التصريح بالوصف كما في صورة التصغير فاذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بان الاول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثاني فيه نظر (قوله نحو قائم الزيدان اذا جوزناه) اي حكمنا بجوازه على رأي من لا يشترط اعتماد الوصف على نفي او استفهام وتعقبه الدماميني بأن الكلام في المبتدا المخبر عنه أما الوصف الرافع لمغن عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن ويؤيد تعقبه أن تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة بأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد لا يجري فيه لأن المبتدا هنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس صلوات) مبتدأ وجملة كتبهن الله اي أوجبهن نعت وقوله في اليوم والليلة خبر أو جملة كتبهن خبر وقوله في اليوم والليلة خبر بعد خبر ولا يظهر جعله ظرفا لغوا متعلقا بكتب لاستلزامه كون الكتب في كل يوم وليلة مع أن الكتب في ليلة الاسراء اظهارا وفي الازل قضاء (قوله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) لا يقال المبتدا فيهما معرفة لاضافته الى الضمير لتوغل مثل وغير في الابهام فلا تفيدهما الاضافة تعريفا (قوله العطف بشرط الخ) انما كان العطف بهذا الشرط مسوغا لان حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشئ الواحد فالمسوغ في أحدهما مسوغ في الآخر (قوله يجوز الابتداء به) بأن يكون

وما تفعل أفعل ونحو من عندك وما عندك أو بغيرها وهي الواقعة في سياق استفهام أو نفي نحو أاله مع الله (وهل فتى فيكم فما خل لنا) وما أحد أغير من الله * الثالث أن تخصص بوصف اما لفظا نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك (ورجل من الكرام عندنا) أو تقديرا نحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم أي وطائفة من غيركم بدليل ما قبله وقولهم السمن منوان بدرهم أي منه ومنه قولهم شر أهر ذا ناب أي شر عظيم أو معنى نحو رجيل عندنا لانه في معنى رجل صغير ومنه ما أحسن زيدا لان معناه شئ عظيم حسن زيدا فان كان الوصف غير مخصص لم يجز نحو رجل من الناس جاء في لعدم الفائدة * الرابع أن تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان اذا جوزناه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة (ورغبة في الخير خير) وأفضل منك عندنا اذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف أو جرا نحو خمس صلوات كتبهن الله (وعمل بر يزين) ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود * الخامس العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به

نحو طاعة وقول معروف أى أمثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى

* السادس أن يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة * السابع أن تكون فى معنى الفعل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء نحو سلام على آل ياسين وويل للمطففين ولما يراد بها التعجب نحو عجب لزيد وقوله

عجب لتلك قضية وإقامتى
فيكم على تلك القضية أعجب

ولنحو قائم الزيدان عند من جوزه فيكون فيه مسوغان كما فى نحو وعندنا كتاب حفيظ فقد بان أن منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه وهو الاعتماد * الثامن أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت * التاسع أن تقع فى أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا
محياك أخفى ضوءه كل شارق

وكقوله

الذئب يطرقها فى الدهر واحدة
وكل يوم ترانى مدية بيدى

* العاشر أن تقع بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا أسد بالباب وقوله

حسبتك فى الوغى بردى حروب
إذا خور لديك فقلت سحقا

بناء على أن إذا حرف كما يقول الناظم تبعا للأخفش لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ولا زمان كما يقول الزمخشرى تبعا للزجاج

معرفة أو نكرة مسوغة فتحته أربع صور لكن الشارح اقتصر فى التمثيل على صورتى التنكير لعلم صورتى التعريف بالاولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال من غير القرآن أما طاعة وقول معروف الذى فى قوله تعالى فأولى لهم طاعة وقول معروف فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو أولى او هو خبر وأولى مبتدأ (قوله أن يراد بها الحقيقة) اى الماهية من حيث هى وقال فى شرح الجامع باعتبار وجودها فى فرد غير معين فتعم حينئذ جميع الافراد اذ ليس بعض أولى بالحمل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم اه وأراد بقوله فتعم حينئذ الخ العموم الشمولى لانه المسوغ وفى تفريعه على ارادة الحقيقة فى ضمن فرد ما نظر علم مما أسلفناه وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغى حمله على ارادة الحقيقة فى ضمن كل فرد وكانه قيل كل رجل خير من كل امرأة أى باعتبار حقيقته فلا ينافى أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدعاء) أى لشخص أو عليه (قوله عجب) مبتدأ ولتلك خبر وقضية بالنصب على الحال أو تمييز المفرد والجر على البدلية من تلك والرفع على الخبرية لمحذوف قيل الوجه نصب عجبا بالفعل المحذوف وجوبا كما فى حمدا وشكرا لعدم اطراد الرفع فى مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لان الرفع فيه مسموع بل على المثال (قوله فيكون فيه مسوغان) هما كونه فى معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده وقوله كما فى نحو الخ اى كالمسوغين فى نحو الخ وهما الوصف وكون الخبر مجرورا مختصا مقدما (قوله أن منعه) اى قائم الزيدان (قوله وقوع ذلك) اى معنى الخبر كالتكلم فى المثال (قوله فى أول الجملة الحالية) اى لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيد الماقبلها وعلل فى المغنى افادة الابتداء بالنكرة فى أول الجملة الحالية وبعد اذا الفجائية بان العادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية ولا مفاجأة الاسد مثلا عند الخروج وبه يتضح التعليل الاول (قوله محياك) اى وجهك وقوله كل شارق أى كل كوكب طالع من شرق يشرق شروقا كطلع يطلع طلوعا لفظا ومعنى (قوله الذئب يطرقها الخ) قبله

ترى كت ضأنى تود الذئب راعيها * وأنها لا ترانى آخر الابد

والشاهد فى قوله مدية بيدى فانها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدؤها نكرة والرابط الضمير فى بيدى وروى نصب مدية على أنه مفعول لحال محذوفة أى ممسكا كما فى المغنى أو على أنه بدل اشتمال من الياء كما ارتضاه الدمامينى وناقشه الشمنى بأن بدل الاشتمال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث اشعاره به اجمالا وتقاضيه له بوجه ما وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك والطروق والطرق المجىء ليلا وضمير يطرقها بضم الراء كما فى المصباح وغيره للضأن وقوله واحدة أى مرة واحدة والمدية السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذئب بما ذكره بقوله الذئب يطرقها الخ غير ظاهرة فتأمل (قوله حسبتك فى الوغى الخ) الوغى الحرب وبردى تثنية برد على ماقاله البعض وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جمزى قال وهو البحر وجبل بالحجاز والخور بفتح الخاء المعجمة والواو الجبن وهو مبتدأ خبره الظرف بعده وسحقا بضم السين كما فى القاموس اى بعدا (قوله لا ظرف مكان) وعلى هذين القولين تكون هى الخبر والمسوغ وصفه فى المثال بقوله بالباب وفى البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر فى البيت على القولين

لكون

لكون المبتدا فيه اسم معنى وأما فى المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف زمان لكون المبتدا
فيه اسم عين الآن يقدر مضاف هو معنى أى رؤية أسد أو وجود أسد (قوله ان تقع بعد لولا)
انما كان هذا مسوغا لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدا فيها بالنكرة (قوله
لا ودى كل ذى مقة) بكسر الميم أى هلك كل ذى محبة والهاء عوض من الواو ويقال ومقه يمقه
بالكسر فيهما اى أحبه فهو وامق (قوله أن تقع بعد لام الابتداء) أى لتخصيص مدخولها
بالتأكيد بها (قوله التقدير رجل عندى) وليس التقدير عندى رجل الا على ضعف لان
الجواب يسلك به سبيل السؤال قاله المصنف فى شرح التسهيل قال سم هذا الدليل يقتضى
أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة فى السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله
كقوله كم عمة الخ) أى بناء على ان كم خبرية أو للاستفهام التهكمى فى محل نصب على الظرفية
أو المصدرية مميزها محذوف اى كم وقت او كم حلبة بجر التمييز ان كانت خبرية ونصبه ان كانت
استفهامية وناصبها حلبت وعمة مرفوع بالابتداء ولك صفة عمة وفدعاء صفة خالة والخبر قد
حلبت فيكون فيه مسوغان اما على ان كم استفهامية وعمة بالنصب تمييز لها او خبرية وعمة بالجر
تمييز لها فلا شاهد فى البيت لان كم نفسها على هذين الوجهين هى المبتدأ فى محل رفع خبرها
قد حلبت لا أن المبتدأ ما بعد كم والفدعاء بفاء ودال وعين مهملتين المرأة التى اعوجت
اصابعها من كثرة الحلب ولم يقل فدعاوين قد حلبتا لانه حذف مع كل من الموصوفين ما أثبته
للآخر وحذف خبر احدهما لدلالة خبر الآخر والعشار جمع عشراء كالنفاس جمع نفساء
والعشراء التى اتى عليها من زمن حلبها عشرة اشهر واشار بعلى الى انه كان مكرها على ان
يحلب عشاره امثال عمة جرير وخالته لانه ما عنده ادنى من ذلك (قوله أن تكون مبهمة) اى
مقصودا ابهامها لان البليغ قد يقصده فلا يرد أن ابهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها
فكيف يكون مسوغا (قوله مرسعة) بالسين والعين المهملتين على زنة اسم المفعول تميمة تعلق
على الرسغ مخافة البلاء أو الموت وفى القاموس رسع الصبى كمنع شد فى يده أو رجله خرزا لدفع
العين اه وهو مبتدا وبين ارساغه خبره وهو جمع رسغ عظم بين الكوع والكرسوع وفى قوله
ارساغه تغليب الرسغ على غيره والعسم بفتح العين والسين المهملتين يبس فى مفصل الرسغ
تعوج منه اليد ويبتغى اى يطلب والارنب حيوان معروف وفى الكلام حذف مضاف اى
كعب ارنب لانهم كانوا يعلقون كعب الارنب حفظا من العين والسحر لان الجن تمتطى
الثعالب والظباء والقنافذ وتجتنب الارانب لحيضها ومرجع هذه الضمائر فى بيت قبله عينى
مع زيادة وحذف (قوله وليقس) اى على ما أشير اليه سابقا من الامور المسوغة مالم يقل من
بقية المسوغات والاشارة بالكاف فى قوله كعند زيد نمره الى بقية أمثلة تلك الامور فلا تكرار
أفاده سم (قوله والاصل فى الاخبار أن تؤخرا) اعلم ان للخبر فى نفسه حالتين التقدم والتأخر
والاصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا ولهما ثلاثة احكام وجوب التأخر
وامتناع التقدم والعكس وجواز التأخر والتقدم وهذا هو الأصل من الثلاثة اذ الاصل
عدم الموجب والمانع قاله اللقانى (قوله من حيث انه الخ) حيثية تعليل او تقييد وقوله لما
اى للمبتدا الذى هو اى الخبر له اى خبر له وقوله دال خبر بعد خبر وقوله على الحقيقة اى الذات
اى ذات المبتدا كزيد قائم فقائم يدل على ذات هى ذات زيد وقوله او على شئ من سببه اى

*الحادى عشر أن تقع بعد لولا كقوله
لولا اصطبار لاودى كل ذى مقة
*الثانى عشر أن تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم *الثالث عشر أن تقع جوابا نحو رجل فى جواب من عندك التقدير رجل عندى
*الرابع عشر أن تقع بعد كم الخبرية كقوله
كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشارى
*الخامس عشر أن تكون مبهمة كقوله
مرسعة بين ارساغه
به عسم يبتغى ارنبا
(وليقس) على ما قيل (ما لم يقل) والضابط حصول الفائدة (والاصل فى الاخبار أن تؤخرا) عن المبتدآت لان الخبر يشبه الصفة من حيث انه موافق فى الاعراب لما هو له دال على الحقيقة او على شئ من سببه

علي ذات من الذوات التي تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه ومبنية داره فكل من قائم ومبنية يدل علي ذات تتعلق بزيد وهي ذات أبيه في الاول وذات داره في الثاني والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما اذا كان السببي صفة كزيد غزير علمه وبهذا التحقيق يعلم أنه لا حاجة الى ما تكلفه شيخنا والبعض في تقرير عبارة الشارح (قوله ولما لم يبلغ درجتها في وجوب) اى حالتها المنسوبة في وجوب الخ اى التي هي سبب في وجوب تأخير الصفة وتلك الدرجة والحالة هي ما دونه الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفا وتنكيرا ومتابعته في اعرابه المتجدد ايضا فهي تابعة للموصوف من كل وجه فلما لم يحو الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه وبتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف قوله في وجوب التأخير لاقتضائه أن كلا منهما واجب التأخير لكن درجة الخبر في ذلك احط وأنزل وذلك غير صحيح في نفسه وغير ملائم لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) اى لم يمنعوه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من أن التأخير هو الاصل الراجح وهذا ذكر لاول احوال الخبر الثلاثة جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسيأتيان وبدأ بالاول لانه الاصل من الثلاثة كما مر عن اللقاني ثم بالثاني لانه على الاصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفته الاصل من كل وجه (قوله اذ لا ضررا) الاحسن والانسب بقول المصنف فامنعه حين الخ أن اذ ظرفية لا تعليلية (قوله ومشنوء) أي مبغوض (قوله فان حصل في التقديم ضرر فلعارض) هذا الكلام منه مبني على ان اذ تعليلية وهو خلاف ما رجحناه واللائق على كونها ظرفية أن يقول فان حصل في التقديم ضرر امتنع (قوله فامنعه حين يستوي الجزآن الخ) أي على مذهب الجمهور فقد نقل الدماميني عن قوم منهم ابن السيد انهم أجازوا في نحو صديقي زيد كون زيد مبتدأ أو كونه خبرا ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا الى حصول أصل المعنى فعلم ان في تقديم الخبر على المبتدا هنا خلافا كتقديم المفعول على الفاعل في نحو ضرب موسى عيسى فحصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض من التوقف في ذلك فاحفظه (قوله أي في التعريف والتنكير) أشار الى أنهما اسما مصدرين للتعريف والتنكير وانهما منصوبان بنزع الخافض لان المعنى عليه وان كان مقصورا على السماع اوضح من جعلهما تمييزين محولين عن فاعل يستوي والمراد الاستواء في جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وان كان احدهما اعرف من الآخر قيل هذا ما عليه النحاة وذهب اهل المعاني الى تعين الاعرف للابتداء ولعل المراد بالنحاة جمهورهم لما مر قريبا عن الدماميني ولقول المغني يجب الحكم بابتدائية المقدم من معرفتين متساويتين أو متفاوتتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق ان المبتدأ هو الاعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الاعرف فقط والمعلوم له غير الاعرف عند جهله بالاعرف والمعلوم له عند تساويهما تعريفا اه بايضاح من الشمني ثم قال المغني فان علمهما وجهل النسبة يعني واستويا تعريفا فالمقدم المبتدأ يعني وتقدم أيهما شئت ثم قال ويستثني من المتفاوتتين اسم الاشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتعين للابتداء لمكان التنبيه الا مع الضمير فان الافصح جعله المبتدأ وادخال التنبيه عليه فتقول ها أناذا وسمع قليلا هذا أنا وما حكاه من أن المشتق خبر وان تقدم هو رأى الفخر الرازي قال لانه الدال على المعنى

ولما لم يبلغ درجتها في وجوب
التأخير توسعوا فيه (وجوزوا
التقديم اذ لا ضررا) في ذلك نحو
تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك
فان حصل في التقديم ضرر
فلعارض كما ستعرفه اذا تقرر
ذلك (فامنعه) اى تقديم
الخبر (حين يستوي الجزآن)
يعني المبتدا والخبر (عرفا
ونكرا) اى في التعريف والتنكير

المسند الى الذات والذات هى المسند اليها فيكون الدال عليها هو المبتدأ فاذا قلت زيد المنطلق أو المنطلق زيد فزيد مبتدأ والمنطلق خبره فيهما قال صاحب التلخيص ورد بان المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على أمر نسبى ومسندا قال بهاء الدين السبكى وقد يقال الدال على الوصفية انما هو منطلق أما المنطلق فأل فيه موصول بمعنى الذى فهو فى الجمود والدلالة على الذات كزيد اه وقد يعكر على النقل السابق من أهل المعانى قول المطول والمختصر الذى يقدم ويجعل مبتدأ هو مايعلم المخاطب اتصاف الذات به والذى يؤخر ويجعل خبرا هو مايجهل المخاطب اتصاف الذات به فاذا عرف المخاطب زيدا بعينه واسمه وجهل اتصافه بانه أخوك قلت زيد أخى واذا عرف أن لك أخا وجهل عينه واسمه قلت أخى زيد قال ويتضح هذا فى قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب اه أى لأن الاسود لابد لها من الغاب فيكون معلوما فاعرف ذلك والاستواء فى نوع التنكير بان يكون كل منهما نكرة محضة أو نكرة مسوغة وان اختلف المسوغ فلا يؤثر الاستواء فى جنس التنكير مع كون أحدهما فقط نكرة مسوغة هذا مايدل عليه كلام الشارح وقيل المراد الاستواء فى جنس التنكير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادمى بيان لأن الصفة قرينة لفظية مبينة وهذا أحسن (قوله عادمى بيان) حال من فاعل يستوى والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح أى قرينة الخ (قوله نحو صديقى زيد) فالمجهول للسامع هو الذى يجعل خبرا فى مثل ذلك على مامر (قوله أفضل منك أفضل منى) أى لكونى دونك أو مساويك (قوله لاجل خوف اللبس) علة لامنعه (قوله للعلم بخبرية المقدم) أما فى نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدا والخبر من عدم الاستواء وأما فى نحو أبو حنيفة أبو يوسف فللقرينة المعنوية الدالة على تشبيه أبى يوسف بابى حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا التفات الى احتماله قال فى المغنى اللهم الا أن يقتضى المقام المبالغة (قوله اذا ماالفعل) قال الرودانى مثله اسم الفعل فلا يتقدم فى نحو زيد هيهات اه قيل ومثله الوصف المسبوق بنفى أو استفهام نحو مازيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبتدا بالفاعل لو قدم الخبر وقيل لا يمتنع والفرق أن ضرر اللبس فى الفعل أشد لانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو مايدل عليه قول الشارح سابقا فان تطابقا فى الافراد جاز الامران نحو أقائم زيد وماذاهبة هند (قوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع به مايقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لايهام تقديمه والحالة هذه) أى كون الخبر فعلا فى الصورة فاعلية المبتدا أى فيفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الاسناد لكن حقق السيد كما فى الدمامينى أن الجملة الاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت الا التقوى والمراد بايهام الفاعلية جعلها المتبادرة الى الوهم أى الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختارا وعميرا والاول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول والثانى يحتمل تصغير عمرو وتصغير عمرو ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلى بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدا لانتفاء العلة فيجوز عمرا زيد ضرب (قوله فاعلية المبتدا) أى أو نائبية الفاعل فى نحو زيد ضرب (قوله فتقول قاما الزيدان) فيه ان الالف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين فاللبس

(عادمى بيان) اى قرينة تبين المراد نحو صديقى زيد وأفضل منك أفضل منى لاجل خوف اللبس فان لم يستويا نحو رجل صالح حاضر أو استويا واجدى بيان اى قرينة تبين المراد نحو ابو يوسف ابو حنيفة جاز التقديم فتقول حاضر رجل صالح وأبو حنيفة ابو يوسف للعلم بخبرية المقدم ومنه قوله

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الاباعد

أى بنو أبنائنا مثل بنينا و(كذا) يمتنع التقديم (اذا ماالفعل) من حيث الصورة المحسوسة وهو الذى فاعله ليس محسوسا بل مستترا (كان الخبرا) لايهام تقديمه والحالة هذه فاعلية المبتدا فلا يقال فى نحو زيد قام قام زيد على أن زيدا مبتدأ بل فاعل فان كان الخبر ليس فعلا فى الحس بان يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا وزيد قام ابوه جاز التقديم فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد للامن من المحذور المذكور

الاعلى لغة اكلوني البراغيث وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر لان تقديم الخبرا كثر من هذه اللغة والحمل على الاكثر راجع

قاله في شرح التسهيل وأصل التركيب كذا اذا ما الخبر كان فعلا لان الخبر هو المحدث عنه فلا يحسن جعله حديثا لكنه

قلب العبارة لضرورة النظم
وليعود الضمير على اقرب
مذكور في قوله (اوقصد
استعماله منحصرا) اى وكذا
يمتنع تقديم الخبر اذا استعمل
منحصرا نحو وما محمد الا رسول
انما أنت منذر اذ لو قدم الخبر
والحالة هذه لانعكس المعنى
المقصود ولا شعر التركيب
حينئذ بانحصار المبتدا فان
قلت المحذور منتف اذا تقدم
الخبر المحصور بالا مع الا قلت
هو كذلك الا أنهم ألزموه
التأخير حملا على المحصور بانما
وأما قوله

وهل الاعليك المعول

فشاذ وكذا يمتنع تقديم الخبر
اذا كانت لام الابتداء داخلة
على المبتدا نحو لزيد قائم كما
اشار اليه بقوله (أو كان) اى
الخبر (مسند الذى لام ابتدا)
لاستحقاق لام الابتداء الصدر
وأما قوله

خالى لأنت ومن جرير خاله
ينل العلاء ويكرم الاخوالا

فشاذ أو مؤول وقيل اللام
زائدة وقيل اللام داخلة
على مبتدا محذوف اى
لهو أنت وقيل اصله لخالى
أنت أخرت اللام للضرورة
(أو) مسند المبتدا (لازم
الصدر) كاسم الاستفهام
والشرط والتعجب وكم
الخبرية (كمن لى منجدا) ومن
يقم أحسن اليه وما احسن
زيدا وكم عبيد لزيد ومنه قوله

كم عمة لك ياجرير وخالة * فدعاء قد حلبت على عشارى

حاصل لفظا وأجيب بانه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف نعم لا لبس بحال في نحو قاما أخواك ودعوا الزيدان فلا اشكال في جوازه (قوله الاعلى لغة الخ) راجع لقوله للامن من المحذور المذكور بالنسبة للمثالين الاولين وقوله وليس ذلك أى وجود المحذور المذكور على هذه اللغة (قوله اكثر من هذه اللغة) أى ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لانه خلاف الظاهر ولهذا قالوا في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لابدلان (قوله منحصرا) يروى بكسر الصاد واورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدأ وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أى منحصرا مبتدؤه أى منحصرا مبتدؤه فيه وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر فلا يظهر في الحصر بانما ويروى بفتحها أى منحصرا فيه على الحذف والايصال وهو أقرب من الكسر الى المقصود وان ضعف بان الحذف والايصال سماعي فقد يمنع كونه سماعيا (قوله وما محمد الا رسول) الحصر اضافي وكذا في انما أنت منذر (قوله ولا أشعر الخ) العطف للتفسير (قوله بانحصار المبتدا) أى بالانحصار فيه أى بانحصار الخبر فيه (قوله وأما قوله وهل الخ) وارد على قوله ألزموه التأخير (قوله وهل الاعليك المعول) صدره * فيارب هل الابك النصر يرتجى * ولم يأت به لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجى حال وعليه ففيه الشاهد أيضا وأن يكون يرتجى هو الخبر وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لان المتقدم المحصور فيه معمول الخبر لا الخبر الا أن يقال ماثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر وفيه مالا يخفى وأول الجزء عليهم والاستفهام انكارى بمعنى النفى (قوله فشاذ) ولا يجوز أن يكون المعول فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك لانه حينئذ كالفعل ويمتنع هل الا قام زيد (قوله ينل العلاء ويكرم الاخوالا) خبر من وجزمهما وان كانت من موصولة اجراء لها مجرى الشرطية وحركهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجوز في يكرم الرفع أى وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلو وبالضم والقصر جمع عليا بالضم والقصر والاخوالا مفعول يكرم ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمجهول أى للاخوال هذا ماظهر (قوله أى لهو أنت) ضعف بان الحذف ينافى التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه مامر (قوله لمبتدا لازم الصدر) ومنه ضمير الشان وما أشبهه نحو كلامى زيد منطلق كما في التسهيل (قوله كاسم الاستفهام والشرط الخ) انما وجب تقديمها لانها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم مايدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الامر وينتفى عنه التحير الذى يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام فان قيل فيلزم ان يتقدم كل من زيد أو ضربت اذا قيل زيدا ضربت لانه اذا قدم زيدا تحير السامع فيما بعده أضربت أو أكرمت مثلا واذا قدم ضربت تحير السامع فيما بعده أزيدا أو عمرا مثلا قلت أجاب ابن الحاجب في أماليه بوجوه منها ان هذا لا يمكن ان يكون الا كذلك لانه لابد من تقديم جزء على جزء فهما قدم أحد الجزأين احتمل الآخر كل مايصلح ومنها أن هذا التباس في آحاد أجزاء الكلام وذاك التباس في أنواع الكلام فكان أهم (قوله ومنه قوله كم عمة الخ) أى على رواية جر عمة على أن كم خبرية لانه على رواية النصب

وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف اليهما نحو غلام من عندك وغلام من يقم أقم معه فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر *(تنبيه)* يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم قاله فى شرح الكافية وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (ونحو عندى درهم ولى وطر) وقصدك غلامه رجل (ملتزم فيه تقدم الخبر) رفعا لايهام كونه نعتا فى مقام الاحتمال اذ لو قلت درهم عندى ووطر لى ورجل قصدك غلامه احتمل ان يكون التابع خبر المبتدا وان يكون نعتا له لانه نكرة محضة وحاجة النكرة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها الى الخبر ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو وأجل مسمى عنده و(كذا) يلتزم تقدم الخبر (اذا عاد عليه مضمر * مما) اى من المبتدا الذى (به) اى بالخبر (عنه) اى عن ذلك المبتدا (مبينا يخبر) والمعنى انه يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدا نحو على التمرة مثلها زبدا وقوله

أهابك اجلالا وما بك قدرة على ولكن ملء عين حبيبها

فلا يجوز مثلها زبدا على التمرة ولا حبيبها ملء عين لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد عرفت ان قوله عاد عليه هو على حذف مضاف اى عاد على ملابسه و(كذا) يلتزم تقدم الخبر (اذا يستوجب التصديرا) بأن يكون اسم استفهام أو مضافا اليه (كأين من علمته نصيرا)

تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية فى محل نصب على الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه (قوله ما أضيف اليهما) اى لانه استحق التصدير لاكتسابه الاستفهام والشرط بالاضافة الى اسم الاستفهام واسم الشرط فالشرط والجواب حينئذ للمضاف لا للمضاف اليه كما قاله الناصر وعليه فمن مجردة فى هذه الحالة عن الاستفهام والشرط لخلعهما ذلك على المضاف وظاهره أن الجازم المضاف لا من لكن قال الروداني الظاهر أن الجزم بمن لا بغلام اهـ ومثل ما أضيف اليهما ما أضيف الى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما فى التوضيح (قوله يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء) أى لان الفاء انما دخلت فى الخبر المذكور لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط وبقيت اشياء منها ما اذا كان الخبر جملة طلبية أو مقرونا بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الاهمال أو كان المبتدأ مذ أو منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان عند من اعربهما مبتدأين (قوله وهذا شروع فى المسائل الخ) أل للجنس فانه لم يستوفها كما ستعرفه (قوله ونحو عندى درهم) اعترض بان هذا معلوم من قوله سابقا كعند زيد نمره وأجيب بان ذكره هناك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه (قوله ولى وطر) اى حاجة (قوله فى مقام الاحتمال) أى احتمال كونه نعتا أى احتمالا راجحا لان الاحتمال على الاستواء اجمال ولا محذور فى الاجمال (قوله لانه نكرة محضة) علة لمحذوف اى وكونه نعتا أقرب لانه الخ (قوله ليفيد الاخبار) علة للحاجة لانها بمعنى احتياج (قوله ولهذا) اى لكون وجوب التقديم لدفع ايهام الصفة التى تحتاج النكرة اليها (قوله كذا) أى مثل التزام تقدم الخبر فيما مر يلتزم تقدمه اذا عاد عليه مضمر من المبتدا الذى بذلك الخبر يخبر عنه حال كون الخبر مبينا أى مفسرا للضمير العائد اليه من المبتدا فمبينا حال من الضمير فى به لبيان الواقع ففصل بينه او بين صاحبها باجنبى للضرورة قال ابن غازى هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمر * من مبتدا وما به يصدر

(قوله زبدا) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلا أو بيانا أو مبتدأ أو فاعلا بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفى أو الاستفهام وعلى هذين فمثل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحته اعراب أو بناء وبحث الدمامينى فى تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زبدا بان الخبر الكون المطلق المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كما تذكره مؤخرا لو كان كونا خاصا مثل على الله عبده متوكل ويمكن ان يجاب بان التمثيل بذلك مبنى على ان الظرف هو الخبر فتدبر (قوله أهابك) بكسر الكاف (قوله لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أى وهو غير جائز هنا اتفاقا بخلافه فى نحو ضرب غلامه زيدا فان فيه خلافا والفرق ان ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا فى العامل فى الثانى دون الاول (قوله وقد عرفت) أى من التمثيل (قوله هو على حذف مضاف أى عاد على ملابسه) يستثنى من ذلك ما اذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدا فان أمكن صح تأخير الخبر جوازا نحو عمر اعلمه نافع أو وجوبا نحو عمرا اعلمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع اكثرهم تقديم المفسر وحده فى الصورتين كما فى التسهيل والهمع وأما قول البعض الاولى ابقاء المتن على ظاهره الى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمله (قوله يستوجب) أى يستحق التصدير أى فى جملته فلا يرد نحو زيد أين

وصبيحة أى يوم سفرك (وخبر المبتدا (المحصور) فيه بالا أو بانما (قدم أبدا) على المبتدا (كما انما الاتباع أحمدا) وانما عندك زيد لما سلف * (تنبيه) * كذلك يجب تقديم الخبر اذا كان المبتدأ أن وصلتها نحو عندى أنك فاضل اذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة وأن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ولهذا يجوز ذلك بعد أما كقوله عندى اصطبار وأما أننى جزع يوم النوى فلوجد كاد يبرينى لان ان المكسورة ولعل لا يدخلان هنا اه (وحذف ما يعلم) من الجزأين بالقرينة (جائز كما * تقول زيد) من غير ذكر الخبر (بعد) ما يقال لك (من عندكما) والتقدير زيد عندنا وان شئت صرحت به ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضا بعده قال فى شرح التسهيل ولا يجوز أن يكون التقدير عندى رجل الا على ضعف (وفى جواب كيف زيد قل دنف) بغير ذكر المبتدا (فزيد المبتدأ (استغنى عنه) لفظا (اذ) قد (عرف) بقرينة السؤال

مسكنه (قوله صبيحة أى يوم سفرك) أى ابتداء سفرك لانه المظروف فى الصبيحة ولا ريب انه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويقل فيها الرفع كما علم مما اسلفناه وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل (قوله وخبر المحصور) اى المحصور فيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والايصال (قوله لما سلف) الذى سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بانه لو قدم لانعكس المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بانه لو أخر لانعكس المعنى المقصود فلا بد من تقدير مضاف اى لنظير ما سلف (قوله كذلك يجب تقديم الخبر الخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما عندك فزيد او كان تأخيره يخل بفهم المقصود نحو لله درك فانه لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم اشارة مكان نحو ثم أو هنا زيد (قوله لالتبست) اى خطا فقط فى التباس أن المفتوحة بالمكسورة ولفظا وخطا فى التباسها بأن التى هى لغة فى لعل (قوله ولهذا) اى لكون علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (قوله كاد يبرينى) بفتح ياء المضارعة من بريت القلم اى نحته (قوله لا يدخلان هنا) لان أما لا يفصل بينها وبين الفاء بجملة وان المكسورة مع معموليها جملة وكذا أن بمعنى لعل (قوله ما يعلم) اى بعينه فلا يكفى علمه اجمالا بان يعلم ان فى الكلام حذفا (قوله من الجزأين) اى المبتدا والخبر كما هو موضوع المقام اما المبتدأ الرافع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبى وخرج ايضا فاعل الفعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وان علما واختلف فيما اذا دار الامر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر فقيل الاحسن حذف الخبر لان الحذف تصرف وتوسع والاحق بذلك الخبر فانه يقع مفردا مشتقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولان الحذف اليق بالاعجاز وقيل الاحسن حذف المبتدا لان الخبر محط الفائدة (قوله جائز) اى غير ممتنع فيصدق بوجوب حذف المبتدا وحذف الخبر كما سيأتى تفصيله (قوله كما تقول الخ) لم يقل تقولان ليوافق عندكما لاحتمال ان المجيب احد المسؤلين فقط (قوله لك) كان ينبغى لكما لان المخاطب اثنان وان كان المجيب واحدا (قوله قدر الخبر ايضا بعده) والمسوغ وقوعه فى الجواب سم (قوله ولا يجوز) اى جوازا مستوى الطرفين بل هو خلاف الاولى لانه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال فى ترتيب اجزاء الجملة فقوله الا على ضعف اى خلاف الاولى كما افاده سم والا بمعنى لكن (قوله قل دنف) اى مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما فى القاموس وهو مبنى على أن كيف اسم غير ظرف وانها فى محل رفع أما على قول سيبويه انها ظرف كائن وأن المعنى فى أى حال فيكون الجواب فى صحة مثلا قاله يس وعبارة الدمامينى اعلم أن فى كيف ثلاث عبارات احداها أنها ظرف يستفهم به عن الاحوال فمعناها فى أى حال على أن الظرفية مجازية كما فى زيد فى حالة حسنة وهذه عبارة سيبويه فموضعها عنده نصب دائما الثانية أنها اسم يستفهم به عن الاحوال فمعناها على أى حال وهذه عبارة السيرافى والاخفش فموضعها عندهما رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثالثة أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى والا اتحد هذا القول بالقول الثانى ثم اعترض القول الاول والثانى بأمور ثم قال وأما القول الثالث فلا اشكال عليه البتة ثم ذكر أن كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما فى قول بعضهم انظر الى كيف

يصنع زيد أى الى الحال التى يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها اه ملخصا (قوله هو دنف) قدره ضميرا تبعا للنحاة لئلا يتوهم المغايرة وظاهر قول المصنف فزيد الخ أنه يقدر اسما ظاهرا وهو صحيح (قوله اذا حل لا محل مفرد) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم لمن قال أزيد قائم كذا فى يس عن ابن هشام وهو لا يظهر الا على القول بأن الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بأنها مفهومة من نعم بلا تقديرها ولعل كلام الشارح مبنى على هذا فتأمل (قوله كقوله تعالى واللائى لم يحضن) انما لم يجعل اللائى معطوفا على اللاء قبله وما بينهما خبرا لاقتران الخبر بالفاء وتقدم أن الخبر المقرون بها يجب تأخيره لتنزله من المبتدا منزلة الجواب من الشرط وأيضا لو جاز ذلك لاستدعى جواز زيد قائمان وعمرو مع أنه لا يجوز للقبح اللفظى بخلاف زيد فى الدار وعمرو نقله يس عن ابن هشام وفى استدعاء جواز ذلك جواز زيد قائمان وعمرو نظر للفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر فى الآية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظى بخلافه على أن الذى فى المغنى صحة عدم تقدير شئ فى الآية بالجعل السابق ولا يرد عندى اقتران الخبر بالفاء لان المتقدم عليه تابع المبتدا ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ثم ما درج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدتهن ثلاثة أشهر قول الفارسى ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور وقال فى المغنى والاولى أن يكون الاصل واللائى لم يحضن كذلك لانه ينبغى تقليل المحذوف ما أمكن ولان أصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم نقلا للتكرار (قوله لدلالة الجملة الخ) علة لحذفت بعد تعليله بالعلة الاولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لاختلاف العامل بالاطلاق والتقييد على ما قيل فى نظائره (قوله وبعد لولا) متعلق بحذف أو حتم وتقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا جائز على ما قال التفتازانى انه الحق وقال ابن هشام فى شرح بانت سعاد ان كان المصدر ينحل بأن والفعل امتنع مطلقا والا جاز (قوله الامتناعية) خرج التحضيضية اذ لا يقع بعدها المبتدا كما صرح به الناظم فى قوله وأولينها الفعلا (قوله أى فى غالب أحوالها وهو الخ) أشار بذلك الى دفع الاستشكال بأن الوجوب ينافى الغلبة وحاصله أن الوجوب منصب على الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدا الوجود المطلق وبتعين محل الغلبة يتعين محل الوجوب (قوله للعلم به) علة لاصل الحذف وقوله وسد الخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتى وبكون العلم بالمحذوف علة لاصل الحذف لا لوجوبه لا يرد ما قيل ان العلة التى هى العلم موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينئذ غير واجب حتى يحتاج الى الجواب عنه بأن المراد علم ذلك بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدا لا بقرينة خارجية لانهم لاعتنائهم بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة لا يكتفون فى وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وان مشى على وروده والجواب عنه بهذا البعض مع أن فى الجواب بحثا لانه ان أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه أن القرينة مع المقيد قد تكون من نفس الكلام وان كانت غير نفس لولا كما فى لولا انصار زيد حموه ما سلم ولولا الغمد يمسكه لسالا لدلالة الانصار على الحماية والغمد على الامساك وان أراد الخارجية عن لولا وان كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته ورد عليه أن اعتبار دلالة لولا فى وجوب الحذف دون

والتقدير هو دنف وان شئت صرحت به وقد يحذف الجزآن معا اذا حل لا محل مفرد كقوله تعالى واللائى لم يحضن أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد وهو كذلك لدلالة الجملة التى قبلها وهى فعدتهن ثلاثة أشهر عليها * واعلم أن حذف المبتدا والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف ومنه ما سبيله الوجوب وهذا شروع فى بيانه (وبعد لولا) الامتناعية (غالبا) أى فى غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدا الوجود المطلق (حذف الخبر * حتم) نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض أى ولولا دفع الله الناس موجود فحذف موجود وجوبا للعلم به وسد جوابها مسده

دلالة غيرها من أجزاء الكلام تحكم ولهذا قال سم فى الجواب ما نصه كأنهم اعتبروا فى وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجية عن الكلام اعتناء بالخبر اهـ وان ورد عليه ما ذكرناه فى الشق الاول فتدبر نعم قد يقال سد الجواب مسد الخبر المحذوف اذا كان وجوداً مقيداً أيضا مع أن حذفه غير واجب اللهم الا أن يمنع السد حينئذ فتأمل (قوله وسد جوابها مسده) أى فهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ولا فرق فى ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو ولولا رجال مؤمنون أى لأذن لكم فى الفتح وان لزم فى الثانى حذف العوض والمعوض معا لان القرينة تجعله فى قوة المذكور والمراد بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح (قوله على الوجود المقيد) أى بقيد زائد على أصل الوجود كالمسالمة (قوله لولا قومك حديثو عهد) أى قريبو زمن والخطاب لعائشة وممن روى هذه الرواية البخارى فى كتاب العلم من صحيحه فما نقل عن ابن أبى الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه (قوله وان دل عليه دليل) أى سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك فى جواب هل زيد محسن اليك لولا زيد أى محسن الى لهلكت (قوله لولا أنصار الخ) الدليل قوله أنصار لان شأن الناصر الحماية (قوله وجعل منه قول المعرى الخ) لان شأن الغمد امساك السيف (قوله كل عضب) هو السيف القاطع والغمد غلاف السيف فان قلت عجز البيت يناقض صدره اذ العجز يقتضى عدم السيلان لان جواب لولا ممتنع والصدر يقتضى وجوده لان الاذابة الاسالة وهى ايجاد السيلان والتعبير بالمضارع لاستحضار الصورة العجيبة أو لقصد الاستمرار قلت المراد لولا امساك الغمد له لسال منه فالمنفى سيلان خاص قاله الدمامينى (قوله هو مذهب الرمانى الخ) هذا هو الحق (قوله مطلقا) أى فى كل تركيب (قوله فتقول لولا مسالمة الخ) أى وأما نحو لولا زيد سالمنا ما سلم فتركيب فاسد (قوله فروى بالمعنى) والمشهور فى الروايات لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا أن قومك حديثو عهد ورد بأنه يؤدى الى رفع الوثوق عن جميع الاحاديث أو غالبها على أنه انما يتم لو لم تكن رواة الحديث عربا أما اذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانهم اهـ سم وفى حاشية المغنى للدمامينى أسقط أبو حيان الاستدلال على الاحكام النحوية بالاحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته اياها بالمعنى وكثيرا ما يعترض بذلك على الامام ابن مالك فى استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بانها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لان الاصل عدم التبديل لا سيما والتشديد فى ضبط ألفاظها والتحرى فى نقلها باعيانها مما شاع بين الرواة والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بانها خلاف الاولى وغلبة الظن كافية فى مثل تلك الاحكام بل فى الاحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى فى غير ما لم يدون فى كتب أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح وتدوين الاحاديث وقع فى الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ثم دون ذلك المبدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة فى بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق فى استدلالهم المتأخر اهـ باختصار (قوله وتحنوا المعرى) أى خطؤه ورد تلحينه بورود مثله فى

أما اذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها فان لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم وان دل عليه دليل جاز اثباته وحذفه نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم وجعل منه قول المعرى

يذيب الرعب منه كل عضب
فلولا الغمد يمسكه لسالا

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وذهب الجمهور الى أن الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بناء على أنه لا يكون الا كونا مطلقا واذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ فتقول لولا مسالمة زيد ايانا ما سلم أى موجودة وأما الحديث فروى بالمعنى ولحنوا المعرى

الشعر الموثوق به كقول الشاعر * لولا زهير جفاني كنت معتذرا * وكان يغني الجمهور عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من العمد على أن الاصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده الدماميني (قوله وفي نص يمين) من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله استقر) اظهاره الكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا على حد ما قيل في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده (قوله لعمرك) أي حياتك التزموا فتح عينه في القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وان صح في غيره الفتح والضم أفاده الدماميني (قوله وايمن الله) أي بركته (قوله للعلم به) أي من كون ماذكر نصا في اليمين (قوله نحو عهد الله) انما لم يكن نصا في اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه قاله المصرح وأقره شيخنا والبعض وفيه ان قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل أو مبارك فيه والاقرب عندي ان المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك في اليمين بخلاف عهد الله ويحمل اثبات أهل العربية صراحة العمر في القسم على ظهوره فيه ونفي الفقهاء صراحة عمر الله وعهده على نفي كونه يمينا معتدا به شرعا على الاطلاق بجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا ينعقد به اليمين الا اذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة وبالعهد استحقاقه لايجاب ما أوجبه علينا بخلاف ما اذا أطلق أو نوى بهما ما تعبدنا به لانهما يطلقان على هذا كما رأيته بخط الشنواني نقلا عن سم (قوله على المثال الاول) يعني لعمرك لأفعلن وقوله المثال الثاني يعني أيمن الله لأقومن (قوله وفيه نظر اذ لا يتعين الخ) أجاب سم بانهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال سم ولعل الحذف حينئذ أي حين اذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب اذ لم يسد الجواب مسده اه أي لعدم حلوله محل المبتدا لكن قال الروداني لا يتوقف وجوب حذف المبتدا على ان يسد شئ مسده بخلاف الخبر والفرق ان الخبر محط الفائدة فاعتني بشأنه فشرط في وجوب حذفه ذلك (قوله لمكان لام الابتداء) أي كونها أي وجودها فمكان مصدر ميمي من كان التامة واعترض بانه يجوز كون اللام داخلة على مبتدا مقدر كما قيل في قوله خالي لأنت فوجودها لا ينافي كون مدخولها في اللفظ خبرا وأجيب بان دخول اللام على شئ واحد لفظا وتقديرا أولى من دخولها لفظا على شئ وتقديرا على آخر فالحمل على الاول أرجح مع أن حذف المبتدا ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المغني نقل عن ابن عصفور تجويز الوجهين في المثالين وعن غيره الجزم بانهما من حذف الخبر (قوله عينت مفهوم مع) أي كانت ظاهرة فيه اذ الواو فيما ذكره تحتمل غير المعية كأن يقال كل صانع وما صنع مخلوقان أفاده سم (قوله وما صنع) الاظهر أن ما مصدرية لان الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع (قوله وضيعته) أي حرفته وسميت ضيعة لان صاحبها يضيع بتركها أو لانها تضيع بتركها فان قلت الضمير في ضيعته لا يصح عوده الى كل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا الى رجل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو أيضا فاسد قلت لما كانت كل نائبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدخولها أيضا كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادا فكأنه قيل زيد وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض بان تقدير الخبر مقرونان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع

(وفي نص يمين ذا) الحكم وهو حذف الخبر وجوبا (استقر) نحو لعمرك لأفعلن وايمن الله لأقومن أي لعمرك قسمي وايمن الله يميني فحذف الخبر وجوبا للعلم به وسد جواب القسم مسده فان كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز اثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله لأفعلن وعهد الله على لأفعلن * (تنبيه) * اقتصر في شرح الكافية على المثال الاول وزاد ولده المثال الثاني وتبعه في التوضيح وفيه نظر اذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز كون المبتدا هو المحذوف والتقدير قسمي أيمن الله بخلاف المثال الاول لمكان لام الابتداء (و) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بعد) مدخول (واو عينت مفهوم مع) وهي الواو المسماة بواو المصاحبة (كمثل) قولك (كل صانع وما صنع) وكل رجل وضيعته تقديره مقرونان الا انه لا يذكر للعلم به وسد العطف مسده

المتعاطفين فعله بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا قال الرضى الظاهر ان الحذف غالب لا واجب وأجاب سم بان الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة وان لم يسد مسده من حيث هو خبره اذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشئ مسد المحذوف من كل وجه (قوله فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا) أى ظهورا بأن لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لمجرد التشريك فى الحكم نحو زيد وعمرو متباعدان أو للمصاحبة لا نصا أى ظهورا كما فى بيت الشارح ومثاله لان ظهور المعية فيهما انما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية لان الظاهر فيها يصح الاكتفاء بها فى افادة المعية كما قاله الشنوانى قال ولو قيل كل امرئ والموت أى معه لم يكن كافيا وبذلك التحقيق يعلم ما فى كلام البعض فافهم (قوله لم يجب الحذف) بل يجوز ان دل دليل عليه (قوله يشعب) كيذهب أى يفرق (قوله مستغن عن تقدير خبر الخ) رد بأن كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلتها لان مع ظرف يصلح للاخبار به بخلاف الواو زكريا (قوله وقبل حال) أى مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضربى زيدا مع غضبانه على جعله حالا من ضمير زيد (قوله لا تصلح خبرا) أى بحسب ذاتها كالمثال الاول أو قصد المتكلم كالمثال الثانى ولهذا قال الشارح اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدا فاندفع الاعتراض بان المثال الثانى تصلح الحال فيه للخبرية واعترض الراعى المثال الاول بأنه يصح الاخبار عن الضرب بكونه مسيأ على وجه المجاز وأجيب بان المراد لا تصلح على وجه الحقيقة وقد يقال لا حجر فى المجاز حتى يجب اضمار الخبر ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية الا ان يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم والحاصل أن المثال الاول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازا بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (قوله عن الذى خبره قد أضمرا) أى وان صلحت ان تكون خبرا عن غيره فليس الشرط ان لا تصلح للخبرية أصلا فلهذا قال عن الذى الخ فالقصد منه الاشارة الى ما ذكر لا الى كون الخبر مضمرا لانه معلوم من قوله وقبل حال لان المعنى ويحذف الخبر وجوبا قبل حال وقوله قد أضمر أى قدر (قوله مصدرا) أى صريحا لا مؤولا عند جمهور البصريين ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن ضربت زيدا قائما (قوله فى اسم) أى ظاهر كالعبد والحق فى المثالين أو مضمر كاياه فى قولك العبد ضربى اياه مسيأ وظاهر عبارته عدم اشتراط اضافة المصدر نحو ضرب عمرا قائما وظاهر كلام الرضى اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مضافا للفاعل أو للمفعول أولهما الا أن يقال قصده التعميم فى الاضافة لا لاشتراطها وقوله أولهما أى كما فى تضاربنا أو مضاربتنا فى بعض حواشى الجامى أن نا فى محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول وفى محل جر باعتبار الاضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربى زيدا الشديد قائما ولا شربى السويق كله ملتوتا لغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه الكسائى ووافقه المصنف فى تسهيله اتباعا للقياس (قوله لضمير) بالتنوين وهو الضمير فى اذ كان أو اذا كان ويصح ترك التنوين على أن الاضافة للبيان أن أريد ذو الحال الاصطلاحى الذى هو لفظ الضمير أو حقيقية ان أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (قوله بعده) نعت لحال أى بعد الضمير أو المفسر (قوله اذا جعل منوطا جاريا على الحق) أى جعل حالا من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه

فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما فى نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف قال الشاعر

تمنوا الى الموت الذى يشعب الفتى
وكل امرئ والموت يلتقيان

وزعم الكوفيون والاخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج الى مزيد عليها وعلى ما يليها فى حصول الفائدة كذلك لا تحتاج اليه مع الواو ومصحوبها (وقبل حال لا يكون خبرا) أى ويجب حذف الخبر اذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا (عن) المبتدا (الذى خبره قد أضمرا) وذلك فيما اذا كان المبتدأ مصدرا عاملا فى اسم مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدا أو اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور أو الى مؤول به فالاول (كضربى العبد مسيأ) والثانى مثل (أتم* تبيينى الحق منوطا بالحكم) اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدا

لانه

والثالث نحو أخطب ما يكون الأمير قائما والتقدير اذ كان أو اذا كان مسيأ ومنوطا وقائما فسيأ ومنوطا وقائما نصب على الحال من الضمير فى كان وحذفت جملة كان التى هى الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا لمباينتها المبتدأ اذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالاساءة فان قلت جعل هذا المنصوب حالا مبنى على أن كان تامة فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها لان حذف الناقصة أكثر فالجواب أنه منع من ذلك أمران أحدهما أنا لم نر العرب استعملت فى هذا الموضع الا أسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمنا بأنها أحوال اذ لو كانت أخبار الكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة * الثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كقوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقول الشاعر

خير اقترابى من المولى حليف رضا
وشر بعدى عنه وهو غضبان

فان قلت فالمحوج الى اضمار كان لتكون عاملة فى الحال وما المانع أن يعمل فيها المصدر فالجواب أنه لو كان العامل فى الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد مسد خبره فيفتقر الامر الى تقدير خبر ليصح عمل المصدر فى الحال فيكون التقدير ضربى العبد مسيأ موجود

لانه لو جعل جاريا على المبتدا بان قصد ايقاعه على معنى المبتدا وأرجع الضمير فى الخبر المقدر الى المبتدا وجعل منوطا حالا من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم اضافة اسم التفضيل الى مصدر عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال اذ ليس المفسر حينئذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال الخبرية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية (قوله أخطب ما يكون) أى أخطب كون بمعنى أكوان ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسمح وأخطب من الخطب وهو الشدة أى أشد أحواله قاله بعضهم (قوله والتقدير) أى تقدير ما زاده على متعلق الظرف من المحذوف من هذه المثل ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذى هو حاصل أو حصل مثلا لوضوحه (قوله اذ كان) أى عند ارادة المضى أو اذا كان أى عند ارادة الاستقبال قاله الدماميني والسيوطى وغيرهما وفى الرضى أن اذا هنا للاستمرار كما فى قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض وقال الروداني بقى أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ولو قال يقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لسائر الازمنة بلفظ واحد اه ورأيت بخط الشنوانى أنه اذا أريد الاستمرار يؤتى باذا لانها تأتى للاستمرار (قوله وحذفت جملة كان) أى مع الظرف المضاف اليها وقوله التى هى الخبر فيه مسامحة اذ الخبر اما متعلق الظرف كما هو الاصح أو نفس الظرف المضاف الى تلك الجملة (قوله للعلم بها) أى مع الظرف أى من كون المراد الاخبار عن المصدر أو ما أضيف اليه بالكون مقيدا بحال من أحوال من تعلق به المصدر أو ما أضيف اليه وقوله وسد الحال مسدها أى مع الظرف والحاصل أن الحال قامت مقام اذ كان لان فى الحال معنى الظرفية اذ معنى لقيت زيدا راكبا لقيته فى وقت الركوب واذ كان سد مسد المتعلق الذى هو الخبر فى الحقيقة كسائر بقية الظروف مسد متعلقاتها العامة فالحال سدت مسد الخبر فى الظاهر مباشرة والخبر فى الحقيقة بواسطة (قوله لمباينتها) أى بالذات أو باعتبار قصد المتكلم (قوله الا أسماء منكورة مشتقة) الحصر اضافى أى لا معارف ولا جوامد فلا ينافى مجىء الحال جملة كما سيأتى (قوله لجاز) أى جوازا وقوعيا أن تكون معارف الخ وكون مجيئها منكورة مشتقة أمرا اتفاقيا لا لكون المنصوب حالا بعيد لان الظاهر أن التزامهم التنكير والاشتقاق لا يكون الا لنكتة وأن النكتة كونها أحوالا (قوله مقرونة بالواو) ويجوز أيضا وقوع الاسمية موقعه بلا واو على ما قاله الكسائى وارتضاه المصنف ونقل عن البصريين أيضا فيجوز ضربى زيدا هو قائم (قوله موقعه) أى موقع المنصوب (قوله حليف رضا) أى اذ كنت أو اذا وجدت حليف رضا قاله العينى وبه يعرف أنه لا يتعين لفظ كان بل مثلها ما فى معناها وأن الضمير الذى يفسره معمول المصدر قد يكون بارزا عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أضيف اليه المصدر ولو ضميرا وان لزم عليه كون المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندى أنه يصح أن يكون التقدير اذ كان حليف رضا أى صاحب الارضا بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعلق كل من الحالين حينئذ بالمولى فافهم وحليف الرضا المحالف المعاقد على الرضا (قوله وهو غضبان) هذا هو الشاهد (قوله أن يعمل فيها المصدر) وذلك بأن تجعل حالا من منصوب المصدر لان العامل فى صاحب الحال عامل فيها (قوله لكانت من صلته) أى متعلقاته فحلها قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من أن الشئ لا يسد مسد غيره الا اذا كان فى محله أفاده سم (قوله الى تقدير خبر) أى بعد الحال

وهو رأى كوفى وذهب الأخفش الى ان الخبر المحذوف مصدر مضاف الى ضمير ذى الحال والتقدير ضربى العبد ضربه مسيأ واختاره فى التسهيل وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا وأجازه سيبويه ومنه قوله

ورأى عينى الفتى أباكا
يعطى الجزيل فعليك ذاكا

أما اذا صلح الحال لان يكون خبر العدم مباينته للمبتدا فانه يتعين رفعه خبرا فلا يجوز ضربى زيدا شديدا وشذ قولهم حكمك مسمطا أى حكمك لك مثبتا كما شذ زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا فيما حكاه الأخفش أى ثبت قائما وجالسا ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف اذ كان أو اذا كان لما عرفت من انه لا يجوز الاخبار بالزمان عن الجثة * (تنبيه) * لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدا وعدها فى غير هذا الكتاب أربعة * الأول ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع

اذ لو قدر قبلها لم يصح عمل المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعموله حينئذ كذا قيل وفيه أن الفصل ليس بأجنبي لان الخبر معمول للمبتدا الا أن يجعل كالاجنبي للخلاف فى كونه معموله والمراد تقديره مع عدم ما يسد مسده والا فالخبر مقدر على كل حال (قوله وهو رأى كوفى) أى اعمال المصدر فى الحال وتقدير الخبر بعده رأى كوفى أى وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أى حصر الضرب مثلا فى كونه حال الاساءة ولعل وجه افادة نحو ضربى العبد مسيأ للحصر مشابهة المصدر باضافته المعرف بلام الجنس والمعرف بلام الجنس منحصر فى الخبر فكذا ما شابهه وعلى كلامهم يكون الحذف جائزا لا واجبا لعدم سد شئ مسده (قوله الى ضمير ذى الحال) الاضافة للبيان ان أريد ذو الحال الاصطلاحى الذى هو لفظ الضمير لان صاحب الحال هنا اصطلاحا الضمير وحقيقة ان أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (قوله ضربه مسيأ) بالحال حصل التغاير بين المبتدا والخبر (قوله واختاره فى التسهيل) وكذا ابن هشام فى المغنى لقلة المقدر عليه لان المقدر عليه شيآن والمقدر على الاول خمسة أشياء ولان التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ولان تقدير اذ مع الجملة المضاف اليها لم يثبت فى غير هذا الموضع نعم يلزم عليه حذف المصدر وابقاء معموله والجمهور على منعه (قوله ورأى عينى الخ) رأى مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعوله وأباك بدل أو بيان وقوله يعطى الجزيل حال سد مسد خبر رأى وقوله فعليك ذاكا أى الزم الاعطاء الذى كان عليه أبوك (قوله فانه يتعين رفعه) أى عند عدم قصد المتكلم جعله حالا من ضمير معمول المصدر المستتر فى الخبر فان قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بان يقال ضربى زيدا اذ كان شديدا أو ضربه شديدا كما نقله شيخنا (قوله فلا يجوز ضربى زيدا شديدا) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر اذ لو لم يذكر الخبر رفعا ووقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد الحالية كذا قيل وفيه أن هذه العلة تأتى فى نحو أتم تبيينى الخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فتأمل (قوله وشذ قولهم) أى لاجل حكمهم عليهم وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر فى الخبر قاله المصرح (قوله مسمطا) بضم الميم الاولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة (قوله مثبتا) يعنى نافذا (قوله اى ثبت قائما وجالسا) التقدير فى فاذا زيد جالسا على غير القول بأن اذا الفجائية ظرف مكان أما عليه فلا حذف بل هى الخبر (قوله أن يكون الخبر المحذوف) اى فى زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا (قوله أربعة) بقيت أشياء فى الهمع وغيره منها المبتدأ المخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما فى لا سيما زيد برفع زيد ومنها المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور مبين لفاعل او مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل نحو سقيا لك ورعيا لك فلك خبر مبتدا محذوف وجوبا اليلى الفاعل أو المفعول فى المعنى المصدر كما كان يلى الفعل أى هذا الدعاء لك نقل هذا الثانى الدنوشرى عن الرضى وعندى أنه انما يحتاج اليه اذا كان المجرور ضمير المخاطب كما فى التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص والخطاب بغيره لشخص آخر فى جملة واحدة أما نحو سقيا لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر ان اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق (قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع الخ) قال أبو على انما التزموا فى النعت المقطوع فى المدح والذم والترحم حذف الفعل

أو

في معرض مدح أو ذم أو ترحم * الثاني ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذ اقدر المخصوص خبرا فان كان مقدمًا نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب * الثالث ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمتي لأفعلن التقدير في ذمتي عهد أو ميثاق * الرابع ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمري سمع وطاعة ومنه قوله

وقالت حنان ما أتى بك ههنا
أذو نسب أم أنت بالحي عارف

أي أمري حنان اي رحمة وقول الراجز

شكا الي جملي طول السرى
صبر جميل فكلانا مبتلى

أي امرنا صبر جميل (واخبروا باثنين أو بأكثرا * عن) مبتدأ (واحد) لان الخبر حكم ويجوزان يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر ثم تعدد الخبر على ضربين الأول تعدد في اللفظ والمعنى (كهم سراة شعرا) ونحو وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقوله

من يك ذا بت فهذا بتي
مقيظ مصيف مشتي

وقوله

ينام باحدى مقلتيه ويتقي
بأخرى الاعادي فهو يقظان نائم

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه والثاني تعدد في اللفظ دون المعنى

أو المبتدا في النصب او الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت وقيل للاشعار بانشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا في النداء دماميني بتصرف وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان (قوله في معرض مدح الخ) خرج بذلك ما اذا كان النعت للتخصيص أو للايضاح فانه يجوز ذكر المبتدا وحذفه كما في التصريح وغيره (قوله ما أخبر عنه بمخصوص الخ) انما وجب حذفه لصيرورة الكلام لانشاء المدح أو الذم يجري مجرى الجملة الواحدة (قوله المؤخر) بيان للواقع اذ لا يكون المخصوص خبرا الا اذا أخر (قوله من قولهم في ذمتي الخ) لدلالة الجواب عليه وسده مسده وحلوله محله لان المبتدأ هنا واجب التأخير (قوله في ذمتي عهد) اى متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لانه الذي يستقر في الذمة دنوشري (قوله بدلا من اللفظ بفعله) اى بواسطة لان الاصل أسمع سمعا وأطيع طاعة حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لافادة الدوام وأوجبوا حذف المبتدا اعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية التي هي حالة النصب اذ يجب فيها حذف الفعل أفاده زكريا (قوله وقالت حنان) اى رحمة وأكثر النسخ باسقاط الواو فيكون فيه الثلم وقوله أذو نسب الخ اى ذو قرابة هنا جئت لهم ام لك معرفة بالحي وانما قالت ذلك خوفا عليه من انكار الحي اياه قاله العيني فلفتيه الجمة موهمة انها لا تعرفه (قوله واخبروا باثنين أو بأكثرا) اى مع كون كل مفردا أو جملة أو شبه جملة او مع الاختلاف وفي المغني زعما لفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده في نحو زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو يفعل الخير لعدم افادة الاخبار بالاول وحده ويجوز عنده وعند غيره في نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب اه بتصرف ثم قال وأوجب الفارسي في كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اه وأما نحو زيد يقرأ يكتب فمن تعدد الخبر لا غير (قوله لان الخبر حكم) أى محكوم به (قوله في اللفظ والمعنى) علامة ذلك صحة الاقتصار على كل من الخبرين أو الاخبار كما في الدماميني (قوله سراة) بفتح السين وقد تضم أصلها سرية جمع سري على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل اللام أفعلاء كنبي وأنبياء وتقي وأتقياء وزكي وأزكياء وأما قول شيخنا وشيخنا السيد والبعض كغيرهم لان قياس جمع فعيل فعلاء كشريف وشرفاء فغير مستقيم لان ما قالوه في فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدده من فعيل معتلها وقيل هو اسم جمع (قوله من يك ذا بت) البت الكساء الغليظ المربع ومن شرطية لا موصولة وان زعمها البعض تبعا لصدر كلام العيني المتناقض بدليل يك والمعنى من يك ذا بت فانا مثله لان هذا البت بتي فحذف المسبب وأقام السبب مقامه وقوله مقيظ الخ أى كاف لي قيظا وصيفا وشتاء والقيظ شدة الحر (قوله ينام الخ) الضمير للذئب والذي وقع في الشارح يقظان نائم لكن المروى الذي يدل عليه بقية القوافي من القصيدة يقظان هاجع أي نائم والشاهد في قوله فهو يقظان نائم فان الخبر فيه تعدد لفظا ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبني على ان المراد يقظان من وجه نائم من وجه ولك أن تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على ان المراد بين اليقظان والنائم اي جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم (قوله يجوز فيه العطف) اى بالواو وغيرها بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون الا بالواو

وضابطه أن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا نحو هذا حلو حامض اى مز وهذا أعسر يسر أى أضبط وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافا لابى على هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية وزاد ولده فى شرحه نوعا ثالثا يجب فيه العطف وهو ان يتعدد الخبر لتعدد ماهوله اما حقيقة نحو بنوك كاتب وصائغ وفقيه وقوله

يداك يد خيرها يرتجى
وأخرى لأعدائها غائظه

واما حكما كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فى الاموال والاولاد واعترضه فى التوضيح فمنع ان يكون النوع الثانى والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله ان قولهم حلو حامض فى معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدا وأن نحو قوله

يداك يد خيرها يرتجى
وأخرى لأعدائها غائظه

فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر وأن نحو أنما الحياة الدنيا لعب ولهو الثانى تابع لا خبر قلت وفى هذا الاعتراض نظر أما ما قاله فى الاول فليس بشئ اذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه لانه انما جعله متعددا فى اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر وأما الثانى فهو أن كون يداك ونحوه فى قوة مبتدأين لا ينافى كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا اذ النظر الى كون المبتدا واحدا أو متعددا انما هو الى لفظه لا الى معناه وهو واضح لا خفاء فيه وأما قوله فى الثالث ان الثانى يكون تابعا لا خبرا فانا نقول لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا اذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على خبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما أن المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدا مبتدأ أو غير ذلك وهو أيضا ظاهر

بالحد

أفاده شيخنا السيد (قوله وضابطه الخ) هذا صادق بنحو هذا أبيض أسود للابلق مع أن الرضى صرح بجواز العطف فيه الا أن يراد عن المبتدا كلا أو بعضا فيخرج نحو هذا المثال (قوله أن لا يصدق الاخبار الخ) ولهذا قال بعضهم اطلاق الخبر على كل واحد مجاز من اطلاق ما للكل على الجزء (قوله اى مز) يعنى أن الموجود فى الرمان هو المزازة وهى كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى هنا كالمعنى فى زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين اذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فى زيد قاله الناصر اللقانى (قوله اى أضبط) اى فى العمل لكونه يعمل بكلتا يديه وكان عمر بن الخطاب كذلك ولا يقال أعسر أيسر كما فى الصحاح (قوله لا يجوز فيه العطف) أى نظرا للمعنى لان الخبرين فى المعنى شئ واحد والعطف يقتضى خلاف ذلك (قوله خلافا لابى على) فانه أجاز العطف نظرا الى تغاير اللفظ (قوله وزاد ولده) أى على ما فى شرح الكافية فلا ينافى انه تابع فى هذه الزيادة لابيه فى شرح التسهيل (قوله لتعدد ماهوله) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحو هم سراة شعراء لان تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدا لان كلا من أفراد المبتدا فيه متصف بأنه سرى شاعر بخلاف نحو بنوك الخ فانه لم يتصف كل من البنين بالاوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدا (قوله يداك يد الخ) يد خبر المبتدا وأخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له (قوله واما حكما الخ) انما كان التعدد حكميا فى الآية لكون المبتدا المفرد ذا أقسام فجعل فى حكم الجمع الدال على الافراد (قوله أنما الحياة) أى حالها (قوله واعترضه) أى ماذكر من النوعين الثانى والثالث والمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد الخبر على تعدده لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى وابن الناظم لا يقصره على ذلك (قوله وأن يتوسط بينهما مبتدا) كما يمتنع توسط المبتدا بينهما يمتنع تأخر المبتدا عنهما فلا يجوز حلو حامض الرمان نقله صاحب البديع عن الاكثر كما فى الهمع فقول البعض بعد عزوه الى بعضهم ولا وجه له لا يسمع (قوله فى قوة مبتدأين الخ) انما رد بهذا مع امكان الرد بأن الثانى تابع كما فعل فى الآية لان هذا الذى ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحا بخلاف كونه تابعا فانه يرفع التعدد اصطلاحا فقط أفاده الناصر (قوله الثانى تابع) اى الثانى منه تابع فالرابط محذوف وانما لم يرد بكون المبتدا فى قوة مبتدآت لتعدده حكما كما فعل فيما قبله مع أنه اقوى فى رفع تعدد الخبر كما مر لان تعدد المبتدا فى الآية خفى لكونه حكميا فلم يعرج عليه فى الرد لذلك فافهم (قوله وفى هذا الاعتراض) أى الاعتراض المذكور على النوعين (قوله وأما الثانى) أى دفع ما قاله فى الثانى * (فائدة) * فى البحر المحيط للزركشى قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثوانى بل يتعين اعرابها صفة لما يلزم على الاول من استقلال كل جزء

بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون حلو حامض خبرين وأوجب الاخفش ان يكون حامض صفة والجمهور القائلون ان كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله فى نحو الانسان حيوان ناطق لان حلو حامض ضدان فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالا بخلاف الانسان حيوان ناطق اه ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدا وهو قسمان أحدهما أن يجرد كل من المبتدآت عن اضافته لضمير ما قبله و يؤتى بعد خبر المبتدا الاخير بالروابط نحو زيد عمرو هند ضاربته فى داره من أجله والمعنى هند ضاربة عمرو فى داره من أجل زيد الثانى أن يضاف كل من المبتدآت غير الاول لضمير ما قبله نحو زيد عمه خاله أخوه قائم والمعنى أخو خال عم زيد قائم (قوله لان نسبته) اى الخبر من المبتدا اى الى المبتدا نسبة الفعل من الفاعل اى كنسبة الفعل الى الفاعل يعنى أن الخبر بالنسبة الى المبتدا كالفعل بالنسبة الى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع منها الفعل الا لمقتض كافادة التسبب فى نحو قام زيد فدخل عمرو فاندفع الاعتراض بان الفعل يقترن بالفاء كما فى هذا المثال هذا ملخص ما قاله البعض والاقرب عندى فى تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل وان يجعل المعنى أن نسبة الخبر الى المبتدا كنسبة الفعل الى الفاعل فى أن كلا نسبة محكوم به الى محكوم عليه فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء فان قلت هذا التقرير يؤدى الى جواز فقائم زيد لعدم الفصل بين المبتدا والخبر قلت رتبة المبتدا التقديم فالفصل حاصل تقديرا فافهمه فانه نفيس (قوله يشبه أدوات الشرط) اى اسماءه أى فى العموم (قوله فيقترن خبره بالفاء) أى ان تأخر عن المبتدا فان سبقه نحو له درهم الذى يأتينى وجب ترك الفاء لان الجواب انما يقترن بالفاء اذا تأخر (قوله اما وجوبا وذلك بعد أما) كان ينبغى اسقاط هذا القسم لان اقتران الخبر فيه بالفاء لاجل أما المتضمنة معنى الشرط لا لشبه المبتدا باداة الشرط (قوله وذلك) أى المبتدأ الذى يقترن خبره بالفاء جوازا اما موصول الخ وجملة صوره خمس عشرة صورة موصول بفعل لا حرف شرط معه موصول بظرف موصول بجار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف الى الموصول أو الموصوف المذكورين وتحته ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحته ثلاث صور وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافا الى غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله أو موصوف بغير ماذكر نحو

كل أمر مباعد أو مدانى * فنوط بحكمة المتعالى

قيل ومنه حديث كل أمر ذى بال الخ وفيه بحث أبديته فى رسالتى الكبرى فى البسملة (قوله لا حرف شرط معه) فلو كان معه حرف شرط نحو الذى ان يأتنى أكرمه مكرم امتنعت الفاء لانها انما دخلت فى الخبر لشبه المبتدا بالشرط وهو هنا منتف اذ لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخولها فى هذا أيضا وخرج بقوله بفعل أو ظرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذى أبوه محسن فمكرم خلافا لابن السراج ولا القائم فزيد أو فاضربه خلافا للناظم فى تسهيله فانه صرح فيه بجوازه ومثل له فى شرحه بقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وجعل الجمهور الخبر محذوفا أى مما يتلى عليكم حكم السارق وكان على الشارح ان يزيد وأن لا يكون

(خاتمة) حق خبر المبتدا أن لا تدخل عليه فاء لان نسبته من المبتدا نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف الا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء اما وجوبا وذلك بعد أما نحو وأما ثمود فهديناهم وأما قوله

أما القتال لا قتال لديكم

فضرورة واما جوازا وذلك اما موصول بفعل لا حرف شرط معه

أو بظرف واما موصوف بهما أو مضاف الى أحدهما واما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة نحو الذى يأتينى أو فى الدار فله درهم ورجل يسألنى أو فى المسجد فله بر وكل الذى تفعل فلك أو عليك وكل رجل يتقى الله فسعيد والسعى الذى ٢١٢ تسعاه فستلقاه فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لانتفاء شبه الشرط وكذا لو عدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط واذا دخل شئ من نواسخ الابتداء على المبتدا الذى اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ان لم يكن ان أو أن أو لكن باجماع المحققين فان كان الناسخ ان وأن ولكن جاز بقاء الفاء نص على ذلك فى ان وأن سيبويه وهو الصحيح الذى ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهبا ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم واعلموا أنما غنمتم من شئ فأن لله خمسه قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثال ذلك مع لكن قول الشاعر

بكل داهية ألقى العداء وقد يظن أنى فى مكرى بهم فزع
كلا ولكن ما أبديه من فرق فكى يغروا فيغريهم بى الطمع

وقول الآخر

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وروى عن الاخفش انه منع دخول الفاء بعد ان وهذا عجيب لان زيادة الفاء فى الخبر على رأيه جائزة وان لم يكن المبتدا يشبه أداة الشرط نحو زيد فقائم فاذا دخلت ان على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء فى الخبر أحسن وأسهل من وجودها فى خبر زيد وشبهه وثبوت هذا عن الاخفش مستبعد والله أعلم

مصدرا بعلم استقبال ولا بقد ولا بما النافية أو بقول موصول بفعل صالح للشرطية كما فى التسهيل ليفيد اشتراط ماذكر (قوله أو بظرف) المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما يدل عليه تمثيله بالجار والمجرور (قوله واما موصوف) أى اسم منكر موصوف وقوله بهما أى بواحد من الفعل والظرف (قوله أو مضاف الى أحدهما) أى الموصول والموصوف المذكورين بأقسامهما * واعلم ان المضاف الى الموصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها لجميع فيجوز غلام الذى عندك فله درهم معه وأما المضاف الى النكرة الموصوفة بما ذكر فيشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها فقول الشارح وكل الذى تفعل الخ ذكر كل فيه ليس قيدا وقوله وكل رجل يتقى الله الخ ذكر كل فيه قيد معتبر قاله شيخنا السيد (قوله بشرط قصد العموم) قيد فى جميع ما قبله ولو حذف لفظ قصد كما فى قوله فلو عدم العموم وكما فى قول التسهيل عام لكان أخصر لعدم الحاجة لذكره بل لا حاجة كما قاله الدماميني الى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسئلة المبتدأ المشبه لاسم الشرط فى العموم (قوله واستقبال معنى الصلة) يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فيشمل نحو وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط الفاء فى قراءة نافع وابن عامر همع (قوله فلو عدم العموم) وعدمه اما بتقييد الصلة أو الصفة كالسعى الذى تسعاه فى الخير ستلقاه وكل رجل يأتينى فى المسجد له كذا واما بتقييد الموصوف نحو كل رجل كريم يأتينى له كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لان ماذكر من الامثلة لم يعدم فيه العموم بل قل فان قيل المراد بعدم العموم قلته لا عدمه رأسا قلت لا وجه لارادة ذلك لان قلة العموم لا تخرج المبتدا عن شبه اسم الشرط لانها توجد فيه نحو من يقم فى المسجد فله درهم فتأمل (قوله وكذا لو عدم الاستقبال) نحو الذى زارنا أمس له كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضا تمسكا بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله وأول على معنى وما يتبين اصابته اياكم قاله الدماميني (قوله الذى اقترن خبره بالفاء) أى الذى يجوز اقتران خبره بالفاء وقوله أزال الفاء أى أزال جواز دخولها وليس المراد أن النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فأزالتها كما نبه عليه الدماميني لكن هذا التأويل مع كونه غير ضرورى يأباه قول الشارح بعد جاز بقاء الفاء وكون المراد جاز بقاء جواز الفاء لا يخفى ما فيه وانما أزال الناسخ جواز الفاء لزوال شبه المبتدا بالشرط بدخول الناسخ لان اسم الشرط لازم التصدر فلا يعمل فيه ما قبله وهنا تقدم على المبتدا الناسخ وعمل فيه (قوله جاز بقاء الفاء) أى لانها ضعيفة العمل اذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ولهذا اجاز العطف معها بالرفع على الاسم مراعاة لمحل الابتداء بخلاف بقية أخوات ان فانها قوية فى العمل لتغييرها المعنى (قوله قل ان الموت الخ) كان الانسب تقديمه على ما قبله لتتصل أمثلة ان المكسورة بعضها ببعض وقد يوجه تأخيره بانه من الموصوف بالموصول وهو آخر الاقسام فى كلامه سابقا (قوله من فرق) أى خوف وبابه فرح (قوله فوجود الفاء فى الخبر) أى خبر المبتدا المشبه لاسم الشرط وقوله أحسن وأسهل لعل الاحسنية

من جهة المعنى والاسهلية من جهة اللفظ والله تعالى أعلم

(كان وأخواتها)

أى نظائرها فى العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية وأفرد كان بالذكر اشارة الى أنها أم الباب ولذا اختصت بزيادة أحكام وانما كانت أم الباب لان الكون يعم جميع مدلولات أخواتها ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعل لا فعيل ولا بكسرها لمجيء المضارع على يفعل بالضم لا الفتح (قوله ترفع كان المبتدا) أى تجدد له رفعا غير الاول الذى عامله معنوى وهو الابتداء وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وأل فى المبتدا للجنس فان منه مالا تدخل عليه كلازم التصدر الاضمير الشأن ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ومالا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن كذا فى الهمع والتصريح وغيرهما (قوله ويسمى اسمالها) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لان زيدا فى كان زيد قائما اسم للذات لا للكان والافعال لا يخبر عنها الا أن يقال الاضافة لادنى ملابسة والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أى الخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا (قوله وقال الكوفيون) أى ما عدا الفراء فانه موافق للبصريين ورد مذهبهم بانه يلزم عليه ان الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له وأما الرد عليهم بان العامل اللفظى أقوى من المعنوى فلا ينهض عليهم وان أقره البعض واقتصر عليه لان العامل فى المبتدا عندهم ليس معنويا بل هو لفظى وهو الخبر وتظهر ثمرة الخلاف فى كان زيد قائما وعمرو جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لان العامل واحد كذا ظهر لى فاحفظه (قوله باق على رفعه الاول) فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) أل فيه أيضا للجنس فان منه مالا تدخل عليه كالخبر الطلبى فلا يقال كان زيد اضربه والانشائى فلا يقال كان عبدى بعتكه على قصد الانشاء لان هذه الافعال ان كانت خبرية فهى صفات لمصادر أخبارها فى الحقيقة اذ معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى ومعنى أصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى وقت الصبح وقس على هذا سائرها وكون الخبر طلبيا أو انشائيا ينافى حصوله فى الماضى فيناقض آخر الكلام أوله وان كانت غير خبرية فان توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بطلبها عن طلب أخبارها اذ الطلب فيها طلب فى أخبارها تقول كن قائما أى قم وهل تكون قائما أى هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل تكون هل تقوم وأما قوله

وكونى بالمكارم ذكرينى فذكرينى فيه بمعنى تذكرينى وان اختلف الطلبان كان يكون احدهما أمرا والآخر استفهاما نحو كونى هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر فى حالة واحدة وهو محال أفاده الرضى وكالخبر الفعلى الماضوى فى صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها لدلالتها على اتصال الخبر بزمن الاخبار والماضى على انقطاعه فيتنافيان وهذا متفق عليه وكالخبر المفرد المضمن معنى الاستفهام فى دام وليس والمنفى بما على الاصح فلا يقال لا أكلمك كيف مادام زيد ولا أين مازال زيد ولا أين مايكون زيد ولا أين ليس زيد وجوزه الكوفيون بخلاف المنفى بغير ما وغير المنفى نحو أين لا يزال زيد وأين كان زيد كذا فى الهمع وغيره قال الدمامينى نقلا عن غيره ينبغى أن تكون

(كان وأخواتها)
(ترفع كان المبتدا) اذا دخلت
عليه ويسمى (اسما) لها
وقال الكوفيون هو باق على
رفعه الاول (والخبر تنصبه)

ان كذلك لان لها الصدر بدليل انها تعلق نحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا ثم ذكر أن لا فى
جواب القسم كذلك وسيأتى ايضاحه فى باب ظن وأخواتها وعلة المنع كما فى الدماميني ازدحام
اثنين على طلب الصدرية فى المنفى بما ولزوم تأخير ماله الصدر او تقدم معمول الصلة فى دام
ولزوم تقديم خبر ليس عليها فى ليس والصحيح منعه قال الدماميني و يوافق نقل الجواز عن
الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما النافية لا تلزم الصدر (قوله باتفاق) أى وان
اختلفوا فى نفس المنصوب فقال الفراء هو شبيه بالحال و بقية الكوفيين حال حقيقة وعلى
مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبيه بالمفعول وهو الصحيح
لوروده باطراد معرفة وجامدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بانه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع
جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا فاجيب عنه بان المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفى
التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الاصح انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم
مفرد قاله الدماميني (قوله وكـكان فى ذلك) أى فى العمل المذكور لا فى المعنى ومعنى كان
اتصاف المخبر عنه بخبرها أى بمدلول خبرها التضمنى وهو الحدث فى زمان صيغتها (قوله
ومعناها) أى مع معمولها لان معناها وحدها مطلق حدث فى زمان ماض نهارى وقوله
بالخبر أى بمدلوله التضمنى وقوله نهارا اى ماضيا ومثل ذلك كله يقال فيما بعده (قوله ومعناها
التحول الخ) أى فهى موضوعة له وأما استفادة التحول من غيرها فلدلالة الفعل على التجدد
والحدوث فبطريق اللزوم لوضوعها لحصل الفرق أفاده سم (قوله وليس) أصلها عند
الجمهور ليس بكسر العين خفف بالسكون لثقل الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لانه
جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لانه أسهل من القلب ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة
الفتح بل كان يلزم القلب ولو كانت بالضم لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من
قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين وحكى الفراء لست بكسر اللام كذا فى
الهمع مع زيادة من الدماميني * (فائدة) * ذكر فى التسهيل أن ليس تختص بجواز الاقتصار على
اسمها وحذف خبرها قال الدماميني حكى سيبويه ليس أحد أى هنا اه وقد بسط المسئلة
صاحب الهمع فقال قال أبو حيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا
حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلانه يشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه
جواز الحذف لانه ان روعى أصله وهو خبر المبتدا جاز حذفه أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول
فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه فى معناه اذ القيام مثلا كون من أكوان
زيد والاعواض لا يجوز حذفها قالوا وقد يحذف فى الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه
لقرينة اختيارا وفصل ابن مالك فمنعه فى الجميع الا ليس فاجاز حذف خبرها اختيارا ولو
بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا والى هذا ذهب الفراء أيضا اه وكتب
سم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا يخالف ما يأتى فى نحو ان خيرا فخير من أن خبر
الاول اسم كان المحذوفة مع خبرها فقد جوزا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذاك
أو بحذف الخبر وحده فليحرر اه (قوله وهى عند الاطلاق) خرج نحو ليس خلق الله مثله
فهى فى هذا للماضى واسمها ضمير الشأن ونحو الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهى فى هذا
للمستقبل (قوله لنفى الحال) اى لانتفاء الحدث فى الحال ويرد عليه أنه فعل ماض وزمن الفعل

باتفاق ويسمى خبرها (ككان
سيدا عمر) فعمر اسم كان
وسيدا خبرها و(ككان) فى
ذلك (ظل) ومعناها اتصاف
المخبر عنه بالخبر نهارا و(بات)
ومعناها اتصافه به ليلا
و(أضحى) ومعناها اتصافه
به فى الضحى و(اصبحا) ومعناها
اتصافه به فى الصباح و(امسى)
ومعناها اتصافه به فى المساء
(وصار) ومعناها التحول من
صفة الى صفة و(ليس)
ومعناها النفى وهى عند
الاطلاق لنفى الحال وعند
التقييد بزمن بحسبه

و(زال) ماضى يزال و(برحا) و(فتئ وانفك) ومعنى الاربعة ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكا
وما برح عمرو أزرق العينين وكل هذه الافعال ما عدا الاربعة الاخيرة تعمل بلا شرط (وهذى الاربعه) الاخيرة
لا تعمل الا بشرط كونها (الشبه نفى) والمراد به النهى والدعاء (أو لنفى متبعه) سواء كان النفى لفظا نحو ما زال زيد قائما ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وقوله

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز
كل ذى عفة مقل قنوع

أو تقديرا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله

فقلت يمين الله أبرح قاعدا
ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

ولا يحذف النافى معها قياسا الا فى القسم كما رأيت وشذ قوله

وأبرح ما أدام الله قومى
بحمد الله منتطقا مجيدا

أى لا أبرح ومثال النهى قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو
ت فنسيانه ضلال مبين

ومثال الدعاء قوله

الا يا اسلمى يا دارمى على البلى
ولا زال منهلا بجرعائك القطر

(ومثل كان) فى العمل المذكور (دام مسبوقا بما) المصدرية الظرفية (كأعط ما دمت مصيبا درهما) أى مدة دوامك مصيبا

* (تنبيه) * مثل صار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الافعال وذلك عشرة وهى آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح كقوله

وبالمخض حتى آض جعدا عنطنطا * اذا قام ساوى غارب الفحل غاربه

وفى الحديث لا ترجعوا بعدى كفارا وقوله

وكان مضلى من هديت برشده * فلله مغو عاد بالرشد آمرا

الماضى ماض ويمكن أن يجاب بان مخالفتها لسائر الافعال فى الدلالة على المضى عارض نشأ من شبهها الحرف فى الجمود وفى المعنى (قوله ماضى يزال) احترازا عن زال ماضى يزيل بفتح أوله فانه تام متعد بمعنى ماز وعن زال ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب ومصدر الاول الزيل ومصدر الثانى الزوال ولا مصدر للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كما فى التصريح وغيره (قوله وفتئ) بتثليث التاء وأفتأ همع (قوله ومعنى الاربعة) أى مع النفى (قوله ما يقتضيه الحال) أى ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال زيد أزرق العينين ما زال الله محسنا أولا نحو ما زال زيد ضاحكا (قوله وهذى الاربعه) أى موادها فاندفع ما قيل ان هذه الاربعة أفعال ماضية والنهى لا يدخل على الماضى (قوله الا بشرط الخ) لان المقصود من الجملة الاثبات والاربعة متضمنة للنفى ونفى النفى اثبات (قوله والمراد به النهى والدعاء) ظاهر اطلاقه الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندى وان نقل المصرح عن الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ـت لكم خالدا خلود الجبال

بناء على ورود لن للدعاء كما فى البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل فى كل قيل ومثلهما الاستفهام الانكارى (قوله ليس ينفك الخ) ليس اما مهملة واما عاملة واسمها ضمير الشأن وجملة ينفك الخ خبرها وكل اسم ينفك وذا غنى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخرا لان الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد عموم السلب فتأمل (قوله يمين الله) خبر لمبتدا محذوف أى قسمى أو هو المبتدا والمحذوف الخبر والاوصال جمع وصل وهو العضو (قوله معها) أى مع الافعال الاربعة (قوله الا فى القسم) أى بشرط كون الفعل مضارعا والنافى لا كما فى التصريح وغيره (قوله منتطقا مجيدا) أى صاحب نطاق وجواد وهما خبران لأبرح بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر فى هذا الباب أو الثانى نعت للاول بناء على مقابله (قوله مى) قال فى التصريح هو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم اه وكأنه قصد الرد على العينى فى قوله ومى ترخيم مية اه ومن يتبع كلام ذى الرمة نظما ونثرا وجده يسمى محبوبته بهما وقوله على البلى أى منه وهو بكسر الباء من بلى الثوب كرضى اذا صار خلقا والجرعاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد الانهلال الغير المضر بقرينة الدعاء لها فلا اعتراض (قوله دام) أى الناقصة أما التامة كما فى ما دامت السموات والارض فلا تعمل العمل المذكور (قوله الظرفية) أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يعجبنى ما دمت صحيحا أى دوامك صحيحا فدام تامة بمعنى بقى وصحيحا حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله كأعط الخ) أى كأعط المحتاج درهما ما دمت مصيبا ففى الكلام تقديم وتأخير وحذف (قوله ما دمت) أصله دومت بضم الواو لنقله من باب فعل المفتوح العين الى المضموم عند ارادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو الى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله مثل صار فى العمل) أى على خلاف فى ذلك (قوله وبالمخض) أى وربيته أى ذلك البعير بالمخض

وفى الحديث فاستحالت غربا ومن كلام العرب أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة وقال بعضهم
وما المرء الا كالشهاب وضوئه ١٦ ٢ ٭ يحور رمادا بعد اذ هو ساطع وقال الله تعالى ألقاه على وجهه فارتد بصيرا وقال امرؤ القيس

وبدلت قرحا داميا بعد صحة
فيالك من نعمى تحولن أبؤسا

وفى الحديث لرزقتم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا وحكى سيبويه عن بعضهم ماجاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ماصارت فالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ وفى جاءت ضمير يعود الى ما وأدخل التأنيث على ما لانها هى الحاجة وذلك الضمير هو اسم جاءت وحاجتك خبر والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت أبوابا وسيرت الجبال فكانت سرابا وقوله

بتيهاء قفر والمطى كأنها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ونحو ظل وجهه مسودا وهو كظيم وقوله

ثم أضحوا كأنهم ورق جف
فألوت به الصبا والدبور

وقوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر

وقوله

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا
أخنى عليها الذى أخنى على لبد

قال فى شرح الكافية وزعم الزمخشرى أن بات ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه
(وغير ماض) وهو المضارع والامر

وهو بالمعجمتين اللبن الخالص والجعد يطلق على معان منها الكريم والبخيل وكثير الوبر والغليظ كما فى القاموس وأنسبها هنا الاخير ان فعلم مافى قول البعض الجعد الكريم كما فى القاموس والمراد به فى البيت الغليظ اه من المؤاخذات والعنطنط بالعين المهملة المفتوحة والنونين المفتوحتين والطاءين المهملتين كما فى القاموس الطويل والغارب بالغين المعجمة والراء الكاهل (قوله غربا) اى دلوا عظيمة (قوله أرهف شفرته) بفتح الشين المعجمة اى سن سكينه وذكر ابن الحاجب انه لا يطرد عمل قعد هذا العمل الا اذا كان الخبر مصدرا بكأن واستحسنه الرضى فلا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه قعد لا يسئل حاجة الا قضاها وجعل منه الزمخشرى قوله تعالى فتقعد مذموما مخذولا (قوله وبدلت) بالبناء للمجهول قرحا بفتح القاف وضمها أى جرحا داميا أى سائل الدم والنعمى مثل النعمة وهى بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم كأفلس وجمع النعماء أنعم أيضا مثل البأساء والابؤس كذا فى المصباح ومثله فى القاموس وزاد جمعين للنعماء بالفتح والمد وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين اذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى فى البيت بالضم لانها فيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة وعرفت أن النعمى بوجهيها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها فى قوله تحولن أبؤسا باعتبار الخبر او باعتبار أن هذه النعمة التى هى الصحة بمنزلة نعم عديدة لانها أم النعم فقول البعض النعمى بفتح النون جمع نعمة فاسد والابؤس كأفلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد استفيد مما مر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تغدو خماصا الخ) فى التمثيل به نظر لان الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب فى الغدوة وترجع فى الرواح اى المساء فانتصاب ما بعدهما على الحال (قوله وحكى سيبويه) غير الاسلوب لانه نادر كما فى التسهيل (قوله ماجاءت حاجتك) ذكر الدمامينى أن الاندلسى قال جاء لا تستعمل بمعنى صار الا فى خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار وان ابن الحاجب طرده فى غيره وجعل منه جاء البر قفيزين ونقل هذا السيوطى فى الهمع عن قوم (قوله وأدخل التأنيث على ما) أى أوقعه على ضميرما أى أنث ضميرما أو المراد أدخل علامة التأنيث على الفعل المسند الى ضميرما (قوله بتيهاء) اى أرض يتيه فيها السائر قفر أى خالية والمطى الواو للحال وهو اسم جنس جمعى لمطية سميت مطية لانها تمطو فى سيرها أى تسرع كأنها أى فى سرعة السير قطا الحزن أى القطا فى الحزن بفتح الحاء ما غلظ وصعب من الارض وفائدة هذه الاضافة ان الحزن لا تألفه القطا لان الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيرا فيه وجملة قد كانت الخ حال من قطا الحزن وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لان اسراعها الى أفراخها غالبا أشد من اسراعها الى البيض (قوله فألوت) اى طارت والصبا والدبور ريحان متقابلتان (قوله فأصبحوا الخ) فى الاستشهاد به نظر لما تقدم من اشتراط أن لا يكون خبر صار وما بمعناها ماضيا (قوله أمست خلاء) الشاهد فى هذا فقط لا فى الثانى لكون الخبر فيه ماضيا وصار وما بمعناها لا يكون خبرهما ماضيا كما مر وأخنى عليها أهلكها ولبد كعنب (٢) نسر عمر طويلا (قوله وهو المضارع الخ) يشعر بأنه لا يجىء منها اسم

مفعول

٢ قوله ولبد كعنب صوابه كصرد كما فى الصحاح والقاموس اه

مفعول وهو كذلك على الصحيح وأما قول سيبويه مكون فيه فقال فى شرح اللمحة ان ابا الفتح سأل أباعلى عنه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقدمة على عامله لتصرفه أونعت لمفعول مطلق محذوف أى عملا مثل عمل الماضى ويشكل على كل منهما ماذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقد عليه فلعله غير متفق عليه (قوله وهى) أى هذه الافعال فى ذلك أى التصرف ثبوتا مع التمام أو النقصان وانتفاء (قوله ودام على الصحيح) مقابله ماقاله الاقدمون وقليل من المتأخرين أن لهامضارعا وهويدوم فهى متصرفة عندهم تصرفا ناقصا ذكره فى التوضيح وشرحه قالوا ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودم ودائم ودوام لانهامن تصرفات دام التامة ولى بالاقدمين ومن وافقهم اسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلمك مادمت عاصيا وقولك لا أكلمك ماتدوم عاصيا بل الصحيح عندى أن لهامصدرا أيضا بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها وقدوقع هذا المصدر فى عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كأعط الخ فلا يقال انها مع ما بعدها فى تأويل مصدر مقدر لاموجود والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لمالم يرد عن العرب جوروسوء ظن فاذا قلت أصحبك مدة دوامك صالحا كان دوام مصدر الناقصة وصالحا خبره مثل أصحبك مادمت صالحا والفرق تحكم محض فتدبر (قوله تصرفا تاما) المراد التمام النسبي اذلم يجئ لها اسم مفعول (قوله ولم اك بغيا) أصل اك أكون حذفت ضمته للجازم وواوه لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم يبق من أصول الكلمة الاالفاؤها وأصل بغيا بغويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها وأدغمت الياء فى الياء كذا فى التصريح ولعل وجه جعله من باب فعول لامن باب فعيل ان فعيلا لايستوى فيه المذكر والمؤنث باطراد الا اذا كان بمعنى مفعول والظاهر أن بغيا هنا بمعنى فاعل وأما فعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث باطراد اذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كونوا حجارة أوحديدا) أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله فى التصريح قال الروداني ان قيل لم لم ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين فى نحو ولم اك بغيا بحذف النون قلنا لما كان المقتضى لحذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هى ثابتة فى التقدير فوجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فانه لما وجب تحريك النون لاجل واو الجماعة زال سكونها لفظا وتقديرا فزال موجب حذف الواو لفظا وتقديرا فلو حذفت لكان حذفها بلا مقتض (قوله والمصدر) فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأصبح وأمسى الاضحاء والاصباح والامساء ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول (قوله وكونك اياه) أى الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان اياه ومن حيث الابتداء يسير (قوله اذا لم تلفه) أى تجده واعلم انه اذا قيل ما منفك عمرو قائما كان منفك مبتدأ ناقصا معتمدا على نفى فيحتاج الى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائما والى مرفوع يسد عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط أو الخبر فقط ويرد على الاول أن فيه اقامة مرفوع ومنصوب مقام

واسم الفاعل والمصدر (مثله) أى مثل الماضى (قد عملا) العمل المذكور (ان كان غير الماض منه استعملا) يعنى أن ما تصرف من هذه الافعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فانه لا يستعمل منها الامر ولا المصدر وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها فالمضارع نحو ولم أك بغيا والأمر نحو قل كونوا حجارة أوحديدا والمصدر كقوله

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى
وكونك اياه عليك يسير

واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدى البشاشة كائنا
أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

وقوله قضى الله يا أسماء أن لست زائلا * أحبك حتى يغمض الجفن مغمض (وفي جميعها) أي جميع هذه الأفعال حتى ليس ومادام (توسط الخبر) بينها وبين الاسم (أجز) اجماعا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقراءة حمزة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر وقوله

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم
فليس سواء عالم وجهول

وقوله

لا طيب للعيش مادامت منغصة
لذاته بادكار الموت والهرم

(تنبيهان) الاول منع ابن معطى توسط خبر مادام وهو وهم اذ لم يقل به غيره ونقل صاحب الارشاد خلافا في جواز توسط خبر ليس والصواب ماذكرته * الثاني محل جواز توسط الخبر مالم يعرض مايوجب ذلك أو يمنعه فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا الى ضمير يعود على شئ في الخبر نحو كان غلام هند بعلها وليس في تلك الديار أهلها لما عرفت ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبي عدوي واقتران الخبر بالا نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شئ في الاسم نحو كان غلام هند مبغضها لما عرفت أيضا (وكل) أي كل العرب أو النحاة (سبقه) أي سبق الخبر (دام حظر) أي منع سبق مصدر نصب بحظر مضاف الى فاعله ودام في موضع النصب بالمفعولية والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر دام عليها وهذا تحته صورتان الاولى أن يتقدم على ما ودعوى الاجماع على منعها مسلمة والاخرى أن يتقدم على دام وحدها ويتأخر عن ما فيما

مرفوع وعلى الثاني أن المبتدأ لا يكتفي بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المغني عن الخبر هو المرفوع والخبر منصوب واختار الحلبي على شرح الازهرية أنه الخبر فيكون قائما في المثال مع كونه خبر منفك من حيث النقصان سد مسد خبره منفك من حيث الابتداء لان به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه منصوبا لانه ليس خبرا حقيقة وانما هو ساد مسده وربما ينازع فيه قولهم ويغني عن الخبر مرفوع وصف الا أن يقال انه أغلبي والاقرب عندي أنه الاسم لانه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لان ذلك لعارض نقصان المبتدا فافهم (قوله أن لست) أن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن وجملة لست زائلا أحبك خبرها وزائلا خبر ليس واسم زائلا ضمير مستتر فيها وأحبك خبرها (قوله أجز اجماعا) لم يكترث بالمخالف في دام وليس لغلطه في هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الاجماع والشارح أبقى الجواز في كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط الخبر مالم يعرض مايوجب ذلك أو يمنعه ويصح أن يراد به ماقابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما في ليس في تلك الدار صاحبها (قوله لا طيب للعيش) أي الحياة وبحث شيخ الاسلام في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثاني وهو منغصة وأضمر في الاول وهو دامت بل يلزم على الاعراب الاول الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول وهو بادكار بأجنبي وهو لذاته (قوله منع ابن معطى الخ) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري (قوله والصواب ماذكرته) ان كان المراد من نفي الخلاف كما قد يتبادر ورد أن المثبت مقدم على النافي الا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغي اعتبارها (قوله نحو كان غلام هند بعلها) في هذا المثال الاول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فان الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله لما عرفت) أي في شرح قول الناظم * كذا اذا عاد عليه مضمر * من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر (قوله واقتران الخبر بالا) يأتي هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو قصد استعماله منحصرا (قوله الا مكاء) أي صفيرا والتصدية التصفيق (قوله وأن يكون في الخبر الخ) الصواب الجواز في مثل هذا لعود الضمير على متقدم رتبة وان تأخر لفظا والحاصل أن للخبر أحوالا ستة وجوب التأخير نحو ما كان زيد الا قائما وكان صاحبي عدوي ووجوب التوسط نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ووجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد ووجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيد قائما ووجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلام هند بعلها ونحو ما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر على كان مؤخرا عن ما كما قاله سم وجواز الثلاثة نحو كان زيد قائما (قوله أي سبق الخبر) وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي ان مرفوع هذه الافعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبهه (قوله وهذا) أي تقديم خبر دام عليها كما يفيده ما بعده (قوله مسلمة) لزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدري

وفى دعوى الاجماع على منعها نظر لان المنع معلل بعلتين احداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق بدليل
اختلافهم فى ليس مع الاجماع على عدم تصرفها والاخرى أن ما موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلته
وهذا أيضا مختلف فيه وقد
أجاز كثير الفصل بين
الموصول الحرفى وصلته اذا
كان غير عامل كما المصدرية
لكن الصورة الاولى أقرب
الى كلامه أشعر بذلك قوله
(كذاك سبق خبر ما النافيه)
أى كما منعوا أن يسبق الخبر
ما المصدرية كذلك منعوا
أن يسبق ما النافية (فجئ
بها متلوة لا تاليه) أى متبوعة
لا تابعة لان لها الصدر ولا
فرق فى ذلك بين أن يكون
ما دخلت عليه يشترط فى عمله
تقدم النفى كزال أو لا ككان
فلا تقول قائما ما كان زيد
ولا قاعدا ما زال عمرو قال فى
شرح الكافية وكلاهما
جائز عند الكوفيين لان
ما عندهم لا يلزم تصديرها
ووافق ابن كيسان البصريين
فى ما كان ونحوه وخالفهم فى
ما زال ونحوه لان نفيها ايجاب
(تنبيهات) الاول افهم
كلامه أنه اذا كان النفى
بغير ما يجوز التقديم نحو قائما
لم يزل زيد وقاعدا لم يكن عمرو
قال فى شرح الكافية عند
الجميع واستدل له بقول
الشاعر
ورج الفتى للخير ما ان رأيته
على السن خيرا لا يزال يزيد
أراد لا يزال يزيد على السن
خيرا فقدم معمول الخبر وهو خيرا على الخبر وهو يزيد مع النفى بلا وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا لكنه حكى فى
التسهيل الخلاف عن الفراء قلت ومن شواهده الصريحة قوله مه عاذلى فهائما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

فيما قبله وهو أيضا ممنوع (قوله وفى دعوى الاجماع الخ) ما اعترض به على دعوى الاجماع
لا يبطلها لانه قدح فى علة المنع بأنها لا تفيد الاتفاق عليه ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز
أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الاولى القدح بنقل الخلاف
وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزى فى شرحه و يمكن الجواب عن منع دعوى الاجماع فيها
بثبوت الخلاف بحمل الاجماع فيها على اجماع البصريين كما فى يحيى وعن قدح الشارح فى
التعليل بأن علة المنع مجموع الامرين لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافهم فى ليس)
أى فى امتناع تقديم خبرها عليها قال سم قد يقال اختلافهم فى ليس مع الاجماع على عدم
تصرفها لا ينافى الاتفاق فى دام لمدرك يخصها قال البعض اذا كان هناك مدرك يخصها
يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام فيه على أن ما ذكر لا يتم الا ببيان
المدرك والا كان شاهد زور لا لك ولا عليك اه وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز) الاولى
الفاء (قوله اذا كان غير عامل) بخلاف العامل كأن والفرق أن العامل أشد اتصالا بصلته من
غير العامل لطلبه اياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لان طلبه اياها من
جهة الموصولية فقط (قوله لكن الصورة الاولى) استدراك على قوله وهذا تحته صورتان
وقوله أقرب الى كلامه أى باعتبار قوله كذاك سبق الخ ولهذا أوضح الاقربية بقوله أشعر
بذلك قوله الخ والا فالاقرب الى قوله دام بقطع النظر عن قوله كذاك الخ الصورة الثانية ولعل
وجه الاشعار كما يشير اليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبه به من حيث ان
المسبوق فى كل منهما ما (قوله ما النافيه) مثلها همزة الاستفهام وكذا ان النافية عند الرضى
وجعل السيوطى ان كلا (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما منعوا (قوله فجئ بها الخ) هذا الشطر
توكيد لما قبله (قوله ولا فرق فى ذلك) أى فى امتناع تقديم الخبر على ما النافية (قوله لان
نفيها ايجاب) أى الكلام بدخولها صار ايجابا الان مدخولها للنفى وهى للنفى ونفى النفى ايجاب
فكانه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن
نحو ما زال زيد قائما نفى باعتبار اللفظ ايجاب باعتبار المعنى فمنعوا التقديم نظرا الى اللفظ
والاستثناء المفرغ نظرا الى المعنى ولما كان التقديم أمرا راجعا الى اللفظ نظر فيه الى اللفظ
والاستثناء امرا راجعا الى المعنى لانه اخراج من معنى الاول نظر فيه الى المعنى (قوله ورج
الفتى) أى الشاب للخير أى لفعل الخير وما زائدة على السن اى على زيادته اى كلما ازداد عمره
(قوله وهو خيرا) اقتصر عليه مع ان قوله على السن معموله أيضا لانه ظرف متوسع فيه فلا
ينهض دليلا (قوله على الخبر الخ) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها على النفى بلا وهو أخصر وأولى
لان الكلام فى التقدم على النفى لا فى التقدم على الخبر (قوله غالبا) احترز به عن نحو ان فى
الدار زيدا جالس وزيدا ان أضرب أو لم أضرب وعن نحو عمرا اذ يد ضرب على رأى البصريين
المجيزين تقديم المعمول فيه على المبتدا وعن نحو فاما اليتيم فلا تقهر (قوله لكنه الخ) استدراك
على قول المصنف فى شرح الكافية عند الجميع (قوله الخلاف عن الفراء) أى انه يمنع التقديم
فى جميع حروف النفى (قوله ومن شواهده) أى جواز التقديم على النفى بغير ما (قوله بمثل أو

الثاني افهم أيضا جواز توسط الخبر بين ما والمنفي بها نحو وما قائما كان زيد وما قاعدا زال عمرو ومنعه بعضهم والصحيح الجواز * الثالث قوله كذاك يوهم أن هذا المنع مجمع عليه لانه شبهه بالمجمع عليه وانما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (ومنع سبق خبر ليس اصطفي) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف الى مفعوله وهو سبق والفاعل محذوف وسبق مصدر جر بالاضافة مضاف الى فاعله وهو خبر وليس في محل نصب بالمفعولية واصطفي جملة في موضع رفع خبر المبتدا والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفي أي اختير وهو رأي الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي علي في الحلبيات واكثر المتأخرين لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية وحجة من أجاز قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها وأيضا فان عسى لا يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في فعليتها فليس أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها

(تنبيه)* خبر في كلامه منون ليس مضافا الى ليس كما عرفت والا توالى خمس حركات وذلك

أحسن) أي بمثل شمس الضحى فحذف من الاول لدلالة الثاني والاحسن ان أو بمعنى بل (قوله بين ما والمنفي بها) سيصرح الشارح في الخاتمة بانه اذا دخل على غير زال واخواتها من افعال هذا الباب ناف كان المنفي هو الخبر وحينئذ لا تستقيم عبارته فكان الاولى ان يقول بين ما والفعل وقد يجاب بان المنفي في الظاهر الفعل فهو مراد الشارح بالمنفي (قوله وانما اراد الخ) أي وليس هذا مراده وانما اراد الخ (قوله لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفيين (قوله ومنع سبق خبر الخ) الخلاف في غير ليس الاستثنائية اذ لا يتقدم عليها الخبر اجماعا ومثلها لا يكون في الاستثناء وافهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفي بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد نعم ان رفع الخبر اسما ظاهرا نحو كان زيد كريما أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبي كما في الفارضي وغيره فان قدم مع مرفوعه فالظاهر الجواز قال الرضي فان كان معمول الخبر منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو ضاربا كان زيد عمرا لان منصوبه ليس بجزئه وان كان ظرفا أو جارا ومجرورا جاز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم أو في الدار اذ الظروف يتوسع فيها اهـ ثم رأيت المسئلة بتفاصيلها الثلاثة في التسهيل ووقع الخلاف اذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم ابوه والاصح جواز تقدمه كما في التسهيل (قوله في الحلبيات) هي مسائل أملاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصرف) هذه العلة من طرف جميع المانعين وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنعهم وجوب تصديرها (قوله ألا يوم يأتيهم) أي العذاب (قوله من ان تقديم المعمول الخ) اي غالبا فلا يرد نحو زيدا لن اضرب وانما امتنع تقديم أضرب لضعف عامله بخلاف زيدا قاله زكريا (قوله وأجيب الخ) أجيب ايضا بان يوم يأتيهم معمول لمحذوف اي ألا يعرفون يوم يأتيهم وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤسسة وان زعم البعض كشيخنا أنها مؤكدة وبان يوم في محل رفع بالابتداء وفتحته بناء لاضافته الى الجملة وليس مصروفا عنهم خبره وضمير ليس على هذا لليوم وبان يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان واخواتها لدلالتها على الاحداث كما يأتي (قوله بان معمول الخبر هنا ظرف الخ) قال الروداني فيه انه يلزم الجمهور حينئذ القول بجواز تقديم خبر ليس اذا كان ظرفا أو عديله وليس كذلك لاطلاقهم المنع اهـ وقد يقال لا لزوم لان معمول المعمول للناسخ دون المعمول للناسخ ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته انتقال القوي عن رتبته فافهم (قوله وأيضا فان عسى الخ) ليس جوابا ثانيا كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فكان الاولى تقديمه على قوله وحجة الخ ويمكن أن يقال هو معارضة لدليلهم بعد ابطاله (قوله مع عدم الاختلاف في فعليتها) يرده ما تقدم في شرح قوله بتا فعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بان المراد الاختلاف المعدوم في عسى والاختلاف الموجود في ليس اختلاف البصريين لاتفاقهم على فعلية عسى وقول بعضهم كالفارسي بحرفية ليس (قوله كما عرفت) أي من قوله وليس في محل نصب بالمفعولية اذ لو كان خبر مضافا الى ليس لقال في محل جر بالاضافة (قوله وهو

ممنوع)

ممنوع) أى فى الشعر (قوله وذو تمام الخ) فيه اشارة الى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار الى المنصوب أيضا فتسمية هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن بقية الافعال بالافتقار الى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث قال المحققون كالرضى أى من الحدث المقيد لان الدال عليه هو الخبر أما هى فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء فاذا قلت كان زيد قائما أو ليس زيد قائما فكأنك قلت فى الاول حصل شئ لزيد حصل القيام وفى الثانى انتفى شئ عن زيد انتفى القيام فيكون فى الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل فى الظرف وقيل لا تدل على الحدث أصلا بل هى لنسبة الحدث الدال عليه خبرها الى مرفوعها أو زمانه وممن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعانى المسند فى باب كان هو الخبر وكان قيد له ولقول المنطقيين ان كان رابطة يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل فى الظرف وهو مشكل عندى فيما له مصدر اذ لا معنى للمصدر الا الحدث اللهم الا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجىء مصدر لشئ منها ثم رأيته مسطورا لكن برد الانكار ورود كونك اياه عليك يسير * الا أن يدعى أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك تقوله أى المذكور قبل من البذل والحلم على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدى على المفعول واعلم أن أقرب ما قيل فى لاضربنه كائنا ما كان أن ما نكرة خبر كائنا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أى لاضربنه حالة كونه كائنا شيأ كان أى كائنا أى شئ وجد (قوله بمرفوعه) فيه اشارة الى أن الرفع بمعنى المرفوع كما هو الاقرب (قوله فى فتئ) أى لا بفتح التاء أما مفتوحها فيجىء تاما بمعنى كسر وأطفأ يقال فتأته عن الامر كسرته والنار فتأتها أطفأتها حكاه المصنف فى شرح التسهيل عن الفراء وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك فى كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره فى تغلطه اه (قوله بحال) أى فى حال (قوله أى حدث) تفسير كان فى المثال الاول بحدث وفى الثانى بحضر من تفسير الشئ بجزئيات معناه مراعاة للانسبية والاوضحية فلا ينافى أن كان التامة التى ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثبت هذا وقال الراغب كان فى الآية ناقصة أى وان كان ذو عسرة غريما لكم فحذف الخبر لدلالة السياق عليه واعلم أن الكون مصدر لكان مطلقا الا التى بمعنى كفل فمصدرها الكيانة كالحراسة قاله الدمامينى (قوله أى ما بقيت) وتأتى دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم أى الساكن (قوله وبات وباتت الخ) الشاهد فى بات الاولى لانها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها ليلة وخبرها له بناء على مذهب الزمخشرى أن بات تأتى بمعنى صار والعائر بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذى تدمع له العين وعلى الرمد وعلى بثر فى الجفن الاسفل وعلى كل ما أعل العين كما فى القاموس فالارمد على الثانى صفة لذى العائر مؤكدة وعلى ما عداه مؤسسة وليس العائر فى البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو لان معناه كما فى القاموس وغيره الاخذ والاذهاب والذهاب والاتلاف ولا يناسب هنا شئ من هذه المعانى اذا فهمت ما ذكرناه فى البيت علمت ما فى كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسير التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم متعديا بنفسه أى أتاهم ليلا (قوله ظل اليوم أى دام ظله) فى التسهيل أن ظل

ممنوع (وذو تمام) من أفعال هذا الباب أى التام منها (ما برفع يكتفى) أى يستغنى بمرفوعه عن منصوبه كما هو الاصل فى الافعال وهذا المرفوع فاعل صريح (وما سواه) أى ما سوى المكتفى بمرفوعه (ناقص) لافتقاره الى المنصوب (والنقص فى فتئ) و (ليس) و (زال) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دائما قفى) فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصا وتاما نحو ما شاء الله كان أى حدث وان كان ذو عسرة أى حضر وتأتى كان بمعنى كفل وبمعنى غزل يقال كان فلان الصبى اذا كفله وكان الصوف اذا غزله ونحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح خالدين فيها ما دامت السموات والارض أى ما بقيت وكقوله

وبات وباتت له ليلة
كليلة ذى العائر الارمد

وقالوا بات بالقوم أى نزل بهم ليلا ونحو ظل اليوم أى دام ظله وأضحينا أى دخلنا فى الضحى ومنه قوله

اذا الليلة الشهباء أضحى جليدها * اى بقى جليدها حتى اضحى اى دخل فى الضحى ويقال صار فلان الشئ بمعنى ضمه اليه وصرت الى زيد تحولت اليه وقالوا برح الخفاء وانفك الشئ بمعنى انفصل وبمعنى خلص * (تنبيهان) * الاول انما قيدت زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يزيل فانه فعل تام متعد معناه ماز يقولون زل ضأنك عن معزك اى مز بعضها من بعض ومصدره الزيل ومن ماضى يزول فانه تام قاصر معناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال * الثانى اذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها وأن تكون تامة فيكون حالا من فاعلها واذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (ولا يلى العامل) اى كان وأخواتها (معمول الخبر) مطلقا عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد خلافا لابن السراج والفارسى وابن عصفور أم لم يتقدم نحو كان طعامك زيد آكلا وأجازه الكوفيون مطلقا تمسكا بقوله

قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا

وخرج على زيادة كان أو اضمار اسم مراد به الشان أو راجع الى ما وعليهن فعطية مبتدأ وقيل ضرورة وهذا التأويل متعين فى قوله

وسلمى

التامة بمعنى دام وبمعنى طال ومثل الدماميني الاول بنحو لو طال الظلم هلك الناس والثانى بنحو ظل الليل وظل النبت (قوله اذا الليلة الشهباء) أى التى لا غيم فيها والجليد البرد الشديد وصدر البيت * ومن فعلاتى أننى حسن القرى * (قوله بمعنى ضمه اليه) أى أو قطعه كما فى التسهيل قال شارحه الدماميني نقلا عن المصنف يقال صاره يصيره ويصوره أى ضمه أو قطعه اهـ ومنه بمعنى الضم فصرهن اليك وفى الهمع أنها تأتى بمعنى رجع أيضا ومنه الا الى الله تصير الامور (قوله برح الخفاء) أى ذهب وتأتى بمعنى ظهر أيضا وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص معنيان لانفك كما فى شرح الجامع والهمع متقاربان (قوله للاحتراز عن ماضى يزيل) مبنى على المشهور من أن يزيل لم يرد مضارعا لزال الناقصة أما على ما حكاه الكسائى والفراء من وروده مضارعا لها وأنهم يقولون لا أزيل أفعل كذا فينبغى أن يقال زال لا بمعنى ماز ولا بمعنى انتقل قاله الدماميني (قوله وجب أن تكون ناقصة) أى ما لم تكن بمعنى كفل (قوله ولا يلى العامل الخ) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره قاله فى التصريح قال سم ويفهم منه جواز نحو زيد كان طعامك آكلا وبه صرح الدماميني لان الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اهـ واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع فى غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل جاء عمرا يضرب زيد لم يجز لان سبب المنع ايلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل نقله يس عن المصنف وزيد فى مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع الى زيد (قوله سواء تقدم الخبر على الاسم) أى وتقدم المعمول أيضا على الخبر كما مثل أما اذا تقدم الخبر عليه فانه يجوز اجماعا نحو كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (واعلم) أن نحو كان زيد آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة فى أربعة لان التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ وفى تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف فى الالفاظ الثلاثة بعده مثلا اذا قدمت كان فان ذكر بعده زيد فاما أن يتقدم الخبر أو معموله وان ذكر بعده آكلا فاما أن يتقدم الاسم أو المعمول وان ذكر بعده طعامك فاما أن يتقدم الاسم أو الخبر وقس على ذلك وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد وآكلا كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام الناظم (قوله قنافذ الخ) قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور والخيانة ويشبههم بالقنافذ فى مشيهم ليلا فقوله قنافذ تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال معجمة كما فى التصريح والهداجون من الهدجان وهو مشية الشيخ والباء فى بما سببية وعطية قيل هو أبو جرير والشاهد فى ايلائه كان معمول عود الذى هو خبرها وما مر من أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما فى التصريح وشواهد العينى فقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح (قوله أو اضمار اسم) أى لكان وقوله مراد به الشان أى وحينئذ فعائد الموصول محذوف أى عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر الى رابط لان الاسم ضمير الشان (قوله أو راجع الى ما) وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر فى كان ورابط جملة الخبر بالمبتدا المنسوخ محذوف أى عودهم به (قوله فعطية مبتدأ) ولا يضر تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا لجوازه عند البصريين كما فى سم عن الشيخ خالد (قوله وهذا التأويل) أى جعله ضرورة متعين أى بالنسبة لبقية التأويل المذكورة فلا ينافى احتمال فؤادى فى البيت الاول

وسلمى فى الثانى للنداء ومعمول سالبة ومغربا محذوف أى لك ولا يعارضه فى الثانى قوله فيه عنها حيث لم يقل عنك لاحتمال الالتفات فاندفع الاعتراض على الشارح فى دعواه التعين (قوله ان حم) بالبناء للمجهول أى قدر (قوله التحلم) أى تكلف الحلم والصبر عنها أو المراد رؤيتها فى الحلم بالضم أى المنام والاول أحسن (قوله لظهور نصب الخبر) أى فلا يمكن زيادة كان وبات ولا اضمار ضمير الشان (قوله الى أقرب مذكور من قوله الخ) فيه أن أقرب مذكور من قوله الا اذا الخ الخبر وليس الضمير عائدا اليه الا أن يقال المراد مذكور مقصود بالذات والمضاف اليه مذكور لتقييد المضاف فافهم (قوله أو حرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع اذ يجوز أن يقال كان عندك فى الدار زيد جالسا أو جالسا زيد (قوله ومضمر الشان) مفعول مقدم لانو وهو من اضافة الدال الى المدلول وقوله اسما حال من مضمر أى حالة كونه محكوما باسميته لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة وهو الاصح لانه لم يثبت فى كلامهم ضمير الشان الامبتدأ فى الحال أو فى الاصل نحو قل هو الله أحد ونحو أشهد أن لا اله الا الله وقيل تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة له وقيل واسطة * (فائدة) * قال فى المغنى ضمير الشان يخالف القياس من خمسة أوجه أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شئ منها عليه * ثانيها أن مفسره لا يكون الا جملة مصرحا بجزأيها عند جمهور البصريين * ثالثها أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه * رابعها أنه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه * خامسها أنه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين أو أحاديث ويذكر باعتبار الشان مثلا ويؤنث باعتبار القصة ان كان فى مفسره مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى ولمخالفته القياس من الاوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشرى فى انه يراكم ان اسم ان ضمير الشان فالاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده قراءة وقبيله بالنصب اذ ضمير الشان لا يعطف عليه واحتمال كونه مفعولا معه مرجوح هنا فلا ينبغى تخريج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة ان اسم أن المفتوحة المخففة ضمير الشان فالاولى أن يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيبويه فى أن يا ابراهيم ان تقديره أنك وفى كتبت اليه أن لا تفعل انه يجزم على النهى وينصب على معنى لئلا ويرفع على أنك اهـ بتلخيص وبعض زيادة وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع مخففة (قوله كما تقدم بيانه) أى كوهم الجواز الذى تقدم بيانه وهو قوله فى البيت بما كان اياهم الخ (قوله وقوله) عطف على ما أى وكالموهم فى قوله (قوله معرسهم) على صيغة المفعول وهو محل النزول آخر الليل لكن المراد به محل نزولهم ليلا (قوله فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق) قيد بذلك لانه لا يكون موهما الجواز ما استبان امتناعه وجهة بحسب الظاهر لجواز ايلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الا على هذه الرواية ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لانه على رواية يلقى بالتحتية وهى الاصح يتعين أن يكون المساكين فاعل يلقى والا لقال يلقون ليطابق المساكين فى الجمعية وأما على رواية الفوقية فيغنى عن المطابقة فى الجمعية تاء التأنيث بتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الاكل من التمر الذى قدمه لهم حين نزلوا به وكان أحد البخلاء المشهورين (قوله ليس هو أى الشان) فاسمها ضمير الشان وكل النوى مفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خبر ليس (قوله وقد عرفت) أى من قوله وهذا التأويل متعين الخ والقصد

باتت فؤادى ذات الخال سالبة
فالعيش ان حم لى عيش من العجب

وقوله

لئن كان سلمى الشيب بالصد مغربا
لقد هون السلوان عنها التحلم

لظهور نصب الخبر وأصل تركيب النظم ولا يلى معمول الخبر العامل فقدم المفعول وهو العامل وأخر الفاعل وهو معمول الخبر لمراعاة النظم وليعود الضمير الى أقرب مذكور من قوله (الا اذا ظرفا أتى) أى معمول الخبر (أو حرف جر) مع مجروره فانه حينئذ يلى العامل اتفاقا نحو كان عندك أو فى الدار زيد جالسا أو جالسا زيد للتوسع فى الظرف والمجرور (ومضمر الشان اسما انو) فى العامل (ان وقع) شئ من كلامهم (موهم) جواز (ما استبان) لك (أنه امتنع) كما تقدم بيانه فى قوله قنافذ هداجون البيت وقوله

فأصبحوا والنوى عالى معرسهم
وليس كل النوى تلقى المساكين

فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر وقال الجمهور التقدير ليس هو أى الشان وقد عرفت انه انما يقدر ضمير الشان

حيث أمكن تقديره ومن الدليل
على صحة تقدير ضمير الشان
في كان قوله
اذامت كان الناس نصفان
شامت
وآخر مثن بالذى كنت أصنع
*(وقد تزاد كان في حشو)
أي بين شيئين وأكثر ما يكون
ذلك بين ما وفعل التعجب (كما
كان اصح علم من تقدما)
وما كان أحسن زيدا وزيدت
بين الصفة والموصوف في قوله
في غرف الجنة العليا التي
وجبت
لهم هناك بسعي كان مشكور
وجعل منه سيبويه قول
الفرزدق
فكيف اذا مررت بدار قوم
وجيران لنا كانوا كرام
ورد ذلك عليه لكونها رافعة
للضمير وليس ذلك مانعا من
زيادتها كما لم يمنع من الغاء
ظن عند توسطها أو تأخرها
اسنادها الى الفاعل و بين
العاطف والمعطوف عليه
كقوله
في لجة غمرت أباك بحورها
في الجاهلية كان والاسلام
و بين نعم و فاعلها

من هذا الكلام تقييد قول المصنف ومضمر الشان اخ (قوله حيث أمكن تقديره) بأن كان مفسر ضمير الشان جملة مصرحا بجزأيها اسمية اوفعلية (قوله اذامت اخ) لايقال يحتمل انه جاء على لغة من يلزم المثنى الالف لانا نقول يمنعه قوله شامت ومثن بالرفع وتقدير مبتدا خلاف الظاهر (قوله وقد تزاد كان) أي لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيأ أصلا كما هو مذهب الفارسي والمحققين ونسب الى الجمهور وهو الاصح وذهب جماعة الى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع الى مصدرها وهو الكون ان لم يكن ظاهر أو ضمير بارز ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها فكان الزائدة على المذهب الاول لا تامة ولا ناقصة وعلى الثاني تامة فقول المصنف وقد تزاد كان أي لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه ثم هي باقية على دلالتها على الزمان الماضي على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سالب الدلالة على المضي وقال الرضي لا بل هي لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضي كما في نحو ما كان أحسن زيدا كالزائدة لا زائدة حقيقة وتبعه حفيد الموضح وبنى على ذلك أن الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز وفي كلام شيخنا السيد أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تزاد دالة على الزمان الماضي كما كان أصح اخ ولا تدل على الحدث اتفاقا على ما أفاده البعض وهو عندي مشكل لان مقتضى القول السابق أن لها مرفوعا بل صرح بحه دلالتها على الحدث اذ لا يسند في الحقيقة من الافعال الا الاحداث فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين واعلم أن زيادة كان كثيرة في نفسها فالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة الى عدم زيادتها أفاده يس

*(فائدة) قال في المغني يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب نقصانها وتمامها وزيادتها وهي أضعفها والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدا وكان في فانظر كيف كان عاقبة مكرهم تحتمل الاوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شانية لاجل الاستفهام وتقدم الخبر لان خبر ضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتدا على الزيادة اه مع زيادة من الشمني (قوله العليا) بضم العين مع القصر وأما بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة لا ضرورة اليه والاظهر أنه صفة للغرف (قوله وجعل منه سيبويه اخ) المتجه في البيت ما ذكره الدماميني وفاقا للمبرد وكثير أنها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها فليست زائدة وعلى أنها زائدة فعلى اعمالها هي تامة والضمير فاعلها وعلى اهمالها قيل الاصل هم لنا ثم قدم الخبر ووصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل بجانب الفعل وقيل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر فتحصل في كان في البيت أربعة أقوال أفاده المصرح وعلى القولين الاخيرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة أن الضمير لا يتصل الا بعامله (قوله ورد ذلك اخ) الرد مبني على أن معنى زيادتها أنها لا تعمل أصلا (قوله وليس ذلك) أي رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبني على أن معنى زيادتها صحة سقوطها وان عملت عند ذكرها وقد يمنع قياسه بأن الالغاء ليس كالزيادة فتأمل (قوله في لجة) أي شدة ففيه استعارة تصريحية وغمرت بحورها ترشيح (قوله

كقوله ولبست سربال الشباب أزورها * ولنعم كان شبيبة المحتال ٢٢٥ ومن زيادتها بين جزأى الجملة قول بعض العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور كقوله

سراة بنى أبى بكر تسامى
على كان المسومة العراب

* (تنبيهات) * الاول أفهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع وهو كذلك الا ماندر من قول أم عقيل

أنت تكون ماجد نبيل
اذا تهب شمأل بليل

* الثانى أفهم قوله فى حشو أنها لا تزاد فى غيره وهو كذلك خلافا للفراء فى اجازته زيادتها آخرا * الثالث أفهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من اخواتها لا يزاد وهو كذلك الا ماشذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى فى قوله

عدوّ عينيك وشانيهما
اصبح مشغول بمشغول

وقوله

اعاذل قولى ماهويت فأوّبى
كثيرا ارى امسى لديك ذنوبى

واجاز بعضهم زيادة سائر افعال الباب اذا لم ينقص المعنى (ويحذفونها) اى كان اماوحدها اومع الاسم وهو الاكثر (ويبقون الخبر) على حاله (وبعدان ولو) الشرطيتين (كثيرا ذا) الحكم (اشتهر) من ذلك المرء مجزى بعمله ان خيرا فخير وان شرا فشر

(قوله ولبست سربال الشباب) أى تلبست بالاحوال الدالة على الشباب ففيه استعارة تصريحية تبعية فى لبست أو أصلية فى سربال والشبيبة الشباب (قوله بنت الخرشب) بخاء معجمة مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة فوحدة والكملة جمع كامل قال الزمخشرى فى المستقصى فاطمة بنت الخرشب الانمارية ولدت لزياد العبسى الكملة ربيعا الكامل وقيسا الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أى بنيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم ان كنت أعلم ايهم أفضل والله انهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها (قوله نعم شذت الخ) استدراك على اطلاق قوله فى حشو فانه يوهم أنها تزاد قياسا حتى بين الجار والمجرور واستفيد منه أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذى أيده سم وفى شرح ابن عقيل على النظم أنها سماعية فيما عدا التعجب وهو المفهوم من قول الدمامينى وزيادتها بعد ما التعجبية مقيس اه وبهذا علم أن نقل شيخنا السيد والبعض عن الدمامينى قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة الى ماعدا التعجب اللهم الا أن يكون له قولان (قوله سراة) بفتح السين المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس (قوله تسامى) أى تتسامى والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بضم السين أى علامة لتترك فى المرعى والعراب العربية ويروى المطهمة الصلاب والمطهمة المتناسقة الاعضاء والصلاب الشداد (قوله من قول أم عقيل) أى وهى تلاعب ولدها عقيل بن أبى طالب (قوله نبيل) من النبل بالضم أو النبالة وهما الفضل وشمأل كجعفر كما هو أحد لغاته ريح تهب من ناحية القطب الشمالى ثانيها شامل كجعفر مقلوب شمأل ثالثها شمال كسحاب رابعها شمل بسكون الميم خامسها شمل بتحريكها وبليل بمعنى فاعلة أو مفعولة أى بالة أو مبلولة لما فيها من الندى والمراد انها رطبة وكنت بقولها اذا تهب الخ عن الدوام (قوله لا تزاد فى غيره) أى الاول والآخر للاعتناء بهما (قوله أبردها الخ) الضميران للدنيا كما قاله زكريا (قوله وشانيهما) أى باغضهما (٢) والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق شخص مشغول عنه بعشق غيره أو المراد مشغول بمشغول به لان المحب لا يرضى الشركة فى حبيبه (قوله أعاذل الخ) الهمزة للنداء وعاذل منادى مرخم وأوّبى من التأويب وهو الترجيع وكثيرا مفعول ثان لارى (قوله أى كان) أى هذه المادة لا بقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضوية لمناسبة ما يأتى عن سيبويه فى ولو تمرا من تقدير يكون (قوله اماوحدها) فالاقتصار على الخبر فى قوله ويبقون الخبر لبقائه على الحالتين فلا ينافى هذا الاقتصار قول الشارح اماوحدها وان أورده سم وأقره شيخنا والبعض (قوله وهو الاكثر) أى لان الفعل ومرفوعه كالشئ الواحد (قوله وبعدان) الظرف متعلق باشتهر وكثيرا الاحسن أنه حال من فاعل اشتهر ولا تكرار فى الجمع بين الكثرة والشهرة لانه لا يلزم من احداهما الاخرى قال فى التصريح والغالب فى ان هذه أن تكون تنويعية (قوله ولو) اى المندرج ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز الاحشف ولو تمرا وانما كثر حذفها بعدهما الا ان ان أم أدوات الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون فى الامهات مالم يتوسعوا فى غيرها قاله فى التصريح (قوله المرء الخ) قال شيخنا والبعض لفظ الحديث الناس مجزيون باعمالهم الخ اه وقال شيخنا السيد المرء مجزى بعمله ليس حديثا وان صح معناه قاله القليوبى ولذلك حكاه الحافظ

(٢) قوله باغضهما الاولى مبغضهما من ابغض لان بغض تعديته ردئية كما فى كتب اللغة اه

في الهمع بلفظ قيل وكذا غيره اهـ وهذا قد يفيد أنه لم يرد مطلقا ويؤيده تعبير صاحب التوضيح بقوله وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم الخ وكذا في همع السيوطي فيما رأيته من نسخة وعلى تسليم وروده الناس مجزيون بأعمالهم الخ يكون الشارح رواه بالمعنى (قوله بعمله) أي بجنس عمله لأن العمل ليس بمجزي به بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على (قوله حدبت) الخ حدب بحاء ودال مهملتين كفرح عطف ورق وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة ويروى بكسر الضاد وتشديد النون ومدلولا العلمين متغايران (قوله ان كان في عمله خير) لم يقدر كان التامة مع الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولأن الناقصة أكثر استعمالا من التامة (قوله أربعة أوجه مشهورة) نص في التسهيل على أنه يعاد المقرون بأن أو ان لا اذا عاد اسم كان الى مجرور بحرف قال الدماميني نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف أي ان كان قتل بسيف فقتله أيضا بسيف وحكى يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح أي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا انما يسهل الحذف لا يما يوجب الاطراد فلا يقال منه الا ما سمع هذا مذهب سيبويه ونص المصنف على اطراده اهـ ببعض حذف (قوله وهذا الرابع أضعفها) أفعل التفضيل ليس على بابه بالنسبة الى الأول كما أن قوله أرجحها ليس على بابه بالنسبة الى الرابع وانما كان أضعف لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر ومن هذا يعلم أن أرجحية الأول لسلامته منهما واشتماله على شيئين مطردين وهما اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وأن توسط الثاني والثالث لسلامة كل من أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا أنهما متساويان وبه قال الشلوبين وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ووجه بأن الحذف في الرفع أقل منه في النصب وقال الدماميني الرفع ضعيف من جهة المعنى لأن معنى ان كان في عملهم خير غير مقصود لأن مراد المتكلم ان كان نفس عملهم خيرا الا ان كان لهم أعمال منها خير وقد يدفع بأنه على التجريد مثل لهم فيها دار الخلد قاله سم (قوله على تقدير ولو يكون عندنا تمر) المناسب عندكم الا أن يكون المتكلم من أهل بيته واستفيد منه أن الحذف ليس خاصا بلفظ الماضي بخلاف الزيادة (قوله من لد شولا) بفتح الشين وسكون الواو ومع التنوين جمع شائلة على غير قياس اذ قياس جمعها شوائل والشائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والشائل بلا هاء الناقة التي تشول بذنبها للقاح أي ترفعه لأجله ولا لبن بها أصلا وجمعها شول بضم الشين وتشديد الواو كراكع وركع والفاء زائدة والاتلاء بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا تلاها ولدها أي تبعها أي من زمن كونها شولا الى زمن تبعية أولادها لها كذا في التصريح وغيره (قوله قدره سيبويه من لد أن كانت شولا) أتى في التقدير بأن لقلة اضافة لدن الى الجمل واعترض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفي وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها اتفاقا لما يوهمه كلام البعض وأجيب بأنه حل معنى لا حل اعراب وحل الاعراب من لد كانت وان كانت اضافة لد الى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لد شالت شولا فجعل شولا مصدرا لا جمعا وهو أقل كلفة من تقدير سيبويه (قوله ارتكب) يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في نحو يومئذ قياسا فهذا أولى (قوله

وقوله
قد قيل ما قيل ان صدقا وان
كذبا
وقوله
حدبت على بطون ضبة كلها
ان ظالما فيهم وان مظلوما
وفي الحديث التمس ولو خاتما من حديد وقال الشاعر
لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا
جنوده ضاق عنها السهل والجبل

(تنبيهان) الأول قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم من ذلك مع ان المرء مجزي بعمله ان خير فخير وان شر فشر برفعهما أي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وان كان في عمله شر فجزاؤه شر وفي هذه المسئلة أربعة أوجه مشهورة هذان والثالث نصبهما على تقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا والرابع عكس الأول أي رفع الأول ونصب الثاني وهذا الرابع أضعفها والأول أرجحها وما بينهما متوسطان ومنه مع لو الاطعام ولو تمر جوز فيه سيبويه رفع تمر على تقدير ولو يكون عندنا تمر * الثاني قل حذف كان مع غير ان ولو كقوله

من لد شولا فالى اتلائها

قدره سيبويه من لد أن كانت شولا (وبعد أن) المصدرية (تعويض ما عنها) أي من كان (ارتكب)

فتحذف

فتحذف كان لذلك وجوبا اذلا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (كمثل أما أنت برا فاقترب) ٢٢٧ فأن مصدرية وما عوض عن
كان وأنت اسمها وبرا خبرها
والاصل لأن كنت برا
فحذفت لام التعليل لان
حذفها مع أن مطرد ثم حذفت
كان فانفصل الضمير المتصل
بها ثم عوض عنها ما وأدغمت
فيها النون ومنه قوله

أباخراشة أما أنت ذانفر
فان قومى لم تأكلهم الضبع

(تنبيه) حذفت كان مع
معموليها بعد ان فى قولهم
افعل هذا اما لا أى ان كنت
لا تفعل غيره فما عوض عن
كان ولا نافية للخبر ومنه قوله

أمرعت الارض لوأن مالا
لوأن نوقا لك أوجمالا
أوثلة من غنم امالا

التقدير ان كنت لا تجدين
غيرها (ومن مضارع لكان)
ناقصة كانت أوتامة
(منجزم) بالسكون لم يتصل
به ضمير نصب وقد وليه متحرك
(تحذف نون) هى لام الفعل
تخفيفا (وهو حذف) جائز
(ما التزام) نحو وان تك
حسنة فى القراءتين بخلاف
نحو من تكون له عاقبة الدار
وتكون لكما الكبرياء
وتكونوا من بعده قوما
صالحين ان يكنه فلن تسلط
عليه لم يكن الله ليغفر لهم
وخالف فى هذا الاخير يونس
فأجاز الحذف حينئذ تمسكا
بقوله

فان لم تك المرآة أبدت وسامة * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

وحمل على الضرورة قال الناظم وبقوله أقول

(قوله وتحذف كان) أى وحدها اذلا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارضى (قوله وجوبا) أى عند الجمهور وأجاز المبرد أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع هذا العمل الا فى ضمير المخاطب وأجاز سيبويه أما زيد ذاهبا ذهبت (قوله اذلا يجوز الجمع بين العوض والمعوض) كما لا يجوز حذفهما معا فلا يقال أن أنت برا قاله الفارضى (قوله فاقترب) الفاء زائدة دخلت تشبيها بفاء الجواب لان الاول سبب والثانى مسبب (قوله فأن مصدرية) أى عند البصريين وذهب الكوفيون الى أنها شرطية بدليل الفاء لانهم يجيزون فتح همزة ان الشرطية ونقل البعض فى بعض نسخ حاشيته الاول عن غير البصريين والثانى عن البصريين سبق قلم قال الفارضى وأن المصدرية حينئذ فى محل نصب أوجر على الخلاف فى محلها بعد حذف حرف الجر معها اه (قوله وأنت اسمها) أى اسم كان وقيل العامل نفس ما لنيابتها عن كان فالاسم والخبر لها (قوله والاصل لأن كنت برا) أى الاصل الثانى والاصل الاول اقترب لأن كنت برا فقدمت العلة على المعلول ثم حذفت اللام الى آخر ما قال الشارح وزيدت الفاء لما مر (قوله ثم حذفت كان) أى وصلة الموصول الحرفى قد تحذف نحو ما أن حراء مكانه أى ما ثبت أفاده يس (قوله أباخراشة) بضم الخاء المعجمة صحابى وهو منادى حذف منه حرف النداء وقوله أما أنت الخ حذف معلولى العلتين لدلالة المقام والاصل لأن كنت ذانفر افتخرت على لا تفتخر على فان قومى الخ والضبع حيوان معروف شبه به السنة المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية والاكل ترشيح وقيل الضبع حقيقة فيها أيضا ويحتمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لان القوم اذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع قاله السيوطى فى شرح شواهد المغنى (قوله حذفت كان) أى وجوبا وقوله مع معموليها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لان لا من الخبر فكأنه لم يحذف لبقاء بعضه (قوله بعد ان فى قولهم الخ) نقل فى التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض فاذا قيل لك لا تأت الامير فانه جائر جاز أن تقول أنا آتيه وان ومنه قالت وان (قوله فما عوض عن كان) قضيته أنها ليست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا فيكونان حذفا بلا تعويض (قوله ولا نافية للخبر) الظاهر أن لا جزء من الخبر أى وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه هذا وجعل اللقانى ما زائدة لتأكيد ان الشرطية من غير تقدير لكان كما فى فاما ترين ولا داخلة على فعل الشرط واستحسن هذا غير واحد لانه أقل تكلفا وضعفه الرودانى بان ما لا تزاد قبل الشرط المنفى بلا وبان الجواب لا يحذف الا ان كان الشرط ماضيا لفظا أومعنى والشرط على زعمه مستقبل وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة افعل قبله عليه والتقدير فافعل هذا (قوله أمرعت) أى أخصبت والثلة بضم المثلثة وقد تفتح القطعة من الشئ والظاهر أن لو فى الموضعين للتمنى كما فى لو أن لنا كرة وخبر أن فى الموضع الاول محذوف تقديره لك (قوله ومن مضارع الخ) متعلق بتحذف والحاصل أن نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون وصلا لا وقفا (قوله تحذف نون) أى لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة (قوله فى القراءتين) أى قراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان (قوله بخلاف نحو من تكون الخ) خرج هو وما بعده بالجزم وقوله وتكونوا الخ بالسكون وقوله ان يكنه الخ بقوله لم يتصل الخ وقوله لم يكن الخ بقوله وقد وليه متحرك (قوله فان لم تك المرآة الخ)

اذلا ضرورة لامكان أن يقال
فان تكن المرآة أخفت وسامة
وقد قرئ شاذا لم يك الذين كفروا
(خاتمة) اذا دخل على غير
زال واخواتها من أفعال هذا
الباب ناف فالمنفى هو الخبر نحو
ما كان زيد عالما فان قصد
الايجاب قرن الخبر بالا نحو
ما كان زيد الا عالما فان كان
الخبر من الكلمات الملازمة
للنفى نحو يعيج لم يجز أن يقترن
بالا فلا يقال فى ما كان زيد
يعيج بالدواء ما كان زيد الا
يعيج ومعنى يعيج ينتفع وحكم
ليس حكم ما كان فى كل ما ذكر
وأما زال واخواتها فنفيها
ايجاب فلا يقترن خبرها بالا
كالا يقترن بها خبر كان الخالية
من نفى لتساويهما فى اقتضاء
ثبوت الخبر وما أوهم خلاف
ذلك فؤول كقوله
حراجيج ما تنفك الا مناخة
على الخسف أو نرمى بها بلدا
قفرا
أى ما تنفصل من الاتعاب
الا فى حال اناختها على الخسف
الى أن نرمى بها بلدا قفرا
فتنفك هنا تامة

كانه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بأنه يشبه وجه الضيغم وهو الاسد من الضغم وهو العض (قوله اذلا ضرورة الخ) مبنى على مذهبه فى الضرورة وقد مر ما فيه وقوله لامكان أن يقال فان تكن المرآة أخفت وسامة فيه أن هذا أخص من كلام الشاعر لان الشرط على هذا اخفاء الوسامة المقتضى ثبوتها فى نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم ابداء الوسامة الصادق بانتفائها فى نفسها فتأمل (قوله نحو يعيج) أى التى بمعنى ينتفع كما سيذكره الشارح أما عاج التى بمعنى أقام أو وقف أو رجع أو أمال فلا يختص بالنفى ونحو يعيج أحد وديار وعريب فلا يقال ما كان مثلك الا أحدا (قوله فى كل ما ذكر) أى فى أن المنفى هو الخبر وفى أنه اذا قصد الايجاب قرن الخبر بالا وفى انه اذا كان الخبر ملازما للنفى لم يجز أن يقترن بالا بقى أن ليس وما كان يشتركان فى شئ آخر نبه عليه فى التسهيل وعبارته مع زيادة من الدمامينى عليه وتختص ليس بجواز اقتران خبرها بواو ان كان جملة موجبة بالا كقوله

ليس شئ الا وفيه اذا ما * قابلته عين البصير اعتبار

ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت اما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركها فى ذلك كان بعد نفى كقوله

ما كان من بشر الا ومنيته * محتومة لكن الآجال تختلف

وربما شابهت الجملة المخبر بها فى هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا كقوله

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا * وأكثر ما يعطونك النظر الشزر

وقوله فظلوا ومنهم سابق دمعه له * وآخر يثنى دمعة العين بالمهل

وهذا انما اجازه الاخفش دون غيره من البصريين ولا حجة فى البيتين لاحتمال اصبح وظل فيهما للتمام وجعل الجملة حالية او يقال هما ناقصان والخبر محذوف انتهى وقال فى التسهيل ورفع ما بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم اه اى حملا لها عند انتقاض نفيها على ما فى الاهمال كما فى المغنى قال الدمامينى حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلاء ثم نقل فى رد نحو هذا التركيب الى اللغة المشهورة تأويلات منها أن الطيب اسمها والا المسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس والخبر محذوف اى ليس طيب غير المسك موجودا وأورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا ساد مسده ثم قال قال ابن هشام وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات اه وقوله موجودا عبارة المغنى طيبا (قوله فنفيها ايجاب) أى باعتبار مآل المعنى لما مر من أنها للنفى ونفى النفى ايجاب (قوله فلا يقترن خبرها بالا) أى لان الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب الا فى الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيد الا قائما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا القيام (قوله فؤول) أى بوجهين أولهما أحسنهما للاعتراض على ثانيهما بان عامل الحال ان جعل تنفك ففيه أن ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى الا فى تابعه أو فى المستثنى منه وعلى الخسف ليس واحدا منهما وان جعل الظرف لزم تقدم المستثنى فى الاستثناء المفرغ على عامله وقد منعه البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف وهو نادر وبأن الاستثناء المفرغ فى الفضلات قليل فى الايجاب وخرج ابن جنى البيت على أن تنفك ناقصة والا زائدة كما جوزه الواحدى فى قوله تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء (قوله حراجيج) جمع حرجوج بحاء مهملة فراء فجيمين بينهما واو كعصفور

وهى الناقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة و المراد بالخسف حبسها عن المرعى يعنى أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك الى المرعى و أو بمعنى الى أن كما صنع الشارح تبعا للمرادى فتسكين الياء للضرورة على رواية نرمى بالنون قال الدمامينى وأحسن منه جعلها عاطفة على مناخة ونائب فاعل يرمى على روايته بالتحتية قوله بها (قوله الا فى حال اناختها الخ) أى فهى تنتقل من مشقة الى مشقة وقوله على الخسف أى على وجه الخسف

(فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس)

أى فى العمل كما أشار اليه الشارح (قوله لمشابهتها اياها فى المعنى) وهو النفى والمثبت لاعمالها عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة علة اعمال العرب اياها عمل ليس لا أن المثبت قياسنا اياها على ليس وتلك المشابهة جامع القياس اذ لا قياس مع النص فالاعتراض بان هذا قياس فى اللغة وهو ممتنع ساقط جدا نعم قال سم انما ظهر التعليل بمشابهتها ليس فى المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من النفى وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (قوله لانها حروف) ان قلت الفعل أقوى من الحرف فهلا قدم عليها أفعال المقاربة قلت لانها أظهر شبها بباب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثير الكثرة مجيء خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقتها لبعض باب كان معنى وعملا بخلاف أفعال المقاربة (قوله أعملت ما) أى عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض وهى وان عند الاطلاق لنفى الحال كليس كما فى الهمع (قوله وأهملها بنو تميم) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع (قوله شروط) أى أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة وواحدا ضمنا فى قوله وسبق حرف جر الخ فانه تضمن أن شرط عملها أن لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها وزاد قوم شرطين آخرين أن لا تتكرر ما نحو ما ما زيد قائم وأن لا يبدل من خبرها موجب بالا نحو ما زيد شيء الا شيء لا يعبأ به وتركهما المصنف لان الاول ان كان المراد منه ان لا تتكرر على أن الثانية نافية مؤسسة فهو داخل فى شرط بقاء النفى لان نفى النفى ازالة للنفى وان كان المراد منه أن لا تتكرر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه والثانى داخل فى شرط بقاء النفى لان ايجاب البدل ايجاب للمبدل منه مع ان ابن عقيل رجح فى شرحه على النظم ان ابدال موجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشى الشارح فى الاستثناء جاعلا رفع البدل على محل الخبر وعبارة المغنى اذا قلت ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به جاز كون النصب على الاستثناء أو البدل فان جئت بما مكان ليس بطلت البدلية لان ما لا تعمل فى الموجب اه قال الشاطبى لا تعمل ما الا بهذه الشروط بخلاف ليس فانها تعمل دون شرط منها وأورد عليه سم أن ان لا تلى ليس كما اعترف به بعد ذلك يعنى ومقتضى عموم قوله دون شرط منها ان ليس تعمل وان وليها ان مع انها لا تلى ليس أصلا هذا مراد سم ولم يفهم البعض مراده فقال ما قال (قوله دون ان) اى المزيدة لا النافية المؤكدة بها كما يستفاد من قول الشارح فمعترجة على أن ان نافية الخ وبالاولى تأكيدها النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف فى شرح التسهيل واعتمده الدمامينى والمرادى وان خالف فى ذلك بعضهم كما مر وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فلينظر وانما لم تعمل مع ان لبعدها عن شبه ليس بوقوع ان بعدها وقيل لضعفها عن تخطى

ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها على الخسف ومناخة منصوب على الحال أى لا تنفك على الخسف الا فى حال اناختها والله أعلم

(فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس)

انما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابهتها اياها فى المعنى وانما أفردت عن باب كان لانها حروف وتلك أفعال (أعملت ما) اعمال ليس النافية نحو ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم وهذه لغة الحجازيين (وأهملها بنو تميم) وهو القياس لعدم اختصاصها بالاسماء ولاعمالها عند الحجازيين شروط أشار اليها بقوله (دون ان

مع بقا النفى وترتيب زكن) أى علم فان فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو ما ان زيد قائم فما حرف نفى مهمل
وان زائدة وزيد مبتدأ وقائم
خبره ومنه قوله

بنى غدانة ما ان أنتم ذهب
ولا صريف ولكن أنتم الخزف

وأما رواية يعقوب بن السكيت
ذهبا بالنصب فمخرجة على أن
ان نافية مؤكدة لما لا زائدة
وكذا اذا انتقض النفى بالا
نحو وما محمد الا رسول فأما قوله

وما الدهر الا منجنونا بأهله
وما صاحب الحاجات الا معذبا

فشاذ أو مؤول وكذا يبطل
عملها اذا تقدم خبرها على
اسمها نحو ما قائم زيد ومنه
قوله

وما خذل قومى فأخضع للعدا
ولكن اذا أدعوهم فهم هم

وأما قول الفرزدق

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر

فشاذ وقيل غلط سببه أنه
تميمى وأراد أن يتكلم بلغة
الحجاز ولم يدر أن من شرط
النصب عندهم بقاء الترتيب
بين الاسم والخبر وقيل مؤول
(تنبيهان) الاول قال فى
التسهيل وقد تعمل متوسطا
خبرها وموجبا بالا وفاقا
لسيبويه فى الاول وليونس
فى الثانى * الثانى اقتضى
اطلاقه منع العمل عند توسط
الخبر ولو كان ظرفا أو مجرورا
قال فى شرح الكافية من
النحويين من يرى عمل ما اذا
تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور

ان وكذا يقال فى زيادة ما بعدها ان قلنا بابطالها العمل (قوله مع بقا النفى) أى نفى الخبر فلا
يضر انتقاض نفى معمول خبرها نحو ما زيد ضاربا الا عمرا سم (قوله أى علم) أى من باب المبتدا
والخبر فانه علم منه أن حق المبتدا التقدم والخبر التأخر (قوله بنى غدانة) بضم الغين المعجمة
والصريف الفضة والخزف الفخار (قوله لا زائدة) أى كما هى على رواية الاهمال فالتأكيد
بان على أنها نافية لفظى لانه بمنزلة تكرير ما وعلى أنها زائدة معنوى كالتأكيد بسائر الحروف
الزائدة كذا فى حاشية السيوطى على المغنى (قوله وكذا) أى كوجود ان اذا انتقض الخ وهذه
الجملة معطوفة على محذوف قبل قوله نحو ما ان زيد قائم تقديره فيبطل عملها اذا وجدت ان نحو
الخ والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل لقوله فان فقد شرط الخ فانتظمت عبارة الشارح (قوله
بالا) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو ما زيد غير قائم (قوله وما الدهر)
قال الناصر المراد به نفس الفلك مجازا لاحركته فيكون اسم عين فصح أنه من باب ما زيد الا سيرا
والمنجنون الدولاب الذى يستقى عليه الماء وضم داله أكثر من فتحها (قوله أو مؤول) بجعله من
باب ما زيد الا سيرا والاصل وما الدهر الا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات الا يعذب
معذبا أى تعذيبا فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف
فى الاول وجعل معذبا مصدرا ميميا بمعنى تعذيبا أو مؤول بجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين
متحدين أى يشبه منجنونا ويشبه معذبا وهذا أقل كلفة (قوله نحو ما قائم زيد) أى على جعل
قائم خبرا أما على جعله مبتدأ رافعا للمكتفى به عن الخبر فلا اشكال فى بقاء العمل لبقاء التركيب
والمرفوع بالمبتدا فى هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبرسا على ما تقدم قاله شيخنا السيد
(قوله وقيل غلط) أى لحن وفيه أن المعروف أن العربى لا يقدر أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق
بغير لغته كذا فى الرودانى ثم قال والذى ينبغى أن لا يشك فيه أن ذلك اذا ترك العربى وسليقته
أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يشك فى أنه لا يعجز عن ذلك وقد تكلمت العرب بلغة
الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها وأبو الاسود عربى وقد حكى قول بنته لامير المؤمنين
على ما أشد الحر بالرفع فقول سيبويه فى قصته مع الكسائى فى مسئلة كنت أظن أن العقرب
أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى مرهم يا امير المؤمنين ان ينطقوا بذلك لابد من تأويله كأن
يقال المراد من لم يسمع مقالة الكسائى ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضى نطقهم على
سليقتهم الذى هو المعيار وهو كلام فى غاية النفاسة طالما جرى فى نفسى (قوله وقيل مؤول)
اى بان فتحته بناء لاضافته الى مبنى فهو فى محل رفع بالابتداء او بان الخبر محذوف اى موجود
ومثلهم حال من الضمير فى الخبر وانما قدرنا الخبر مرفوعا لما علم من ان الشاعر تميمى (قوله وفاقا
لسيبويه فى الاول) رد بان المنصوص عن سيبويه المنع والمجوز انما هو الجرمى والفراء (قوله
اقتضى اطلاقه) لا يقال قوله وسبق الخ يقيد هذا الاطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله
والتمثيل بالمعمول فى قوله كما بى الخ لا يخصص والقاعدة حمل المطلق على المقيد لانا نقول
عادته اعطاء الحكم بالمثال مع أن التعميم مبنى على مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور ومنهم
المصنف (قوله وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور) وتأييده بقياسه على معمول الخبر يمنع
بالفرق بانه يتوسع فى الفضلة ما لا يتوسع فى العمدة فان قيل قد اغتفروا تقدم خبر ان واخواتها
على اسمها اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا أجيب بأن هذه الحروف ضعيفة لانها فرع الفرع

(وسبق حرف جرّ) مع مجروره (أو ظرف) مدخولي ما مع بقاء العمل (كما * بي أنت معنيا) وما عندك زيد قائما (اجاز العلما) سبق مصدر نصب بالمفعولية لاجاز مضاف الى فاعله والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل ومنه قوله

بأهبة حزم لذ وان كنت آمنا
فما كل حين من توالي مواليا

فان كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيد آكل ومنه قوله

وقالوا تعرّفها المنازل من منى
وما كل من وافى منى أنا عارف

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه (ورفع معطوف بلكن أو ببل * من بعد خبر (منصوب بما) الحجازية (الزم حيث حل) رفع مصدر نصب بالمفعولية لالزم مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف والتقدير الزم رفعك معطوفا بلكن أو ببل الخ وانما وجب الرفع لكونه خبر مبتدا مقدر ولا يجوز نصبه عطفا على خبر ما لانه موجب وهي لا تعمل في الموجب تقول ما زيد قائما بل قاعد وما عمرو شجاعا لكن كريم اي بل هو قاعد ولكن هو كريم فان كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ولا قاعد والارجح النصب * (تنبيه) قد عرفت ان تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز اذ ليس بمعطوف وانما هو خبر مبتدا مقدر وبل ولكن حرفا ابتداء (وبعد ما) النافية (وليس جرّ البا) الزائدة (الخبر) كثيرا نحو وما ربك بظلام أليس الله بكاف عبده

لانها محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف ان وأخواتها (قوله وسبق الخ) أشار به كما تقدم الى شرط رابع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها اذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لان هذه الاحرف ضعيفة العمل فلا تقوى على أن يتصرف معها ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال ما زيد طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما للزوم الفصل بينها وبين معمولها باجنبي وان تردد فيهما سم كذا في يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر وللنفس ميل اليه لان الفصل فيه ليس بين ما ومعموليها معا بخلاف تقدم معمول الاسم عليه وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا للتوسع فيهما اولا (قوله او ظرف) لا يبعد أن او مانعة خلو تجوز الجمع (قوله مدخولي ما) مفعول سبق دفع به توهم ان المراد سبق ذلك على ما لامتناعه لان ما لها الصدارة (قوله والمراد الخ) عبر بالمراد لايهام العبارة شمول نفس الخبر أيضا (قوله باهبة حزم) الاهبة كما في القاموس العدة بالضم (قوله وان كنت آمنا) عطف على محذوف اي ان لم تكن آمنا وان كنت آمنا أو الواو للحال وان وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالاولى والشاهد في تقدم كل حين لان كل بحسب ما بعدها وما بعدها ظرف فتكون هي ظرفا (قوله تعرّفها المنازل) أي اطلب معرفتها في المنازل والشاهد في قوله وما كل الخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذي ليس ظرفا ولا مجرورا هذا على رواية نصب كل أما على رواية رفعه فكل اسمها وجملة أنا عارف في محل نصب خبرها والعائد محذوف أي عارفه ولا شاهد فيه حينئذ (قوله من بعد منصوب) أي أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره سم (قوله ولا يجوز نصبه) أي على رأي الجمهور أما على رأي يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفي فالنصب جائز (قوله لانه موجب) أي على مذهب الجمهور وأجاز المبرد كون بل ناقلة النفي الى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب أي بل ما هو قاعدا أفاده اللقاني وفيه اشكال لان نقل النفي الى ما بعد العاطف صير ما قبله غير منفي فاوجه نصبه وجوابه أن النفي انما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه (قوله جاز الرفع) اي على اضمار مبتدا أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز اي وجود الطالب للمحل (قوله ولا قاعدا) لا زائدة للتأكيد (قوله قد عرفت) اي من قوله لكونه خبر مبتدا مقدر (قوله مجاز) اي بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية (قوله وبعد ما) اي عاملة أو مهملة ما لم يكن اهمالها لانتقاض النفي فان كان له لم تدخل الباء لان الكلام حينئذ ايجاب (قوله وليس) اي غير الاستثنائية لانها بمعنى الا ومصحوب الا لا يقترن بالباء كذا في التصريح وسيأتي عن ابن هشام ما يوافقه (قوله جرّ البا الخبر) بشرط عدم نقض نفيه بالا كما تقدم فلا يجوز ما زيد الا بقائم وقوله الايجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وأن لا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام وكالخبر الاسم اذا وقع في موضع الخبر بناء على قلة كقراءة بعضهم ليس البر بأن تولوا وجوهكم بنصب البر وهذه الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح وقال البصريون لدفع توهم الاثبات لان السامع قد لا يسمع أول الكلام وقيل انما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها الاتساع دائرة الكلام اذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه الا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب

(وبعدلا) النافية (ونفي كان) وبقية النواسخ (قد يجر) قليلا من ذلك قوله

فكن لي شفيعا يوم لاذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وقوله

وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن
بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

وقوله

دعاني أخي والخيل بيني وبينه
فلما دعاني لم يجدني بقعدد

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه اياه كقوله

يقول اذا اقلولي عليها وأقردت
ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم

وندر في غير ذلك كخبر ان ولكن وليت في قوله

فان تنأ عنها حقبة لاتلاقها
فانك مما أحدثت بالمجرب

وقوله

ولكن أجرا لو فعلت بهين
وهل ينكر المعروف في الناس والاجر

وقوله

ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

على احدى الروايتين وانما دخلت في خبر أن في قوله أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر

على الاعمال وعليه يحمل ماورد في القرآن لان خبرما لم يقع في القرآن مجردا من الباء الا منصوبا ورفع على الاهمال * (فائدة) * قال في التسهيل وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها قال الدماميني وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس ثم قال في التسهيل ويندر ذلك أي جر المعطوف على الخبر المذكور في غير ليس وما ثم قال وان ولي العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببي نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ماله مفردا فينصب أو يجر على التوهم ويرفع به السببي وهو أخوه في المثال أو جعلا مبتدأ وخبرا فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون اخوته ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسببي فاعلا به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفي وان تلاه أجنبي عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو وان جر بالباء جاز على الاصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين لان جر المعطوف بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواء نصبت خبرها أو جررته بالباء لان خبرها لايتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذ الى عطف الجمل اه مع زيادة من شرحه للدماميني (قوله وبعدلا) أي عاملة عمل ان أو عمل ليس (قوله ونفي كان) أي وكان المنفية أي غير الاستثنائية كما مر (قوله وبقية النواسخ) عطف على كان فنفي مسلط عليها والمراد النواسخ غير ان وأخواتها وغير كاد وأخواتها (قوله قليلا) أتى به دفعا لتوهم أن قد ليست للتقليل (قوله فكن) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفتيل الخيط الذي في شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق أي اغناء ما وقوله عن سواد بن قارب من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله اذ أجشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل كما في التصريح ولا بقاء أعجل على ظاهره وجه (قوله والخيل) يعني الفرسان والقعدد بضم القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر قاله العيني (قوله أجروا الاستفهام) ظاهره ولو غير ابطالي وفي التصريح أن هل في البيت للجحد (قوله لشبهه اياه) أي في عدم تحقق مدخول كل (قوله يقول الخ) هو هجو من الفرزدق لجرير بان قومه كانوا يأتون الاتن فالضمير في يقول الى الكلبي اذا اقلولي أي ارتفع على الاتان وأقردت الاتان بالقاف أي لصقت بالارض وسكنت ألا هل الخ مقول القول واعترض البعض الاستشهاد بهذا بأنه خروج عما نحن فيه اذ الكلام في زيادة الباء بعد الناسخ وهو مدفوع بان قول الشارح وربما أجروا الاستفهام غير مقيد بأن يكون الاستفهام داخلا على ناسخ وان أوهمته عبارته بل هو أعم والمعنى ربما أجروا الاستفهام الموجود في الكلام مجرى النفي الداخل على الناسخ فالاستشهاد بالبيت في محله (قوله وندر) أي قل جدا (قوله كخبر ان الخ) وكالحال في ماجاءني زيد براكب (قوله فان تنأ) أي تبعد عنها أي عن أم جندب المذكورة في قوله أول القصيدة

خليلي مرابي على أم جندب * لنقضي حاجات الفؤاد المعذب

حقبة أي مدة لاتلاقها بدل من تنأ لان عدم الملاقاة هو النأي كما قاله زكريا (قوله لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أي لو فعلته لاصبت أو هي للتمني (قوله وانما دخلت الخ) جواب عما يرد على قوله وندر وحاصله كيف تدعي ندوره مع وقوعه في

لانه فى معنى أوليس الله بقادر (تنبيهات) الاول لافرق فى دخول الباء
فى خبر ما بين أن تكون حجازية
أو تميمية كما اقتضاه اطلاقه
وصرح به فى غير هذا الكتاب
وزعم أبو على أن دخول الباء
مخصوص بالحجازية وتبعه على
ذلك الزمخشرى وهو مردود
فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم
وهو موجود فى أشعارهم فلا
التفات الى من منع ذلك
الثانى اقتضى اطلاقه أيضا أنه
لافرق فى ذلك بين العاملة
والتى بطل عملها بدخول ان
وقد صرح بذلك فى غير هذا
الكتاب ومنه قوله

لعمرك ما ان أبو مالك
بواه ولا بضعيف قواه

الثالث اقتضى اطلاقه أيضا
أنه لافرق فى لا بين العاملة
عمل ليس كما تقدم والعاملة
عمل ان نحو قولهم لاخير بخير
بعده النار أى لاخير خير (فى
النكرات أعملت كليس لا)
النافية بشرط بقاء النفى
والترتيب على مامر وهو
ايضا خاص بلغة الحجاز دون
تميم ومنه قوله

تعز فلاشئ على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا

(تنبيهان) الاول ذكر ابن
الشجرى انها اعملت فى معرفة
وانشد للنابغة الجعدى

وحلت سواد القلب لا انا باغيا
سواها ولا عن حبها متراخيا

وتردد رأى الناظم فى هذا
البيت فأجاز فى شرح التسهيل
القياس عليه وتأوله فى شرح
الكافية فقال يمكن عندى أن يجعل انا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال

القرآن المنزه عن وقوع النادر استعمالا وحاصل الجواب أن دخولها فى الآية لان مدخولها يؤول بحسب المعنى الى خبر ليس. (قوله لانه فى معنى الخ) بدليل التصريح به فى قوله تعالى أوليس الذى خلق السموات والارض بقادر أو يقال لان أن ومعموليها سدا مسد مفعولى يروا العلمية وهى من النواسخ فدخولها جزء من معمولى الناسخ فكأنه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على ما فى الآية أجاز ما ظننت أن أحدا بقائم (قوله فى خبر ما) الاضافة لادنى ملابسة بالنسبة للتميمية لانها لاخبر لها أى الخبر الواقع فى حيزها (قوله وتبعه على ذلك الزمخشرى) بناء منهما على أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فان المقتضى نفيه اهـ دماميني أى بدليل دخولها فى نحو لم أكن بقائم وامتناعها فى كنت قائما (قوله فى أشعارهم) كقول الفرزدق *لعمرك ما معن بتارك حقه* (قوله بدخول ان) أى أو بعدم الترتيب لا بانتقاض النفى بالا فالمفهوم فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله لاخير بخير) بحث فيه باحتمال كون الباء ظرفية لا زائدة والخبر الجار والمجرور وأجاب غير واحد كالبعض بان هذا الاحتمال خلاف الظاهر وان ادعى الدماميني ظهوره وأنا أقول لابد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون الكلام على زيادة الباء مقلوبا لان المعنى المقصود من هذا الكلام نفى كينونة الخير فى الخير الذى بعده النار أى نفى وجود شئ من الخير فى الخير الذى بعده النار وهذا انما يفيده الكلام اذا جعلت الباء ظرفية أو نفى الخيرية عن الخير الذى بعده النار وهذا انما يفيده الكلام اذا جعل مقلوبا والاصل لاخير بعده النار خيرا وليس المقصود نفى الخيرية التى بعدها النار عن الخير كما يفيده جعل الباء زائدة من غير التزام القلب لان معنى كون لا لنفى الجنس أنها لنفى الخبر عن الجنس فان قلت يغنى عن التزام القلب جعل بعده النار صفة لاسم لا قلت يلزم حينئذ الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو خير وحيث كانت دعوى الزيادة محوجة الى ارتكاب القلب الذى هو خلاف الاصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقا للدماميني فتدبره فانه فى غاية الحسن والمتانة (قوله فى النكرات) انما اختص عمل لا بالنكرات لانها عند الاطلاق لنفى الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب اهـ سم أما التى لنفى الجنس نصا فعاملة عمل ان وأورد على تخصيص عمل لا بالنكرات أنه وقع فى أمثلة سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا وأجيب بأنه لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعان لمعمولى ما قاله المصرح (قوله كليس) حال من لا أو مفعول مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النفى والترتيب) أى بين اسمها وخبرها ولم يقل وعدم الاقتران بان لانها لاتقترن بها أصلا فلا يحتاج الى اشتراطه وبقى شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور وأن لاتكون لنفى الجنس نصا ولا يرد البيت الآتى أعنى تعز الخ لان التنصيص على نفى الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا (قوله على مامر) أى من البيان قيل ومن الخلاف (قوله تعز) أى تصبر وتسل والوزر الملجأ والشاهد فى الشطرين وقيل لا شاهد فى الشطر الاول لاحتمال أن باقيا حال من الضمير فى على الارض وعلى الارض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب وفيه أنا لو سلمنا أن على الارض خبر لكان نصب الخبر فى الشطر الثانى قرينة على نصبه فى الاول والا كان تلفيقا بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الامر أنه فى الاول بقرينة الثانى (قوله سواد القلب) أى حبته السوداء وباغيا طالبا (قوله مرفوع فعل) أى على أنه نائب

تقديره لا أرى باغيا فلما أضمر الفعل
برز الضمير وانفصل ويجوز
أن يجعل أنا مبتدأ والفعل
المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا
على الحال ويكون هذا من
باب الاستغناء بالمعمول عن
العامل لدلالته عليه ونظائره
كثيرة منها قولهم حكمك
مسمطا أي حكمك لك
مسمطا أي مثبتا فجعل مسمطا
وهو حال مغنيا عن عامله
مع كونه غير فعل فأن
يعامل باغيا بذلك وعامله
فعل أحق وأولى هذا لفظه
الثاني اقتضى كلامه مساواة
لا لليس في كثرة العمل وليس
كذلك بل عملها عمل ليس
قليل حتى منعه الفراء ومن
وافقه وقد نبه عليه في غير
هذا الكتاب * الثالث
الغالب على خبر لا أن يكون
محذوفا حتى قيل ان ذلك لازم
كقوله

من صد عن نيرانها
فأنا ابن قيس لا براح

أي لا براح لي والصحيح جواز
ذكره كما تقدم (وقد تلي لات
وان ذا العملا) المذكور أما
لات فأثبت سيبويه والجمهور
عملها ونقل منعه عن الأخفش
وأما ان فأجاز اعمالها الكسائي
وأكثر الكوفيين وطائفة من
البصريين ومنعه جمهور
البصريين واختلف النقل
عن سيبويه والمبرد والصحيح
الاعمال فقد سمع نثرا ونظما
فمن النثر قولهم ان احد خيرا من أحد الا بالعافية وجعل منه ابن جني

فاعل (قوله لا أرى) أي لا أبصر اذ لو كانت علمية لكان المنصوب مفعولا ثانيا لا حالا ولعله لم
يجعلها علمية والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لان حذف غير القلبي أكثر من حذف القلبي
(قوله والفعل المقدر بعده) انما قدر بعده لما مر من وجوب تأخير الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدا
(قوله هذا) أي الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعمول الخ أي من باب سد الحال مسد الخبر
العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أي قوله ونظائره الخ فلا اعتراض بأن الوجه الاول فيه ايضا
الاستغناء بالمعمول وهو أنا عن العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا والبعض ولك أن ترجع
اسم الاشارة الى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الاول بنحو حكمك مسمطا في
الاستغناء بمطلق معمول عن مطلق عامل وان لم يكن المعمول حالا والعامل خبرا وحينئذ فلا
اعتراض ولا جواب (قوله حكمك مسمطا) تقدم أن هذا شاذ فلا يناسب التنظير به (قوله
اقتضى كلامه) حيث شبه لا بليس ثم قال وقد تلي لات فأفاد أن اعمال لا كليس كثير ولعل مراد
الشارح باقتضاء كلام المصنف المساواة في الكثرة اقتضاؤه المساواة في أصل الكثرة فلا يمنع
كلام الشارح بأن الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل قيده في شرح القطر
بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعيا وتبعه الجامي وعللت القلة بنقصان شبهها بليس لانها للنفي
مطلقا وليس لنفي الحال وما اقتضاه كلامه هنا صرح به في تسهيله حيث قال ويلحق بها ان
النافية قليلا ولا كثيرا اه قال السيوطي قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان
الصواب عكسه لان ان قد عملت نظما ونثرا ولا اعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريح سوى
البيت السابق اه (قوله عن نيرانها) أي الحرب وقوله فأنا ابن قيس الخ علة للجواب
المحذوف أي فأنا لا أصد لاني ابن قيس والقافية مطلقة لا مقيدة بدليل بقية القوافي فلا يقال
يحتمل أن لا عاملة عمل ان لان ظهور الضم يمنع هذا الاحتمال قاله الروداني (قوله وقد تلي)
من ولي الشئ يليه ولاية اذا تولاه ويشترط لاعمال لات وان عمل ليس ما اشترط في ما الا الشرط
الاول لان ان لا تزاد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما ويظهر قياسا على ما سبق
في ما أن تأكيد ان النافية بان نافية أخرى لا يبطل عملها وتزيد لات باشتراط أن يكون
معمولاها اسمي زمان وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل النسبي بالنسبة لان بناء على جواز
استعمال المشترك في معنييه فلا ينافي قول صاحب التوضيح وعملها أي لات اجماع من العرب
وعلى تسليم أن قد للتقليل بالنسبة الى لات ايضا يقال الاجماع على الجواز فلا ينافي قلة الوقوع
فان قلت اذا أجمعت العرب على اعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالاخفش قلت معنى
اجماع العرب على اعمالها كما في الروداني أنه وجد في لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع
وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافي اختلاف النحاة في ذلك
الموجود هل هو معمول لها أولا (قوله ذا العملا) اسم الاشارة راجع الى عمل ليس في قوله
اعمال ليس لا الى عمل لا في قوله في النكرات الخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه
البعض باشعار كلامه باشتراط التنكير مع لات وان وهو غير مسلم في ان لانها
تعمل في المعارف والنكرات بل قيل باشتراط المعرفة (قوله ونقل منعه عن الاخفش)
وعليه فالمرفوع الذي يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول لفعل محذوف
تقديره أرى مثلا افاده في التصريح (قوله ومنعه جمهور البصريين) ومما يخرج عليه قول

قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم على أن ان نافية رفعت الذين ونصبت عبادا أمثالكم
خبرا ونعتا والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا
أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك ومن النظم قوله

ان هو مستوليا على أحد
الا على أضعف المجانين

وقوله

ان المرء ميتا بانقضاء حياته
ولكن بان يبغى عليه فيخذلا

وقد عرفت انه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين (وما للات في سوى) اسم (حين) أى زمان (عمل) بل لا تعمل الا في اسماء الاحيان نحو حين وساعة وأوان قال تعالى ولات حين مناص وقال الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم

وقال الآخر

طلبوا صلحنا ولات أوان
فاجبنا أن ليس حين بقاء

أى وليس الاوان اوان صلح فحذف المضاف اليه اوان منوى الثبوت وبنى كما فعل بقبل وبعد الا أن أوانا لشبهه بنزال وزنا بنى على الكسر ونون اضطرارا وأما قوله

لهفى عليك للهفة من خائف
يبغى جوارك حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتداء أو الفاعلية أى لات يحصل مجير أولات له مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ※ (تنبيه) ※ للنحويين في لات الواقع بعدها هنا كقوله

حنت نوار ولات هنا حنت

مذهبان ※ أحدهما أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى المكان وحنت مع أن مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوار ولات هنا لك حنين وهذا توجيه الفارسي والثاني أن تكون هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف

بعضهم ان قائم بتشديد النون أصله ان انا قائم حذفت همزة أنا اعتباطا وأدغمت النون في النون وحذفت ألفها للوصل ومثل هذا في لكناه والله ربى فاصله لكن أنا ففعل فيه ما مر وسمع ان قائما على الاعمال أفاده في المغنى قال الدماميني قرأ ابن عامر لكنا باثبات ألف أنا وصلا ووقفا تعويضا بالالف عن الهمزة المحذوفة وغيره باثباتها وقفا فقط على الاصل اه وانظر لم ترسم ان قائم بالف عقب النون مع أنه القياس لثبوتها وقفا ولعله لدفع التباس ان خطا بأنا التى هى ضمير رفع منفصل واعراب لكناهو الله ربى لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها اياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرابط لانها عين المبتدا والله مبتدأ ثالث خبره ربى وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط والكبرى والصغرى باعتبارين (قوله قراءة سعيد الخ) خرجها بعضهم على أن ان مخففة من الثقيلة ناصبة للجزأين لتتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ لان نصبها الجزأين شاذ (قوله خبرا ونعتا) على اللف والنشر المرتب (قوله والمعنى الخ) أشار به الى دفع التنافى بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية ومقابلها النافية لها وحاصل الدفع أن النفى والاثبات لم يتواردا على مثلية واحدة فالمثبتة المماثلة في العبودية والمنفية المماثلة في الانسانية واحوالها كالعقل (قوله الا على أضعف المجانين) يعلم منه أن انتقاض النفى بالنسبة الى معمول الخبر لا يبطل عمل ان كما (قوله وقد عرفت) أى من الامثلة (قوله في سوى اسم حين) قدر اسم لدفع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله مناص) أى فرار (قوله ولات ساعة مندم) الواو للحال والمندم الندامة (قوله أن ليس) أن تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد الى الاوان وقوله حين بقاء أى بقاء الصلح (قوله اى وليس الخ) تفسير القوله ولات أوان (قوله منوى الثبوت) أى معنى ليصح البناء (قوله وبنى) أى عند الجمهور وذهب الفراء الى أنها قد يجر بها الزمان كما في البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر وأجيب بان الجر في الآية على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك في البيت أيضا (قوله لشبهه بنزال الخ) قد يستفاد منه جواز بناء أمام في الحالة المذكورة على الكسر لشبهها بنزال فتأمل (قوله بنى على الكسر) قال البعض ويحتمل ان يكون مبنيا على السكون وكسر على اصل التقاء الساكنين ونون للضرورة اه وهو فاسد لان التقاء الساكنين يمنع البناء على السكون (قوله لهفى) بفتح الهاء من باب فرح كما في القاموس أى حزنى مبتدأ خبره عليك أو للهفة اى لاجل لهفة أى تحزن عليك لاجل تحزن الخائف الذى يطلب جوارك أى اغاثتك (قوله فارتفاع مجير على الابتداء) والمسوغ له وقوعه بعد النفى او تقدم الخبر والى هذا أشار بقوله أولات له مجير (قوله او الفاعلية) أى بفعل محذوف (قوله أى لات الخ) لف ونشر مشوش (قوله هنا) أي بضم الهاء وتشديد النون ومثلها مكسورتها ومفتوحتها المامر أن الثلاثة جاءت للزمان (قوله ولات هنا) بضم الهاء كما في الدماميني (وهنا في موضع الخ) أى خبر مقدم (قوله على حذف مضاف) أى والفعل اذا أضيف اليه كان لمجرد الحدث فهو اسم حكما كما ذهب اليه بعضهم ومر بيانه (قوله

والتقدير وليس الوقت وقت حنين وهذا الوجه ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهى من الظروف التى لا تتصرف وفيه أيضا اعمال لات فى معرفة وانما تعمل فى نكرة واختصت لات بانها لا يذكر معها معمولاها معا بل لابد من حذف أحدهما (وحذف ذى الرفع) منهما وهو الاسم (فشا) فتقدير ولات حين مناص ولات الحين حين مناص أى وليس الوقت وقت فرار فحذف الاسم وبقى الخبر (والعكس قل) جدا قرأ بعضهم شذوذا ولات حين مناص برفع حين على انه اسمها والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أى كائنا لهم *(خاتمة)* أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما فى ربت وثمت قيل ليقوى شبهها بالفعل وقيل للمبالغة فى النفى كما فى نحو علامة ونسابة للمبالغة وحركت فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فانها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها وقيل أصلها ليس قلبت الياء ألفا والسين تاء وهو ضعيف لوجهين الاول ان فيه جمعا بين اعلالين وهو مرفوض فى كلامهم لم يجئ منه الا ماء وشاء ألا ترى أنهم لم يدغموا فى يطد ويتد فرارا من حذف الواو التى هى الفاء وقلب العين الى جنس اللام * والثانى ان قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما الا بدليل ولا دليل والله اعلم

(افعال المقاربة)

اعلم ان هذا الباب يشتمل على ثلاثة انواع من الفعل افعال المقاربة وهى ثلاثة كاد وكرب واوشك

والتقدير وليس الوقت الخ) جرى على القليل من استعمال هنا للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فرارا من عمل لات فى غير الزمان (قوله وفيه أيضا الخ) وفيه أيضا الجمع بين معمولى لات وحذف المضاف الى جملة (قوله اعمال لات فى معرفة) أى ظاهرة كما فى المغنى وقوله وانما تعمل فى نكرة أى عملا ظاهرا فلا ينافى أن المقدر لابد أن يكون معرفة كما قاله المصنف واشار اليه الشارح بقوله سابقا فليس الاوان أوان صلح وبقوله بعد ولات الحين حين مناص قال المصنف لان المراد نفى كون الحين الخاص حينا ينوصون فيه لا نفى كون جنس الحين اه ولعل هذا اذا كان المقدر الاسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة فى قراءة من رفع حين مناص (قوله فشا) أى كثر لان الخبر محط الفائدة (قوله أى كائنا لهم) ظاهره جعل كائنا خبر لات وهو لا يصح لان من شروط عملها كون معموليها اسمى زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حينا كائنا لهم فيكون كائنا صفة للخبر لا خبرا (قوله كما فى ربت وثمت) أى فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ قال فى التصريح زيادة التاء فى لات أحسن من زيادتها فى ربت وثمت لان لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان (قوله بالفعل) يعنى ليس اذ بلحاق التاء لها صارت بوزن ليس وعدد حروفها (قوله وقيل للمبالغة) يرد عليه وقفهم عليها بالتاء غالبا كما فى الدماميني (قوله كما فى نحو علامة ونسابة) التشبيه فى مطلق المبالغة فلا ينافى أن التاء فى لات لاصل المبالغة فى النفى وفى علامة ونسابة لزيادة المبالغة فى الاثبات (قوله وحركت الخ) متعلق بالقول بأن التاء للتأنيث فكان الاوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة (قوله أصلها ليس) أى بكسر الياء كما فى المغنى والتصريح وان صرح الشارح بعد بأنها ساكنة فهى حينئذ فعل ماض وقيل هى ماضى يليت أى ينقص يقال لات يليت وألت يألت وبهما قرئ قوله تعالى لا يلتكم من أعمالكم شيأ (قوله والسين تاء) كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت (قوله بين اعلالين) أى قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلب السين تاء (قوله وهو مرفوض الخ) قال بعضهم الحق عدم الرفض بدليل باب قه وعه بل قد يجتمع أكثر من اعلالين كما فى باب قضايا وخطايا فتدبر (قوله الا ماء وشاء) أصلهما موه وشوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة (قوله فى يطد ويتد) مضارعا وطد الشئ وطدا وطدة أثبته ووتده وتدا وتدة ثبته وأصلهما يوطد ويوتد حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة (قوله وقلب العين الخ) أى ليتأتى الادغام (قوله الياء الساكنة فيه) أنها عند هذا القائل متحركة كما مر

(أفعال المقاربة)

لم يقل كاد وأخواتها على قياس ما سبق لان هذه العبارة تدل على ان كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أمية كان لان أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولان لها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب لان الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره ولك ان تجعلها على بابها القرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وان كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم

باللزوم

باللزوم وهل عين كاد ياء أو واو قولان واستدل لكونها واوا بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شذوا فقالوا أكاد وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها (قوله وضعت للدلالة الخ) اللام تعليلية لاصلة الوضع فلا ينافى أن الموضوع له نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله على قرب الخبر) أى قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه له بل قد يستحيل عادة كما فى يكاد زيتها يضيء (قوله على رجاء الخبر) يعنى الطمع فى الخبر محبوبا والاشفاق أى الخوف منه مكروها ففى كلامه اطلاق الرجاء على الطمع والاشفاق وهو تغليب كما قاله يس وقد اجتمعا فى قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ الآية كما فى المغنى قال الدماميني فالاولى للترجى والثانية للاشفاق بحسب ما فى نفس الامر أى ما كرهتموه من الغزو ينبغى أن يترجى لانه خير لان فيه اما الظفر والغنيمة أو الشهادة والجنة وما أحببتموه من القعود عن الغزو ينبغى أن يكره لان فيه الذل وحرمان الغنيمة والاجر وقال الشمنى الاولى لاشفاق المخاطبين نظرا الى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظرا الى ما عندهم من المحبة (قوله على الشروع) أى التلبس بأول أجزاء الفعل (قوله من باب التغليب) أى تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه فى الكلام على بقية الانواع فلا ترد شهرة عسى لانها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقانى تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب كالعمرين والقمرين هذا وقد قيل ان فى أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربة وممن أفاد ذلك النيلى حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لان رجاء الفعل دنو لتقدير نيله وتارة تكون للاخذ فيه لان الشروع فى الفعل يلزمه القرب منه اه وعلى هذا لا تغليب أيضا لان الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام أفاده الروداني (قوله فى العمل) أى لا فى كل أحكامها فان الخبر لا يتقدم هنا ويجوز حذفه ان علم بخلافه فى باب كان فى المسئلتين على كلام فى الثانية مر وسيذكره وأما توسط الخبر فجائز باتفاق اذا لم يقترن بأن وعلى أحد القولين اذا اقترن بأن وصححه ابن عصفور كذا فى الهمع والدماميني ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد فى كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك (قوله كاد وعسى) أى وأخواتهما الآتية (قوله لكن ندر الخ) قال الدماميني نقلا عن المصنف وقع الخبر فى هذا الباب غير مضارع تنبيها على أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان فى الدخول على مبتدا وخبر فالاصل ان يكون خبرها كخبر كان فى وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل شذوذا فى مواضع (قوله غير جملة الخ) قدر جملة لان الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما اذا اقترن بأن خرج من باب الجملة الى باب المفرد الا ان يراد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة (قوله واخواتهما) زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية وظاهر النظم يوهم ورودهما خبرا عنهما وحاصل الدفع أن فى المتن حذف الواو مع ما عطفت أى لهذين وأخواتهما والمعنى على التوزيع

وضعت للدلالة على قرب الخبر
وافعال الرجاء وهى ايضا ثلاثة
عسى وحرى واخلولق وضعت
للدلالة على رجاء الخبر وبقية
افعال الباب للدلالة على
الشروع فى الخبر وهى انشأ
وطفق واخذ وجعل وعلق
فتسمية الكل افعال مقاربة
من باب التغليب (ككان)
فى العمل (كادو عسى لكن
ندر غير) جملة فعل (مضارع
لهذين) واخواتهما من افعال
الباب (خبر)

ويجاب أيضا بان غير نكرة فى سياق الاثبات فلا عموم لها (قوله فلذلك افترقا) أى لاختصاص خبرهما بما ذكر وهذا أيضا حكمة تأخيرها عما حمل على ليس مع أنها حروف وهذه أفعال (قوله فأبت) أى رجعت الى فهم قبيلة (قوله لاتكثرن) أى من العذل (قوله أى يمسح مسحا) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عند الناظم وأجيب بانه ليس بمؤكد بل نوعى لتعلق ما بعده به وهو بالسوق أى فطفق يمسح السيف مسحا كائنا بسوق الخيل وأعناقها (قوله وقد جعلت الخ) القلوص الناقة الشابة والاكوار جمع كور بفتح الكاف وهو الرحل أى المنزل والمرتع المرعى ومن الاكوار متعلق بقريب والمعنى طفقت تقرب مرتعها من الاكوار لما بها من الاعياء (قوله فجعل الرجل الخ) الاستشهاد به مبنى على ان اذا ظرف لارسل غير شرط فان جعلت شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية وجملة أرسل جواب الشرط ولا شاهد فيه حينئذ هذا ما قاله البعض تبعا لشيخنا وفى التصريح ما يرده ويصحح الاستشهاد به على ان اذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح فى شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر فى التقدير عن عامله فأول الجملة فى الحقيقة أرسل فافهموه اه (قوله بعد عسى نزر) لان المترجى مستقبل فناسبه أن وقيل تجردها من أن خاص بالشعر وانما ساغ الاخبار بأن يقوم مثلا مع انه فى تأويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لانه على تقدير مضاف أى عسى حال زيد أن يقوم أو عسى زيد ذا ان يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل المصدر المؤول قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل وقيل يقدر أن الاخبار انما وقع أولا بالفعل ثم جىء بأن لتؤذن بالتراخى لا لقصد السبك وبهذا الجواب الاخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جمله وقيل المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على اسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب وقيل بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب وعسى على هذين القولين تامة وقيل بدل اشتمال من المرفوع وسد هذا البدل مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين فى قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملى لهم خير لانفسهم بالتاء الفوقية وفتح السين ولا محذور فى لزوم البدل لانه المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعا فرب تابع يلزم كتابع مجرور رب الظاهر عند الاكثر ولم يجعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب لان المبدل منه فى حكم المطروح وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور كذا فى المغنى وحواشيه ولك ان تقول نص الزمخشرى وغيره على انه ليس معنى كون المبدل منه فى حكم المطروح أنه مهدر بل أن البدل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان وحينئذ لا مانع من جعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب كما أن الفاعل فى نحو نفعنى زيد علمه هو المبدل منه لا بدل الاشتمال فتأمل * (فائدة) * قال الشيخ اللقانى عسى موضوعة للزمن الماضى ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهى فى كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمان وفى كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقى فقول العلامة المحلى لم يثبت مثل هذا فى كلامهم ممنوع وأجاب سم بان مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره فى عسى غير معلوم اذ كونها موضوعة للزمان غير معلوم وان كان جائزا اذ المفهوم كما قاله السيد الصفوى من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكنها لما وجد فيها خواص

فلذلك افترقا بما بين وغير
جملة المضارع المفرد كقوله
فأبت الى فهم وما كدت
آيبا
وقوله
لا تكثرن انى عسيت صائما
واما فطفق مسحا بالسوق
فالخبر محذوف اى يمسح مسحا
والجملة الاسمية كقوله
وقد جعلت قلوص بنى زياد
من الاكوار مرتعها قريب
وجملة الماضى كقول ابن
عباس رضى الله عنهما فجعل
الرجل اذا لم يستطع ان يخرج
ارسل رسولا (وكونه) اى
كون المضارع الواقع خبرا
(بدون أن) المصدرية (بعد
عسى نزر) اى قليل

ومنه قوله عسى الكرب الذى امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب (وكاد الامر فيه عكسا) فاقترانه بأن بعدها قليل

كقوله كادت النفس ان تفيض عليه * وقوله ٢٣٩ ابيتم قبول السلم منا فكدتم * لدى الحرب ان تغنوا السيوف عن السل

وانشد سيبويه

فلم ارمثلها خباسة واحد * ونهنهت نفسى بعدما كدت افعله

وقال اراد بعد ماكدت أن افعله فحذف أن وأبقى عملها وفيه اشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن لان العامل لايحذف ويبقى عمله الا اذا اطرد ثبوته (وكعسى) فى العمل والدلالة على الرجاء (حرى ولكن جعلا * خبرها حتما بأن متصلا) نحو حرى زيد أن يقوم ولا يجوز حرى زيد يقوم (والزموا اخلولق أن مثل حرى) فقالوا اخلولقت السماء أن تمطر ولم يقولوا اخلولقت تمطر (وبعد أوشك انتفا أن نزرا) أى قل والكثير الاقتران بها كقوله

ولو سئل الناس التراب لاوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ومن التجرد قوله

يوشك من فر من منيته * فى بعض غراته يوافقها

(ومثل كاد فى الاصح كربا) بفتح الراء ونقل كسرها أيضا يعنى أن اثبات أن بعدها قليل ومنه قوله

قد برت أو كربت أن تبورا * لما رأيت بيهسا مثبورا

وقوله

سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * وقد كربت أعناقها أن تقطعا

والكثير التجرد ولم يذكر سيبويه غيره ومنه قوله

كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب

(وترك أن مع ذى الشروع وجبا) لما بينهما من المنافاة لان افعال الشروع للحال وأن للاستقبال (كانشأ السائق يحدو وطفق) زيد يعدو بكسر الفاء وفتحها

الفعل قد ذلك ادراجها فى نظم اخواتها ومنه يتحقق ان المراد الوضع التحقيقى أو التقديرى اه ومن المعلوم ان الوضع التقديرى لايكفى فى كون اللفظ مجازا وكونها فى كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وان قاله جماعة لاحتمال كونها فى كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه فى لعل وقال الرضى انه الحق كذا فى يس وقول اللقانى عسى موضوعة للزمن الماضى أى للرجاء مع الزمن الماضى وقول الصفوى ومنه يتحقق ان المراد أى بالوضع فى قولهم الفعل الماضى موضوع للزمان الماضى (قوله الذى أمسيت فيه) روى بفتح التاء وضمها (قوله يكون الخ) قال الدمامينى ينبغى أن يجعل فرج مبتدأ خبره وراءه والجملة فى محل نصب خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود الى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون ووراءه خبرها من رفع الفعل من الخبر أجنبيا عن الاسم وهو ممنوع كما يأتى (قوله عكسا) لدلالة كاد على قرب الخبر فكأنه فى الحال (قوله أن تفيض عليه) بالفاء والضاد المعجمة أى تخرج (قوله فلم أرمثلها) أى مثل تلك الاموال من الابل والغنم وغيرهما التى كان أراد نهبها (قوله خباسة) بضم الخاء المعجمة أى مغنم ونهنهت زجرت وكدت بكسر الكاف وضمها (قوله أراد بعد ما كدت أن أفعله) وقيل الاصل بعدما كدت أفعلها أى تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء ورجحه فى المغنى بكون الخبر عليه من الكثير (قوله وفيه اشعار باطراد الخ) دفع لما قد يقال يحتمل ان اثبات أن فى البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط (قوله والزموا اخلولق أن مثل حرى) للاشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وان اشتركت الثلاثة فى الرجاء المختص بالمستقبل (قوله وبعد أوشك انتفا أن نزرا) قال اللقانى لان القرب المرجح للتجرد من أن امر عارض فيها دون اختيها كاد وكرب لانها موضوعة للاسراع المفضى الى القرب بخلاف كاد وكرب فالقرب فيهما ذاتى فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن وضبط شيخنا السيد نقلا عن البهوتى أوشك فى قوله وبعد أوشك بسكون الكاف لئلا ينتقل من الرجز الى الكامل سهو ظاهر لان هذا انما هو فى أوشك فى قوله بعد عسى اخلولق أوشك (قوله غراته) بكسر الغين أى غفلاته (قوله ومثل كاد الخ) أى فى أنها للمقاربة وفى أن الكثير تجردها من أن وان اقتضى كلام الشارح أن التشبيه فى الثانى فقط (قوله فى الاصح) مقابله شيآن مقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها الا التجرد ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع وسيذكر الشارح الاول واقتصار شيخنا والبعض على كونه أشار بقوله فى الاصح الى خلاف ابن الحاجب قصور (قوله قد برت) بضم الموحدة أى هلكت وبيهس اسم رجل والمثبور الهالك (قوله سقاها) الضمير الى العروق المتقدمة فى قوله * مدحت عروقا للندى مصت الثرى * قيل المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هجوهم بأنهم حديثون فى الغنى والعطاء وأن أصلهم الفاقة وعدم العطاء قاله العينى فى شواهده الكبرى وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق ويؤيده الجمع فى قوله أعناقها فتفسير البعض العروق فى البيت بالفرس الخفيفة لحم اللحيين بانيا ذلك على أنها بفتح العين ليس فى

وطبق بالباء أيضا و(كذا جعلت) أتكلم (وأخذت) أقرأ (وعلق) زيد يسمع ومنه قوله

أراك علقت تظلم من أجرنا
وظلم الجار اذلال المجير

(تنبيهات) الاول عد الناظم فى غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام نحو هب زيد يفعل وقام بكر ينشد* الثانى اذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه الحديث من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد الثالث يجب فى المضارع الواقع خبر الافعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا لضمير الاسم وأما قوله

واسقيه حتى كاد مما أبثه
تكلمنى أحجاره وملاعبه

وقوله

وقد جعلت اذا ماقمت يثقلنى
ثوبى فأنهض نهض الشارب الثمل

فأحجاره وثوبى بدلان من اسمى كاد وجعل وأما عسى فانه يجوز فى المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببى كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
اذا نحن جاوزنا حفير زياد

روى بنصب جهده ورفعه ولا يجوز أن يرفع ظاهرا غير سببى

محله والاحلام العقول والسجل بالفتح قال فى القاموس الدلو العظيمة مملوأة اه ونقل شيخنا عن الشارح فى شرحه للتوضيح أنه الدلو التى فيها ماء قل أو جل وتقطعا أصله تتقطع (قوله من جواه) اى شدة وجده (قوله وترك أن الخ) تحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب بالنسبة الى اقترانه بأن وتجرده منها اربعة اقسام ما يجب اقترانه وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو افعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى واوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله وطبق بالباء) اى المكسورة كما فى التصريح (قوله هب وقام) اقول يجب ان يعد منها شرع فى نحو شرع زيد يأكل (قوله ينشد) اما مضارع الثلاثى نشد الضالة ينشدها من باب نصر أو مضارع الرباعى أنشد الشعر (قوله على خبر هذا الباب) أى بخلاف باب كان فقد قال السيوطى فى الهمع قال أبو حيان نص اصحابنا على انه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا اه قال سم ولينظر ذلك مع ماذكروه فى نحو ان خيرا فخير من أن خبر الاول اسم كان المحذوفة مع خبرها اللهم الا أن يخص المنع بغير ذلك اه ثم نقل فى الهمع قولين آخرين فى حذف خبر كان وأخواتها وقدمرا فى بابها (قوله أن يكون رافعا لضمير الاسم) لوضعها على ارتباط الفعل المقرب أو المرجى أو المشروع فيه بنفس مرفوعها وجوز فى التسهيل رفعه السببى على قلة ومثل له الدمامينى بقول الشاعر وقد جعلت اذا الخ (قوله وأما قوله الخ) مثله قوله تعالى من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم فيؤول بأن قلوب بدل من الضمير فى كاد الراجع الى القوم وفاعل تزيغ ضمير راجع الى القلوب لتقدمها رتبة وسيتضح ذلك لكن هذا انما يتأتى على قراءة من قرأ تزيغ بالتاء الفوقية أما على قراءة من قرأ بياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل اذا أسند الى ضمير المؤنث وكذا الاية تأتى ان يكون فى الكلام تنازع لما ذكرنا وانما هو على اضمار ضمير الشأن كذا قال الدمامينى وفى كونه على اضمار ضمير الشأن نظر ظاهر واذا رجع الضمير فى يزيغ بياء الغيبة الى القلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر (قوله واسقيه) أى ربع مية بدمعى وشكواى مما أبثه أظهره وما موصول اسمى وملاعبه مواضع اللعب (قوله الثمل) اى السكران (قوله بدلان من اسمى كاد وجعل) اى الاول بدل بعض ان كانت الاحجار والملاعب من اجزاء الربع وهو الظاهر والا فبدل اشتمال كالثانى أى لا فاعلان ليثقلنى وتكلمنى والتقدير جعل ثوبى يثقلنى وكادت أحجاره تكلمنى فعاد الضمير على البدل لانه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يثقلنى وتكلمنى خبرين لعامل البدل المقدر فاغنى ذلك عن عود الضمير الى المبدل منه وعن خبرى عامل المبدل منه فلم يرفع الخبر الا ضمير الاسم لا خبرين لكاد وجعل المذكورين لان الفعل حينئذ رافع لغير ضمير الاسم فلا يتم الجواب قاله الناصر (قوله ان يرفع السببى) اى الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود الى الاسم (قوله وماذا) ما مبتدأ وذا ملغاة أو اسم موصول وعسى الخ على اضمار القول صلة لان الانشاء لا يقع صلة اى ما الذى يقال فيه عسى الخ والمعنى ما الذى يرجى للحجاج ان يناله منى احبسى ام قتلى اى لا يرجى له شئ من ذلك والجهد بالضم الوسع والطاقة *والبيت من كلام الفرزدق حين توعده الحجاج الثقفى فهرب من العراق وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخو معاوية بن أبى سفيان كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية وتصريح (قوله روى بنصب جهده) أى على المفعولية ليبلغ ولا شاهد فيه حينئذ لرفعه ضمير الاسم وعائد الموصول

محذوف

وأماقوله   عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب   فان فى يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر كان (واستعملوا مضارعا لاوشكا) كما رأيت وهو أكثر استعمالا من ماضيها (وكاد لاغير) أى دون غيرهما من أفعال الباب فانه ملازم لصيغة الماضى (وزادوا موشكا) اسم فاعل ٢٤١ من أوشك معملا عمله كقوله

فموشكة أرضنا أن تعود
خلاف الانيس وحوشا يبابا

وقوله

فانك موشك أن لاتراها
وتعدو دون غاضرة العوادى

وهو نادر *(تنبيهان)* الاول أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب وأنشدوا على الاول قوله

أموت أسى يوم الرجام وانى
يقينا لرهن بالذى أنا كائد

وعلى الثانى قوله

أبنى ان أباك كارب يومه
فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

والصواب أن الذى فى البيت الاول كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت فى شرح ديوان كثير اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله اذالقياس مكابد قال ابن سيده كابده مكابدة وكبادا قاساه والاسم كابد كالكاهل والغارب وأن كاربا فى البيت الثانى اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم كرب الشتاء اى قرب كما جزم به الجوهرى وغيره * الثانى حكى الاخفش طفق يطفق كضرب يضرب وطفق يطفق كعلم يعلم

وسمع أيضا ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه (بعد عسى) و(اخلولق) و(أوشك قد يرد * غنى بأن يفعل) اى يستغنى بأن والمضارع (عن ثان) من معموليها (فقد) وتسمى حينئذ تامة نحو وعسى أن تكرهوا شيأ واخلولق أن يأتى وأوشك أن يفعل فأن والمضارع فى تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذى هو الخبر وهذا اذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر فان كان نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الشلوبين الى أنه يجب ان يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم وأن ويقوم فاعل عسى وهى تامة لاخبر لها وذهب المبرد والسيرافى والفارسى الى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر

محذوف اى يبلغ به وقوله ورفعه اى على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف فى يبلغ بعود على الموصول هو العائد (قوله خبر كان) أى مضارع كان ولو قال خبر يكون لكان احسن (قوله كما رأيت) اى من قوله يوشك من فر الخ (قوله فموشكة ارضنا الخ) موشكة خبر مقدم وارضنا مبتدأ مؤخر وفى موشكة ضمير هو اسمها وأن تعود خبرها خلاف الانيس اى بعد الانيس كقوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله وحوشا بفتح الواو اى متوحشة وبضمها اى ذات وحوش يبابا اى خرابا خبر تعود بمعنى تصير (قوله وتعدو دون غاضرة) بالغين والضاد المعجمتين اى تعوق دون هذه الجارية العوائق وهو من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله قوله) اى قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كما فى التصريح ولا ينافيه قول الشارح بعد فى شرح ديوان كثير اى بالمثلثة والتصغير لاحتمال ان تكلمه على هذا البيت استطرادى لا لكونه فى الديوان لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح انه قول كثير عزة وكان كثير بالمثلثة والتصغير رافضيا سيئ الاعتقاد وكان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه يقول انى لاعرف صالح بنى هاشم ببغضه لكثير وفاسدهم بحبه له (قوله أموت أسى) أى حزنا والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وقعت به وقعة لرهن أى مرهون بالذى أنا كائده اى كائد آتيه فالخبر محذوف (قوله كارب يومه) اى كارب فى يومه يموت فالخبر محذوف (قوله اسم فاعل من كرب التامة) وأصله كارب يومه برفع يوم اى قريب يوم وفاته (قوله كضرب وقوله كعلم) الاحسن كجلس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضا فان مصدر المفتوح طفوق كجلوس ومصدر المكسور طفق كفرح قاله الناصر (قوله حتى يجعل) بالرفع لان حتى ابتدائية وفى هذا المسموع ما تقدم فى قول ابن عباس فجعل الرجل الخ (قوله بعد عسى الخ) اى لا بعد غير هذه الثلاثة وكأنه لعدم السماع (قوله غنى بأن يفعل الخ) اعلم ان مذهب الجمهور أنها فى هذه الحالة أفعال تامة وأن يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناظم أنها ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين فى نحو أحسب الناس أن يتركوا وكلام الناظم محتمل لهما ومعناه على مذهب الجمهور غنى بأن يفعل عن أن يكون لها ثان لتمامها وعلى مذهبه غنى بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الاول لظهور اغناء أن يفعل عنه لوقوعه فى محله بخلاف الثانى والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن أن يفعل فى محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشئ واحد باعتبارين فى نحو اعجبنى كونك مسافرا (قوله مستغنى به عن المنصوب) أى عن ان يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بان الشارح ماش على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى يقال ان أن والفعل اغنى عنه (قوله وتجويز وجه آخر)

وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسمالها وأن والمضارع فى موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه متأخر التقدمه فى النية وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث فتقول على رأيه عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع وتذكيره وعلى رأيهم يجوز ذلك ويجوز ٢٤٢ عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط وهكذا أوشك واخلولق *(تنبيه)* يتعين الوجه الاول فى نحو عسى أن يضرب زيد عمرا فلا يجوز أن يكون زيدا اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمرا بأجنبي وهو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا (وجردن عسى) واخلولق وأوشك من الضمير واجعلها مسندة الى أن يفعل كما مر (أو ارفع مضمرا * بها) يكون اسمها وأن يفعل خبرها (اذا اسم قبلها قد ذكرا) ويظهر أثر ذلك فى التثنية والجمع والتأنيث فتقول على الاول الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوم والهندان عسى أن يقوما والهندات عسى أن يقمن وهكذا اخلولق وأوشك هذه لغة الحجاز وتقول على الثانى الزيدان عسيا والزيدون عسوا وهند عست والهندان عستا والهندات عسين وهكذا اخلولق وأوشك وهذه لغة تميم *(تنبيهان)* الاول لكن ماسوى عسى واخلولق وأوشك من أفعال الباب يجب فيه الاضمار تقول الزيدان أخذا يكتبان وطفقا يخصفان ولا يجوز أخذ يكتبان وطفق يخصفان * الثانى اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو عساك وعساه فذهب سيبويه الى أنه فى موضع نصب حملا على لعل كما حملت لعل على عسى فى اقتران خبرها بأن كما فى الحديث فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وذهب المبرد والفارسى الى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر

أورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدا فى الاصل بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا فى باب المبتدا تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدا خوفا من التباس المبتدا بالفاعل وقد يجاب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لانه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل أبدا وهو عسى بخلافه هناك فانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب بجواز تقدير الاسم الظاهر مبتدا مؤخرا كما ذكره الشارح فى شرحه على التوضيح أفاده سم وانما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر بينها وبين الاسم كما فى الاوضح (قوله أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك الوجه اذا لم يقترن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد اه قال البعض الظاهر جوازه اذ لا فرق تأمل اه وأقول بل يجب اذا لم يجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى غيره (قوله بتأنيث تطلع وتذكيره) اى لجوازهما فى المسند الى ظاهر مجازى التأنيث (قوله بتأنيث تطلع فقط) لوجوب تأنيث المسند ضمير المؤنث ولو كان مجازى التأنيث (قوله ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) اى ان جعل نصب مقاما بالفعل المذكور على انه ظرف أو غير ذلك فان جعل نصبه بمحذوف على المصدرية اى فتقوم مقاما جاز أن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارضى (قوله اذا اسم قبلها قد ذكرا) اى لفظا كما مثل أو رتبة كما فى عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخرا فيجوز حينئذ فى عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه قاله الشارح فى شرح التوضيح قال سم ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدا مؤخرا أنه يلزم التباس المبتدا بالفاعل وقد تحرزوا منه كما مر فى المبتدا (قوله لغة الحجاز) وعليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم الآية (قوله يجب فيه الاضمار) أما فيما لا يقترن خبره بأن فلعدم جواز اسناد الفعل الى الفعل وأما فيما يقترن بأن كحرى فلعدم السماع (قوله وأخواتها) كالهاء والياء التحتية فى عساه وعسانى (قوله فى موضع نصب) اى اسما لها فذهبا بقاء طرفى الاسناد بحالهما والمنعكس انما هو العمل ويدل له * فقلت عساها نار كأس وعلها * برفع نار (قوله حملا على لعل) اى فى العمل بجامع الترجى او الاشفاق فى كل قال فى التوضيح وشرحه التصريح ما نصه وهى حينئذ اى حين اذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافى ونقله اى نقل السيرافى القول بحرفيته عن سيبويه وخلافا للجمهور فى اطلاق القول بفعليته ولابن السراج وثعلب فى اطلاق القول بحرفيته فالحاصل فى عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف فى عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد اه ببعض حذف (قوله ألحن) أى افصح (قوله

لكن الذى كان اسما جعل خبرا والذى كان خبرا جعل اسما وذهب الاخفش الى أن عسى على ما كانت عليه الا أن ضمير النصب ناب من ضمير الرفع كما ناب عنه فى قوله

ياابن الزبير طالما عصيكا * وطالما عنيتنا اليكا

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر فى التوكيد نحو رأيتك أنت ومررت بك أنت وهذا ما اختاره الناظم قال ولو كان الضمير المشار اليه فى موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه فى مثل

ياأبتا علك أو عساكا

لانه بمنزلة المفعول والجزء الثانى بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف وكذا ما أشبهه انتهى وفيه نظر (والفتح والكسر أجز فى السين من * عسى اذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناه كما (فى نحو عسيت) وعسينا وعسين (وانتقا الفتح زكن) انتقا بالقاف مصدر انتقى الشئ اى اختاره وزكن علم أى اختيار الفتح علم لانه الاصل وعليه أكثر القراء فى قوله تعالى فهل عسيتم وقرأ نافع بالكسر * (خاتمة) قال فى شرح الكافية قد اشتهر القول بأن كاد اثباتها نفى ونفيها اثبات حتى جعل هذا المعنى لغزا

أنحوى هذا العصر ماهى لفظة * جرت فى لسانى جرهم وثمود
اذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام جحود

ومراد هذا القائل كاد ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الافعال وأن معناها منفى اذا صحبها حرف نفى وثابت اذا لم يصحبها فاذا قال قائل كاد زيد يبكى فمعناه قارب زيد البكاء فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف واذا قال لم يكد يبكى فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتفية

لكن الذى كان اسما) اى كان حقه أن يجعل اسما لعسى لكونه المخبر عنه وهو المبتدأ فى الاصل وهو الضمير جعل خبرا اى مقدما والذى كان خبرا أى كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدأ فى الاصل جعل اسما اى مؤخرا فذهب المبرد اقرار العمل والمنعكس انما هو طرفا الاسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو نادر كما تقدم (قوله وذهب الاخفش الى أن عسى على ما كانت عليه) اى من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفى الاسناد بحالهما فاللازم على مذهبه انما هو التجوز فى الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع (قوله وهذا ما اختاره الناظم) رد بأمرين الاول ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبتت فى المنفصل نحو ما أنا كأنت وأما * ياابن الزبير طالما عصيكا * فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من باب انابة ضمير عن ضمير الثانى ظهور الخبر مرفوعا فى قوله * فقلت عساها نار كأس وعلها * قاله الدمامينى (قوله كما يقول سيبويه والمبرد) لانهما اتفقا على انه فى محل نصب وان افترقا فى أن سيبويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم (قوله لم يقتصر عليه الخ) قد يقال ان علك فى البيت الذى أنشده قد اقتصر فيه على ما هو فى موضع نصب فلو كان الاقتصار فى عساك على الكاف يمنع كونه فى موضع نصب لمنع الاقتصار فى علك على الكاف كونه فى موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على أنه فى موضع نصب اسم عل ويدفع بأن عسى فعل وجنس الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ولعل حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذى يشبه الفاعل والذى يشبه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها لا مرفوع لعل ومنصوبها (قوله والجزء الثانى) اى من معمولى عسى وهو الخبر (قوله وفيه نظر) لانه لا يلزم من كون شئ بمنزلة شئ أن يعطى سائر أحكامه على أنه ورد حذف المرفوع فى قولهم ان مالا وان ولدا بل عهد حذف الفاعل فى مواضع يمكن قياس ما هنا عليها (قوله والكسر) لان كسر سين عسى بوزن رضى لغة فاحفظه (قوله أو نوناه) فيه تغليب نون الاناث على نا (قوله لانه الاصل) اى الغالب (قوله فهل عسيتم) استدل به بعضهم على أن عسى خبر لان الاستفهام لا يدخل على الانشاء والجواب انه محمول على المعنى كما قال الزمخشرى والمعنى هل قاربتم أن تفسدوا فى الارض بمعنى أتوقع افسادكم فأدخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير واثبات أن المتوقع كائن وأنه صائب فى توقعه كذا فى يس وحاصله أن المراد من عسى مجرد المقاربة فهى فى معنى الخبر (قوله بأن كاد اثباتها نفى الخ) اعلم ان ظاهر هذا المشهور أن كاد اثباتها نفى لها نفسها ونفيها اثبات لها نفسها والرد الآتى مبنى على حمله على هذا الظاهر وحمله كثير على أن كاد اثباتها نفى للخبر ونفيها اثبات للخبر ورد على هذا الحمل بأن الخبر بمقتضى كاد منفى على كل حال فالشق الاول مسلم والثانى غير مسلم (قوله أنحوى هذا العصر الخ) قائله المعرى وجرهم وثمود قبيلتان من العرب وأراد باللسان اللغة وقد أجابه الشهاب الحجازى بقوله

لقد كاد هذا اللغز يصدئ فكرتى * وما كدت منه أشتفى بورودى
فهذا جواب يرتضيه أولو النهى * ويمتنع عن فهم كل بليد

(قوله ونفس البكاء الخ) اى لأن القرب من الفعل يستلزم انتفاءه اذ لو حصل لكان الموصوف متلبسا به لا قريبا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبارة المغنى لان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله والا كان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربته اذ لا يحسن عرفا أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة اه ويمكن حمل الاول على هذا (قوله قول ذى الرمة) بضم الراء وتشديد الميم قطعة الحبل البالية واسمه غيلان قيل لقب ذا الرمة لانه أتى مية صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل بالية فاستسقاها فقالت له اشرب ياذا الرمة فلقب به وقيل غير ذلك (قوله النأى) اى البعد والرسيس يطلق على أول الشئ وعلى الشئ الثابت كما فى القاموس ومن بيانية لرسيس الهوى أو للهوى ويشير الى الاول قول الشارح لم يقارب حبي ولو جرى على الثانى لقال لم يقارب رسيس حبي ويبرح يذهب (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يقال لو كان خبر كاد المنفية منفيا بالأولى لكان قوله تعالى فذبحوها الآية متناقضا ويوضح جوابه قول الرضى قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء قربه فتكون تلك القرينة هى الدالة على ثبوت مضمونه فى وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قربه لا لفظ كاد ولا تنافى بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر وذلك كما فى فذبحوها وما كادوا يفعلون (قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون) ضمير يفعلون عائد لضمير كادوا كما هو القاعدة من رجوع ضمير من الخبر الى الاسم قال يس ولا مانع من كون مرجع الضمير ضميرا (قوله فكلام الخ) انما جعله كلاما واحدا لان قوله وما كادوا يفعلون حال من فاعل فذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما الخ) اى ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر

(ان وأخواتها)

(قوله فتنصب المبتدأ) أل فى المبتدا والخبر للجنس فان من المبتدا ما لا تنصبه كلازم التصدير الا ضمير الشأن وكواجب الابتداء نحو طوبى للمؤمن ومن الخبر ما لا ترفعه كالطلبي والانشائي قال الدمامينى ومن هنا يعلم أن جملتى نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون وسيأتى فى ذلك كلام فى باب نعم وبئس ان شاء الله تعالى اه أشار بقوله وسيأتى الخ الى ما ذكره هناك وسنذكره ان شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب ان نعم وبئس لانشاء المدح والذم واعتراض الدمامينى عليه بما هو متجه ولمن يجعلهما للانشاء تأويل الآيتين باضمار القول كما قيل به فى قول الشاعر

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

أو جعلهما واردين على الاستعمال الثانى فى نعم وبئس وشبههما وهو استعمالهما أخبارا كما سيأتى فى باب نعم وبئس قال فى المغنى ينبغى أن يستثنى من منع الاخبار هنا بالطلب خبر أن المفتوحة المخففة فانه يجوز أن يكون جملة دعائية كما فى قوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها على القراءة بتخفيف النون بعدها جملة فعلية وقولهم أما أن جزاك الله خيرا على فتح الهمزة اه وحذف أحدهما لقرينة جائز على قلة الا الاسم الذى هو ضمير الشان فان حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى هل قام زيد أى ليت شعرى جواب أو

ونفس البكاء منتفيا انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذى الرمة

اذا غير النأى المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح

صحيحا بليغا لان معناه اذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير واذا لم يقاربه فهو بعيد منه فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لانه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفى مقاربة البراح وكذا قوله تعالى اذا أخرج يده لم يكد يراها هو أبلغ فى نفى الرؤية من أن يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما فى وقت غير وقت الآخر والتقدير فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له وهذا واضح والله أعلم

(ان وأخواتها)

(لان) و(أن) و(ليت) و(لكن) ولعل و(كأن عكس ما لكان) الناقصة (من عمل) فتنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبرا لها (كأن زيدا عالم بأنى * كفء ولكن ابنه ذو ضغن) اى حقد وقس الباقى هذه اللغة المشهورة

بجواب هذا الاستفهام حاصل وقيل جملة الاستفهام هى الخبر على تقدير مضاف اى ليت مشعورى جواب هذا الاستفهام وتختص ليت أيضا بجواز اتصال أن ومعموليها بها سادة مسد معموليها نحو ليت أنك قائم وقيل الخبر محذوف تقديره حاصل مثلا وقاس الاخفش لعل على ليت نحو لعل أن زيدا قائم (قوله وحكى قوم الخ) ظاهره أن ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأوّلوا ما ثبت منه بان الجزء الثانى حال والخبر محذوف والتقدير فى ان حراسنا أسدا تلقاهم أسدا وفى ياليت الخ أقبلت رواجعا وفى كأن أذنيه الخ يحكيان قادمة بل التأويل فى الثالث متعين لئلا يلزم الاخبار بالمفرد عن المثنى (قوله جنح الليل) بالضم والكسر طائفة منه والخطاء بالكسر والمد لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وركاء كما فى الصحاح وهى نقل القدم وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشمنى فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب فى البيت (قوله كأن أذنيه) أى الحمار والتشوّف التطلع والعامل فى اذا معنى التشبيه فى كأن والقادمة واحدة قوادم الطير وهى مقادم ريشه وهى عشر فى كل جناح اه شمنى (قوله نظرا الى كونها الخ) وانما ذكر كأن مع أن أصلها ان المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية ففتحت الهمزة لانتساخ هذا الاصل بادخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف الى متعلق وعدم كون مدخولها فى موضع جر عند الجمهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله فى الهمع (قوله فى لزوم المبتدا والخبر) بيان لوجه الشبه واحترز باللزوم عن ألا وأما الاستفتاحيتين لدخولهما على الجملتين وقوله والاستغنائهما الخ احتراز عن لولا الامتناعية لاحتياجها معهما الى جواب واذا الفجائية لاحتياجها معهما الى سبق كلام (قوله معكوسا) ليس من جملة المفرع اذ المشابهة لا تنتج العكس ولذلك احتاج الى تعليله بقوله ليكونا الخ فينبغى جعله معمولا لمحذوف اى وعملت عملا معكوسا ليكونا الخ (قوله تنبيها على الفرعية) اى باعطائها الفرع الذى هو تقدم شبه المفعول وتأخر شبه الفاعل ولم يحتج لذلك فى ما وأخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها الى تنبيه لعدم اتفاق العرب على اعمالها واشتراط شروط فى عملها يبطل بفقدان واحد منها (قوله ولان معانيها فى الاخبار) قال سم قد يقال وكان وأخواتها كذلك اه قال الاسقاطى هو كذلك لكن هذا الوجه عارضه فى كان وأخواتها أصالتها فأعطيت الاصل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه فى ان وأخواتها اه بقى ان الدمامينى اعترض على العلتين بجريانهما فى ما الحجازية وأخواتها مع أن منصوبها لم يقدم على مرفوعها وقد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة الاولى فتأمل (قوله فاعطيا) اى الاخبار والاسماء وقوله اعرابيهما اى العمد والفضلات وفى الكلام توزيع (قوله التوكيد) اى تقوية النسبة وتقريرها فى ذهن السامع ايجابية أو سلبية على الصحيح وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع انكارها وتارة يكون لا ولا فالاوّل مستحسن والثانى واجب والثالث لا ولا قاله فى التصريح فالثالث عربى الا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعانى قاله الرودانى قال سم ولا ينافى كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لان كون الشئ بمعنى شئ لا يلزم أن يساويه فى كل ما يفيده فاندفع ما لابى حيان (قوله الاستدراك) هو تعقيب

وحكى قوم منهم ابن سيده أن قوما من العرب تنصب بها الجزأين معا من ذلك قوله

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن
خطاك خفافا ان حراسنا أسدا

وقوله

ياليت أيام الصبا رواجعا

وقوله

كأن أذنيه اذا تشوّفا
قادمة أو قلما محرفا

(تنبيهات) الاوّل لم يذكر الناظم فى تسهيله ان المفتوحة نظرا الى كونها فرع المكسورة وهو صنيع سيبويه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة

* الثانى أشار بقوله عكس ما لكان الى ما لهذه الاحرف من الشبه بكان فى لزوم المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا ليكونا معها كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية ولان معانيها فى الاخبار فكانت كالعمد والاسماء كالفضلات فأعطيا اعرابيهما

* الثالث معنى ان وأن التوكيد ولكن الاستدراك

والتوكيد وليست مركبة على الاصح وقال الفراء أصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله

ولست بآتيه ولا أستطيعه
ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل

وقال الكوفيون مركبة من لا وان والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا ومعنى ليت التمني في الممكن والمستحيل لا في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء وأما قوله تعالى فتمنوا الموت مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الاكثر ولعل الترجي في المحبوب نحو لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والاشفاق في المكروه نحو فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو لعله يتذكر والاستفهام نحو وما يدريك لعله يزكى وتابع في الاول الاخفش وفي الثاني الكوفيين وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الاصح

الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته أو اثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج اليه في تصحيح تعريفه بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوته هذا وذكر شيخنا السيد عن الدماميني ويس أن رفع التوهم ليس لازما للكن بل هو أغلبي فقط لانها قد لا تكون لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب وفسر بعضهم الاستدراك كما في الروداني بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها مع التوهم أولا وهذا أعم (قوله والتوكيد) أي على قلة نحو لو جاء زيد لاكرمته لكنه لم يجئ اذ عدم المجيء معلوم من لو (قوله لكن أن) بفتح الهمزة كما في الهمع وسم (قوله ونون لكن للساكنين الخ) أنشد البيت ليدفع بما دل عليه من عهد حذف نون لكن للساكنين ما يقال هلا كان المحذوف النون الاولى من أن لان الضرر حصل بها ويدفع أيضا بلزوم الاجحاف حينئذ فافهم (قوله ولست بآتيه الخ) هذا حكاية لكلام ذئب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخيه فقوله ولست بآتيه أي ما دعوتني اليه والفضل الزيادة (قوله من لا وان) أي المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا السيد (قوله والكاف الزائدة) أي المفتوحة اصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله يس وقال شيخنا السيد كسرتها كسرة نقل من الهمزة (قوله لا التشبيهية) لان المعنى على الاستدراك لا التشبيه (قوله وحذفت الهمزة) أي بعد نقل حركتها الى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقدمر (قوله وليت) ويقال لت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء همع (قوله في الممكن) اي غير المتوقع أي المنتظر وقوعه بخلاف الممكن في الترجي فمنتظر وقوعه (قوله وهو الاكثر) أي التمني في المستحيل (قوله والاشفاق) هو توقع المخوف (قوله فلعلك تارك الخ) أورد أن ترك بعض ما يوحى اليه غير ممكن لعصمته وأجيب بان المراد بالممكن في قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وان استحال عادة أو شرعا كذا في حاشية البعض وفيه نظر لان ترك النبي بعض ما يوحى اليه مستحيل عقلا لان دليل استحالته عقلي كما قرر في فن الكلام (قوله لعله يزكى) أي أيزكى أي ما يدريك جواب هذا السؤال (قوله وتختص لعل الخ) لا يرد قول فرعون لعلي أطلع الى اله موسى لانه في زعمه الباطل ممكن هذا وقد اختلف في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله في حقه تعالى فقيل انها باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلق بهم كما أن الشك في أو كذلك وفي شرح المناوي على الجامع الصغير أن لعل في كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اه وفيه نظر ظاهر وكلعل عسى ويؤخذ من التصريح كما قال الروداني أن معنى عسى ولعل في القرآن أمر بالترجي أو الاشفاق وفي حاشية الكشاف للتفتازاني لعل موضوعة لتوقع محبوب وهو الترجي أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت في القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق الى طريق الاطماع دلالة على أنه لا اخلاف في اطماع الكريم وأنه بجزمه بالحصول ولما كان ما بعد لعل الاطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضا مما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كي ورده المصنف يعني الزمخشري بان عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه ألاتراك تقول دخلت على المريض كي

أعوده

أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشئ من هذه المعانى كما فى قوله تعالى لعلكم تتقون أما كونها ليست للاشفاق فظاهر أو لترجى الله فلاستحالته أو لترجى المخلوقين فلانهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها أو للاطماع فلأنه انما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هى مستعارة لحالة شبيهة بالترجى لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجى بين حصول المرجو وعدمه أو مجاز فى الطلب نعم ان قلنا بأن لعل قد تأتى للتعليل صح حملها فى الآية عليه عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض العائد الى العباد فان منعه بعيد جدا لمخالفته كثيرا من النصوص اه باختصار (قوله وفيها عشر لغات) قال فى التسهيل وقد يقال فى لعل عل ولعن وعن ولأن وأن ورن ورغن ولغن أى بغين معجمة فى هذين ولعلت قال شيخنا وزاد بعضهم لغتين رغل وغن بالمعجمة فيهما وفى الهمع زيادة لون ولعا ورعل بمهملة ونقل البعض زيادة عل وأل بفتح اللام فى هذين فان أراد فتح اللام مشددة لزمه التكرار لتقدم عل المشددة اللام فى كلامه وان أراد فتحها مخففة ورد عليه قول الشارح فى آخر الباب خاتمة لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اه فان هذا الكلام وان قاله الشارح فى مقام تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد فى جميع لغات لعل وبالجملة فزيادة هذين محتاجة الى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة (قوله وكأن التشبيه) أى المؤكد وقيد البطليوسى كونها للتشبيه بما اذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو كأن زيدا ملك وكأن زيدا حمار فان كان خبرها فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيدا قام أو قائم أو عندك أو فى الدار لان زيدا نفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه بنفسه ❊ (فائدة) ❊ قال الرضى أولى ما قيل فى كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل أن التقدير كأنك تبصر بالدنيا أى تشاهدها كما فى قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل رواية ولم تكن ولم تزل وقولهم كأنى بالليل وقد أقبل وكأنى بزيد وهو ملك وأما قولهم كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت فالاولى فيه أن ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفا لثقل الكلمة بالتركيب (قوله وراع ذا الترتيب) أى المعلوم من الامثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (قوله الا فى الذى الخ) ان قلت حيث توسع فى الظروف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها اذا كان ظرفا أو مجرورا قلت لم يجز لان لها الصدر كما فى الحاجبية قالوا ليعلم من أول الامر اشتمال الكلام على التأكيد او التشبيه أو الاستدراك أو التمنى أو الترجى سوى أن المفتوحة فليس لها الصدر فان قلت فحينئذ لم يجز تقدم خبرها عليها قلت يوجه بالحمل على المكسورة فانها فرعها فان قلت فلم امتنع تقدم خبر ما الحجازية على اسمها وان كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم قلت يوجه بأن هذه أقوى لانها تشبه الافعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لانها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت الخ ولانها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى سم باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم الصدر أنها تستدعى سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لانها تستدعى سبق كلام تام فلا ينافى صدارتها فى كلامها فاعرفه (قوله غير البذى) أى فاحش اللسان (قوله بعد

وفيها عشر لغات مشهورة
وكأن التشبيه وهى مركبة
على الصحيح وقيل باجماع من
كاف التشبيه وان فاصل
كأن زيدا أسد ان زيدا كالاسد
فقدم حرف التشبيه اهتماما
به ففتحت همزة ان لدخول
الجار (وراع ذا الترتيب)
وهو تقديم اسمها وتأخير
خبرها وجوبا (الا فى) الموضع
(الذى) يكون الخبر فيه
ظرفا أو مجرورا (كليت فيها
أو هنا غير البذى) للتوسع
فى الظروف والمجرورات قال
فى العمدة ويجب أن يقدر
العامل فى الظرف بعد

الاسم) هذا يؤدى الى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على أن الخبر هو العامل مع أن كلامه فى تقديم الخبر الا أن يقال جعل المثالين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله وهو غير ظرف) كما فى قولهم ان مالا وان ولدا (قوله فلا يجوز تقديمه) أى على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على الخبر كما يأتى فى قوله * وتصحب الواسط معمول الخبر * ويفرق بأن فى تقديمه على الاسم فصلا لها من معموليها معا (قوله فلا تلحنى) أى تلمى جم كثير بلابله وساوسه وهمومه (قوله ومنعه بعضهم) الوجه خلافه لانه يجوز تقديمه فى ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا هنا وامتناعه هناك أفاده سم وما علل به المنع من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم نظر فيه شيخنا بأنه أغلبى كما مر لا كلى (قوله محل جواز تقديم الخبر الخ) اذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا يحتاج الى التقييد (قوله فى غير نحو الخ) أى من كل تركيب لابس فيه الاسم ضميرا يعود على شئ فى الخبر فيجب التقديم فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد يمتنع نحو ان زيدا لفى الدار لامتناع تقديم الخبر المصحوب باللام وأما التمثيل لممتنع التقديم بنحو ان صاحب الدار فيها فنوقش بأن امتناع التقديم فيه مذهب الكوفيين واما البصريون فأجازوه لان الاسم وان تأخر لفظا متقدم رتبة فكذا ما أضيف هو اليه (قوله وجوبا) أبقى الشارح الامر هنا على ظاهره لان التأويل فى الثانى أعنى قوله وفى سوى ذاك اكسر بجعله شاملا للكسر الواجب والجائز على طريق استعمال صيغة الامر فى حقيقتها ومجازها أولى من التأويل هنا وابقاء الثانى على ظاهره (قوله لسد مصدر) هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون ان كان جامدا (قوله لزوما) متعلق بسد (قوله فى محل فاعل) أى ولو لفعل مقدر نحو ولو أنهم صبروا أى ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدرا واختاره المحققون وقال أكثر البصريين هى مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ونحو اجلس ما أن زيدا جالس أى ما ثبت بناء على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الاصح فقول البعض ان ما المصدرية لا تدخل الا على الفعل اجماعا فأن ومعمولاها بعدها فاعل لمقدر اجماعا غير صحيح (قوله مفعول) أى به أوله نحو جئت أنى أجلك أو معه نحو يعجبنى جلوسك وأنك تحدثنا وتقع مستثنى نحو يعجبنى أمورك الا أنك تشتم الناس لا مفعولا فيه ولا مفعولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا كذا فى الدماميني وغيره (قوله غير محكى) أى بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر فى الاصل ليخرج نحو ظننت زيدا أنه قائم الا أن يقال تركه لاستفادته من التنبيه الآتى قريبا (قوله أو مبتدا) أى فى الحال كما فى الآية أو فى الاصل نحو كان عندى أنك فاضل (قوله نحو ومن آياته الخ) هذا مذهب الخليل ونقل المطرزى عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وان لم يعتمد الظرف على شئ قال ومنه ومن آياته أنك ترى الارض أفاده فى التصريح (قوله أو خبر عن اسم معنى الخ) حاصله أن المخبر عنه اذا كان اسم معنى فاما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل اما أن يكون خبر ان صادقا على اسم المعنى أى يصح حمله عليه أولا وتكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما اذا كان قولا وخبر ان صادقا عليه نحو قولى انه حق لعلم وجوب كسرها بالاولى لانها اذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى قولا وصدق خبر ان عليه فمعهما أولى نعم فى صورة كون اسم المعنى قولا اذا كان خبر ان قولا واتحد قائل القولين

الاسم كما تقدر الخبر وهو غير ظرف * (تنبيهان) * الاول حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه الا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان عندك زيدا مقيم وان فيك عمرا راغب ومنه قوله

فلا تلحنى فيها فان بحبها
أخاك مصاب القلب جم بلابله

وقد صرح به فى غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم * الثانى محل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا فى غير نحو ان عند زيد أخاه وليت فى الدار صاحبها لما سلف (وهمز ان افتح) وجوبا (لسد مصدر * مسدها) مع معموليها لزوما بأن وقعت فى محل فاعل نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا أو مفعول غير محكى بالقول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أو نائب عن الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع أو مبتدا نحو ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة أو خبر عن اسم معنى غير قول

جاز

جاز الفتح والكسر نحو قولى انى أحمد الله كما سيأتى فان اختلف القائل وجب الكسر نحو قولى ان زيدا يحمد الله (قوله عليه خبرها) أى على المعنى خبران (قوله اعتقادى أنك فاضل) أى معتقدى فضلك ولم يجز الكسر على أن تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن المبتدا لعدم الرابط (قوله واعتقاد زيد انه حق) لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا لاختلاف الضمير ومرجعه لان الاعتقاد الواقع عليه الضمير فى قولنا اعتقاد زيد أنه حق غير الاعتقاد المجعول مبتدأ الراجع اليه الضمير بحسب الظاهر لان هذا هو المتعلق بكون ذلك حقا فاستقده (قوله ذلك بأن الله هو الحق) أى ملتبس بحقية الله (قوله أو الاضافة) أى ان كان المضاف اليها مما لا يضاف الا الى المفرد بدليل ما سيأتى فاندفع اعتراض سم وغيره بأن الفتح لا يجب عند كل اضافة لوجوب الكسر اذا كان المضاف الى ان مما لا يضاف الا الى الجملة كحيث وجواز الفتح والكسر اذا كان مما يضاف الى المفرد والجملة (قوله مثل ما أنكم) ما زائدة (قوله وأنى فضلتكم) عطف خاص على عام (قوله أنها لكم) أى استقرارها لكم وهو بدل اشتمال من احدى الطائفتين (قوله نحو ظننت زيدا انه قائم) فان فيه واجبة الكسر لعدم سد المصدر مسدها اذ لا يصح ظننت زيدا قيامه (قوله اكسر) أى أدم الكسر (قوله فى الابتدا) أى ابتداء جملتها اما حقيقة بأن لا يسبقها شئ له تعلق بتلك الجملة أو حكما بأن يسبقها ذلك ومن القسم الأول الواقعة بعد كلا بناء على قول الجمهور انها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا فى سورة فاحكم بأنها مكية لان أكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لان أكثر العتو كان بها وقال أبو حاتم تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثانى وقال النضر بن شميل تكون حرف تصديق كاى وقال الكسائى تكون بمعنى حقا وضعف بأنه لم يسمع فتح ان بعدها وهو واجب بعد حقا وما بمعناه قال مكى وهو حينئذ اسم كرادفها ولتنوينها فى قراءة بعضهم كلا سيكفرون بعبادتهم وقال غيره اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للاصل ومحوج لتكلف علة لبنائها وخرج التنوين فى الآية على أنه بدل من حرف الاطلاق المزيد فى رؤس الآى ثم وصل بنية الوقف أفاده فى الهمع (قوله بعد ألا الاستفتاحية) أى التى يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتأكد مضمونه عند المتكلم اه دمامينى وفى المغنى ألا تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها اه ويقال فيها هلا بابدال الهمزة هاء اه همع وهل هى بسيطة أو مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله والواقعة بعد حيث) أى عقب حيث نحو اجلس حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فان هذه واجبة الفتح كما علم مما مر هذا والصحيح جواز الفتح عقب حيث أما على القول بجواز اضافتها الى المفرد فظاهر وأما على المشهور من وجوب اضافتها الى الجملة فلانه يقدر تمام الجملة من خبر أو فعل وقيل يكتفى باضافتها الى صورة الجملة واذ مثل حيث فى جواز الفتح فيما يظهر (والواقعة خبرا عن اسم الذات) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم الذات الا بتأويل وهو ممتنع مع أن على ما ذكره المصرح وان كان للبحث فيه مجال وما نقل عن السيد من جواز الاخبار بالمصدر المؤول عن اسم الذات من غير تأويل

ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى أنك فاضل بخلاف قولى انك فاضل واعتقاد زيد انه حق أو مجرورا بالحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق أو الاضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون أو معطوف على شئ من ذلك نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم أو مبدل منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم * (تنبيه) * انما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لانه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر نحو ظننت زيدا انه قائم (وفى سوى ذاك اكسر) على الاصل (فاكسر فى الابتدا) اما حقيقة نحو انا فتحنا لك أو حكما كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا ان أولياء الله والواقعة بعد حيث نحو اجلس حيث ان زيدا جالس والواقعة خبرا عن اسم الذات نحو زيد انه قائم والواقعة بعد اذ نحو جئتك اذ ان زيدا غائب

(وفى بدء صله) نحو ما ان مفاتحه لتنوء بخلاف حشو الصلة نحو جاء الذى عندى أنه فاضل ولا افعله ما أن فى السماء نجما اذ التقدير ما ثبت ان فى السماء نجما (وحيث ان ليمين مكمله) يعنى وقعت جوابا له سواء مع اللام او دونها نحو والعصر ان الانسان لفى خسر حم والكتاب المبين انا انزلناه (او حكيت بالقول) نحو قال انى عبد الله فان لم تحك بل اجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ومن ثم روى بالوجهين قوله

أتقول انك بالحياة ممتع

(او حلت محل حال) اما مع الواو (كزرته وانى ذو امل) كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون وقوله

ما اعطيانى ولا سألتهما
الا وانى لحاجزى كرمى

او بدونه نحو الا انهم ليأكلون الطعام (وكسروا) ايضا (من بعد فعل) قلبى (علقا) عنها (باللام كاعلم انه لذو تقى) والله يعلم انك لرسوله وانشد سيبويه

الم تر انى وابن اسود ليلة
لنسرى الى نارين يعلو سناهما

و (بعد اذا فجاءة او) فعل (قسم) ظاهر (لا لام بعده بوجهين نمى) أى نسب نظرا لموجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل

الظاهر أنه مفروض فى بعض التراكيب نحو عسى زيد أن يقوم وعمر واما انه قائم أو قاعد فقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتأمل (قوله وفى بدء صله) اى لموصول اسمى أو حرفى وقد مثل الشارح لهما ومثل الصلة الصفة نحو مررت برجل انه فاضل (قوله ما ان مفاتحه لتنوء) اى تثقل والاستشهاد مبنى على ان ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة (قوله بخلاف حشو الصلة) أى بحسب اللفظ فلا ينافى كونها فى الصدر باعتبار الرتبة فى جاء الذى عندى أنه فاضل و المراد باللفظ ما يشمل المقدر ليدخل فى الحشو لا أفعله ما أن فى السماء نجما (قوله سواء مع اللام) اى ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أولا وقوله أو دونها أى مع حذف فعل القسم فلا يعارض هذا ما يأتى من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم على أن من فتح فى هذه الصورة الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا فيما اذا كانت جوابا فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وان لم يمثل الشارح الا لصورتين وأن قول البعض الكلام هنا فى قسم لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتى أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لانه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما يأتى لحكم صورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند اليه من القرينة لا يشهد له كما لا يخفى ولا يشهد له أيضا قول الشارح فيما يأتى والتقييد الخ لما ستعرفه هذا وفى التصريح ان ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين اذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح فى هذا المثال على الكسر وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه ولم يثبت لهم سماع بذلك اه وفى شرح الجامع ان القول بجواز الفتح فى نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال فى بيان ذلك كما نقله شيخنا ولعدم سماع الفتح حكى فى التوضيح اجماع العرب على تعين الكسر فى الصور الثلاث (قوله أو حكيت بالقول) الباء للآلة (قوله فان لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن) أى بالفعل بأن عمل عمله وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين ايجاب الشارح الفتح فى هذه الحالة وبين تجويز المرادى الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولاجرائه مجرى الظن قبل اختيار احدهما وارتكابه بالفعل قال لان الحكاية بالقول مع استيفائه شروط اجرائه مجرى الظن جائزة (قوله أو حلت محل حال) لم تفتح حينئذ لان وقوع المصدر حالا وان كثر سماعى على ان السماع انما ورد فى المصدر الصريح لا المؤول ولان المصدر المنسبك من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة ولا بد من كون ان فى ابتداء الحال ليخرج نحو خرج زيد وعندى أنه فاضل (قوله كما أخرجك) ما مصدرية (قوله الا انهم) اى المرسلين ولكسر ان فى الآية سبب آخر هو وقوع اللام فى خبرها (قوله علقا عنها باللام) اى لام الابتداء واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية (قوله ليلة) ظرف لنسرى وقوله سناهما اى ضوءهما (قوله بعد اذا) حال من الضمير فى نمى الراجع الى همز ان (قوله ظاهر) اى حقيقة أو حكما بان كان مقدرا جائز الذكر بأن كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية (قوله نمى) أى همز ان بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (قوله نظرا لموجب كل منهما) موجب الكسر مع اذا اعتبار ان ومعموليها جملة بلا احتياج الى تقدير خبر ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة جواب القسم وموجب الفتح مع اذا اعتبار ذلك مفردا مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخافض كما سيبينه الشارح

وقوله

فن الاول قوله وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم يروى بالكسر على معنى فاذا هو عبد القفا وبالفتح على معنى فاذا العبودية اى حاصله كما تقول خرجت فاذا الاسد قال الناظم والكسر اولى لانه لا يحوج الى تقدير لكن ذهب قوم الى أن اذا هى الخبر والتقدير فاذا العبودية اى ففى الحضرة العبودية وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح ايضا فيستوى الوجهان ومن الثانى قوله

او تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى

يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض اى على أنى والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مر قريبا فى المكسورة وبقوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيه الكسر نحو ويحلفون بالله انهم لمنكم أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم انهم لمعكم وقد اتضح لك أن من فتح ان لم يجعلها جواب القسم لان الفتح متوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن أن وصلتها وجواب القسم لا يكون كذلك فانه لا يكون الا جملة و يجوز الوجهان أيضا (مع تلو فا الجزا) نحو فانه غفور رحيم جواب من عمل منكم سوأ بجهالة قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أى فهو غفور رحيم و بالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدا محذوف أى فجزاؤه الغفران او مبتدا خبره محذوف اى فالغفران جزاؤه والكسر أحسن فى القياس قال الناظم ولذلك لم يجئ الفتح فى القرآن الا مسبوقا بأن المفتوحة

وقوله لصلاحية علة لنظرا وضميرهما الى الموجبين (قوله وكنت أرى) بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم فى معنى أظن كما قاله يس وان جاز فى الذى بمعنى أظن الفتح أيضا وتعدى الى مفعولين سواء فتحت أو ضمت فزيدا مفعوله الاول وسيدا مفعوله الثانى كما قاله المصرح والعينى ووجه تعدية المضموم الى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى الى ثلاثة استعماله بمعنى أظن المتعدى الى اثنين من باب الاستعمال فى اللازم كما قاله الغزى اذ معنى أرانى زيد عمرا فاضلا جعلنى زيد ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمرا فاضلا لكن فى شرح المتن للمرادى أن من الأفعال المتعدية الى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها قال ولا يكون المفعول الاول لأريت هذه ومضارعها الا ضمير متكلم كأريت وأرى ونرى وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس اه يس والقفا مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وخصهما بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز وقوله كما قيل أى ظنا موافقا لما يقوله الناس من أنه سيد (قوله لكن ذهب قوم الخ) يحتمل أنه من كلام الناظم وأنه من كلام الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم والكسر أولى الخ حتى يرد عليه اعتراض غير واحد كالبعض بأنه لا ينهض على المصنف لان مذهبه أن اذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية الكسر متفق عليها (قوله هى الخبر) أى لكونها ظرف مكان بقرينة قوله أى ففى الحضرة العبودية وان ذهب بعضهم الى أنها ظرف زمان وأنها خبر أى ففى الوقت العبودية (قوله أو تحلفى) أو بمعنى الى أو الا وذيالك تصغير لك على غير قياس (قوله على جعلها مفعولا الخ) أى سادا مسد الجواب (قوله للاحتراز عما مر) أى بعض ما مر وهو الصورتان اللتان مثل لهما عند قول المصنف * وحيث ان ليمين مكمله * وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم مع ذكر اللام لوجوب الكسر حينئذ (قوله عما بعده اللام) أى عن فعل القسم الظاهر الذى بعده اللام وقوله من ذلك أى عما مر أى حالة كونه بعض ما مر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول المصنف سابقا وحيث ان ليمين مكمله كما قدمناه (قوله وقد اتضح لك) أى من قوله يروى بالكسر الخ (قوله لم يجعلها جواب القسم) أى بل مفعولا كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه و يؤدى مؤداه (قوله ويجوز الوجهان أيضا) أشار بذلك الى أن الظرف معطوف على بعدا اذا بحذف حرف العطف (قوله مع تلو فا الجزا) مثل فاء الجزاء ما يشبهها كما فى قوله واعلموا أنما غنمتم من شئ فان لله خمسه (قوله هو خبر مبتدا محذوف) هو أولى مما بعده لان نظائره أكثر نحو وان مسه الشر فيؤس أى فهو يؤس (قوله أحسن فى القياس) لعدم احتياجه الى تقدير (قوله الا مسبوقا بأن المفتوحة) أى كقوله ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله كتب عليه أنه من تولاه فانه يضله بخلاف ما لم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر نحو انه من يأت ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق و يصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين ولذلك لم يفتح فانه غفور رحيم الا

(وذا) الحكم ايضا (يطرد) في كل موضع وقعت ان فيه خبر قول وكان خبرها قولا والقائل واحد كما في (نحو خير القول اني احمد) الله فالفتح على معنى خير القول حمد الله والكسر على الاخبار بالجملة لقصد الحكاية كأنك قلت خير القول هذا اللفظ أما اذا انتفى القول الاول فالفتح متعين نحو عملي أني احمد الله او القول الثاني او لم يتحد القائل فالكسر نحو قولي اني مؤمن وقولي ان زيدا يحمد الله * (تنبيه) * سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان * الاول أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر اما على الاستئناف أو العطف على جملة ان الاولى والباقون بالفتح عطفا على أن لا تجوع * الثاني أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى أنك فاضل * الثالث ان تقع بعد أما نحو اما انك فاضل فتكسر ان كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا

من فتح أنه من عمل منكم سوأ بجهالة ونافع بمن فتح أنه من عمل و كسر فانه غفور رحيم كذا في البيضاوي (قوله وذا الحكم) أي جواز الوجهين (قوله خبر قول) أي ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال في قوله وكان خبرها قولا (قوله خير القول) انما كان الخبر عنه هنا قولا لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فالفتح) أي اذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدر به واذا كسرت فهو بمعنى المقول قاله في التصريح ولا بد في كل حال من جعل أل للعهد أي قولي أو القول مني لئلا يلزم الاخبار بخاص عن عام (قوله حمد الله) أي اللغوي بأي عبارة كانت (قوله على الاخبار بالجملة) ولم تحتج الى رابط لانها عين المبتدا قال الشارح في شرح التوضيح ومثل سيبويه هذه المسئلة بقوله أول ما أقول اني احمد الله وخرج الكسر على انه من باب الاخبار بالجملة وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة مقول القول محكية به والخبر محذوف كأنك قلت اول قولي هذا اللفظ ثابت وليس بمرضي ثم أطال في بيان ذلك وعلل في شرح الجامع رده بأن مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بقيته غير ثابت وليس مرادا اللهم الا أن يدعى زيادة أول والبصريون لا يجيزونها (قوله لقصد الحكاية) أي حكاية لفظ الجملة أي الاتيان بها بلفظها وليس المراد أنها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وان زعم شارح الجامع أنها مقول القول (قوله نحو عملي أني احمد الله) محل وجوب الفتح في هذا المثال اذا لم يرد بالعمل المعمول اللساني وهو المنطوق وتجعل الاضافة للعهد فان كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل قولي اني احمد الله في جواز الوجهين وفاقا لحفيد الموضح وابن قاسم الغزي وقال في شرح الجامع مؤيدا وجوب الفتح ان البصريين يمنعون حكاية الجمل بما رادف القول كالكلام فما رادفه مما أريد به معناه كما في هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح في المثال حينئذ اه وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر اذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر بل من الاخبار بالجملة فاعرفه (قوله سكت الناظم) أي لم يصرح بذلك والا فهي داخلة في كلامه (قوله بعد واو) ليست الواو قيدا (قوله صالح للعطف عليه) احترازا عن نحو ان لي مالا وان عمرا فاضل فالا غير صالح لعطف ان الثانية عليه لصيرورة المعنى ان لي مالا وفضل عمرو (قوله فتكسر بعد الابتدائية) أي التي تبتدأ بعدها الجمل وتستأنف وهي بمعنى فاء السببية وبحث البعض في عد هذا من مواضع جواز الوجهين بان المراد جوازهما في تركيب واحد والتركيب هنا مختلف وهو بحث قوي وان كان يمكن دفعه بأن اتحاد ما قبل ان في التركيبين هنا كاف هذا وما ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد مخالف لما لابن الحاجب حيث قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية فان قلنا لا يجوز في المبتدا الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب كسرها وان قلنا يجوز حذفه واثباته جاز الكسر والفتح (قوله حتى انك فاضل) الاظهر أنها فيه عاطفة ومثال الجارة أصاحبك حتى انك تعصي (قوله فتكسر) قدم الكسر لانه الكثير (قوله أما استفتاحية) أي حرف استفتاح على ما مر قريبا في لا بسيط وقيل مركب من همزة الاستفهام وما النافية وفي الهمع أن همزتها تبدل هاء وعينا وأن الفها تحذف في الاحوال الثلاثة وأن همزتها تحذف مع ثبوت الالف اه قال الدماميني وأجاز المصنف الفتح على ان المصدر المؤول

مبتدأ خبره محذوف كأنه قيل أما معلوم أنك فاضل اهـ وهو يستلزم جواز الفتح بعد ألا الاستفتاحية ونقل عن بعضهم (قوله بمعنى حقا) الذى صوّبه فى المغنى أنها بمعنى أحقا وانها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى شئ وذلك الشئ هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقا عليها فى البيت الآتى على قول سيبويه وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وأن وصلتها فاعل وقال ابن خروف أما هذه حرف بسيط وهى مع أن ومعموليها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسى فى يا زيد كذا فى شرح التوضيح للشارح وفى المغنى عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا (قوله استقلوا) أى نهضوا مرتحلين (قوله ولا صلة) الذى فى الدمامينى عن سيبويه أن لا نافية رد على الكفرة ثم رأيت الوجهين فى المغنى (قوله من أن بعضهم) أن العرب (قوله فيقول لا جرم لآتينك) فاجيبت باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو صريح فى أن لآتينك جواب لا جرم وهو أظهر من جعل البعض لآتينك جواب قسم محذوف قام مقامه لا جرم وانظر ما اعرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الاقرب الثانى لكون الحاكى هو الفراء وزاد فى الاوضح فى مواضع جواز الوجهين أن تقع فى موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرئ بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم (قوله وبعد ذات الكسر) الظرف متعلق بتصحب قدم لافادة الحصر أى لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من اخوات المكسورة ونحوهن فالحصر اضافى فلا ينافى أنها تصحب المبتدأ وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الاصح قيل والفعل نحو لية وم زيد ابئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول من أنفسكم والمشهور أنها فى ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية الا فى باب ان قاله فى المغنى (قوله تصحب الخبر لام ابتداء) بشروط أربعة تأخره عن الاسم وكونه مثبتا وغير ماض متصرف وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا ولو مقرونا بحرف تنفيس خلافا للكوفيين او ماضيا غير متصرف او ظرفا او جارا ومجرورا أو جملة اسمية وأوّل جزأيها أولى باللام فقولك ان زيدا لوجهه حسن اولى من ان زيدا وجهه لحسن بل فى البسيط انه شاذ ولا عدم تقدم معمول الخبر عليه خلافا لابن الناظم بدليل ان ربهم بهم يومئذ لخبير وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو على غيره بعد ان المكسورة العاملة فيما أصله المبتدأ (قوله وكان حق هذه اللام الخ) اى كما ان حق ان واخواتها ذلك لان لها ايضا الصدارة الا ان هذا لم يكن مانعا من تقدم لام الابتداء بحسب الاصل لجواز ان يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لا يفوّت صدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لان لها الصدر بأنه قد يعارض بأن ان واخواتها لها أيضا الصدر (قوله بين حرفين لمعنى واحد) اورد عليه امران الاوّل هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظى وأجاب سم بأن التأكيد اللفظى اعادة اللفظ بعينه او مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظر وان أقره شيخنا والبعض وغيرهما لوجود الترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظى بالمرادف فى الحروف قول الشاعر

وقلن على الفردوس اوّل مشرب ❊ نعم جيران كانت أبيحت دعاثره

وتفتح ان كانت بمعنى حقا كما تقول حقا انك ذاهب ومنه قوله

أحقا ان جيرتنا استقلوا

اى أفى حق هذا الامر ❊ الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل وأن وصلتها فاعل اى وجب أن الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك (وبعد ذات الكسر تصحب الخبر) جوازا (لام ابتداء) أى ملجأ وكان نحو انى لوزر حق هذه اللام ان تدخل على اول الكلام لان لها الصدر لكن لما كانت للتأكيد وان للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد

وسيأتى هذا الشارح فى باب التوكيد فافهم * الثانى أنهم جمعوا بينهما فى لهنك قائم بابدال الهمزة هاء سواء قيل ان اللام للقسم أو للابتداء لان كلا منهما للتأكيد النسبة كان وهن وايضا اجتمع حرفا تأكيد فى لقد قام زيد فان قد لتحقيق النسبة وهو التأكيد وحرفا تنبيه فى ألا يا ليتك تقوم وقد يدفع ايراد لهنك بان الاجتماع سهله زوال صورة ماله الصدر بابدال همزته هاء كما فى الروداني (قوله فزحلقوا اللام) بالقاف والفاء أى أخروا ولم يزحلقوا ان لانها قويت بالعمل وحق العامل التقدم وانما ادعى أن الاصل فى ان زيدا لقائم لان زيدا قائم ولم يدع أن الاصل ان لزيدا قائم لئلا يفصل بين ان ومعمولها مع ان له صدر الكلام ولنطقهم باللام مقدمة على ان فى قولهم لهنك ولان صدارتها بالنسبة لما قبل ان دون ما بعدها دليل الاول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعمولها ولهذا كسرت فى نحو والله يعلم انك لرسوله ودليل الثانى أن عمل ان يتخطاها تقول ان فى الدار لزيدا وان زيدا لقائم وأن عمل العامل بعدها يتخطاها تقول ان زيدا طعامك لآكل كذا فى المغنى (قوله اقتضى كلامه لتقديمه الظرف (قوله لاتصحب خبر غير ان المكسورة) انما لم تدخل اللام على خبر غيرها لانها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث فى الخبر التمنى ولعل الترجى وكأن التشبيه ولكن تصير الجملة لاتستعمل الا بعد كلام وأن المفتوحة تصير الجملة فى تأويل المصدر قاله يس (قوله بزيادتها) أى مع كونها مفيدة للتأكيد فالمنسلخ عنها كونها لام الابتداء فقط (قوله بفتح الهمزة) أى شذوذا فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسر ان فى صدر الحال (قوله لعميد) من عمده العشق بكسر الميم أى هده (قوله ومنه قوله) أعاد من لاختلاف النوع ولدفع توهم أنه مما حكاه الكوفيون وقيل ان اللام داخلة على مبتدا مقدر أى لهى عجوز فلا تكون من الداخلة على خبر غير ان المكسورة (قوله شهربه) أى فانية ومن تبعيضية ان قدر مضاف أى بلحم عظم الرقبة وبمعنى بدل ان لم يقدر (قوله فقال من سئلوا) بالبناء للفاعل والعائد محذوف أى من سألوه أو للمفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لان الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنيا للفاعل لكتبت بصورة الالف ولعدم احواجه الى تقدير وان كان فى الاول مراعاة لفظ من وهو أكثر من مراعاة معناها فادعاء البعض أولوية الاول غير مسلم وصدر البيت * مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم * (قوله من ليلى) أى من أجل حبها والهائم الذاهب لايدرى أين يتوجه والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد بفتح الميم المذهب (قوله أبان) بالصرف نظرا الى أن وزنه فعال وبمنعه نظرا الى أن وزنه أفعل منقول من أبان ماضى يبين وهو الاصح والاعلاج جمع علج بكسر العين الرجل الغليظ من كفار العجم وسودان جمع أسود وذهب الكوفيون كما فى شرح الجامع الى أن اللام بمعنى الا فلا شاهد فيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لان المقام للذم وللبصريين أن يجعلوا التنوين فى سودان للتعظيم والنفى منصبا على القيد فيناسب الذم (قوله ولا يلى) ليس المراد بالولى التبعية من غير فاصل والا اقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام وما نفى بأداة النفى مع أنه ممتنع وانما لم يلها لان غالب أدوات النفى مبدوأة باللام فلو وليتها لزم توالى لامين وهو مكروه وحمل الباقى وللتنافى بين اللام التى هى لتأكيد الاثبات وبين حرف النفى (قوله ذى اشارة الخ) كان الاولى بل الصواب أن يقول ذى اسم اشارة فى محل نصب على المفعولية واللام بدل أو عطف بيان أو

فزحلقوا اللام الى الخبر * (تنبيه) * اقتضى كلامه أنها لاتصحب خبر غير ان المكسورة وهو كذلك وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها فمن ذلك قراءة بعض السلف الا انهم ليأكلون الطعام بفتح الهمزة وأجازه المبرد وما حكاه الكوفيون من قوله

ولكننى من حبها لعميد

ومنه قوله

أم الحليس لعجوز شهربه
ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وقوله

فقال من سئلوا أمسى لمجهودا

وقوله

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها
لكالهائم المقصى بكل مراد

وقوله

أمسى أبان ذليلا بعد عزته
وما أبان لمن أعلاج سودان

(ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا) ذى اشارة واللام نصب بالمفعولية وما من قوله ما قد نفيا فى موضع رفع بالفاعلية

أي لاتدخل هذه اللام على منفي الاماندر من قوله وأعلم أن تسليما وتركا* للامتشابهان ولاسواء

(ولا) يليها أيضا (من الافعال ما كرضيا) ماض متصرف غير مقرون بقد فلا يقال ان زيد الرضي وأجازه الكسائي وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه متصرفا كان نحو ان زيدا ليرضي أو غير متصرف نحو ان زيدا ليذر الشر وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضي اذا كان غير متصرف نحو ان زيد النعم الرجل أو لعسى أن يقوم وهو مذهب الاخفش والفراء لان الفعل الجامد كالاسم والمنقول عن سيبويه أنه لايجيز ذلك فان اقترن الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه كما أشار اليه بقوله (وقد يليها مع قد كان ذا* لقد سما على العدا مستحوذا) لان قد تقرب الماضي من الحال فأشبه حينئذ المضارع وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم أن الكسائي وهشاما يجيزان ان زيد الرضي وليس ذلك عندهما الا لاضمار قد واللام عندهما لام الابتداء أما اذا قدرت اللام للقسم فانه يجوز بلا شرط ولو دخل على ان والحالة هذه ما يقتضي فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت أن زيدا لرضي (وتصحب) هذه اللام أعني لام الابتداء أيضا (الواسط)

بين اسم ان وخبرها (معمول الخبر) بشرط كون الخبر صالحا لها نحو ان زيدا لعمرو ضارب فان لم يكن الخبر صالحا لها

صفة (قوله وأعلم ان) بالكسر تسليما أي على الناس وقيل المراد تسليم الامور تركا أي للتسليم للامتشابهان أي متقاربان ولاسواء أي ولامتساويان وكان حقه أن يقول لاسواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وأخر وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين فقول البعض سواء في الاصل مصدر فيه مسامحة قال في التصريح وتبعه غير واحد وفيه أي في البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس أن لا يعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا اللام ووقوع ذلك كما قيل أنه شبه لا بغير فأدخل عليها اللام اه وقد يقال كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر ان مع وجود موجبهما وهو لام الابتداء وان كان وجوده هنا شاذا الا أن يقال جعل ذلك شاذا من حيث ترتبه على الشاذ (قوله من الافعال) بيان لما تقدم عليه مشوب بتبعيض وقوله ماض الخ بدل أو عطف بيان لقوله ما كرضيا وأشار به الى وجه الشبه (قوله فلا يقال ان زيد الرضي) أي على أن اللام للابتداء فيقال على أنها للقسم (قوله وأجازه الكسائي وهشام) أي على اضمار قد كما في المغني وسيأتي في الشرح وفي الاوضح بدل الكسائي الاخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت عليه) أي لشبهه بالاسم كما تقدم (قوله أو غير متصرف) أي تصرفا تاما والا فقد جاء ليذر أمر نحو فذرهم الآية (قوله اذا كان غير متصرف) دخل في ظاهر عمومه ليس مع أنه يمتنع دخول اللام عليها قال الشاطبي ولعله لم يحترز عنها اتكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفي وقال ابن غازي وتبعه البعض بل على انه داخل في قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر اذ ليست ليس مما قد نفي لانها النفي (قوله كالاسم) أي الجامد في عدم التصرف (قوله مستحوذا) أي غالبا (قوله فأشبه حينئذ المضارع) أي المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه (قوله وليس جواز ذلك) أي دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء لئلا يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم (قوله خلافا لصاحب الترشيح) خطاب بن يوسف الماردي حيث ذهب الى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المقترن بقد واذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير في ان زيدا لقد قام ان زيدا والله لقد قام (قوله وقد تقدم أن الكسائي الخ) قيل هو رد لكلام صاحب الترشيح وحاصله أن الكسائي وهشاما ذهبا الى أن قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالاولى وأنت خبير بأن هذا معارضة مذهب بمذهب وهي لا تصلح ردا فالاولى جعله تذكيرا بمخالفتهما صاحب الترشيح (قوله واللام عندهما) جملة حالية وقوله أما اذا قدرت مقابل قوله واللام عندهما الخ وقوله بلا شرط أي بلا شرط اضمار قد لان لام القسم تدخل على الماضي مطلقا (قوله والحالة هذه) أي تقدير اللام للقسم وقوله فتحت مع هذه اللام أي لما مر من أن كسر ان انما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها من بقية المعلقات كلام القسم (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط الشئ كوعد أي توسطه وقوله بين اسم ان وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين الالفاظ الواقعة بعد ان لكان أولى ليدخل نحو ان عندك لفي الدار زيدا جالس مما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق نحو ان زيدا لضربا ضارب والمفعول له نحو ان زيدا لاجلالا قادم ونازع أبو حيان في الاخيرين (قوله بشرط الخ) الشروط أربعة واحد

فى المتن وهو التوسط وذكر الشارح شرطين يمكن أخذ أولهما من المتن بجعل أل فى الخبر للعهد أى الخبر الذى سبق أنه يصح اقترانه باللام * والشرط الرابع أن لا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز ان زيدا لعمر الضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الاوضح كذا ذكر شيخنا قال البعض وظاهره أن الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيه اذا دخلت اللام الخ اه وهو غفلة عجيبة فان الشارح لم يتعرض فى التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معا أصلا كما ستعرفه (قوله لم يجز دخولها على معموله الخ) جوزه الاخفش والفراء محتجين بان المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ورجحه الموضح قال بدليل اجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لان المانع من تقديمه الالباس وذلك لا يوجد فى المعمول (قوله فرع دخولها على الخبر) أى وهى لا تدخل عليه فكذا معموله (قوله حالا) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول انه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما أفاده المصرح وسم (قوله لا تصحب المعمول المتأخر) أى لان المعمول من تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه فى موضعه بخلافه مع التأخر وكالمتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال ان لعندك زيدا جالس (قوله وتصحب الفصل) قيل هو حرف لا محل له من الاعراب وعليه أكثر النحاة كما فى الرودانى فتسميته ضميرا مجاز علاقته المشابهة فى الصورة وسمى ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة فى نحو زيد هو القائم وعمادا لاعتماد المتكلم عليه فى رفع الاشتباه بين الخبر والصفة وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كما أن اسم الفعل كذلك وقيل محله محل ما قبله وقيل محل ما بعده ففى نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الاخيرين وفى نحو كان زيد هو القائم محله رفع على اولهما ونصب على ثانيهما وفى نحو ان زيدا هو القائم بالعكس وانما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدا وخبر فى الحال او فى الاصل معرفتين او ثانيهما كالمعرفة فى عدم قبول أل كأفعل من وفى بعض هذه الشروط خلاف بسطه فى المغنى وفائدته الاعلام من اول الامر بأن ما بعده خبر لا صفة وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند اليه قال التفتازانى فى حاشية الكشاف وهذا انما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى وقال فى المطول التحقيق انه قد يكون للتخصيص اى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان فى الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اى لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى اى لا كرم الا التقوى اه قال الناظم وجاز دخول لام الابتداء عليه لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر اى اذا كان الخبر جملة اسمية (قوله اذا لم يعرب هو مبتدأ) فان أعرب مبتدأ كان جزأ من الخبر فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير فصل كما فى التصريح (قوله حل قبله الخبر) فى هذا البيت ايطاء لكن فى بعض النسخ تنكير خبر الثانى وهو دافع للايطاء على الاصح (قوله وفى معنى تقدم

لم يجز دخولها على معموله
المتوسط نحو ان زيدا عمرا
ضرب لان دخولها على المعمول
فرع دخولها على الخبر وبشرط
أن لا يكون ذلك المعمول
حالا فان كان حالا لم
يجز دخولها عليه فلا يجوز
ان زيدا لراكبا منطلق
واقتضى كلامه أنها
لا تصحب المعمول المتأخر فلا
يجوز ان زيدا ضارب لعمرا
(و) تصحب أيضا (الفصل)
وهو الضمير المسمى عمادا نحو
ان هذا لهو القصص الحق
اذا لم يعرب هو مبتدأ
(و) تصحب (اسما) لان (حل
قبله الخبر) نحو ان عندك
لبرا وان لك لاجرا وفى معنى
تقدم

الخبر تقدم معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو ان فى الدار لسا كنا رجل (قوله أو على الاسم المتأخر) اى من الخبر أو من معموله كما يفيده التمثيل (قوله ووصل ما الزائدة) تخرجت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو ان ما عندك حسن وان ما فعلت حسن وتكتب مفصولة من ان بخلاف ما الزائدة (واعلم) أن انما وأنما يفيدان الحصر وقد اجتمعا فى قوله تعالى قل انما يوحى الى أنما الهكم اله واحد اى ما يوحى الى الا قصر الاله على الوحدة فالحصر الاول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد ايحاء الاشراك الى نبينا صلى الله عليه وسلم حيث أصروا عليه والثانى من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا والاتيان به مبالغة فى الرد والا فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعدد والاعتراض على افادة انما الحصر بفواته عند التأويل بالمصدر مدفوع بأن الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل كفوات التأكيد لانه أمر تقديرى ثم قيل الحصر من اجتماع ان وهى للاثبات وما وهى للنفى فصرف الاثبات للمذكور والنفى لغيره وقيل لاجتماع مؤكدين ان وما الزائدة واعترض هذا بأن اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر والا لوجد فى ان زيدا لقائم مثلا والاول بأنه ينافى ما قدمناه من أن ما المحققة بان وأن زائدة وقد يجاب عن اعتراض الثانى بأن اجتماع مؤكدين على وجه تركبهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الاول بأن ما هذه نافية اصالة لكن انسلخ عنها النفى بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفيها هذا ما ظهر لى فاعرفه واعترض فى المغنى الاول أيضا بأن ان ليست للاثبات بل لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيدا قائم أو نفيا نحو ان زيدا ليس بقائم قال الشمنى فيه بحث لأن ان لتوكيد النسبة التى بين اسمها وخبرها وهى لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا (قوله مبطل اعمالها) اى وجوب اعمالها فلا ترد ليت (قوله تزيل اختصاصها بالاسماء) اى ما عدا ليت كما سيأتى (قوله فوجب اهمالها) اى ما عدا ليت ووجوب الاهمال هو مذهب سيبويه والجمهور كما يؤخذ مما يأتى فى الشرح وقوله لذلك يغنى عنه التفريع (قوله وقد يبقى العمل) قد للتقليل بالنسبة لغير ليت وللتحقيق بالنسبة لليت لان اعمالها كثير بل أوجبه بعضهم كما سيأتى ففى كلامه استعمال المشترك فى معنيه (قوله ملغاة) اى عن الكف (قوله *قالت) اى زرقاء اليمامة ولفظ مقولها ليت الحمام ليه * الى حمامتيه * أو نصفه قديه تم الحمام ميه * وقصتها انها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ما ذكر ثم ان القطا وقع فى شبكة صياد فعد فاذا هو ستة وستون فاذا ضم اليها نصفها مع قطاتها كانت مائة (قوله او نصفه) او بمعنى الواو (قوله قياسا) قال الدمامينى ظاهر كلام الزجاجى فى الجمل انه مسموع من العرب وذلك انه قال فى باب حروف الابتداء ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغى ما وينصب بان وكذلك أخواتها هذا كلامه اه (قوله ومذهب سيبويه) اى والجمهور وصححه ابن الحاجب كما فى النكت (قوله لما سبق الخ) للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفى فى صحة الاعمال الاختصاص بحسب الاصل ولا يضر عروض زواله ولذلك نظائر كثيرة كجواز اعمال ان المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم اهمالها بكثرة زوال اختصاصها بالاسماء كما فى وان كانت لكبيرة أفاده سم (قوله ولكنما يقضى الخ) الصواب التمثيل بدله بقول امرئ القيس * ولكنما اسعى لمجد مؤثل * لان ما فى البيت

الخبر تقدم معموله نحو ان فى الدار زيدا قائم *(تنبيه)* اذا دخلت اللام على الفصل او على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر فلا يجوز ان زيدا لهو لقائم ولا ان لفى الدار لزيدا ولا ان فى الدار لزيدا لجالس (ووصل ما الزائدة) (بذى الحروف مبطل * اعمالها) لانها تزيل اختصاصها بالاسماء وتهيئها للدخول على الفعل فوجب اهمالها لذلك نحو انما زيد قائم وكانما خالد أسد ولكنما عمرو جبان ولعلما بكر عالم (وقد يبقى العمل) وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع فى ليت لبقاء اختصاصها كقوله

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا أو نصفه فقد

يروى بنصب الحمام على الاعمال ورفعه على الاهمال وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا ووافقهم الناظم ولذلك أطلق فى قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن ما أزالت اختصاصها بالاسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو قل انما يوحى الى أنما الهكم اله واحد كانما يساقون الى الموت وقوله

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكنما يقضى فسوف يكون

وقوله
أعد نظرا ياعبد قيس لعلما
أضاءت لك النار الحمار المقيدا
بخلاف ليت فانها باقية على
اختصاصها بالاسماء ولذلك
ذهب بعض النحويين الى
وجوب الاعمال فى ليتما
وهو يشكل على قوله فى شرح
التسهيل يجوز اعمالها
واهمالها باجماع (وجائز)
بالاجماع (رفعك معطوفا على
منصوب ان) المكسورة
(بعد أن تستكملا) خبرها
نحو ان زيدا آكل طعامك
وعمرو ومنه
فمن يك لم ينجب أبوه وأمه
فان لنا الام النجيبة والاب
وليس معطوفا حينئذ على
محل الاسم مثل ماجاءنى من
رجل ولا امرأة بالرفع لان
الرافع فى مسئلتنا الابتداء
وقد زال بدخول الناسخ
بل اما مبتدأ خبره محذوف
والجملة ابتدائية عطف
على محل ماقبلها من الابتداء
أو مفرد معطوف على الضمير
فى الخبر ان كان فاصل كما فى
المثال والبيت فان لم يكن
فاصل نحو ان زيدا قائم وعمرو
تعين الوجه الاول وقد أشعر
قوله وجائز أن النصب هو
الاصل والارجح أما اذا
عطف على المنصوب المذكور
قبل استكمال ان خبرها تعين
النصب

الذى ذكره موصول اسمى بدليل عود الضمير فى يقضى عليها (قوله أعد الخ) غرض الشاعر هجو عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفاحشة وأضاء قد يستعمل متعديا كما فى البيت (قوله ولذلك) اى لبقائها على اختصاصها بالاسماء (قوله وهو يشكل الخ) قد يقال لم ينظر المصنف الى هذا الخلاف لكونه واهيا فحكى الاجماع (قوله معطوفا على منصوب ان) ظاهره أن المعطوف عليه هو اسم ان فيكون الرفع باعتبار محله قبل ان بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل ونسب الى الكوفيين وبعض البصريين وهو الاقرب الى عبارة المصنف وسيأتى بقية الاوجه ولو قال رفعك تالى عاطف لكان جاريا على سائر الاوجه الآتية وفى التسهيل أن النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرمى والزجاج والفراء تقول ان زيدا قائم الفاضل أو أبو عبدالله أو نفسه بالنصب والرفع قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدمامينى هو ظاهر ان قلنا ان الرفع على العطف على محل اسم ان فأما ان قلنا على الابتداء وانه من عطف الجمل فالقياس امتناع ماعدا النسق فليتأمل وقاس الرضى البدل ومثل له بقوله ان الزيدين قد استحسنتهما شمائلهما بالرفع وقيل الرفع مخصوص بعطف النسق قال فى الهمع وهو الاصح قال فى شرح الجامع ولم يقيد العطف بالواو لان لا كذلك تقول ان زيدا قائم لا عمرا أو لا عمرو اه والظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك (قوله بعد أن تستكملا) متعلق برفعك أو معطوفا لا بجائز خلافا للمكودى لما فيه من الفصل بالمبتدا وهو أجنبى من الخبر (قوله لم ينجب) اى يلد ولدا ناجبا وقوله النجيبة من وضع فعيل موضع مفعل أى المنجبة أو الاصل النجيبة أبناؤها فحذف المضاف واتصل الضمير (قوله وليس معطوفا الخ) اى كما هو ظاهر كلام المصنف ويمكن ان تسميته معطوفا عليه مجاز علاقته المشابهة الصورية (قوله مثل ماجاءنى الخ) ظاهره أن رجلا اعرابه محلى وهو القول الاصح لعدم لزوم اجتماع حركتى اعراب وقيل تقديرى ويلزم عليه ماذكر لكن مر فى أول الابتداء دفعه (قوله وقد زال بدخول الخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب الى الكوفيين أيضا كما مر وعليه لا اشكال فى العطف على محل اسم ان الا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبى وهو الخبر وذلك ممنوع كما فى الرودانى (قوله ابتدائية) اى استئنافية (قوله على محل ماقبلها من الابتداء) من بيان لما على تقدير مضاف اى ذات الابتداء اى الجملة الابتدائية اى المستأنفة وفى عبارته أمران الاول كان ينبغى حذف محل لان الابتدائية لامحل لها الثانى القصور لعدم شمولها البيت لان الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهى فى محل جزم لا ابتدائية وكذا ماعطف عليها (قوله تعين الوجه الاول) أى كونه من عطف الجمل أى عند الجمهور والا فبعضهم يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعليه يجوز الوجه الثانى (قوله تعين النصب) اى لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه ان جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه ان عطف المرفوع على الضمير فى الخبر قال سم لم لايجوز الرفع قبل الاستكمال على انه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها لا العطف وأقول مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على محل اسم ان بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل وقال الرضى انما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لان العامل فى خبر المبتدأ هو المبتدأ وفى خبر ان هو

ان فيكون قائمان من قولك ان زيدا وعمرو قائمان خبرا عن ان وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان فى معمول واحد ولا يجوز ذلك اه ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما اذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح ابن هشام فى شرح بانت سعاد كما سيأتى قريبا ومقتضى اطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو ان زيدا وعمرو قائم وهو الذى حققه الرودانى وصنيع الشارح فيما يأتى أقرب الى هذا فتدبر (قوله وأجاز الكسائى الخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو ان زيدا وعمرو وذاهبان فان لم يتعين ذلك نحو ان زيدا وعمرو فى الدار جاز اتفاقا قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا فى التصريح ومثل ان زيدا وعمرو فى الدار ان زيدا وعمرو قائم وقد رد الفاضل الرودانى كلام الموضح فى شرح بانت سعاد وحقق أن نحو ان زيدا وعمرو فى الدار أو قائم من محل الخلاف فتنبه (قوله مطلقا) أى سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر اعراب المعطوف عليه أو خفى فالاطلاق فى مقابلة التقييد السابق والتقييد اللاحق وان جعله البعض فى مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) اى منزله وقيار اسم فرس الشاعر وقيل اسم جمل وقوله فانى الخ دليل الجواب اى فأنا لا يمسى فيها رحلى لانى الخ (قوله على التقديم والتأخير) اى تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك ومن آمن فى محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف الخ والجملة خبر ان وخبر الصابئون محذوف اى كذلك كما علم ويجوز أن يكون من آمن الخ خبر الصابئون وخبر ان محذوف لدلالة خبر الصابئون عليه فالحذف على هذا من الاول لدلالة الثانى وعلى الاول من الثانى لدلالة الاول وهو الكثير كما فى المغنى والعائد على كل محذوف اى من آمن منهم وأورد بعضهم على التخريج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه لتقدم المعطوف عليه بتمامه حينئذ فى النية هذا وقال الرودانى اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله انما يرجع اليه فى تخريج المسموع ولا يجوز لاحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويدعى أنه نوى التقديم والتأخير (قوله هل طب) مثلث الطاء كما فى القاموس (قوله ويتعين الاول الخ) نظر فيه سم بجواز أن تقدر اللام داخلة على مبتدا محذوف اى لهو غريب وقد يقال الاصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبنى عليه (قوله الآن قدرت للتعظيم) بحث فيه بأنه لم يسمع أنا قائمون على التعظيم بل لا بد من المطابقة اللفظية على حد وانا لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون كما فى المغنى (قوله فيما خفى) اى فى تركيب خفى الخ اى لكونه مبنيا أو مقصورا مثلا قال سم انظر لو خفى اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل أنه عنده كذلك وقال الرودانى قضية التعليل بالاحتراز من تنافر اللفظ أن خفاء اعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع فى ان زيدا والفتى ذاهبان اه (قوله وأعلم) بهمزة المتكلم والقصد بنقل ما ذكر الرد به على الفراء والكسائى ولا يخفى أنه من باب رد دعوى بدعوى وقوله يغلطون من باب فرح واعترض بأنه كيف يسند الغلط الى العرب وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربى على الخطا اذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطا وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس فى الكلام ان وهذا هو

وأجاز الكسائى الرفع مطلقا تمسكا بظاهر قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون برفع ملائكته وقوله

فمن يك أمسى بالمدينة رحله
فانى وقيار بها لغريب

وخرج ذلك على التقديم والتأخير أو حذف الخبر من الاول كقوله

خليلى هل طب فانى وأنتما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ويتعين الاول فى قوله

فانى وقيار بها لغريب

لاجل اللام فى الخبر والثانى فى وملائكته لاجل الواو فى يصلون الا ان قدرت للتعظيم مثلها فى رب ارجعون ووافق الفراء الكسائى فيما خفى فيه اعراب المعطوف عليه نحو انك وزيد ذاهبان وان هذا وعمرو عالمان تمسكا ببعض ما سبق قال سيبويه واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان (وألحقت بان) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لكن)

ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه فى المغنى ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ (قوله باتفاق) ولهذا قدم المصنف لكن على أن (قوله فى التسامى) اى العلو والعراقة فى النسب خؤولة اى ولا عمومة بدليل ما بعده قال العينى هى اما مصدر أو جمع خال كالعمومة وفيه ما فيه (قوله وأن المفتوحة على الصحيح) اختلف فيه دون ان ولكن لعدم نقلهما الجملة الى باب المفرد فاشبها الحروف الزائدة للتأكيد بخلافها (قوله اذا كان موضعها موضع الجملة) لانها حينئذ بمنزلة المكسورة وذلك بأن وقعت فى محل الجملة بحسب الاصل لسدها ومعموليها بعد العلم مسد مفعوليه وهما أصلهما المبتدا والخبر وخرج بذلك نحو أعجبنى أن زيدا قائم وعمرا فيتعين النصب لانها ليست فى موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر ان فى نحو علمت ان زيدا القائم وامتنع ذلك فى نحو أعجبنى أن زيدا قائم كما قاله الدمامينى نقلا عن ابن الحاجب (قوله أو معناه) اى دال معناه كأذان فى الآية الشريفة اى اعلام (قوله ورسوله) أى بالرفع وقرئ شاذا ورسوله بالنصب عطفا على لفظ اسم ان كما فى الفارضى (قوله لزوال معنى الابتداء) أى معنى الجملة ذات الابتداء لان الكلام قبل هذه الثلاثة للاخبار عن المسند اليه بالمسند وبعدها التمنى المسند للمسند اليه أو ترجيه له أو تشبيهه به وقيل لان هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الانشاء لكن هذا التعليل لا يتم على القول بجواز عطف الخبر على الانشاء ولا على أن العطف على الضمير فى خبر ان ولهذا قال فى متن الجامع برفع مطلقا تالى العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعد ان وأن ولكن ان قدر مبتدأ الخ وكذا لا يتم على أن العطف على محل الاسم هذا وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع كأن انشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل ثم رأيت صاحب المغنى صرح بأن كأن للاخبار ورأيت الدمامينى نقل قولا آخر عن بعضهم أنها لانشاء التشبيه (قوله بشرطه السابق) راجع الى قوله متقدما فقط كما هو صريح قول الهمع وأجازه اى الرفع الفراء فى ليت وأختيها بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه المذكور عنه (قوله وخففت ان) اى بشرط أن لا يكون اسمها ضميرا وأن يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفى لانه وان لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن ان نافية نقله يس عن ابن هشام (قوله فقل العمل) انما قل هنا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه مع أن العلة فى الموضعين زوال الاختصاص بالاسماء لان المزيل هناك أقوى لانه لفظ أجنبى زيد وهو ما بخلافه هنا فانه نقصان بعض الكلمة ومحل ما ذكر ان وليها اسم فان وليها فعل كما فى الامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يدعى الاعمال وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها قاله زكريا (قوله نحو وان كل لما الخ) أى على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان ان عليها نافية ولما بمعنى الا واعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أو جميع مبتدأ ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الاول وهذا أولى لما يلزم على الاول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدا والمسوغ للابتداء بجميع العموم أو الاضافة تقديرا والرابط على جعل جميع مبتدأ ثانيا اعادة المبتدا بمعناه لانه على هذا بمعنى كل وعلى الاول بمعنى مجموع (قوله وان كلا لما الخ) أى على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب كلا حينئذ بمحذوف تقديره أرى

باتفاق كقوله
وما قصرت بى فى التسامى
خؤولة
ولكن عمى الطيب الاصل
والخال
(وأن) المفتوحة على الصحيح
اذا كان موضعها موضع
الجملة بأن تقدمها علم او
معناه نحو وأذان من الله
ورسوله الى الناس يوم
الحج الاكبر أن الله
برىء من المشركين ورسوله
(من دون ليت ولعل وكأن)
حيث لا يجوز فى المعطوف مع
هذه الثلاث الا النصب
تقدم المعطوف أو تأخر لزوال
معنى الابتداء معها وأجاز
الفراء الرفع معها أيضا
متقدما ومتأخرا بشرطه
السابق وهو خفاء الاعراب
(وخففت ان) المكسورة
فقل العمل وكثر الاهمال
لزوال اختصاصها حينئذ
نحو وان كل لما جميع لدينا
محضرون وجاز اعمالها
استصحابا للاصل نحو وان
كلا لما ليوفينهم

ثم رأيته فى المغنى واعرابه على التخفيف كلا اسم ان واللام الاولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا الذين والله ليوفينهم قال فى المغنى لكن الصلة فى المعنى جملة الجواب فقط وانما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم انشائية والصلة لا تكون الاخبرية اه وقيل ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف وأقيم معموله وهو جملة القسم مقامه أى وان كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير القول كما علم مما مر عن المغنى وكذا الاعراب على التخفيف مع تشديد النون وأما على تشديد النون والميم معا فقال ابن الحاجب أحسن ما قيل فيه ان لما هى الجازمة حذف فعلها تقديره لما يهملوا واعترضه فى المغنى بأن لما تفيد توقع منفيها واهمال الكفار غير متوقع وأجاب الدماميني بأن توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الاهمال ولا يشترط فى التوقع أن يكون من المتكلم ثم قال فى المغنى والاولى عندى أن يقدر لما يوفوا أعمالهم لدلالة ليوفينهم الخ عليه ولتوقع التوفية (قوله وتلزم اللام) أى عند عدم القرينة على المراد بدليل ما يأتى فلا تنافى بين قوله وتلزم اللام وقوله وربما استغنى الخ وينبغى كما بحثه الرودانى أن محل لزوم اللام اذا قصد البيان وأنه اذا قصد الاجمال لم تلزم لان الاجمال من مقاصد البلغاء (قوله اذا ما تهمل) أى أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان اعراب الاسم خفيا نحو ان هذا أو الفتى لقائم كما يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح به الدماميني (قوله وذهب الفارسى الخ) قال الدماميني حجته دخولها على الماضى المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بأن المخففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتأمل (قوله يجب فتحها) أى لطلب العامل ولا معلق لان اللام الفارقة على الثانى ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس بان النافية حتى يحتاج للفرق وقد يقال انها دخلت بعد ان المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة وأبقيت اللام فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهمزة أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام (قوله وربما استغنى عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج الى اللام حتى يعترض بأن التعبير بربما يقتضى أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها (قوله ان الحق الخ) القرينة اللفظية فيه لفظ لا فانه يبعد معها أن يراد بان النفى اذ لو أريد ما ذكر لجىء بالاثبات بدلا عن نفى النفى الصائر الى الاثبات وفيه أيضا قرينة معنوية وهى أنه لو أريد بان النفى ونفى النفى اثبات لكان المعنى الحق يخفى على ذى بصيرة وفساده ظاهر وينبغى أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لان لا مبعدة للنفى لا مانعة منه فتأمل (قوله أنا ابن أباة الخ) القرينة هنا دلالة مقام المدح على ان الكلام اثبات فلاجلها لم يقل كانت لكرام وأما عدم قوله لكانت كرام فلما مر من امتناع أن يلى اللام فعل متصرف خال من قد وما قيل من أن هذا الامتناع مخصوص بان العاملة دون المهملة يرده تصريح أبى حيان فى ارتشافه باستوائهما فى ذلك وبان

(وتلزم اللام اذا ما تهمل) لتفرق بينها وبين ان النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة وقد عرفت أنها لا تلزم عند الاعمال لعدم اللبس *(تنبيه)* مذهب سيبويه ان هذه اللام هى لام الابتداء وذهب الفارسى الى انها غيرها اجتلبت للفرق ويظهر اثر الخلاف فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فعلى الاول يجب كسر ان وعلى الثانى يجب فتحها (وربما استغنى عنها) أى عن اللام (ان بدا) أى ظهر (ما ناطق اراده معتمدا) على قرينة اما لفظية كقوله
ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة
أو معنوية كقوله
أنا ابن أباة الضيم من آل مالك
وان مالك كانت كرام المعادن

(والفعل ان لم يك ناسخا)
للابتداء وهو كان وكاد وظن
وأخواتها (فلا * تلفيه) اى
لاتجده (غالبا بان ذى) المخففة
من الثقيلة (موصلا) وان
كان ناسخا وجدته موصلا بها
كثيرا نحو وان يكاد الذين
كفروا ليزلقونك بابصارهم
وان نظنك لمن الكاذبين
وأكثر منه كونه ماضيا نحو
وان كانت لكبيرة ان كدت
لتردين وان وجدنا أكثرهم
لفاسقين ومن النادر قوله
شلت يمينك ان قتلت لمسلما
ولايقاس عليه نحو ان قام
لأنا وان قعد لزيد خلافا
للاخفش والكوفيين وأندر
منه كونه لاناسخا ولاماضيا
كقولهم ان يزينك لنفسك
وان يشينك لهيه (وان
تخفف أن) المفتوحة
(فاسمها) الذى هو ضمير الشان
(استكن) بمعنى حذف من
اللفظ وجوبا ونوى وجوده
لانها تحملته لانها حرف
وايضا فهو ضمير نصب
وضمائر النصب لاتستكن

اللام لو دخلت فى هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك والاباة جمع آب كقضاة وقاض من أبى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولهذا قال كانت وصرفها مراعاة للحى قاله المصرح (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفى والمعنى انتفى فى غالب الازمنة أوفى غالب التراكيب وجود الفعل موصلا بان اذا لم يكن ناسخا ومفهوم ذلك أن وجود الفعل الناسخ موصلا بان لم ينتف فى الغالب فيصدق بالكثرة ولو جعل متعلقا بالمنفى لكان المفهوم أن وجوب الفعل الناسخ موصلا بان غالبى مع أن القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة أفاده سم (قوله موصلا) اسم مفعول من أوصل الرباعى المتعدى وثلاثيه اللازم وصل بمعنى اتصل وان كان وصل يستعمل متعديا أيضا فقول البعض تبعا لما نقله شيخنا عن الغزى اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد (قوله وجدته موصلا الخ) بشرط كونه غير ناف ليخرج ليس وغير منفى ليخرج زال وأخواتها وغير صلة ليخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبرا فى الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومع غير الناسخ على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا فالفاعل بقسميه نحو ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه والمفعول الظاهر نحو ان قتلت لمسلما وأما المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك ان قتلت لمسلما قولك وان أهنت لاياه لكن انما تدخل على المفعول دون الفاعل اذا كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت أو مستترا نحو زيد ان ضرب لعمرا (قوله وأكثر منه) أى من كون مدخولها مضارعا المفهوم من الامثلة أو من نحو وان يكاد الخ والحاصل ان الاقسام أربعة كثير وأكثر ويقاس عليهما اتفاقا ونادر وفى القياس عليه خلاف وأندر ولا يقاس عليه اتفاقا وسبب ذلك أن ان المشددة مختصة بالمبتدا والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الاصلى فى الجملة وكان الماضى أكثر لشبهها ببعض الماضى كقيل فى عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى فى الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدا والخبر كان نادرا ولما انتفى الاختصاص والشبه فى الاخير كان أندر (قوله شلت) بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة (قوله خلافا للاخفش والكوفيين) تبع فى هذا العزو التوضيح والتسهيل والذى فى الهمع والمغنى أن الكوفيين لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويؤولون ما ورد مما يوهم ذلك بان ان نافية واللام ايجابية بمعنى الا ولذلك رد عليهم بقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فى قراءة من خفف ان ولما وان أجيب عنهم بان لهم أن يجعلوا نصب كلا بأرى محذوفا واللام بمعنى الا كما هو رأيهم فى مثلها وما مزيدة للفصل بين اللامين أو موصولة أو نكرة كما مر ويمكن الاعتذار بان ذكر الكوفيين مع الاخفش نظرا الى موافقتهم له صورة فى قياسهم أيضا على ان قتلت لمسلما وان كان قياسهم عليه على وجه أن ان نافية واللام بمعنى الا وقياس الاخفش عليه على وجه أن ان مخففة واللام لام الابتداء فمراد الشارح خلافا لمن ذكروا فى مطلق القياس على ان قتلت لمسلما (قوله الذى هو ضمير الشان) أى فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور فكان المناسب حذف القيد ليجرى فى حل كلام المصنف على مذهبه ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشان قول الشاعر

فى فتية كسيوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحفى وينتعل

قال

قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولولا أن ضميرا لشان مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا فالذي سوّغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا لا كون أن بطل عملها فصار ما بعدها مبتدأ وخبرا لانهم يعتبرون مع التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها اه باختصار (قوله وأما بروز الخ) وارد على قوله فاسمها الذي هو ضمير الشأن استكن وحاصل الايراد أنه وجد في كلامهم اسم أن المخففة غير ضمير الشان وغير مستكن (قوله فلو أنك الخ) يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لاجابه كراهة رد السائل وخص يوم الرخاء بالذكر لان الانسان ربما يفارق الاحباب في الشدة وجملة وأنت صديق حالية قيد بها لان الانسان لا يعز عليه فراق عدوه وصديق فعيل بمعنى اسم المفعول أي مصادقة بفتح الدال أو من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة (قوله مريع) بفتح الميم أي كثير العشب من مرع الوادي بتثليث الراء أي كثر عشبه كأمرع فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل وبضمها من أراع الشئ أي نما وكثر كراع يريع ريعا أفاده في القاموس والثمال بكسر المثلثة الغياث (قوله فضرورة) أي من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشان وكونه مذكورا ومن الوجه الثاني فقط عند الناظم (قوله والخبر اجعل جملة) أي ان حذف الاسم سواء كان ضمير شان أولا على مذهب المصنف فان ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا في قوله بأنك ربيع الخ (قوله من بعد أن) من وضع الظاهر موضع المضمر للضرورة (قوله تنبيه أن المفتوحة الخ) هذا جواب عما قيل لماذا أعملوا أن المفتوحة واهملوا المكسورة غالبا وكان اللائق التسوية أو العكس لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وحاصل الجواب ان الفرع قد يميز على الاصل لمعنى فيه لا يوجد في الاصل (قوله لا تشبه الا الامر) قد يقال بل تشبه نحو قيل وبيع أيضا الا ان يقال صيغة المجهول محولة عن صيغة المعلوم لا أصلية (قوله فلذلك) أي لكونها اشبه بالفعل الخ أوثرت أي خصت وقوله على وجه الخ ليس من جملة التفريع اذ لا ينتجه ما قبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق أي وعملت على وجه الخ أي لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على أصله وبه يجاب عما قيل لم اعملوا المفتوحة في محذوف غالبا والمكسورة في مذكور وأجاب بعضهم بأن ذلك اعطاء للاصل الاصل وللفرع الفرع وبهذا أيضا يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة في ضمير والمكسورة في ظاهر (قوله من جهة الاختصاص) أي بالاسماء وقوله وصليتها أي كونها حرفا موصولا بمعمولها (قوله وبطل عملها) أي في الغالب كما سبق (قوله صدر الجملة الخ) أشار به الى ان الضمير في يكن الى الخبر بتقدير مضاف أي صدر الخبر ولو عبر الشارح بذلك لكان أحسن وان كان المآل واحدا أو دفع بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته ان الخبر نفس الفعل فان قلت الظاهر ان الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر فهو الصدر لا الفعل قلت المراد صدره ما بعد هذا الحرف من التركيب الاسنادي (قوله دعا) أي ذا دعاء أي قصد به الدعاء (قوله فالاحسن حينئذ الفصل) أي للفرق بين المخففة والمصدرية التي تنصب المضارع ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفاصل معها وأفعل التفضيل ليس على بابه كما يدل عليه تعبير الموضح بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن ينبغي ان يكون محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق بين المخففة

وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشان في قوله

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني
طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وقوله

بأنك ربيع وغيث مريع
وأنك هناك تكون الثمالا

فضرورة (والخبر اجعل جملة من بعد أن) نحو علمت أن زيد قائم فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان محذوف وزيد قائم جملة في موضع رفع خبرها * (تنبيه) * أن المفتوحة اشبه بالفعل من المكسورة لان لفظها كلفظ عض مقصودا به الماضي أو الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر نحو جد فلذلك أوثرت ان المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بان جعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ومما يوجب مزيتها على المكسورة ان طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه الا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وان يكن) صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (فعلا ولم يكن) ذلك الفعل (دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن) حينئذ (الفصل) بين أن

وبينه (بقد) نحو ونعلم أن قد صدقتنا وقوله شهدت بأن قد خط ما هو كائن * وأنك تمحو ما تشاء وتثبت
(أو نفي) بلا أو لن أو لم نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب أن لم يره أحد
(أو) حرف (تنفيس) نحو علم
أن سيكون وقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه
أن سوف يأتي كل ما قدرا

(أو لو) نحو وأن لو استقاموا
على الطريقة (وقليل) في
كتب النحاة (ذكر لو) وان
كان كثيرا في لسان العرب
وأشار بقوله فالاحسن
الفصل الى انه قد يرد في الحالة
هذه بدون فاصل كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا
قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل

وقوله

انى زعيم يا نويـ
ـقة ان أمنت من الرزاح
ونجوت من عرض المنو
ن من العشي الى الصباح
أن تهبطين بلاد قو
م يرتعون من الطلاح

أما اذا كانت جملة الخبر اسمية
أو فعلية فعلها جامد أو دعاء
فلا تحتاج الى فاصل كما هو
مفهوم الشرط من كلامه نحو
وآخر دعواهم أن الحمد لله
رب العالمين وأن ليس للانسان
الا ما سعى والخامسة أن
غضب الله عليها (وخففت
كأن أيضا) حملا على أن
المفتوحة (فنوى * منصوبها)
وهو ضمير الشأن كثيرا
(وثابتا أيضا روى) وهو غير
ضمير الشأن قليلا كمنصوب
أن فمن الاول قوله

وصدر مشرق النحر * كأن ثدياه حقان

وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم على رواية من رفع فيهما

والمصدرية غير الفصل كوقوع ان بعد العلم والالم يقبح كما في الروداني ويظهر ان ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الاولى وان من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع كما في أن تهبطين (قوله وبينه) اى الفعل (قوله بلا) أى مع الماضي والمضارع وكذا الواو استشكل الفصل بلا بأنه لا فائدة فيه لان ان المخففة لا تحتاج بعد العلم الى تمييزها عن المصدرية لان المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن فيقع ان لكن لا تميز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسين بأنه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم والجواب ان كون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب وفي شرح الجامع أن الفصل بالمذكورات أما لئلا تلتبس بالمصدرية او ليكون كالعوض من تخفيفها ولا اشكال عليه (قوله أن لا تكون) أى على قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة (قوله زعيم) أى كفيل والرزاح بضم الراء وكسرها الهزال والمنون الموت واضافة عرض اليه من اضافة الصفة للموصوف أى المنون العرض أى العارض والطلاح بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغضى (قوله فلا تحتاج الى فاصل) أى لما علمت من ان هذه الجمل لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع (قوله أن غضب الله) أى في قراءة نافع أن بسكون النون وغضب بصيغة الماضي مقصودا به الدعاء فهي قراءة سبعية وما في التصريح مما يخالف ذلك سبق قلم (قوله فنوى منصوبها الخ) اى حذف وعلم من ذلك انها واجبة الاعمال لانه اثبت لها منصوبا منويا تارة وثابتا اخرى قاله يس لكن جوز الدماميني في قوله كأن ظبية الخ على رواية رفع ظبية ان يكون الرفع لاهمال كأن بتخفيفها (قوله كثيرا) راجع لكل من قوله فنوى وقوله وهو ضمير الشان فيفيد أن منصوبها قد يثبت وذكر هذا المصنف بقوله وثابتا الخ وانه قد ينوى وهو غير ضمير الشأن وسيمثل له الشارح بالشاهد الثاني هذا والمناسب لما علمه المصنف من ان اسم كأن المخففة المحذوف كاسم أن المخففة المحذوف قد يكون ضمير الشان وقد يكون غيره ولما سيذكره الشارح ان الخبر في الشاهد الثاني مفرد اذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشان لم يجز ان يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا لان ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد بخلاف ما لو ارجع كثيرا لقوله فنوى فقط فان مفاد كلام الشارح على هذا ان اسمها المنوى لا يكون الا ضمير الشأن وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد وأن يكون مفردا كما في الثاني فافهم (قوله قليلا) راجع لقوله وثابتا الخ (قوله كمنصوب أن) التشبيه في مطلق الثبوت والذكر فلا ينافي ان ثبوت منصوب أن ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كأن فانه ليس بضرورة (قوله فمن الاول) اى المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشان بدليل الشاهد الثاني فان المحذوف فيه غير ضمير الشان كما سيصرح به بل ضمير المرأة على ان الدماميني قال لا يظهر لي تعين كون الاسم في الشاهد الاول ضمير الشأن اذ يجوز ان يكون ضميرا عائدا الى المتقدم الذكر اى كأن النحر ثدياه حقان (قوله مشرق النحر) اى مضيء العنق ثدياه اى الصدر اى الثديان فيه حقان اى في الاستدارة ويجوز ان يكون ثدياه اسم كأن على لغة من يلزم المثنى الالف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حينئذ (قوله توافينا) اى تقابلنا والمقسم الحسن من القسام

القسام وهو الحسن تعطواى تأخذ وعداه بالى وان كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل
وقال الدماميني اى تتطاول الى الشجر لتتناول منه كذا فى القاموس اه والجملة صفة لظبية
الى وارق السلم اى مورق هذا الشجر يقال ورق يرق وأورق يورق اى صار ذا ورق (قوله هما
من الثانى) وعليه فالخبر فى البيت الثانى محذوف اى هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة
ويروى ظبية بالجر أيضا على أن الاصل كظبية وزيدت أن بين الكاف ومجرورها (قوله وقد
عرفت) أى من التمثيل بالبيت الثانى وقوله كما فى أن راجع للنفى لا للمنفى (قوله وأن يكون
مفردا كما فى الثانى) لكون الاسم فيه غير ضمير الشان اذ التقدير كأنها أى المرأة ظبية وبما
قررناه لك يندفع ما اورد هنا مما هو ناشئ عن عدم التأمل فى أطراف كلام الشارح (قوله وان
كانت فعلية) اى فعلها غير جامد وغير دعاء قياسا على ما مر (قوله فصلت بقد أو لم)
للفرق بين كأن المخففة وأن الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر (قوله
لا يهولنك) اى لا يفزعنك واللظى النار فهى اما استعارة لمشقات
الحرب اواضافتها الى الحرب من اضافة المشبه به للمشبه
واصطلاء النار التدفى بها فهو ترشيح للاستعارة
او التشبيه والمراد باصطلاء الحرب تعاطيها)
والتلبس بها ومحذورها هو الموت كان
قد ألما أى نزل أى فالموت لابد منه
(قوله فتهمل وجوبا) لزوال
اختصاصها بالاسماء
لدخول المخففة
على الجملتين
تم تم
تم

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى اوله لا التى لنفى الجنس)

وعلى رواية النصب هما من الثانى وقد عرفت أنه لا يلزم فى خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة كما فى أن بل يجوز أن يكون جملة كما فى البيت الاول وان يكون مفردا كما فى الثانى * (تنبيه) * اذا كان خبر كأن المخففة جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كما فى البيت الاول وان كانت فعلية فصلت بقد أو لم نحو كأن لم تغن بالامس وكقوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد ألما * (خاتمة) * لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها وأما لكن فتخفف فتهمل وجوبا نحو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاخفش اعمالها حينئذ قياسا وحكى عن يونس انه حكاه عن العرب

(فهرست الجزء الاول من حاشية المحقق الصبان على شرح العلامة الاشمونى)

صحيفه

(تمت)

(فهرست الجزء الثانى من حاشية العلامة الصبان على شرح الاشمونى)

صحيفة

(تمت)